تيسير الحميد

الجامع لشروح كتاب التوحيد

تيسير الحميد

الجامع لشروح كتاب التوحيد

تحقيق وشرح:

«كتاب التوحيد الذي هو حقُّ الله على العبيد»

للإمام المصلح المجدد الشيخ

محمد بن عبد الوهاب

رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد تضمن هذا الشرح الرجوع لما يزيد عن ستين شرحًا من شروح الكتاب

تأليف

د. فهد بن بادي المرشدي

الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

بَابُ:
مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى[١]: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الآية [الكهف: ١١٠].

[وَ][٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا[٣]: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي[٤]؛ تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٥].

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ المَسِيحِ الدَّجَّالِ؟». قَالُوا[٦]: بَلَى [يَا رَسُولَ اللهِ][٧]. قَالَ: «الشِّرْكُ الخَفِيُّ؛ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي، فَيُزَيِّنُ صَلَاتَهُ؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ[٨].

---

(١) في نسخة القاسم: [وقوله تعالى].
(٢) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.
(٣) في نسخة القاسم: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال:].
(٤) في نسخة القاسم: [أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي].
(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥)، ولفظه: «أشرك فيه معي غيري».
(٦) في نسخة القاسم: [قُلنَا].
(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٨) أخرجه بتمامه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الزهد، باب: الرياء والسمعة، برقم: (٤٢٠٤)؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١١٤٢٤)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الرقاق، من تشاعبت به الهموم =

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الكَهْفِ».

الثَّانِيَةُ: هذا الأَمْرُ العَظِيمُ فِي رَدِّ العَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِغَيْرِ اللهِ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ السَّبَبِ المُوجِبِ لِذَلِكَ، وَهُوَ: كَمَالُ الغِنَى.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الأَسْبَابِ: أَنَّهُ [تَعَالَى][(١)] خَيْرُ الشُّرَكَاءِ.

الخَامِسَةُ: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِأَنْ[(٢)] يُصَلِّي المَرْءُ لِلَّهِ، لَكِنْ يُزَيِّنُهَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ [إِلَيْهِ][(٣)].

= لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك، برقم: (٨١٣٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والحديث حسَّنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ٢٣٧)؛ وحسَّنه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٣٣٣)؛ وقال في النهج السديد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «في إسناده ضعف، لكن له شاهد عند ابن خزيمة من حديث محمود بن لبيد، وإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٧): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٨): «ضعيف». وللحديث شاهد أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: التغليظ في المراءاة بتزيين الصلاة وتحسينها، برقم: (٩٣٧) عن محمود بن لبيد قال: خرج النبي ﷺ فقال: «**أيها الناس إياكم وشرك السرائر**»، **قالوا: يا رسول الله، وما شرك السرائر؟ قال: «يقوم الرجل فيصلي، فيزين صلاته، جاهدًا لما يرى من نظر الناس إليه، فذلك شرك السرائر**». حسَّنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١١٩).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) في نسخة دغش: [أنْ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ].

الشَّرْحُ

لما كان الإخلاص لله أساس الدين وروح التوحيد والعبادة، وهو: أن يقصد العبدُ بعمله كله وجهَ الله وثوابه، لا يريد بذلك رياء ولا سمعة، ولا رياسةً ولا دنيًا، وبذلك يتم إيمانه وتوحيده، ومن أعظم ما يُنافي هذا، ويقدح في الإخلاص والتوحيد: مراءاة الناس، والعملُ لأجل مدحهم وتعظيمهم أو العملُ لأجل الدنيا(١)؛ ولما كان خلوص العمل من الشرك والرياء شرطًا في قبوله؛ لمنافاة الشرك والرياء للتوحيد؛ نبَّه المصنف على ذلك تحقيقًا للتوحيد(٢)، فعَقَد هذا الباب في الكلام على الرياء(٣)، فهذه الترجمة والتي بعدها في الشرك في النية، وهو البحر الذي لا ساحل له، وقل من ينجو منه، فمن أراد بعمله غير وجه الله أو نوى شيئًا غير التقرب إلى الله وطلب الجزاء منه فقد أشرك في نيته وإرادته، والإخلاص أن يخلص لله في أقواله وأفعاله وإراداته ونيَّاته(٤)؛ وجاء المصنف بهذا الباب ليبيِّن أن الرِّياء ينافي التوحيد، وليبين خطر الرياء(٥)؛ فالمصنف عقد هذا الباب للتحذير من الرياء(٦).

قوله: **(باب: ما جاء في الرياء)**؛ يعني: بيان ما ذكر من النصوص الواردة

(١) القول السديد، للسعدي (١٥٣).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٤).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٣٠).
(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٦٤).
(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٧٢).

في الرياء[١]، يعني: من الوعيد[٢]، والنهي والتحذير عنه[٣]، وأن النبي ﷺ خافه على أمَّته[٤]، وأنه شركٌ بالله[٥]، وبيان أنه يُحبط العمل[٦]؛ والمصنف أطلق الترجمة؛ فلم يفصح بحكمه لأجل أن يحكم الإنسان بنفسه على الرياء على ما جاء فيه من النصوص[٧].

و(الرياء): مصدر راءى يرائي مراءاة ورياء، وهو: أن يُري الناس أنه يعمل عملًا على صفة، وهو يضمر في قلبه صفة أخرى؛ وقيل هو: مشتق من الرؤية، والمراد به: إظهار العبادة؛ لقصد رؤية الناس لها فيُحمد صاحبها[٨]؛ فالرياء حقيقته من الرؤية البصرية، وذلك بأن يعْمَلَ لكي يُرَى أنه يعمل العمل الذي هو من العبادة، لا لأجل ما عند الله، ولكن لأجل أن يراه الناس على ذلك، فيثنوا عليه به، **وقد يكون الرياء في أصل الإسلام، فالرياء على درجتين:**

الدرجة الأولى: رياء المنافقين، بأن يظهر الإسلام ويبطن الكفر لأجل رؤية الخلق، وهذا منافٍ للتوحيد من أصله، وكفرٌ أكبر بالله جَلَّجَلَالُهُ[٩]، وهو: إذا كان قصد الإنسان بجميع أعماله مراءاة الناس، ولا يقصد وجه الله أبدًا، وإنما

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٦٦).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٤).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٣١).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥١٧).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٠)؛ المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٥٢).
(٦) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٨٩).
(٧) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٤).
(٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٤).
(٩) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٢).

يقصد العيش مع المسلمين، وحقن دمه، وحفظ ماله، فهذا رياء المنافقين[١].

والدرجة الثانية: أن يكون مسلمًا، ولكنه يرائي بعمله أو ببعض عمله، فهذا شركٌ خفي، وهو منافٍ لكمال التوحيد[٢]؛ أي: إظهار العبد عملَه ليراه الناس فيحمدوه عليه؛ وهذا المعنى هو المعهود في خطاب الشرع للرياء إذا أُطلق[٣]؛ فالأصل أنه إذا ذُكر الرياء فيه، فالمراد به الرياء المتعلق بكمال الإيمان[٤]؛ فالرياء من الشرك الأصغر؛ لأن الإنسان قصد بعبادته غير الله، وقد يصل إلى الأكبر، وقد مثَّل ابن القيم للشرك الأصغر؛ فقال: (مثل: يسير الرياء)، وهذا يدل على أن الرياء الكثير قد يصل إلى الأكبر[٥].

مقصود الترجمة:

بيانُ حكم الرياء[٦].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة؛ إذ إنَّ الرياء قدحٌ في التوحيد ونقص فيه، وهو منافٍ لأصل التوحيد أو كماله؛ فإن كان رياء في أصل الإيمان بإبطان الكفر وإظهار الإسلام، ليراه الناس، فيعدوه مسلمًا[٧]؛ فهذا

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٩٠).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٨).
(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٤).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٨).
(٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٨).

شركٌ أكبر منافٍ أصلَ التوحيد؛ وإن كان رياء في كمال الإيمان، ومُتَعلَّقُه بعضُ أعمال العبد التي يُظهِرها ليحمدَه الناس عليها، فهذا شركٌ أصغر منافٍ كمال التوحيد الواجب[١]؛ فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن فيه بيان نوعٍ من أنواع الشرك، وذلك أن هذا الكتاب صنَّفه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان التوحيد، وبيان ما يضاده من الشرك الأكبر أو ينقصه من الشرك الأصغر؛ **ومن المناسبة أيضًا:** أن الشرك على نوعين: شرك ظاهر، وشرك خفي، فالشرك الظاهر، هو: ما يكون في الأعمال الظاهرة، كالذي يذبح لغير الله أو ينذر لغير الله أو يستغيث بغير الله إلى غير ذلك من أنواع الشرك الأكبر الذي يراه الناس ويسمعونه، وأما النوع الثاني، وهو: الشرك الخفي، فهذا لا يراه الناس ولا يعلمونه؛ لأنه في القلوب، فالشرك الأول يكون في الأعمال الظاهرة، وهذا في النِّيَّات والمقاصد القلبيَّة التي لا يعلمها إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلهذا عقد له المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب[٢].

مناسبة هذا الباب لما قبله:

لما بيَّن المصنف في الأبواب السابقة أن التوحيد لا يتحقَّق إلا بالمحبة والتوكُّل والخوف والرجاء؛ ذكر هذا الباب والأبواب الثلاثة التي بعده، ليُبين أن المحبة والخوف والرجاء لا تصلح ولا تقبل إلا إذا كانت خالصة له وموافقة لشريعته وحكمه، وبعبارة أخرى: لما ذكر ما يحقق التوحيد ذكر ركني التوحيد، وهما: الإخلاص والمتابعة[٣]، فالباب السابق تكلَّم

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٨).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٨٩).
(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٣٦).

فيه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الصبر، وذكر في الذي قبله عن الأمن من مكر الله، وفي الذي الخوف والتوكل، وكل هذه من أعمال القلوب، والتي من جملتها الإخلاص؛ لأن من عمل القلب إخلاص العمل لله جَلَّ وَعَلَا، وإخلاص العمل هو تصفيته من الشوائب، وتخليصه من الكدر، ولا يكون كذلك إلا إذا كان مما ابتغي به وجه الله تعالى، فإذا دخله الرّياء خبا الإخلاص وذهب نوره، ولذلك أتى به المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جملة الأبواب التي يتكلم فيها عن الشرك المتعلق بعمل القلب[١]؛ فلما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأبواب السابقة وعُلم أن مدار التوحيد في الأقوال والأعمال والأحوال على هذه الأشياء؛ أعقبها بذكر الرياء إشارة إلى أنها لا تصلح الأعمال معه[٢].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، عثمان التميمي (٣/ ١٥١١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى[١]: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ **الآية** [الكهف: ١١٠]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة فيها النهي عن الرياء؛ **فذكر في الباب: آية وحديثين:**

فالدليل الأول هذه الآية، وأتى بها المصنف في أول الباب لبيان المطلوب من الخلق[٢]، ففي هذه الآية يقول تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ يعني: قل يا محمد للناس جميعًا: إنما أنا مثلكم في البشرية، ولكن الله مَنَّ عليَّ وفضَّلني بالرِّسالة، وليس لي من الرُّبوبيَّة ولا من الإلهيَّة شيء، بل ذلك لله وحده لا شريك له، أوحاه إليَّ[٣]، وقوله: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ هو في معنى الحصر؛ لأن الحصر بـ(إنَّما) هو في مقام الحصر بـ(لا) و(إلا)؛ لأن (إن) بمعنى: (ما)، أو(إن) مع حرف أو أداة الحصر (إلا)؛ أي: ما إلـهكم، ما معبودكم إلا معبود واحد؛ ومعناه: لا تعبدوا إلا الإله الواحد الذي يستحقُّ العبادة وهو الله جَلَّجَلَالُهُ، ولهذا رتَّب عليها قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾؛ فالرجاء هنا بمعنى الاعتقاد؛ يعني: فمن كان يعتقد لقاء ربه؛ رجاء منه لذلك، ويريد أن يُسرَّ عند لقاء ربه، فليس ثم طريق إلا أن يعمل عملًا صالحًا، ولا يشرك بعبادة ربه[٤]؛ أي: من يأمل لقاء الله ورؤيته[٥] ويخاف لقاءه يوم

(١) في نسخة القاسم: [وقوله تعالى].
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٥).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢٠)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٧).
(٥) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٤).

القيامة[١]، فالرجاء هنا يتضمن الطمع والخوف؛ لأنه لا يمكن أن يكون رجاءٌ صادقٌ إلا بخوف ولا يكون خوفٌ صادقٌ إلا برجاء[٢]؛ وقوله: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾، وهو ما كان موافقًا لشرع الله مقصودًا به وجهه[٣]، فالعمل الصالح هو ما كان باطنه لله وظاهره صالح؛ فلا بُدَّ من النية لصلاح باطن العمل ولا بد من المتابعة لصلاح ظاهره[٤]؛ أي: فمن كان يريد أن يلقى الله على الوجه الذي يرضاه، فليعمل عملًا صالحًا، وهو ما كان خالصًا صوابًا، وهذا وجه الشاهد من الآية للترجمة[٥].

وقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾؛ هذا نهيٌ عن الإشراك، وهو نكرة جاءت في سياق النهي، فعمت أنواع الشرك، فالنهي هنا عام لجميع أنواع الشرك ومنها شرك الرياء؛ و﴿أَحَدًۢا﴾: هذا يعم جميع الخلق بمراءاة أو بتسميع أو بغير ذلك[٦]؛ أي: لا يرائي بعمله، بل لا بُدَّ أن يريد به وجه الله وحده لا شريك له[٧].

فجملة النهي في الآية فيها نوعان من العموم:

الأول: عموم أنواع الشرك، وهو المستفاد من قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ﴾؛ لأن (يشرك) فعل مضارع، وهو مشتمل على نكرة في سياق النهي، فتعمُّ أنواع

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٥).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢٠).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٨).
(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٣).
(٧) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٥).

الشرك: الأكبر، والأصغر، والخفي، والرياء من الشرك، فيكون داخلًا في النهي عنه، ولأجل هذا العموم أورد المصنف هذه الآية في هذا الباب؛ لأنها تشمل الرياء في العبادة وغيره من أنواع الشرك الأخرى.

والثاني: عموم الآحاد والأشخاص، وهو مستفاد من مجيء النكرة ﴿أَحَدًا﴾ في سياق النهي، والنكرة في سياق النهي تعم، فتكون عامة لكل أحد، سواء من الملائكة أو الأنبياء والرسل أو الصالحين وغيرهم ممن يصدق عليه أنه أحد؛ وأيضًا: ﴿يُشْرِكْ﴾ نكرة في سياق النهي، فالمضارع مشتمل على حدث، والحدث نكرة، فهي نكرة في سياق النهي، فتعم الأشخاص، فمن صدق عليه أنه أحد أو شخص فإن هذه الآية تنهى عن الإشراك به[١].

دلالة الآية على الباب ظاهرة وهي: أن المراءاة نوعٌ من الشرك الأصغر، وضربٌ من الشرك الخفي؛ لأننا نقول: الرياء شرك أصغر باعتبار أنه ليس بأكبر، ولا مخرج من الملة، وتارة نقول: الرياء شرك خفي؛ لأنه ليس بظاهر وإنما هو باطن خفي في قلب العبد؛ ولهذا تجد أن كثيرين من أهل العلم يعبِّرون عن الشرك الأصغر بيسير الرياء، وتارة يعبِّرون عن الشرك الخفي بالرياء؛ ذلك لأن الشرك يختلف من حيث الإطلاق من عالم إلى آخر، فتارة يقسمون الشرك إلى أكبر وأصغر، ومنهم من يقسمه إلى أكبر وأصغر وخفي، وكلٌّ له اصطلاحه، وكل الأقوال صواب[٢].

---

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢٢)؛ وينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٣).

مناسبة الآية للباب:

أنَّ فيها الأمر بإخلاص العمل من الشرك الذي منه الرياء[١]؛ فدلَّت الآية الكريمة على أن العمل لا يُقبل إلا إذا كان خاليًا من الشرك، ومن الشرك: الرياء[٢]، فالرياء من الشرك، فيكون داخلًا في النهي عنه[٣].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة: من أربعة وجوه:

أولها: في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، فالوصف بالبشرية يتضمن إبطال ملاحظة الخلق بالأعمال؛ لأنهم لا يملكون للعبد مدحًا ولا ذمًّا؛ فهم بشرٌ يُمْلَكُونَ ولا يَمْلِكُون.

وثانيها: في قوله: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ فحقيقة توحيد الله ألا يقعَ في القلب إرادةُ غيره، والرياء مشتملٌ على إرادة غيره، فالرياءُ يُنافي التوحيد.

وثالثها: في قوله: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾؛ لأن مدار العمل الصالح على الإخلاص والاتباع؛ ففيه إبطال الرياء لمنافاته الإخلاص.

ورابعها: في قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ﴾؛ ففيه إبطال الرياء لأنه شرك.

فهذه الآية هي التي تجتثُّ أصول الرياء من القلب لمن وعاها؛ لأن أكثر ما يوقع العبدَ في الرياء هو ضعف شهود القلب هذه المعاني[٤].

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨٦).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٢٤).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٩).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٩)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [[وَ][(١)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا[(٢)]: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي[(٣)]؛ تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٤)]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وفيه الدلالة على أن من عمل عملًا ودخله الرياء والقصد لغير الله جَلَّ وَعَلَا؛ فإن الله يردُّه عليه ولا يقبله منه[(٥)]، فهذا الحديث جاء به المصنف لأن فيه بيان خطر الرياء، وهو أنه إذا صاحب العمل فإن العمل يعتبر باطلا، لا يقبله الله عَزَّوَجَلَّ، فهو مردودٌ على صاحبه لا يؤجَرُ عليه، بل يأثَمُ ويؤزَرُ على هذا العمل[(٦)]، فمراد المصنف من إيراد الحديث: أنَّ الرياء شركٌ محبطٌ للعمل[(٧)].

قوله: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك**»؛ أي: أنا أغنى عن المشاركة[(٨)]؛ يعني: إذا كان بعض الشركاء يستغني عن شركته مع غيره؛ فالله أغنى الشركاء عن المشاركة[(٩)]؛ وذلك أنه لما كان المرائي قاصدًا بعمله الله تعالى وغيرَه؛ كان

(١) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.
(٢) في نسخة القاسم: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال:**].
(٣) في نسخة القاسم: [أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي].
(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥)، ولفظه: «أشرك **فيه معي** غيري».
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٩٥).
(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٣٧١).
(٨) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٥).
(٩) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٩).

قد جعل الله تعالى شريكًا، فإذا كان كذلك، فالله تعالى هو الغني على الإطلاق، والشركاء بل جميع الخلق فقراء إليه بكل اعتبار، فلا يليق بكرمه وغناه التَّامِّ أن يقبل العمل الذي جُعل له فيه شريك، فإن كماله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وكرمه وغناه يوجب أن لا يقبل ذلك[١]، وفي هذا بيان العلة في امتناع الشركة في الأعمال، ووجوب أن يكون العمل لله وحده، وهو كمال غناه جَلَّ وَعَلَا، فالناس فيما يزاولونه في أمورهم إذا كانت لهم شركة ومشتركون في عمل أو في عبد أو أجير مشترك، فإن العزيز منهم، أو من كان أغنى منهم طلَبَ التوحُّد بهذا الأجير، لكن من كان أقل غنى أو من كان فقيرًا، فإنه يقبل أن يأتيه بعض الشيء، والله جَلَّ وَعَلَا موصوفٌ بكمال الغنى له، الغنى التام المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه، ولهذا لا يقبل الله جَلَّ وَعَلَا أن يتوجَّه إليه أحدٌ، ويتوجَّه أيضًا إلى غيره من هذه الجهة، فمن آثار اسم الله (الغني) أن الله جَلَّ وَعَلَا لا يقبل من أحدٍ إلا الإخلاص[٢].

وقوله: «**من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري**»؛ أي: أنشأه وجعلَه لله ولغير الله جميعًا[٣]؛ يعني: من قصد بذلك العمل الذي يعمله لوجهي غيري من المخلوقين[٤].

وقوله: «**تركته وشركه**»؛ يعني: بجميع أنواع المشركين، وبجميع أنواع الأعمال[٥]؛ لأن (عملًا) في قوله: «من عمل عملًا»: نكرة في سياق الشرط، فتعمُّ جميع الأعمال، سواء الأعمال البدنية أو المالية أو الأعمال التي اشتملت على مال وبدن، فشملت: أي عمل من صلاة أو صيام أو حج أو

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٨).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢٦).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٤).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٤٩).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٤).

جهاد، أو غيره[١]، وهذا هو الشاهد من الحديث للترجمة[٢]، وقوله: (تركته)؛ أي: لم أُثبه على عمله الذي أشرك فيه، والمراد بـ(شركه)؛ أي: عمله الذي أشرك فيه، وليس المراد شريكه؛ لأن الشريك الذي أشرك به مع الله قد لا يتركه، كمن أشرك نبيًّا أو وليًّا؛ فإن الله لا يترك ذلك النبي والولي[٣]، وهذا يُفيد التحذير والوعيد لمن فعل ذلك؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا يتركه، فهو من أحاديث الوعيد العظيم على من فعل ذلك، فليس المقام مقام بطلان للعمل الذي راءى به فقط، بل هو متوعد على الرياء؛ لأنه أشرك بالله[٤].

فهذا الحديث يدل على أن الرياء مردود على صاحبه، وأن الله جَلَّوَعَلَا لا يقبل العمل الذي خالطه الرياء[٥]؛ فإنَّ فيه بيان أنَّ الشرك سببٌ لحبوط العمل، فإنَّ التَّرْكَ يقتضي الإبطال وعدم القبول[٦]، والشرك الذي يقع من المرائي هو شركٌ أصغر[٧]، فقد روى الحاكم بسندٍ حسن عن شداد بن أوس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: «كنا نعدُّ الرياء على عهد رسول الله ﷺ من الشرك الأصغر»[٨]، وصحَّ[٩]

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٠)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٤).
(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٩٤).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٠).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٣١).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٤).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩١).
(٨) أخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الرقاق، من تشاعبت به الهموم لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك، برقم: (٨٠٣٢)؛ والبزار في «مسنده»، برقم: (٣٤٨١)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (٧١٦٠).
والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢١).
(٩) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢٨).

عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن أخوف ما أخاف عليكم الشِّرك الأصغر. قالوا: يارسول الله، وما الشِّرك الأصغر؟ قال: الرِّياء**»(١).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدلُّ على عدم قبول العمل الذي داخَلَه رياءٌ أو غيره من أنواع الشرك(٢)؛ فدلَّ الحديث على بطلان العمل الذي وقع فيه الشرك، ومن الشرك: الرياء(٣)؛ فالشاهد منه للباب: أن الرياء نوعٌ من الشرك يردُّ العمل الذي خالطه على صاحبه(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**أشرك معي فيه غيري**»، وهذا وصف الرياء؛ لأن المرائي يقصد بعمله الله وغيرَه، فيكون جزاؤه المذكور في هذا الحديث القدسي في قوله: «**تركته وشركه**»؛ أي: أن الله لن يقبل منه عمله الذي فعله رياء، فالرياء في هذا الحديث معدود من الشرك، والشرك الذي يقع فيه المرائي هو الشرك الأصغر(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «الا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ

(١) سبق ذكره في باب: الخوف من الشرك.
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨٧).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٢٦).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٩٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ المَسِيحِ الدَّجَّالِ؟» قَالُوا[(١)]: بَلَى [يا رسُولَ اللهِ][(٢)]، قَالَ: «الشِّرْكُ الخَفِيُّ؛ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي، فَيُزَيِّنُ صَلَاتَهُ؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ[(٣)]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب؛ وهذا الحديث في سنده ضعف، ومعناه صحيح[(٤)]، وله شاهد عن محمود بن لبيد قال: خرج النبي ﷺ فقال: «**أيها الناس إياكم وشرك السرائر**»، **قالوا: يا رسول الله، وما شرك السرائر؟ قال: «يقوم الرجل فيصلِّي، فيزيِّن صلاته، جاهدًا لما يرى من نظر الناس إليه، فذلك شرك السرائر**»[(٥)]؛ وهذا الحديث فيه دلالة ظاهرة على خطر الرياء،

(١) في نسخة القاسم: [قُلنَا].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) أخرجه بتمامه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الزهد، باب: الرياء والسمعة، برقم: (٤٢٠٤)؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١١٤٢٤)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الرقاق، من تشاعبت به الهموم لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك، برقم: (٨١٣٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والحديث حسَّنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ٢٣٧)؛ وحسَّنه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٣٣٣)؛ وقال في النهج السديد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «في إسناده ضعف، لكن له شاهد عند ابن خزيمة من حديث محمود بن لبيد، وإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٧): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٨): «ضعيف».
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٥٧).
(٥) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: التغليظ في المراءاة بتزيين الصلاة وتحسينها، برقم: (٩٣٧)، وحسَّنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١١٩).

وأنه أخوف ما خافه النبي Ì على الصحابة أكثرَ من خوفه عليهم من المسيح الدجال[١].

قوله: «**بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال**»؛ (أخوف) اسم تفضيل مبني على زيادته على غيره في أصل الفعل، أي: أشدُّ خوفٍ خافه ﷺ على أصحابه أكثر مما خافه عليهم من فتنة المسيح الدجال[٢]؛ وإنما كان الرياء كذلك لخفائه، وقوة الداعي إليه، وعُسر التخلص منه، لما يزينه الشيطان والنفس الأمارة في قلب صاحبه[٣]، وهذا يدلُّ على أن من الأمور الصغيرة ما يُخاف بها على الصالحين أعظم من الأمور الكبيرة؛ لأن قلب المؤمن ينكرها، لكن الصغائر تلتبس، ويُتساهل فيها، حتى تكون وسيلة للوقوع في الكبيرة وعظائم الأمور[٤].

وقوله: «**الشرك الخفي**»؛ سُمي الرياء شركًا خفيًّا؛ لأن صاحبه يُظهر أن عمَله لله، ويُخفي في قلبه أنَّه لغيره، وإنما تزين بإظهاره أنه لله، بخلاف الشرك الجلي[٥]، فسماه خفيًّا؛ لأنه عملُ قلب لا يعلمه إلا الله[٦]، ولأن صاحبه يُظهر أنَّ عمله لله وقد قصد به غيره، أو شرَّكه فيه بتزيين صلاته لأجله[٧]، فهو خفيٌّ من حيث ظهوره للناس، وهو خفيٌّ أيضًا من حيث إنه قد يخفى على الإنسان،

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٧).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٥٧).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٣٥).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٥٨).
(٦) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٧٤).
(٧) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٣٥).

حيث إنه لا يتنبَّه له إلا بعد أن يتمادى[١].

فالشرك قسمان: خفيٌّ وجليٌّ: فـ(الجليُّ): ما كان **بالقول**، مثل: الحلف بغير الله، أو قول ما شاء الله وشئت، أو **بالفعل** مثل: الانحناء لغير الله تعظيمًا؛ و(الخفيُّ): ما كان في القلب، مثل: الرياء؛ لأنه لا يَبِين؛ إذا لا يَعْلَم ما في القلوب إلا الله، ويُسمي أيضًا: (شرك السرائر)، وهذا هو الذي بيَّنه الله تعالى بقوله: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾؛ [الطارق: ٩]؛ لأن الحساب يوم القيامة على السرائر[٢].

فالعلماء منهم من يُقسم الشرك إلى أكبر وأصغر فقط، ومنهم من يقسمه إلى: أكبر وأصغر وخفي، وهو الذي جرى عليه إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من يقسمه إلى شرك ظاهر وخفي، وهذه الثلاث تقسيمات كلها بمعنى واحد، وإنما هو مجرد إيضاح للتقسيم، فالرياء هو من الشرك الخفي، كما في هذا الحديث، لأن الرياء والتسميع هو شيء باطن في النفس وخفي، ولهذا يُعرَّف الشرك الخفي بأنه يسير الرياء، وفي الأصل؛ يعني: في نصوص القرآن الرِّياء يشمل الأكبر والأصغر، فرياء المنافقين أكبر، لأنهم يراؤون في أصل الدِّين، ولذلك يُقيد الرياء الذي هو شركٌ أصغر أو شرك خفيٌّ بأنه يسير الرياء، أما كثير الرياء، فهذا قد يكون أكبر، أو يكون أصغر، بحسب الحال، فإن كان كرياء المنافقين صار أكبر، وإن كان كرياء من يُحسن صلاته للعبد، فهذا اصغر أو خفيٌّ؛ يعني: بحسب الحال[٣].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٣).
(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٢٢).

وقوله: «فيصلي فيزين صلاته؛ لما يرى من نظر رجل»؛ فَسَّر الشرك الخفيَّ بهذا: أن يعمل الرجلُ العملَ لله، لكن يزيد فيه صفةً، كتحسينه وتطويله ونحو ذلك؛ لما يرى من نَظَر رجلٍ، فهذا هو الشرك الخفيُّ، وهو الرياء، والحاملُ له على ذلك هو حبُّ الرياسة والجاه عند الناس[١].

وهذا الحديث فيه بيان أن هذا النوع من الشرك هو أخوف على هذه الأمة عند النبي ﷺ من المسيح الدجال؛ ذلك أن أمرَ المسيح أمرٌ ظاهرٌ بيِّنٌ، والنبي ﷺ بيَّنَ ما في شأنه، وبيَّن صفته، وحذَّر الأمة منه، وأمرهم بأن يدعوا آخر كل صلاة، وأن يستعيذوا من شرِّ المسيح الدَّجّضال، ومن فتنة المسيح الدَّجَّال؛ أما الرياء فإنه يعرض للقلب كثيرًا، والشيطان يأتي إلى القلوب، وهذا الشرك يقود العبد إلى أن يتخلَّى شيئا فشيئًا عن مراقبة الله جَلَّوَعَلَا، ويتَّجه إلى مراقبة المخلوقين؛ لذلك صار أخوف عند النبي ﷺ على أمَّته من المسيح الدَّجَّال، ثم فسَّره بقوله: «الشِّرك الخفيُّ: يقوم الرجل فيصلي فيزيِّن صلاته؛ لما يرى من نظر رجل»[٢]؛ وهذا فيه بيان عِظَم الشرك الخفيِّ، وأنه ينبغي أن يُحذر منه غاية الحذر؛ لأنَّ النبي ﷺ خافه على خِيار أمَّته، وهم صحابته رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ[٣]، وإذا كان النبي ﷺ يخاف الرياء على أصحابه مع علمهم وفضلهم، فغيرهم من باب أولى[٤].

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٥٩).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٦١).

مناسبة ذكر الحديث في الباب:

أن فيه التحذير من الرياء، وفيه تفسيرُهُ[١]؛ حيث دلَّ الحديث على أن النبي ﷺ أخوف ما يخاف علينا الشرك الخفي، وهو الرياء، لذا يجب اجتنابه والحذر منه[٢]، وقد أشار المصنف لذلك في المسألة الخامسة: خوف النبي على أصحابه الرياء، وفي السادسة: أنه فسر ذلك بأن يصلي المرء لله، لكن يزينها لما يرى من نظر رجل إليه[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**الشرك الخفي: يقوم الرجل فيصلي؛ فيزين صلاته**»، وهذه هي صفة الرياء، فوَصفَهُ بما يُطابق حقيقة الرياء المتقدمة، وجعل عملَه شركًا[٤].

مسألة: حكم العبادة إذا خالطها الرياء:

وهذا فيه تفصيل على النحو الآتي:

الأول: أن يكون الباعث والحامل للعبد على العمل قَصْدُ مُراءاة الناس، كمن قام يصلي من أجل مراءاة الناس ولم يقصد وجه الله، فإذا استمر على هذا القصد الفاسد فعمله حابط، وهو شرك أصغر، ويخشى أن يتذرع به إلى الشرك الأكبر.

والثاني: أن يكون الحامل للعبد على العمل إرادة وجه الله مع إرادة مراءاة الناس، ولم يقلع عن الرياء بعمله، فظاهر النصوص أيضًا بطلان هذا العمل.

---

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨٨).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٢٧).
(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٤٠).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩١).

والثالث: أن يكون الحامل للعبد على العمل وجه الله وحده، ولكن عرض له الرياء في أثناء عمله، بمعنى أن يكون الحامل له في أول أمره الإخلاص لله، ثم يطرأ الرياء في أثناء العبادة؛ فإن دفَعَه وخلَّصَ إخلاصَهُ لله لم يضره، وإنْ ساكنه واطمأن إليه نقصَ العمل، وحصلَ لصاحبه من ضعف الإيمان والإخلاص بحسب ما قام في قلبه من الرياء، وتَقاوُمِ العملِ لله وما خالَطه من شائبةِ الرياء[١].

فالرياء إذا عرض للعبادة له أحوال:

الحالة الأولى: أن يعرض للعبادة من أولها، فإن العبادة كلها باطلة، وهو مأزور على مراءاته.

والحالة الثانية: أن يكون أصل العبادة لله، فإذا كان أصل العبادة لله، ولكن خلط ذلك العابد عمله برياء، كمن أطال الركوع وأكثر التسبيح وأطال القراءة والقيام لأجل من يراه، فأصل العبادة والتي كانت لله، له، وما عدا ذلك فهو حابط؛ لأنه راءى في الزيادة على الواجب فيحبط ذلك الزائد، وهو آثم عليه، لا يؤجر عليه ولا ينتفع منه، ويؤزر على إشراكه وعلى مراءاته في العبادات البدنية، أما العبادات المالية فيختلف الحال عن ذلك[٢].

والحالة الثالثة: أن يعرض له الرياء في عبادته، فيدافع ويجاهد نفسه، فهذا له حكم المخلصين؛ لأن هذا الذي طرأ لم يسترسل معه، وإنما هو من كيد الشيطان، فدفعه وجاهده.

---

(١) القول السديد، للسعدي (١٥٣)؛ وينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٥٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٤).

والحالة الرابعة: أن يدخل العبادة ويعرض له الرياء بعد دخوله فيها مباشرة، ويستمر معه إلى آخرها، فهل يحبط عمله جميعًا، أم يؤجر على نيته؟ فيه خلاف.

والصواب: أن الله حكمٌ عدل لا يضيع عمل العامل، والنية عمل صالح، فيؤجر على النية الصالحة الأولى، ويحبط العمل ويأثم على الرياء، والفرق بين الحال الثانية والرابعة: أن الحال الثانية عرض له الرياء في أثناء العبادة، ليس بعد الدخول فيها مباشرة، والحال الأخيرة: نوى النية ثم بدأ الرياء، وصارت كل عبادته رياء[١].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٣٠-٥٣١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الكَهْفِ»].

أي: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾، والشاهد فيها في قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾، أي: أن العمل لا يُقبل إلا إذا كان صالحًا موافقًا للشرع، وخالصًا لله ليس له فيه شركٌ، والرياءُ ينافي الإخلاص(١)؛ فاشتملت هذه الآية على شرطي العمل(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: هذا الأَمْرُ العَظِيمُ فِي رَدِّ العَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِغَيْرِ اللهِ].

أي: لفقده شرطَه المصحح له، وهو الإخلاص(٣)؛ وذلك لقوله تعالى في الحديث القدسي: «**تركته وشركه**»، وصار عظيمًا؛ لأنه ضاع على العامل خسارًا، وفحوى الحديث تدل على غضب الله عَزَّوَجَلَّ من ذلك(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ السَّبَبِ المُوجِبِ لِذَلِكَ، وَهُوَ: كَمَالُ الغِنَى].

أي لقوله: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك**»(٥)؛ يعني: الموجب للرد هو كمال غنى الله عَزَّوَجَلَّ عن كل عمل فيه شرك، وهو غني عن كل عمل، لكن

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٤).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٥٨).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٤).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣١).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٤).

العمل الصالح يقبله ويثيب عليه[١]، فلكمال غناه لا يقبل الشركة في العمل، وهذا يدل على أن ما يجب لله ليس كما يجب لغيره، فإنَّ الله جَلَّوَعَلَا ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا في ما يجب له، وهذا قَلَّ من يذكره داخلًا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقد نبَّه عليه كثيرًا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وابن القيم: أن الله جَلَّوَعَلَا ليس كمثله شيء حتى فيما يجب له، وذلك أن ما يجب له من الحقوق لا يقبل فيه الشركة، وغيره يقبل الشركة[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الأَسْبَابِ: أَنَّهُ [تَعَالَى] خَيْرُ الشُّرَكَاءِ].**

وذلك لتركه العمل لمن قُصِد معه في قوله: «**من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه**»، وفي رواية: «**تركته للذي أشرك**»[٣]؛ أي: فلا يقبل العمل الذي يُشرك به غيره[٤]؛ أي: من أسباب رد العمل إذا أشرك فيه العامل مع الله أحدًا أن اللهَ خيرُ الشركاء، فلا يُنَازع من جَعَل شريكًا له فيه[٥]، فالله تعالى لا يُزاحم غيره من الشركاء إذا عُمل عملٌ أُشرك معه فيه غيره، فدلَّ ذلك على وجه خيريته؛ أنه يترك ذلك العمل لغيره[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الخَامِسَةُ: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ].**

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٩١).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣١).
(٦) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

أي لقوله: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال**»[١]، وإذا كان يُخاف ذلك على أصحابه؛ فالخوف على من بعدهم من ذلك من باب أولى[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِأَنْ[٣] يُصَلِّي المَرْءُ لِلَّهِ، لَكِنْ يُزَيِّنُهَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ [إِلَيْهِ][٤]].

قوله: (فسَّر ذلك)؛ أي: فسَّر الشرك الخفي بهذا العمل، وهو تفسيرٌ بالمثال[٥]؛ أي: كما ذكره في آخر الحديث وسماه خفيًّا؛ لكون صاحبه يُظهر للناس شيئًا وقد أخفى خلافه[٦]، وهذا التفسير ينطبق تمامًا على الرياء، فيكون أخوف علينا عند رسوله ﷺ من المسيح الدجال، ولم يذكر المصنف مسألة خوف النبي ﷺ على أمته من المسيح الدَّجَّال؛ لأن المقام في الرياء لا فيما يخافه النبي ﷺ على أمته[٧].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٤).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٥).
(٣) في نسخة دغش: [أنْ].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٤).
(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٥).

بَابٌ
مِنَ الشِّرْكِ إِرَادَةُ الإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ الآيتين [هود:١٥-١٦].

[و][(١)] في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيلَةِ: إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ، لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ، لَمْ يُشَفَّعْ**»[(٢)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: إِرَادَةُ الإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «هُودٍ».

---

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحراسة في الغزو في سبيل الله برقم: (٢٨٨٧)، ولفظه: «تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة،...».

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الإِنْسَانِ المُسْلِمِ: عَبْدَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالخَمِيصَةِ [والخَمِيلَةِ][(١)].

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ».

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعِسَ وَانْتَكَسَ».

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ».

السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى المُجَاهِدِ المَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابٌ: مِنَ الشِّرْكِ إِرَادَةُ الإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا].

الشَّرْحُ

أي: بابٌ في بيان ما جاء أنَّ من الشرك الأكبر الذي يُخلد صاحبه في النار ولا يَنْجي منه إلا من أراد الله نجاته، وهو الشرك في النية: إرادةُ الإنسان بعمله الدنيا(١).

وقيل: معنى الباب: من الشرك الأصغر: أن يريد الإنسان بأعماله التي يعملها من الطاعات: الدنيا، ولا يريد بها الآخرة(٢)؛ فأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الترجمة وما بعدها: بيان أن العمل لأجل الدنيا شركٌ ينافي كمالَ التوحيد الواجب، ويحبط الأعمال، وهو أعظمُ من الرياء؛ لأن مريد الدنيا قد تغلُب إرادتُه تلك على كثيرٍ من عمله، وأما الرياءُ فقد يعرض له في عملٍ دون عمل، ولا يسترسل معه، والمؤمن يكون حذرًا من هذا وهذا(٣)؛ فبيَّن بهذه الترجمة وما بعدها: أن العمل لأجل الدنيا كالرياء في بطلان العمل إن استرسل معه(٤).

وقيل معنى الباب: بيان ما جاء من النصوص في أنَّ قصدَ الإنسان بعبادته الدنيا ومنافعها: من الشرك؛ إما أصغر أو أكبر بحسب درجة القصد(٥).

وعقد المصنف هذا الباب: للتحذير من إرادة الإنسان بعمله الدنيا،

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٧٣).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٧). والتنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز الراجحي (٣٥٩).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٣٧).
(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٧٧).
(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٧٣).

وبيان ما يترتب على ذلك من حبوط العمل[١]؛ فهذا الباب بابٌ عظيم من أبواب هذا الكتاب ترجمه المصنف بقوله: **(بابٌ من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا)**[٢]، وقوله: (من الشرك)، (مِنْ) للتبعيض؛ أي: بعض الشرك[٣]؛ يعني: من أنواع الشرك، والمراد: الشرك الأصغر[٤]، وقوله: (بعمله)، أي: عمله الصالح الذي يتقرب به إلى الله تعالى[٥]، فالمراد بالعمل هنا: العمل الأخروي، وهي: الأعمال التي يُبتغى بها ثواب الله، فهذه لا يجوز للإنسان أن يُريد بها حظًا دنيويًا؛ بل يفعلها إرادة لوجه الله[٦]؛ وقوله: (إرادة الإنسان بعمله الدنيا)، يعني: ثواب الدنيا؛ بأن يعمل العمل وفي إرادته؛ أي: الذي بعثَه على العمل ثواب الدنيا[٧]، أي: يقصد بعمله الجاه، أو المنصب، أو الذكر، أو المال، ونحوها[٨]، والمراد بذلك: انجذاب روحه إليها، وتعلُّقُ قلبه بها، حتى يكونَ قصدُ العبدِ من عمله الديني إصابة الدنيا، وهو شركٌ ينافي التوحيد[٩].

مقصود الترجمة:

بيانُ أن إرادة الإنسان بعمله الدنيا من الشرك[١٠]؛ فهذا الباب اشتمل على

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٧٥).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٧).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٦).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٩٩).
(٥) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٩٧).
(٦) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٢٤٣).
(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٧).
(٨) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٧٦).
(٩) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(١٠) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٣).

الحكم بأنَّ إرادة الإنسان بعمله الدنيا من الشرك[١].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبته لكتاب التوحيد كالباب الذي قبله؛ فإنَّ إرادة الإنسان بعمله الدنيا نقصٌ في التوحيد وقصور فيه، بل قد تُبطله، فالذين أسلموا من المنافقين لعصمة دمائهم وأموالهم؛ هؤلاء أرادوا بعملهم الدنيا؛ لحفظ الأموال وعصمة الدماء، فليس لهم في الآخرة من خلاق، فإرادة الإنسان بعمله الدنيا إما أن تُزيل التوحيد؛ وإما أن تنقصه، ولذلك ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التوحيد[٢]، فمن أراد بعمل الآخرة الدنيا ولم يُرد الآخرة؛ فهو مشرك شركًا أكبر؛ ومن أراد بعمله الآخرة وأراد به الدنيا معًا؛ فهو مشرك الشرك الأصغر المنافي كمال التوحيد الواجب[٣].

مناسبة الباب للذي قبله:

هذا الباب والذي قبله من الشرك الخفي؛ لأنه شركٌ في النيات والمقاصد، فهو من الشرك الخفي[٤]، فالعمل لأجل الدنيا مثل الرياء شركٌ ينافي كمال التوحيد الواجب، ويحبط العمل[٥].

وقد ظنَّ بعض الناس أن هذا الباب داخلٌ في الرياء، فيكون هذا الباب

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٣٣٢).
(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٢١).
(٥) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٣٧).

مكررًا مع ما قبله؛ وهذا خطأ[١]؛ لأنه يبعد أن يكتب المصنف ترجمتين متتابعتين لمعنى واحد[٢].

واختلف الشراح في وجه المناسبة بين هذا الباب وما قبله على أقوال:

الأول: أن يكون السابق أخص من هذا الباب؛ لأنه خاص في الرياء، وهذا الباب أعم، وهذا محتمل[٣]، فهذا الباب أعمُّ من الباب الذي قبله، فيدخل فيه الرياء، وهو من عطف الخاص على العام[٤]، فالرياء حالة واحدة من أحوال إرادة الإنسان الدنيا، فهو يصلي أو يزيد ويزين صلاته لأجل الرؤية ولأجل المدح، لكن هناك أحوالًا أُخَر لإرادة الإنسان بأعماله الدنيا، فلهذا عطف المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب على الذي قبله؛ ليُبين أن إرادة الإنسان الدنيا تأتي في أحوال كثيرة أعم من حال الرياء بخاصة، لكن الرياء جاء فيه الحديث وخافه النبي ﷺ على أمَّته، فهو في وقوعه كثيرٌ، والخوف منه جلل[٥]؛ فمناسبة هذا الباب لما قبله: أنه في الباب السابق ذكر شيئًا مما يقصده العاملون في أعمالهم العبادية، وهو مدح الناس وثناؤهم، ورؤيتهم لأعمالهم الصالحة، وهنا ذكر ما هو أوسع من ذلك وأعم، فإنَّ الإنسان قد يعمل العمل ولا يلاحظ ثناء الناس ونظرهم، بل يعمل العمل لأمر دنيوي غير هذا، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب: من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا)؛ يعني: فيما عدا الرياء؛ لأنَّ الرياء تَقَدَّم،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٦٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٧٥).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٧).

كأن يقصد بالعمل التكسب وأكل المال، أو حفظ النفس، أو حفظ المال، أو ما أشبه ذلك من المقاصد الدنيوية، فإنَّ هذا إما أن يُذهب التوحيد، وإما أن ينقص به التوحيد، كما سيأتي تفصيله[١].

والثاني: أن الفرق بين هذه الترجمة وترجمة الباب قبله: أن بينهما عموم وخصوص مطلق، **فيجتمعان** في مادة، وهو: ما إذا أراد الإنسان بعمله التزين عند الناس والتصنع لهم والثناء، فهذا رياء كما تقدم بيانه، كحال المنافقين، وهو أيضًا إرادةٌ للدنيا بالتصنع عند الناس، وطلب المدحة منهم والإكرام؛ **ويفارقُ الرياء**، بكونه عَمِل عملًا صالحا أراد به عرَضًا من الدنيا، كمن يجاهد ليأخذ مالا، أو يجاهد للمغنم أو غير ذلك من الأمور[٢]، فمريد الدنيا بعمل الآخرة لا يخلوا إما أن يفعل ذلك رياء وسمعة؛ وإما أن يفعله طلبًا لدنيا يصيبها غير الجاه والمحمدة، وكلا النوعين يدخلان في الشرك في النية، لكن بين النوعين عموم وخصوص مطلق[٣].

والثالث: أن هذا الباب نوع مستقلٌّ عن الباب الذي قبله، وهذا هو الظاهر؛ لأن الإنسان في الباب السابق يعمل رياء يريد أن يُمدح في العبادة، فيقال: هو عابد، ولا يريد النفع المادي، وفي هذا الباب لا يريد أن يمدح بعبادته ولا يريد المراءاة، بل يعبد الله مخلصًا له، ولكنه يريد شيئًا من الدنيا، كالمال، والمرتبة،

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٣٧).
(٣) بحث: إرادة الدنيا بعمل الآخرة، د. عبدالله بن محمد السند (١٨)، مجلة الدراسات العقدية، العدد (٦)، ١٤٣٢هـ.

والصِّحَّة في نفسه وأهله وولده وما أشبه ذلك، فهو يريد بعمله نفعًا في الدنيا، غافلًا عن ثواب الآخرة[١]؛ فهذا الباب له صلة وثيقة بالباب الذي قبله؛ لأنَّ من أراد الرياء؛ يعني: أراد مدح الناس وثناءهم، لم يخلص النية لله عَزَّوَجَلَّ؛ ومن أراد بعمله الصالح الدنيا لينال عرضًا من الدنيا، فهذا أيضًا لم يخلص النية لله عَزَّوَجَلَّ، فالجامع بين البابين: عدم إخلاص النية لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، لكن الأول يريد جزاءً معنويًّا؛ أي: ثناءً ومدحًا؛ وهذا يريد جزاءً حسِّيًّا؛ أي: دينارًا أو درهمًا أو شيئًا من عرض الدنيا بعمله الصالح[٢]؛ فالفرق بين هذا الباب والذي قبله: أنه في هذا إنما أراد بالعمل الصالح الذي يتقرَّب به إلى الله عرضًا من الدنيا، وفي الذي قبله إنما أراد مراءاة الناس ليثنوا عليه، وكلاهما مشرك وعمله حابط؛ لأنه لم يُرِدْ بعمله وجه الله والدار الآخرة[٣]؛ فهما يجتمعان في أن كلًّا منهما عملٌ لغير الله، وكلاهما من الشرك الأصغر، ويختلفان في قصدهما، فذاك أراد الثناء، وهذا أراد الدنيا، وكلاهما خاسر، لكن الثاني أهون[٤]؛ وقد تكون إرادة الإنسان بعمله الدنيا أشدُّ من الرياء؛ لأن الرياء يكون في عمل دون عمل، وقد لا يسترسل؛ بخلاف إرادة الدنيا، فإنها قد تغلب إرادته تلك على كثيرٍ من عمله، وكلاهما شرك، فالمؤمن يحذر من هذا وهذا[٥].

ويتبين مما سبق أنَّ هذه الترجمة ليست تكرارًا للباب السابق، فإن الباب

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٦).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. محمد بن هايل المدحجي.
(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٩٧).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٣٩)؛ وغاية المريد، د. عبدالرحمن العقل (٣٧٨).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦٠).

السابق هو في موضوع الرياء؛ بأن يعمل الإنسان عملًا ظاهره لله، ويقصد به ثناء الناس ومدحهم، وهذه الترجمة هي: أن يعمل عملًا لا لله، بل لأجل الدنيا، وليس لأجل مدح المخلوقين وثنائهم، بل لأجل الدنيا، ففرقٌ بين الترجمتين، وكلا الأمرين محبطٌ للعمل[١]؛ فهذا الباب مشابه للباب السابق من جهة أن العامل فيه يريد بعمله الثواب العاجل، كالرزق والعافية والأمان والذرية، ولكنه مخالف للباب السابق في أن العامل هنا عمله هو لوجه الله وليس رياء، وأما الباب السابق فعمله هو لمراءاة الناس، واشتركوا في كون الغاية من عملهم هي المصلحة العاجلة فقط[٢].

فالمراد بهذا الباب:

أن يعمل الانسان عملًا صالحًا يريد به الدنيا، كالذي يجاهد للقطيفة والخميلة ونحو ذلك؛ ولهذا سماه النبي ﷺ عبدًا لذلك؛ بخلاف المرائي فإنه إنما يعمل ليراه الناس ويعظِّموه، والذي يعمل لأجل الدراهم والقطيفة ونحو ذلك أعقل من المرائي؛ لأن ذلك عَمِلَ لدنيا يُصيبها، والمرائي عمل لأجل المدح والجلالة في أعين الناس، وكلاهما خاسر نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه[٣]؛ ومن هنا تظهر مناسبة الترجمة لكتاب التوحيد على وجه العموم، وللباب السابق على وجه الخصوص[٤].

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٤٢).
(٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٣١٤).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٦٣).
(٤) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٧٨).

وإرادة الإنسان الدنيا، والعمل لأجلها وتحصيل أغراضها، نوعان:

الأول: إرادة الإنسان ذلك في عمله كله، وهذا لا يكون إلا من المنافقين، وهو متعلّقٌ بأصل الإيمان، فيُحكم بكونه شركًا أكبر[١]؛ فإن كانت إرادة العبد كلُّها لهذا المقصد، ولم يكن له إرادةٌ لوجه الله والدار الآخرة، فهذا ليس له في الآخرة من نصيب، وهذا العملُ على هذا الوصف لا يصدُرُ من مؤمن؛ فإن المؤمن ولو كان ضعيفَ الإيمان، لا بُدَّ أن يُريد الله والدارَ الآخرة[٢].

والثاني: إرادة العبد ذلك في بعض عمله[٣]، كمن يعمل العمل لوجه الله ولأجل الدنيا، والقصدان متساويان أو متقاربان؛ فهذا وإن كان مؤمنًا، فإنه ناقص الإيمان والتوحيد والإخلاص، وعمله ناقصٌ؛ لفقده كمال الإخلاص[٤]، فهذا متعلقٌ بكمال الإيمان لا أصله، ويُحكم عليه أنه شركٌ أصغر[٥].

وأما من عمل لله وحده، وأخلص في عمله إخلاصًا تامًّا، ولكنه يأخذ على عمله جُعلًا معلومًا يستعين به على العمل والدين؛ كالجعالات التي تُجعل على أعمال الخير، وكالمجاهد الذي يترتب على جهاده غنيمة أو رزق، وكالأوقاف التي تُجعل على المساجد والمدارس والوظائف الدينية لمن يقوم بها، فهذا لا يضرُّ أخذُه في إيمان العبد وتوحيده؛ لكونه لم يرد بعمله

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٣).
(٢) القول السديد، للسعدي (١٥٤).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٤).
(٤) القول السديد، للسعدي (١٥٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٤).

الدنيا، وإنما أراد الدين وقصدَ أن يكون ما حصل له مُعينًا له على قيام الدين؛ ولهذا جعل الله في الأموال الشرعية، كالزكوات، وأموال الفيء وغيرها، جزءًا كبيرًا لمن يقوم بالوظائف الدينية والدنيوية النافعة[١].

(١) القول السديد، للسعدي (١٥٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ **الآيَتينِ** [هود:١٥-١٦]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين، فذكر في الباب: آية وحديث.

فالدليل الأول هذه الآية، ومعناها: من كان يريد بعمله ثواب الحياة الدنيا وزينتها؛ نوفر لهم ثواب أعمالهم بالصحة والسرور في الأهل والمال والولد[(١)]، وجاء المصنف بهذه الآية ليبين أن من أراد بعمله الدنيا فإنه تحبط أعماله يوم القيامة، ويكون جزاؤه النار، وهذا فيه بيان أن إرادة الإنسان بأعماله المصالح الدنيوية أن هذا ينافي التوحيد[(٢)].

فقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾؛ يعني: يريد بعمل العبادة الدنيا وزينتها، ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾؛ يعني: نوفر لهم الصحة والمال وغير ذلك مما يحبه الإنسان في الدنيا، ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾؛ يعني: لا يُنقَصون، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ فهذه الآية فيها الوعيد الشديد بالنار لمن أراد بعمل الآخرة الدنيا، وأنَّ عمله حابط[(٣)]؛ وهذه الآية من سورة هود مخصوصة بقوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٦٣).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦٠).

مَّدْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٨]، فهي مخصوصة بمن شاء الله جَلَّوَعَلَا، فقوله هنا: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾؛ يعني: ممن أراد الله جَلَّوَعَلَا له ذلك، وممن شاءه الله، فهذا العموم الذي هنا مخصوص بآية الإسراء[١]، فالأمر موكولٌ إلى مشيئة الله وفيمن يريده[٢]، فليس كل من أراد الدنيا تحصل له الدنيا، فقد يحصل له بعض ما أراد، وقد لا يحصل له شيء مما أراد[٣]؛ فقد يعمل العمل الصالح يريد به الدنيا فلا يُعجَّلُ له ثوابه فيها وليس له في الآخرة إلا النار والعياذ بالله[٤]، فالله يوفي له ما شاء ولا يُعطيه كل شيء، لكن قد يحصل له شيء من متع الدنيا بحسب الأسباب التي سعى في كسبها، فالآية في سورة الإسراء قيَّدت هذا بأن الذي يُعطاه شيء يُريده الله، ولمن يريده الله، وليس لكل أحد[٥].

والذين يريدون الحياة الدنيا أصلًا وقصدًا وتحركًا هم الكفار؛ ولهذا نزلت هذه الآية في الكفار، لكن لفظها يشمل كل من أراد الحياة الدنيا بعمله الصالح؛ ولهذا جمع المصنف الإمام **محمد بن عبد الوهاب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة له أحوال الناس فيما قاله السلف تفسيرًا لهذه الآية[٦]، فقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن معنى هذه الآية فأجاب بما ملخصه: «ذُكر عن السلف من أهل العلم فيها أنواع ما يفعله الناس اليوم ولا يعرفون معناه؛ فمن ذلك: العمل الصالح الذي

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٨).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٢).
(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٢٢).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٧٠).
(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٨).

يفعله كثير من الناس ابتغاء وجه الله من صدقة وصلاة وإحسان إلى الناس، وترك ظلم ونحو ذلك، مما يفعله الإنسان أو يتركه خالصًا لله، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة وإنما يريد أن يجازيه الله بحفظ ماله وتنميته، أو حفظه أهله وعياله، أو إدامة النعم عليهم، ولا همة له في طلب الجنة والهرب من النار، فهذا يُعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة من نصيب، وهذا النوع ذكره ابن عباس.

والنوع الثاني: وهو أكبر من الأول وأخوف، وهو الذي ذكر مجاهد في الآية أنها نزلت فيه، وهو: أن يعمل أعمالًا صالحة، ونيَّته رياء الناس لا طلب ثواب الآخرة.

والنوع الثالث: أن يعمل أعمالا صالحة يقصد بها مالًا، مثل: أن يحج لمال يأخذه لا لله، أو يهاجر لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، أو يجاهد لأجل الغنم، فقد ذُكر أيضًا هذا النوع في تفسير هذه الآية، وكما يتعلم الرجل لأجل مدارسة أهله، أو مكسبهم، أو رياستهم، أو يتعلم القرآن ويواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد كما هو واقع كثيرًا، وهؤلاء أعقل من الذين قبلهم؛ لأنهم عملوا لمصلحة يحصلونها، والذين قبلهم عملوا من أجل المدح والجلالة في أعين الناس، ولا يحصل لهم طائل، والنوع الأول أعقل من هؤلاء لأنهم عملوا لله وحده لا شريك له، لكن لم يطلبوا منه الخير الكثير الدائم، وهو: الجنة، ولم يهربوا من الشر العظيم، وهو: النار.

والنوع الرابع: أن يعمل بطاعة الله مخلصًا في ذلك لله وحده لا شريك له،

لكنه على عمل يُكفره كفرًا يُخرجه عن الإسلام، مثل: اليهود والنصارى إذا عبدوا الله أو تصدقوا أو صاموا، ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ومثل كثير من هذه الأمة الذين فيهم كفر أو شرك أكبر يخرجهم من الإسلام بالكُلِّيَّة، إذا أطاعوا الله طاعة خالصة يريدون بها ثواب الله في الدار الآخرة، لكنهم على أعمال تخرجهم من الإسلام وتمنع قبول أعمالهم، فهذا النوع أيضًا قد ذكر في هذه الآية عن أنس بن مالك وغيره، وكان السلف يخافون منها، قال بعضهم: لو أعلم أن الله تقبل مني سجدة واحدة لتمنيت الموت؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾؛ فهذا قصَدَ وجه الله والدار الآخرة، لكن فيه من حب الدنيا والرياسة والملك والمال ما حمله على ترك كثير من أمر الله ورسوله أو أكثر، فصارت الدنيا أكبر قصده، ولذلك قيل: قصد الدنيا، وذلك القليل كأنه لم يكن، كقوله ﷺ: «**فإنك لم تُصلّ**».

والأول: أطاع الله ابتغاء وجه الله، لكن أراد من الثواب في الدنيا، وخاف على الحظ والعيال، فصح أن يقال: قصَد الدنيا.

والثاني والثالث واضح. وبقي أن يقال: إذا عمل الرجل الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج ابتغاء وجه الله طالبًا ثواب الآخرة، ثم بعد ذلك عمل أعمالًا قاصدًا بها الدنيا، مثل أن يحج فرضه لله ثم يحج بعده لأجل الدنيا، كما هو واقع، فهو لما غلب عليه منهما، وقد قال بعضهم: القرآن كثيرا ما يذكر أهل الجنة الخلص وأهل النار الخلص، ويسكت عن صاحب الشائبتين، وهو هذا وأمثاله»[(١)].

---

(١) نقله صاحب تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٦٦-١٠٦٩)؛ وكلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذكور في كتابه: فتاوى ومسائل (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب) (٤/ ٥-٨).

فذكر المصنف أنه يدخل في هذه الآية أنواع من الإرادات لغير الله، **منها**: أن يقصد الإنسان بصلته لرحمه أو بره لوالديه أن يُعطى صحة في بدنه، ووفرة في ماله، وحفظًا في نفسه وعياله، ولا يقصد ثواب الآخرة، فهو داخلٌ في هذه الآية، ليس له في الآخرة من نصيب، **ومنها**: أن يقصد بعمله مراءاة الناس، فيرائي الناس، ويُظهر لهم عمله، فهذا عمله باطل؛ **ومنها**: أن يقصد بعمله المال، ولا يقصد وجه الله، كمن يحجُّ لقصد المال، فهذا ما قصد إلا المال، ومنها: أن يُخلص في عبادته، ولكنه على ناقضٍ من نواقض الإسلام، كاليهود والنصارى إذا تعبَّدوا لله، وأخلصوا العمل لله، فهم يصومون ويصلُّون، ويُخلصون أعمالهم لله، لكن أعمالهم حابطة؛ لأنهم على الشرك، فلا تُفيدهم أعمالهم، ويبقى قسم، وهو صاحب الشائبتين، وهو أن يؤدي العبادات لله، ثم يعمل عملًا يريد به غير وجه، كأن يحجَّ فرضه لله، ثم يحجُّ حجَّة أخرى لأجل الدنيا، فهو لما غلب عليه منهما، فإن غلب عليه إرادة الدنيا بطل عمله، وإن غلب عليه إرادة وجه الله صحَّ العمل، وذلك أن القرآن يذكر أصحاب الجنة الخلص، وأصحاب النار الخلص، ويسكت عن صاحب الشائبتين[١].

فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل كلام السلف في الآية يتناول أربعة أنواع من الناس، كلهم يدخل في هذا الوعيد[٢]:

النوع الأول: أن يعمل العمل الصالح وهو فيه مخلصٌ لله جَلَّوَعَلَا، ولكن يريد به ثواب الدنيا ولا يريد به ثواب الآخرة، كأن يتعبَّد الله جَلَّوَعَلَا بالصلاة

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٨).

وهو فيها مخلص لله، أداها على طواعية واختيار وامتثال لأمر الله، لكن يريد منها أن يصح بدنه، أو وصلَ رحمه، وهو يريد منه أن يحصل له في الدنيا الذكر الطيب والصلة ونحو ذلك، أو عمل أعمالا من التجارة والصدقات وهو يريد بذلك تجارة لكي يكون عنده مال فيتصدق، وهو يريد بذلك ثواب الدنيا؛ فهذا النوع عمِل العبادة امتثالا للأمر، ومخلصًا فيها الله، ولكنه طامع في ثواب الدنيا، وليس له همة في الآخرة، ولم يعمل هربًا من النار وطمعًا في الجنة، فهذا داخل في هذا النوع، وداخل في الآية.

والأعمال التي يعملها العبد ويستحضر فيها ثواب الدنيا على قسمين:

القسم الأول: أن يكون العمل الذي عمله واستحضر فيه ثواب الدنيا وأراده ولم يرد ثواب الآخرة، لم يُرغّب الشرع فيه بذكر ثواب الدنيا، مثل: الصلاة والصيام ونحو ذلك من الأعمال والطاعات، فهذا لا يجوز له أن يريد به الدنيا، ولو أراد به الدنيا، فإنه مشرك ذلك الشرك.

والقسم الثاني: أعمال رتَّبَ الشارع عليها ثوابًا في الدنيا، ورغَّب فيها بذكر ثوابٍ لها في الدنيا، مثل: صلة الرحم، وبر الوالدين، ونحو ذلك، وقد قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**من سرَّه أن يبسط له في رزقه ويُنسأ له في أثره فليصِلْ رحمه**»، فهذا النوع إذا استحضر في عمله حين يعمل ذلك العمل، استحضر ذلك الثواب الدنيوي، وأخلص لله في العمل، ولم يستحضر الثواب الأخروي، فإنه داخل في الوعيد، فهو من أنواع هذا الشرك، لكن إذا استحضر **الثواب الدنيوي والثواب الأخروي معًا**، له رغبة فيما عند الله في الآخرة

ويطمع في الجنة، ويهرب من النار، واستحضر ثواب هذا العمل في الدنيا، فإنه لا بأس بذلك؛ لأن الشرع ما رغَّب فيه بذكر الثواب في الدنيا إلا للحض عليه، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**من قتل قتيلًا فله سلبه**»، فمن قتل حربيًّا في الجهاد لكي يحصل على السلب، ولكن قصده من الجهاد الرغبة فيما عند الله جَلَّ وَعَلَا مخلصا فيه لوجه الله، لكن أتى هذا من زيادة الترغيب له، ولم يقتصر على هذه الدنيا، بل قلبه مُعلَّق أيضا بالآخرة، فهذا القسم لا بأس به، ولا يدخل في النوع الأول مما ذكره السلف في هذه الآية[(١)]؛ فإن كان يريد ثواب الدنيا وثواب الآخرة فلا يضره؛ فإن الله عنده ثواب الدنيا والآخرة[(٢)]، فالإنسان إذا أراد بعمله الحسنيين، حسنى الدنيا وحسنى الآخرة، فلا شيء عليه؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق:٢-٣]؛ فرغَّبه في التقوى بذكر المخرج من كل ضيق، والرزق من حيث لا يحتسب، وهذا ترغيب بأمر دنيوي[(٣)]؛ والجمع بين طلب الأجر في الآخرة وتحصيل شيء من متاع الدنيا إنما يصح إذا كان الدين هو الأصل والدنيا تابعة، فالأصل أن يكون قصد العبد من عمله ابتغاء ما عند الله تعالى، فإن غلبته نفسه وأراد شيئًا من متاع الدنيا بعمله الصالح مع ما عند الله تعالى من الأجر، فليكن همه أن يكون ذلك ضمنًا وتبعًا لا قصدًا وأصلًا[(٤)]؛ فإذا عمل العمل الصالح يريد الثواب من الله عَزَّوَجَلَّ، ويريد كذلك مصلحة دنيوية، فهذا إذا كان الأصل عنده

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٨-٣٩٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٢٣).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣٨).
(٤) بحث: إرادة الدنيا بعمل الآخرة، د. عبدالله بن محمد السند (٧٥، ٨٠، ٨٩).

إرادة الثواب من الله عَزَّوَجَلَّ ثم أدخل المصلحة الدنيوية تبعًا لذلك، فلا يضره ذلك، لأن الله عَزَّوَجَلَّ رتَّب على بعض الأعمال مصالح دنيوية؛ أما إذا كان يعمل العبادة لا يريد بها إلا المصلحة الدنيوية، فهذا على خطر عظيم، وقد بيَّن النبي ﷺ أن العامل إذا تقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ وهو يريد ثواب الدنيا ينقص أجره، كما جاء في صحيح مسلم: (ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث، وإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم)، وذكر ابن عبد البر أن هذا فيمن كان يريد الأجر ويريد الغنيمة، ولكن من جاء لأجل الجهاد والغزو في سبيل الله ثم جاءته الغنيمة تبعًا دون أن يطلبها أو يستشرفها فهذا يحصل له الأجر كاملًا[١].

والنوع الثاني: مما ذكره السلف مما يدخل تحت هذه الآية: أنه يعمل العمل الصالح لأجل المال، فهو يعمل العمل لأجل ما يحصله من المال، مثل: أن يدرس ويتعلم العلم الشرعي لأجل الوظيفة فقط، وليس في همِّه رفع الجهالة عن نفسه ومعرفة العبد بأمر ربه ونهيه والرغب في الجنة وما يقرب منها والهرب من النار وما يبعد عنها، فهذا داخل في ذلك، أو حَفِظ القرآن ليكون إمامًا في المسجد، ويكون له الرَّزْق الذي يأتي من بيت المال، فغرضه من هذا العمل إنما هو المال، فهذا لم يعمل العمل صالحًا، وإنما عمل العمل الذي في ظاهره أنه صالح، ولكن في باطنه قد أراد به الدنيا.

والنوع الثالث: أهل الرياء الذين يعملون الأعمال لأجل الرياء[٢]، فيعمل

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٠).

العمل يريد به الحمد والثناء، وهذا داخل في الباب الذي قبله[١].

والنوع الرابع: الذين يعملون الأعمال الصالحة ومعهم ناقض من نواقض الإسلام، كمن يصلي ويزكي ويتصدق ويقرأ القرآن ويتلوه، ولكن هو مشرك الشرك الأكبر، فهذا وإن قال: إنه مؤمن فليس بصادق في ذلك؛ لأنه لو كان صادقا لوحَّد الله جَلَّوَعَلَا.

فهذه بعض الأنواع التي ذُكرت في تفسير هذه الآية، وكلها داخلة تحت قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [هود:١٨]، فهؤلاء جميعًا أرادوا الحياة الدنيا وزينتها، ولم يكن لهم هم في رضا الله جَلَّوَعَلَا، وطلب الآخرة بذلك العمل الذي عملوه، فهذه الآية فيها وعيد شديد، وهذا الوعيد يشمل أربعة أصناف كما سبق، وكما قال أهل العلم: إن العبرة هنا بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فهي وإن كانت في الكفار، لكن لفظها يشمل من أراد الحياة الدنيا من غير الكفار[٢]، فهي تشمل الشرك الأكبر الذي يصدر من المنافقين المرائين، وتشمل الشرك الأصغر الذي يصدر من المؤمنين المرائين[٣].

وبهذا يتبيَّن أن هذا الباب أعم من الرياء، فالرياء أخص من هذا، وبذلك يكون الفرق بين هذا الباب والذي قبله ظاهر[٤].

وهنا إشكال أورده بعض أهل العلم: وهو أن الله جَلَّوَعَلَا قال في الآية التي

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٢٢).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩١).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦٠).
(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٧٤).

تليها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، وأنَّ هذه في الكفار الأصليين أو فيمن قام به مُكفّر؛ أما المسلم الذي قامت به إرادة الدنيا فإنه لا يدخل في هذه الآية.

والجواب: أنه يدخل؛ لأن السلف أدخلوا أصنافًا من المسلمين في هذه الآية، والوعيد بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ﴾ فيمن كانت إرادته الحياة الدنيا فلم يتقرَّب إلى الله جَلَّوَعَلَا بشيء، فهؤلاء أرادوا الدنيا بكل عمل وليس معهم من الإيمان والإسلام مُصحّحٌ لأصل أعمالهم، فهؤلاء مخلدون في النار، أما الذي معه أصل الإيمان وأصل الإسلام الذي يصح به عمله، فهذا يحبط عمله الذي أشرك فيه وأراد به الدنيا، ويبقى ما عداه؛ لأن معه أصل الإيمان الذي يُصحح العمل الذي لم يخالطه شرك[(١)].

فإن قيل: الآية على القول الأول تقتضي تخليدَ المؤمنِ المريدِ بعملهِ الدنيا في النار.

قيل: «إن الله سبحانه ذكر جزاء من يريد بعمله الحياة الدنيا وزينتها، وهو النار، وأخبر بحبوط عمله وبطلانه، فإذا حَبط ما ينجو به وبطل، لم يبق معه ما يُنجيه؛ فإن كان معه إيمانٌ لم يُرد به الحياة الدنيا وزينَتَها، بل أراد به الله والدار الآخرة، لم يَدخُلْ هذا الإيمانُ في العمل الذي حَبِطَ وبَطَلَ، وأنجاه هذا الإيمان من الخلود في النار؛ وإن دَخَلها بحبُوط عمله الذي به النجاةُ المطلقةُ. فالإيمان إيمانان: إيمان يمنع دخول النار، وهو الإيمان الباعث على أن تكون الأعمال لله وحده يبتغى بها وجهه وثوابه؛ وإيمانٌ يمنع الخلودَ في النار، فإن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩١).

كان مع المرائي شيءٌ منه وإلا كان من أهل الخلود، فالآية لها حكم نظائرها من آيات الوعيد»[١][٢].

مناسبة ذكر الآيتين في الباب:

أنهما بيَّنتا حُكمَ من أراد بعمله الدنيا، ومآله في الدنيا والآخرة[٣]؛ حيث

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٦٥)، وقد نقله الشارح عن ابن القيم في عدة الصابرين (١٦٥).

(٢) جاء في شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح: «أشكلت هذه الآية على جماعة من العلماء فقالوا: إن إرادة الدنيا بالعمل تحصل من أهل الإسلام ومع ذلك لا يترتَّب لهم ما ذكره الله في هذه الآية من العقوبة، فقالوا: المراد بهذه الآية أهل الشرك؛ وهذا قول ابن عباس في المشهور وجماعة من المفسِّرين؛ والقول الثاني: أن هذه الآية لا تختص بالكفار بل لأهل القبلة منها نصيب، فهذه الآية ذكرت أهل الكفر على وجه الاستقلال، لكن من كان من أهل الإيمان قد عمل عملًا يريد به الدنيا، فإن له نصيبًا من هذه الآية، فيكون العمل الذي قارن إرادة الدنيا باطلًا حابطًا يعاقب عليه بالنار، فإذا كان معه أصل الإيمان ثم عمل عملًا أراد به الدنيا فله من هذا الوعيد بقدر ما معه من العمل، فهو مهدَّدٌ بما في هذه الآية من الوعيد في العمل الذي جرى فيه التشريك وإرادة الدنيا، أما ما كان خالصًا لله وهو أصل الإيمان فإنه لا يحبط ولا يبطل؛ لأن قد أتى بالأصل، ولا تعجب، فإن الله تعالى قد ذكر في الصحابة إرادة الدنيا في قوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، وهذا في غزوة أحد في الرماة الذين نزلوا من الجبل، مع أنهم من خير أهل الإسلام، لكن حصل عندهم إرادة الدنيا، يقول ابن مسعود: ما شعرت أن أحدًا من أصحاب النبي كان يريد الدنيا حتى جاء يوم أحد ونزلت هذه الآية، فالمقصود أن الذين جرى منهم ما جرى ليسوا داخلين في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْآخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٦]؛ لأن هذا في حق الكفار، لكن كل من خَلَّط فله من هذه الآية نصيب إذا لم يعفُ الله عنه، فهذه الآية هي كسائر الآيات التي يذكر الله فيها الوعيد لأهل الكفر على وجه الكمال، فمن شابههم في شيء من الخصال نال شيئًا من العقاب مناسبًا لما معه من خصال وشعب الكفر».

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٩١).

دلَّت الآيتان على أن طلب الدنيا بعمل الآخرة مبطلٌ لثوابها[١].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾؛ أي: لا يُظلمون حقهم، فيُوفر الله لهم جزاءَ أعمالهم في الدنيا؛ حرمانًا لهم من الجزاء الأعظم في الآخرة.

والآخر: في قوله تعالى في الآية بعدها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ ببيان جزائهم في الآخرة وأنهم يكونون من الخاسرين[٢].

وهذه الآية تتعلق بالنوع الأول من إرادة الإنسان بعمله الدنيا في جميعه، وهذه حال أهل النفاق[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [[وَ][٤] فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيلَةِ: إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٢٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ»[(١)]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وفيه ذم من قصدَ بعمله الدنيا[(٢)]، وهذا الحديث جاء به المصنف ليبين خطر تعلق الإنسان بالدنيا، وهنا وصفه النبي بأنه عبد الدينار وعبد الدنيا، وذلك لأن قلبه تعلق بالمصالح الدنيوية، فيرضى إذا كسب المال، ويسخط إذا خسر المال، فيكون رضاه وسخطه متعلقًا بأمور الدنيا[(٣)].

قوله: «**تعِس**»، هو بكسر العين، ويجوز الفتح؛ أي: سقط، والمراد هنا: خاب وهلك، فهو دعاءٌ عليه بالهلاك[(٤)].

وقوله: «**الدينار**» هو: العملة من الذهب، و«**الدرهم**» هو: العملة من الفضة، و«**الخميصة**» هي: ما يُجلس عليه[(٥)]، وهو كساء جميل له أعلام ونقوش[(٦)]، و«**الخميلة**» هي: ما يرتدى من أرخص الثياب[(٧)]، وهو كساء

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحراسة في الغزو في سبيل الله برقم: (٢٨٨٧)، ولفظه: «تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة،...».
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦٢).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٧٠)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٣).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

ليس فيه نقوش[١]، وهذا من يُعنى بمظهره وأثاثه، لأن الخميصة كساء جميل، والخميلة فراش وثير، ليس له هم إلا هذا الأمر[٢]، وسمَّاه عبدًا للدينار والدرهم والخميصة والخميلة لكونه هو المقصود بعمله، فصار عبدًا له؛ لأنه عبده بذاك العمل[٣].

والمعنى: تعس من كان هذا قصده، ومن كان بعمله يقصد هذه الأمور، فتعس من كان بدخوله في الإسلام إنما كانت أعماله للنقود أو للمتاع العارض، كالمنافقين وأشباههم؛ وهكذا من فعل ذلك في بعض الأعمال للدنيا، تعس أيضًا؛ لأنه يذهب ثوابه ويحصل له الوزر والإثم[٤].

وقوله: «**إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط**»؛ يحتمل أن يكون المعطي هو الله فيكون الإعطاء قدريًّا؛ أي: إن قدَّر الله له الرزق والعطاء رضي وانشرح صدره، وإن منع وحرم المال سخط بقلبه وقوله؛ ويحتمل أن يراد بالإعطاء هنا الإعطاء الشرعي؛ أي: إن أعطي من مال يستحقه من الأموال الشرعية رضي، وإن لم يعط سخط، وكلا المعنيين حق، وهما يدلَّان على أن هذا الرجل لا يرضى إلا للمال ولا يسخط إلا له، ولهذا سمَّاه الرسول ﷺ عبدًا له[٥].

وقوله: «**تعس وانتكس**»، هذا دعاء عليه أيضًا بالتعاسة في أموره والانتكاس فيها[٦]، ففيه الترقي بالدعاء عليه؛ لأنه إذا تعس: انكب على وجهه، وإذا

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤٢).
(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٨١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٣).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤٢).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٣).

انتكس: انقلب على رأسه بعد أن سقط[١].

وقوله: «**وإذا شيك**»؛ أي: أصابته شوكة «**فلا انتقش**»؛ أي: فلا يقدر على إخراجها بالمنقاش، وهذه حال من إذا أصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح، لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذا حال من عبَدَ المال[٢].

والمراد: أن من كانت هذه حاله فإنه يستحق أن يُدعى عليه بما يسُوؤُهُ في العواقب، ومن كانت هذه حاله، فلا بد أن يجد أثر هذه الدعوات في الوقوع فيما يضره في عاجل دنياه، وآجل أخراه[٣]، وكونه سمَّاه عبدًا للدينار وعبدًا للدرهم وعبدًا للكساء الملبوس، أو الموضوع المفروش، ليس معنى ذلك أنه يسجد لهذه الأشياء ويدعوها ويصلي لها[٤]، ولكن لما كان هو مقصوده ومطلوبه الذي عمل له، وسعى في تحصيله بكل ممكن حتى صارت نيَّته مقصورة عليه، يغضب ويرضى له؛ صار عبدًا له[٥]، والمعنى أنه: يعمل لأجلها ولا يعمل لآخرته؛ ولهذا وصفه بقوله: «**إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط**»؛ يعني: أنه إذا حصل له ما يعمل له استمر في عمله ومضى فيه، وأما إذا لم يحصل له الشيء الذي يعمل له، وهو الدينار والدرهم والأقمشة والأكسية وغيرها مما يكون مرادًا له؛ فإنه يتوقف ويسخط العمل ويتركه،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٧١).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٧١).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٤٢).
(٤) شرح فتح المجيد، عبدالله الغنيمان.
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٧٢).

فهذا واضح في أنه يعمل لأجل الدنيا، لأنه لو عمل لله جَلَّوَعَلَا ما نظر إلى هذه الحالة؛ ثم ذكر العبد الذي يكون مقابلًا لهذا، وهو الذي يكون عبدًا لله جَلَّوَعَلَا، فهذا عبد الدنيا والذي يقابله هو عبد الله، فقال: «**طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله...**»[(١)]، وهذا يُبين الفرق بين الذي يعمل للآخرة والذي يعمل للدنيا.

والشاهد من الحديث: أنه سمَّاه عبدًا لهذه الأشياء مع أنه مسلم مؤمن، ولكن لما كان يعمل ويريد هذه الأشياء صار عبدًا لها، وهذه عبودية شرك، لكنه شركٌ أصغر لا يُخرجه من الإيمان، ولكنه يُنقص توحيده وإيمانه[(٢)]، والشاهد في هذا ظاهر؛ حيث سمَّى الذي يعمل للدنيا عبدًا للدينار، وعبدًا للدرهم، وعبدًا للخميلة، وعبدًا للخميصة؛ فدلَّ على أن من عَمِل عملًا يقصد به الدنيا، فإنه عند الله من الخاسرين، فالحديث مطابق للآية التي ترجم بها المصنف الباب[(٣)]، ووجه الشاهد من ذلك: أنه دعا على عبد الدينار وعلى عبد الدرهم وعلى عبد الخميصة؛ وعبدُ الدينار والدرهم هو: الذي يعمل العمل لأجل الدينار، ولولا الدينار لما تحركت همَّته في العمل، لولا هذه الخميصة لما تحركت همته في العمل، فهو إنما عَمِل لأجل هذا الدينار، ولأجل هذه الدنيا، وما فيها من الدرهم والجاه والمكانة ونحو ذلك، وقد سمَّاه النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عابدًا للدينار، فدلَّ ذلك على أنه من الشرك؛ لأن العبودية درجات، منها: عبودية الشرك الأصغر، ومنها عبودية الشرك الأكبر،

(١) شرح فتح المجيد، عبدالله الغنيمان.
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٠١).
(٣) شرح فتح المجيد، عبدالله الغنيمان.

فالذي يشرك بغير الله جَلَّوَعَلَا الشرك الأكبر هو عابد له، كأهل الأوثان، وعبدة الأصنام، وعبدة الصليب، وكذلك من يعمل الشرك الأصغر، ويتعلَّق قلبه بشيء من الدنيا فهو عابد لذلك، يقال: عَبْدُ هذا الشيء؛ لأنه هو الذي حرَّك همته، ومعلوم أن العبد مطيعٌ لسيِّدِهِ، أينما وجَّهه توجَّه، فهذا الذي حركته همته للدنيا وللدينار وللدرهم عبد لها؛ لأن همَّته معلَّقة بتلك الأشياء، وإذا وجَد لها سبيلًا تحرَّك إليها بدون النظر هل يوافق أمر الله جَلَّوَعَلَا، أم لا يوافق أمر الله جَلَّوَعَلَا وشرعه[١]، وبه يتَّضح مناسبة الحديث للباب، فإن العبوديَّة تجمع بين الرجاء والخوف والمحبة، والذي تعلَّق قلبه بالدينار والدرهم، يرجو ويخاف، يرجو فيرضى إذا أُعطي، ويخاف فيسخط إذا مُنع، وأيضًا في قلبه محبة للمال تحركه في العمل له، وينسى الله جَلَّوَعَلَا، فهو سخط للمال، ورضي لأجل مجيئه، فصار رضاؤه وسخطه لأجله، وهذه هي حقيقة العبودية، الحب والبغض والرضا والسخط[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه ذم العمل لأجل الدنيا، ومدح العمل لأجل الآخرة[٣]؛ حيث دلَّ الحديث على أن من كانت الدنيا غاية أمره ومنتهى قصده، فقد عبدها، واتَّخذها شريكًا مع الله[٤].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٢).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٥٤-٥٥٦).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٩٤).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٣٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم**»، إلى قوله: «**وإذا شيك فلا انتقش**»، **وذلك من وجهين:**

أحدهما: في جعل من أراد بعمله الدنيا عبدًا لأعراضِها، فهو عبدُ الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة، وعبد الخميلة، وهذه العبودية إشارة إلى وقوع الشرك منه في ذلك، والواقعُ منه شركٌ أصغر؛ لإرادته الدنيا في بعض عمله.

والآخر: في الدعاء عليه بـ **(التَّعس)**، وهو: الهلاك، و**(الانتكاس)**، وهو: الخيبة، و(أنَّه إذا شاكته شوكةٌ لم يقدر على إخراجها بالمنقاش)، والدعاء عليه دليلٌ على ذم حاله[(١)].

وهذا الدليل مُتعلقٌ بالنوع الثاني من نوعي إرادة الإنسان بعمله الدنيا، وهو من أراد بعمله الدنيا في بعض ذلك، مما يقع في بعض أهل الإسلام[(٢)].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٤).
(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: إِرَادَةُ الإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ].

أي: كما في الآية، وذلك بأن يعمل أعمالًا صالحة يريدُ بها الدنيا(١)، وهذا من الشرك؛ لأنه جعل عمل الأخرة وسيلة لعمل الدنيا، فيطغى على قلبه حب الدنيا حتى يقدمها على الآخرة، والحزم والإخلاص أن يجعل عمل الدنيا للآخرة(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «هُودٍ»].

أي قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا﴾ الآية، والشاهد منها: الوعيد فيمن لا يعمل إلا للدنيا(٣)، والمقصود بالتفسير أن الآية دلَّت على أن من عملَ لدنيا من أعمال الآخرة وهو لا يريد الآخرة؛ أنه عابدٌ لتلك الأعمال، وأنه من عباد الدنيا، وأنه ليس له في الآخرة نصيب(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الإِنْسَانِ المُسْلِمِ: عَبْدَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالخَمِيصَةِ [والخَمِيلَةِ](٥)].

يعني: وإن لم يكفر(٦)؛ أي لقوله: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم**»(٧)، وهذه العبودية لا تُدخل في الشرك مالم يصل بها إلى حد الشرك،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤٧).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).
(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٨٠).
(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦٦).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).

ولكنها نوعٌ آخر يُخل بالإخلاص؛ لأنه جعل في قلبه محبة زاحمت محبة الله عَزَّوَجَلَّ ومحبة أعمال الآخرة[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ»].

أي: معنى كونه عبدًا لهذه الأشياء أنه: إن أعطي منها شيئًا رضي وعمل، وإن لم يعط سخط ولم يعمل، فرضاه لغير الله وسخطه لغيره[٢]، فهذا تفسير لقوله ﷺ: «**عبد الدينار، عبد الدرهم، عبد الخميصة، عبد الخميلة إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط**»، وهذه علامة عبوديته لهذه الأشياء؛ أن يكون رضاه وسخطه تابعًا لهذه الأشياء[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعِسَ وَانْتَكَسَ»].

قوله: «**تعس**»؛ أي: عاوده المرض، وهو دعاء عليه، وقوله: «**وانتكس**»؛ أي: عثر وانكب لوجهه، وهذا أيضًا دعاء عليه[٤]، وهذا دعاء من النبي ﷺ، ودعاؤه مستجاب، وقد يكون خبرًا عمَّا سيقع فيه من التعاسة والانتكاس، وسواء كان دعاء أو خبرًا، فهو يدل على الخسارة التي لا تشابهها خسارة لمن فعل هذه الأفعال، ومعنى ذلك أنه يُعاقب بمقتضى قصده[٥].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤٧).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤٧).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٨١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ»].

أي: إذا أصابته شوكة لم يقدر على أخذها بالمنقاش، وهذا أيضًا دعاء عليه[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى المُجَاهِدِ المَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ].

أي لقوله: «طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه» إلخ الحديث، لكونه يعمل لله لا لغير ذلك من جاه أو غيره[٢]، ووجه الثناء هو ما رُكّب له من الجزاء في قوله: (طوبى)، فإن طوبى فعلى من الطيب، فهذا وعدٌ بأن كل طيب يكون له[٣].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٦).
(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابٌ

مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ وَالأُمَرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ،أَوْ[١] تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ[٢]؛ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا [مِنْ دُونِ اللَّهِ][٣]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟»[٤].

وَقَالَ [الإِمَامُ][٥] أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الإِسْنَادَ وَصِحَّتَهُ؛[٦] يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ، وَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن

(١) في نسخة أسامة، والقاسم: [و].
(٢) في نسخة القاسم، والعصيمي: [ما حرمَّه].
(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٤) لم أقف عليه مسندًا بهذا اللفظ، وأورده بهذا اللفظ ابن تيمية في مواضع من مجموع الفتاوى: (٢٦/ ٥٠، ٢٨١)، فلعل المصنف نقله عنه. وورد عن ابن عباس بألفاظ متقاربة لهذا اللفظ، منها ما رواه أحمد في «مسنده» عن ابن عباس قال: «تمتع النبي ﷺ فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟ قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول: قال النبي ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر». قال الشيخ صالح العصيمي في شرح كتاب التوحيد: «أخرجه أحمد في المسند بنحو هذا اللفظ، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع من فتاويه إلى أحمد بهذا اللفظ، وساق إسناده، وليس موجودًا في المسند، والظاهر أنه في كتابه طاعة الرسول، وهو كتاب مفقود، وإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٢): «صحيح بلفظ نحوه».
(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٦) في نسخة الحبيشي زيادة: [وَ]

تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، أَتَدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ الفِتْنَةُ: الشِّرْكُ؛ لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضَ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلَكَ»(١).

[وَ](٢) عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣١]، [قَالَ:](٣) فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ؛ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ؛ فَتُحِلُّونَهُ؟» فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُم». رَوَاهُ أَحْمَدُ(٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ(٥).

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٢٦٠)، رقم: (٩٧)، قال: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]».

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) لم أجده في مسند الإمام أحمد.

(٥) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة التوبة، برقم: (٣٠٩٥)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: آداب القاضي، باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحدا من أهل دهره، برقم: (٢٠٤٠٩)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: العين، مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن عدي بن حاتم، برقم: (٢١٨)؛ والحديث حسَّنه ابن تيمية في كتاب الإيمان، قال: «وهو حديثٌ حسنٌ طويل رواه أحمد، والترمذي، وغيرهما». ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧)؛ وصحَّحه الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٥٦)؛ وقال في النهج السديد (٥٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي وإسناده ضعيف، وله شواهد يحتمل التحسين بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٣): «ضعيف».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «النُّورِ».

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءَةَ».

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى العِبَادَةِ التِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ.

الرَّابِعَةُ: تَمْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ.

الخَامِسَةُ: تَغَيُّرُ الأَحْوَالِ إِلَى هَذِهِ الغَايَةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الأَكْثَرِ: عِبَادَةُ الرُّهْبَانِ، هِيَ أَفْضَلُ الأَعْمَالِ، وَتُسَمَّى الوِلَايَةَ[1]، وَعِبَادَةُ الأَحْبَارِ، هِيَ العِلْمُ وَالفِقْهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَتْ الحَالُ إِلَى أَن عُبِدَ [مِنْ دُونِ اللهِ][2] مَنْ لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَعُبِدَ بِالمَعْنَى الثَّانِيَ مَنْ هُوَ مِنَ الجَاهِلِينَ.

(١) في نسخة أسامة: [ولا سيَّما الولاية]. وفي نسخة العصيمي: [وتسمِيَتُهَا ولايةً].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابٌ: مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ وَالأُمَرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ، أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ؛ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دونِ اللهِ].

الشَّرْحُ

أراد المصنف بهذه الترجمة التنبيه على الرجوع إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ، وألا يقبل قول قائل مهما كانت مكانته ومهما كان علمه إلا إذا وافق الكتاب والسُّنَّة[١]، وبيان أنَّ الواجب على أهل الإيمان أن يُعظِّموا أمر الله ونهيه، وأن يحلوا ما أحلَّه الله ورسوله، وأن يُحرموا ما حرَّمه الله ورسوله، وأن لا يُطيعوا أحدًا في خلاف ذلك، فالعلماء والأمراء إنما يُطاعون في طاعة الله[٢].

وفي هذا الباب حكمٌ وشرطٌ، فالحكم قوله في آخره: **(فقد اتخذهم أربابا)**، وهو جزاء الشرط، والشرط قوله: **(من أطاع العلماء والأمراء)**، وضابط هذا الشرط: ما بينهما، وهو قوله: **(في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرمه)**، وهذا يستفاد منه؛ يعني: من اللفظ: أنهم عالمون بما أحلَّ الله، فحرموه طاعة لأولئك، وعالمون بما حرَّم، فأحلوه طاعة لهم[٣]؛ فمن أطاع العلماء والأمراء في تحريم الحلال وتحيل الحرام، بأن يحرمون له الحلال فيعتقد تحريمه، ويحلون له الحرام فيعتقد حلَّه، فقد اتخذهم أربابًا من دون الله، وفي هذه الترجمة جزم المصنف في الحكم؛ لقوة الدليل ووضوحه[٤].

(١) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن حميد (٥٤٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٧).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٦).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦٨).

والمراد بالطاعة هنا: الطاعة الخاصة في تحريم الحلال أو تحليل الحرام، فمن أطاع مخلوقًا في ذلك غير الرسول ﷺ؛ فهو مشرك[١]؛ وهذا يُسمى: شرك الطاعة؛ أي: طاعة المخلوق في معصية الخالق تعظيمًا لذلك المخلوق، وذلك فيما إذا أطاعه المرء خائفًا من سطوته، ولم يكن مكرهًا؛ أو نزل على رغبته فأحل الحرام، وحرم الحلال، أو عظَّمه بهذه الطاعة، واعتقد أنه أهلٌ أن يُطاع، ولو فيما هو معصية، فإن هذا سبب تعظيم المخلوق[٢].

وقد اختلف الشراح في المراد بهذه الترجمة على أقوال:

الأول: أنَّ المصنف عقد هذا الباب للكلام على طاعة العلماء والأمراء؛ ببيان أحكامها وأقسامها[٣].

والثاني: أنَّ المصنف عقد هذا الباب: لبيان وجوب إفراد الله تعالى بالحكم والتشريع[٤].

والثالث: أنَّ هذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ليبين أن الطاعة من أنواع العبادة، بل إن الطاعة في التحليل وفي التحريم هي معنى اتخاذ الأرباب[٥]؛ فالمصنف جاء بهذا الباب ليبين أن طاعة غير الله في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أباح الله شرك أكبر ينافي التوحيد، وذكر العلماء والأمراء لأنهم الغالب، فالغالب أنهم هم الذين يطاعون في مثل هذه الأمور، فتحليل ما حرم

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨١).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٢٥٩).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٤٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٨٠).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٥).

الله وتحريم ما أحل الله شرك أكبر، وطاعة غير الله في ذلك أيضًا شرك أكبر، لأن التحليل والتحريم حق لله عَزَّوَجَلَّ[١].

فهذا الباب فيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب:٦٧][٢]، وقد اقتبس المصنف هذه الترجمة من الآية في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾[٣]؛ لأن فيها ذكر الربوبية، والآية فيها ذكر الأحبار والرهبان، وهم العلماء والعباد، وأضاف المصنف في الترجمة ذكر الأمراء؛ لأن الأمراء في الأعصار الإسلامية صار منهم نوع إلزام للناس بما يُخالف ما جاء في الكتاب وما يُخالف السنة[٤]، وخصَّ العلماء والأمراء بالذكر؛ لأنهم هم الذين يُطاعون في الغالب، وإلا فيشمل الحكم طاعة أي مخلوق في مثل هذا[٥]، والعلماء وظيفتهم تبيين معاني ما أنزل الله جَلَّوَعَلَا على رسوله ﷺ، وليست وظيفتهم التي أُذن لهم بها في الشرع أن يحللوا ما يشاؤون، أو يحرموا ما يشاؤون، بل وظيفتهم الاجتهاد في فقه النصوص، وأن يبينوا ما أحل الله وما حرم جَلَّوَعَلَا، فهم أدوات ووسائل لفهم نصوص الكتاب والسُّنَّة، ولذلك كانت طاعتهم تبعًا لطاعة الله ورسوله، يُطاعون فيما فيه طاعة لله جَلَّوَعَلَا ورسوله، وما كان من الأمور الاجتهادية فيطاعون؛ لأنهم هم أفقه بالنصوص من غيرهم،

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٩١).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٨٤).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٦٨).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٨٣).

فتكون طاعة العلماء والأمراء من جهة الطاعة التبعية لله ولرسوله، أما الطاعة الاستقلالية فليست إلا لله جَلَّوَعَلَا حتى طاعة النبي ﷺ إنما هي تبع لطاعة الله جَلَّوَعَلَا، فإن الله هو الذي أذن بطاعته، وهو الذي أمر بطاعة رسوله ﷺ، وهذا معنى الشهادة له بأنه رسول الله[١].

فالمقصود أنه: لما كانت الطاعة من أنواع العبادة، بل هي العبادة؛ نبه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الترجمة على وجوب اختصاص الخالق تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بها، وأنه لا يطاع أحد من الخلق إلا حيث كانت طاعته مندرجة تحت طاعة الله، وإلا فلا تجب طاعة أحد من الخلق استقلالًا[٢]؛ فالطاعة الاستقلالية نوعٌ من أنواع العبادة، فيجب إفراد الله جَلَّوَعَلَا بها، وغيرُ الله إنما يطاع لأن الله أذن بطاعته، ويطاع فيما أذن الله به في طاعته، فالمخلوق لا يطاع في معصية الله؛ لأن الله لم يأذن أن يطاع مخلوق في معصية الخالق جَلَّوَعَلَا، وإنما يطاع فيما أطاع الله فيه[٣]، فالواجب إفراد الله بالطاعة المطلقة، وأما غير الله فلا يُطاع إلا تبعًا لطاعة الله جَلَّوَعَلَا[٤].

قوله: **(باب: من أطاع العلماء والأمراء)**: (من) يحتمل أن تكون شرطية، بدليل قوله: (فقد اتخذهم أربابًا)؛ لأنها جواب الشرط، ويحتمل أن تكون موصولة؛ أي: باب الذي أطاع العلماء، وعلى الأول تقرأ (بابٌ) بالتنوين، وعلى الثاني بدون تنوين، والأول أحسن[٥].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٥).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨١).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٥).
(٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٤٩).

وقوله: **(في تحريم ما أحل الله)**؛ أي: في جعله حرامًا عقيدة أو عملًا[١]؛ يعني: في تحريم الأمر الذي أحلَّه الله، فإذا كان هناك حلال في الشرع فيحرمونه؛ أي: يحرمه العالم، أو يحرمه الأمير؛ فيطيعه الناس وهم يعلمون أنه حلال، لكن يطيعونه في التحريم، ومثاله: أن الله أحلَّ أكل الخبز، فيقولون: الخبز حرام عليكم دينًا، فلا تأكلوه تدَيُّنًا، ويحرمونه لأجل ذلك، فإن أطاعوهم كان ذلك طاعة لهم في تحريم ما أحلَّ الله[٢].

وقوله: **(أو تحليل ما حرم الله)**: أي: في جعله حلالًا عقيدة أو عملًا[٣]؛ يعني أحلُّوا ما يُعْلَم أن الله حرَّمَه، مثاله: حرَّم الله الخمر فأحلَّه العلماء أو أحلَّه الأمراء، فمن أطاع عالمًا أو أميرًا في اعتقاد أن الخمر حلال، وهو يعلم أنها حرام، وأنَّ الله حرمها، فقد اتَّخذه ربًّا من دون الله جَلَّوَعَلَا[٤]، أما الطاعة في المعصية بدون تحليل وتحريم فهي معصية من المعاصي[٥].

فالمراد: أنهم يطيعونه في هذا الشيء خاصة؛ يعني: في تحليل المحرم وتحريم الحلال اتباعًا لهم مع علمهم بذلك[٦]، وطاعتهم في ذلك معصية لله، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق[٧].

وقوله: **(فقد اتخذهم أربابًا)**؛ لأجل آية سورة براءة، وحديث عدي بن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٠).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٠).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٦).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٠).
(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٨٣).
(٧) فتح الحميد في شرح التوحيد، منصور التميمي (٣/ ١٥٤٨).

حاتم في ذلك[١]؛ ومعنى: اتخاذهم أربابًا من دون الله؛ أي: مشاركين لله جَلَّوَعَلَا في التشريع[٢]؛ وذلك لأن التحليل والتحريم حقٌّ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يُشاركه فيه أحد، فمن حلَّل أو حرَّم من غير دليل من الكتاب أو السُّنَّة فقد جعل نفسه شريكًا لله، ومن أطاعه فقد أشرك بالله[٣]، وذكَرَ الرب دون الإله؛ لأن المعبود يُؤلَه ويُعْبَد، فالإله يكون مُتَعَلَّقُ العبادة، والرب مُتَعلَّق تصرف الأمر والنهي، وهذا هو السبب في كونه قال: أربابًا، فالسِّرُّ في هذا أن الأمر في التحليل والتحريم من خصائص الرب، فالتعبير بالرب هنا له مناسبة، وهي: أن الأمر والنهي بيد الرب جَلَّوَعَلَا، فالذي يأمر وينهى قد نازع رب العالمين بالربوبية، والشرك بالربوبية أعظم من الشرك بالألوهية؛ لأن أدلته ظاهرة، وأمره لا يخفى على أحد[٤]، فسبب ذكر الربوبية هنا دون الإلهية أن الربوبية فيها أن الرب هو الذي خلق ورزق، وهو السيد الذي يتصرف في ملكه، ومن كان كذلك فهو المطاع، فالطاعة من آثار ربوبية الله جَلَّوَعَلَا على خلقه؛ يعني: وجوب طاعة الله هذا لكونه ربًّا، لكونه الذي خلق الخلق، وهو الذي يملكهم، ويتصرف فيهم كيف يشاء، فلما كان أمره نافذًا فيهم وجب عليهم أن يطيعوه وحده[٥].

و(الأرباب) جمع الرب، وهو المتصرف المالك، والتصرف نوعان: تصرف قدري، وتصرف شرعي[٦]، والرب والإله لفظان يفترقان إذا اجتمعا،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٦).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٤).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٠٧).
(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٨٨٣-٨٨٦).
(٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٦٩).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٠).

ويجتمعان إذا افترقا،؛ لأن الرب هو: السيد الملك المتصرف في الأمر، والإله هو: المعبود، وقد سئل المصنف الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الفرق بين الإله والرب، أو الألوهية والربوبية، فبيَّن أنها من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت؛ يعني: كلفظ الفقير والمسكين، والإسلام والإيمان، ونحوهما؛ لأن الإله يطلق على المعبود، وجاء في نصوص كثيرة إطلاق الرب على المعبود، فلفظ (الرب) و(الإلهية) من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت، فقد يطلق على الأرباب آلهة وعلى الآلهة أرباب، ويظهر أن هذا الإطلاق لأجل اللزوم والتضمن، فإن الربوبية مستلزمة للألوهية، والألوهية متضمنة للربوبية؛ فإذا ذُكر الإله فقد تضمن ذلك ذكر الرب، وإذا ذكر الرب استلزم ذلك ذكر الإله[١]، فمن أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرَّم الله، فقد اتخذهم آلهة، واتخذهم أربابًا، فالمعنى واحد؛ لأن عبادتهم داخلة في معنى الإلهية، والطاعة متفرعة عن الربوبية، فأحد المعنيين يقود إلى الآخر[٢].

ووجه ما ذكره المصنف ظاهرٌ؛ فإنَّ الرب والإله هو الذي له الحكم القدري، والحكم الشرعي، والحكم الجزائي، وهو الذي يُؤلَهُ ويُعبَدُ وحده لا شريك له، ويُطاع طاعةً مطلقة فلا يُعصى، بحيث تكون الطاعات كلها تبعا لطاعته، فإذا اتخذ العبدُ العلماءَ والأمراءَ على هذا الوجه، وجعل طاعتهم هي الأصل، وطاعةَ اللهِ ورسولِه تبعًا لها، فقد اتخذهم أربابًا من دون الله يتألَّههم

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٧).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٧٠).

ويُحاكم إليهم، ويقدم حكمهم على حُكم الله ورسوله، وهذا هو الكفر بعينه؛ فإن الحكمَ كلَّه لله، كما أن العبادةَ كلها لله[١].

مقصود الترجمة:

بيانُ أنَّ طاعةَ العلماء والأمراء وسائر المعظمين في تحريم الحلال أو تحليل الحرام من اتخاذهم أربابًا من دون الله[٢].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضعَ كتابه هذا لبيان توحيد العبادة، وبيان ما يُنافيه أو يُنافي كماله الواجب أو يقدح فيه أو يُنقص ثوابه؛ فأراد هنا أن يُبين تحريم التقليد الأعمى، وتعظيم أمر الله ونهيه، والحذر من تقليد الشيوخ والعلماء والأمراء والمعظمين في خلاف شرع الله جَلَّوَعَلَا[٣]؛ فقرَّر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد، وهذا الباب وما بعده في الكلام عن: لوازم التوحيد من تعظيم جناب الربوبية[٤]؛ وفي بيان مقتضيات التوحيد ولوازم تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله؛ فإن شهادة أن لا إله إلا الله تقتضي وتستلزم: أن يكون العبد مطيعًا لله جَلَّوَعَلَا فيما أحلَّ وما حرَّم، محلًا للحلال محرمًا للحرام، لا يتحاكم إلا إليه جَلَّوَعَلَا، ولا يُحكّمُ في الدين إلا شرعَ الله جَلَّوَعَلَا[٥]؛ فطاعة العلماء والأمراء في تحليل الحرام، أو تحريم الحلال من الشرك، هو: من الشرك الواقع في

(١) القول السديد، للسعدي (١٦٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٧).
(٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٢٠).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٤).

الرُّبوبية من حيث التشريع؛ أي: من حيث فعل العلماء والأمراء؛ ومن شرك **الطاعة والعبادة** في حق من أطاعهم في التحليل والتحريم، فالفاعل لذلك وقع في شرك الربوبية؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا له الحكم، وليس له شريك في الحكم، فكل من شَرَّع بتحريم أو تحليل فقد نازع الله جَلَّوَعَلَا في ملكه، ولذلك قال جَلَّوَعَلَا: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى:٢١]؛ فكلُّ من شرع في الدِّين؛ أي: في العبادة والعمل ما لم يأذن به الله، وما لم يشرعه الله جَلَّوَعَلَا فقد وقع في **شرك الرُّبوبية**؛ لأنه نازع الله في هذه الصفة، ولذلك قال الله جَلَّوَعَلَا عن اليهود والنصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٣١] ما قال: آلهةً، قال: أربابًا؛ أي: صيروهم أربابًا من دون الله؛ حيث إنهم جعلوا لهم التصرف في التشريع، في التحريم والتحليل، في تحريم ما أحلَّ الله وفي تحليل ما حرَّم الله فوقعوا في الشِّرك، وأمَّا من حيث المطيع لمن أحلَّ ما حرم الله، أو المطيع لمن حرم ما أحل الله؛ فإنه قد اتَّخذه ربًّا وإلهًا: (ربًّا)؛ حيث صرف له ما لا يجوز إلا لله جَلَّوَعَلَا، فجعله شريكًا لله في الربوبية، و(إلهًا)؛ حيث أطاعه وامتثل تحليله وتحريمه، فيكون قد اجتمع في هذا الباب نوعا الشرك: شرك الربوبية وشرك الإلهية، وهذه مناسبة ذكر هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأنه يتضمَّن الوقوع في شرك الربوبية، وفي شرك الإلهية[١].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب الإرادة، وأن الأعمال لا تنفع صاحبها حتى توافق إرادة الله جَلَّوَعَلَا، وهو أن يقصد العبد بعمله الله والدار الآخرة؛ بيَّن أن

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

الحلال ما أحلَّه الله، والحرام ما حرَّمه الله ورسوله، وأنَّ من أطاع أحدًا من أولياء الأمر في غير ما تضمن تحليله الكتاب والسُّنَّة فقد اتخذهم أربابًا من دون الله تعالى[١]، **فالمناسبة من وجهين:**

الأول: أنه في الباب السابق ذكر عبادة الأموال والدنيا في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾، وفي هذا الباب ذكر عبادة الرجال، حيث ذكر طاعة العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحلَّ الله، وهناك وجهٌ آخر للمناسبة بين البابين؛ وهو أن غالب من يقع في هذا الشرك حاملهُ على ذلك إرادة الدنيا[٢].

والثاني: أنه لما ذكر في البابين السابقين الركن الأول من ركني التوحيد، وهو الإخلاص؛ ذكر في هذا الباب الركن الثاني، وهو المتابعة، وهو ألا يطاع إلا الله بما أتى به النبي ﷺ[٣].

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، منصور التميمي (٣/ ١٥٤٤).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٨٥).
(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٦٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟»[(١)]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة؛ فذكر أثر ابن عباس هذا، وآية، وحديث واحد، وهذا **هو الدليل الأول**، وغالب الذين خرجوا كتاب التوحيد قالوا: إن هذا الأثر لا أصل له بهذا اللفظ، وهذه جراءَةٌ منهم؛ حيث إنهم ظنوا أن كل كتب الحديث بين أيديهم، ولو تتبعوا كتب أهل العلم لوجدوا أن إسناده والحكم عليه موجود في كتبهم[(٢)]، والأظهر والله

(١) بعد التتبع لم أقف عليه مسندًا بهذا اللفظ، وقد أورده بهذا اللفظ شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه وهي: مجموع الفتاوى: (٢٦/ ٥٠، ٢٨١)؛ (٢٠/ ٢١٥، ٢٥١)؛ والفتاوى الكبرى (٥/ ١٢٦)، فلعل المصنف نقله عنه.
وورد عن ابن عباس بألفاظ متقاربة لهذا اللفظ، منها ما رواه أحمد في «مسنده» عن ابن عباس قال: «تمتع النبي ﷺ، فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟ قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول: قال النبي ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر».
قال الشيخ صالح العصيمي في شرح كتاب التوحيد: «أخرجه أحمد في المسند بنحو هذا اللفظ، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع من فتاويه إلى أحمد بهذا اللفظ، وساق إسناده، وليس موجودًا في المسند، والظاهر أنه في كتابه طاعة الرسول، وهو كتاب مفقود، وإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٢): «صحيح بلفظ نحوه».
قال ابن عبدالبر في الاستذكار (٤/ ٦١): وذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب قال: «قال عروة لابن عباس: ألا تتَّقي الله ترخص في المتعة؛ فقال بن عباس: سل أمك يا عرية. فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلا. فقال بن عباس: والله ما أراكم بمنتهين حتى يعذِّبكم الله نحدِّثكم عن النبي ﷺ وتحدِّثونا عن أبي بكر وعمر».
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٨).

أعلم أنه في كتاب «طاعة الرسول ﷺ» للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا الكتاب كان موجودًا في السابق، وهو مما لم يُوجَد اليوم[١]، ومناسبة قول ابن عباس واضح للترجمة: فيجب على الإنسان أن يعمل بالكتاب والسنة، وأن يطرح أقوال الآخرين مهما كان؛ لأن المشرع هو الله، والنبي ﷺ يُشرع بوحي من الله[٢]، وجاء المصنف بهذا الأثر لأن فيه وجوب تقديم طاعة الله ورسوله على طاعة كل أحد، حتى لو كان المطاع أبا بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فإذا خالف قولهما قول رسول فالواجب أن يقدم قول رسول الله، وإذا كان هذا فيهما فكيف بمن هو دونهما[٣].

وهذا الكلام قاله ابن عباس لمن ناظره في متعة الحج، وكان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يأمرُ بها[٤]، ويرى أن التَّمتُّع بالعمرة إلى الحج واجب، ويقول: إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط فقد حلَّ من عمرته شاء أم أبى؛ لحديث سراقة بن مالك، حين أمرهم النبي ﷺ أن يجعلوها عمرة، ويحلوا إذا طافوا بالبيت وسعوا بين الصفا والمروة، فقال سراقة: يا رسول الله، أَلِعَامِنَا هذا أم للأبد؟ فقال: بل للأبد[٥]، فاحتجَّ عليه المناظر بنهي أبي بكر وعمر عنها، فقد كانا لا يريان التَّمتُّع بالعمرة إلى الحج، ويريان أن إفراد الحج أفضل، فلما عارضوا الحديث برأي أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال لهم ابن عباس هذا الكلام

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٨٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٧).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٢).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨٣).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٢).

الصادر عن محض الايمان وتجريد المتابعة للرسول ﷺ وإن خالفه من خالفه كائنا من كان[١]، وهذا يدل على أنه ليس لأحد أن يعارض الحديث الصحيح عن النبي ﷺ بقول أحد من الناس[٢]، ووجه الاستشهاد ما اشتمل عليه هذا الأثر، وهو قوله: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ؛ وتقولون: قال أبو بكر وعمر)[٣]؛ مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلم ممن هو فوق ابن عمر وابن عباس، ولو فتح هذا الباب لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله ويبقى كل إمام في أتباعه بمنزلة النبي ﷺ في أمَّته، وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصارى في قوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[٤]، فليس لأحد أن يدفع المعلوم من سنة رسول الله ﷺ بقول أحد من الخلق، بل كل أحد من الناس فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها[٥].

فالواجب على المسلم إذا سمع حديثًا عن النبي ﷺ، وعلم فقهه، أو بيَّنه له أهل العلم ألا يترك ذلك الحديث وفقهه لقول أحد كائنًا من كان، إذا كان الحديثُ ظاهرًا في الدلالة على ذلك، وكان القول الآخر لا دليل عليه؛ أما إذا كانت المسألة اجتهادية في الحديث من جهة الفهم فهذا مجاله واسع، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحمل كلامه هذا على أن هؤلاء الذين قالوا له تلك المقالة،

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨٣).
(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية (٣٦).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٨).
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٠/ ٢١٦).
(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٠/ ٢٨٢).

قالوا له: قال أبو بكر وعمر، فعارضوا قوله في المتعة بقول أبي بكر وعمر الذي هو مناقض لصريح قول النبي ﷺ، والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يسق قول ابن عباس لخصوص مسألة التمتع والإفراد، ولكن في مسألة عموم لفظه، وهو أنه لا يعارض قول النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الظاهر معناه بقولِ أحد لا دليل له على قوله، ولو كان ذلك القائل أبا بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فكيف بمن دونهما من التابعين أو من الصحابة، فكيف بأئمة أهل المذاهب وأصحاب أهل المذاهب -رحمهم الله تعالى-[١]، فإذا كان هذا قول ابن عباس في الخليفتين الراشدين، أفضل هذه الأمة وأقربها إلى الصواب؛ فكيف بمن ترك قول رسول الله ﷺ لقول من هو دونهم[٢]، كمن يُعارض سُنن الرسول ﷺ بإمامه وصاحب مذهبه الذي ينتسب إليه، ويجعل قوله عيارًا على الكتاب والسنة، فما وافقه قبله، وما خالفه رده أو تأوله[٣]؛ ففي كلام ابن عباس ما يدلُّ على أنَّ من بلَغه الدليل فلم يأخذ به تقليدًا لإمامه فإنه يجب الإنكار عليه بالتغليظ؛ لمخالفة الدليل، وأنه لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد التي لا دليل فيها يُرجع إليه من كتاب وسنة[٤]، وهذا هو الذي عناه العلماء بقولهم: لا إنكار في مسائل الاجتهاد؛ يعني: التي قد يخفى دليلها، وأما من خالف الكتاب والسُّنَّة فيجب الرد عليه بالإجماع، وليس ما خالف الكتاب والسُّنَّة مذهبًا لأحد من الأئمة، وهم أجَلُّ من أن يُقال ذلك في حقهم؛ لتصريحهم بذلك، ونهيهم عن تقليدهم

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩٨-٣٩٩).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٧٧)، والقول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ١٥١).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨٣).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٣).

إذا استبانت السُّنَّة[١]، وقد قال الإمام الشافعي: أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد[٢].

مناسبة الأثر للباب:

أنه يدل على تحريم طاعة العلماء والأمراء فيما خالف هدي الرسول ﷺ، وأنها موجبةٌ للعقوبة[٣]؛ فإذا كان ابن عباس يُنكر على من أخذ برأي الخليفتين الراشدين، لأنه اجتهاد مخالف للنص، وأن ذلك يوجب العقوبة، فكيف بطاعة العلماء والأمراء في التحليل والتحريم من غير دليل[٤].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في قوله: **(يوشك أن تنزل عليكم حجارةٌ من السماء)**؛ أي: عقوبةً لكم، لتقديمكم قول الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على قولِ رسول الله ﷺ، وإذا كان هذا في حق من قدَّم قول الشيخين على قول الرسول؛ فكيف بمن قدَّم قول غيرهما ممن هو دونهما بمراتب من العلماء والأمراء على قول الله وقول رسوله ﷺ[٥].

---

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٧٧).
(٢) نقله عنه ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٦)، ونصُّ كلامه في الأم (١/ ١٧٧): «ولا يجوز في قول النبي ﷺ أن يُردَّ لقول أحد غيره».
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٩٦).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٠٩).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَالَ [الإِمَامُ][(١)] أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الإِسْنَادَ وَصِحَّتَهُ؛[(٢)] يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ، وَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، أَتَدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ الفِتْنَةُ: الشِّرْكُ؛ لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضَ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلَكَ»[(٣)]].

الشَّرْحُ

هذا هو الدليل الثاني من أدلة الباب، وقد ساقه المصنف مُضمنًا قولَ الإمام أحمد؛ لأنه جارٍ مجرى تفسيره[(٤)]، وهذا الكلام من الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفيد التغليظ الشديد فيمن ترك الدليل من الكتاب أو السُّنَّة إلى قول أحد بعد وضوح دلالته، وضعف دلالة الرأي، والنبي ﷺ أمره ونهيه كأمر الله ونهيه من جهة الطاعة، والسنة هي من الله عَزَّوَجَلَّ[(٥)]، وهو دليلٌ على أنه يجب طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ في التحليل والتحريم[(٦)].

---

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) في نسخة الحبيشي زيادة: [وَ]

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٢٦٠)، رقم: (٩٧)، قال: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعلَّه أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ فيهلكه؛ وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]».

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٨).

(٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٦٠٣).

(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٣).

قوله: **(قال الإمام أحمد بن حنبل: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته؛ يذهبون إلى رأي سفيان)**؛ و(سفيان)، هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري، أحد العلماء المعروفين، وهو شيخ مشايخ أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وكان له مذهب وله أتباع، فانقطع[(١)].

ومراد أحمد: الإنكار على من يعرف إسناد الحديث وصحَّته، ثم بعد ذلك يقلد سفيان أو غيره[(٢)]؛ يعني: يذهبون إلى رأيه وهو مخالفٌ لما جاء به النص[(٣)]، وهذا يدلُّ على أن سفيان لم يكن له مستند على ما ذهب إليه، وهو عالم من العلماء، وأحد الزهاد الصالحين المشهورين، ولكن قد تخفاه السُّنَّة فيكون قد حكم برأيه أو بتقعيد عنده، لكن السُّنَّة جاءت بخلاف ذلك، فلا يسوغ أن يُجعل رأي سفيان في مقابل الحديث النبوي[(٤)]، وفي كلام أحمد هذا إشارة إلى أن التقليد قبل بلوغ الحجة لا يذم، إنما المذموم: الإقامة على ذلك بعد بلوغ الحجَّة؛ وفي كلامه أيضًا الإنكار على من يعرض عن كتاب الله وسنة رسوله، والإقبال على تعلم الكتب المصنفة في الفقه استغناءً بها عن الكتاب والسُّنَّة، وإنما الذي يجوز من ذلك قراءتها على سبيل الاستعانة بها على فهم الكتاب والسُّنَّة، وتصوير المسائل؛ أما أن تكون هي المقدمة على كتاب الله وسنة رسوله، الحاكمة بين الناس فيما اختلفوا فيه، فلا ريب أن ذلك منافٍ

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٩)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٠).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٣٩).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٠).

للإيمان، مضادٌّ له[١]، فالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعيب على طلاب العلم التعصُّب للعلماء، وترك السُّنَّة لقول عالم، وهذا لا شك أنه يُخشى عليه الفتنة[٢].

وقوله: **(أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك)**: فسَّر الإمام أحمد الفتنة في الآية بالشرك[٣]؛ أي: يصيبهم نوع شرك، وقد يصل ذلك إلى الشرك الأكبر بالله جَلَّوَعَلَا إذا كان في تحليل الحرام مع العلم بأنه حرام، وتحريم الحلال مع العلم بأنه حلال[٤].

وقوله: **(لعله إذا ردَّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك)**؛ يعني: لعل الإنسان الذي تصح عنده سنة رسول الله إذا ردَّ بعض قول النبي ﷺ؛ أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك، وهذا تنبيهٌ على أن ردَّ قول الرسول ﷺ سبب لزيغ القلب الذي هو سبب الهلاك في الدنيا والآخرة، فإذا كانت إساءة الأدب معه في الخطاب سببًا لحبوط الأعمال، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات:٢]؛ فما ظنُّك بردِّ أحكامه وسنَّته لقول أحد من الناس كائنًا من كان[٥].

فدلَّت الآية في قوله تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]؛ أنَّ من ترك أمر النبي ﷺ، وأولى منه أمر الله

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٨٧).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٥٤).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٠).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩١).

جَلَّوَعَلَا؛ يعني: من ترك ذلك بعد العلم به، وظهور الصحة فيه على المسألة؛ أنه متوعَّدٌ بالعذاب الأليم، أو بالعقوبة في قلبه، بأن ينقلب مشركًا؛ فالمخالف لأمر النبي ﷺ قد يقع في الكفر؛ عقوبة على مخالفته، وذلك إذا كانت مخالفته من جهة تركه للأمر رغبةً عنه، أما إذا خالفه مع العلم بأنه عاصٍ، فهذا له حكم أمثاله من أهل الوعيد[١]؛ وإذا علمت أن المخالفة عن أمره ﷺ سببٌ للفتنة التي هي الشرك، والعذاب الأليم في الدنيا والآخرة؛ علمت أن من ردَّ قوله، وخالف أمره لقول أبي حنيفة أو مالك أو غيرهما؛ لهم النصيب الكامل، والحظ الوافر من هذه الآية، وهذا الوعيد على مخالفة أمره ﷺ، وقد استدل بهذه الآية كثيرٌ من العلماء على أن أصل الأمر للوجوب حتى يقوم دليلٌ على استحبابه[٢].

مناسبة الأثر للباب:

التحذير من تقليد العلماء من غير دليل، وترك العمل بالكتاب والسُّنَّة، وأن ذلك شرك في الطاعة[٣]؛ حيث أفاد الأثر أن الإمام أحمد يرى أن العدول عن سنة رسول ﷺ إلى غيرها شركٌ في الطاعة مستدلًّا على ذلك بالآية التي أوردها[٤].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ وعيدًا لمن خالف أمر الرسول ﷺ، **والوعيد المذكور نوعان:**

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٦٠٤).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٢).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٩٨).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٣٥).

أحدهما: الشرك في قوله: (فتنة)، وهو في حق من قدَّم طاعتهم على طاعة الرسول معتقدًا صحَّة ما قالوه، فمخالفة أمره ﷺ تُفضي إلى الكفر والشرك، إذا اقترنت بما يُناقض أصل طاعته.

والآخر: العذاب الشديد، وهذا حظُّ من أطاع غير الرسول في خلاف قوله دون اعتقاد صحَّته، فربما أفضت المخالفة إلى العذاب الأليم إذا لم تُناقض أصل طاعته، فيكون كبيرة من كبائر الذنوب[(١)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[[وَ][(٢)] عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣١]، [قال:][(٣)] فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ؛ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ؛ فَتُحِلُّونَهُ؟» فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُم». رَوَاهُ أَحْمَدُ[(٤)]، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ[(٥)]].**

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ في مسند الإمام أحمد المطبوع.

(٥) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة التوبة، برقم: (٣٠٩٥)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: آداب القاضي، باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلِّد أحدًا من أهل دهره، برقم: (٢٠٤٠٩)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: العين، مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن عدي بن حاتم، برقم: (٢١٨)؛ والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٥٦)؛ وقال في النهج السديد (٥٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه=

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، والحديث بتمامه كما عند الطبراني[(١)]، قال: (أتيت النبي ﷺ، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «**يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك**»، فطرحته، فانتهيت إليه، وهو يقرأ سورة براءة، فقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ حتى فرغ منها، فقلت: إنا لسنا نعبدهم، فقال: «**أليس يحرِّمون ما أحلَّ الله فتحرِّمونه، ويحلُّون ما حرم الله فتستحلُّونه؟**» قلت: بلى، قال: «**فتلك عبادتهم**»)؛ فالحديث فيه قصة اختصرها المصنف[(٢)]، وفيها قدوم عدي بن حاتم على النبي ﷺ، وإسلامه، وهذه القصة رواها مطوَّلًا الإمام أحمد في مسنده[(٣)]؛ والحديث عزاه المصنف للإمام أحمد، وعزو الحديث لأحمد عند

= الترمذي وإسناده ضعيف، وله شواهد يحتمل التحسين بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٣): «ضعيف».

(١) المجم الكبير، للطبراني (١٧/ ٩٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٣).

(٣) برقم (١٨٢٦٠)، ط. الرسالة (٣٠/ ١٩٦) قال: «حدثنا يزيد، أخبرنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي عبيدة، عن رجل، قال: قلت لعدي بن حاتم: حديث بلغني عنك أحب أن أسمعه منك، قال: نعم، لما بلغني خروج رسول الله ﷺ، فكرهت خروجه كراهة شديدة، خرجت حتى وقعت ناحية الروم، وقال يعني يزيد ببغداد، حتى قدمت على قيصر، قال: فكرهت مكاني ذلك أشد من كراهيتي لخروجه، قال: فقلت: والله، لولا أتيت هذا الرجل، فإن كان كاذبًا لم يضرني، وإن كان صادقًا علمت، قال: فقدمت فأتيته، فلما قدمت قال الناس: عدي بن حاتم، عدي بن حاتم. قال: فدخلت على رسول الله ﷺ، فقال لي: «يا عدي بن حاتم، أسلم تسلم» ثلاثًا، قال: قلت: إني على دين، قال: «أنا أعلم بدينك منك» فقلت:=

الإطلاق يرادُ به المسند، وهذا الحديث ليس في مسنده[١]؛ فلعل المصنف قصد بعزوه الحديث للإمام أحمد: أنه روى أصل القصة لهذا الحديث، فتبع في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه لما أورد الحديث في كتاب الإيمان قال: «وهو حديثٌ حسنٌ طويل، رواه أحمد والترمذي، وغيرهما»[٢].

وقد ذكر المصنف أن الترمذي حسَّن هذا الحديث، والذي بين أيدينا من نسخ الترمذي تضعيف الحديث، وليس تحسينه[٣]؛ وجاء المصنف بهذا الحديث ليبين أن طاعة غير الله في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحله أنه شرك بالله عَزَّوَجَلَّ، فهنا فسر النبي ﷺ عبادتهم بتحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرمه[٤].

قوله: **(فقلت له: إنا لسنا نعبدهم)**؛ أي: لا نعبد الأحبار والرهبان[٥]، وفيه

= أنت أعلم بديني مني؟ قال: «نعم، ألست من الرَّكُوسِيَّةِ، وأنت تأكل مرباع قومك؟» قلت: بلى. قال: فإن هذا لا يحلُّ لك في دينك. قال: فلم يعد أن قالها، فتواضعت لها، فقال: أما إني أعلم ما الذي يمنعك من الإسلام، تقول: إنما اتَّبعه ضعفة الناس، ومن لا قوَّة له، وقد رمتهم العرب. أتعرف الحيرة؟ قلت: لم أرها، وقد سمعت بها. قال: فوالذي نفسي بيده، ليتمَّنَّ الله هذا الأمر، حتى تخرج الظعينة من الحيرة، حتى تطوف بالبيت في غير جوار أحد، وليفتحنَّ كنوز كسرى بن هرمز. قال: قلت: كسرى بن هرمز؟ قال: نعم، كسرى بن هرمز، وليبذلن المال حتى لا يقبله أحد. قال عدي بن حاتم: فهذه الظعينة تخرج من الحيرة، فتطوف بالبيت في غير جوار. ولقد كنت فيمن فتح كنوز كسرى بن هرمز، والذي نفسي بيده لتكونَنَّ الثالثة؛ لأن رسول الله ﷺ قد قالها».

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٨٧).
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٦٧).
(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٨٧).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٦).

أنه فهم من قوله: ﴿أَرْبَابًا﴾ أنهم المعبودون[١]؛ فظنَّ عديٌّ أن العبادة المرادُ بها: التقرب إليهم بأنواع العبادة؛ من السجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فقال: إنا لسنا نعبدهم[٢]؛ فبيَّن له النبي ﷺ أن طاعتهم في التحليل والتحريم عبادة[٣]؛ فقال ﷺ: «**أليس يحرمون ما أحل الله؛ فتحرمونه...**»؛ فصرَّح في هذا الحديث بأن عبادة الأحبار والرهبان هي: طاعتهم في تحريم الحلال وتحليل الحرام، وهو طاعتهم في خلاف حُكمِ الله ورسوله[٤]، والأحبار هم: العلماء، والرهبان هم: العباد[٥].

قوله: «**فتلك عبادتهم**»: وجه كونها عبادة: أنَّ من معنى العبادة: الطاعة، وطاعة غير الله عبادة للمطاع، ولكن بشرط أن تكون في غير طاعة الله؛ أما إذا كانت في طاعة الله، فهي عبادة لله[٦]، ومعناه: أن طاعة العلماء في تحريم حلال وفي تحليل حرام، واعتقاد أن هذا جائز مع العلم بأنه خلاف شرع الله؛ يكون عبادة لهم؛ أما إذا فعل ذلك جهلًا منه من غير علمٍ، يظنه دينًا، ولا يعلم أنه مخالف لشرع الله، فلا يكون عبادة لهم، ولا يكون من هذا الباب، إنما هذا إذا اعتقد ذلك، واستحل ذلك؛ فهذا هو الذي يدخل في هذا الوعيد، ويكون عابدًا لمن اتبعه في ذلك؛ لأنه قدَّمه على شرع الله[٧].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٠).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٣).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٤).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٤).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠١).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٧).
(٧) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٤٠).

وقد أشار المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بترجمة الباب إلى هذا الحديث وما في معناه[١]؛ فإذًا طاعة العلماء والأمراء التي بنى عليها المصنف هذا الباب في قوله: **(باب: من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرَّم الله فقد اتخذهم أربابًا من دون الله)**؛ يعني: أطاعهم في تبديل الدين، فجعلَ غير دين الله هو الملتزم، فأطاعهم في تشريع الحرام والتزمه، ولم يلتزم بحكم الله تعالى، فهذا النص الذي جاء في الحديث وفي تبويب المصنف يراد به: من أطاع في تحريم الحلال أو في تحليل الحرام معتقدًا أن الحرام صار حلالًا، وأن الحلال صار حرامًا[٢]؛ وأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر الرهبان، وبإيراده للآية: التنبيه على أن الطاعة في تحليل الحرام وتحريم الحلال، جاءت أيضًا من جهة الرهبان العباد، وهذا موجود عند المتصوِّفة وأهل الغلوّ في التصوف، والغلاة في تعظيم رؤساء الصوفية، فإنهم أطاعوا مشايخهم والأولياء الذين زعموا أنهم أولياء، أطاعوهم في تغيير الملَّة، فهم يعلمون أن السُّنَّة هي كذا وكذا، وأن خلافها بدعة، ومع ذلك أطاعوهم تعظيمًا للشيخ، وتقديسًا للولي، أو يعلمون أن هذا شرك والدلائل عليه من القرآن والسنة ظاهرة، لكن تركوه وأباحوا ذلك الشرك وأحلُّوه؛ لأن شيخهم ومُقَدَّمَهم ورئيس طريقتهم أحلَّه، وهذا كان في نجد كثيرًا إبان ظهور المصنف بدعوته، وهو موجود في كثير من الأمصار، وهو نوع من اتخاذ أولئك العباد أربابًا من دون الله جَلَّ وَعَلَا[٣].

وفي هذا الحديث دليلٌ على أن طاعة الأحبار والرهبان في معصية الله

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٦).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٦١٢-٦١٣).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٢).

عبادةٌ لهم من دون الله، ومن الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله؛ لقوله تعالى في آخر الآية: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[١]، فهذا الحديث فيه بيان أن طاعة الأحبار والرهبان قد تصل إلى الشرك الأكبر، واتخاذ أولئك أربابًا ومعبودين[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أن طاعة المخلوق في معصية الله عبادة له من دون الله، لا سيَّما في تشريع الأحكام، وسنّ القوانين المخالفة لحكم الله[٣]؛ فدلَّ الحديث على شرك من أطاع العلماء في تحريم ما أحل الله، وتحليل ما حرَّم الله[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**أليس يحرِّمون ما أحلَّ اللهُ فتحرِّمونه، ويحلُّون ما حرَّم الله فتحلُّونه**» مع قوله: «**فتلك عبادتهم**»، فجعلَ طاعتهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال عبادةً لهم؛ لأنه من شرك الطاعة[٥].

وطاعة الأحبار في التحليل والتحريم على درجتين:

الدرجة الأولى: أنْ يعلم أنَّ العلماء أو الأمراء قد بدلوا دين الله، فيطيعهم في تبديل الدين؛ يعني: في جعل الحرام حلالا وفي جعل الحلال حرامًا، فيعتقد تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله اتباعًا لرؤسائه مع علمه بأنهم خالفوا

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٩).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠١).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٠٠).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٣٧).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٩٨).

دين الرسل، فيتبعهم على التبديل[١]، وهو يعلم أن الحرام قد حرَّمه الله ولكن أطاعهم تعظيمًا لهم، فحلل ما أحلُّوه طاعةً لهم وتعظيمًا وهو يعلم أنه حرام؛ يعني: اعتقد أنه حلال وهو حرام في نفسه، أو حرَّم حلالًا تبعًا لتحريمهم وهو يعلم أن ما حرَّموه حلال ولكنه حرم تبعًا لتحريمهم، هذا يكون قد أطاع العلماء أو الأمراء في تبديل أصل الدين، فهذا هو الذي اتَّخذهم أربابًا، وهو الكفر الأكبر والشرك الأكبر بالله جَلَّوَعَلَا، وهذا هو الذي صرف عبادة الطاعة إلى غير الله؛ ولهذا قال الشيخ سليمان بن عبدالله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لكتاب التوحيد: «الطاعة هنا في هذا الباب المراد بها طاعة خاصة، وهي: الطاعة في تحليل الحرام أو تحريم الحلال»، وهذا ظاهر[٢]؛ فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا، وإن لم يكونوا يصلُّون لهم ويسجدون، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله الله ورسوله؛ مشركًا مثل هؤلاء[٣]، فطاعة المعظَّمين فيما خالفوا فيه أمر الله مع اعتقاد صحة ما أمروا به وجعله دينًا هذا شرك أكبر[٤].

والدرجة الثانية: أن يُطيعَ الحبرَ أو الأميرَ أو الرهبانَ في تحريم الحلال أو في تحليل الحرام من جهة العمل، فأطاع وهو يعلم أنه عاصٍ بذلك، ومعترف بالمعصية، لكن اتبعهم عملا، وقلبه لم يجعل الحلال حرامًا متعينًا أو سائغًا

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٧٠).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩١).
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٧٠).
(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

ولكن أطاعهم حبًّا له في المعصية أو حبًّا له في مجاراتهم ولكن في داخله يعتقد أن الحلال هو الحلال والحرام هو الحرام، فما بدلَّ الدين، فهذا له حكم أمثاله من أهل الذنوب والعصيان؛ لأنه ما حرم الحلال ولا أحل الحرام وإنما فعل الحرام من جهة العصيان، وجعل الحلال حرامًا من جهة العصيان لا من جهة تبديل أصل الدين[١]؛ فطاعة المعظَّمين فيما خالفوا فيه أمر الله مع عدم اعتقاد صحَّته ولا جعله دينًا، وإنما يعتقد العبد خلافه لكن يوافقهم لهوى أو شبهة فهذا شرك أصغر[٢].

فاتباعُ هذا المحلل للحرام والمحرم للحلال إن كان مجتهدا قصده اتباع الرسول ﷺ، لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما ستطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه؛ ولكن من علم أن هذا الخطأ فيما جاء به رسول الله ﷺ، ثم اتبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول ﷺ، فله نصيب من هذا الشرك الذي ذمَّه الله، لا سيما إن اتبعه في ذلك لهواه، ونصره باللسان واليد، مع علمه بأنه مخالف للرسول ﷺ؛ فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز تقليد أحد في خلافه؛ وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزا عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة، وأما إن قلَّد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه، ونصرَه بيده ولسانه من غير علم أن الحق معه؛ فهذا من أهل الجاهلية، فإن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٩١).
(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

كان متبوعه مصيبا لم يكن عمله صالحًا، وإن كان متبوعه مخطئا؛ كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار[١].

فاتباع العلماء أو الأمراء في تحليل ما حرم الله أو العكس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يتابعهم في ذلك راضيًا بقولهم، مقدمًا له، ساخطًا لحكم الله، فهو كافر؛ لأنه كره ما أنزل الله؛ فأحبط الله عمله، فكل من كره ما أنزل الله فهو كافر.

والثاني: أن يتابعهم في ذلك راضيًا بحكم الله وعالمًا بأنه أمثل وأصلح للعباد والبلاد، ولكن لهوى في نفسه اختاره، فهذا لا يكفر، ولكنه فاسقٌ وله حكم غيره من العصاة.

والثالث: أن يتابعهم جاهلًا، فيظن أن ذلك حكم الله؛ فإن أمكنه معرفة الحق بنفسه، فهو مفرطٌ ومقصر، وهو آثم؛ وإن كان لا يمكنه ذلك، ولا يمكنه التعلم؛ فيتابعهم تقليدًا، ويظن أن هذا هو الحق، فلا شيء عليه؛ لأنه فعل ما أُمر به، وكان معذورًا بذلك[٢].

فالناس في هذا على أقسام:

الأول: من كان يستطيع الاجتهاد المطلق بالأخذ من الكتاب والسُّنَّة ولا

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٧١-٧٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢/ ١٥٧).

يقلد أحدًا؛ أو لا يستطيع الاجتهاد المطلق ولكنه يستطيع الترجيح بين أقوال أهل العلم بأن يعرف ما يقوم عليه الدليل وما لا يقوم عليه، فهؤلاء يجب عليهم الأخذ بما قام عليه الدليل، وترك ما خالفه.

والثاني: من لا يستطيع الترجيح، فهذا يعتبر من المقلدين، فإذا لم يتبين له مخالفة للدليل فلا بأس أن يقلد ويأخذ بأقوال أهل العلم؛ ولكن إذا عرف أن قولًا من الأقوال ليس عليه دليل فلا يأخذ به.

والثالث: من لا يستطيع الاجتهاد المطلق، ولا الترجيح، ولا التقليد، كالعامِّي، فهذا يجب عليه أن يسأل أهل العلم، ممن يثق بعلمه وعمله، ويأخذ بفتواه[١].

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١١٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «النُّورِ»].

أي قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، والشاهدُ منها: الوعيدُ على من ترك قولَهُ ﷺ وخالفَ أمرَه[١]؛ ففيها تحذير من مخالفة أمر الله ورسوله، وأنه يُخشى أن يُبتلى بالشرك والعياذ بالله، أو العقوق[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءَةَ»].

أي قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، والشاهدُ منها: أن الله أخبر أنهم اتخذوا أربابًا وشركاء؛ بطاعتهم فيما يخالف الشرع[٣]؛ ففيها أن طاعة الأحبار والرهبان الطاعة الخاصة؛ ردة عن الإسلام، وهي: طاعتهم في التحليل والتحريم[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى العِبَادَةِ التِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ].

يعني: أنها عبادة خاصة، وهي في تحليل المحرم، وتحريم الحلال[٥]، حيث قال: (إنا لسنا نعبدهم)؛ أي: أنه أنكر أنهم يركعون لهم ويسجدون ويدعونهم، لظنِّه أن العبادة خاصة بمثل هذا، فبين النبي ﷺ وجه عبادتهم، فأخبره أن طاعتهم في ذلك عبادةٌ لهم وإشراكٌ مع الله، وهذا مع الاعتقاد

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٨).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٥).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٨).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٥).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٠٠).

كما فصَّلَ ذلك الشيخ تقيُّ الدين[١]؛ حيث ذكر أنهم إذا فعلوا ذلك معتقدين أنه دين يُدانُ به لله مع التغيير والتبديل، فتلك عبادتهم؛ أما إن وافقوهم فيما دعوهم إليه من تحليل أو تحريم، وهم يُقرون أن ذلك معصية، فلا يندرج في الشرك المخرج من الملة[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الرَّابِعَةُ: تَمْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ].**

أي: أن ابن عباس ذكرَ الوعيد على من ترك قولَ الله ورسوله ﷺ لقولِ أبي بكر وعمرَ، وأحمدُ ذكر ذلك لمن تركَهُ لقولِ سفيان الثوري، ومرادُهما التمثيل لا التخصيصُ بذلك[٣]؛ أي: إذا كان أبو بكر وعمر لا يمكن أن يُعَارَض قول النبي ﷺ بقولهما، فما بالك بمن عارض قول النبي ﷺ بقول من دونهما؟! فهو أشد وأقبح، وكذلك مثَّل الإمام أحمد بسفيان الثوري وأنكر على مَن أخذ برأيه وترك ما صحَّ به الإسناد عن رسول الله ﷺ[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الخَامِسَةُ: تَغَيُّرُ الأَحْوَالِ إِلَى هَذِهِ الغَايَةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الأَكْثَرِ: عِبَادَةُ الرُّهْبَانِ، هِيَ أَفْضَلُ الأَعْمَالِ، وَتُسَمَّى الوِلَايَةَ[٥]، وَعِبَادَةُ الأَحْبَارِ، هِيَ العِلْمُ وَالفِقْهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَتْ الحَالُ إِلَى أَن عُبِدَ [مِنْ دُونِ اللهِ][٦] مَنْ**

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٦٤).
(٥) في نسخة أسامة: [ولا سيَّما الولاية]. وفي نسخة العصيمي: [وتسمِيَتُهَا ولايةً].
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَعُبِدَ بِالمَعْنَى الثَّانِيَ مَنْ هُوَ مِنَ الجَاهِلِينَ].

يقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(تغيُّر الأحوال إلى هذه الغاية، حتى صار عن الأكثر: عبادة الرهبان هي أفضل الأعمال، وتسمى الولاية، وعبادة الأحبار هي العلم والفقه)**؛ قوله: (إلى هذه الغاية)؛ أي: في الأزمنة المتأخرة[١]؛ يعني: أن الأحوال تغيرت عما ذكره ابن عباس، وما ذكره الإمام أحمد؛ لأن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يُحذر من ترك قول الرسول ﷺ إلى الأخذ بقول أبي بكر وعمر، والإمام أحمد يحذر من ترك الحديث الصحيح والأخذ برأي سفيان، وسفيان من كبار الأئمة، فتغيرت الأحوال[٢]؛ أي: أن الأمر صار أعظم مما ذكرَ ابنُ عباسٍ وأحمدُ حتى صار عند الأكثر عبادةُ الرهبان؛ يعني: العُبَّادَ، وهو الأخذ بقولهم مطلقًا، هو أفضل الأعمال ولو خالف قولَ اللهِ ورسولِهِ، ويسمونها الولاية، وصارت عبادةُ الأحبار، وهم العلماء، وهو الأخذ بقولهم مطلقًا ولو خالف قولَ الله ورسوله هو أفضلَ الأعمال، ويسمون ذلك العلمَ والفقه[٣]؛ وهذا لا شك أنه أشد من معارضة قول الرسول ﷺ بقول أبي بكر وعمر[٤].

وقوله: **(حتى صار عند الأكثر عبادةُ الرهبان هي أفضل الأعمال)**؛ يُشير إلى ما يعتقده كثيرٌ من الناس فيمن ينتسبُ إلى الولاية من الضُّرِّ والنَّفع، والعطاء والمنع، ويسمّون ذلك الولاية، والسِّرِّ، ونحو ذلك، وهو الشرك[٥]؛

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٠).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٠١).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٦٥).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٧).

أي: أرادَ ما يعتقده كثيرٌ فيمن يُنسَب إلى العلم والعبادة من الضُّر والنَّفع، مما يسمونه (سرًّا) و(ولاية)[١].

وقوله: **(وعبادةُ الأحبار هي العلم والفقه)**؛ أي: هي التي تُسمى اليوم العلم والفقه المؤلَّف على مذاهب الأئمة ونحوهم؛ فيُطيعونهم في كل ما يقولونه سواءٌ وافقَ حكم الله أم خالفه، بل يردُّون كلامَ الله وكلامَ رسوله لأقوال من قلَّدوه، ويصرحون بأنه لا يَحِلُّ العملُ بكتابٍ ولا سنةٍ، وأنه لا يجوز تلقي العلم والهدى منهما، وانما العلم والفقه والهدى عندهم هو ما وجدوه في هذه الكتب[٢]، فالمراد بقول المصنف: (وعبادة الأحبار هي العلم والفقه)؛ أي: جُعِلَت عبادة الأحبار هي حقيقة ما يُطلَب من العلم والفقه، مُريدًا ما يعتقده كثيرون ممن ينتسبُ إلى العلم والفقه من وجوب التقليد مطلقًا، وحُرمة الخروج عليه أبدًا؛ أي: على المذهب المتبوع[٣].

قوله: **(ثم تغيَّرت الحال إلى أن عُبد من دون الله من ليس من الصالحين)**؛ أي: اعتُقِد في الفُسَّاق والأحجار والأشجار وغيرها[٤]، وذلك كاعتقادهم في كثير ممن ينتسب إلى الولاية من الفساق والمجاذيب[٥]؛ فيركع ويسجد له، ويُعظَّم تعظيمَ الرب، ويوصف بما لا يستحق، وهذا يوجد عند كثير من الشعراء الذين يمدحون الملوك والوزراء وهم لا يستحقون أن يكونوا بمنزلة أبي بكر

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٠).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٧).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٠).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٠).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٧).

وعمر[١]؛ يعني: تغيرت الأحوال حتى صارت عبادة الرهبان، التي يسمونها الولاية: عبادة شياطين، يدعون الولاية، وهم لا يصلون ولا يتطهرون، ولا يتورعون أو يتركون الفواحش الكبيرة والصغيرة، ويسميهم كثير ممن يتبعهم على تحريم الحلال وتحليل الحرام أولياء، ويتبعونهم على ذلك[٢].

ثم قال: **(وعبد بالمعني الثاني من هو من الجاهلين)**؛ يعني: وعبد بالطاعة والاتباع مَن هو من الجاهلين، فصاروا يُعبدون بهذا المعنى، فيُطاعون في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله[٣]؛ وذلك كاعتقادهم العلم في أناس من جهلة المقلدين، فيُحَسّنون لهم البدعَ والشرك فيطيعونهم، ويظنون أنهم علماء مصلحون[٤]؛ يعني: أن عبادة الأحبار تغيرت الأحوال فيها، فاتُبع من هو من الجاهلين وليس من العلماء، ممن هو بعيد جدًّا أن يُقاس بسفيان ونحوه، فجُعل اتباعهم هو الفقه والعلم[٥]؛ أي: جُعل ما ادُّعي من وجوب التقليد وحرمةِ الخروج على القول حظًّا لمن يُنسَب إلى العلم وليسَ من أهله[٦].

يعني: ثم ازدادَ الأمرُ شناعةً إلى أنْ أُخِذَ بقولِ أناسٍ غيرِ صالحين، وهذا أقبحُ من الأول، وعُبد بالمعنى الثاني، وهو: الاقتداء بالعلماء وعبادتُهم، من هو

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٦٥).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٠١).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٦٥).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٩٨).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٠١).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠١).

مِن الجاهلين؛ أي: أُخذ بأقوال أناسٍ جاهلين، وقُدّمت على الشرع وسُميت علمًا وفقهًا، وهذا أقبحُ من تقديم قولِ من هو من العلماء على الشرع، وإن كان جميعُ ذلك قبيحًا، فالمعنى الأول من جهة الولاية، والثاني من جهة العلم والفقه[١].

وهذا يُبين لنا أهمية بيان هذه الأبواب، وأنها مما يحصل به تقرير التوحيد بين الناس، وبعض الناس يظن أن هذا من فُضول البحث، وأنَّ الناس قد تخلَّصوا من عبادة الرجال ومن عبادة الأموال، ولم يكن في الناس شيء من هذا، والواقع أن الناس بحاجة إلى تقرير التوحيد في كل زمان وفي كل مكان، ولذلك تجد أن القرآن رحاه دائرة على تقرير التوحيد وبيانه، فليس بالناس غنًى مهما حققوا التوحيد، عن تقرير التوحيد والإعادة في بيانه وتوضيحه والاستدلال له والدعوة إليه[٢].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾[1] **الآيَاتِ** [النساء:٦٠].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][2]: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][3]: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][4]: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[5] [المائدة: ٥٠].

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**»[6].

---

(١) في نسخة أسامة: وقف عند قوله تعالى: ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة:٢٥٧]. وفي نسخة القاسم، وقف عند قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء:٦٠].

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَبْغُونَ﴾ [آل عمران:٨٣].

(٦) أخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة (١/ ١٢)؛ وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٣٨٧)؛ والبغوي في شرح السنة (١/ ٢١٢)؛ وأشار الحافظ في الفتح =

قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «الحُجَّةِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»[(١)].

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ المُنَافِقِينَ وَرَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ: خُصُومَةٌ؛ فَقَالَ اليَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحَمَّدٍ [ﷺ][(٢)]؛ [لِأَنَّهُ][(٣)] عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ، [وَلَا يَمِيلُ فِي الحُكْمِ][(٤)]. وَقَالَ المُنَافِقُ: نَتَحَاكَمُ إِلَى اليَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرِّشْوَةَ، [وَيَمِيلُونَ فِي الحُكْمِ][(٥)]؛ فَاتَّفَقَا [عَلَى][(٦)] أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا

= (١٣/ ٢٨٩) إلى ثبوته من حديث أبي هريرة، فقال: «حديثُ أبي هريرة: **لا يؤمن أحدُكم حتى يكون هواه تَبَعًا لِمَا جئتُ به**، أخرجه الحسن بن سفيان وغيرُه، **ورجاله ثقات**»؛ وصحَّح إسناده ابن الملقن في المعين على تفهم الأربعين (١/ ٤٣٣)؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٤): «وقد خرج هذا الحديث الحافظ أبو نعيم في كتاب «الأربعين»، وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقليه، وخرجته الأئمة في مسانيدهم،..قلت: **تصحيح هذا الحديث بعيد جدًّا**»؛ وقال الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٢): «إسناده ضعيف، رجاله ثقات غير نعيم بن حماد ضعيف لكثرة خطئه وقد اتهمه بعضهم»؛ وقال في النهج السديد (٢١٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وإسناده ضعيف في أصح قولي أهل العلم»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٥): «ضعيف، ومعناه: صحيح قطعًا»؛ وقال ابن عثيمين في شرح الأربعين النووية (١/ ٣٩٤): «معنى الحديث بقطع النظر عن إسناده صحيح».

(١) صاحب كتاب «الحجة» الشيخ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي الفقيه الزاهد نزيل دمشق، وكتابه هذا هو كتاب «الحجة على تارك المحجة» يتضمن ذكرَ أصولِ الدين على قواعدِ أهل الحديث والسُّنة. ينظر: جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب (٢/ ٣٩٣).

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.

فِي جُهَيْنَةَ فَيَتَحَاكَمَا إِلَيْهِ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[(١)] الآية [النساء: ٦٠]»[(٢)].

وَقِيلَ: «نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ، ثُمَّ [بعدَ ذلك][(٣)] تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ [بنِ الخطَّابِ][(٤)]، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ؛ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ؛ فَقَتَلَهُ، [فَنَزَلَتْ][(٥)]»[(٦)].

---

(١) في نسخة أسامة، ودغش: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَزْعُمُونَ﴾؛ وفي نسخة القاسم: وقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾.

(٢) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ٥٠٨)؛ والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٣٣٧)؛ وابن المنذر في تفسيره (٢/ ٧٧٠). قال ابن حجر في فتح الباري (٥/ ٣٧): «رواه إسحاق بن راهويه في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي»؛ وقال في النهج السديد (٢١٦): «ضعيف بهذا اللفظ»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف؛ لكونه مرسلًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٧): «إسناده مرسل»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٦): «ضعيف مرسل».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) زيادة من نسخة أسامة.

(٦) ذكره الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٣٣٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
قال في النهج السديد (٢١٦): «موضوع مختلق»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الكلبي في تفسيره، وهو متهم بالكذب؛ فإسناده ضعيفٌ جدًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٨): «موضوع»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٧): «موضوع مختلق». وقد أشار المصنف هنا إلى ضعفه بقوله: «وقيل».
وقال ابن حجر في فتح الباري (٥/ ٣٧): «روى الطبري بإسناد صحيح عن بن عباس أن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسلمي قبل أن يسلم ويصحب، وروى =

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «النِّسَاءِ»، وَمَا فِيهَا مِنَ الإِعَانَةِ عَلَى[١] فَهْمِ الطَّاغُوتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «البَقَرَةِ»: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الآية][٢].

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الأَعْرَافِ»: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾.

الخَامِسَةُ: مَا قَالَهُ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نُزُولِ الآيَةِ الأُولَى.

= بإسناد صحيح آخر صحيح إلى مجاهد أنه كعب بن الأشرف، وقد روى الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن بن عباس قال: [نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي انطلق بنا إلى محمد، وقال المنافق بل نأتي كعب بن الأشرف] فذكر القصة، وفيه أن عمر قتل المنافق، وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات، وتسمية عمر الفاروق، **وهذا الإسناد وإن كان ضعيفًا، لكن تقوى بطريق مجاهد، ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدد**».

وقال ابن تيمية في الصارم المسلول (١/ ٣٨): «ويؤيد ذلك ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم في تفسيره: حدثنا شعيب بن شعيب حدثنا أبو المغيرة حدثنا عتبة بن ضمرة حدثني أبي: «أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فقضى للمحق على المبطل فقال المقضي عليه: لا أرضى فقال صاحبه: فما تريد؟ قال: أن نذهب إلى أبي بكر الصديق فذهبا إليه، فقال الذي قضي له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي عليه فقال أبو بكر: فأنتما على ما قضى به النبي ﷺ فأبى صاحبه أن يرضى وقال: نأتي عمر بن الخطاب فأتياه فقال المقضي له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي عليه فأبى أن يرضى ثم أتينا أبا بكر الصديق فقال: أنتما على ما قضى به النبي ﷺ فأبى أن يرضى فسأله عمر فقال كذلك فدخل عمر منزله، فخرج والسيف في يده قد سله فضرب به رأس الذي أبى أن يرضى فقتله» فأنزل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء:٦٥] الآية، **وهذا المرسل له شاهد من وجه آخر يصلح للاعتبار**».

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [مَعرِفَةِ].

(٢) زيادة من نسخة دغش.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ.

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ المُنَافِقِ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾[1] **الآيَاتِ**].

الشَّرْحُ

أي: بابٌ في بيان أنَّ من آمن بالله ورسوله وما أنزل إليه حقًّا وصدقًا لم يتحاكم للطاغوت، ومن تحاكم إليهم من الكهنة والسحرة وأشباههم مطمئنًا بهم مصدقًا قولهم فليس بمؤمن[2].

فهذا الباب في الإنكار على من أراد التحاكم إلى غير الله ورسوله[3]، وهو من الأبواب العظيمة المهمة في هذا الكتاب؛ وذلك لأن إفراد الله جَلَّوَعَلَا بالوحدانية في ربوبيته وفي إلهيته يتضمن ويقتضي ويستلزم جميعًا أن يُفرد في الحكم، فكما أنه جَلَّوَعَلَا لا حُكم إلا حكمه في ملكوته، فكذلك يجب أن يكون لا حكم إلا حكمه فيما يتخاصم فيه الناس وفي الفصل بينهم، فالله هو الحَكَم، وإليه الحُكم سبحانه، فإفراده بالطاعة، وإفراده بالحكم، وتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمَّدًا رسول الله، كل ذلك يقتضي ألَّا يحكم إلا بشرعه؛ فالحُكم بين المتخاصمين لا بُدَّ أن يُرجع فيه إلى حكم من خلق المتخاصمين، وخلق الأرض والسماوات، فالحكم الكوني القدري لله

(١) في نسخة أسامة: وقف عند قوله تعالى: ﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾. وفي نسخة القاسم، وقف عند قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾.
(٢) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٨١).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٥٢).

جَلَّوَعَلَا، وكذلك الحكم الشرعي لله؛ فيجب ألا يكون بين العباد إلا تحكيم أمر الله جَلَّوَعَلَا، فإن ذلك هو حقيقة التوحيد في طاعة الله في مسائل التخاصم بين الخلق[١]؛ وقد اختلف الشراح في مقصود المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا الباب على قولين:

الأول: أن المصنف عقد هذا الباب؛ ليبين أنَّ الحكم بما أنزل الله فرض، وأن ترك الحكم بما أنزل الله، وتحكيم غير ما أنزل الله في شؤون المتخاصمين، وتنزيل ذلك منزلة القرآن؛ أن ذلك شرك أكبر بالله جَلَّوَعَلَا، وكفرٌ مخرج من ملة الإسلام[٢]، فالحكم يجب أن يكون لله؛ لأن الله جعل الحكم إليه، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ في أكثر من آية، وهذا حصر؛ لأنَّ (إن) هذه نافية ومع (إلا) تُفيد الحصر، حصر المبتدأ في خبره؛ يعني: حصر الحكم في الله جَلَّوَعَلَا، فالحكم نوعان: حكم شرعي، وحكم شرعي، فكما أن الحكم الكوني لا منازع لله فيه، فالله له الحكم في الملكوت؛ لأنه هو ربه، وهو المتصرف فيه، ليس لأحد من الملك شيء؛ كذلك الحكم فيما يتخاصم فيه الناس يجب أن يكون مرجعه إلى الشرع الذي أنزله الله على كل رسول، فالحكم بين الناس من خصوصات حق الله، ليس لأحدٍ أن يُنازعه فيه، ومن نازعه فيه فهو طاغوت؛ لأنه تجاوز حده، وحد الإنسان أن يكون مطيعًا لا مُطاعًا، وإنما يُطاع الإنسان فيما أذن الله بطاعته فيه، وأما الحكم والتحاكم فالأمر راجع إلى الله بما بلَّغه

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٥-٤٠٧).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٥)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٤٣).

إلى رسوله محمد ﷺ[١]؛ فالباب معقود في وجوب تحكيم الكتاب والسنة، وأن ترك تحكيمهما يتنافى مع التوحيد أو كماله الواجب[٢].

والثاني: أن مقصوده: بيان معنى شهادة أن محمدًا رسول الله، وأنه ليس هناك طريق يمكن أن يسلم الإنسان فيه من العذاب إلا الطريق الذي جاء به الرسول، فلا بُدَّ من اتباعه في ذلك؛ فأراد المصنف التنبيه على هذا، فهو إنما ذكر الباب لأجل هذا، وهو واضح عند تأمل الأدلة التي أوردها في الباب[٣]، فهذه الترجمة فيها تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، والتراجم الأخرى فيها تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله[٤]؛ فمن مقتضيات شهادة أن محمَّدًا رسول الله أن يطاع فيما أمر، وأن يصدق فيما أخبر، وأن يجتنب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع[٥].

مقصود الترجمة:

بيانُ أنَّ التحاكم إلى غير الشرع يُنافي التوحيدَ[٦].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبة الباب لكتاب التوحيد كالباب الذي قبله[٧]، فالتحاكم إلى غير

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤٧١)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٨٤).
(٣) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٠٦).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٨).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٦).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٣).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

كتاب الله وسنة رسوله، والرضا بذلك، واعتقاد أنه جائز؛ هذا يُنافي أصل التوحيد[١]؛ لأنَّ من مقتضى التوحيد التحاكم إلى شرع الله جَلَّوَعَلَا، والتحاكم إلى غير شرعه قدحٌ في التوحيد[٢].

فالتوحيدُ يتضمن ويستلزمُ ردَّ الحُكم إلى الله وإلى رسوله ﷺ، والخروجُ عن ذلك من شركِ الطاعة[٣]، فمناسبته ظاهرة جلية، وهي: أن التحاكم إلى غير شرع الله قدحٌ في أصل التوحيد، وأن الحكم بشرع الله واجب[٤]؛ **ومن مناسبته أيضًا:** أن التوحيد مبني على الشهادتين[٥]؛ فلما كان التوحيد الذي هو معنى: شهادة أن لا إله إلا الله، مشتملًا على الإيمان بالرسول ﷺ، مستلزمًا له؛ نبَّه المصنف في هذا الباب على ما تضمنه التوحيد، واستلزمه من تحكيم الرسول ﷺ في موارد النزاع؛ إذ هذا هو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، ولازمها الذي لا بُدَّ منه لكل مؤمن؛ فإن من عرف أن لا إله إلا الله، فلا بُدَّ من الانقياد لحكم الله والتسليم لأمره الذي جاء من عنده على يد رسوله محمد ﷺ، فمن شهد أن لا إله إلا الله ثم عدل إلى تحكيم غير الرسول ﷺ في موارد النزاع فقد كَذَبَ في شهادته[٦]؛ فتوحيد الله جَلَّوَعَلَا في الطاعة، وتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمَّدًا رسول الله لا يكون إلا بأن يكون العباد مُحكمين لما أنزل الله جَلَّوَعَلَا على رسوله، فترك تحكيم ما أنزل الله على

(١) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٣٥١).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٥٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٣).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٦).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٥٣).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٠١).

رسوله ﷺ بحكم الجاهلية، أو بحكم القوانين، أو بحكم سواليف البادية، أو بكل حكم مخالف لحكم الله جَلَّوَعَلَا هذا من الكفر الأكبر بالله جَلَّجَلَالُهُ، ومما يناقض كلمة التوحيد: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمَّدًا رسول الله[١].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

أنه لما كان التوحيد مبنيًّا على الشهادتين؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى لتلازمهما، وكان ما تقدم من هذا الكتاب في معنى شهادة أن لا إله إلا الله التي تتضمن حق الله على عباده؛ نبَّه في هذا الباب على معنى شهادة أن محمدًا رسول الله، التي تتضمن حق الرسول ﷺ، فإنها تتضمن أنه عبدٌ لا يُعْبَد، ورسولٌ صادق لا يُكَذَّبُ، بل يُطاع ويتبع؛ لأنه المبلغ عن الله تعالى، فله ﷺ منصبُ الرسالة، والتبليغِ عن الله، والحكمِ بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ إذ هو لا يحكم إلا بحكم الله، وبهذا يتحقق العبدُ بكمال التوحيد وكمال المتابعة، وهو معنى الشهادتين[٢].

مناسبة الباب للباب الذي قبله:

هذا الباب له صلة قوية بما قبله؛ لأن ما قبله فيه: بيان حكم من أطاع العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله، وهذا فيه: بيان حكم من أراد التحاكم إلى غير حكم الله ورسوله[٣]؛ فمن حاكم إلى غير

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٥).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٠٢).
(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٢٧٢)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (٢/ ١٦٧).

الله ورسوله فقد اتَّخذ ذلك ربًّا، وقد حاكم إلى الطاغوت[١]، فذكرَ في الباب السابق حكم طاعة العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله، وهذا عام يشمل جميع أنواع التحاكم إلى غير شرع الله؛ وفي هذا الباب ذكرَ حكم التحاكم في الخصومات خاصة إلى غير شرع الله، فالمناسبة بينهما أنهما من باب العموم والخصوص المطلق[٢]، فهذا الباب من جنس الباب الذي قبله، كلاهما في تغيير شرع الله، لكن هذا الباب يخص التحاكم في الخصومات خاصة، والباب الذي قبله في التحليل والتحريم عمومًا[٣]؛ أي: التشريع، وأنه حق لله تعالى؛ فهذا الباب في مسألة التحاكم والحكم، والباب الذي قبله في تبديل الشرع، وطاعة الناس لمن بدَّل الشرع، فالمقامات في هذه المسألة متنوعة، فمنها مقام تبديل الشرع، وهو مقام من سنَّ شرعًا غير شرع الله، وهناك مقام الحاكم بغير شرع الله أو بالدين المبدَّل، والمتحاكم إلى هذا الحاكم بالشرع المبدَّل[٤]، فلما بين المصنف في الباب السابق الركن الثاني من أركان الشهادة والتوحيد وهو متابعة النبي ﷺ؛ ذكر في هذا الباب أن من لوازم هذه المتابعة تحكيمه في موارد النزاع وعند الخصومات[٥]. **وأيضًا من مناسبة الباب لما قبله:** أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذكر الزجر عن طاعة الأمراء والعلماء فيما يُخالف أمر الله ورسوله؛ أعقبه بهذه الترجمة ليعلم بهذا أن

(١) القول السديد، للسعدي (١٦١).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٨٩).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١١٨).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ١٠).
(٥) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٧٨).

لكل قول حقيقة، وأن حقيقة ادعاء متابعة أمر الله ورسوله في ذلك: الامتثال بالفعل بالأركان والجنان، لا دعوى القول باللسان؛ إذ دعوى القول لم تنفع المنافقين؛ حيث أضمروا خلاف قولهم[1].

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٣/ ١٥٩٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾].

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة سبعة أدلة، فذكر في الباب: أربع آيات، وحديث، وأثرين، **فالدليل الأول** هذه الآية، وترجم المصنف بهذه الآية الدالة على كفر من أراد التحاكم إلى غير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإن كان مع ذلك يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله والمرسلين قبله[(١)]، ومعنى الآية المترجم لها: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنكر على من يدعي الإيمان بما أنزلَ اللهُ على رسوله، وعلى الانبياء قبله، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، كما ذكر المصنف في سبب نزولها[(٢)]؛ فهذه الآية دليل على أن الحكم بغير ما أنزل الله ينافي الإيمان، وأنهما ضدَّان[(٣)].

وقول المصنف: **(باب قول الله تعالى)**؛ يعني: ما جاء في تفسير هذه الآيات مما ذكره أهل العلم في تفسيرها؛ مما يدل دلالة واضحة على أن التحاكم إلى ما أنزل الله؛ من التوحيد والعبادة، وأن التحاكم إلى غيره؛ شركٌ بالله، وكفرٌ به[(٤)].

وقوله: ﴿يَزْعُمُونَ﴾؛ هذا نفيٌ لما زعموه من الإيمان، ولهذا لم يقل: ألم تر

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٨٣).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٠٢).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٩).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١١٨).

إلى الذين آمنوا؛ فإنهم لو كانوا من أهل الإيمان حقيقة لم يُريدوا أن يتحاكموا الى غير الله تعالى ورسوله ﷺ، ولم يقل فيهم: ﴿يَزْعُمُونَ﴾، فإن هذا إنما يقال غالبًا لمن ادعى دعوى هو فيها كاذبٌ أو مُنَزَّلٌ منزلةَ الكاذب، لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها؛ ولذا صدَّر سبحانه الآية مُنكرًا لهذا التحكيم على من زعم أنه قد آمن بما أنزله الله على رسوله وعلى من قبله، ثم هو مع ذلك يدعو إلى تحكيم غير الله ورسوله ويتحاكم إليه عند النزاع[1]، فقوله: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ يدل على أنهم كذَبة، فلا يجتمع الإيمان مع إرادة الحكم والتحاكم إلى الطاغوت[2].

وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، هذا ضابط مهم، وشرطٌ في نفي أصل الإيمان عمن تحاكم إلى الطاغوت، فإن من تحاكم إلى الطاغوت قد يكون بإرادته، وهي: الطواعية والاختيار والرغبة في ذلك وعدم الكراهة؛ وقد يكون بغير إرادته، بأن يكون مُجبرا على ذلك، وليس له في ذلك اختيار، وهو كاره لذلك، فالأول هو الذي ينتفي عنه الإيمان؛ إذ لا يجتمع الإيمان بالله وبما أُنزل إلى النبي ﷺ وما أُنزل من قبله مع إرادة التحاكم إلى الطاغوت، فالإرادة شرط؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا جعلها في ذلك مساقَ الشرط، فقال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، و(﴿أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟﴾) هذا مصدر؛ يعني: يريدون التحاكم إلى الطاغوت، والطاغوت: اسم لكل ما تجاوز به العبد حده من متبوع، أو معبود، أو مطاع[3]، فالطاغوت: كل ما عبد من دون الله، وكل من

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٠٣).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٧).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٧).

حكم بغير ما أنزل الله عن عمد، وعن هوى، فهو طاغوت[١].

وقوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾؛ أي: بالطاغوت، وهو دليلٌ على أن التحاكم إلى الطاغوت منافٍ للإيمان، مُضادٌّ له، فلا يصح الإيمان إلا بالكفر به، وترك التحاكم إليه، فمن لم يكفر بالطاغوت لم يؤمن بالله[٢]، فهذه الآية التي صدَّر بها المصنف الباب فيها دلالة على أن الطاغوت يجب أن يُكفر به[٣]؛ فمن تحاكم إلى الطاغوت بإرادته، فقد انتفى عنه الإيمان أصلًا، كما دلَّت عليه الآية[٤]، ففي الآية دليلٌ على أن ترك التحاكم إلى الطاغوت الذي هو ما سوى الكتاب والسُّنَّة: من الفرائض، وأن المتحاكم إليه غير مؤمن، بل ولا مسلم[٥].

والكفر بالطاغوت من معنى كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، فإنْ كان الطاغوت من جهة العبادة وعبادة غير الله، فإنَّ الكفر به هو معنى: (لا إله إلا الله)؛ وإذا كان الطاغوت مطاعًا، فإن الكفر به داخل في معنى الشهادتين جميعًا، بالشهادة لله بالألوهية وحده، لأن من معاني الألوهية: الطاعة، ولأن من العبادة: الطاعة، والإله هو المعبود، وداخل في قوله: (وأشهد أن محمدًا رسول الله)؛ لأن معنى ذلك أن يرجع إلى النبي ﷺ فيما يختلف فيه الناس، فصار المتحاكم إلى الطاغوت عن رضى وإرادة، صار قد انتفى عنه، أو صار

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٤٤).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٠٤).
(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ١١).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٧).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٠٤).

غير محقق للشهادتين جميعًا[١].

والشاهد من الآيات للباب واضح: فهي تدلُّ على أن تحكيم الشريعة والتَّحاكم إليها من توحيد الله جَلَّوَعَلَا، وأن ترك ذلك من الشرك بالله ومن صفات المنافقين[٢].

مناسبة الآية للباب:

دلَّت على تكذيب من ادعى الإيمان بما أنزل الله ثم تحاكم إلى غيره[٣].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾؛ فمما أُمر به العبد الكفرُ بالتحاكم إلى غير الشرع، والآية في المنافقين، فإرادة التحاكم إلى غير الشرع بالرضا به والمحبة له والقبول نفاقٌ وكفرٌ أكبر[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][٥]: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]].

الشَّرْح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وجاء بها المصنف ليبين أن التحاكم

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ١٣).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٢٨).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٤٠).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) زيادة من نسخة أسامة.

إلى غير شرع الله أنه من الإفساد في الأرض[١]؛ فقد تضمنت الآية النهي عن الإفساد في الأرض، **وهو نوعان:**

الأول: إفساد حسي مادي، وذلك مثل: هدم البيوت، وإفساد الطرق وما أشبه ذلك.

والثاني: إفساد معنوي، وذلك بالمعاصي؛ فهي من أكبر الفساد في الأرض[٢]؛ ومنه: الإشراك بالله، وتحكيم غير شرع الله، فالأرض إصلاحها بالشريعة والتوحيد، وإفسادها بالشرك بأنواعه الذي منه الشرك في الطاعة؛ ولهذا ساق المصنف هذه الآية تحت هذا الباب؛ لأجل أن يبين أن صلاح الأرض بالتوحيد الذي منه إفراد الله جَلَّوَعَلَا بالطاعة وأن لا يحاكم إلا إلى شرعه، وأن إفساد الأرض بالشرك، الذي منه أن يُجْعَل حكمُ غير الله تعالى جائز التحاكم إليه[٣].

قوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ يعني: لا تعصوا في الأرض؛ لأن من عصى الله في الأرض أو أمر بمعصية الله فقد أفسد في الأرض؛ لأن صلاح الأرض والسماء إنما هو بطاعة الله ورسوله[٤]؛ فدلَّت الآية على أن كل معصية فساد في الأرض[٥]، ومطابقة الآية للترجمة ظاهرٌ؛ لأن من دعا إلى التحاكم الى غير ما أنزل الله، فقد أتى بأعظم الفساد[٦].

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٧٢).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٨).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١١٨).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٤).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١١٨).

وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: هذه الآية ظاهرة في أن من خصال المنافقين أنهم يسعون في الشرك، وفي وسائله وأفراده، ويقولون: إنما نحن مصلحون، وفي الحقيقة أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون؛ لأنهم إذا أرادوا الشرك ورغبوا فيه وحاكموا وتحاكموا إلى غير شرع الله، فإن ذلك هو الفساد، والسعي فيه سعيٌ في الإفساد(١).

مناسبة الآية للباب:

أن التحاكم إلى غير الله ورسوله من أعمال المنافقين، وهو من الفساد في الأرض(٢)، حيث نهت الآية عن الإفساد في الأرض، ومن الإفساد في الأرض التحاكم إلى غير ما أنزل الله(٣)، فمن دعا إلى التحاكم لغير ما أنزل الله، أو دعا إلى المعاصي، فقد أتى بأعظم الفساد في الأرض(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، فهو نهيٌ عن الإفساد في الأرض ومن جملته التحاكم إلى غير الشرع، فهو محرمٌ؛ لأنه من الفساد في الأرض(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى](٦): ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]].

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٨).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٥).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٤٤).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٠٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٦) زيادة من نسخة أسامة.

الشَّرْحُ

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، وقد تضمنت أيضًا النهي عن الإفساد في الأرض، ومن الإفساد في الأرض بعد إصلاحها الحكم بغير ما أنزل الله[١].

قوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، هذا يشمل الفساد المادي والمعنوي كما سبق، والمراد بالآية: لا تفسدوا فيها بالمعاصي، والدعاء إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله إياها ببعث الرسل، وبيان الشريعة، والدعاء الى طاعة الله؛ فإن عبادةَ غير الله والدعوة إلى غيره والشركَ به هو أعظم فسادٍ في الأرض، وبهذا يتبين وجه مطابقة الآية للترجمة؛ لأن من يدعو إلى التحاكم إلى غير ما أنزل الله وإلى الرسول؛ فقد أتى بأعظم الفساد[٢].

فدلَّت الآية على أن التحاكم إلى غير الله ورسوله من أعظم ما يُفسد الأرض من المعاصي، فلا صلاح لها إلا بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله، وهو سبيل المؤمنين[٣].

مناسبة الآية للباب:

أنها نهت عن الإفساد في الأرض، ومنه التحاكم إلى غير الله ورسوله[٤]، فمن دعا إلى التحاكم لغير ما أنزل الله، فقد أتى بأعظم الفساد في الأرض[٥].

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٨٤).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١١٧-١١١٨).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٦).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٤٤).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٠٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾، فإنَّ التحاكم إلى غير الشرع من الفساد فيها، فهو محرمٌ أشد التحريم(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى](٢): ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾(٣) [المائدة: ٥٠]].

الشَّرْحُ

هذه الآية هي الدليل الرابع في الباب، وجاء بها المصنِّف ليبيِّن وجوب التحاكم إلى شرع الله(٤)، ففيها بيان أن الحكم بغير ما أنزل الله هو حكم من أحكام الجاهلية، وأنه لا أحسن حكمًا من الله، وأحكام الجاهلية كلها باطلة، فهي ضلال(٥).

قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ﴾؛ هذا استفهام إنكاري، فينكر الله عليهم رجوعهم إلى حكم الجاهلية؛ وهي: الملة المنسوبة إلى الجهل، والجهل ضد العلم، وكل شريعة سوى هذه الشريعة فهي جهل وهوى(٦)، وحكم الجاهلية هو: أن يحكم بعضهم على بعض، بأن يسنَّ البشر شريعة فيجعلونها حكَمًا،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٢) زيادة من نسخة أسامة.
(٣) في نسخة دغش، والعصيمي: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَبْغُونَ ۚ﴾.
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٨٤).
(٦) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٣٧).

والله جَلَّوَعَلَا هو الذي خلق العباد، وهو أعلم بما يصلحهم، وما فيه العدل في الفصل بين الناس في أقضيتهم وخصوماتهم، فمن حاكم إلى شرائع الجاهلية فقد حكَّم البشر؛ ومعنى ذلك: أنه اتَّخذه مطاعًا من دون الله، أو جعله شريكًا لله جَلَّوَعَلَا في عبادة الطاعة، والواجب أن يجعل العبد حكمه وتحاكمه إلى الله جَلَّوَعَلَا دون ما سواه، وأن يعتقد أن حكم الله جَلَّوَعَلَا هو أحسن الأحكام[١].

ففي الآية: إشارة إلى أن من ابتغى غير حكم الله ورسوله، فقد ابتغى حُكم الجاهلية كائنًا ما كان[٢]؛ وفيها: التحذير من حكم الجاهلية، واختياره على حكم الله ورسوله، فمن فعل ذلك فقد أعرض عن الأحسن، وهو الحق، إلى ضده من الباطل[٣].

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على تحريم ترك حكم الله، والأخذ بحكم غيره[٤]، وأنَّ من ابتغى غير حكم الله من الأنظمة والقوانين الوضعية فقد ابتغى حكم الجاهلية[٥].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أولها: استنكاره سبحانه ابتغاءَهم غير حُكم الشرع في قوله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾؛ فالاستفهام للاستنكار؛ أي: إبطال المذكور معه.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٨).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١١٩).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٧).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٤٦).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٠٦).

وثانيها: تسمية ما ابتغوه جاهلية، وما أُضيف إليها فهو محرم كما تقدم، فالتحاكم إلى الجاهلية محرم.

وثالثها: في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: لا أحدَ أحسن حكمًا من الله لمن كان مُوقنًا مؤمنًا بالله، ففيه إبطال التحاكم إلى غيره(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»(٢). قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «الحُجَّةِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»(٣)].

(١) شرح كتاب التوحيد (٢٠٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٢) أخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة (١/ ١٢)؛ وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٣٨٧)؛ والبغوي في شرح السنة (١/ ٢١٢)؛ وأشار الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٨٩) إلى ثبوته من حديث أبي هريرة، فقال: «حديثُ أبي هريرة: **لا يؤمن أحدُكم حتى يكون هواه تَبَعًا لِمَا جئتُ به**، أخرجه الحسن بن سفيان وغيرُه، **ورجاله ثقات**»؛ وصحَّح إسناده ابن الملقن في المعين على تفهم الأربعين (١/ ٤٣٣)؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٤): «وقد خرج هذا الحديث الحافظ أبو نعيم في كتاب «الأربعين»، وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقليه، وخرجته الأئمة في مسانيدهم،.. قلت: **تصحيح هذا الحديث بعيد جدًّا**»؛ وقال الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٢): «إسناده ضعيف، رجاله ثقات غير نعيم بن حماد ضعيف لكثرة خطئه وقد اتهمه بعضهم»؛ وقال في النهج السديد (٢١٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وإسناده ضعيف في أصح قولي أهل العلم»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٥): «ضعيف، ومعناه: صحيح قطعًا»؛ وقال ابن عثيمين في شرح الأربعين النووية (١/ ٣٩٤): «معنى الحديث بقطع النظر عن إسناده صحيح».

(٣) صاحب كتاب «الحجة» الشيخ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي الفقيه =

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وقد اختُلف في إسناده، ومعناه صحيحٌ قطعًا وإن لم يصح اسناده، وأصله في القرآن كثير[(١)]، وما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقته عند أهل العلم المتقدمين كثيرة، وهي أنه إذا كان الحديث جاء في معنى آية، فإنهم يصحِّحونه، ولو كان في إسناده من هو ضعيف، وقد نصَّ ابن جرير في التفسير على هذا، فصحَّح أخبارًا، وقال: لأنها في معنى آية، فإذا كانت الآية شاهدة للحديث، فيكون الحديث صحيحًا، ولو كان في إسناده بعضُ من ضُعِف، على أن هذا الحديث في إسناده نُعيم بن حماد، ومن أهل العلم من صحَّح حديثه، ومنهم من ضعفه[(٢)]؛ وهذا الحديث أراد به المصنف هنا أن يبيِّن أن الواجب أن يجعل المرء والعبد طاعة الله عَزَّوَجَلَّ مقدمة على كل شيء، وأن يجعل هواه تابعًا لما جاء به النبي ﷺ[(٣)].

قوله: «**لا يؤمن أحدكم**»؛ أي: لا يحصل له الإيمان الواجب[(٤)]، ولا يكون من أهل كمال الإيمان الواجب الذي وعد الله أهله بدخول الجنة والنجاة من

= الزاهد نزيل دمشق، وكتابه هذا هو كتاب «الحجة على تارك المحجة» يتضمن ذكرَ أصولِ الدين على قواعدِ أهل الحديث والسُّنة. ينظر: جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب (٢/ ٣٩٣).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٢٠)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٤٧).

(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٣٦).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٢١)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٦٨).

النار، وقد يكون في درجة أهل الإساءة والمعاصي من أهل الإسلام[١]. **وقيل: الإيمان المنفي هنا يحتمل أمرين:**

أحدهما: أن يكون المنفيُّ أصلَ الإيمان؛ ومحله إذا كان المراد بما جاء به النبي ﷺ أصلَ الدين مما لا يكون العبد مسلمًا إلا به.

والآخر: أن يكون المنفيُّ كمال الإيمان؛ ومحله إذا كان المراد بما جاء به النبي ﷺ بقيةَ شرائع الدين مما ليست من أصله[٢].

فيكون المعنى: لا يؤمن إيمانًا كاملًا، إلا إذا كان لا يهوي ما جاء به النبي ﷺ بالكلية؛ فإنه ينتفي عنه الإيمان بالكلية، لأنه إذا كره ما أنزل الله، فقد حبط عمله لكفره[٣].

وقوله: «**حتى يكون هواه**»؛ أي: ما يهواه، وتحبه نفسه وتميل إليه[٤]، والمعروف في استعمال الهوى عند الإطلاق: أنه الميل إلى خلاف الحق، وقد يطلق على الميل والمحبة ليشمل الميل للحق وغيره[٥]، فالهوى: ما يختاره المرء، ويرغب فيه في أموره كلها؛ فقوله: (لا يؤمن)، هذه تكثر في النصوص، ويراد منها هنا: نفي كمال الإيمان؛ لأن الإيمان له كمال، وله حدٌّ أدنى، أما الحدُّ الأدنى منه فهو الذي يصحُّ به الإسلام، فكلُّ أحد ما دام أنه يصدق عليه

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٥).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٧٦).
(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٢١)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٨).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٢١).

اسم الإسلام، وأنه مسلم، فمعه من الإيمان ما يُصحح به ذلك الإسلام، وهو اعتقاده، أو إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشرِّه من الله جَلَّوَعَلَا، وكمال الإيمان هو نهايته، فلا يؤمن الإيمان حتى يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول، فمن كان هواه ومحبَّته في كل مسألة من مسائل حياته، وفي كل أمر من أموره ينظر فيه إلى محبَّته، وينظر فيه إلى أن يكون تابعًا لما جاء به الرسول، فقد كمَّل الإيمان، وكمل إيمانه؛ يعني: من جهة الطاعة، لكن قد يأتي ما يجعله ناقصًا بذنب آخر؛ ولكن إذا خالف، فصار في بعض المسائل هواه في غير طاعة الله، تغلبه نفسه، فيفضل غير طريقة النبي ﷺ ويختار المعصية، يختار التفريط في الواجب، فهذا ينقص من إيمانه بقدر ما فوت من واجبات الإيمان؛ فدلَّ ذلك على أن الإيمان يوجد ويتنوع ويكون كاملًا في بعض الناس، ناقصًا في البعض الآخر، وأكثر المسلمين إيمانهم ناقص، وربما كان إيمانهم ناقصٌ جدًّا، فنفي كمال الإيمان لا يراد منه نفي مقاربة الكمال ولكن قد يكون نفيهُ نفيًا لأكثره[١].

ومعنى الحديث: أن الانسان لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان الواجب حتى تكون محبته تابعة لما جاء به الرسول ﷺ من الأوامر والنواهي وغيرها، فيحب ما أمر به ويكره ما نهى عنه[٢]؛ فلا يؤمن الإيمان الكامل الواجب، حتى يكون هواه وإرادته وقصده وطلبه تبعًا لما جاء به النبي ﷺ؛ فينبغي على المؤمن أن تكون ميوله، وأهواؤه، ونياته، وإراداته كلها خاضعة لحكم الله عَزَّوَجَلَّ، لا يبغي

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٣٧).
(٢) جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب (٢/ ٣٩٥).

بذلك بديلًا[١].

ومطابقة الحديث للباب ظاهرةٌ؛ من جهة أن الرجل لا يؤمن حتى يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول ﷺ في كل شيء، حتى في الحكم وغيره، فإذا حَكَمَ بحكم أو قضى بقضاءٍ فهو الحق الذي لا محيد للمؤمن عنه، ولا اختيار له بعده[٢]؛ فمناسبة الحديث للترجمة: بيان الفرق بين أهل الإيمان وأهل النفاق والمعاصي في أقوالهم وأفعالهم وإرادتهم[٣].

مناسبة الحديث للباب:

أن من كان هواه في الحكم والتحاكم إلى غير شريعة الله، فإنه يُنفى عنه الإيمان، وقد يُنفى عنه أصل الإيمان أو كماله بحسب حاله[٤]؛ فدلَّ الحديث على تحريم التحاكم إلى غير شرع الله[٥].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «لا يؤمن أحدكم»؛ نفيًا للإيمان عن العبد حتى يكون ميل قلبه تبعًا لما جاء به النبي ﷺ[٦].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٤٥).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٢٤).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٦٧).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٣٨).
(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٤٧).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ المُنَافِقِينَ وَرَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ: خُصُومَةٌ؛ فَقَالَ اليَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحَمَّدٍ [ﷺ][(١)]؛ [لِأَنَّهُ][(٢)] عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ، [وَلَا يَمِيلُ فِي الحُكْمِ][(٣)]. وَقَالَ المُنَافِقُ: نَتَحَاكَمُ إِلَى اليَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرِّشْوَةَ، [وَيَمِيلُونَ فِي الحُكْمِ][(٤)]؛ فَاتَّفَقَا [عَلَى][(٥)] أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا فِي جُهَيْنَةَ فَيَتَحَاكَمَا إِلَيْهِ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[(٦)] **الآية** [النساء: ٦٠]»[(٧)].

وَقِيلَ: «نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ، ثُمَّ [بعدَ ذَلِكَ][(٨)] تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ [بنِ الخطَّابِ][(٩)]، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ؛ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ:

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.

(٦) في نسخة أسامة، ودغش: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَزْعُمُونَ﴾؛ وفي نسخة القاسم: وقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾.

(٧) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ٥٠٨)؛ والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٣٣٧)؛ وابن المنذر في تفسيره (٢/ ٧٧٠). قال ابن حجر في فتح الباري (٥/ ٣٧): «رواه إسحاق بن راهويه في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي»؛ وقال في النهج السديد (٢١٦): «ضعيف بهذا اللفظ»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف؛ لكونه مرسلًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٧): «إسناده مرسل»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٦): «ضعيف مرسل».

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة أسامة.

أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ؛ فَقَتَلَهُ، [فَنَزَلَتْ][(١)»[(٢)]].

الشَّرْحُ

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) ذكره الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٣٣٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال في النهج السديد (٢١٦): «موضوع مختلق»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الكلبي في تفسيره، وهو متهم بالكذب؛ فإسناده ضعيفٌ جدًّا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٨): «موضوع»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٧): «موضوع مختلق». وقد أشار المصنف هنا إلى ضعفه بقوله: «وقيل». وقال ابن حجر في فتح الباري (٥/ ٣٧): «روى الطبري بإسناد صحيح عن بن عباس أن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسلمي قبل أن يسلم ويصحب، وروى بإسناد صحيح آخر صحيح إلى مجاهد أنه كعب بن الأشرف، وقد روى الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن بن عباس قال: [نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي انطلق بنا إلى محمد، وقال المنافق بل نأتي كعب بن الأشرف] فذكر القصة، وفيه أن عمر قتل المنافق، وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات، وتسمية عمر الفاروق، **وهذا الإسناد وإن كان ضعيفًا، لكن تقوى بطريق مجاهد، ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدد**».

وقال ابن تيمية في الصارم المسلول (١/ ٣٨): «ويؤيد ذلك ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم في تفسيره: حدثنا شعيب بن شعيب حدثنا أبو المغيرة حدثنا عتبة بن ضمرة حدثني أبي: «أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فقضى للمحق على المبطل فقال المقضي عليه: لا أرضى. فقال صاحبه: فما تريد؟ قال: أن نذهب إلى أبي بكر الصديق. فذهبا إليه، فقال الذي قضي له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي عليه؛ فقال أبو بكر: فأنتما على ما قضى به النبي ﷺ؛ فأبى صاحبه أن يرضى وقال: نأتي عمر بن الخطاب؛ فأتياه فقال المقضي له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي عليه فأبى أن يرضى، ثم أتينا أبا بكر الصديق فقال: أنتما على ما قضى به النبي ﷺ؛ فأبى أن يرضى. فسأله عمر فقال كذلك فدخل عمر منزله فخرج والسيف في يده قد سلَّه، فضرب به رأس الذي أبى أن يرضى فقتله «فأنزل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية، **وهذا المرسل له شاهد من وجه آخر يصلح للاعتبار**».

هذه القصة لا تثبت، سندها منقطع؛ لأن الشعبي لم يدرك عمر، ولكن المعنى صحيح، وهي داخلة في معنى الآية، ومقصود المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن لم تثبت هذه القصة: الاستفادة من المعنى؛ فإن من لم يتحاكم إلى شرع الله تشمله هذه الآية[١].

وهذا الأثر والذي بعده هما الدليلان السادس والسابع في الباب، وهما يُفسران الإرادة في الآية المترجم بها في الباب، فإن الإرادة محتملة لمجرد الرغبة؛ ومحتملة لحصول الشيء بإرادته لغرض من الأغراض؛ يعني: بالميل إليه؛ وتحتمل أن تكون بالرضا بحكم الطاغوت، وهذه الآثار دلَّت على أن هذا المنافق لم يرض بحكم الله ورغب في حكم غيره، فطلب حكم اليهودي الذي هو كعب بن الأشرف، وتركَ رغبة اليهودي في أن يحكم بينهم رسول الله ﷺ، والمراد بالنفاق هنا: النفاق الأكبر، الذي هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر.

وفعل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الأثر الأخير ظاهرٌ في أن التحاكم إلى غير رسول الله ﷺ؛ أي: إلى غير الكتاب والسنة، إذا كان معه عدم الرضا بالكتاب والسُّنَّة حُكمًا، فإنه ردَّةٌ، وبه قتل عمر هذا المنافق الذي لم يرض بحكم رسول الله ﷺ؛ لأنه ظهر نفاقه بدون وجه شبهة[٢]، وعمر لم يقتله إلا بأمر النبي ﷺ إن صحَّت القصة، وإن كان في صحَّة هذه القصة نظر؛ ولذا حكاها المصنف عنه بصيغة التمريض، ولا تثبت عن عمر؛ لأنه لا يستطيع أن يتصرف بالقتل إلا

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٨٥).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٤٤).

بإذن الرسول ﷺ، ومراجعته، فالحاصل أن في القصَّتين نظر[١]، والصحيح في سبب نزول هذه الآية ما رواه الطبراني في الكبير بسند قوي عن ابن عباس أنه قال: كان أبو بردة الأسلمي كاهنًا يقضي بين اليهود فيما يتنافرون إليه فيه، فتنافر إليه أناسٌ من المسلمين، فأنزل الله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ..﴾ الآية[٢]، وهؤلاء الناس إنما يُعَدُّون من المسلمين باعتبار الظاهر، وإلا فهم منافقون[٣]، وبالجملة فهذه القصة مشهورة متداولة بين السلف والخلف تداولًا يُغني عن الإسناد، ولها طرقٌ كثيرة، ولا يضرها ضعف إسنادها[٤].

والمقصود أن هذه القصة والتي قبلها تدل على أن من لم يرض بحكم رسول الله ﷺ؛ فإنه كافر يجب قتله، ولهذا قتله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥]؛ فهذان الأثران فيهما الدلالة لما أراده المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من أن الالتزام بحكم الله عَزَّوَجَلَّ والرضا به سمة المؤمنين، وأن عدم الرضا بذلك، ورفض التحاكم إلى ما أنزل الله من صفات المنافقين، فترك حكم الله عَزَّوَجَلَّ، وعدم الرضا بالكتاب والسُّنَّة هذه سمة المنافقين النفاق الأكبر، والرضا بحكم الله ورسوله سمة المؤمنين[٦].

مناسبة ذكره في الباب:

أن فيه دليلًا على كفر من احتكم إلى غير شرع الله، واستحقاقه للقتل؛

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٤٦).
(٢) قال ابن حجر في الإصابة (٧/ ٣٢): «رواه الطبراني بسند جيد».
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٦).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٢٩).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٧٩).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٤٩).

لأنه مرتدٌّ عن دين الإسلام[١]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم التحاكم إلى غير شرع الله[٢].

ودلالة الأثر الأول على مقصود الترجمة:

في قوله: فنزلت ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ﴾؛ فهو سبب نزولها المعينُ على فهمها، ففيه التصريح بأنَّ التحاكم إلى غير الشرع من فعل أهل النفاق والكفر، فالمتحاكمان: **أحدهما**: يهودي، **والآخر**: منافق[٣].

ودلالة الأثر الثاني على مقصود الترجمة:

كسابقه، وهما يرجعان إلى أصل الآية المذكور أولًا[٤].

مسألة: التحاكم لغير شرع الله:

التحاكم إلى غير شرع الله من المسائل التي يقع فيها خلط كثير، وهي من أسباب تفرق المسلمين؛ لأنَّ نظرَ الناس فيها لم يكن واحدًا، والواجب أن يتحرَّى طالب العلم ما دلَّت عليه الأدلة، وما بيَّن العلماء من معاني تلك الأدلَّة وما فقَّهوه من أصول الشرع والتوحيد وما بينوه في تلك المسائل.

ومن أوجه الخلط في ذلك: أنهم جعلوا مسألة الحكم والتحاكم واحدة؛

---

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣١٢).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٤٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

يعني: جعلوها صورة واحدة، وهي متعددة الصور، فمن صورها: أن يكون هناك تشريع لتقنين مستقل يُضاهَى به حكم الله جَلَّوَعَلَا، وهذا التقنين من حيث وضعه كفر؛ وهناك: المشرع له، وهناك من يحكم بهذا التقنين، وهذه الحالة الثانية، فالمشرع حالة، ومن يحكم بذلك التشريع حالة، ومن يتحاكم إليه حالة، ومن يجعله في بلده من جهة الدول هذه حالة رابعة، فصارت الأحوال أربعًا: المشرع؛ والحاكم بذلك التشريع؛ ومن يتحاكم إليه.

وحال الدولة التي تحكم بغير الشرع:

الحال الأولى: الواضع والمشرع والسانُّ لذلك، وجاعل هذا التشريع منسوبًا إليه، وهو الذي حكَم بهذه الأحكام، وهذا المشرع كافر، وكفره ظاهر؛ لأنه جعل نفسه طاغوتًا، فدعا الناس إلى عبادته عبادة الطاعة، وهو راض.

والحال الثانية: الحاكم بذلك التشريع، وفيه تفصيل: فإن حكم مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك ولم يكن ذلك ديدنًا له، وهو يعلم أنه عاص بتحكيم بغير شرع الله، فهذا له حكم أمثاله من أهل الذنوب، ولا يُكفَّر حتى يستحلَّ؛ ولهذا تجد أن بعض أهل العلم يقول: الحاكم بغير شرع الله لا يكفر إلا إذا استحل، وهذا صحيح، ولكن لا تنزل هذه الحالة على حالة التقنين والتشريع، كما قال ابن عباس: (ليس الكفر الذي تذهبون إليه، هو كفر دون كفر)؛ يعني: أن من حكم في مسألة أو في مسألتين بهواه بغير شرع الله وهو يعلم أنه عاصٍ ولم يستحل، هذا كفر دون كفر؛ أما الحاكم الذي لا يحكم بشرع الله بتاتًا، ويحكم دائمًا، ويُلزم الناس بغير شرع الله، فهذا من أهل العلم

من قال: يكفر مطلقًا ككفر الذي سنَّ القانون؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾؛ فجعل الذي يحكم بغير شرع الله مطلقا طاغوتًا، وقال: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾؛ ومن أهل العلم من قال: حتى هذا النوع لا يكفر حتى يستحل؛ لأنه قد يعمل ذلك ويحكم وهو يعتقد في نفسه أنه عاصٍ، فله حكم أمثاله من المدمنين على المعصية الذين لم يتوبوا منها، والقول الأول، وهو أن الذي يحكم دائمًا بغير شرع الله، ويلزم الناس بغير شرع الله أنه كافر، هو الصحيح عندي، وهو قول الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته: تحكيم القوانين؛ لأنه لا يصدرُ في الواقع من قلب قد كفر بالطاغوت، بل لا يصدرُ إلا ممن عظَّم القانون، وعظَّم الحكم بالقانون[(١)]؛ فالتبديل العام لشرع الله؛ يعني: من بدل كامل شرع الله أو غالبه وأكثره، فيعطل أغلب الشرع أو كله، ويضع بدلًا عنه قانونًا وضعيًّا، ويلزم به، وإن لم يعتقد أن حكمه أفضل أو يساوي شرع الله تعالى، فهذا لا شك أنه كفر مخرج من الملة؛ لأن مجرد التبديل تشريع يناقض توحيد الربوبية، ومن خصائص ربوبية الله حق التشريع، ومن فعل ذلك فقد نازع الله في خصائصه[(٢)].

فمن حكم بغير ما أنزل الله في جميع شؤون الدولة، فقد بدَّل الدِّين، وكذا إذا حكم بغير ما أنزل الله في بعض الأحكام مستحلًّا له؛ فإنه يكفر أيضًا، ولو لم يُبدل الدِّين، وله صور، منها: أن يحكم بغير ما أنزل معتقدًا أن الحكم بغير ما أنزل الله من القوانين والآراء أفضل وأحسن من الحكم بما أنزل الله، أو

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٩).
(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٦٨).

يحكم بغير ما أنزل الله معتقدًا أنه مماثل ومساو للحكم بما أنزل الله، وهذا إنما هو حكمٌ عام، لكن هؤلاء الحكام وإن كان ظاهرهم يستحلُّون الحكم بغير ما أنزل الله، لكن لا يحكم على الأفراد إلا بعد إقامة الحجَّة[1].

والحال الثالثة: حال المتحاكمين؛ يعني: الذي يذهب هو وخصمه ويتحاكمون إلى قانون، فهذا فيه تفصيل أيضًا، وهو: إن كان يريد التحاكم إلى الطاغوت، وله رغبة في ذلك، ويرى أن الحكم بذلك سائغ ولا يكرهه، فهذا كافر أيضًا؛ لأنه داخل في هذه الآية، ولا تجتمع كما قال العلماء: إرادة التحاكم إلى الطاغوت مع الإيمان بالله، بل هذا ينفي هذا، والله جَلَّوَعَلَا قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾؛ وأما إن كان لا يريد التحاكم ولا يرضاه، وإنما أُجبر على ذلك، كما يحصل في البلاد الأخرى، من إلزامه بالحضور مع خصمه إلى قانوني أو إلى قاضٍ يحكم بالقانون، أو أنه عَلِمَ أن الحق له في الشرع فرفع الأمر إلى القاضي في القانون؛ لعلمه أنه يوافق حكم الشرع، فهذا الذي رفع أمره في الدعوى على خصمه إلى قاض قانوني لعلمه أن الشرع يعطيه حقه، وأن القانون وافق الشرع في ذلك، فهذا الأصح أيضًا عندي أنه جائز.

وبعض أهل العلم يقول: يتركه ولو كان الحق له، والله جَلَّوَعَلَا وصف المنافقين بقوله: ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٩]، فالذي يرى أن الحق ثبت له في الشرع وما أجاز لنفسه أن يترافع إلى غير الشرع إلا لأنه يأتيه

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٧٩-٣٨١).

ما جعله الله جَلَّوَعَلَا له مشروعًا، فهذا لا يدخل في إرادة التحاكم إلى الطاغوت، فهو كاره، ولكنه حاكم إلى الشرع، فعلم أن الشرع يحكم له فجعل الحكم الذي عند القانوني وسيلة للوصول إلى الحق الذي ثبت له شرعًا.

والحال الرابعة: حال الدولة التي تحكم بغير الشرع، تحكم بالقانون، فالدول التي تحكم بالقانون أيضًا: فقد فصَّل الشيخ محمد بن إبراهيم الكلام في هذه المسألة في فتاويه، وخلاصة قوله: أن الكفر بالقانون فرض، وأن تحكيم القانون في الدول إن كان خفيًا نادرًا، فالأرض أرض إسلام؛ يعني: أن الدولة دولة إسلام، فيكون له حكم أمثاله من الشركيات التي تكون في الأرض، قال: وإن كان ظاهرا فاشيا، فالدار دار كفر؛ يعني: الدولة دولة كفر، فيصبح الحكم على الدولة راجع إلى هذا التفصيل: إن كان تحكيم القانون قليلا وخفيا، فهذه لها حكم أمثالها من الدول الظالمة، أو التي لها ذنوب وعصيان ووجود بعض الشركيات في دولتها، وإن كان ظاهرا فاشيا، والظهور: يضاده الخفاء، والفشو: يضاده القلة، قال: فالدار دار كفر، وهذا التفصيل هو الصحيح؛ لأننا نعلم أنه صار في دول الإسلام تشريعات غير موافقة لشرع الله جَلَّوَعَلَا، والعلماء في الأزمنة الأولى ما حكموا على الدار بأنها دار كفر، ولا على تلك الدول بأنها دول كفرية إلا لأن الشرك له أثر في الدار، وإذا قلنا: الدار فنعني الدولة، فمتى كان التحاكم إلى الطاغوت ظاهرًا فاشيًا فالدَّولة دولة كفر، ومتى كان قليلًا خفيًّا أو كان قليلًا ظاهرا ويُنكَر، فالأرض أرض إسلام، والدار دار إسلام، والدولة دولة إسلام.

فهذا التفصيل يتضح به هذا المقام وبه يجمع بين كلام العلماء، ولا

يوجد مضادة بين قول عالم وعالم، ولا تشتبه المسألة إن شاء الله تعالى[١]، فينبغي في هذه المسألة التفريق بين صورها المختلفة، بين تبديل الدين، والطاعة في تبديل الدين باعتقاد ذلك، كما ذكرنا في الباب السابق؛ وبين الحاكم وبين المحكوم، فلكل منهما صور وأحوال؛ وذلك لأن الحكم والتحاكم هذا عمل، والعمل يكتنفه أحوال، فإذا كان مع العمل بالمحرم اعتقاد بالحلِّ والجواز، فهذا كفرٌ في كل المسائل، وأما ترك العمل مجرَّدًا، فإنه لا يكفر به الكفر الأكبر بمجرَّد التَّرك، بل يحتاج إلى تفصيل، فالحكم بما أنزل الله واجب، وتركه يكون أعظم إذا كان معه اعتقاد أو حاكَمَ راضيًا، لأنه يرجع إلى منافاة التوحيد، وقد يكون أصغر في مسألة أو مسألتين من غير استحلال[٢].

فالتحاكم إلى غير الشرع له ثلاث أحوال:

الأولى: أن ينطوي قلبُ العبد على الرضا بالتحاكم إلى غير الله؛ فيقبِّلُهُ ويحبُّه، وهذا شركٌ أكبر.

والثانية: أن لا يرضاه العبد ولا يحبُّه، ويأخذ به لأجل الدنيا لاتباع شهوة أو عروض شبهة، وهذا شرك أصغر.

والثالثة: أن لا يرضاه العبد ولا يحبه ولا يُجيب إليه ابتداءً، لكن يتعذَّر استيفاء حقِّه إلا به، كالواقع في كثير من البلدان التي يُحكمُ فيها بغير الشرع؛ فهو معذورٌ؛ إذ لا سبيل له في استيفاء حقه إلا به، وشرطهُ عدم وجود الرضا به،

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٠٩- ٤١٢).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ١٤).

وعدم الإجابة إليه ابتداء؛ أي: بأن لا يفزع إليه إلا إذا عجز عن استيفاء حقه[١].

فالتحاكم لغير الله على أقسام:

القسم الأول: من اعتقد وجوب تحكيم كتاب الله وسنة رسوله، لكنه خالفهما لهوى أو شهوة أو انتصار لخصم على آخر، فهذا عاص لله ورسوله، لكنه ليس بكافر.

والقسم الثاني: من حكم بغير ما أنزل الله، معتقداً أنه لا يجب التحاكم إلى كتاب الله ولا سنة رسوله ج، أو أن التحاكم إلى غير الشريعة أحسن، أو أنه مساوٍ لحكم الله ورسوله، فهذا كافر بلا خلاف بين العلماء.

والقسم الثالث: من حكم بغير ما أنزل الله جاهلاً، فهذا حكمه حكم المخطئين[٢].

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٩٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «النِّسَاءِ»، وَمَا فِيهَا مِنَ الإِعَانَةِ عَلَى[1] فَهْمِ الطَّاغُوتِ].

أي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، وأما ما فيها من الإعانة على فهم الطاغوت؛ فلأنه صدَّر الآية بـ(يزعمون) الذي يقالُ غالبًا على غير المحقَّق، وأخبر أنه من إرادة الشيطان وأنه ضلالٌ، وأكَّده بالمصدر، ووصفه بالبُعد[2]، فالآية بيَّنت أن كل من أعرض عن حكم الله وعن حكم رسوله، فإنه قد تحاكم إلى الطاغوت، فالطاغوت: هو كل ما خالف أمر الله وأمر رسوله ﷺ، وفي هذه الآية كل من خالف حكم الله وحكم رسوله[3]؛ فقوله: (وما فيها من الإعانة على فهم الطاغوت)؛ أي: أن الطاغوت هو من يحكم بغير ما أنزل الله؛ سمَّاه الله طاغوتًا[4].

وقوله: (فهم الطاغوت)؛ لأنه أمرٌ مهمٌّ؛ لأن معرفته والكفر به ركن من أركان الإيمان بالله، إذا لم يعرفه الإنسان لا يعرف التوحيد، فهو أمرٌ مهمٌّ فلا بُدَّ من معرفته[5].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «البَقَرَةِ»: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى

---

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [مَعرِفَةِ].
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٣٨).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٢٨).

ٱلْأَرْضِ ﴾ [الآية البقرة:١١][(١)].

أي: ومن الفساد فيها التحاكمُ إلى الطاغوت[(٢)]، وهذا يدلُّ على أن المعصية إفسادٌ في الأرض[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الأَعْرَافِ»: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ [الأعراف:٥٦]].

أي: ومن الفساد فيها التحاكمُ إلى الطاغوت[(٤)]؛ يعني: أنَّ من أعظم الإفساد في الأرض بعد إصلاحها: تحكيم غير الشريعة[(٥)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾].

أي: هذا إنكارٌ من الله عَزَّوَجَلَّ على من طَلَبَ التحاكمَ إلى غير الشرع[(٦)]، فتفسيرها: أن حكم الجاهلية هو الحكم بغير ما أنزل الله، فكل حكم يخالف حكم الله فإنه حكم الجاهلية في أي وقت، ولو سُمي قانونًا أو نظامًا أو دستورًا، أو سُمي ما سُمي، فإنه حكم الجاهلية[(٧)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: مَا قَالَهُ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نُزُولِ الآيَةِ الأُولَى].

---

(١) زيادة من نسخة دغش.
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٢).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٢٨).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٢).
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٣٨).
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٢).
(٧) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٣٨).

وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ الآية، أي: بسبب التحاكم إلى الكاهن أو غيره[١]؛ يعني: أن الشعبي ذكر سبب نزول الآية، وأنها نزلت في رجلين أراد أحدهما التحاكم إلى غير رسول الله ﷺ[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ]**.

أي: الصادقُ ما كان هوى صاحبِهِ تبعًا لما جاء به رسولُ الله ﷺ، والكاذبُ بخلافه[٣]، فالإيمان الصادق يستلزم الإذعان التام والقبول والتسليم لحكم الله ورسوله، والإيمان الكاذب بخلاف ذلك[٤]، فالإيمان الصادق هو: تحكيم ما أنزل الله جَلَّ وَعَلَا، والإيمان الكاذب هو: تحكيم الطاغوت مع ادعاء الإيمان[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ المُنَافِقِ]**.

أي: أنه قتَله لـمَّا لم يرضَ بالتحاكم إلى رسول الله ﷺ[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ]**.

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٣).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٣٩).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٣).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٨١).
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٣٩).
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٣).

أي: كما دل عليه الحديث المذكور، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[1].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٣).

بَابُ:

مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى[١]: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الآيَةِ [الرعد: ٣٠].

[وَ][٢] فِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»، قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣]: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟!»[٤].

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انْتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ؛ اسْتِنْكَارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابَهِهِ». انْتَهَى[٥].

---

(١) في نسخة القاسم: [عَزَّوَجَلَّ].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
(٣) في نسخة القاسم: [عن عليٍّ قال].
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا، برقم (١٢٧).
(٥) رواه معمر بن راشد في جامعه (١١/ ٤٣٢)، برقم: (٢٠٨٩٥)؛ وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٨٥). قال الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة (١/ ٢١٢): «إسناده صحيح رجاله ثقات على شرط مسلم غير ابن ثور واسمه محمد وهو ثقة اتفاقا وهو صنعاني»؛ وقال في النهج السديد (٢١٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٨): «صحيح».

وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ «الرَّحْمَنَ»؛ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ [تعالى][(١)] فِيهِمْ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الآية[(٢)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: عَدَمُ الإِيمَانِ بِـ[جَحْدِ][(٣)] شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الرَّعْدِ».

الثَّالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ العِلَّةِ؛ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ المُنْكِرُ.

[**الخَامِسَةُ:** كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ][(٤)].

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره عن مجاهد مرسلاً (١٣/ ٥٣١). قال في النهج السديد (٢٢٠): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٢): «سبب النزول ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٨): «سبب النزول هذا ضعيف».
وقد أخرج البخاري في صحيحه، برقم: (٢٧٣١): أن النبي ﷺ في صلح الحديبية قال للكاتب: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهيل بن عمرو: «أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكتب: باسمك اللهم؛ كما كنت تكتب، فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم؛ فقال النبي ﷺ: اكتب باسمك اللهم».

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي، والعصيمي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنَّ من جحد شيئًا من الأسماء والصفات التي تثبت بالكتاب والسُّنَّة يكفر بالاتفاق إن كان غير مؤولٍ؛ وإن كان مؤولًا ففيه الاختلاف(١).

فقوله: **(باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات)**؛ يعني: وما يلحقه من الذم، وأنَّ جَحْد شيء من الأسماء والصفات منافٍ لأصل التوحيد، ومن خصال الكفار والمشركين(٢)؛ أي: هذا بابُ بيان حكم من جحد شيئًا من أسماء الله تعالى وصفاته، وأنه يكفر بذلك(٣)، إذا كان جحده بلا تأويل، ولا شبهة سائغة(٤)، فالمصنف أطلق الترجمة، ولم يذكر الحكم، والجواب: أنه كافرٌ؛ لأنه مُكذبٌ لله ورسوله(٥)، فمن جحد شيئًا من الأسماء والصفات فهو كافر، بخلاف المتأول، فالمتأول له شبهة، أما الجاحد فهو كافر، فقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، من أنكر هذه الآية وجحدها كفر؛ لأنه مكذب لله، أما من أقرَّ بها، ولكنه تأول الاستواء بمعنى: الاستيلاء، فهذا متأول له شبهةٌ، فلا يكفر، ففرق بين الجاحد والمتأول(٦).

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٨٥).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١٤).
(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٩٢).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٥٦).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٥١).
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٨٨).

قوله: **(باب: مَنْ جحد)**: الجحد: الإنكار[١]، والجحود هو: التكذيب، إلا أن الجحود يكون بعد معرفة الحق، ويكون مصحوبًا بالعناد، والجحود ليس محصورًا على التكذيب فقط، بل يتناول الامتناع عن الإقرار والالتزام، كما بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[٢].

وقوله: **(شيئًا)**؛ هذا يدل على أنَّه لو جحد اسمًا واحدًا أو صفة واحدة كفى في كونه كافرًا[٣].

وقوله: **(من الأسماء والصفات)**؛ أي: من أسماء الله وصفاته[٤]، فهو المراد بها عند الإطلاق[٥]، والفرق بين الاسم والصفة أنَّ الاسم: ما تَسَمَّى به الله، والصفة: ما اتَّصف بها[٦].

و**(مَنْ)** في قوله: (من جحد شيئًا): **يجوز فيها وجهان**[٧]:

أحدهما: أن تكون شرطية حُذف جواب شرطها، وتقديره: (فقد كفَر)[٨]؛ فيكون سياق الكلام: (باب من جحد شيئًا مِن الأسماء والصفات فقد كفر).

والآخر: أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، فيكون تقدير الكلام:

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٨٣).
(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٩٢)؛ وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٥٣٠)، ٢٠/ ٩٨).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٣٤).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٩).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٨٤).
(٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٨).
(٨) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان بن حمدان (٣١٩).

(باب الذي جحد شيئًا من الأسماء والصفات)[١]؛ فالمراد: ما حُكمه؟ هل هو ناجٍ أو هالكٌ؟[٢]، وما دليل ذلك؟[٣].

والفرق بين التقديرين أنَّ الأول فيه بيان الحكم والثاني فيه طلبه؛ أي: طلبُ معرفته وبيانه[٤].

فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب لبيان وجوب إثبات أسماء الله وصفاته على الوجه اللائق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٥]؛ وأنَّ جحد الأسماء والصفات كفرٌ[٦]، فالواجب أن يُثبت ما أثبته الله لنفسه؛ إذ لا أحد أعلم بالله من الله، ويُثبت ما أثبت الرسول ﷺ لربه عَزَّوَجَلَّ، الذي هو أفصح الخلق، وهو أعرفهم بربه جَلَّوَعَلَا، وهو الصادق المصدوق، وهو أغير الخلق على ربه جَلَّوَعَلَا، فلا يصفه إلا بما أُوحي إليه، وإلا بما يستحقه الله جَلَّوَعَلَا، فوجب التسليم في هذا الباب لنصوص الكتاب والسُّنَّة، وأن تُثبت الصفات إثباتًا بلا تمثيل، وأن يُنزه الله عن مماثلة المخلوقين تنزيهًا بلا تعطيل[٧]؛ فلهذا عقد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ليدل على أن من التوحيد الذي هو حق الله على العبيد: أن يُثبت لله جَلَّوَعَلَا ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وأنَّ جحد

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٩).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣). وينظر: شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٥٦).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٣٩).
(٤) الشرح الصوتي (كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٥٠).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٨٨).
(٧) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٥٩).

ذلك خلاف التوحيد، ومن جحد شيئًا من الأسماء والصفات بدون تأويل، ولا شبهة سائغة، فإنه كافر بالله جَلَّوَعَلَا، ومشرك؛ لعدم توحيده ربه جَلَّوَعَلَا بهذا القسم من التوحيد(١)؛ فمن جحد شيئًا من أسماء الله وصفاته فقد أتى بما يُناقض التوحيد وينافيه، وذلك من شعب الكفر(٢)؛ ولذا نبَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الترجمة على أن من جَحَد شيئًا من الأسماء والصفات التي وردت في الكتاب والسُّنَّة لم يصُحَّ توحيده، وأنَّ جَحْدَها كفرٌ يُخرج من الإسلام(٣).

مقصود الترجمة:

بيانُ أن جَحدَ شيءٍ من الأسماء والصفات كُفرٌ؛ أو بيانُ حُكمه(٤)؛ أي: حكم من جحد شيئًا من الأسماء والصفات(٥).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد من وجوه:

الأول: أنَّ جحد الأسماء والصفات يُخِل بالتوحيد؛ لأن إثبات الأسماء والصفات كما جاء بها رسول الله ﷺ من توحيد الله تعالى؛ إذ بها يحصل تعظيم الله جَلَّوَعَلَا ومحبته، والتعظيم والمحبة هما قطبا العبادة اللذان لا تستقيم العبادة إلا بهما، فالإخلال بهما إخلال بما يجب لله تعالى من التوحيد

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٥٦).
(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٦٣).
(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان بن حمدان (٣١٩).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٨).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٣).

والتعظيم[١]؛ فموضوع الكتاب هو: توحيد العبادة، ولكن يُحتاج إلى ذكر ما يُنقص توحيد العبادة، ومن جملة ما ينقصه جحد أسماء الله وصفاته أو جحد بعضها، فإن ذلك يُخل بتوحيد العبادة، وإن كان توحيدًا مستقلًّا[٢]؛ ولما كان تحقيق التوحيد، بل التوحيد لا يحصُلُ إلا بالإيمان بالله، والإيمان بأسمائه وصفاته؛ نبه المصنف على وجوب الإيمان بذلك[٣]؛ فهذا الباب له صلة وطيدة بكتاب التوحيد من جهة: أن جحد شيء من الأسماء والصفات شرك وكفر مخرج من الملة، وأن من ثبت عنده الاسم، أو ثبتت الصفة، وعَلِمَ أن الله جَلَّوَعَلَا أثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ، ثم جحدها ونفاها أصلا، فإن هذا كفر؛ لأنه تكذيب بالكتاب وبالسُّنَّة[٤].

والثاني: أن التوحيد ثلاثة أنواع: توحيد الربوبية، وتوحيد الاسماء والصفات، وتوحيد العبادة، والأولان وسيلةٌ إلى الثالث، فهو الغاية والحكمة المقصودة بالخلق والأمر، وكلها متلازمةٌ؛ فناسب التنبيه على الإيمان بتوحيد الصفات[٥]، فالكلام على صفات الله جَلَّوَعَلَا هو أحد قسمي التوحيد[٦]؛ فالتوحيد من أنواعه: توحيد الأسماء والصفات، فلا يتم توحيد العبد حتى يؤمن بتوحيد الأسماء والصفات، فمن جحدها أو شيئًا منها، فإنه لم يكمل له توحيده[٧].

---

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٩٥).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٢٨٥).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١٧).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٥٦).
(٧) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٣).

فلما كان التوحيد لا يحصل إلا بالإيمان بالله وأسمائه وصفاته؛ نبه عليه المصنف، وتقدم أنَّ أنواع التوحيد الثلاثة متلازمة، فمن أقرَّ بربوبية الله تعالى وإلهيته وجحد أسمائه وصفاته أو شيئًا منها فقد كفر(١).

والثالث: أن من براهين توحيد العبادة: توحيد الأسماء والصفات، فتوحيد الإلهية عليه براهين، ومن براهينه: توحيد المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فمن أدلة توحيد الألوهية: توحيد الربوبية كما سبق في باب قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف:١٩١]، وكذلك توحيد الأسماء والصفات برهان على توحيد الألوهية؛ فمن المتقرر أن توحيد الإلهية عليه براهين، ومن براهينه: توحيد المعرفة والإثبات، وهو: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات؛ فتوحيد الأسماء والصفات برهانٌ على توحيد الإلهية، ومن حصل عنده ضلال في توحيد الأسماء والصفات؛ فإن ذلك سيتبعه ضلال في توحيد الإلهية؛ ولهذا فإن المبتدعة الذين ألحدوا في أسماء الله وفي صفاته من هذه الأمة، لما انحرفوا في باب توحيد الأسماء والصفات لم يعلموا حقيقة معنى توحيد الإلهية، ففسَّروا (الإله) بغير معناه، وفسَّروا: (لا إله إلا الله) بغير معناها الذي دلت عليه اللغة ودل عليه الشرع، وكذلك لم يعلموا متعلِّقات الأسماء والصفات، وآثارها في ملك الله جَلَّوَعَلَا وسلطانه؛ لهذا عقد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب لأجل أن يُبين أن تعظيم الأسماء والصفات من كمال التوحيد، وأن جحد الأسماء والصفات منافٍ لأصل التوحيد، فالذي يجحد

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٩٢).

اسما سمَّى الله به نفسه أو سمَّاه به رسوله ﷺ، وثبت ذلك عنه وتيقنه؛ فإنه يكون كافرًا بالله جَلَّوَعَلَا[١]؛ فأصل الإيمان وقاعدته التي ينبني عليها هو: الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته، وكلَّما قوي علمُ العبد بذلك وإيمانُه به، وتعبَّد لله بذلك قوي توحيده، فإذا علم أن الله متوحد بصفات الكمال، متفردٌ بالعظمة والجلال والجمال، ليس له في كماله مثيلٌ؛ أوجب له ذلك أن يعرف ويتحقق أنه هو الإله الحق، وأن إلهية ما سواه باطلةٌ[٢].

مناسبة الباب لما قبله من الأبواب:

ذكر المصنف في هذا الكتاب: بيان التوحيد، وما يُنافيه من الشرك الأكبر، وما يُنافي كماله من الشرك الأصغر، وبيَّن فيه البدع القادحة في التوحيد، وبيَّن الذرائع إلى الشرك أو المقربة منه، وبيَّن فيه المعاصي المنقصة لثواب التوحيد[٣]، وقد تكلَّم المصنف على توحيد الألوهية في معظم أبواب هذا الكتاب، فاعتنى فيه بتوحيد الألوهية؛ لأنه هو المقصود، وتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات وسيلة لتوحيد العبادة، ودليلٌ عليه، وداخلةٌ في ضمنه؛ ثم ذكر في هذا الباب: توحيد الأسماء والصفات، ولم يذكر توحيد الربوبية؛ لأنه مُعترَفٌ به عند جميع الخلق، وتُقرُّ به الأمم الكافرة على جاهليتها وشركها، ولكنه خصَّ باب الأسماء والصفات هنا؛ لأن مُنكريه من هذه الأمة من الفرق الضالة كثيرون، فأراد بهذا الباب أن يُبين حكم هذه الفرق

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١٤، ٤١٧).
(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٦٣).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٧٦).

المخالفة في هذا النوع من أنواع التوحيد[١].

مناسبة الباب للذي قبله:

لما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب التحاكم إلى الطاغوت؛ أعقبه بباب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات، ليُعلم بذلك أن التحاكم في جميع الأشياء من شرعه، وما وصف به نفسه من الأسماء والصفات إنما بيانه إليه جَلَّ وَعَلَا، فيما أخبر به في كتابه، أو على لسان رسوله، لا إلى ما سنح من الآراء والأهواء[٢]، فلما بيَّن المصنف في الباب السابق أن التحاكم لغير الله وشرعه وكتابه من الشرك؛ بين المصنف في هذا الباب أن جحد أسمائه وصفاته من الشرك؛ لأنه في الحقيقة تحاكمٌ للعقل وآرائهم وتقديمٌ لها على ما شرعه الله ورسوله[٣].

وهناك مناسبة أخرى:

وهي أن المصنف لما بيَّن في الباب السابق وجوب التحاكم بما أنزل الله؛ لأنه من تمام إفراد الله وعدم إشراك غيره فيما هو من خصائصه؛ ذكرَ في هذا الباب أن من لم يتحاكم إلى ما أنزل الله فهو كافر؛ لأن من تحاكم لغيره وترك حكمه فهو مع إشراكه لجاحد لصفة من صفاته، وهي أنه خير الحاكمين، ولاسم من أسمائه وهو اسم الحَكَم[٤]؛ فلما تقدَّم ذكر طاعة غير الله في تحليل الحرام وتحريم الحلال، وكذلك التحاكم إلى غير الله، ولما كان

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٤٠)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٧٦).
(٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٤/ ١٦٢٠).
(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٩٤).
(٤) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الدبيخي (٥٩٤).

ذلك إخلالاً باسم الرب، وباسم الحَكَم؛ ناسب أن يذكر أنَّ جحد أسماء الله تعالى وتعطيلها مما ينافي التوحيد[١].

مسألة: جحد الأسماء والصفات:

وهو على نوعين:

الأول: جحدُ إنكار؛ بنفي ما أثبته الله لنفسه منها أو أثبته له رسوله ﷺ، وهذا كفرٌ أكبر[٢]، فلو أنَّ أحدًا أنكر اسمًا من أسماء الله أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسُّنَّة، مثل أن يقول: ليس لله يد، أو أن الله لم يستو على عرشه، أو ليس له عين؛ فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفرٌ مخرج عن الملة بالإجماع.

والثاني: جحد تأويل؛ فيكونُ الحامل عليه التأويل لا الإنكار، وهو: أن لا ينكرها، ولكن يتأولها إلى معنى يخالف ظاهرها، **وهذا نوعان:**

١- أن يكون للتأويل مُسَوِّغ في اللُّغة العربيَّة؛ فهذا لا يُوجب الكفر.

٢- أن لا يكون له مُسَوِّغ في اللغة العربية؛ فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار في الحقيقة تكذيبًا[٣].

فمن جحد شيئًا من توحيد الأسماء والصفات، فهو إما أن يُنافي أصل التوحيد، كالجهمية؛ وإما أن ينافي كمال التوحيد، كالذين نفوا شيئًا من

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٩٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٩).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٨٣).

الصفات بناء على التأويل، أو على الشبهة السائغة[١]، وليُعْلَم أن التكفير بابٌ عظيم ولا يلجه إلا من رسخت قدمه في العلم، فيُخشى على العبد من الزَّلَّة فيه.

وينبني باب التَّكفير على أصلين عظيمين:

الأصل الأول: أن يكون هناك برهان عن الله أو عن رسوله ﷺ يدلُّ على أن هذا الفعل أو هذا القول موجب للكفر.

والأصل الثاني: أن تنتفي الموانع وتتوفَّر الشروط فيمن يكفر بعينه[٢].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٥٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٤٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى[١]: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الآيَةِ. [الرَّعد: ٣٠]].

الشَّرْح

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فذكر في الباب: آية، وثلاثة آثار، فالدليل الأول هذه الآية، وجاء بها المصنف؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ وصف فيها إنكار اسم الرحمن بأنه كفر[٢]؛ فبيَّنت الآية: أنَّ جحد أسماء الله وصفاته كفرٌ مخرج من الملة[٣].

قوله: ﴿وَهُمْ﴾؛ أي: كفار قريش، أو طائفة منهم[٤] ﴿يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ أي: يجحدون وينكرون هذا الاسم الكريم[٥]، لا أنهم يجحدون الله، فإنهم يُقرُّون به[٦]، فالمراد أنهم يكفرون بهذا الاسم لا بالمسمى، فهم يُقِرُّون به[٧]، وفي الآية دليل على أنَّ من أنكر اسمًا من أسمائه تعالى فإنه يكفر؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ ولأنه مكذب لله ولرسوله، وهذا كفر، وهذا وجه استشهاد المصنف بهذه الآية[٨]، فمطابقة الآية للترجمة ظاهرة؛ لأن الله تعالى

(١) في نسخة القاسم: [عَزَّوَجَلَّ].
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٨٩).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٥) تيسير العزيز الحميد (٢/ ١١٣٣)؛ وإعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٤١).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٠).
(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٠).

سمَّى جُحُود اسمٍ من أسمائه كفرًا، فدلَّ على أن جحود شيء من أسماء الله وصفاته كفرٌ[١]، فمن أنكر شيئًا من الأسماء أو الصفات مع علمه أن هذا قد جاء في الوحيين، فهذا قد تبيَّن له الهدى، فهو مكذِّب لله ولرسوله ﷺ، فهو كافر[٢].

و(الرحمن): من أسماء الله جَلَّوَعَلَا، والمشركون والكفار في مكة كانوا يقولون: لا نعلم الرحمن إلا رحمن اليمامة، فكفروا باسم الله (الرحمن)، وهذا كفرٌ بنفسه؛ ولهذا قال جَلَّوَعَلَا: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ يعني: باسم الله (الرحمن)، وهذا اسم من أسماء الله الحسنى، وهو مشتملٌ على صفة الرحمة؛ لأن (الرحمن) فيه صفة الرحمة ومبنيٌّ على وجه المبالغة؛ والاسم والصفة بينهما ارتباط من جهة أن كل اسم لله جَلَّوَعَلَا مشتمل على صفة، فأسماء الله ليست جامدة، بل كل اسم من أسماء الله مشتمل على صفة، فالاسم من أسماء الله يدل على مجموع شيئين بالمطابقة، وهما: الذات، والصفة التي اشتمل عليها الاسم، ويدل على أحدهما: الذات أو الصفة بالتضمن؛ ولهذا نقول: كل اسم من أسماء الله متضمن لصفة من صفات الله، ودال بالمطابقة على كل من الذات والصفة؛ أي: الذات المتصفة بالصفة، حتى لفظ الجلالة (الله) الذي هو عَلَمٌ على المعبود بحق جَلَّوَعَلَا مشتق على الصحيح من قولي أهل العلم؛ لأن أصله (الإله) فحذفت همزته تخفيفًا لكثرة دعائه وندائه بذلك في أصل العربية، فهو مأخوذ من (الإلهة)، وهي:

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٤٢).

العبادة، فلفظ الجلالة (الله) ليس اسمًا جامدًا، بل هو مشتق من ذلك[١].

مناسبة الآية للباب:

أن جحود شيء من أسماء الله وصفاته كفرٌ[٢]؛ حيث دلَّت الآية على أن إنكار شيء من أسماء الله وصفاته كفر[٣]، فالشاهد في الآية أن الله سمَّى إنكارهم لاسم الرحمن كفرًا[٤].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في كون جحدِ اسمِ الرحمن كفرًا، وبقية الأسماء والصفات تجري مجراه؛ فالباب واحد، فمن جحد شيئًا منها جحد إنكار فهو كافرٌ كأولئك[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [[وَ][٦] فِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»، قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[٧]: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟!»[٨]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، ومراد المصنف من إيراده:

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١٧).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣١٥).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٥٣).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠٩)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
(٧) في نسخة القاسم: [عن عليٍّ قال].
(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا، برقم (١٢٧)، ولفظ البخاري: (أتحبون) بدل (أتريدون).

بيان أنَّ تفاصيل مسائل الأسماء والصفات لا تُذكر للعامة؛ لأنَّ عقولهم لا تحتملها[١]، وقيل: إنَّ المصنَّف جاء بهذا الأثر ليبيِّن خطر تكذيب الله ورسوله، وأنَّ من جحد شيئًا من أسماء الله وصفاته فقد كذب بالله ورسوله؛ لأن الخبر عن الأسماء والصفات لا يأتي إلا في الكتاب أو السُّنَّة، فكل ما أدى إلى تكذيب الله ورسوله فهو محرم، ولذلك قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الأمر، ومراده تحديث الناس بما يكن أن يعرفوه ويفهموه، وعدم تحديثهم بالشيء الذي لا يمكن أن يعرفوه؛ فيكون ذلك سببًا لتكذيب الله ورسوله[٢]، وسبب قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا والله أعلم: ما حدث في خلافته من كثرة إقبال الناس على الحديث، وكثرة القُصَّاص وأهل الوعظ، فيأتون في قصصهم بأحاديث من هذا القبيل لا تُعرف، فربما استنكرها بعض الناس وردَّها، وقد يكون لبعضها أصلٌ أو معنى صحيح، فيقع بعضُ المفاسد لذلك، فأرشدهم أميرُ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أنهم لا يحدثون عامة الناس إلا بما هو معروفٌ ينفع الناس في أصل دينهم وأحكامه، من بيان الحلال من الحرام الذي كلفوا به علمًا وعملًا، دون ما يُشغل عن ذلك مما قد يؤدي إلى رد الحق وعدم قبوله، فيُفضي بهم إلى التكذيب، ولا سيما مع اختلاف الناس في وقته، وكثرة خوضهم وجدلهم[٣]، فهو قال هذا الكلام حين كثر القصاص في خلافته، وصاروا يذكرون أحاديث ليست من الأحاديث المعروفة، ولهذا كثر الوضع

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٨٩).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٧٥)؛ والدر النضيد، سليمان بن حمدان (٣٢١).

بهذا السبب، وغير المعروف يحتمل أن يكون فيه ما يصح وما لا يصح، فإذا سمعه من لم يعرفه أنكره، وربما كان حقًّا، فلا ينبغي التحديث إلا بما صح وثبت واشتهر عن المحدِّثين والفقهاء، وما ليس كذلك فلا ينبغي أن يُحدث به لاحتمال أن يكون غير صحيح[١]، وقد كان المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يُحب أن يُقرأ على الناس إلا ما ينفعهم في أصل دينهم وعباداتهم ومعاملاتهم الذي لا غنى لهم عن معرفته، وينهاهم عن القراءة في مثل كتب ابن الجوزي: كالمنعش، والمرعش، والتبصرة؛ لما في ذلك من الإعراض عما هو أوجب وأنفع، وفيها ما الله به أعلم مما لا ينبغي اعتقاده[٢].

وهذا الأثر فيه دليل على أن بعض العلم لا يصلح لكل أحد؛ فإنَّ من العلم ما هو خاص، ولو كان نافعًا في نفسه ومن أمور التوحيد، لكن ربما لا يعرفه كثير من الناس، وهذا من مثل بعض أفراد توحيد الأسماء والصفات، كبعض مباحث الأسماء والصفات، وذكر بعض الصفات لله جَلَّ وَعَلَا، فإنها لا تناسب كل أحد حتى إن بعض المتَّجهين إلى العلم قد لا تطرح عليه بعض المسائل الدقيقة في الأسماء والصفات، ولكن يؤمرون بالإيمان بذلك إجمالًا، والإيمان بالمعروف والمعلوم المشتهر في الكتاب والسُّنَّة، أما دقائق البحث في الأسماء والصفات فإنما هي للخاصَّة، ولا تناسب العامة والمبتدئين في طلب العلم؛ لأن منها ما يشكل، ومنها ما قد يؤول بقائله إلى أن يُكذّب الله ورسوله، فالواجب على المسلم وبخاصَّة

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥١٢).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٧٦).

طالب العلم أن لا يجعل الناس يكذبون شيئًا مما قاله الله جَلَّوَعَلَا أو أخبر به رسوله ﷺ؛ ووسيلة ذلك التكذيب: أن يُحدث الناس بما لا يعرفون، وبما لا تبلغه عقولهم[١]، فإن قيل: هل ندع الحديث بما لا تبلغه عقول الناس وإن كانوا محتاجين لذلك؟ أجيب: لا ندعه، ولكن نحدِّثهم بطريق تبلغه عقولهم، وذلك بأن ننقلهم رويدًا رويدًا حتى يتقبَّلوا هذا الحديث ويطمئنُّوا إليه، ولا ندع ما لا تبلغه عقولهم، ونقول: هذا شيء مستنكرٌ لا نتكلم به، ومثل ذلك العمل بالسُّنَّة التي لا يعتادها الناس ويستنكرونها؛ فإننا نعمل بها، ولكن بعد أن نخبرهم بها، حتى تقبلها نفوسهم ويطمئنُّوا إليها[٢]؛ فهذا الأثر فيه دليلٌ على أنه إذا خُشي ضرر من تحديث الناس ببعض ما لا يعرفون، فلا ينبغي تحديثهم به، وليس ذلك على إطلاقه، فإن كثيرًا من الدِّين والسُّنن يجهله الناس، فإذا حُدِّثوا به كذَّبوا بذلك وأعظموه، فلا يَترُكُ العالمُ تحديثهم، بل يُعلمهم برفق ويدعوهم بالتي هي أحسن[٣]؛ فالعامة لا يحدثون بأحاديث لا تبلغها عقولهم، ولا يصلون إليها فتكون عليهم فتنة؛ كأحاديث الصفات إذا كانوا لا يفهمونها، وإلا فالتحديث بأحاديث الصفات لا مانع منه، لكن الخوض في مذاهب الفرق المخالفة، ولو على سبيل الرَّدّ لا ينبغي عند من لا يفهم من العامَّة ونحوهم، فربَّما تصوَّروه ولم يتصوَّروا الرَّدّ عليه[٤]؛ فلا بُدَّ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١٨).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٣).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤١).
(٤) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٨١).

وأن يحتاط المتحدِّث من خطيب أو واعظ أو محاضر فيما يحدِّث الناس به فلا يحدِّثهم بما لا تبلغه عقولهم، ومن ذلك تفاصيل باب الأسماء والصفات، فالعامِّيُّ المطلوب منه أن يكون عنده إيمان مجمل بالأسماء والصِّفات، وأما أن يُتحدث معه بتفاصيل ذلك، كأن يشرح له حديث الصورة، أو يشرح له مسألة النزول، وتفاصيل ذلك، ولا يكتفي معه بمجرد ذكر الحديث، بل يذكر ما يذكره أهل العلم من دقيق العلم في هذا؛ فإنه قد يعرض دين العامي للخطر، لأن مثل هذه الأمور قد لا تبلغها عقول العامة[(١)]؛ فمناسبة هذا الأثر لباب الصفات ظاهرة؛ لأن بعض الصفات لا تحتملها أفهام العامة، فيمكن إذا حدثتهم بها كان لذلك أثر سيئ عليهم، كحديث النزول إلى السماء الدنيا مع ثبوت العلو، فلو حَدَّثت العامِّيَّ بأنه نفسه ينزل إلى السماء الدنيا مع علوِّهِ على عرشه، فقد يفهم أنه إذا نزل؛ صارت السماوات فوقه، وصار العرش خاليًا منه، وحينئذ لا بد في هذا من حديثٍ تبلغه عقولهم، فَتُبين لهم أن الله عَزَّوَجَلَّ ينزل نزولًا لا يماثله نزول المخلوقين مع علوه على عرشه، وأنه لكمال فضله ورحمته يقول: (من يدعوني فأستجيب له..) الحديث، والعامي يكفيه أن يتصور مطلق المعنى، وأن المراد بذلك بيان فضل الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الساعة من الليل[(٢)].

فدل هذا الأثر على أن من أسباب جحد الأسماء والصفات أن يُحدث المرء الناس بما لا يعقلونه من الأسماء والصفات؛ لأن عامة الناس عندهم إيمان إجمالي بالأسماء والصفات يصح معه توحيدهم وإيمانهم

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٤٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٣).

وإسلامهم، فالدخول في تفاصيل ذلك غير مناسب إلا إذا كان المخاطَب يعقل ذلك ويعيه، وليس أكثر الناس كذلك؛ ولهذا نهى الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما حُدّث عنده بحديث الصورة، نهى المتحدِّث بذلك؛ لأن العامَّة لا يحسنون فهم مثل هذه المباحث، وهكذا في بعض المسائل في الأسماء والصفات لا تناسب العامة، فقد يكون سبب الجحد تحديث الرجل ببحث لا يعقله، فيؤول به ذلك إلى أن يجحد شيئا من العلم بالله جَلَّوَعَلَا، أو يجحد شيئا من الأسماء والصفات[١].

مناسبة الأثر للباب:

أنه دلَّ على منع تحديث الناس بما لا تدركه عقولهم، ومن ذلك التفاصيل والتَّوسُّع في أسماء الله وصفاته؛ لأن ذلك قد يؤدِّي إلى إنكارها، وهو كفرٌ بها[٢]؛ فإذا خُشي ضررٌ من تحديث الناس ببعض ما لا يفهمون؛ فلا ينبغي تحديثهم بذلك، وإن كان حقًّا[٣].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في قوله: **(أتريدون أن يُكذَّب اللهُ ورسولهُ)**؛ إنكارًا لتكذيبهما وتحذيرًا منه، وجحْدُ شيءٍ من الأسماء والصفات هو من تكذيب الله وتكذيب رسوله ﷺ؛ لأن العلمَ بهما مبنيٌّ على خَبَرِهما[٤].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١٩).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٥٤).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣١٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٠)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انْتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ؛ اسْتِنْكَارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ». انْتَهَى[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الأثر هو الدليل الثالث في الباب، ومراد المصنف من إيراده: وجوب الإيمان بظاهر نصوص الصفات، والتسليم بذلك، وإن لم يُحط بها علماً[(٢)]؛ فجاء به المصنِّف لأن فيه إنكار ابن عباس رضي الله عنه لمن استنكر شيئًا من صفات الله عَزَّوَجَلَّ[(٣)]، ومناسبة هذا الأثر لما قبله: أنه بعدما ذكر المصنف أثر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي يدلُّ على أنه لا ينبغي تحديث الناس بما لا يعرفون؛ ذكر هذا الأثر الذي يدلُّ على أن نصوص الصفات ليست مما نُهي عن التحديث به، بل ينبغي ذكرها وإعلانها، فليس استنكار بعض الناس لها بمانع من ذكرها[(٤)].

(١) رواه معمر بن راشد في جامعه (١١/ ٤٣٢)، برقم: (٢٠٨٩٥)؛ وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٨٥). قال الألباني في ظلال الجنة في تخريج السُّنَّة (١/ ٢١٢): «إسناده صحيح رجاله ثقات على شرط مسلم غير ابن ثور واسمه محمد وهو ثقة اتفاقا وهو صنعاني»؛ وقال في النهج السديد (٢١٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٨): «صحيح».

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٩٠).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣١٦)؛ وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٤٣).

قوله: **(رأى رجلًا انتفض لما سمع حديثًا عن النبي ﷺ في الصفات)**، قوله: (انتفض)؛ أي: ارتعد لما سمع حديثًا عن النبي ﷺ فاستنكره؛ إما لأن عقله لم يحتمله، أو لكونه اعتقد عدم صحته فأنكره[١]، فهذا الرجل لما لم يعرف هذه الصفة انتفض؛ لأنه فهم من هذه الصفة المماثلة أو التشبيه، فخاف من تلك الصفة، والواجب على المسلم أنه إذا سمع صفة من صفات الله في كتابه أو في سنة النبي ﷺ أن يجريها مجرى جميع الصفات، وهو: أن إثبات الصفات لله جَلَّوَعَلَا إثبات بلا تكييف، وبلا تمثيل[٢].

قوله: **(فقال: ما فرق هؤلاء)**؛ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون (ما) استفهامية إنكارية، ويكون اللفظ الذي بعدها: (فَرَقُ) بفتح الراء، وضم القاف، وهو: الخوف والفزع، أي: ما فزع هذا وأضرابه من أحاديث الصفات واستنكارهم لها، والمراد: الإنكار عليهم، فإن الواجب على العبد التسليم والاذعان والإيمان بما صح عن الله وعن رسوله ﷺ، وإن لم يحط به علمًا[٣]، فقوله: (ما فرق هؤلاء؟): يستفهم من أصحابه، يشير إلى أُناس ممن يحضر مجلسه من عامة الناس، فإذا سمعوا شيئًا من محكم القرآن ومعناه حصل معهم رقة وخشوع وتأثر؛ وإذا سمعوا شيئًا من أحاديث الصفات انتفضوا كالمنكرين له، فلم يحصل منهم الإيمان الواجب الذي أوجبه الله تعالى على عباده المؤمنين[٤]؛ أي: ما خوف هؤلاء من إثبات

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤٣).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٠).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤٣).
(٤) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٧٨).

الصفة التي تُليت عليهم وبلغتهم، لماذا لا يثبتونها لله عَزَّوَجَلَّ كما أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله ﷺ[١].

والثاني: أن تكون (ما) نافية أو استفهامية؛ ويكون اللفظ الذي بعدها: (فَرَّقَ) بفتح الراء مشددة، وفتح القاف، أو (فرَقَ) بفتح الراء مخفَّفة، وفتح القاف؛ أي: تكون فعلًا ماضيًا بمعنى: ما فرَّقهم، فإذا كانت (ما) نافية، فيكون المعنى: ما فرَّق هؤلاء بين الحق والباطل، فجعلوا هذا من المتشابه وأنكروه ولم يحملوه على المحكم[٢]، أو ما فَرَّقَ هذا وأضرابه بين الحق والباطل، ولا عَرفوا ذلك[٣]؛ ويحتمل أن تكون (ما) استفهامية، فيكون المعنى: أي شيء فرَّقهم، فجعلهم يؤمنون بالمحكم ويهلكون عند المتشابه[٤].

فقوله: (**ما فرق**) **يجوز فيها وجهان:**

أحدهما: أن تكون اسمًا؛ أي: ما خوفُ هؤلاء[٥]، أو ما الذي أخاف هؤلاء[٦]؛ يعني: ما سبب خوف هؤلاء؟ لماذا فرقوا؟ خافوا من هذه الصفة ومن إثباتها[٧].

والآخر: أن تكون فعلًا مخفف الراء أو مشدَّدها: (ما فَرَقَ هؤلاء)، أو (ما

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٥).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٥).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤٤).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٠).
(٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٥٥).
(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٠).

فَرَّقَ هؤلاء)؛ أي: لم يُفرقوا بين الحق والباطل[١].

وقوله: **(يجدون رقة عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه)**؛ أي: يجدون رقة ولينًا وقبولا للمحكم، ويهلكون عند المتشابه[٢]، فإذا خوطبوا بالمحكم الذي يعرفون، وجدوا في قلوبهم رقة لذلك، والمحكم: هو ما يُعلم؛ أي: الذي يعلمه سامعه، والمتشابه: هو الذي يشتبه علمه على سامعه[٣]، فالمحكم هو: الذي اتضح معناه وتبين، والمتشابه هو: الذي يخفى معناه، فلا يعلمه الناس[٤]، فهو متشابه بالنسبة إلى هذا الرجل الذي انتفض، وإلا فآيات الصفات لا تُلحقُ بالمتشابه، بل هي من المحكم[٥]، فالقرآن والسُّنَّة ليس فيهما متشابه مطلق، وهو الذي لا يَعلم أحدٌ معناه؛ وإنما يوجد فيهما المتشابه النسبي الإضافي[٦]؛ أي: ما يشتبه فهمه على بعض الناس دون بعض، وهذا المتشابه: أمر نسبيٌّ إضافيٌّ، فقد يكون مشتبها بالنسبة إلى قومٍ، بيِّنًا جليًّا بالنسبة إلى آخرين[٧].

وقول ابن عباس هذا فيه دليلٌ على أن نصوص الصفات من المحكم، وأنها تُذكر عند الناس، لا يُتحاشى من ذكرها؛ لأنها واضحة المعاني، لا إشكال فيها، ولذا جاءت في القرآن، والقرآن يتلوه العوامُّ ويتلوه المتعلمون[٨]،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٠).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤٤).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٠).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٥).
(٥) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٨٥).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٧٥).
(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤٥).
(٨) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٤٦).

ففي الأثر دليل على ذكر آيات الصفات وأحاديثها بحضرة عوام المؤمنين وخواصهم، وأن من ردَّ شيئًا منها أو استنكره بعدَ صحَّته؛ فهو ممن لم يُفرِّق بين الحق والباطل، بل هو من الهالكين وأنه يُنكَر عليه استنكارُهُ؛ ففيه دليل على أن من أنكر شيئًا من الصفات فهو من الهالكين؛ لأن الواجب على العبد الإيمان بذلك سواء فهمه أو لم يفهمه، وسواء قبله عقله أو أنكره، وليس في أحاديث الصفات أكثر من آيات الصفات التي في القرآن؟ ولم يقل عالم من علماء الإسلام: إن آيات الصفات لا تُتلى على العوامِّ، وما زال العلماء قديمًا وحديثًا من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم يقرأون آيات الصفات وأحاديثها بحضرة العوامِّ والخواصِّ، بل شرطُ الإيمان هو: الإيمان بالله وصفات كماله التي وصف بها نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ؛ فكيف يُكتم ذلك عن عوام المؤمنين[١]، ولا يُشكل على هذا الحديث السابق: (حدِّثوا الناس بما يعرفون)، فإنما قصَدَ المصنف من إيراده: أن الناس لا يتكلَّمون في الصِّفات بكل ما يعلمون، وإنما يُحدِّثون العامة بما يُناسبهم، ولهذا شيخ الإسلام في بعض المسائل ما فصَّل الكلام فيه، وإنما عرض لها عرضًا مقتضبًا، حتى في كتبه، وترك تفصيلها، وكأنه خشي أن الناس ربما لم يعقلوا مراده من ذلك[٢]؛ فالمنع من التحديث إنما يُحمل على بعض نصوص الصفات مما قد يلتبس فهمها على العوام، أو ما يتعلق بدقائق البحث في مسائل الأسماء والصفات مما لا يتصوَّره العوام[٣].

---

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٤٩) بتصرف يسير.
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٣/ ٦٦).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٥).

مناسبة الأثر للباب:

أنه دلَّ على وجوب الإيمان بجميع أسماء الله وصفاته[١].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في استنكار ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حالَ الرجل لما انتفض عند سماعه حديثًا في الصفات، فقال: (**ما فرق هؤلاء؟ يجدون رقة عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه**)؛ إنكارًا لتلك الحال، لما وقع في قلب الرجل من جحد شيء من الأسماء والصفات ففعل ما فعل، فأنكر عليه ابن عباس حاله مبينًا أن الواجب هو الإيمان والتسليم[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ «الرَّحْمَنَ»؛ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ [تَعَالَى][٣] فِيهِمْ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ الآية[٤]].

الشَّرْحُ

---

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٥٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٠)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره عن مجاهد مرسلاً (١٣/ ٥٣١). قال في النهج السديد (٢٢٠): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٢): «سبب النزول ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٨): «سبب النزول هذا ضعيف».
وقد أخرج البخاري في صحيحه، برقم: (٢٧٣١): أن النبي ﷺ في صلح الحديبية قال للكاتب: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهيل بن عمرو: «**أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكتب: باسمك اللهم؛ كما كنت تكتب، فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم؛ فقال النبي ﷺ: اكتب باسمك اللهم**».

هذا الأثر هو الدليل الرابع في الباب، وهو حديث مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو أحد التابعين- في سبب نزول الآية، كما رواه عنه ابن جرير في تفسيره؛ وهذا الأثر في دلالته كدلالة الآية التي ذكرها المصنف، وهو أن الله عَزَّوَجَلَّ وصف إنكارهم لاسم الرحمن بأنه كفرٌ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[١].

قوله: **(أنكروا ذلك)**؛ فإنكار الصفة أو إنكار الاسم، بمعنى: عدم التصديق بذلك هذا جحد، وهذا يختلف عن التأويل، فالتأويل والإلحاد له مراتب يأتي بيانها إن شاء الله تعالى[٢].

مناسبة الأثر للباب:

من جهة دلالته على كفر من أنكر شيئًا من أسماء الله وصفاته[٣]؛ لأن ذلك ينافي توحيد الأسماء والصفات[٤].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في كونه سببًا لنزول الآية المتقدمة، ففيه أنَّ إنكار اسم الرحمن كفرٌ به سبحانه، ومثله سائر الأسماء والصفات الإلهية[٥].

خلاصة الباب:

وجوب الإيمان بأسماء الله وصفاته، على وفق مذهب السلف الصالح،

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٢).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٥٧).
(٤) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٠٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٠)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

وعدم جحد شيء منها[١]، وقد أورد المصنف في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾، والظاهر من إيراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ للآية الكريمة هو: بيان أن عدم الإقرار بأسماء الله تعالى وصفاته هو كفر بالله تعالى؛ **ثم أورد بعدها**: أثر عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لبيان أن الواجب على الدَّاعي أن لا يحدِّث الناس بما لا تدركه عقولهم؛ لأن بعض ذلك الكفر سببه تحديث السامع بما لا يعقل، **ثم أورد بعدها**: أثر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لبيان أن الواجب على المستمع أن يسلم للكتاب والسُّنَّة، ولا يرد الأسماء والصفات لجهله بحقيقتها[٢].

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٦).
(٢) التوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٣٣٢).

قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: عَدَمُ الإِيمَانِ بِـ[جَحْدِ][(١)] شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ].

(عدم) بمعنى انتفاء، أي: انتفاء الإيمان بسبب جحد شيء من الأسماء والصفات[(٢)]؛ يعني: من جحد شيئًا من الأسماء والصفات لا يكون مؤمنًا؛ أي: ينتفي الإيمان بجحد شيء من الأسماء والصفات[(٣)]؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ لما قالوا: ما نعرف الرحمنَ، وجحدُ الصفةِ كجحد الاسم[(٤)]، وأصل العبارة: (عدم الإيمان **بشيء** من الأسماء والصفات)؛ أي: بسبب شيءٍ يتعلَّق بالأسماء والصفات، فالباء سببيَّةٌ، وهذا السبب هو جحدُها وإنكارها، فمن جحدَهَا انتفى عنه الإيمان[(٥)]، وهذا هو المعتدُّ به في النسخ العتيقة من الكتاب، ثم عمَدَ بعض علماء الدعوة إلى إدخال كلمة (الجحد)؛ لأنها قد تخفى[(٦)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الرَّعْدِ»].

أي قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ يعني: قريشًا، لما جحدوا اسم الرحمن؛ نزلت فيهم الآية[(٧)].

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩٩).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٩٠).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١١).
(٦) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح عبدالله العصيمي.
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ].

أي لقول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (حدِّثوا الناس بما يعرفون)[١]، وهذا القول منه لا يُراد من ذكره في هذا الباب تركُ تحديث الناس بآيات واحاديث الصِّفات، فليس المراد عدم الكلام في الأسماء والصِّفات، وإنما المراد: عدم تفصيل القول فيها بما يغمضُ على عقول الناس ومداركهم، فإذا وسَّع القول في معانيها ربما غمض، أما الكلام بما جاء في الكتاب والسُّنَّة فإن الناس يقبلونه[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ العِلَّةِ؛ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ المُنْكِرُ].

أي: أنه نهى عن ذلك لئلَّا يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُهُ، ولو لم يتعمَّد المكذِّبُ المنكرُ للحق، ولكنَّه يفهمه على غير وجهه[٣]؛ فالعلة هي: أن الذي لا يبلغ عقله ما حُدث به؛ يُفضي به التحديث إلى تكذيب الله ورسوله، فيُكَذِّبُ ويقول: هذا غير ممكن، وقوله: (ولو لم يتعمد المنكر)؛ أي: ولو لم يقصد المُنْكِر تكذيبَ الله ورسوله، ولكن كذَّبَ نسبة هذا الشيء إلى الله ورسوله، وهذا يعود بالتالي إلى رد خبر الله ورسوله[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ][٥].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٥).
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح عبدالله العصيمي.
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٥).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٠).
(٥) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي، والعصيمي.

أي قوله: «ما فرق هؤلاء يجدون رقة عند محكمه» إلخ[١]، فوصفهم بأنهم يجدون رقة؛ أي: لينًا، عند محكمه؛ فيقبلونه، ويهلكون عند متشابه؛ فينكرونه[٢].

وقوله: (وأنَّه أهلَكه)؛ يعني: لقوله: «ويهلكون عند متشابهه»، وهذا ينافي الإيمان؛ لأنه لا يتم إلا بإثبات الجميع[٣].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٥).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٠).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٥).

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ الآيَةَ [النحل:٨٣]

قَالَ مُجَاهِدٌ -مَا مَعْنَاهُ-: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي»[(١)].

وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: «يَقُولُونَ: لَوْلَا فُلَانٌ، لَمْ يَكُنْ كَذَا [وكَذَا][(٢)]»[(٣)].

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا»[(٤)].

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ بَعْدَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الَّذِي فِيهِ: إِنَّ[(٥)] اللهَ تَعَالَى قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الحَدِيثَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ: «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٣٢٥)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٩٦) عن مجاهد قال: «هي: المساكن والأنعام وما يرزقون منها، والسرابيل من الحديد والثياب، تعرف هذا كفار قريش، ثم تنكره بأن تقول: هذا كان لآبائنا، فورثونا إياه». قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «صحيح الإسناد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٣): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٠): «صحيح».

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٣٢٦)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٩٧). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٠): «ضعيف».

(٤) تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، المتوفى سنة: ٢٧٦هـ، ص (٢٤٨)، ونص كلامه: «أي يعلمون أن هذا كله من عنده، ثم ينكرون ذلك، بأن يقولوا: هو شفاعة آلهتنا».

(٥) في نسخة العصيمي: [أنَّ].

الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتِ الرِّيحُ طَيِّبَةً، وَالمَلَّاحُ حَاذِقًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ[١] مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ» [انْتَهَى][٢] [كَلامُهُ، وَاللهُ أعلَمُ][٣][٤].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ، وَإِنْكَارِهَا.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ[٥].

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هَذَا الكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ.

الرَّابِعَةُ: اجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي القَلْبِ.

---

(١) في نسخة القاسم: [هذا].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة أسامة.
(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣).
(٥) في نسخة العصيمي: [ألسِنَةٍ كَثِيرَةٍ].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الكَافِرُونَ﴾ **الآيَةِ**].

الشَّرْحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان أنَّ من نَسب نعم الله إلى غيره فقد كَفرَ كُفر النعمة، وهو كفرٌ دون كفر[(١)]؛ فالمصنف عقد هذا الباب لمسألة إنكار النعم؛ ليبين أن شكر الله تعالى وهو المنعم، له ارتباط بالتوحيد، كما أن إنكار النعم ونسبتها لغير الله عَزَّوَجَلَّ له علاقة بالشرك[(٢)].

فهذا الباب في بيان حكم إضافة نعم الله لغيره[(٣)]، وعقدَهُ المصنف: لبيان وجوب إضافة النعم إلى الله تعالى[(٤)]، وهو من الأبواب العظيمة في هذا الكتاب وبخاصة في هذا الزمن؛ لشدة الحاجة إليه[(٥)]، فكثيرٌ من الناس قد يغفل عن هذا، فيتمتع بنعم الله، ولكن لا يشكره ولا يعترف بنعمه، بل ينسبها إلى أسبابه وقوَّته وحذقه وأعماله، ونحو ذلك، غافلًا عن المسدي لها والمنعم لها جَلَّوَعَلَا؛ فأراد المصنف بهذه الترجمة: الحث على شكر الله، والاعتراف بنعمه، وإسنادها إليه[(٦)].

وترجم المصنف هذا الباب بهذه الآية من سور النحل المسمَّاة سورة

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٨٨).
(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٧٧).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٩١).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٤).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٥٨).

النعم، فقال: (باب قول الله تعالى: ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾)[١]؛ والمراد بهذه الترجمة: التأدُّب مع جناب الرُّبوبيَّة عن الألفاظ الشِّركيَّة الخفيَّة، كنسبة النِّعم إلى غير الله؛ فإن ذلك بابٌ من أبواب الشِّرك الخفيِّ[٢] المنافي لكمال التوحيد[٣]؛ لدلالتها على كفرهم بنِعَمِ الله، بإضافتها إلى غيره وإشراكه فيها، مع معرفتهم أن الله هو مسديها[٤]؛ فمن أضاف نعمة الخالق إلى غيره فقد جعل معه شريكًا في الربوبية؛ لأنه أضافها إلى السبب على أنه فاعل، هذا من وجه؛ ومن وجه آخر: أنه لم يقم بالشكر الذي هو عبادة من العبادات، وتَرْكُ الشكر مناف للتوحيد؛ لأن الواجب أن يشكر الخالق المنعم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فصارت لها صلة بتوحيد الربوبية وبتوحيد العبادة؛ فإضافتها إلى السبب على أنه فاعل هذا إخلال بتوحيد الربوبية؛ وترك القيام بالشكر الذي هو العبادة هذا إخلال بتوحيد الألوهية[٥]؛ ولذا فالواجب إضافة النعم إلى الله قولًا واعترافًا، وبذلك يتم التوحيدُ؛ فمن أنكر نعم الله بقلبه ولسانه، فذلك كافر ليس معه من الدِّين شيء؛ ومن أقرَّ بقلبه أن النِّعَمَ كلّها من الله وحده، وهو بلسانه تارة يضيفها إلى الله وتارة يضيفها إلى نفسه وعمله وإلى سعي غيره، كما هو جارٍ على ألسنة كثير من الناس، فهذا يجب على العبد أن يتوب منه وأن لا يضيف النعم إلا إلى موليها، وأن يجاهد نفسه

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٤)؛ وينظر: الدر النضيد، سليمان بن حمدان (٣٢٦).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٣٣).
(٣) الدر النضيد، سليمان بن حمدان (٣٢٦).
(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٩٧).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٢).

على ذلك[١].

فهذا الباب معقود لألفاظ يكون استعمالها من الشرك الأصغر؛ لأن فيها إضافة النعمة إلى غير الله، وكلُّ النِّعم من الله جَلَّوَعَلَا، والعباد أسباب في ذلك، فالواجب إذًا أن تنسب النعمة إلى المسدي لا إلى السبب؛ لأن السبب لو أراد الله جَلَّوَعَلَا لأبطل كونه سببًا، فما ثم شيء في هذا الملكوت إلا والله جَلَّوَعَلَا هو الذي يرسله، وهو الذي يمسك ما يشاء[٢]، **والناس في هذا الباب على أنواع:**

الأول: من ينسب النعمة لله حده، فهذا بأعلى المقامات، لأن ما عدا الله سبب، ولم يكن سببًا إلا بجعل الله، ولم يُثمر إلا بتوفيق الله جَلَّوَعَلَا.

والثاني: من يأتي بالسبب بلفظ السببية، كما لو قال: بفضل الله تمكن فلان من كذا، وبحمد الله ونعمته حصلنا على كذا بعد أن هيَّأ لنا فلانًا.

والثالث: أن يؤتى بلفظة «ثم»، كأن يقول: لولا الله ثم فلان.

فهذه الأنواع الثلاثة كلها جائزة، ولكنها تتفاوت في الرتبة.

أما الألفاظ الممنوعة فهي: لفظ العطف، كأن يقول: لولا الله وفلان؛ ونسبة النعم للمخلوق مباشرة، كأن يقول: لولا فلان[٣].

مقصود الترجمة:

بيان أنَّ إضافة النعم إلى غير الله تُنافي توحيده[٤].

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٦٥).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤٩١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٢).

مناسبة هذا الباب للتوحيد:

أن من كمال التوحيد أن تُضاف نعم الله إليه؛ حيث إنه هو المتفرد بالإنعام، فعلى المسلم أن يعترف بها لمسديها ومواليها؛ فإذا أضافها إلى غيره فقد جعل ذلك الغير متصرفًا، وجعل له حقًّا من الشكر، وحقًّا من الجزاء، وحقًّا من العبادة؛ مع أنه وسيلةٌ وسبب والله تعالى هو مسبب الأسباب[1]؛ ولهذا تكون مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أنَّ ثمة ألفاظًا يستعملها كثير من الناس في مقابلة النعم أو في مقابلة اندفاع النقم، وتكون تلك الألفاظ نوعُ شرك بالله جَلَّوَعَلَا، بل هي شرك أصغر بالله جَلَّوَعَلَا؛ فنبه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب على ما ينافي كمال التوحيد من الألفاظ، وأن نسبة النعم إلى الله جَلَّوَعَلَا واجبة، فالواجب على العبد أن يعلم أن كل النعم من الله جَلَّوَعَلَا، وأن كمال التوحيد لا يكون إلا بإضافة كل نعمة إلى الله جَلَّوَعَلَا، وأن إضافة النعم إلى غير الله نقص في كمال التوحيد، ونوع شرك بالله جَلَّوَعَلَا[2].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

كأن المصنف يريد بهذه الترجمة: أن ما تقدم من الأبواب التي بحثت في أسماء الله وصفاته، والتحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما سبق ذلك من إخلاص العمل لله؛ فينبغي الآن أن تُشكر هذه النعم، وأن تنسبها لله، فهو الذي هيأ لك ويسَّر لك معرفة ما سبق، وأعطاك الفهم، وأوصلك إلى هذا العلم، فاشكر الله عليه؛ كأن المصنف يريد هذا، وإن كانت الترجمة عامة في

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٢٩٣).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٤).

النعم الدينية والدنيوية[١].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد باب: **(من جحد شيئًا من الأسماء والصفات)**؛ لأنه من جنسه فيه تنقصٌ للربوبية، فالذي يجحد الأسماء والصفات قد تنقص الربوبية، وكذلك الذي يُضيف النعم إلى غير الله جَلَّوَعَلَا قد تنقص الربوبية[٢]؛ فلما ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب الأسماء، وعُلِم أن من صفاته المنعم، فهو الذي أنعم على عباده جَلَّوَعَلَا ظاهرًا وباطنًا؛ نبه بهذه الترجمة بأن من كفر نعمة الله بعد معرفتها، فقد أنكر صفة من صفاته وجحدها، فهذا الباب وما بعده من الأبواب فيها إشارة إلى نفي الإلحاد عن أسمائه وصفاته جَلَّوَعَلَا[٣]، فمناسبة الباب لما قبله: أنه ذكر في الباب السابق جحد شيء من أسماء الله تعالى وصفاته، وهنا ذكرَ جحد شيء من أفعاله جل وعلا، فنعمه هي هباته وعطاياه وجميلُ فعله بعباده[٤]، فَذِكرُ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ للنعم بعد ذكر جحد الكفار للرحمن؛ لكون الرحمن هو من أوسع الصفات التي توصل بها النعَم للخلق، فناسب أن يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن إنكار الأسماء سبب لإنكار النعَم، فهو يُفضي إلى إنكارها؛ ولذلك الكفار لما أنكروا اسم الرحمن أنكروا النعَم إما إنكارًا كلِّيًّا، وإما إنكارًا جزئيًّا على ما سيأتي تفصيله وبيانه[٥].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٨٨).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٤٧).
(٣) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٤/ ١٦٨٠).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٠٠).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ الآيَة. قَالَ مُجَاهِدٌ -مَا مَعْنَاهُ-: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي»(١). وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: «يَقُولُونَ: لَوْلَا فُلَانٌ، لَمْ يَكُنْ كَذَا [وكَذَا](٢)»(٣). وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا»(٤)].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين، فذكر في الباب: آية وحديث.

فالدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾، وهذه الآية دالة على ذم من أنكر نعمة الله ولم ينسبها له بعدما عرفها(٥)؛ حيث وصف الكفار بأنهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها، وإنكار

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٣٢٥)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٩٦) عن مجاهد قال: «هي: المساكن والأنعام وما يرزقون منها، والسرابيل من الحديد والثياب، تعرف هذا كفار قريش، ثم تنكره بأن تقول: هذا كان لآبائنا، فورثونا إياه». قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «صحيح الإسناد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٣): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٠): «صحيح».

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٣٢٦)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٩٧). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٠): «ضعيف».

(٤) تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، المتوفى سنة: ٢٧٦هـ، ص (٢٤٨)، ونص كلامه: «أي يعلمون أن هذا كله من عنده، ثم ينكرون ذلك، بأن يقولوا: هو شفاعة آلهتنا».

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٩).

النعمة: أن تنسب إلى غير الله، وأن يجعل المتفضل بالنعمة غير الذي أسداها وهو الله جَلَّجَلَالُهُ[١]؛ أي: يُنكرون إضافتها إلى الله لكونهم يضيفونها إلى السبب متناسين المسبب الذي هو الله سبحانه، وليس المعنى أنهم يُنكرون هذه النعمة، مثل أن يقولوا: ما جاءنا مطر أو ولد أو صحَّة[٢].

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على أن من نسب النعمة إلى غير الله فقد كفر بها[٣].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، مع قوله في آخر الآية: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾؛ بيانًا أن هذا من أعمال أهل الكفر، فالحال الواقعةُ بمعرفة النعمة ثم إنكارها بنسبتها إلى غير الله هو كفرٌ، ويتنوع بحسب ما يكون في القلب[٤].

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية ثلاثة أقوال، مما ذكر بعض العلماء في معناها[٥]:

التفسير الأول: قول مجاهد: (هو قول الرجل: هذا مالي، ورثته عن آبائي).

وهذا التفسير نقله المصنف عن مجاهد بمعناه، وقد رواه عنه بنصه ابن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٤).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠١).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٥٩).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٣)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٨٣).

جرير في تفسيره، حيث فسَّر النعمة بقوله: «المساكن والأنعام وما يرزقون منها، والسرابيل من الحديد والثياب، تعرف هذا كفار قريش ثم تنكره بأن تقول: هذا كان لآبائنا، فورَّثونا إياه»[(١)]؛ وقوله: (فوَّرثونا إياها): ليس هذا على سبيل الإخبار، وإنما على سبيل الاعتداد والتعالي[(٢)]، يعني: يقول ذلك تبجُّحًا وتعظُّمًا بهذا الشيء من غير أن يعترف بنعم الله له، ويسندها إليه جَلَّوَعَلَا؛ أو معناه: يقول ذلك غافلًا عن نعم الله وعن شكره جَلَّوَعَلَا، وليس قصده الإخبار عن الأسباب[(٣)]؛ فهناك فرقٌ بين إضافة الملك إلى الإنسان على سبيل الخبر، وبين إضافته إلى سببه متناسيًا المسبب وهو الله عَزَّوَجَلَّ، فإذا كان قصد الإنسان مجرد الخبر، فلا شيء في ذلك، فلو سئل: من أين لك هذا البيت؟ فقال: ورثته عن آبائي، فليس فيه شيء؛ لأنه خبر محض؛ لكن مراد مجاهد: أن يضيف القائل تملكه للمال إلى السبب الذي هو الإرث، متناسيًا المسبب، الذي هو الله جَلَّوَعَلَا[(٤)]؛ فهذا من إنكار نعم الله عَزَّوَجَلَّ أن يضيف الإنسان النعمة لنفسه، وينُكِر المنعم بها، فإن هؤلاء لما أَنعم الله عليهم بالمال لم يشكروا الله جَلَّوَعَلَا، بل قالوا: هذا مالي، فأضافوه إلى أنفسهم، ثم بَيَّنوا أنه خير ورثوه عمَّن قبلهم، وهذا فيه الغفلة عن نعمة الله جَلَّوَعَلَا، وهو الـمُنعم الأول، المنعم الحقيقي الذي كل شيء منه جَلَّوَعَلَا، وكل خير منه، وما عدا ذلك فهم أسبابٌ قدَّر الله جَلَّوَعَلَا وصول الخير من طريقها[(٥)].

(١) جامع البيان، للطبري (١٤/ ٣٢٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٩٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٥٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

ومراد المصنف من إيراد أثر مجاهد: أنَّ نسبة النعم إلى غير الله على سبيل التعالي والاعتداد ينافي كمال التوحيد[١]؛ وهذا يعني أن قول الرجل: **(مالي ورثته عن آبائي)** منافٍ لكمال التوحيد، ونوع شرك؛ لأنه نسب هذا المال إليه ونسبه إلى آبائه، وفي الواقع أن هذا المال أنعم الله به على آبائه، ثم أنعم الله به على هذا المؤمن؛ إذ جعل الله جَلَّوَعَلَا قسمة الميراث تصل إليه، وهذا كله من فضل الله جَلَّوَعَلَا ومن نعمته، والوالد سبب في إيصال المال إليه، ولهذا لا يجوز للوالد أو لصاحب المال أن يقسم الميراث على ما يريد هو؛ لأن المال في الحقيقة ليس مالًا له، فهو مال الله جَلَّوَعَلَا يقسمه كيف يشاء، فالواجب على العبد أن يعلم أن ما وصله من المال أو وصله من النعمة عن طريق آبائه هو من فضل الله جَلَّوَعَلَا ونعمته، ووالده أو والدته أو قريبه سبب من الأسباب، فيحمد الله على هذه النعمة، ويقابل ذلك السبب بجزائه إما بدعاء وإما بغيره[٢].

والتفسير الثاني: قول عون بن عبدالله: (يقولون: لولا فلان، لم يكن كذا وكذا).

قال: إنكارهم إياها أن يقول الرجل: لولا فلان لم يكن كذا وكذا، ولولا فلان ما أصبت كذا وكذا، وهذا يتضمن قطع إضافة النعمة عمن لولاه لم تكن، فإنه سبحانه هو وحده المنعم على الحقيقة[٣]؛ وهذا القول أيضًا من إنكار نعمة الله بأن تُضَاف النعمة إلى غيره، والواجب عليه أن يقول: لولا الله

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٩٢).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٦).
(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٩٨).

لما كان كذا، هذا أكمل الأحوال؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو المتفضل المنعم، فإن أراد أن يذكر السبب فليذكر السبب بعد ذكر الله جَلَّ وَعَلَا مستعملًا في عطفه (ثم)، فيقول: لولا الله ثم فلان لم يكن كذا؛ لأنه يتَبيَّن من هذا أن السبب نازل وأنه دون المُسَبِب، أما ذكر السبب على وجه الاستقلال بأن يقول: لولا فلان لما كان كذا، فهذا من إنكار نعمة الله جَلَّ وَعَلَا[1]، ومثل هذا قول القائل: لولا الطيار لذهبنا في هلكة، ولولا أن سائق السيارة كان ماهرًا لذهبنا في كذا وكذا، أو يقول: لولا أن الشيخ كان مُعلّمًا وأفهمنا هذه المسألة لما فهمناها أبدًا، أو يقول: لولا المدير الفلاني لفُصلت؛ ونحو ذلك من الألفاظ التي فيها تعليق حصول الأمر بهذه الواسطة، والأمر إنما حصل بقضاء الله وبقدره، وبفضل الله وبنعمته من حصول النعم، أو اندفاع المكروه والنقم؛ ولهذا يجب على العبد أن يوحّدَ فيقول: لولا الله ثم فلان، فيجعل مرتبة السبب ثانية، ولا يجعلها هي الأولى أو الوحيدة؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا هو المسدي للنِّعم المتفضل بها، فنسبة النعمة إلى إنسان، أو إلى بقعة، أو إلى فعل فاعل، أو إلى صنعة، أو إلى مخلوق، كل ذلك من نسبة النعم إلى غير الله، وهو نوعٌ من أنواع الشرك في اللفظ، وهو من الشرك الأصغر، كما سيأتي في الباب الذي بعده إن شاء الله[2]، وكلام عون هذا استدل به بعض الشرَّاح على إطلاق النهي عن إضافة النعمة ولو إلى سببها الحقيقي، وهناك من فصَّل في ذلك وحمَلَ كلام عون هذا على

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٧).

إضافة النعمة إلى سبب موهوم أو إلى سبب حقيقي، لكن قلبه مُعلَّق بالسبب دون الله[١]، وسيأتي في آخر الباب بيان ذلك

والتفسير الثالث: قول ابن قتيبة: (يقولون: هذا بشفاعة آلهتنا).

وقولهم: **(هذا)**؛ أي: ما هم فيه من نِعَم، وما حَصَّلُوه من خير، **(بشفاعة آلهتنا)**؛ أي: بتوسط آلهتهم التي يتوجهون إليها بالعبادة، ولا شك أن هذا كفر بالله عَزَّوَجَلَّ[٢]؛ يعني: إذا حصلت لهم نعمة، أو جاءتهم أمطار أو مال أو نجحوا في تجارتهم، إذا حصل لهم ذلك توجهوا للأولياء، أو توجهوا للأنبياء، أو توجهوا للأصنام أو للأوثان، فصرفوا لها شيئًا من العبادة، فقالوا: الآلهة شفعت لنا فلذلك جاءنا هذا الخير؛ فيتذكرون آلهتهم وينسون أن المتفضِّل بذلك هو الله جَلَّوَعَلَا، وأن الله سبحانه لا يقبل شفاعة شركية من تلك الشفاعات التي يذكرونها[٣].

وفيما نقله المصنف من الآثار بيانُ أوجه الإنكار وأنواعه، **فإنكار النعم على درجات:**

الأول: الإنكار الكلي، وذلك بإضافتها إلى غير الله خلقًا وإيجاداً، وهذا كفر بالربوبية، وهو معنى ما نقله عن مجاهد بإضافة النعم إليه وإلى آبائه.

والثاني: إضافة النعم إلى غير الله على وجه السبب، وهو معنى ما نقله عن عون بن عبدالله.

---

(١) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/٧٥٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢٨).

والثالث: أن يُضيف النعمة إلى غير الله على وجه التشريك، وهذا معنى ما نقله عن ابن قتيبة، حيث أضافوا النعم إلى آلهتهم، وأنها حاصلة بتوسطها لدى الله، وهذا كفر أكبر وشرك(١).

وتجتمع هذه الأقوال الثلاثة في كونها من إضافة النعمة إلى غير الله، والقولان الأولان يتناولهما القسمان المتقدمان، فيكون منهما ما هو شرك أكبر وما هو شرك أصغر، وأما القول الثالث فيتمحَّضُ في كونه شركًا أكبر، فاعتقاد أن ما يصل من النعمة هو بشفاعة الآلهة إلى الله، هو مما كانت العربُ تدَّعيه في جاهليتها، وهذا شركٌ أكبر(٢)، فهذا أبطل من الذي قبله؛ لأن فيه محذورين: **الأول:** الشرك بهذه الأصنام، **والثاني:** إثبات سبب غير صحيح(٣).

واختار ابن جرير القول الأول المروي عن مجاهد في تفسير الآية، واختار غيره أن الآية: تعم ما ذكر العلماء في معناها، وهو الصواب والله أعلم(٤)، وأما ما ذكره المصنف عن بعض السلف في معناها فهذه أمثلة لأفراد تُبين المعنى المقصود(٥).

والمقصود من هذا كله: أنه ينبغي للمؤمن إذا أخبر عن الأسباب ألا ينسى المنعم الحقيقي؛ لأنه هو الذي سخَّر الأسباب ويسَّرها(٦).

---

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٠١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٣)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٥).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٨٤).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٥١).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ بَعْدَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الَّذِي فِيهِ: إِنَّ[١] اللهَ تَعَالَى قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الحَدِيثَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ: «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتِ الرِّيحُ طَيِّبَةً، وَالمَلَّاحُ حَاذِقًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ[٢] مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ» [انْتَهَى][٣] [كَلامُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ][٤][٥]].

الشَّرْحُ

هذا هو الدليل الثاني من الأدلَّة التي أوردها المصنف لتحقيق الترجمة، وهو حديث: زيد بن خالد الجهني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدَّم ذكره في (باب: ما جاء في الاستسقاء بالأنواء)[٦]، وأورد فيه المصنف كلام أبي العباس ابن تيمية؛ للتنبيه إلى ما يقع فيه الناس من شرك الألفاظ التي تنافي كمال الإيمان الواجب[٧].

قوله: (هو كقولهم: كانت الريح طيبة، والملَّاحُ حاذقًا)، هذا في السفن الشراعية التي تجري بالريح، فكانوا إذا طاب سيرُ السفينة قالوا: كانت الريح طيبة، وكان الملاح، وهو قائد السفينة: حاذقًا؛ أي: مجيدًا للقيادة، فيضيفون

(١) في نسخة العصيمي: [أنَّ].
(٢) في نسخة القاسم: [هذا].
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٤) زيادة من نسخة أسامة.
(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٣).
(٧) ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٩٣).

الشيء إلى سببه وينسون الخالق جَلَّوَعَلَا[١]، والمعنى: أن السفن إذا جَرَين بريح طيبة بأمر الله جريًا حسنًا؛ نسبوا ذلك إلى طيب الريح، وحذق الملاح في سياسة السفينة؛ ونسوا ربهم الذي أجرى لهم الفلك في البحر رحمة بهم؛ فيكون نسبة ذلك إلى طيب الريح وحذق الملاح من جنس نسبة المطر الى الأنواء، وإن كان المتكلم بذلك لم يقصد أن الريح والملاح هو الفاعل لذلك من دون خلق الله وأمره وإنما اراد أنه سببٌ، لكن لا ينبغي أن يُضيف ذلك إلا إلى الله وحده؛ لأن غاية الأمر في ذلك أن يكون الريح والملاح سببًا، أو جزء سببٍ، ولو شاء الرب تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لسلَبَهُ سببيته، فلم يكن سببًا أصلًا، فلا يليق بالمنعم عليه المطلوب منه الشكر أن ينسى من بيده الخير كله، وهو على كل شيء قدير، ويضيف النعم إلى غيره، بل يذكرها مضافةً منسوبةً إلى موليها والمنعم بها على الإطلاق[٢].

وكلام شيخ الإسلام يدل على أن حكم هذه الآية عامٌّ فيمن نَسب النعم إلى غير الله الذي أنعم بها، وأسند أسبابها إلى غيره، كما هو مذكورٌ في كلام المفسرين المذكور بعضه هنا[٣]، وهذا من دقة السلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ، وحرصهم على العناية بالشكر لله، والاعتراف بنعمه، فإذا قال ذلك فيكون كلامه على سبيل الإخبار بالسبب، لا على سبيل إضافة النعم إلى غير المنعم، فيقول: الله منَّ علينا بريح ريح طيبة حتى سار سيرها أسرع، وهكذا[٤].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٦).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٥٧).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٨٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦١).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على أن من نسب النعمة إلى غير الله فقد كفر بها، وأشرك مع الله غيره، وهذا ما فسَّر به ابن تيمية فيما ساقه عنه المصنف[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر»، ثم بيَّن الكافر فقال: «**وأما من قال: مُطرنا بنوء كذا وكذا؛ فذلك كافرٌ بي مؤمن بالكوكب**»؛ أي: كافرٌ بالله مؤمنٌ بالكوكب، وتقدَّم أن الكفر الواقع هو كفرٌ أصغر؛ لأنهم اعتقدوا السببية فيما ليس سببًا، فنزول النوء ليس سببًا من أسباب نزول المطر، فهم في قلوبهم يجعلون النعمة صادرةً من الله جَلَّوَعَلَا؛ لكن أضافوها بألسنتهم إلى غيره جَلَّوَعَلَا[٢].

والخلاصة:

أن هذا الباب المقصود منه: العناية بشكر الله، والاعتراف بنعم الله، وألا يغفل المؤمن عند ذكر النعم عن المنعم بها جَلَّوَعَلَا[٣]، فهذا الباب يدل على أهمية الاحتراز في الألفاظ والحذر من أن يكون في كلام الإنسان شرك من حيث لا يشعر، وكما تقدم أن هذا جار على ألسنة كثير من الناس[٤].

(١) ينظر: الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٦٢).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٣)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٢).
(٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤٩٤).

مسألة: إضافة النعم إلى غير الله نوعان:

أحدهما: إضافة النعمة باللسان إلى غير الله مع اعتقاد القلب أنها منه وليست من الله؛ وهذا شركٌ أكبر[١]؛ فإذا كان أضافها على أن المُنعم بها غير الله، فهذا شركٌ في الربوبية؛ لأنه أضافها إلى السبب على أنه فاعل[٢].

والآخر: إضافة النعمة إلى غير الله باللسان مع اعتقاد القلب أنها من الله؛ وهذا شركٌ أصغر[٣]؛ فإذا كان أضافها لغير الله على أنه سبب، كما ورد من الألفاظ في هذا الباب والذي بعده، فهذا نوعٌ من الشرك في الألفاظ[٤]، ويُستثنى من هذا الحكم: ما إذا أضاف النعمة إلى سببٍ صحيح ثابت على سبيل الإخبار لا غير، مع اطمئنان القلب إلى أن المنعم الحقيقي هو الله تعالى، وأن هذا السبب إنما هو من فضل الله وإنعامه، فهذا جائز[٥].

وهناك من جعل إضافة النعم إلى غير الله على أحوال ثلاث:

الحال الأولى: أن تضاف النعمة إلى غير الله على أنه سبب مستقل من دون الله، وهذا شرك أكبر في توحيد الربوبية.

والحال الثانية: أن تضاف النعمة إلى سبب غير حقيقي، فتضاف إلى سبب وهمي، وهذا شرك أصغر.

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٢).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٨).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٢).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٦٨).
(٥) تسهيل العقيدة الإسلامية، عبد الله بن عبد العزيز الجبرين (٤٢٦)، الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع.

والحال الثالثة: أن تضاف النعمة إلى سبب حقيقي، وهذا له قسمان:

الأول: إذا نسبها إلى سببه الحقيقي مع غفلته أن الأمر كله من الله، وهذا محرم، وقد يدخل في الشرك.

والثاني: إذا نسب النعمة إلى السبب الحقيقي مع اعتقاده أن هذا السبب مجرد سبب، وأن الأمر كله بيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فمثل هذا جائز، كما قرره العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقرره غيره[١].

ويتبين مما سبق أن أحوال إضافة النعم لغير الله هي:

الحال الأولى: أن يعتقد أن المنعم هو الفاعل، فهذا شرك أكبر.

والحال الثانية: أن يعتقد أن الله هو المنعم، وأضاف النعمة لغير سببها الحقيقي، كمن نسب المطر للنوء، فهذا شرك أصغر.

والحال الثالثة: إن اعتقد أن المنعم هو الله، لكن أضاف النعمة لسببها الحقيقي، ولم ينسبها لله، كقوله: بمهارة الطبيب شُفيت، أو وصلت من السفر سريعًا بالسيارة الجديدة، **ففيه قولان:**

أحدهما: جواز ذلك، وأنه ليس من الشرك الأصغر.

والآخر: أنه من الشرك الأصغر.

والحال الرابعة: إضافة النعمة للمنعم على سبيل الإخبار لا الثناء والمدح، وهذا جائز[٢].

---

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦٠٥).

وبناء عليه فقول القائل: (لولا) فيه تفصيل: فإن أراد به الخبر، وكان الخبر صدقًا مطابقًا للواقع، فهذا لا بأس به؛ وإن أراد بها السبب، **فلذلك ثلاث حالات**[1]:

الأولى: أن يكون سببًا خفيًّا لا تأثير له إطلاقًا، كأن يقول: لولا الولي الفلاني ما حصل كذا وكذا، فهذا شرك أكبر؛ لأنه يعتقد بهذا القول أنَّ لهذا الولي تصرفًا في الكون مع أنه ميت، فهو تصرف سرِّيٌّ خفي.

---

(١) قال الشيخ ابن عثيمين في تفسير سورة الصافات (١٣٤): **وإضافة الشيء إلى سببه على أقسام:**

الأول: أن يضيف الشيء إلى سببه المعلوم حسًا أو شرعا، فهذا جائز، ودليله حديث: (لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار)، فأضاف الشيء إلى السبب المعلوم.

والثاني: أن يضيف الشيء إلى الله تعالى وإلى سببه المعلوم مقرونًا بحرف يقتضي الترتيب ولا يقتضي التسوية، فهذا جائز، مثل: لولا الله ثم فلان، أما إذا عطفه بفاء التي تقتضي الترتيب والتعقيب، مثل: لولا الله ففلان، فهذا محل نظر، والأقرب أنه جائز، لأنه أتى بالفاء الدالة على الترتيب، فإن أضافه إلى الله وإلى سببه بحرف يقتضي التسوية، مثل: لولا الله وفلان، فهذا حرام، بل هو شرك، لكنه شرك أصغر إن كان شركا لفظيًّا، وشرك أكبر إن اعتقد أن هذا السبب مساويًا لله تعالى في حصول المسبب؛ لأنه إذا جُعل شيء غير الله مساويا لله فهو شرك أكبر.

والثالث: أن يضيف الشيء إلى الله وحده ويغفل السبب بالكلية، فيقول: لولا الله لهلكت، فهذا جائز.

والرابع: أن يضيفه إلى الله مقرونًا بذكر السبب، ويبين أن السبب مجرد سبب، مثل: لولا أن الله أنقذني بفلان لهلكت، فهذا جائز أيضًا.

والخامس: أن يضيفه إلى سبب غير معلوم لا شرعًا ولا حسًا، فهذا شرك، لكن قد يكون أكبر وقد يكون أصغر، فإذا قال: لولا فلان، يعني: صاحب القبر أنقذني لهلكت فهذا شرك أكبر؛ لأن فلانا لا يستطيع أن ينقذ، وإن أضافه إلى سبب غير معلوم شرعًا ولا عرفًا ولا حسًّا لكنه ليس كالأول، مثل: التمائم المعلقة على المريض من غير القرآن فهذا شرك أصغر.

والثانية: أن يضيفه إلى سبب ظاهر، لكن لم يثبت كونه سببًا لا شرعًا ولا حسًّا، فهذا نوع من الشرك الأصغر، وذلك مثل: التولة، والقلائد التي يقال: إنها تمنع العين، وما أشبه ذلك؛ لأنه أثبت سببًا لم يجعله الله سببًا، فكان مشاركًا لله في إثبات الأسباب، فإذا أضاف إلى سبب غير صحيح لا في الحس ولا في الشرع، فإنه شرك أصغر إذا اعتقده سببًا.

والثالثة: أن يضيفه إلى سبب صحيح ثابت شرعًا أو حسًّا[١]، فإذا كان السبب صحيحًا إما في الشرع وإما في الحِس، فإضافة الأمر أو الشيء إليه استقلالًا، يعني: دون ذكر الله جَلَّوَعَلَا **له ثلاثة أحوال:**

الحال الأولى: أن يضيفها إليه على وجه الاستقلال اعتقادًا منه أنه مُوجِد للشّيء، فهذا كفرٌ وشرك أكبر، كما لو قال: لولا فلان لما كان كذا وكذا، فهذا شرك، إذا كان يعتقد أن فلانًا هو الذي أوجد الشيء وخلقه، وأنه سببه الأساسي الأصلي الذي به وجد.

والحال الثانية: أن يضيفها إليه على أنه سبب مع الغفلة عن الـمُسَبِّب الذي هو الله جَلَّوَعَلَا، الذي هو أصل كل شيء، فهذا شرك أصغر.

والحال الثالثة: أن يضيف إلى السبب الحقيقي على وجه الانفراد على أنَّه سبب، مع أن قلبه ممتلئ بذكر الله جَلَّوَعَلَا، وأنه هو مسبب الأسباب، ومقدّر الأشياء، وأنه لولا إرادته وتقديره وخلقه لما كان[٢]، فهذا فيه خلاف بين العلماء **على ثلاثة أقوال:**

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

القول الأول: جواز ذلك مادام يعتقد أن السبب مؤثرٌ بنفسه، ولم يتناسى المنعم بذلك[١]؛ وكان ذلك في سياق بيان السبب دون الغفلة عن الله تعالى فهو جائز، لأنه خبر محض[٢]، ودلَّت لذلك بعض نصوص السنة الشريفة مثل قوله ﷺ عن عمه أبي طالب: «ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، ووجه الدلالة من هذا الحديث أن النبي Ì أضاف النعمة إليه، فقال: (ولولا أنا)؛ فدلَّ على جواز إضافة النعم لأسبابها الحقيقية[٣].

والقول الثاني: عدم جواز إفراد السبب بالذكر، ولو كان سببًا صحيحًا، فلا يجوز هذا الإطلاق؛ لأن أفعال العباد مسبوقة بقدرة الله تعالى وإرادته، فالواجب أن يقال: لولا الله ثم فلان؛ ليكون فعل العبد مسبوقًا بإرادة الله وقدرته وخلقه ومشيئته[٤]، فقول العبد: (لولا فلان لما كان كذا) هذا يتضمَّن قطع إضافة النِّعمة إلى من لولاه لم تكن، وإضافتها إلى من لا يملك لنفسه ولا لغيره ضرًّا ولا نفعًا، وغايته أن تكون جزء من أجزاء السبب أجرى الله تعالى نعمته على يده والسبب لا يستقل بالإيجاد، وجعله سببا هو من نعم الله عليه، وهو المنعم بتلك النعمة، وهو المنعم بما جعله من أسبابها، فالسبب والمسبب من إنعامه، وهو سبحانه قد ينعم بذلك السبب وقد ينعم بدونه فلا يكون له أثر وقد يسلبه تسببيته، وقد يجعل لها معارضا يقاومها، وقد يرتب على السبب ضد مقتضاه، فهو وحده المنعم على الحقيقة[٥]، فينبغي أنْ

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٣).
(٢) التوضيح الرشيد على كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٣٦٥).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) الفتاوى الشرعية في المسائل الطبية، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١/ ٣٨).
(٥) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم (٣٧)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

يقولَ: (لولا اللهُ ثمَّ فلانٌ)، فلا يجعلُ المؤثِّرَ هو السَّببُ فقط، فالتَّأثيرُ لمشيئةِ اللهِ وحدَهُ[١]، وإن كان الأولى إسناد الجميع إلى الله تعالى[٢].

والقول الثالث: أنه يمنع قول ذلك إذا كان في مقابلة نعمة أو اندفاع نقمة؛ يعني: فيه نعمة حصلت له، فقال: (لولا فلان ما حصل لي كذا)، أو اندفع عنه مصيبة، فقال: (لولا فلان كان يأتيني كذا)، **فهذا هو الشرك الأصغر، فأقرب شيء تنضبط به ما كان في أمرين:**

الأول: أن يكون استعمال (لولا) في تحصيل نعمة أو اندفاع نقمة بسبب من الأسباب، فيعزو تحيل النعمة أو اندفاع النقمة للسبب ولا يذكر الله.

والثاني: أن يكون في ذكره تعلق القلب بهذا السبب، فإذا حصل تعلق بالسبب حصل الشرك قلبًا ولفظًا، أما الأمور الطبيعية المادية التي ليس فيها تعلق، فهذه لا حرج فيها، كما لو قال: لولا أن الشاي جيد ما شربته، أو يقول: لولا أن الملح كثير لكنت أكلت، فهذه الأشياء طبيعية، ليس فيها إضافة النعمة إلى غير الله.

وأما حديث: «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»، فهذا فيه ذكرٌ منه ﷺ، وافترق عن قول القائل: (لولا فلان لحصل كذا)، **من جهتين:**

الجهة الأولى: أن ذلك القائل هو الذي حصلت له النعمة أو اندفعت عنه النقمة، والنبي ﷺ هنا يخبر عن صنيعه بعمه، وأن عمه اندفعت عنه بعض النقمة، فذلك النهي في المتحدث الذي تعلَّق قلبه بالذي نفعه أو دفع عنه

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، عبدالرحمن البراك.
(٢) الفتاوى الشرعية في المسائل الطبية، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١/ ٣٨).

الضر، وأما قول النبي ﷺ: «**لولا أنا**» فهو إخبار عن نفعه لغيره، فليس فيه تعلق القلب، في اندفاع النقمة، أو حصول النعمة بغير الله جَلَّوَعَلَا، فتكون العلة التي من أجلها نهي عن قول: لولا كذا، لما فيها من نسبة النعمة إلى غير الله من جهة تعلق القلب بذلك الذي حصل له النعمة، فالأحاديث التي فيها النهي إنما هو في المنتفع بالنعمة أو اندفاع النقمة؛ لأن المتفضل عليه يتعلق قلبه بمن تفضَّل عليه، فالضابط المنهي عنه أن يكون ذلك ممن انتفع وليس من النافع؛ لأن من انتفع تعلَّق قلبه بمن أحسن إليه، فالتعلق هذا هو الذي يُدْخل له التشريك، وهذا غير وارد في قول النبي ﷺ: «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»؛ لأنه ليس هو الذي حصلَت له النعمة، وإنما هو مخبرٌ عن فعله لعمِّه.

والجهة الثانية: أن النبي ﷺ قد بيَّن أن نفعه لعمه من جهة الشفاعة، فهو يشفع لعمِّه حتى يكون في ضحضاح من نار، فقوله: «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»؛ يعني: لولا شفاعتي، فقوله: (لولا أنا) يقصد به لولا شفاعتي له، وشفاعته لا تقبل ابتداء، وإنما هي بفضل الله؛ يعني: شفاعته ما تقبل إلا بإذن الله، فرجع الأمر ولو لم يذكر ظاهرًا إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فكأنه قال: لولا أنَّ الله شفَّعني فيه لكان في الدرك الأسفل من النار، فليس فيه بالوجهين جميعًا تعليق للقلب لغير الله جَلَّوَعَلَا في حصول النعم أو اندفاع النقم، مما يكون في قول القائل: لولا فلان لحصل كذا، ونحو ذلك مما فيه تعلق قلب من حصلت له النعمة بالمخلوقين[1].

(١) الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١١٥- ١٢٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ، وَإِنْكَارِهَا].

يعني: في قوله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ [النحل:٨٣]؛ أي: يعرفونها بقلوبهم ثم ينكرونها بألسنتهم بنسبتها إلى الأسباب[١].

أي: أنهم يعرفون أن الله هو المنعمُ بما ذكر في سورة النحل وغيرها، ثم ينكرونها بإضافتها إلى غيره[٢]، فإنكارها يكون بإضافتها إلى غير الله عَزَّوَجَلَّ استقلالًا، وبتسوية غير الله معه فيها، فهذا كله من إنكار نعمة الله عَزَّوَجَلَّ[٣]، فإنكارها: جحودها، وعدم ذكرها باللسان، وعدم استعمالها في طاعة الله، وهذه هي أركان الشكر الثلاثة: الأولى: الاعتراف بالنعمة بالقلب، **والثاني:** نسبتها باللسان إلى المنعم، **والثالث:** استعمالها فيما يحبه الله ويرضاه بالجوارح[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ[٥]].

أي: إضافةُ النعم إلى غير الله[٦]؛ وذلك مثل قول بعضهم: كانت الريح طيبة، والملاح حاذقًا، وما أشبه ذلك[٧]، فكثير من الناس ينسبون الأسباب للسبب، ولا ينسبونها للمسبب، وهو الله جَلَّوَعَلَا[٨]، وهذا مأخوذ من قول ابن

(١) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤٩٣).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٧).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٩٣، ٣٩٦).
(٥) في نسخة العصيمي: [ألسِنَةِ كَثِيرَةٍ].
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٧).
(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٧).
(٨) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٩٦).

تيمية: (**ونحو ذلك مما هو جارٍ على ألسنة كثير**)[١]، والمعنى: أن التحرز من هذا الكفر قليل، فيجب على العبد أن ينتبه لهذا الأمر[٢]، فالواجب أن يحتاط منه الإنسان إذا كان هذا يجري على الألسنة كثيرًا؛ حتى لا يقع في لفظه ما يوهم سوء قصده[٣]، وهذا نجده كثيرًا عند الناس اليوم، يقول: اكتسبت من تجارتي بحذقي ومهارتي، وتمكنت من أخذ شهادة الدكتوراه بمواصلتي الجد ليلًا ونهارًا، وتمكنت من أداء العمل الفلاني بدأبي وجهدي، فهذا من أنواع الشرك الأصغر[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هَذَا الكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ].

يعني: إنكارًا لتفضُّلِ الله تعالى بها وليس إنكارًا لوجودها؛ لأنهم يعرفونها ويُحسون بوجودها[٥]؛ وسبب تسميته إنكارًا للنعمة؛ لكونه إضافةً لها إلى غير المنعم بها، وهذا عينُ الجحد[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: اجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي القَلْبِ].

أي: معرفةُ النعمة وإنكارِها[٧]، وهذا مأخوذ من قوله: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾؛ فجَمع بين المعرفة والإنكار، وهذا كما يجتمع في الشخص

---

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٥٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤٩٣).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٧).
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٧).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٧).

الواحد خصلة إيمان وخصلة كفر، وخصلة فسوق وخصلة عدالة[١]، فهؤلاء اعترفوا بنعمة الله عَزَّوَجَلَّ وعرفوها ثم أنكروها، وهذان ضدَّان لا يجتمعان؛ لأن مقتضى الاعتراف بالنِّعَم لله عَزَّوَجَلَّ، وأنها منه أن يَعقُب ذلك تعظيمه، وعبادته وحده لا شريك له، فلمَّا وقع خلاف ذلك دلَّ ذلك على اجتماع الضِّدَّين في القلب[٢].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الآيَةِ: «**الأَنْدَادُ**: هُوَ الشِّرْكُ، أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ؛ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللهِ وَحَيَاتِكِ يَا فُلَانَةُ[١]، وَحَيَاتِي، وَتَقُولَ: لَوْلَا كُلَيْبَةُ[٢] هَذَا؛ لَأَتَانَا اللُّصُوصُ، وَلَوْلَا البَطُّ فِي الدَّارِ؛ لَأَتَى[٣] اللُّصُوصُ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا: فُلَانًا[٤]؛ هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[٥].

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ**». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ[٦].

---

(١) في نسخة الحبيشي: [وَاللهِ وَحَيَاتُكَ يَا فُلَان].

(٢) في نسخة أسامة، ودغش: [كَلبَةُ].

(٣) في نسخة الحبيشي: [لَأَتَانَا].

(٤) في نسخة أسامة، والقاسم: [فُلان].

(٥) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (٦٢). قال في النهج السديد (٢٢١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «إسناده ضعيف».

(٦) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء أن من حلف بغير الله فقد أشرك، برقم: (١٥٣٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الأيمان، ذكر الزجر عن أن يحلف المرء بشيء سوى الله جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٤٣٥٨)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كِتَاب: الأيمان والنذور، تسبيح ديك=

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»(١).

وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّه](٢) قَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ [وَحدَه](٣) ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ(٤).

= رجلاه في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٠٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وكلهم يروونه من حديث عبدالله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم أجده مرويًا عن طريق عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (٢٠٤٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٣): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٦): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «هذا حديث مُعل».

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: الأيمان ولا يحلف إلا بالله، برقم: (١٥٩٢٩)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، الرجل يحلف بغير الله أو بأبيه، برقم: (١٢٤١٤)؛ والطبراني في الكبير، برقم: (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ١٣١): «رواه الطبراني موقوفًا، ورواته رواة الصحيح»؛ وقال الألباني في إرواء الغليل (٨/ ١٩١): «صحيح»؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحيح».
وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الطبري في تفسيره، وإسناده منقطع، والمنقطع من جنس الحديث الضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «منقطع».

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) أخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب: لا يقال خبثت نفسي، برقم: (٤٩٨٠). قال النووي في رياض الصالحين (٤٨٤): «رواه =

وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أن يَقُولَ [الرَّجُلُ][(١)]: أَعُوذُ بِاللهِ وَبِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللهِ ثُمَّ بِكَ؛ [قَالَ:][(٢)] وَيَقُولُ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فُلَانٌ. وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ»[(٣)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «البَقَرَةِ» فِي الأَنْدَادِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُفَسِّرُونَ الآيَةَ النَّازِلَةَ فِي الشِّرْكِ الأَكْبَرِ: بِأَنَّهَا[(٤)] تَعُمُّ الأَصْغَرَ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الحَلِفَ بِغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ صَادِقًا، فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ.

الخَامِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ «الوَاوِ» وَ[بَيْنَ][(٥)] «ثُمَّ» فِي اللَّفْظِ.

= أبو داود بإسنادٍ صحيح»؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٧٤٣)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٣): «حديث حذيفة معل والمتن ثابت».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) رواه معمر في جامعه، برقم (١٩٨١١)؛ وابن أبي الدنيا في كتاب: الصمت وآداب اللسان (١٩٣). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه عبدالرزاق بسند جيد عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٤): «ضعيف».

(٤) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [أنَّها].

(٥) زيادة من نسخة أسامة.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾].

الشَّرْحُ

أي: بابٌ في بيان أن لفظ (النِّدِّ) يشمل: الشرك الأكبر والأصغر والخفي، والكل ظلم وذميم عند الله، والكل يوجب السخط من الله والعقاب[١].

وجاء المصنف بهذا الباب لبيان بعض صور الشرك الأصغر في الألفاظ[٢]، وليبيِّن حرمة بعض الألفاظ الشركية التي فيها تسوية الله عَزَّوَجَلَّ بخلقه، وهذه الألفاظ التي سيذكرها المصنف هي من الشرك الأصغر، ولكن إذا اعتقد قائلها حقيقة التسوية بين الله وبين خلقه فتكون من الشرك الأكبر[٣]، فهذا الباب فيه بيان أن هناك ألفاظًا فيها التنديد؛ بأن يجعل غير الله ندًّا له[٤]، والأنداد جمع ندٍّ، والنِّدُّ ما اجتمع فيه معنيان، أحدهما: المثل والمشابهة، والآخر: الضِّدُّ والمُخالف، فالشيئان اللَّذان يشبه أحدهما الآخر ويكون له ضدًّا يقال للواحد منهما ضدٌّ.

والتنديد هو جعل الأنداد، وله نوعان:

أحدهما: تنديدٌ أكبر؛ وهو جعلُ أحد ندًّا لله يزولُ معه أصل الإيمان.

والآخر: تنديدٌ أصغر؛ وهو جعلُ أحد ندًّا لله يزولُ معه كمال الإيمان،

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٩١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٩٥).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٠).

والمذكور في الترجمة من الثاني لا الأول[١]، وهذا يكون تارة في العمل، وتارة في اللفظ، فمن اتَّخذ تميمة فله نصيب من هذا التنديد، ومن حلف بغير الله فله نصيب من هذا التنديد[٢].

ومراد المصنف بالباب: ذِكرُ صورةٍ من صور جعلِ النِّدِّ مع الله تعالى[٣]، فهذا الباب في أحد نوعي التنديد، وهو: التنديد الذي يكون من باب الشرك الأصغر[٤]؛ فالتنديد هنا المراد به: التنديد الأصغر، الذي هو شرك أصغر في الألفاظ، وليس التنديد الكامل الذي هو الشرك الأكبر[٥]، فالمراد بالتنديد في هذه الترجمة: الشرك الأصغر، كالشرك في الألفاظ؛ كالحلف بغير الله، وكالتشريك بين الله وبين خلقه في الألفاظ، كـ: (لولا الله وفلان)، و(هذا بالله وبك)، وكإضافة الأشياء ووقوعها لغير الله، كـ: (لولا الحارس لأتانا اللصوص)، و(لولا الدواء الفلاني لهلكت)، و(لولا حذقُ فُلانٍ في المكسب الفلاني لما حصل..)، فكل هذا يُنافي التوحيد[٦]؛ والواجب أن تضاف الأمور ووقوعها ونفعُ الأسباب إلى إرادة الله وإلى الله ابتداءً، ويُذكر مع ذلك مرتبةُ السبب ونفعُه، فيقولُ: (لولا الله ثم كذا)؛ ليُعْلَم أن الأسباب مربوطةٌ بقضاء الله وقدره، فلا يتم توحيد العبد حتى لا يجعل لله ندًّا في قلبِه وقولِه وفعلِه[٧].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٧)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ..
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٩٩).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٣).
(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٤٩).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٠).
(٦) القول السديد، لابن سعدي (١٦٨).
(٧) القول السديد، لابن سعدي (١٦٨).

والمقصود أن هذا الباب معقودٌ لبيان الشرك في الأقوال، وأنه كما يقع في الأعمال يقع في الأقوال؛ أي: في الألفاظ[١]؛ وتحذير الناس من اتخاذ الأنداد[٢]؛ حيث ساق المصنف ألفاظًا يجب لمن أراد تحقيق التوحيد التحرز منها، ولو لم يقصد معناها؛ إذ هي من الشرك في الألفاظ[٣]؛ فهذا الباب فيه بيان أن التنديد يكون في الألفاظ، فيكون التنديد في نسبة النِّعم إلى غير الله، ويكون في الحلف بغير الله، ويكون في قول: ما شاء الله وشاء فلان، وغير ذلك من الألفاظ[٤].

مقصود الترجمة:

بيانُ النهي عن جعل الأنداد لله[٥].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنه لما كان من تحقيق التوحيد الاحترازُ من الشرك بالله في الألفاظ، وإن لم يقصده المتكلمُ بقلبه؛ نبه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب على ذلك، وبيَّن بعضَ هذه الألفاظ لتُجتنب هي وما ماثلها[٦]، فالمصنف أراد أن يُبين هنا أن تحقيق التوحيد يجب أن يكون سالمًا في الاعتقاد الذي ينطوي عليه القلب، وفي العمل، والعمل يدخل فيه قول اللسان بالألفاظ التي قد يعتادها الإنسان وهو

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٠١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٤).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٤).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٠).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٧).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦١)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٢٤).

غير قاصد لها[١]؛ فعلاقة الباب بالتوحيد: أن المرء ينبغي أن يحقق توحيده، وأن يتحرز من كل لفظٍ يخالف التوحيد، ومن ذلك ما ذكره في هذا الباب[٢].

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: من أن حقيقة التوحيد ألا يكون في القلب إلا الله، وألا يتلفظ بشيء فيه جعل غير الله جَلَّوَعَلَا شريكًا أو ندًّا له، كمن حلف بغير الله، أو كمن قال: ما شاء الله وشاء فلان، أو لولا كليبة هذا لأتانا اللصوص، ونحو هذه الألفاظ[٣].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

هذا الباب في التحذير من الشرك وقد أورد المصنف في الأبواب المتقدمة شيئًا من ذلك، ولكنه هنا أراد التحذير من نوعٍ من أنواع الشرك يختلف عما أورده سابقًا وهو الشرك الأصغر أو الخفي في الأقوال[٤]، فالمصنف ذكر في ترجمة سابقة قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وتلك الترجمة يقصد بها الشرك الأكبر بأن يجعل لله ندًّا في الحب والخوف والرجاء وغيرها من العبادات؛ أما هذه الترجمة فالمراد بها الشرك الأصغر[٥].

مناسبة هذا الباب لما قبله:

لما بين المصنف في الباب السابق أنَّ من الإلحاد في أسماء الله وصفاته

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٦٤).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٤).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣١).
(٤) اتحاف العبيد بشرح تراجم أبواب كتاب التوحيد، إبراهيم خيري (٢٦٥).
(٥) القول السديد، لابن سعدي (١٦٨).

إضافة النعم لغيره؛ لأن فيه جحدًا لكمال صفة من صفات الله، وهي كونه سبحانه منعمًا؛ بيَّن في هذا الباب أن إضافة النعم لغير الله هو التنديد[١]، فهذا الباب صِلَة الباب السَّابق، ففي الباب الذي قبله ذكَرَ أنَّ معرفة النعَم لا تكفي في حصول الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، إنما لا بُدَّ مع معرفتها أنها منه من الإقرار بها له، وأن إضافتها إلى غيره يُفضي إلى أن يكون ذلك الغير ندًّا لله تعالى[٢].

فمناسبة هذا الباب لما قبله: أنَّه في الباب السابق ذكر صورة من صور الشرك، وهو جحد نعم الله تعالى، وذلك بنسبتها لغيره جل وعلا، وهنا ذكر صورة أخرى من صور الشرك في الألفاظ[٣]؛ فهذا الباب قريب من الباب السابق، إلا أن الأول في وجوب إفراد الله بالنِّعَم؛ وهذا بإفراد الله بالمشيئة والحلف والاستعاذة ونحو ذلك[٤]، فالباب الذي قبله خاصٌّ بنسبة النعم لغير الله، وهذا الباب عام في كل لفظ شركي[٥].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦١٢).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٠٥).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٣).
(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٤٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الآيَةِ: «الأَنْدَادُ: هُوَ الشِّرْكُ، أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ؛ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللهِ وَحَيَاتِكِ يَا فُلَانَةُ[١]، وَحَيَاتِي، وَتَقُولَ: لَوْلَا كُلَيْبَةُ[٢] هَذَا لَأَتَانَا اللُّصُوصُ، وَلَوْلَا البَطُّ فِي الدَّارِ لَأَتَى[٣] اللُّصُوصُ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا: فُلَانًا[٤]؛ هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[٥]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: آية، وحديثين، وأثرين.

والدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وقد ترجم المصنف للباب بهذه الآية الكريمة التي ابتدأها الله عَزَّوَجَلَّ بأعلى المقامات، التي أجَلُّها عبادة الله وحده[٦]؛ فبعد أن ذكر الله في أول سورة البقرة الطبقات الثلاثة: المؤمنون ظاهرًا وباطنًا في أربع آيات، والكفار ظاهرًا وباطنًا

(١) في نسخة الحبيشي: [وَاللهِ وَحَيَاتُكَ يَا فُلَانَ].
(٢) في نسخة أسامة، ودغش: [كَلَبَةُ].
(٣) في نسخة الحبيشي: [لَأَتَانَا].
(٤) في نسخة أسامة، والقاسم: [فُلان].
(٥) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (٦٢). قال في النهج السديد (٢٢١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «إسناده ضعيف».
(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٠٠).

في آيتين، والمنافقون في ثلاث عشرة آية؛ ذكر أول أمر في القرآن الكريم، وهو الأمر بالتوحيد، ثم جاء بعدها أول نهي؛ النهي عن الشرك[١].

والشاهد من الآية هو قوله: ﴿أَندَادًا﴾، وذلك أنه نُهي في هذه الآية عن جعل الأنداد مع الله جَلَّوَعَلَا، والأنداد جمع ند[٢]، والند: المثل والشبيه والنظير[٣]؛ ومعنى الآية: أن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ نهى الناس أن يجعلوا له أندادًا؛ أي: أمثالًا في العبادة والطاعة[٤]؛ أي: فلا تجعلوا لله أندادًا في العبادة، كما أنكم لم تجعلوا له أندادًا في الربوبية، وأيضًا لا تجعلوا له أندادًا في أسمائه وصفاته؛ لأنهم قد يصفون غير الله بأوصاف الله جَلَّوَعَلَا، كاشتقاق العزى من العزيز، وتسميتهم رحمن اليمامة[٥]؛ وسمَّى الله جَلَّوَعَلَا من يُتَّخذ من دونه ويُعبد من دونه، أندادًا؛ لأنهم مثلوه بالله لما عبدوه مع الله جَلَّوَعَلَا[٦]؛ فنهى الله جَلَّوَعَلَا أن يُجعل أحدٌ مثيلًا لله جَلَّوَعَلَا، أو كفؤًا له، أو مساويًا له؛ وذلك بأن يجعل له بعض ما لله جَلَّوَعَلَا: إما بأن يصرف له بعض أنواع العبادة، وإما بأن يجعل له شيئًا مما هو لله جَلَّوَعَلَا[٧]؛ أي: فلا تجعلوا لله شركاء ونظراء، تصرفون لهم شيئًا مما يستحقُّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فتقعوا في الشرك الأصغر أو الأكبر، فهذا النهي في الآية عام يشمل اتخاذ الأنداد بالشرك الأكبر، ويشمل أيضًا اتخاذ الأنداد بأنواع الإشراك التي

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٩٩).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٩٨).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٨٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٤).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦١).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠٨).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٤).
(٧) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٩٨).

دون الشرك الأكبر؛ لأن قوله: ﴿أَندَادًا﴾ نكرة في سياق النهي، فتعم جميع أنواع التنديد[١]، والشرك بجميع أقسامه تنديد، ولكن المراد بالآية الشرك الأكبر؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا جعل النهي عن ذلك بعد الأمر بعبادته وحده دون ما سواه[٢]، وساق المصنف في الباب ما أُلحق بالأصغر وإن كانت الآية نزلت في الأكبر؛ لأن السلف يحتجُّون بما نزل في الأكبر على الأصغر[٣]؛ ولهذا ساق المصنف في تفسيرها قول ابن عباس أنه قال: **(الأنداد؛ هو: الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل؛ وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلانة، وتقول: لولا كليبة هذا؛ لأتانا اللصوص...)** إلى آخره؛ فجعلَ مما يدخل في هذه الآية: الشرك الخفي، أو شرك الألفاظ التي تخفى على كثير من الناس[٤]، وتفسير الأنداد بالشرك أو الشركاء هذا تفسير بالمراد، وأما تفسير الأنداد بالأشباه والنظراء، فهو تفسير بالمعنى، وهو التفسير اللفظي، وهو تفسير الكلمات، فإذًا الند: الشريك المشارك لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيما يختص به[٥]، وقوله: **(الأنداد: هو الشرك)**، يعني: **اتخاذ** الأنداد لله هو الشرك، لأن الأنداد ذوات، والشرك فعل، فنحتاج إلى تقدير ليتوافق التفسير مع المفسَّر[٦].

قوله: **(هو الشرك، أخفى من دبيب النمل..)** إلى آخره؛ أي: إنَّ هذه الأمور من الشرك خَفِيَّةٌ في الناس لا يكاد يتفطن لها، ولا يعرفها إلا القليل،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣١).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٩٩).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦١).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣١).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٠).
(٦) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤٩٧).

وضَرَبَ المثلَ لخفائها بما هو أخفى شيءٍ، وهو أثر النمل، فإنه خفيٌّ، فكيف إذا كان على صفاة؟ فكيف إذا كانت سوداء؟ فكيف إذا كانت في ظلمة الليل؟ وهذا يدل على شدة خفائه على من يدعي الإسلام، وعُسْرِ التخلُّص منه[١]، فالخفاء المراد هنا هو خفاء أثر دبيب النمل وليس فعل النمل[٢]؛ لأنه قال: **(على صفاة)**، والصفاة لا يؤثر فيها سير النمل، ولا تحفظ أثره[٣].

وقوله: **(وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلانة، وحياتي)**؛ أي: إنَّ منه الحلف بغير الله، كالحلف بحياة المخلوق، وسيأتي الكلام عليه[٤]، وقوله: **(وهو أن تقول: والله)**؛ أي: تحلف بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، **(وحياتك)**؛ يعني: وتحلف بغير الله[٥]، فقوله: **(والله وحياتك)**، **فيها نوعان من الشرك:**

الأول: الحلف بغير الله.

والثاني: الإشراك مع الله بالواو المقتضية للتسوية[٦]، فهذه العبارة فيها حلفٌ بغير الله، وتسويةٌ لغير الله بالله في هذا، والصواب أن يحلف بالله وحده[٧]، وقوله: **(وحياتي)** فيه حلف بغير الله، فهو شرك[٨].

وقوله: وتقول: **(لولا كليبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار**

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٠).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦٣).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦٣).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١١).
(٧) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٤).
(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١١).

لأتى اللصوص): هذا من باب إضافة النعمة إلى غير مسديها جَلَّوَعَلَا، وهو من الشرك في الألفاظ[١]، وهذا إذا نظر إلى السبب دون المُسبب، وهو الله جَلَّوَعَلَا؛ أما الاعتماد على السبب الشرعي أو الحسي المعلوم، فقد تقدَّم أنه لا بأس به[٢].

وقوله: **(وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان)**، وهذا فيه شرك؛ حيث أشرك غير الله مع الله بالواو[٣]، والمعطوف بالواو يكون مساويًا للمعطوف عليه[٤]، والتسوية في الألفاظ بين الله وبين خلقه من الشرك في الألفاظ[٥]، وسيأتي الكلام عليه.

وقوله: **(لا تجعل فيها فلان)** هكذا ثبت بخط المصنف (فلان) بلا تنوين، والمعنى: لا تجعل في هذه الكلمة فلانًا، فتقولُ: (لولا الله وفلانٌ)، بل قل: لولا الله وحده، فهو نهي عن ذلك[٦]؛ لأن هذه فيها جَعْلُ المخلوق مساويًا لله في السببية[٧]، فالذي ينبغي في استعمال هذه الألفاظ أن تُنسب إلى الله، فتبين من ذلك أن ثمة درجتين: كاملة، وجائزة، **وغير ذلك لا يجوز:**

فالدرجة الأولى، وهي الكاملة: أن يقول: لولا الله لما حصل كذا.

---

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٥٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١١).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٢).
(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٠١).
(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٥٠).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦٤).
(٧) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٦).

والدرجة الثانية، وهي الجائزة: أن يقول: لولا الله ثم فلان لما حصل كذا، فهذه جائزة، وهي توحيد؛ لجعله مرتبة فلان نازلة عن مرتبة إنعام الله، ولكن هذا ليس هو الكمال؛ ولهذا قال ابن عباس هنا: (لا تجعل فيها فلانا)؛ لأن الكمال أن تقول: لولا الله لأتانا اللصوص، ولولا نعمة الله لما حصل كذا، ولولا فضل الله لما حصل كذا، هذه هي المرتبة الكاملة، والجواز أن تقول: لولا الله ثم فلان، وأما الذي لا يجوز والذي قال فيه ابن عباس: (كله به شرك)؛ فهو أن يقول: لولا الله وفلان، بالواو؛ لأن (الواو) تفيد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه دون تراخٍ في المرتبة، أما (ثم) فتفيد التراخي في المرتبة، أو التراخي في الزمن، على ما هو معلوم في هذا المبحث في حروف المعاني من النحو؛ فلهذا كان قول القائل: لولا الله وفلان شركًا، أو ما شاء الله وشاء فلان شركًا أصغر، والواجب أن يقول: لولا الله، أو أن يقول: ما شاء الله وحده، كما سيأتي في بابٍ بعد ذلك، فاتضح من هذا أن الكمال أن يَنسِب ذلك إلى الله وحده، وأن الجائز أن يقول: لولا الله ثم فلان[١]، فالمراتب ثلاث: الأولى: لولا الله وحده، وهذا الكمال؛ والثانية: لولا الله ثم فلان؛ فيجوز إذا كان سببًا؛ والثالثة: لولا الله وكذا، وهذا غير جائز[٢].

وقد تضمَّن هذا الأثر عن ابن عباس في تفسير الآية عدة صور للشرك الخفي، **وهي:**

الصورة الأولى: هي الحلف بغير الله تعالى.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣١).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٦).

والصورة الثانية: هي ذكر غير الله في تسبيب الفعل بصيغة تُفهم إسناد الفعل إليه، مع الغفلة عن الله تعالى، كقول: لولا كليبة هذا أو لولا البط في الدار لأتانا اللصوص.

والصورة الثالثة: تسوية غير الله بالله في الإرادة والمشيئة، كقول: ما شاء الله وشئت.

والصورة الرابعة: تسوية غير الله بالله في تسبيب الوقائع، كقول الرجل: لولا الله وفلان.

فجميع تلك الصور من شرك الألفاظ التي تندرج في الشرك الخفي، فتدخل في قوله تعالى: ﴿**فَلاَ تَجْعَلُوا لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾، والمعنى الجامع فيها: تسوية غير الله بالله تعالى[(١)].

وقوله: **(هذا كُله به شركٌ)**؛ أي: كلها بقائله شرك، وهي من نوع اتخاذ الأنداد[(٢)]؛ أو المراد: كله بالله شركٌ[(٣)]؛ لأن الرَّبَّ هو المُنْعِم المتفضِّل، وهذا القائل ينسب النعم إلى غيره[(٤)].

والمذكورات في كلام ابن عباس هنَّ من الشرك الأصغر؛ لقوله في آخره: **(هذا كُلُّه به شركٌ)**؛ أي: شعبةٌ منه، وتقدَّم أن هذا التركيب في خطاب الشرع موضوعٌ للدلالة على الكفر والشرك الأصغر[(٥)]؛ ومراده من هذا التنبيه على

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٠٦).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٠٦).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦٤).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥٩٨).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٧).

الشرك الخفي الأصغر؛ لأنه يجر إلى الأكبر، فلهذا نبه على هذا الشرك الخفي؛ ليحذر الناس هذا وهذا، ويبتعد الناس عن هذا وهذا، فمراده أن الشرك الأصغر يدخل في اتِّخاذ الأنداد، ولكن أعظم من ذلك وأكبر هو دعوة الأصنام والأشجار والأحجار والأموات، واتِّخاذهم أندادًا مع دون الله، فهذا أعظم، وهذا شركٌ أكبر، والآية في ذلك أعظم وأظهر وأبين[(١)]، فالتنديد إذا أُطلق النهي عنه في النصوص فإنه يُراد به الشرك الأكبر، كهذه الآية: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾؛ أي: لا تشركوا بالله الشرك الأكبر، ولا تأتوا الشرك الأصغر الذي هو ذريعة إلى الشرك الأكبر، وعليه فالاستدلال بهذه الآية من باب الاستدلال بالآية التي في الشرك الأكبر على الأصغر؛ لأن الشرك الأصغر ذريعة إلى الشرك الأكبر[(٢)]؛ وهذا يُبيِّن أن ضدَّ اتِّخاذ الأنداد في جميع ذلك هو التوحيد، فإذًا الواجب على العبد المسلم المؤمن أن يسعى في تكميل توحيده بنفي جميع الأنداد من القلب؛ لهذا المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أفرادًا من أنواع التنديد في هذا الباب مما هو دون الشرك؛ ليُنبه على أن التنديد يحصل بما دون الشرك الأكبر، فمن جعل شيئًا من العبادة لغير الله فهو المندِّدُ التنديد الأكبر، وجميع التنديدات الأخرى مما هي دون ذلك التنديد هي وسيلة إليه[(٣)].

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على وجوب تجنب الشرك الظاهر والخفي[(٤)].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٤٩).
(٣) ينظر: شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٠٢).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٦٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾، فهو نهيٌ، والنهي للتحريم، واتخاذ الأنداد محرمٌ؛ لأنه شركٌ؛ فالآية في تحريم الشرك[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ[٢]].**

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وهو يدُلُّ على ما سبق بيانه من أن الحلف بغير الله شرك أصغر[٣].

قوله: **(عن عمر بن الخطاب)**، هكذا وقع في الكتاب، وصوابه عن ابن عمر[٤]، وروى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسند صحيح عن عمر نفسه، عن النبي

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٧).

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء أن من حلف بغير الله فقد أشرك، برقم: (١٥٣٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الأيمان، ذكر الزجر عن أن يحلف المرء بشيء سوى الله جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٤٣٥٨)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كِتَاب: الأيمان والنذور، تسبيح ديك رجلاه في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٠٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وكلهم يروونه من حديث عبدالله ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ولم أجده مرويًا عن طريق عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (٢٠٤٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٣): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٦): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «هذا حديث مُعل».

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٦٥).

ﷺ أنه قال: «من حلف بشيءٍ دون الله فقد أشرك»؛ فهذه الرواية محفوظةٌ عن عمر، وروى ابنه عبدالله عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»؛ فلعله حضر المجلس، والرواية: (فقد أشرك)، كما في رواية عمر [١].

وقوله: «**من حلف بغير الله**»؛ يعني: عقَدَ اليمين بغير الله جَلَّوَعَلَا[٢]، والحلف: تأكيد الشيء بذكر مُعَظَّم بصيغة مخصوصة[٣]؛ فاليمين هي: تأكيد الكلام بُمعظَّمٍ به بين المتكلم والمخاطب، بأحد حروف القسم: الواو أو الباء أو التاء، والواجب ألا يؤكد الكلام إلا بالله جَلَّوَعَلَا؛ لأن المعظم على الحقيقة هو الله جَلَّوَعَلَا، وأما البشر فليسوا بمعظمين بحيث يُحلَف بهم، نعم ربما عُظِّموا بشيء يناسب ذاتهم التعظيم البشري اللائق بهم، أما التعظيم الذي يصل إلى حد أن يُحلَف به فهذا إنما هو لله جَلَّوَعَلَا؛ وأما إذا استخدم غير هذه الأحرف كلفظ (في) ونحو ذلك فإنه لا يعدُّ حلفًا إلا إن كان في قلبه أنه يمين ولكنه أخطأ التعبير، فالعبرة بما في النفس من المعاني، أما ما في اللفظ فإنه في هذا المقام يؤول إلى ما في القلب[٤].

وقوله: (**حلف بغير الله**): يشمل كل محلوف به سوى الله، سواء بالكعبة، أو الرسول ﷺ، أو السماء أو غير ذلك، ولا يشمل الحلف بصفات الله، لأن الصفة تابعة للموصوف، وعلى هذا، فيجور أن تقول: وعزَّة الله؛ لأفعلنَّ كذا[٥]، فإذا كانت الصِّفة محتملة أن تكون لله أو تكون أثر صفة الله جَلَّوَعَلَا،

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٨).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٢).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٣).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٢).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٣).

فإنه يُترك الحلف بها لأجل أن لا يوقع في التباس، هذا من باب الترغيب، ولو حلف ويريد اليمين بالله جاز، مثل: الحلف بالخلق، وقال: وخلق الله؛ إذا أراد الخلق الذي هو صفة لله جَلَّوَعَلَا جاز؛ وإن أراد الخلق بمعنى المخلوق، أي: المخلوقات امتنع، وصار حالفًا بغير الله، وهذا مثل الحلف بعهد الله، وأنواعٍ معروفة عند الفقهاء يذكرونها في الأيمان(١).

وقوله: «فقد كفر أو أشرك»، هذا يحتمل أن يكون شكًّا من الراوي؛ ويحتمل أن تكون (أو) بمعنى الواو، فيكون المعنى: فقد كفر وأشرك(٢)؛ والمراد: الكفر والشرك الأصغران، كما نصَّ عليه ابن عباس وغيره(٣)؛ وإنما كفر أو أشرك؛ لأنه عظَّم هذا المخلوق كتعظيم الله في الحلف به، وكُفْره وشِركه شرك أصغر، وقد يصل إلى أن يشرك بالحلف شركًا أكبر إذا عظَّم المحلوف به تعظيم الله جَلَّوَعَلَا في العبادة، كحلف الذين يعبدون الأوثان بأوثانهم فإنه شرك أكبر؛ لأنه يُعظم ذلك الوثن أو ذلك القبر أو تلك البقعة أو ذلك المشهد أو ذلك الولي، يعظِّمه كتعظيم الله في العبادة فيكون حلفه حلفًا بمعظم به في العبادة(٤)، فالحلف بغير الله شركٌ أكبر إن أعتقد أن المحلوف به مساو لله تعالى في التعظيم والعظمة، وإلا، فهو شرك أصغر(٥).

وهناك يمين بغير الله في اللفظ، فهذه أيضًا شرك ولو لم يعقد القلب اليمين، كمن يكون دائمًا على لسانه استعمال الحلف بالنبي أو بالكعبة

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٠٨).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٠).
(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٢).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٣).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٤).

أو بالأمانة أو بولي ونحو ذلك، وهو لا يريد حقيقة اليمين وإنما يجري على لسانه مجرى اللغو، فهذا أيضا شرك؛ لأنه تعظيم لغير الله[١].

فإذًا معنى (من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك)؛ أي: من أكَّد كلامه بمعظَّم غير الله جَلَّوَعَلَا مستخدمًا أحد الأحرف الثلاثة فقد كفر أو أشرك، ووجه كونه (كفرًا)؛ هو أنه كَفر نعمة الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن الله هو الذي خلق، وهو الذي رزق، وهو الذي أنعم عليه، ومع ذلك يؤكد كلامه بمعظم غير الله، والذي يستحق التعظيم هو الذي أعطاه وخلقه ورزقه وأنعم عليه وهداه؛ ووجه كونه (شركًا)؛ أن فيه التنديد؛ لأنه جعل مع الله جَلَّوَعَلَا معظمًا؛ أي: ندًّا في التعظيم على هذا، لكن ليس التعظيم الأكبر، ولهذا يكون شركًا أصغر، فمن حلف بغير الله وهو لا يعبده، لكنه يعظمه، فهذا شرك أصغر[٢].

وسبب سياق المصنف هذا الحديث: في باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾؛ لأن الحلف بغير الله نوعٌ من التنديد، والمصنف رتَّب الباب ترتيبًا لطيفًا، فإنه بدأ بالآية، ثم ذكر أثر ابن عباس الذي فيه أن الحلف بغير الله من التنديد، ثم ساق النهي عن الحلف بغير الله، وأنه كفر وشرك، حتى يدل على أن الحلف بغير الله كفر وشرك، وهو من التنديد، فيثبت التقسيم من أن كل من أشرك فقد اتَّخذ ندًّا مع الله جَلَّوَعَلَا، سواء كان شركه شركًا في الألفاظ أو شركًا في الأعمال ما دون الشرك الأكبر، أو كان في العبادات[٣].

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٣).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٠٨-١٠٩).
(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٠٩-١١٠).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على أن من حلف بغير الله فقد اتخذ المحلوف به ندًّا لله[١]؛ لأنَّ النِّدَّ معناه: النظير والشبيه، والذي يحلف بغير الله يجعل المحلوف به ندًّا لله وشبيهًا لله جَلَّوَعَلَا[٢]؛ فدلَّ الحديث على أن الإقسام بغير الله شرك[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فقد كفر أو أشرك»، فمن أفراد التنديد الذي هو شرك بالله الحلف بغيره، فهو مِنْ جَعْلِ الأنداد؛ ورُتّب عليه الكفر والشرك[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»[٥]].

---

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٢٦).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٦٢).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٦٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: الأيمان ولا يحلف إلا بالله، برقم: (١٥٩٢٩)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، الرجل يحلف بغير الله أو بأبيه، برقم: (١٢٤١٤)؛ والطبراني في الكبير، برقم: (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ١٣١): «رواه الطبراني موقوفًا، ورواته رواة الصحيح»؛ وقال الألباني في إرواء الغليل (٨/ ١٩١): «صحيح»؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحيح».
وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الطبري في تفسيره، وإسناده منقطع، والمنقطع من جنس الحديث الضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٢): «منقطع».

الشَّرْحُ

هذا الأثر هو الدليل الثالث في الباب، وفيه بيانٌ لخطورة الشرك وعِظمه[١]؛ فالأثر يدل على عظم الشرك الأصغر، وعلى عِظم الحلف بغير الله، ويدل كذلك على أن الشرك الأصغر أعظم إثمًا من الكبائر[٢]؛ وإنما رجَّح ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الحلف بالله كاذبًا على الحلف بغيره صادقًا؛ لأن الحلف بالله توحيد، والحلف بغيره شركٌ[٣]؛ ولأن الحلف بالله كاذبًا من الكبائر، والحلف بغير الله شرك أصغر، وهو أكبر من الكبائر[٤]، فلأجل عِظَم الحلف بغير الله وأنه شرك، وأما الكذب فإنه كبيرة، والشرك أعظم من الكبيرة؛ استحب أن يكذب مع التوحيد وألا يصدق مع الشرك؛ لأن حسنة التوحيد أعظم من سيئة الكذب؛ ولأن سيئة الشرك أشنع من سيئة الكذب[٥]، فالحالف بالله كاذبًا معه حسنة التوحيد ومعه سيئة الكذب؛ أما الحالف بغير الله صادقًا فمعه الشرك وإن كان معه حسنة الصدق[٦]؛ فدلَّ ذلك على شدة الوعيد في الحلف بغير الله، وأن الواجب ترك ذلك والحذر منه، فالحاصل أن جنس الشرك أعظم من جنس المعاصي[٧].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، محمد العويد (١٧٢).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٤).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩١)؛ والدر النضيد، سليمان بن حمدان (٣٣١).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٤).
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٠١).
(٧) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٩).

مناسبة الأثر للباب:

أنه يدل على تحريم الحلف بغير الله[١]؛ حيث دلَّ الأثر على أن ابن مسعود يرى أن الحلف بغير الله حرام[٢]، فعلاقة الأثر بالباب، أن فيه بيان أن الشرك الأصغر أعظم من الكبائر، وقد نبه على ذلك المصنف بقوله في المسألة الرابعة: أنه إذا حلف بغير الله صادقًا فهو أكبر من اليمين الغموس[٣].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في تصييره الحلفَ بالله كاذبًا أحبَّ إليه من الحلف بغير الله صادقًا؛ لأن الحلف بغير الله ولو مع الصدق شركٌ؛ والحلف بالله كذبًا معصيةٌ من الكبائر، ولا يبلغ أن يكون شركًا[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ][٥] قَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ [وَحْدَهُ][٦] ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[٧]].

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٢٨).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٦٧).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد،، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦١٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٨).
(٥) زيادة من نسخة أسامة.
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٧) أخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، برقم: (١٠٧٥٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب: لا يقال خبثت نفسي، برقم: (٤٩٨٠). قال النووي في رياض الصالحين (٤٨٤): «رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح»؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٧٤٣)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٣): «حديث حذيفة معل والمتن ثابت».

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وله علة، وله شواهد، وهو صحيحُ المعنى بلا ريب، وسيأتي الكلام على معناه في باب: (قول: ما شاء الله وشئت) إن شاء الله تعالى[١].

قوله: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان**»: نهى ﷺ عن هذا القول، وإن كان لفلان مشيئة، والنهي لأجل (الواو)، فإنها في لغة العرب تقتضي مطلق الجمع والاشتراك، فكأن مشيئة فلان من جنس مشيئة الله جَلَّوَعَلَا[٢]، وكأن مشيئة الله ومشيئة المخلوق متساوية، ومعلوم أن مشيئة الله سابقة، وأن مشيئة المخلوق لا حقة ومتعلقة بها، ولا تحصل إلا بها[٣]؛ فلما كانت الواو تُفيد ذلك المعنى نهى عنه الرسول ﷺ، وكل ذلك من أجل حماية التوحيد، وبهذا نعرف أن الألفاظ التي تؤدي إلى نقص التوحيد ينبغي التحرز منها[٤]، فالتشريك بين الخالق والمخلوق في المشيئة بالواو ممنوع؛ لأن الواو لمطلق الجمع، وهي لا تقبل ترتيبًا، ولا تقديمًا، ولا تأخيرًا[٥].

وقوله: «**ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان**»؛ لما نهى عن اللفظ المحرم بيَّن اللفظ المباح؛ لأن (ثم) للترتيب والتراخي، فتُفيد أن المعطوف أقل رتبة من المعطوف عليه؛ أما بالنسبة لقول: (ما شاء الله فشاء فلان)؛ فالحكم

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٠٥).
(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٠٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٠٥).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٠١).

فيها أنها مرتَبةٌ بين مرتبة (الواو) ومرتبة (ثم)، فهي تختلف عن (ثم)؛ لأنها للتراخي، والفاء للتعقيب، وتوافق (ثم) بأنها للترتيب؛ فالظاهر أنها جائزة، ولكن التعبير بـ(ثم) أولى؛ لأنه اللفظ الذي أرشد إليه النبي ﷺ، ولأنه أبين في إظهار الفرق بين الخالق والمخلوق[١].

والمقصود أن هذا الحديث فيه الإرشاد إلى ما ينبغي أن يقال، فلا تُجعَل مشيئة العبد مقارنة مشتركة مع مشيئة الله، بل الواجب أن يُنزه العبدُ لفظه حتى يُعظّم الله جَلَّوَعَلَا، والقلب المعظم لله جَلَّوَعَلَا لا يمكن أن يستعمل لفظًا فيه جعلٌ لمخلوقٍ في مرتبة الله جَلَّوَعَلَا في المشيئة، أو في الحلف، أو في الصفات ونحو ذلك؛ لهذا قال: **(لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان)**، وهذا النهي للتحريم[٢]؛ وذلك لأن المعطوف بالواو يكون مساويًا للمعطوف عليه؛ لكونها إنما وضعت لمطلق الجمع، فلا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا، وتسويةُ المخلوق بالخالق شركٌ؛ بخلاف المعطوف بـ(ثم)، فإن المعطوف بها يكون متراخيًا عن المعطوف عليه بمهلة، فلا محذور؛ لكونه صار تابعًا[٣]، ولهذا أرشد إلى قول: (ثم)؛ لأنها تفيد التراخي في المشيئة، وهذا لأن مشيئة العبد تبعٌ لمشيئة الله جَلَّوَعَلَا، فمشيئة العبد ناقصة ومشيئة الله كاملة[٤]، والكمال أن يقول: لولا الله وحده، وما شاء الله[٥].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١٩).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٤).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٢).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٦٩).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على النهي عن قول: (ما شاء الله وشاء فلان)، ونحو ذلك؛ لأنه من اتخاذ الأنداد لله الذي نهت عنه الآية التي في أول الباب على ما فسَّرها به ابن عباس[١]؛ فدلَّ الحديث على تحريم عطف مشيئة المخلوق على مشيئة الله بالواو لأن الواو تفيد التشريك بين المتعاطفين[٢]، وقد نبه المصنف على ذلك بقوله في المسألة الخامسة: الفرق بين الواو وثمَّ في اللفظ[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلانٌ**»، والنهي للتحريم، لما فيه من التسوية بين الخالق والمخلوق في المشيئة، وهو من التنديد الأصغر؛ حيث سوَّى بين الخالق والمخلوق، فجعل المخلوق ندًّا لله، وهو من الشرك الأصغر[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أن يَقُولَ [الرَّجُلُ][٥]: أَعُوذُ بِاللهِ وَبِكَ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللهِ ثُمَّ بِكَ؛ [قَالَ:][٦] وَيَقُولُ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فُلَانٌ. وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ»**[٧]].

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٣٠).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٦٨).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد،، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦١٩).
(٤) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.
(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٧) رواه معمر في جامعه، برقم (١٩٨١١)؛ وابن أبي الدنيا في كتاب: الصمت وآداب اللسان (١٩٣). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه عبدالرزاق بسند جيد عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٤): «ضعيف».

الشَّرْحُ

هذا الأثر هو الدليل الخامس في الباب.

قوله: **(يكره)**: الكراهة في استعمال السلف يراد منها غالبًا المحرم، وقد ترد لغير المحرم، ولكن يستعملونها فيما لا نص فيه[١].

وقوله: (أعوذ بالله وبك): هذا محرم؛ لأنه جمع بين الله والمخلوق بحرف يقتضي التسوية[٢]، ولأن (الواو) تقتضي التشريك في الاستعاذة[٣].

وقوله: **(ويجوز أن يقول: بالله ثم بك)**؛ وذلك لأن (الواو) تقتضي مطلق الجمع؛ فمُنع منها، لئلَّا توهم الجمع بين الله وبين غيره، كما مُنَع من جمع اسم الله واسم رسوله في ضمير واحد، و(ثم) إنما تقتضي الترتيب فقط، فجاز ذلك لعدم المانع[٤]؛ فإن قيل: سبق أن من الشرك الاستعاذة بغير الله، وعلى هذا يكون قوله: (أعوذ بالله ثم بك) محرمًا؛ أجيب: بأن الاستعاذة بمن يقدر على أن يعيذك جائزة[٥]، وهذا إنما هو في الحي الحاضر الذي له قدرةٌ وسبب في الشيء، وهو الذي يجري في حقه مثل ذلك، بخلاف من ليس كذلك ممن لا يسمع كلامًا ولا يردُّ جوابًا، كالأموات والغائبين؛ فالأموات الذين لا إحساس لهم بمن يدعوهم ولا قدرة لهم على نفع ولا ضر، لا يُقال في حقهم

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٥)؛ وينظر: الدر النضيد، سليمان بن حمدان (٣٣٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢١).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٤).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٦).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢١).

شيءٌ من ذلك[١]؛ فالاستعاذة لها جهتان: جهة ظاهرة وجهة باطنة، أما الجهة الباطنة، وهي: الالتجاء، والاعتصام، والرغب، والرهب، وإقبال القلب على المستعاذ به، فهذه لا تصلح إلا لله؛ وأما الاعتماد في الاستعاذة على المخلوق فيما أقدره الله عليه فجائز؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق ظاهرًا فيما أقدره الله عليه جائزة[٢]؛ فجواز الإتيان بـ(ثم) إذا كان للتراخي؛ محلُّه ما كان في الأمور الظاهرة، أما الأمور الباطنة فلا يؤتى بها، فيصح أن يقول العبد: اعتمدت على الله ثم عليك؛ لأن الاعتماد يتعلق بالأمور الظاهرة، ومنه الوكالة الشرعية، ولا يصح أن يقول: توكلت على الله ثم عليك؛ لأن التوكل عبادة باطنة، والعبادة الباطنة تكون خالصة لله وحده[٣].

مناسبة الأثر للباب:

أنه يدل على أن إبراهيم النخعي يرى تحريم عطف الاستعاذة بالمخلوق على الاستعاذة بالله[٤].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في كراهيته أن يقول الرجل: (**أعوذ بالله وبك**)، لما فيه من التسوية بين الخالق والمخلوق، والكراهة في عُرف السلف: التحريم.

والآخر: في قوله: (**ولا تقولوا: (لولا الله وفلانٌ)**) ، لما فيه أيضًا من التسوية

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٢)؛ وقرة عيون الموحدين (٥٢٧).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٤).
(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٦٩).

بين الخالق والمخلوق، والنهي يُفيد التحريم، والقولان المذكوران هما من التنديد الأصغر، فيكون الشرك الواقع حينئذ شركًا أصغر[١].

وخلاصة الباب:

أنه لا يجوز للإنسان أن يتخذ مع الله ندًا، لا في العبادة، ولا في الحلف، ولا في الألفاظ من استعاذة واستغاثة ونحوه[٢].

(١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «البَقَرَةِ» فِي الأَنْدَادِ].

أي قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾، وهذا من اتخاذ الأنداد في الشرك الأصغر(١)؛ فالتفسير معناه: أن الشرك الأصغر يكون في الألفاظ، فالشرك الأصغر داخلٌ في مدلول الآية التي نزلت في الشرك الأكبر(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يُفَسِّرُونَ الآيَةَ النَّازِلَةَ فِي الشِّرْكِ الأَكْبَرِ: بِأَنَّهَا(٣) تَعُمُّ الأَصْغَرَ].

أي: لأن هذه الآية نزلت في قريش، وهم يشركون الشرك الأكبر؛ فاستدل بها ابن عباس على ما ذكَرَ من الشرك الأصغر(٤)؛ لأن الند يشمل النظير المساوي على سبيل الإطلاق أو في بعض الأمور(٥)، وهذه فائدة عزيزة، وهي: أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يفسرون الآيات الواردة في النهي والذم والتحذير من الشرك الأكبر ينزلونها على الشرك الأصغر، وذلك لأن الشرك الأصغر درجة إلى الشِّرك الأكبر ووسيلة إليه، والوسائل لها أحكام المقاصد(٦)، ولوقوع الاشتراك بينهما في الحقيقة، فإن الشرك الأكبر والأصغر يشتركان جميعًا في اشتمالهما على جعلِ شيءٍ من حقوق الله لغيره(٧). وهذه المسألة تفسير للمسألة الأولى، فهي إيضاح لقوله: تفسير الآية(٨).

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٩).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٧٣).
(٣) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [أنَّها].
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٩).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٢).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٧) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٧٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ الحَلِفَ بِغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ].

أي لقوله: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[١]؛ فمن حلف بغير الله فقد جعل المخلوق شريكًا لله جَلَّ وَعَلَا في خصيصة من خصائص الله التي هي أن الحلف يجب أن يكون باسم من أسماء الله أو بصفة من صفاته جَلَّ وَعَلَا[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ صَادِقًا، فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ].

أي: لأن الحلف بغير الله شركٌ أصغرُ، واليمينُ الغموسُ كبيرةٌ، والشرك وإن كان أصغرَ فهو أكبرُ من الكبائر[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ «الوَاوِ» وَ[بَيْنَ][٤] «ثُمَّ» فِي اللَّفْظِ].

أي: ما كان بـ(الواو) لا يجوزُ؛ لأنها تقتضي التسوية والتشريك، وما كان بـ(ثُمَّ) فيجوزُ؛ لأنها للتراخي، فلا تقتضي تسويةً ولا تشريكًا[٥]، فالواو تقتضي المساواة، فتكون شركًا؛ وثم تقتضي الترتيب والتراخي، فلا تكون شركًا[٦]، فإذا قلت: ما شاء الله وفلان سويت بينهما؛ وإذا قلت: ما شاء الله ثم فلان، فقد جعلت المخلوق أدنى رتبة من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[٧].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٩).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٧٤).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٩).
(٤) زيادة من نسخة أسامة.
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٠٩).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٣).
(٧) الشرح الصوتي (كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

بَابُ
مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِالحَلِفِ بِاللَّهِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللهِ فَلْيَصْدُقْ**[(١)]**، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ؛ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ**». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ بِسَنَدٍ حَسَنٍ[(٢)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الحَلِفِ بِالآبَاءِ.

الثَّانِيَةُ: الأَمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ بِاللهِ أَنْ يَرْضَى.

الثَّالِثَةُ: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ.

---

(١) في نسخة الحبيشي: [مَنْ حُلِفَ له بِاللهِ فَلْيُصَدِّقْ].

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه»، أبواب الكفارات، باب: من حلف لَهُ بالله فليرض، برقم (٢١٠١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، برقم (٢٠٧٨١). قال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٥٣٦): «سنده حسن»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٣٣): «هذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات»، وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه؛ وقال في النهج السديد (٢٢٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده قوي»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده ضعيف».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِالحَلِفِ بِاللهِ].

الشَّرْحُ

أي: باب: ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله؛ ما قدَرَ الله حق قدره، واستوجبَ الوعيد الشديد(١)، يعني: ما ورد من النصوص في حكم من لم يقبل ويرضَ بالحلف بالله(٢).

فالمصنف عقد هذا الباب لبيان وجوب تعظيم الله تعالى(٣)، وذكر ما جاء من الوعيد فيمن لم يقنع بالحلف بالله(٤)؛ وليبيِّن أن من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ القناعة بالحلف بالله عَزَّوَجَلَّ(٥)؛ فمراد المصنف بالباب: بيان أن الإنسان إذا حُلف له بالله فليقنع وليرضَ؛ لأن الحالف أكَّد حلفه بالله، فمن تعظيم الله أن تقنع بمن حلف لك به جَلَّوَعَلَا(٦).

فقوله: **(باب: ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله)**؛ أي: من الوعيد؛ لكونه من الفعل المنافي لكمال التوحيد؛ لدلالته على قلة تعظيمه لجناب الربوبية، فإن القلب الممتلئ بمعرفة عظمة الله وجلاله لا يفعل ذلك(٧)؛ فلما كان تعظيم الله جَلَّوَعَلَا في قلب العبد المؤمن واجبًا، كان الرضا بكلام أُكِّد فيه الكلام

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٩٤).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٠٠).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٠٤).
(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٧٧).
(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٨)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٠٥).

بالحلف بالله مطلوبًا ومأمورًا به، ومن لم يقنع بالحلف بالله فقد فاته تعظيم الله جَلَّوَعَلَا وتعظيم شرعه، فالواجب أن يقنع بكلامٍ حُلف عليه بالله؛ تعظيمًا لجلال الله جَلَّوَعَلَا[(١)]؛ كما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «رأى عيسى ابن مريم رجلًا يسرق، فقال له: أسرقت؟ قال: كلَّا والله الذي لا إله إلا هو؛ فقال عيسى: آمنت بالله، وكذَّبتُ عيني»[(٢)].

وقوله: (لم يقنع): المراد بـ(القناعة) هنا: الرضا، فهو المصرح به في الحديث، فالتقدير: (بابُ ما جاء فيمن لم يرضَ بالحلف بالله)، وعدلَ المصنف عن قوله: (لم يرض) الوارد في الحديث إلى قوله: (لم يقنع)؛ لأن نفي الأدنى وهو القناعة يستلزم نفي الأعلى وهو الرضا، فالقناعة مقدمته الرضا وبابه، فإذا انتفت القناعة انتفى الرضا، وإذا انتفت المنازعة في القناعة بلغَ ذلك من العبد الرضا[(٣)].

وقوله: (لم يقنع): استفاد منه كثير من الشراح أن المراد بهذا الباب: ما يكون عند توجه اليمين على أحد المتخاصمين، فإنه إذا كانت الخصومة، وتوجهت اليمين في الدعوى، فإن الواجب على الآخر أن يقنع بما حَلَف عليه الآخر بالله جَلَّوَعَلَا، فخصوا ما جاء من الدليل، وخصوا هذا الباب بمسألة الدعاوى؛ يعني: اليمين عند القاضي؛ وقال بعض أهل العلم إن الحديث عام

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٦).
(٢) أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، برقم (٣٤٤٤)؛ وأخرجه مسلم في الفضائل، باب: فضائل عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، برقم (٢٣٦٨).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢١)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

في كل من حُلف له بالله، فإنه يجب عليه الرضى؛ وذهب آخرون إلى: أنه يُفرق بين من ظاهره الصدق ومن ظاهره الكذب[١]، **فمن الشراح** من ذهب إلى أن مراد المصنف من الترجمة: بيان وجوب القناعة باليمين، والحكم الشرعي، وأن الواجب على المؤمن أن يقنع بحكم الله، وإن كان في نفسه شيء من صدق الحالف، فعليه أن يقنع بالحكم الشرعي، وإن علم أن هذا الحالف كاذب أو هذه البينة كاذبة؛ لأنه ليس للناس إلا ما ظهر[٢]؛ **وقيل:** إنه يراد به: إذا توجهت اليمين على خصمك وهو معروفٌ بالصدق أو ظاهره الخير والعدالة، فيحلف، فإنه يتعين عليك الرضا والقناعة بيمينه؛ لأنه ليس عندك يقين يعارضُ صدقه، وما كان عليه المسلمون من تعظيم ربهم وإجلالهم يوجب عليك أن ترضى بالحلف بالله، وكذلك لو بُذِلْت له اليمين بالله فلم يرض إلا بالحلف بالطلاق أو دُعاء الخصم على نفسه بالعقوبات، فهو داخلٌ في الوعيد؛ لأن ذلك سوء أدب، وتركٌ لتعظيم الله، واستدراك على حكم الله ورسوله؛ وأما من عُرف منه الفجورُ والكذبُ، وحلَف على ما تُيقّنَ كذِبُه فيه، فإنه لا يدخلُ تكذيبهُ في الوعيد؛ للعلم بكذبه، وأنه ليس في قلبه من تعظيم الله ما يُطَمئنُ الناس إلى يمينه، فتعيَّن إخراجُ هذا النوع من الوعيد؛ لأن حالته متيقنة[٣].

فالاقتناع بالحلف بالله لا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون ذلك من الناحية الشرعية؛ فإنه يجب الرضا بالحلف بالله

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٧، ٤٣٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٧٣).
(٣) القول السديد، لابن سعدي (١٦٩).

فيما إذا توجهت اليمين على المدعى عليه فحلف، فيجب الرضا بهذا اليمين بمقتضي الحكم الشرعي.

والثاني: أن يكون ذلك من الناحية الحسية، فإن كان الحالف موضع صدق وثقة؛ فإن المحلوف له يرضي بيمينة؛ وإن كان غير ذلك، فله أن يرفض الرضا بيمينه[١].

فهذا الباب فيه نوعُ تردد عند الشراح، والظاهر في المراد منه: أن الإمام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكره تعظيمًا لله جَلَّوَعَلَا، وأن لا يحلف المرء بالله إلا صادقا، وأن لا يحلف بآبائه، وأن لا يحلف بغير الله، ومن حُلِف له بالله فواجب عليه الرضا تعظيمًا لاسم الله، وتعظيمًا لحق الله جَلَّوَعَلَا، حتى لا يقع في قلبه استهانة باسم الله الأعظم، وعدم اكتراث به أو بالكلام المؤكَّد به[٢]، فإذا كان عند القاضي وصارت خصومة، ووجبت اليمين، وحلف له خصمه بالله، فعليه أن يرضى بذلك؛ وكذلك في الأمر المعتاد إذا حُلف له بالله ولو من غير خصومة، فإن من كمال توقيره للرب جَلَّوَعَلَا، وتعظيمه له، أن يرضى بالحلف بالله؛ لأنه في الحقيقة رضى عن الله جَلَّوَعَلَا، ويبقى ذاك وإثمه فيما فعل[٣].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكم من لم يقنع بالحلف بالله[٤].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٤).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٨).
(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٢٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢١).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن الاقتناع بالحلف بالله من تعظيم الله؛ لأن الحالف أكَّد ما حلَف عليه بالتعظيم باليمين، وهو تعظيم المحلوف به؛ فيكون من تعظيم المحلوف به أن يُصدَّق ذلك الحالف، وعلى هذا يكون عدم الاقتناع بالحلف بالله فيه شيء من نقص تعظيم الله، وهذا ينافي كمال التوحيد[١]، فكما أن كمال تعظيم الله كمالٌ في التوحيد؛ فكونه لا يرضى ولا يقنع بالحلف بالله هذا دليلٌ على نقصان تعظيمه لله، وهذا يُنقص التوحيد[٢].

فهذا الباب مناسبته لكتاب التوحيد واضحة؛ لأن من لم يَقْنَع بالحلف بالله فإن ذلك إما أن يكون لنقص تعظيمه لله جل وعلا، إذا لم يرض بالحلف بالله؛ وإما نقصُ توحيد إذا لم يكتفي بالحلف بالله، وطلب من الحالف أن يحلف بغير الله ممن يُعظمه من نبي أو ولي أو غيرهما؛ وهذا أعظم من الأول؛ لأن الأول نقصٌ في التَّعظيم، وهو معصية، والثاني: شرك بالله العظيم؛ لأنه لم يرض بالحلف بالله[٣].

مناسبة الباب للذي قبله:

أنه ذكَر في الباب قبله من حلف بغير الله وأن حكمه أنه مشرك، وهذا الباب فيه أن الحلف بالله يجب تعظيمه[٤]، فالذي قبله في أن الحلف يجب أن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٤).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٦٥).
(٣) ينظر: المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١١).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٨).

يكون بالله، وهذا الباب في تعظيم الحلف بالله[١]، فمناسبة هذا لما قبله: أن ما قبله تضمَّن النهي عن التنديد بالله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، ومن ذلك الحلف بغير الله تعالى، فجاء هنا ليبين أن من الشرك طلب الحلف بغير الله[٢]؛ فالمصنف بيَّن في الباب السابق حكم من سوَّى بين أسماء الله وصفاته وأسماء وصفات غيره، وأنها من التنديد؛ وفي هذا الباب بين حال المخاطب، وأنَّ عليه تعظيم أسماء الله وصفاته، كقبول قول من حَلف بأسماء الله، وعدم طلب الحلف له بغير أسماء الله وصفاته[٣].

(١) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٥٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦٢٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللهِ فَلْيَصْدُقْ[١]، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ؛ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ بِسَنَدٍ حَسَنٍ[٢]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو حديث ابن عمر، **وقد اشتمل الحديث على جُملٍ أربع**[٣]:

الأولى: قوله: «**لا تحلفوا بآبائكم**»؛ وفيه النهي عن الحلف بالآباء، ولا مفهوم له، فقد تقدم النهي عن الحلف بغير الله مطلقًا، وأنه من الشرك[٤]، فليس هذا خاصًّا بالآباء، فالحلف بغير الله لا يجوز، سواء كان بالآباء أو بغيرهم، وسواء كان بالآدميين من الرسل والصالحين، أو كان بالكعبة، أو غير ذلك، فالمخلوق لا يجوز له أن يحلف إلا بالله عَزَّوَجَلَّ، فذِكرُه الآباء هو من باب ذكر بعض أفراد المنهي عنه، لأن عادتهم أن يحلفوا بالآباء[٥].

(١) في نسخة الحبيشي: [مَنْ حُلِفَ له بِاللهِ فَلْيُصَدِّقْ].

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه»، أبواب الكفارات، باب: من حُلِفَ لَهُ بالله فليرض، برقم (٢١٠١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، برقم (٢٠٧٨١). قال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٥٣٦): «سنده حسن»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٣٣): «هذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات»، وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه؛ وقال في النهج السديد (٢٢٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده قوي»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده ضعيف».

(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣١١).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٠٥).

(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٦٦).

والثانية: قوله: «**من حَلَف بالله فليَصدُق**»؛ أي: وجوبًا[١]؛ يعني: واجبٌ على من حَلَف بالله أن يتحرى الصدق، ويحذَر الكذب[٢]، وهذا أمرٌ للحالف بالصدق في اليمين، ويتأكد الصدق في الحلف بالله[٣]؛ لأن الصدق في الأيمان تعظيمٌ لله جَلَّوَعَلَا، وتعظيمٌ لعهده[٤].

والثالثة: قوله: «**من حُلف له بالله فليرض**»؛ أي: وجوبًا[٥]، وهي الشاهد للباب[٦]، وهذا أمرٌ للمحلوف له بأن يرضى بيمين الحالف له[٧]؛ ومعناه: فليرض باليمين بالله تعظيمًا لله[٨].

والرابعة: قوله: «**ومن لم يرض بالله فليس من الله**»؛ أي: من لم يرض باليمين بالله فليس من الله، يعني: أن الله بريء منه ومن فعله، وهذا وعيد شديد لمن لم يرض؛ فدلَّ على أن فعله من الكبائر؛ لأن قوله: (ليس من الله) هذا مُلْحِقٌ لفعله بالكبائر[٩]، فقوله: (ومن لم يرض)؛ أي: من لم يرض بالحلف بالله تعالى أو بأن يُحلف له بالله تعالى؛ فيَطْلُب أن يحلف له بغير

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٧٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٥).
(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣١٢).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٦٦).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٧٩).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٧٥)؛ السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣١٣).
(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٥).
(٨) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٦٧).
(٩) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٨)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٦).

الله تعالى من الآباء والأنداد التي تُدعى من دون الله سبحانه ممن يخافها ويرجوها، فليس ذلك الطالب الذي لم يرض في اليمين إلا أن يُحلف له بغيره من الله تعالى في شيء[١].

فأمر النبي Ì من حُلف له بالله أن يرضى، **وهذا يشمل أمرين:**

الأول: أن لا يطلبَ زيادةً على الحلف بالله، بل يقتصر عليه، فلا يطلب من الحالف أن يحلف له بغير الله، كأن يقول له: احلف بالنبي، أو بالكعبة، أو بحياة فلان، أو بالأمانة، وما أشبه ذلك.

والثاني: أن يُصدق الحالفُ بالله؛ تعظيمًا لله تعالى[٢].

ومن لم يرض فإن له جهتين:

الأولى: أن يكون عدم رضاه آتيًا من جهة شكه في صدق هذا الحالف وتحريه البر، فرجَّح شكه في صدق هذا الحالف بالله.

والثاني: أن يكون من جهة عدم تعظيمه للحلف بالله جَلَّوَعَلَا؛ وكمال التوحيد الواجب: أنه إذا حُلف للمرء بالله جَلَّوَعَلَا رضي، فالواجب ترجيح تعظيمه لله، وإن كان الكلام كذبًا، أو كان في قلبه أن ذاك مشكوك في صدقه فيما حُلف فيه، فإذًا هذا الباب مشتمل على حال المعظم لله جَلَّوَعَلَا بالقبول والقناعة لمن حلف له بالله، ومشتمل على الوعيد فيمن لم يقنع بالحلف بالله تعالى[٣].

(١) فتح الله الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٤/ ١٧٣٧).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٢).
(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٢٥).

وقد اختلف الشراح في هذا الحديث على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المراد به ما يكون عند توجه اليمين على أحد المتخاصمين، فإنه إذا كانت الخصومة، وتوجهت اليمين في الدعوى فإن الواجب على الآخر أن يقنع بما حلف عليه الآخر بالله جَلَّوَعَلَا، وظاهره وإن كان يعتقد كذبه في الباطن؛ فخصوا ما جاء من الدليل، وخصوا هذا الباب بمسألة الدعاوى؛ يعني: اليمين عند القاضي[(١)].

قال في تيسير العزيز: «حُدثت عن المصنف أنه حمل حديث الباب على اليمين في الدعاوى كمن يتحاكم عند الحاكم فيحكم على خصمه باليمين فيحلف؛ فيجب عليه أن يرضى»[(٢)].

والقول الثاني: أن الحديث عام في كل حلف، سواء كان عند القاضي أو لم يكن عند القاضي، وهذا القول أوجه وأصوب ظاهرًا؛ لأن سبب الرضا بما حُلِف عليه بالله هو التعظيم لله جَلَّوَعَلَا؛ فإنَّ تعظيم الله في قلب العبد يجعله يُصدّقُ من حَلَف له بالله ولو كان كاذبًا، لكن له ألا يبني عليه، لكن يُصدّقُه ولا يُظهر تكذيبًا له؛ لتعظيم الله جَلَّوَعَلَا، فليجعل توحيده وتعظيمه لله جَلَّوَعَلَا له، وكذب ذاك في الحلف بالله عليه[(٣)]، فالأظهر هو عموم خبر الباب، ولكن لا يلزم من الرضا إسقاط شيء من الحقوق، أو إثبات شيء من الواجبات[(٤)].

والقول الثالث: أن هذا راجعٌ إلى من عُرف صدقه في اليمين، أما من كان

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٧).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٨١).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٥٠٨).

فاجرًا فاسقًا لا يبالي إذا حلف أن يحلف كاذبًا فإنه لا يجب تصديقه؛ لأن تصديقه والحالة هذه مع قيام اليقين أو القرائن العامة بكذبه ليس بداخل في الحديث؛ لقوله في أول الحديث: (ومن حُلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض)، فتعلق قوله: (ومن حُلف له بالله) بما قبله، وهو قوله: (من حَلَف بالله فليصدق)، يعني من حَلَف له من كان صادقا، فليرض[١]، فإذا قرَنَت بين هذين الأمرين بعضهما ببعض؛ فإن الأمر الثاني يُنَزَّل على ما إذا كان الحالف صادقًا؛ لأن الحديث جمع أمرين: أمرًا مُوجهًا للحالف، وأمرًا مُوجهًا للمحلوف له، فإذا كان الحالف صادقًا؛ وجب على المحلوف له الرضا[٢].

فتلخص من هذا أن كثيرًا من أهل العلم جعلوا قول المصنف: (باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله) خاصًّا بما إذا توجهت اليمين على أحد المتخاصمين عند القاضي، وأن طائفة من أهل العلم قالوا في قوله: (ومن حلف له بالله فليرض): إن هذا عام في كل من حلف له بالله، فإنه يجب عليه الرضا[٣]، وآخرون قالوا: يفرق بين من ظاهره الصدق، ومن ظاهره الكذب، والله أعلم[٤].

فالرضا باليمين وتصديق من حَلَف له بالله، على نوعين:

الأول: إذا كانت اليمين في الدعاوى والخصومات، فيجب الرضا باليمين.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٧).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٥).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٧٧).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٨).

والثاني: إذا كانت اليمين في الاعتذارات والتهم التي لا خصومة فيها، **فله أحوال:**

الحال الأولى: أن يكون الحالف معروفًا بالصدق أو يترجح صدقه، فهذا يجب الرضا بيمينه، وقيل: بعدم وجوب قبول يمينه في غير الخصومات والدعاوى، وهو اختيار المصنف.

والحال الثانية: أن يكون الحالف معروفًا بالكذب أو يترجح كذبه، فهذا لا يجب تصديقه.

والحال الثالثة: أن لا يعرف الحالف بعدالة ولا كذب، فيجب تصديقه[(١)].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه الوعيد الشديد في حق من لم يقنع بالحلف بالله[(٢)]؛ حيث دلَّ الحديث على وجوب رضا من حُلف له بالله[(٣)].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**ومن لم يرض فليس من الله**»؛ أي: أن الله بريءٌ منه، وبراءة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من أحد تجعله كافرًا، ومورِدُه: إذا لم يرض بالله محلوفًا به، فمن لم يرض بالله محلوفًا به وقع في الشرك الأكبر[(٤)].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦٢٩).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٣٢).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٧١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٢)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

وخلاصة الباب:

أن من تعظيم الله سبحانه: تحريم الحلف بغيره؛ ووجوب الصدق لمن حُلِف له بالله؛ ووجوب الرضا لمن حُلِف له بالله[١]؛ فالكذب في الأيمان فيه استهانة بالله جَلَّوَعَلَا، وعدم تعظيم له، وهذا يُنافي كمال التوحيد؛ لذا أورد المصنف هذا الباب؛ لأن من حَلَف بالله ولم يصدق انتقص من إيمانه؛ لأنه لم يعظم الله تعالى، فحلف به كاذبًا؛ ومن حُلِف له بالله ولم يرض، فهو كذلك لم يعظم الله[٢].

(١) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٥٠).
(٢) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٣٨٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الحَلِفِ بِالآبَاءِ].

أي لقوله: «**لا تحلفوا بآبائكم**»[(١)]، والنهي للتحريم[(٢)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: الأَمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ بِاللهِ أَنْ يَرْضَى].

لقوله: «**ومن حلف له بالله، فليرض**»[(٣)]؛ أي: إذا لم يظهر له كذبُ الحالفِ؛ تعظيمًا للمحلوف به، ورضًا بالحكم الشرعي الذي جعلَ له اليمينَ على خصمه إذا كان عند حاكمٍ من حكام المسلمين[(٤)]، والأظهر أن معنى المسألة: الأمر للمحلوف له بالله أن يرضى به محلوفًا؛ أي: يجب على العبد أن يرضى بالله محلوفًا، فهذا هو المعنى الذي اشتمل عليه الحديث[(٥)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ].

أي لقوله: «**ومن لم يرض فليس من الله**»[(٦)]؛ يعني: أن الذي حُلف له بالله يجب أن يرضى، ومن لم يرض فهو متوعدٌ بوعيد شديد[(٧)].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٧).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٧).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٠).
(٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٠).
(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٩٧٧).

بَابُ[١]
قَوْلِ: (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ)

عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ؛ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالكَعْبَةِ؛ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الكَعْبَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ[٢] وَصَحَّحَهُ[٣].

وَلَهُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ؛ فقَالَ[٤]: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ [قُلْ:][٥] مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[٦].

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [باب: ما جاء في].
(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الأيمان والنذور، الحلف بالكعبة، برقم (٤٦٩٩)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأيمان والنذور، تسبيح ديك رجلاه في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٠٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»؛ ووافقه الذهبي؛ قال ابن حجر في الإصابة (٨/ ٢٨٤): «سنده صحيح»؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٣٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٦): «حديث قتيلة مُعلّ، والمتن ثابت».
(٣) تصحيح النسائي للحديث ذكره ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٥٤٠)، وليس موجودًا في النسخ المطبوعة من السنن.
(٤) في نسخة أسامة: [قالَ].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.
(٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٣٠٠٥)؛ والبخاري في الأدب المفرد، =

وَلِابْنِ مَاجَهْ، عَنِ الطُّفَيْلِ -أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا- قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ؛ فقُلْتُ(١): إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ(٢) القَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُم(٣) [لأَنْتُمُ](٤) القَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى، فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ(٥) القَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: المَسِيحُ ابْنُ اللهِ. قَالُوا: وَأنتُم(٦) [لَأَنْتُمُ](٧) القَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ: أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فقَالَ(٨): «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا أَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ(٩) أَنْهَاكُمْ عَنْهَا؛ فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ

= برقم (٧٨٣)، ولفظه: «قال: **جعلت لله ندًّا**، بل ما شاء الله وحده». وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٨)؛ وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٦٠٣)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، في الرجل يقول ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (٢٧٢٢٧)، ولفظ الحديث عندهم: «أَجَعَلْتَنِي لِلهِ عِدْلًا». والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٤٧): «إسناده محتمل التحسين»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٦): «صحيح لغيره».

(١) في نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].
(٢) في نسخة القاسم: [أنتم].
(٣) في نسخة دغش، والقاسم: [وَأنتُم].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٥) في نسخة القاسم: [أنتم].
(٦) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [وَإِنَّكُم].
(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٨) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [قالَ].
(٩) في نسخة القاسم: [أَنِّي].

اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[(١)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: مَعْرِفَةُ اليَهُودِ بِالشِّرْكِ الأَصْغَرِ.

الثَّانِيَةُ: فَهْمُ الإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «**أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟**»، فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ:

يَا أَكْرَمَ الخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عندَ حُلولِ الحَادِثِ العَمَمِ

وَالبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ؟.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشِّرْكِ الأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا».

الخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الوَحْيِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الأَحْكَامِ.

---

(١) أخرجه بتمامه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ذكر مناقب عبدالله بن الطفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٦٠٥٨)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، قول الرجل ما شاء الله وشئت، برقم: (١٩٨١٣)؛ وأبي يعلى في «مسنده»، برقم: (٤٦٥٥). وأخرجه بنحوه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظر والإباحة، ذكر الزجر عن أن يقول المرء في أموره ما شاء الله وشاء محمد، برقم: (٥٧٢٥)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: الكفارات، باب: النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، برقم: (٢١١٨). قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٣٧): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم»؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة، برقم: (١٣٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٩): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٧): «حسن».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ[١]: قَوْلِ: (مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ)].

الشَّرْحُ

قوله: **(باب: قول: ما شاء الله وشئت)**؛ أي: بيان ما ورد من النصوص في قول: ما شاء الله وشئت[٢]، يعني: ما حكم التكلم بذلك؟ وهل هو من الشرك أم لا؟[٣]؛ أو المراد: ما ورد في ذلك من النهي، وأنه شركٌ وتنديد[٤]؛ أي: بابُ ما جاء في بيان أن قول: ما شاء الله وشئت من الشرك الأصغر[٥].

فمراد المصنف بهذا الباب بيان حكم قول القائل: (ما شاء الله وشئت)، ونحوها من الألفاظ، وبيان أن قولها لا يجوز، وأنه من الشرك[٦]؛ لما فيها من التسوية بين الخالق والمخلوق في المشيئة[٧]؛ وأن الواجب أن يؤتى بـ(ثم) في هذه المسائل وأمثالها، فيقول: ما شاء الله ثم شاء فلان، ولولا الله ثم فلان، والأكمل أن يقول: ما شاء الله وحده، أو لولا الله وحده[٨].

فالمقصود من هذا: أن التنديد أنواع، ومنه قول: ما شاء الله وشئت، ووجه التنديد: أن هذا اللفظ فيه استعمال للواو، والواو حرفٌ يقتضي الجمع

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [باب: ما جاء في].
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٣).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٨٤).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٦٧).
(٥) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٩٧).
(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٠٣).
(٧) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٠٧).
(٨) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٧٨).

والتشريك بين ما قبلها وما بعدها؛ عاطفةً تقتضي الجمع والتشريك بدون تفاوت في المرتبة، وإذا كان ليس ثمَّ تفاوت في المرتبة فإنه يحتمل أن يكون هناك تساوٍ في الصفة، بخلاف حرف (ثم) فإنه يقتضي اشتراكًا ولكن يقتضي تأخُّرًا في المرتبة، ويتبعه تأخرٌ في الصفة، فلفظ (الواو) يقتضي التشريك والجمع بدون تفاوت في المرتبة مما قد يكون فيه تفاوت، فيه اشتراك وتساوٍ في الصفة، التي هي المشيئة في الفعل، بخلاف ثُمَّ، ولهذا كان الأولى أن يقول العبد في هذه المشيئات: ما شاء الله وحده. إذًا مبنى الباب (باب قول: ما شاء الله وشئت) على أن هذا نوع من التنديد، وأنه من شرك الألفاظ، وهو شركٌ أصغر، وقد يكون شركًا أكبر إذا جعل مشيئة العبد كمشيئة الله جَلَّوَعَلَا مساوية لها في الشمول والإطلاق، أو غير داخلة تحت مشيئة الله جَلَّوَعَلَا[(١)].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكمِ قولِ: (ما شاء الله وشئت)، ويلتحق بها ما كان في معناها، كقول: ما شاء الله وشاء فلان[(٢)].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ قول: (ما شاء الله وشئت) من الشرك؛ لأنه من التنديد بالله عَزَّوَجَلَّ؛ أي: من جعل الأنداد له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فإن اعتقد أن المعطوف مساوٍ لله، فهو شرك أكبر؛ وإن اعتقد أنه دونه، لكنه أشرك به في اللفظ، فهو شرك أصغر[(٣)]؛ يعني: إذا

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٣٣، ١٣٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٨).

اعتقد التشريك في المشيئة فهو شركٌ أصغر، يعظم درجته بعظم اعتقاد مشيئة العبد، فإن وصل إلى أنَّ مشيئة العبد مستقلة؛ أي: أنه يشاء أشياء استقلالًا، لا يشاؤها الله جَلَّوَعَلَا، وتكون مشيئة الله تبعًا لمشيئة العبد، فهذا كفر، فإن الله جَلَّوَعَلَا لا يحدث في ملكوته إلا ما شاء[١]، فهذا القول يتضمَّن تسوية غير الله بالله لفظًا، وهذا نقصٌ في التوحيد أو نقضٌ له، فهو إما من الشرك الأصغر أو الأكبر[٢].

فعلاقة الباب بالتوحيد: من جهة أن المرء مأمورٌ بأن يُوحّدَ الله في أفعاله وأقواله، وهذا اللفظ فيه إشراكٌ كما سبق، وهذا يعني أنَّ من الشرك: شرك الألفاظ[٣].

مناسبة الباب للأبواب قبله:

هذه الترجمة داخلة في الترجمة السابقة في بَابُ: قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٤]، وقد تقدَّم الكلام عليها، وأن قول القائل: (ما شاء الله وشئت) شرك في اللفظ، وتشريك في المشيئة، وهذا من الشرك الأصغر[٥]، فهذا الباب متتم لما مضى في تفسير الآية[٦]، وقد أفرده في هذا الباب منفصلًا بأدلة، وأورد فيه الأحاديث، وسبب كونه شركًا[٧].

---

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٣٢).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٣).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٢).
(٤) القول السديد، لابن سعدي (١٧٢).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٦).
(٦) البيان المفيد في شرح كتاب التوحيد، عبيد بن عبدالله الجابري (٥٣١).
(٧) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣١٩).

مناسبته الباب للذي قبله:

هذا الباب من جنس الباب السَّابق في كونه يبينُ حكم شرك الألفاظ[١]؛ من جهة أنه متضمن لما فيه تعظيم غير الله، وتسوية الله بغيره، فإنَّ من حَلَفَ بغير الله فقد سواه بالله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك من ذَكَر مع الله غيره على هذا الوجه، وهو وجه التسوية باستعمال حرف الواو، فإنه يكون قد سَوَّى مع الله غيره[٢].

فهذا الباب تابعٌ للذي قبله في أنه من باب الشرك في الألفاظ[٣]؛ فالمصنف لما ذكر أنَّ من الشرك التسوية بين أسماء الله وصفاته وأسماء وصفات غيره، وأنَّ ذلك من اتخاذ الأنداد مع الله؛ أفرد في هذا الباب التسوية في المشيئة مع أنها داخلة فيما سبق، ليُبين حكمها، والبديل الصحيح عنها.

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٥٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ؛ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالكَعْبَةِ؛ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الكَعْبَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ(١) وَصَحَّحَهُ(٢)].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر في الباب: ثلاثة أحاديث، **وهذه الأحاديث فيها النهي عن لفظين:**

الأول: قول: (ما شاء الله وشئت)، وقول: (ما شاء الله وشاء محمد).

والثاني: قوله: (والكعبة).

وقول: **(ما شاء الله وشئت)** ورد في حديث قتيلة هذا أن اليهودي عدَّه من الشرك، وأقره النبي ﷺ على هذا، وورد في حديث ابن عباس، وجعله النبي

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الأيمان والنذور، الحلف بالكعبة، برقم (٤٦٩٩)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأيمان والنذور، تسبيح ديك رجلاه في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٠٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»؛ ووافقه الذهبي؛ قال ابن حجر في الإصابة (٨/ ٢٨٤): «سنده صحيح»؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٣٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٦): «حديث قتيلة مُعلّ، والمتن ثابت».

(٢) تصحيح النسائي للحديث ذكره ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٥٤٠)، وليس موجودًا في النسخ المطبوعة من السنن، فهو مفقود من نسخ السنن «الصغرى»، و«الكبرى» التي انتهت إلينا.

ﷺ من اتخاذ الند لله، وورد في حديث الطفيل التالي[١].

قوله: **(إنكم تشركون؛ تقولون: ما شاء الله وشئت)**؛ هذا نص في أن هذا اللفظ من الشرك؛ لأن النبي ﷺ أقر اليهودي على تسمية هذا اللفظ تنديدًا وشركًا، ونهى عن ذلك، وأرشد إلى استعمال اللفظ البعيد من الشرك، وهو قول: (ما شاء الله ثم شئت)، وإن كان الأولى قول: (ما شاء الله وحده)؛ كما يدل عليه حديث ابن عباس وغيره[٢].

وقوله: **(والكعبة)**: الشرك هنا أنه حلف بغير الله، ولم ينكر النبي ﷺ ما قال اليهودي، بل أمر بتصحيح هذا الكلام؛ فأمرهم إذا حلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، فيكون القسم بالله[٣]، وفيه بيانُ النهي عن الحلف بالكعبة، وأنه شرك مع أنها بيت الله التي حجَّها فرض، وهذا يُبين أن النهي عن الشرك بالله عام، لا يصلح منه شيء، لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل، ولا للكعبة التي هي بيت الله في أرضه، ولا غير ذلك من سائر المخلوقات[٤].

مناسبة الحديث للباب: أن فيه بيان أن قول: (ما شاء الله وشئت)؛ شركٌ أصغر[٥].

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٣).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٨٥).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٨).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٧)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٠٧).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٣٢)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٧٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: (**إنكم تشركون**)، وذكرَ من شركهم قول: (ما شاء الله وشئت)، وهو شرك أصغر.

والآخر: أمره ﷺ لهم أن يقولوا: «**ما شاء الله ثم شئت**»(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**وَلَهُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: **أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ** ﷺ: **مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ؛ فَقَالَ**(٢): «**أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ [قُلْ:]**(٣) **مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»(٤)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وهو يقرر ما تقدَّم: من أن هذا شركٌ؛ لوجود التسوية في العطف بالواو(٥).

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) في نسخة أسامة: [قالَ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٣٠٠٥)؛ والبخاري في الأدب المفرد، برقم (٧٨٣)، ولفظه: «قال: **جعلت لله ندا**، بل ما شاء الله وحده». وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٨)؛ وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٦٠٣)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، في الرجل يقول ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (٢٧٢٢٧)، ولفظ الحديث عندهم: «أَجَعَلْتَنِي لِلهِ عِدْلًا». والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٤٧): «إسناده محتمل التحسين»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٦): «صحيح لغيره».

(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٨).

قوله: «أجعلتني لله ندًّا»: الاستفهام للإنكار على هذا القائل، مع أنه فعَلَ ذلك تعظيمًا للنبي ﷺ، وقد ضُمّن الاستفهام معنى التعجب، ومن جعل للخالق ندًّا؛ فقد أتى شيئًا عجابًا[١]، ووجه جعلِهِ ندًّا؛ حيث عطف مشيئة المخلوق على مشيئة الخالق بواو التشريك، ومشيئة الله ليست مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله تعالى[٢]؛ وفيه بيانُ أن من سوَّى العبد بالله، ولو في الشرك الأصغر فقد جعله ندًّا لله، شاء أم أبى[٣]؛ ودلَّ قوله: (أجعلتني لله ندًّا) على أنَّ ما يقوم في القلب من محبة النبي ﷺ أو من تعظيمه أو توقيره وتبجيله لا يجوز أن يخرج بقائله إلى ألفاظ شركية، أو ألفاظ بدعية، فمحبَّته وتعظيمه واجبان، ولكن بما لا يؤول إلى نوعٍ من أنواع الشرك[٤]؛ فحسم ﷺ مادة الشرك وسدّ الذريعة إليه في اللفظ كما سدَّها في الفعل والقصد[٥]، هذا مع أن الله جَلَّوَعَلَا قد أثبت للعبد مشيئة، كقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]؛ فكيف بمن يقول: أنا متوكِّلٌ على الله وعليك، وأنا في حسب الله وحسبك، وما لي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء وأنت في الأرض، أو يقول: والله وحياة فلان، أو يقول نذرا لله ولفلان، وأنا تائب لله ولفلان، أو أرجو الله وفلانًا؛ ونحو ذلك، فوازن بين هذه الألفاظ وبين قول القائل: (ما شاء الله وشئت)، ثم انظر أيهما أفحش؟ يتبين لك أن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٣٠).
(٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان بن عبدالعزيز التميمي (٤/ ١٧٤٦).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٨).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٣٩).
(٥) إعلام الموقعين، لابن القيم (٣/ ١١٧).

قائلها أولى بجواب النبي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنه إذا كان قد جعله ندًّا لله بها؛ فهذا قد جعل من لا يداني رسول الله ﷺ في شيء من الأشياء، بل لعله أن يكون من أعدائه؛ ندًّا لرب العالمين، فالسجود والعبادة والتوكل والإنابة والتقوى والخشية والحسب والتوبة والنذر والحلف والتسبيح، والتكبير والتهليل والتحميد والاستغفار وحلق الرأس خضوعا وتعبدا والطواف بالبيت والدعاء، كل ذلك محض حق الله، لا يصلح ولا ينبغي لسواه: من ملك مقرب ولا نبي مرسل[١].

وقوله: «**قل: ما شاء الله وحده**»؛ نهاه عن الشرك في اللفظ، وأمره بالتوحيد، وأرشده إلى اللفظ الأكمل، وإلى ما يقطع عنه الشرك، وهو قول: (ما شاء الله وحده)، ولم يرشده إلى أن يقول: (ما شاء الله ثم شئت)؛ حتى يقطع عنه كل ذريعة عن الشرك وإن بعُدت[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أن قول: (ما شاء الله وشئت)، وما أشبه هذا اللفظ؛ من اتِّخاذ النِّدِّ لله المنهي عنه[٣]؛ حيث دلَّ الحديث على أن قول ذلك شرك أصغر[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أولها: في قوله: «**أجعلتني لله ندًّا**»؛ إنكارًا لمقالته لما سوى بين الله وبين

(١) الجواب الكافي، لابن القيم (١٣٥).
(٢) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٣٠).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٣٥).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٧٤).

النبي ﷺ بقوله: ما شاء الله وشئت، فالتنديد هنا: التسوية؛ فإن (الواو) بينهما تقتضي التسوية بينهما.

وثانيها: أنَّ الاستفهام استنكاريٌّ، فهو لإنكار مقالته، فهي مقالة باطلة؛ لما فيها من التسوية بين الخالق والمخلوق.

وثالثها: في قوله: «**ما شاء الله وحده**»، تقريرًا لانفراد الله بالمشيئة دون شريكٍ؛ وهذا غاية التوحيد من القول عند ذكر المشيئة[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[وَلِابْنِ مَاجَهْ، عَنِ الطُّفَيْلِ -أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا- قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ؛ فقُلْتُ[٢]: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ[٣] القَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُم[٤] [لَأَنْتُمُ][٥] القَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى، فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ[٦] القَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: المَسِيحُ ابْنُ اللهِ. قَالُوا: وَأنتم[٧] [لَأَنْتُمُ][٨] القَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ: أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فقَالَ[٩]: «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟» قُلْتُ:**

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٢) في نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].
(٣) في نسخة القاسم: [أنتم].
(٤) في نسخة دغش، والقاسم: [وَأنتُم].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٦) في نسخة القاسم: [أنتم].
(٧) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [وَإِنَّكُم].
(٨) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٩) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [قالَ].

نَعَمْ. قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا أَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ[1] أَنْهَاكُمْ عَنْهَا؛ فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[2]].

الشَّرْحُ

هذا الدليل الثالث في الباب، والحديث لم يروه ابن ماجه بهذا اللفظ عن الطفيل، إنما رواه عن حذيفة، لكن رواه أحمد والطبراني بنحوٍ مما ذكره المصنف[3]، فابن ماجه إنما روى عن حذيفة بهذا اللفظ وعن الطفيل بنحوه، ورجَّح الحفاظ أن ابن عيينة وهِمَ في روايته عن حذيفة[4].

---

(١) في نسخة القاسم: [أنِّي].

(٢) أخرجه **بتمامه**: الحاكم في «مستدركه»، كتاب: معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ذكر مناقب عبدالله بن الطفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٦٠٥٨)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، قول الرجل ما شاء الله وشئت، برقم: (١٩٨١٣)؛ وأبي يعلى في «مسنده»، برقم: (٤٦٥٥). وأخرجه **بنحوه** ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظر والإباحة، ذكر الزجر عن أن يقول المرء في أموره ما شاء الله وشاء محمد، برقم: (٥٧٢٥)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: الكفارات، باب: النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، برقم: (٢١١٨). قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٣٧): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم»؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة، برقم: (١٣٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٩): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٦٧): «حسن».

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٩٣).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٠٨). ولفظه عند ابن ماجه: حدَّثنا هشام بن عمار قال: حدَّثنا **سفيان بن عيينة**، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن **حذيفة بن اليمان**، أن رجلا من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلًا من أهل الكتاب، فقال: نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشاء =

وهذه الرؤيا في الحديث هي رؤيا حق، أقرَّها رسول الله ﷺ، وعمل بمقتضاها، فنهاهم أن يقولوا: (ما شاء الله وشاء محمد)، وأمرهم أن يقولوا: (ما شاء الله وحده)[١].

قوله: «**وإنكم قلتم كلمة كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها**»، تقريرٌ لكونه شركًا أصغر؛ إذ لو كان من الشرك الأكبَر لبادرهم النبي ﷺ بالإنكار؛ لمنافاته أصل دعوته وبعثته، ووقع عند أحمد التصريح بأن المانعَ له هو الحياء، والمراد: حياؤه من الله في تقدُّمِه بنهيِ الناس عن شيءٍ قبل وحي منهُ سبحانه[٢]، فلما جاءت الرؤيا صارت سببًا للمنع، وجاء الوحي من الله جَلَّوَعَلَا بمنعها[٣]، فمنعه من ذلك إما الحياء؛ وإما أنه يتدرج معهم في النهي، فالنهي عن الشرك في الألفاظ أتى بالتدريج في تاريخ بعثة النبي ﷺ وتبليغه أمته بالأوامر والنواهي، والشرك الأكبر لا يجوز أن يؤخر إنكاره أو أن يمنَع عنه مانع؛ أما شرك الألفاظ فقد تكون المصلحة، وفقه الدعوة، وفقه ترتيب الأهم والمهم، وتقديم الأهم على المهم؛ أن يؤخر بعضه لتتم المصلحة العظمى، أما الشرك الأكبر فلا مصلحة تبقى مع وجوده[٤]، فالشرك الأكبر

= محمد، وذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أما والله، إن كنت لأعرفها لكم، قولوا: ما شاء الله، ثم شاء محمد»، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب قال: حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن **الطفيل بن سخبرة**، أخي عائشة لأمها، عن النبي ﷺ **بنحوه**.

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٦)؛ وتيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٩٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٨٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٢١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٢).

نهى عنه النبي ﷺ في أول بعثته، ولكن مسائل الشرك الأصغر التي هي ذرائع إلى الشرك الأكبر بقي منها بعض المسائل التي لم تحرم إلا في المدينة من باب التدرج في التشريع، فأفراد الشرك الأصغر كثيرة جدًّا، وصار النهي عنها على مراحل، فـ(التمائم) نُهي عنها وكانت في أول الأمر غير منهي عنها، و(الرقى الشركية) نُهي عنها وكانت في أول الأمر غير منهي عنها، و(التولة) نُهي عنها ولم تكن منهيًّا عنها، وكذلك (الحلف بالآباء) و(الحلف بالكعبة) نُهي عنهما وكان الحلف بهما شائعًا، فكان الحلف بالآباء جائزًا، ثم نهاهم ﷺ عن ذلك، وكذلك قول: (ما شاء الله وشئت)، ثم نهاهم عن ذلك؛ على أن مراتب الشرك الأصغر تختلف، فهناك من الشرك الأصغر ما يقرب من الشرك الأكبر وهو وسيلة قريبة إليه، فهذا لا يجوز إقراره؛ لأنه وسيلة مباشرة إلى الشرك الأكبر، مثل: بناء القباب على القبور، ومثل: تعظيم الأولياء بأنواع من التعظيم التي هي وسيلة للشرك الأكبر؛ وهناك أنواع من الشرك الأصغر تكون من شرك الألفاظ أو مما لا يكون وسيلة واضحة إلى التنديد الكامل؛ أي: إلى الشرك الأكبر، فهذا هو الذي يجوز تأخيره لأجل مصلحة راجحة، فإذا كان المدعو ممن يقع في الشرك الأكبر، فإنه يُترك الكلام معه في مسائل الألفاظ، وبعض مسائل الشرك الأصغر، كالحلف بغير الله ونحو ذلك؛ حتى تقر حقيقة التوحيد في نفسه؛ لأن الشبهة في مسائل الشرك الأصغر قد لا تظهر للمدعو، فيكون الانصراف عن الدعوة أعظم، بخلاف مسائل الشرك الأكبر؛ فإن النفوس مجبولة على إنكارها وبغضها وعدم قبولها[1].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٤٢، ١٤٤).

وقوله: «قولوا: ما شاء الله وحده»، هذا على سبيل الاستحباب، وإلا فيجوز أن يقول: ما شاء الله ثم شاء فلانٌ كما تقدم[١]؛ فهذا الحديث والذي قبله: فيه الأمر بأن يقولوا: (ما شاء الله وحده)؛ ولا ريب أن هذا أكملُ في الإخلاص، وأبعد عن الشرك من أن يقولوا: (ثم شاء فلان)؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتنديد من كل وجه، فالبصيرُ يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أفاد أن قول: (ما شاء الله وشاء محمد)، ولو كان نبيًّا من الأنبياء؛ شركٌ أصغر[٣]؛ ففيه بيان لما سبق أن قول: (ما شاء الله وشئت) شرك؛ لأنها تقتضي التسوية[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد»؛ نهيًا لهم عن هذه المقالة لما فيها من التنديد، وهو نهيٌ يفيد التحريم؛ لما تقدَّم من وجود التسوية فيه الجاعلةِ له شركًا أصغر.

والآخر: في قوله: «ولكن قولوا: ما شاء الله وحده»؛ آمرًا لهم أن يفردوا الله بالمشيئة، وهذا غايةُ الأدبِ مع الله في توحيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٥].

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١١٩٨).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٩٩).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٣٧)؛ وإعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، للفوزان (٢/ ١٧٢).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٦)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

خلاصة الباب:

أنه لا يجوز قول: (ما شاء الله وشئت)؛ لأن في اللفظ تشريك في المشيئة، فوجب التحرز منه[١]؛ فعلى العبد أن يحتاط في كلماته، فلا يجعل للإنسان مشيئة مستقلة، ولا يساويه بمشيئة الله؛ حفاظًا على جناب التوحيد[٢].

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٤).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٢٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: مَعْرِفَةُ اليَهُودِ بِالشِّرْكِ الأَصْغَرِ].

أي لقوله: «**إنكم تشركون؛ تقولون: ما شاء الله وشئت**» إلخ[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: فَهْمُ الإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى].

أي: أن اليهود والنصارى لما كان لهم هوى على المسلمين؛ فهموا ما يعيبونهم به، وهو قولهم: (تقولون: ما شاء الله وشاء محمد)[٢]؛ أي: إذا كان له هوى فهم شيئًا، وإن كان هو يرتكب مثله أو أشد منه؛ فاليهود مثلًا أنكروا على المسلمين قولهم: (ما شاء الله وشئت)، وهم يقولون أعظم من هذا، يقولون: عزير ابن الله، ويصفون الله تعالى بالنقائض والعيوب[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟»، فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ:

يَا أَكْرَمَ الخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عندَ حُلولِ الحَادِثِ العَمَمِ وَالبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ؟].

أي: إذا كان هذا قد جعله لله ندًّا بقوله: (ما شاء الله وشئت)، فكيف بقول البوصيري في البردة: يا أكرم الخلق، إلخ ما ذكر، فهذا أعظم شركًا ومحادة لله ورسوله[٤].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٢).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٢).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٣٥).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشِّرْكِ الأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا»].

أي قوله: (ما شاء الله وشاء محمد)، ليس بشرك أكبر لقوله: «**يمنعني كذا وكذا**»؛ يعني: الحياء، كما ثبت في رواية أحمد والبيهقي بإسناد صحيح، ولو كان شركًا أكبر لبادرهم بالإنكار عليهم والنهي عنه(١)؛ لأن الشرك الأكبر لا يمكن أن يسكت عنه ﷺ ويتركهم عليه؛ لأنه أتى بالتوحيد عليه أفضل الصلاة والسلام(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الوَحْيِ].

أي لقوله: «إنَّ طفيلًا رأى رؤيا»(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الأَحْكَامِ].

أي: إذا كان ذلك في وقت التشريع، كما في هذا الحديث، أما بعد ذلك فلا(٤).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٣).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٣).

بَابُ
مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللَّهَ

وَقَوْلِ اللهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ الآيَةَ [الجاثية: ٢٤].

[وَ][(٢)] فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، [بِيَدِيَ الأَمْرُ][(٣)]: أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»[(٤)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ**»[(٥)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ.

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.
(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:١٥]، برقم: (٧٤٩١)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الْألفاظ من الْأدب وغيرها، باب: النهي عَنْ سب الدهر، برقم: (٢٢٤٦).
(٥) هذه الرواية عند مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عَنْ سب الدهر، برقم: (٢٢٤٦).

الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَتُهُ أَذًى للهِ[١].

الثَّالِثَةُ: التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ».

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا[٢]، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ.

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [آَذَى اللهِ].
(٢) في نسخة أسامة: [سَبًّا].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ؛ فَقَدْ آذَى اللهَ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن من سبَّ الدهر فقد آذى الله تعالى[١]، يعني: بيان ما ورد من النصوص في أنَّ من سبَّ الزمان بقبيح القول وشتَمه أو عابه وذمَّه فقد آذى الله تعالى[٢].

والمراد بهذا الباب: النهي عن سب الدهر، وهذا أمرٌ كان موجودًا عند أهل الجاهلية[٣]؛ فجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن سبَّ الدهر ينافي تحقيق التوحيد الواجب[٤]، واكتفى المصنف ببيان ما يترتب على السب عن ذكر حُكمه؛ لأنَّ فداحة ذلك كافيةٌ في التنفير منه، أما حُكمه فمختلفٌ باختلاف حال قائله[٥].

قوله: **(باب من سب الدهر)**: **(السب)** في أصله: **التنقص أو الشتم**[٦]، **والتقبيح، والذم، وما أشبه ذلك**[٧]؛ **فالسبُّ لفظٌ عامٌّ يدخل فيه اللعن والذم والتنقُّص والشَّتم والكلام البذيء، فهذا كله سب**[٨]، **فالمراد بالسَّبِّ: القدح**

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٠٠).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٨).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٦).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٨).
(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).
(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٠).
(٨) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٨٧).

والشتم والكلام الذي يتضمن الذم والتنقص[١].

و(الدهر) هو: الزمان والوقت، كاليوم والليلة والأسابيع والأشهر والسنين والعقود، هذا هو الدهر[٢]، فمطلق الزمان يقال له الدهر[٣]؛ و(سب الدهر) يكون بتنقص الدهر، أو يكون بلعنه، أو بشتمه، أو بنسبة النقائص إليه، أو بنسبة الشر إليه، أو الدعاء عليه، ونحو ذلك، وهذا كله من أنواع سبه[٤].

فـ(سبُّ الدهر): هو سب الزمان، وهو: الليل والنهار؛ لأن كثير من الناس إذا ضاقه أو حزبه أمر سبَّ الدهر، كأن يقول: قاتل الله هذه الساعة، لعن الله هذه الساعة، لعن الله هذا اليوم، قاتل الله هذا اليوم، لا بارك الله في هذه السَّنة، وما أشبه ذلك[٥]؛ وهذا واقع كثيرًا في الجاهلية، وتبعهم على هذا كثيرٌ من الفساق والـمُجَّانِ والحمقى؛ إذا جرَت تصاريفُ الدهر على خلاف مرادهم جعلوا يسبون الدهر والوقت، وربما لعنوه، وهذا ناشئٌ من ضعف الدين، ومن الحمق والجهل العظيم، فإنَّ الدهر ليس عنده من الأمر شيءٌ، فإنه مُدَبَّرٌ مُصرَّفٌ، والتصاريفُ الواقعةُ فيه تدبيرُ العزيزِ الحكيم، ففي الحقيقة يقع العيب والسب على مُدبره[٦]، فلا يجوز سبُّ الليالي والأيام، ولا أن يُسند إليها المصائب، فلا يجوز أن يقال: واخيبة الدهر، أو أفناكم الدهر، أو أضرَّ

(١) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٥٢٢).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٤).
(٣) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٨٧).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٨٤).
(٦) القول السديد، لابن سعدي (١٧٣).

بنا الدهر، ونحو ذلك؛ فإنَّ نسبة التصرف إلى الأيام أو الليالي أو السنوات نسبة إلى غير المتصرِّف، والمتصرِّف هو الله تعالى الذي يصرف ويقلب الليل والنهار، ويقلب الزمان[١].

وقوله: **(فقد آذى الله)**؛ لأنهم إذا أضافوا إلى الدهر ما نالهم من الشدائد، فإنما سبوا فاعله حقيقة، وهو الله سبحانه[٢]؛ وأذيةُ الله: تَنَقُّصُه[٣]، ولفظ (الأذى) **فيه رعاية للفظ الحديث كما سيأتي**[٤]، **وهو** في اللغة لما خفَّ أمره وضَعُف أثره من الشر والمكروه، وهذا بخلاف الضرر، فقد أخبر سبحانه أن العباد لا يضرونه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران:١٧٦]؛ فبيَّن سبحانه أن الخلق لا يضرُّونه، لكن يؤذونه إذا سبُّوا مقلب الأمور[٥]؛ وهذه الأزمنة مفعولة لا فاعلة، فهي لا تفعل شيئًا، وإنما هي مسخَّرة يسخِّرها الله جَلَّجَلَالُهُ، وكلٌّ يعلم أن السِّنين لا تأتي بشيء، وإنما الذي يفعل هو الله جَلَّوَعَلَا في هذه الأزمنة؛ ولهذا كان سبُّ هذه السِّنين سبًّا لمن تصرَّف فيها، وهو الله جَلَّجَلَالُهُ؛ لهذا عقد المصنف هذا الباب ليبيِّن أن سب الدهر ينافي كمال التوحيد، وأنَّه يعود على الله جَلَّوَعَلَا بالإيذاء؛ لأنه سبٌّ لمن تصرف في هذا الدهر[٦]؛ فالمصنف أراد بهذه الترجمة: بيان منع سبِّ الدَّهر، وسبِّ الرِّيح، وسبِّ من لا يستحقُّ السَّبَّ، فسبُّ الدهر مما

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٢٩).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٨).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠١).
(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).

ينقص الإيمان، ويضعف التوحيد، ويغضب الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن الدهر مخلوق مدبر، فسبُّه إيذاء لله، والعباد لا يضرُّون الله شيئًا، ولكن معاصيهم تؤذيه، فيجب على المؤمن أن يحذر المعاصي كلها، فالمعاصي وأنواع الكفر والضلال كلها مؤذية لله؛ لأنها تُغضبه سبحانه، فينبغي للمؤمن أن يحذرها ويبتعد عنها[١].

وسبُّ الدهر محرم، وهو درجات، وأعلاها: لعن الدهر؛ لأن توجه اللعن إلى الدهر أعظم أنواع المسبة وأشد أنواع الإيذاء[٢]، **وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:**

الأول: أن يسبَّ الدهر مع اعتقاد كونه فاعلًا؛ أي: مؤثرًا في حصول الحوادث والوقائع[٣]، كأن يعتقد بسبه الدهر أن الدهر هو الذي يُقلّب الأمور إلى الخير والشر، فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن مع الله خالقًا؛ لأنه نسب الحوادث إلى غير الله، وكل من اعتقد أن مع الله خالقًا؛ فهو كافر، كما أن من اعتقد أن مع الله إلهًا يستحق أن يعبد، فإنه كافر[٤]، فإذا أضاف المدح أو الذم إلى الدهر على أنه سبب مستقلٌّ من دون الله عَزَّوَجَلَّ كما هو فعل الدُهْرية، فهذا شرك أكبر[٥].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٨٣).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٠).
(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

والثاني: سبُّ الدهر مع اعتقاده سببًا في تلك الحوادث؛ أي: مؤثرًا في وجودها وإن لم يكن فاعلًا لها، وهذا شركٌ أصغر[١]، فإذا أضاف المدح أو الذم إلى الدهر على أنه سبب من عند الله، فهذا شرك أصغر، ومما يدل على ذلك قاعدة الأسباب المتقدمة أن من الشرك اعتقاد الشيء سببًا وهو ليس كذلك[٢].

الثالث: سبُّ الدهر مع عدم اعتقاد كونه فاعلًا ولا سببًا؛ وهذا محرمٌ[٣]؛ بأن يجري سب الدهر على اللسان دون أن يعتقد سببيةً أو فاعليةً[٤]، فيسب الدهر لا لاعتقاد أنه هو الفاعل، بل يعتقد أن الله هو الفاعل، لكن يسبه لأنه محلٌّ لهذا الأمر المكروه عنده؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك، وهو من السفه في العقل والضلال في الدين؛ لأن حقيقة سبه تعود إلى الله؛ لأنه سبحانه هو الذي يصرف الدهر ويكون فيه ما أراد من خير أو شر، فليس الدهر فاعلًا، وليس هذا السَّب يُكفر؛ لأنه لم يسب الله مباشرة[٥]؛ فإنَّ من سب الدهر من الخلق لم يقصد سبَّ الله سبحانه، وإنما يقصد أن يسب من فعل به ذلك الفعل مضيفًا له إلى الدهر؛ فيقع السب على الله لأنه هو الفاعل في الحقيقة[٦].

وليس من مسبة الدهر وصف السنين بالشدة، ولا وصف اليوم بالسواد،

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٨).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢٢).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٠).
(٦) الصارم المسلول، لابن تيمية (٤٩٥).

ولا وصف الأشهر بالنحس، ونحو ذلك؛ لأن هذا مقيد[١]؛ فإذا كان يقصد الخبر المحض دون اللوم، فهذا جائز، مثل أن يقول: تعبنا من شدة حر هذا اليوم أو برده، وما أشبه ذلك؛ لأن الأعمال بالنيات، ومثل هذا اللفظ صالح لمجرد الخبر[٢]، وهذا جاء في القرآن وصف الله جَلَّوَعَلَا الأيام بأنها نحسات، والمقصود: في أيام نحسات عليهم، فوصف الأيام بالنحس؛ لأنه جرى عليهم فيها ما فيه نحس عليهم، فهذا ليس من سب الدهر؛ لأن المقصود بهذا: أن الوصف ما حصل فيها كان من صفته كذا وكذا على هذا المتكلم، وأما سبُّه فهو: أن ينسب الفعل إليه، فيسب الدهر؛ لأجل أنه فعل به ما يسوؤه، فهذا هو الذي يكون أذيَّة لله جَلَّوَعَلَا[٣]، فوصف الأيام بالشدة ليس داخلًا في ذلك؛ وإنما المقصود أن تضاف إليها الحوادث فتُسب.

مقصود الترجمة:

بيانُ أنَّ سبَّ الدهر من أذية الله[٤].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبته لكتاب التوحيد هو: أن سب الدهر من الألفاظ التي لا تجوز، والتخلص منها واجب، واستعمالها منافٍ لكمال التوحيد[٥]؛ فسب الدهر

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٠).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٥).

منقص لكمال التوحيد؛ لأن فيه تشبهًا بأفعال المشركين، وفيه نوع مشاركة لله في أسمائه وصفاته؛ لأن من صفات الله أنه المدبر والخالق لهذا الكون، وفي سب الدهر إثبات بأن له شيئًا من التدبير والخلق، وفيه إثبات بأن الدهر سبب في حدوث الأشياء، وهذا من الشرك بالله؛ لأنه لم يسبه إلا لظنه أنه يضرُّ وينفع[١]؛ فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: هو أن سبَّ الدهر يتضمَّن الشرك[٢]؛ لأن الساب مرتكبٌ أحد أمرين: إما مسبة الله أو الشرك، فإن اعتقد أن الدهر فاعلٌ مع الله فهو مشرك؛ وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك، وهو يسبُّ من فعله، فقد سبَّ الله تعالى وتقدس[٣]، فمناسبة الباب لكتاب التوحيد: أنَّ سب الدهر من أذية الله سبحانه، وأذيتُهُ جل وعلا نقضٌ للتوحيد أو نقصٌ له[٤]؛ لأن الذي يسب الدهر إما أن يكون معتقدًا أن الدهر هو الخالق الفاعل لما نزل به بسبب السب، فهذا يكون قد كفر كفرًا أكبر في الربوبية؛ وإما أن يعتقد أن الدهر سببٌ لما أصابه، فلذلك سبه، وهذا كفر أصغر؛ وإما ألا يعتقد ذلك فيكون السبُّ ضعفًا في تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، فيكون معصية من المعاصي، وجميع المعاصي نقصٌ في التوحيد[٥].

مناسبة الباب لما قبله من أبواب:

ذكر المصنف في الأبواب المتقدمة بيان ما يكون من شرك الألفاظ، أو

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦٤٨).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠١).
(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١١).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١٨).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

من النقص الحاصل في التوحيد في اللفظ؛ فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في الباب السابق: باب قول: (ما شاء الله وشئت)، وهذا نقص في التوحيد لفظًا، وكذلك هنا السب هو مما يقع باللسان، وهو نقص في التوحيد يظهر باللسان قد يُنْبِئ عمَّا في القلب من كفر أكبر أو أصغر، فناسَب أن يأتي به بعد الأبواب المتقدمة[١]، فالذي قبله في الأمر بتعظيم الله، وهذا الباب في النهي عن إيذاء الله جَلَّوَعَلَا[٢].

مناسبة الباب للذي قبله:

من المناسبة بين هذا الباب والذي قبله: أن المصنف بيَّن في هذا الباب نوعًا آخر من أنواع الإلحاد في الأسماء والصفات، فهو لما بين في الباب السابق أن من الإلحاد في أسمائه وصفاته: التسوية بينها وبين خلقه، وهو من الشرك الأصغر؛ بيَّن في هذا الباب أن من الإلحاد في أسمائه وصفاته منازعة الله فيما هو من خصائصه من كونه هو المريد لما في الكون والمدبر والخالق له، فسبُّ من لا إرادة له ولا صنع هو في الحقيقة تنقص لله، وإشراك لغيره في خلق وتدبير شيء مما هو من خصائصه[٣].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٦٢).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦٤٨).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِ اللهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ **الآيَةِ** [الجاثية: ٢٤]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين؛ فأورد في الباب: آية وحديث، فالدليل الأول هذه الآية، وجاء المصنف بهذه الآية ليبيِّن أن نسبة الأعمال إلى الدهر أو إضافة المدح أو الذم إلى الدهر شرك بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذا من الشرك الأكبر[(٢)]، وفي هذه الآية يذكر الله جَلَّوَعَلَا عن طائفة من العرب وغيرهم، أنهم لا يؤمنون بالبعث بعد الموت ولا بحياة أخرى يكون فيها جزاء، فقال: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾، والمعنى: وما الحياة والوجود إلا هذا، فليس هناك آخرة، بل يموت بعض ويحيا آخرون[(٣)]؛ ولهذا قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾؛ أي: ما يفنينا إلا ممر الليالي والأيام، وطولُ العمر، فيسبون الدهر[(٤)]، وفيه إنكارٌ للقدر؛ أي: ليس هلاكنا بأمر الله وقدره، بل بطول السنين لمن طالت مدَّته، والأمراض والهموم والغموم لمن قصرت مدته؛ فالمهلك هو الدهر[(٥)]، وقد أكذبهم الله بقوله: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ أي: يقين علم: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾؛ أي: يتوهمون ويتخيلون[(٦)].

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤١).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١١).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤١).
(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١١).

وفي الآية نسبة الحوادث إلى الدهر، ومن نسبها إلى الدهر؛ فسوف يسُبُّ الدهر إذا وقع فيه ما يكرهه[١]، وهذا الشاهد في الآية؛ أنهم أضافوا الإهلاك إلى الدهر، فإنهم كانوا يضيفون المصائب وما يحلُّ بهم من النوازل والنكبات والكوارث إلى الدهر، فيحملهم هذا على سب الدهر، فكذَّبهم الله جَلَّوَعَلَا في هذه الآية[٢]؛ فهذه الآية ظاهرة في أن نسبة الأشياء إلى الدهر من خصال المشركين أعداء التوحيد، فنفهم منه أن خصلة الموحِّدين أن ينسبوا الأشياء إلى الله جَلَّوَعَلَا، ولا ينسبوا الإهلاك إلى الدهر، بل الله جَلَّوَعَلَا هو الذي يُحيي ويميت[٣].

مناسبة الآية للباب:

أنها وإن كانت خبرًا عن الدُّهرية المشركين؛ فإنها دلَّت على أن من سبَّ الدهر فقد شارك هؤلاء الدهرية في سبِّه، وإن لم يشاركهم في الاعتقاد[٤]؛ حيث ذمَّت الآية من نسب الحوادث إلى الدهر؛ لأنه قد جعل الدهر شريكًا مع الله بفعله[٥].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ﴾، وهذا من أقوال الكافرين المشركين

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٦).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠٣)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤٠).
(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٨٠).

المعتقدين تأثير الدهر، فمن وافقهم في اعتقادهم فقد وقع في الشرك والكفر، فمن اعتقده فاعلًا فقد أشرك شركًا أكبر، ومن اعتقده سببًا فقد أشرك شركًا أصغر[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [[وَ][٢] فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، [بيدي الأمرُ][٣]: أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»[٤]. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»[٥]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه ذم من سب الدهر، وبين النبي Ì أن في ذلك أذية لله عَزَّوَجَلَّ[٦].

قوله تعالى: «يؤذيني ابن آدم؛ يسب الدهر»؛ (يؤذيني)؛ يعني: يغضبني، فهذا فيه إغضاب لله، ولكن الله تعالى لا يضره أحدٌ من خلقه[٧]، وهذا فيه أن

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٩)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله، برقم: (٧٤٩١)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عَنْ سب الدهر، برقم: (٢٢٤٦).
(٥) هذه الرواية عند مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب، باب: النهي عَنْ سب الدهر، برقم: (٢٢٤٦).
(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٧) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤١٨).

سب الدهر يؤذي الله تَبَارَكَوَتَعَالَى[١]، وقوله: (يسب الدهر): الجملة تعليلٌ للأذية أو تفسيرٌ لها؛ أي: بكونه يسب الدهر؛ أي: يشتمه ويقبحه ويلومه، وربما يلعنه والعياذ بالله؛ فيؤذي الله تعالى[٢].

وقوله: «**وأنا الدهر**»؛ أي: أنا مُدبر الدهر ومُصرفه، ولا يقال بأن الله هو الدهر نفسه، ومن قال ذلك؛ فقد جعل الخالق مخلوقًا[٣]، فمعنى قوله: (وأنا الدهر)؛ أي: المتصرف فيه، فليس الدهر اسمًا من أسماء الله ولا صفة من صفاته[٤]، فقوله: (وأنا الدهر)؛ لا يعني: أن الدهر من أسماء الله جَلَّوَعَلَا، ولكنه رتَّبه على ما قبله، وهو قوله: (يسب الدهر، وأنا الدهر)؛ لأن حقيقة الأمر أن الدهر لا يملك شيئا ولا يفعل شيئًا، فسب الدهر سبٌّ لله؛ لأن الدهر يفعل الله جَلَّوَعَلَا فيه، فهو ظرفٌ للأفعال وليس مستقلًّا؛ فلهذا لا يفعل، ولا يَحرِم، ولا يُعطي، ولا يُكرم، ولا يُهلك، وإنما الذي يفعل هذه الأشياء مالك الملك المتفرد بالملكوت وتدبير الأمر الذي يجير ولا يجار عليه، فقوله إذًا: (وأنا الدهر)؛ فيه نفي نسبة الأشياء إلى الدهر، وأن هذه الأشياء تُنسب إلى الله جَلَّوَعَلَا، فيرجع مسبة الدهر إلى مسبة الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن الدهر لا مِلْك له، والله هو الفاعل[٥].

وقوله: «**أقلب الليل والنهار**»، والليل والنهار هما: الدهر، فالله جَلَّوَعَلَا هو

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠٤).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٥).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٥).
(٤) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٦).

الذي يقلبهما، فليس لهما من الأمر شيء[١]، وتقليبه: تصرفه تعالى فيه بما يحبه الناس ويكرهونه؛ يعني: أن ما يجري فيه من خير وشرٍّ إنما هو بإرادة الله وتدبيره، بعلمٍ منه تعالى وحكمة، لا يشاركه في ذلك غيره، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالواجب عند ذلك حمده في الحالتين، وحسن الظن به سبحانه وبحمده، والرجوع إليه بالتوبة والإنابة[٢]؛ فبيَّن معنى الدهر: أنه هو الذي يُقلب الليل والنهار، فسبُّه سبٌّ للذي قلَّبه وخلقه[٣].

وقوله: (**وفي رواية: «لا تسبوا الدهر، فإنَّ الله هو الدهر»**): فائدة هذه الرواية أن فيها التصريح في النهي عن سبِّ الدهر[٤].

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وإنما تأويله والله أعلم، أن العرب كان شأنها أن تذم الدهر وتسبه عند المصائب التي تنزل بهم؛ من موت أو هرم أو تلف أو غير ذلك، فيقولون: إنما يهلكنا الدهر، وهو الليل والنهار، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، فيجعلون الليل والنهار اللذين يفعلان ذلك فيذمون الدهر، فإنه الذى يفنينا ويفعل بنا، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبُّوا الدهر»، على أنه يفنيكم والذي يفعل بكم هذه الأشياء؛ فإنكم إذا سببتم فاعل هذه الأشياء فإنما تسبوا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فإن الله فاعل هذه الأشياء[٥]؛ **والظاهر أن المشركين نوعان:**

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٦).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٠٣).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٨٤).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٧).
(٥) السنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ١٣١)، تحقيق: التركي.

أحدهما: من يعتقد أن الدهر هو الفاعل؛ فيسبه لذلك، فهؤلاء هم الدهرية.

والثاني: من يعتقد أن المدبر للأمور هو الله وحده لا شريك له، ولكن يسبون الدهر لما يجري عليهم فيه من المصائب والحوادث، فيضيفون ذلك إليه من إضافة الشيء إلى محله، لا لأنه عندهم فاعل لذلك؛ والحديث صريحٌ في النهي عن سب الدهر مطلقًا، سواء اعتقد أنه فاعل أو لم يعتقد ذلك[١]، فساب الدهر دائر بين أمرين لا بُدَّ له من أحدهما: إما مسبَّة الله أو الشرك به؛ فإنه إذا اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك؛ وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك، وهو يسب من فعله فقد سبَّ الله تعالى[٢].

والنهي عن سب الدهر تنبيه بالأعلى على الأدنى، وفيه إشارة إلى ترك سبِّ كلِّ شيء مطلق إلا ما أذن الشرع فيه لأن العلَّة واحدة[٣]، فيُنهى عن سبِّ الدهر وسبِّ المخلوقات التي لا تستحق السَّبِّ[٤]، ولهذا جاء في الحديث قوله ﷺ: «**لا تسبُّوا الريح، فإنها تجيء بالرَّحمة والعذاب، ولكن سلوا الله خيرها، وتعوَّذوا به من شرِّها**»[٥].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه أن من سبَّ الدهر فقد آذى الله؛ أي: تنقَّصَه[٦]؛ فدلَّ الحديث على

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠٥).
(٢) زاد المعاد، لابن القيم (٢/ ٣٢٤).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٠٨).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٨٥).
(٥) أخرجه أحمد في المسند، برقم (٧٤٠٧)؛ وأخرجه الترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في النهي عن سب الريح، برقم (٢٢٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحة، برقم (٢٧٥٦).
(٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤١).

أن سبَّ الدهر يؤذي الله عَزَّوَجَلَّ[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «**يؤذيني ابن آدم يسب الدهر**»، فجعلَ مسبَّة الدَّهر أذيةً لهُ سبحانه؛ أي: تنقصًا له، ومن آذى الله ففِعله محرم ومن كبائر الذنوب.

والآخر: في قوله: «**لا تسبوا الدهر**»، فإنه نهيٌ، والنهي للتحريم[٢].

خلاصة الباب:

أن الزمان والدهر وقتٌ لحلولِ قدر الله، فلا يجوز سبه؛ لأنه لا تأثير له، وإنما سبُّه يؤول إلى سبِّ الله الذي قدَّره[٣]؛ فخلاصة الباب تحريم أمرين: تحريم اعتقاد أن الدهر فاعل للحوادث، وتحريم سب الدهر؛ لأنه سبٌّ لفعل الله جَلَّوَعَلَا[٤].

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٨١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٢٩)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٨٩).
(٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٦٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ].

أي لقوله: «**لا تسبُّوا الدهر**»[(١)]، وهذا للتَّحريم، وقد يصلُ إلى الكفر[(٢)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَتُهُ أَذًى للهِ[(٣)]].

أي لقوله: «**يؤذيني ابن آدم يسبُّ الدهر**»[(٤)]، والأذيَّة تكون بمخالفة أمره لا بإيصال الأذى إليه، فأذيَّتهم لله جَلَّوَعَلَا في وقوعهم فيما يخالف الأمر الشرعي[(٥)].

فهذا الحديث لا ينافي قوله ﷺ في الحديث الإلهي: «**يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضرِّي فتضرُّوني**»، فالأذى أمرٌ غير الضرر، فلا يلزم منه الضرر؛ لأنه قد يؤذي دون أن يضرَّ[(٦)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»].

أي مُصرّفُ الدهرِ لقوله: «**أُدبّر الليلَ والنهارَ**»[(٧)]؛ فإذا تأملنا فيه وجدنا أن معناه أن الله مُقلب الدهر ومُصرفه، وليس معناه أن الله هو الدهر[(٨)].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٤).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٠٣).
(٣) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [آذَى اللهِ].
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٤).
(٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٥).
(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٨).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا[١]، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ].

أي: لكونه جعل ذلك سبًا بمجرد القول، ولم يُفرق بين من قصدَ ومن لم يقصد[٢]؛ يعني: من قصد ذم الزمان ولم يقصد سب الله فإنه يدخل في النهي؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي يقلب الليل والنهار[٣].

ولو عبَّر المصنف بقوله: أنه قد يكون مؤذيًا لله وإن لم يقصده، لكان أوضح وأصح؛ لأن الله صرَّح بقول: «**يسبُّ الدهر**»، والفعل لا يضاف إلا لمن قصده[٤]، ونوقش بأن ظاهر الحديث أنه سبَّ، وإن لم يقصد[٥].

(١) في نسخة أسامة: [سَبًّا].
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٨).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٦٥٣).

بَابُ
التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاةِ وَنَحْوِهِ

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ: رَجُلٌ تَسَمَّى[١] مَلِكَ الأَمْلَاكِ؛ لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ**»[٢].

قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ: شَاهَانْ شَاهْ»[٣].

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»[٤].

قَوْلُهُ: «أَخْنَعُ»؛ يَعْنِي: أَوْضَعَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي بِـ: «مَلِكِ الأَمْلَاكِ»[٥].

الثَّانِيَةُ: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

---

(١) في نسخة القاسم: [يُسَمَّى].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: أبغض الأسماء إلى الله، برقم: (٦٢٠٦) دون قوله: «لا مالك إلا الله»؛ وأخرجه بتمامه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الآداب، باب: تحريم التسمي بملك الْأملاك وبملك الملوك، برقم: (٢١٤٣).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) خرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب: الآداب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك، برقم: (٢١٤٣).

(٥) في نسخة الحبيشي زيادة: [لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللهُ].

الثَّالِثَةُ: التَّفَطُّنُ لِلتَّغْلِيظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، مَعَ القَطْعِ بِأَنَّ القَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هَذَا لإِجْلالِ اللهِ[١] سُبْحَانَهُ [وتعالى][٢].

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [لَأَجلِ اللهِ].
(٢) زيادة من نسخة دغش.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاةِ وَنَحْوِهِ].

الشَّرْحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان أن التسمي بما يدلُّ على الكمال المطلق، كالتسمي بقاضي القضاة ونحوه؛ يُنهى عنه[١]، يعني: باب ما جاء من النهي عن التسمي بقاضي القضاة، ومثلِ ذلك من الأوصاف التي لا يصح إطلاقها على غير الله جل وعلا[٢].

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن التسمي بقاضي القضاة ونحوه مما فيه تعظيمٌ يشابه تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ أن هذا مما ينافي تحقيق التوحيد الواجب[٣]؛ وقيل: إن المعنى الذي من أجله منع في الشريعة من التسمي بمثل هذا الاسم هو ما قد يُفهم منه من دخول الله عَزَّوَجَلَّ في لفظه، وذلك لأن هذا اللفظ قد يُشعر بأنَّ ربَّ العزة والجلال يدخل في هذا اللفظ، فعندما يتسمى أحد من العباد بهذا الاسم يكون قد شمل اللفظ بعمومه رب العزة والجلال[٤].

فهذا الباب ذكَرَ فيه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التسمي ببعض الأسماء التي تقتضي كمالًا في معناها، وبوبَّه بقوله: **(باب: التسمي بقاضي القضاة ونحوه)**[٥]؛ كأقضى القضاة، وحاكم الحكام، وسلطان السلاطين، وسيد السادات، أو سيد الناس، ونحو ذلك؛ أي: ما حكم التسمي بذلك؛ هل يجوز أم لا؟[٦].

---

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٠٢).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢٣).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٥٣٢).
(٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٥٨).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣١٤).

قوله: (التسمي) يشمل ما إذا سمَّى نفسه أو سمَّاه غيره به فرضي؛ أما إذا سماه غيره به فلم يرضَ فإنه لا يدخل في الذم؛ لعدم الرضا، فيلحق الوعيد المُسمّي، ومن رضي بذلك الاسم[١].

وقوله: (بقاضي القضاة): (قاضي): بمعنى حاكم، و(القضاة): الحكام، و(ال) للعموم، والمعنى: التسمي بحاكم الحُكام؛ لأن القاضي جمع بين الإلزام والإفتاء، بخلاف المفتي، فهو لا يُلزم[٢]، فقاضي القضاة لفظٌ حقيقة معناه: الذي يقضي بين القضاة، وهذا إنما هو لله جَلَّجَلَالُهُ، فهو الذي يقضي بين العباد، وبين القضاة، وبين العبيد، فهو قاضِيَ القضاة على الحقيقة سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيُخْبَر عنه بذلك؛ لأن (قاضي القضاة) ليست من أسماء البشر، والذي أطلقوا هذه التسمية على كبير القضاة، أو على كبير العلماء، لا يعنون بها أن ذاك يقضي بين القضاة، وإنما يعنون بها أنه وصل إلى مرتبة في القضاء أو في العلم أعلى من درجة القاضي؛ فصار قاضي القضاة، والواجب على العبد ألا يجعل هذه التسمية جارية على لسانه، ولا أن يرضى بها[٣]؛ فليس قاضي القضاة إلا من يقضي الحق، وهو خير الفاصلين الذي إذا قضى أمرًا فإنما يقول له: كن فيكون[٤]، فـ(قاضي القضاة) هذا لا يليق إلا لله جَلَّوَعَلَا؛ لأنه سبحانه الذي يقضي بين الناس يوم القيامة القضاء النهائي، يقضي بين جميع

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٨). وينظر: القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٩).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٩).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٨، ٤٤٩).
(٤) زاد المعاد، لابن القيم (٢/ ٣١١).

العالمين، ملوكهم وعامَّتهم، وعلمائهم وعوامهم، فالقضاء المطلق هو لله جَلَّوَعَلَا، فلا يليق أن يقال للمخلوق: (قاضي القضاة)؛ لأن الله هو الذي يقضي بين جميع الخلق يوم القيامة بحكمه؛ أما القاضي من الناس فإنه لا يقضي بين كل الناس، وإنما يقضي بين فئات قليلة من الناس، إما في بلد وإما في قضية خاصة، ثم قضاؤه قد يكون صوابًا وقد يكون خطأً، أما قضاء الله جَلَّوَعَلَا فإنه لا يكون إلا حقًّا وصوابًا، ولا يتطرَّق إليه الخطأ والنَّقص جَلَّوَعَلَا، ففي هذه الكلمة (قاضي القضاة)، تعظيم زائد، ومنحٌ للمخلوق لصفة لا يستحقها[١].

قوله: **(ونحوه)**؛ يعني: مما يدل على النفوذ والسلطان[٢]؛ أي: من الأسماء التي تختص بالله وحده، وتسمية غير الله تعالى بها ذريعة إلى أن يُعْتَقد لهذا المسمَّى ما يُعتقد لله من المعاني التي يشتمل عليها هذا الاسم، فيكون ذريعة إلى الكفر الأكبر بأن يعتقد أن هذا المسمى له ما لله تعالى من الخصائص[٣]؛ يعني: كل اسم فيه تعظيمٌ شديد للمخلوق من الألقاب والأسماء التي فيها التعظيم الذي لا يليق إلا بالله جَلَّوَعَلَا، مثل: «ملك الأملاك»، و«سيِّد السَّادات»، وما أشبه ذلك من الألقاب الضخمة التي يتلقَّب أو يتسمَّى بها بعض الجبابرة أو المستكبرين[٤].

فذِكرُ المصنف لهذه الترجمة فيه إشارة إلى النهي عن التسمي بقاضي القضاة؛ قياسًا على ما في حديث الباب؛ لكونه يُشبهُه في المعنى، فيُنهى عنه[٥]؛

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٢/ ١٨٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٦٣).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٢/ ١٨٠).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٠٥).

وإنما عدل المصنف عن الترجمة بما في الحديث، وهو التسمي بـ(ملك الأملاك) إلى قوله: (قاضي القضاة)؛ لأنه أشهر في أهل الإسلام[١]، فقد انتشر في بلاد المسلمين التسمية بقاضي القضاة ونحوه، منذ القرن الرابع الهجري إلى أوقات متأخرة قريبة من هذا الزمان[٢]؛ فهذا الوصف على وجه الإطلاق لا يصح إلا لله عَزَّوَجَلَّ، أمَّا على وجه التقييد، كأن يقال: قاضي القضاة في مصر، أو في بلاد الشَّام، فهذا لا بأس به؛ لأنه مقيد، والمنهي عنه في الأسماء هو الإطلاق، لا التقييد[٣]، فإذا أضفنا القضاة وحصرناها بطائفة معينة، أو ببلد معين، أو بزمان معين، مثل أن يقال: قاضي القضاة في الفقه، أو قاضي قضاة المملكة العربية السعودية، فهذا جائز؛ لأنه مُقيَّد، ومعلوم أن قضاء الله لا يتقيَّد، فحينئذ لا يكون فيه مشاركة لله جَلَّوَعَلَا، والأفضل عدم التسمي به، أو يُسمي غيره به؛ لأنه يؤدي إلى الإعجاب بالنفس والغرور، فلا يقبل الحق إذا خالف قوله، فمع القول بأن ذلك جائز لا ينبغي أن يقبله اسمًا لنفسه أو وصفًا له، ولا أن يتسمى به[٤].

وقيل: لا يجوز التسمي بقاضي القضاة سواء أُريد به الإطلاق أو التقييد، فإذا أطلقه أو قيَّده بقوله: قاضي قضاة هذه البلاد فكله سواء، وأما قول: رئيس القضاة فهذا ليس فيه مانع، وإنما الممنوع قاضي القضاة؛ لأن القضاء مرجعه إلى الله تعالى، فهو الذي يقضي بين القضاة[٥].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٠).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١٠٠٨).

فالمراد بهذا الباب: بيان النهي عن التسمي بالأسماء التي حوت أوصافًا لا تكون إلا لله، كقاضي القضاة، أو سلطان السلاطين، وملك الأملاك، وعلة النهي: منافاة ذلك لكمال التوحيد[١]؛ إذ التوحيد يقتضي من الموحد المؤمن بالله جَلَّوَعَلَا أن يُعظمه، وألا يَجعَل مخلوقًا في منزلة الله تعالى فيما يختص به؛ لأنه قد يُجعل المخلوق في منزلة الله لشُبهةِ وصفٍ قام به، ككون القاضي هو رئيس القضاة أو أعلم القضاة، فيُجعل في اللفظ والتسمية قاضيًا للقضاة؛ فلهذا نبه المصنف على أن التسمي بالأسماء التي معناها إنما هو لله جَلَّجَلَالُهُ: لا يجوز، والتوحيد يقتضي ألا يوصف بها وألا يُسمَّى بها إلا الله جَلَّوَعَلَا، فتسمية غير الله بتلك الأسماء التي ستأتي لا تجوز ومحرم، بل هي أخنع الأسماء، وأوضع تلك الأسماء، وأبغض الأسماء إلى الله جَلَّجَلَالُهُ[٢]؛ وهذا كله صيانة وحماية لجناب التوحيد؛ لمنافاة هذه الألفاظ لكماله، فيكون فيه شائبة من الشرك وإن لم يكن أكبر، ولا يخفى ما في إطلاقه على غير الله من الجرأة على الله وسوء الأدب معه؛ فإن كل لفظ يقتضي التعظيم والكمال، لا يكون إلا لله وحده[٣].

والمصنف يأتي بالأشياء التي تكون قادحة في التوحيد أو مضادة له، فالقادح يكون منقصًا، والمضاد يكون منافيًا له، ويكون هذا من باب تفسير الشيء بضده؛ فعادة المصنف أنه يذكر الأشياء التي فيها قوادح التوحيد، وهذا منها فهو مما ينقصه[٤].

---

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٠).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٧).
(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١٤).
(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١٠٠٤)، (٢/ ١٠٠٨).

فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد بهذه الترجمة: بيان النهي عن الأسماء التي يكون لها تعلق بمشابهة أسماء الله؛ لأنه تعالى له أسماء يختص بها ليس لأحد أن يُتسمى بها، مثل: الرحمن، ومثل: مالك الملك، والخلاق، والرزاق، ورب العالمين، وما أشبه ذلك، ومثل: حاكم الحكام، وسلطان السلاطين، وأشباه ذلك؛ فلهذا أراد التنبيه على هذا؛ لأن من كمال التوحيد وتمامه عدم التسمي بهذه الأسماء[١]، فموضوع الترجمة النهي عن التسمي بما هو من خصائص الله، فلا يجوز التسمي باسم خاص بالله؛ لأن هذا فيه مشاركة لله جَلَّوَعَلَا، ومن شارك الله في اسمه يوشك أن يأخذه ويهلكه، ولهذا لما تسمَّى مسيلمة برحمن اليمامة، لزمه اسم الكذب[٢].

مقصود الترجمة:

بيانُ حكم التسمي بقاضي القضاة ونحوه مما كان في معناه من رد الفصل والحكم إليه، كملك الأملاك وحاكم الحكام وسيد السادات[٣].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

عقد المصنف هذا الباب وما يليه لتحقيق الأدب مع الله تعالى، ومع أسمائه وصفاته، وأن لا نتشبه بها، وهذا من كمال التوحيد، وترك احترامها أو التشبه بها ينافي التوحيد أو ينافي كماله[٤]؛ وأورده في كتاب التوحيد؛ ليُبين

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٨٧).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣١)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٩١).

أن من تسمَّى بهذه الأسماء، فقد كذب وأساء الأدب مع الله جَلَّوَعَلَا، وإساءة الأدب مع الله في ذلك منافٍ لكمال التوحيد، فهو محرم، ومناف لكمال التوحيد الواجب؛ لأن فيه اعتداءً على حق الله في الأسماء التي لا يجوز أن يتسموا بها[١]؛ فمن تسمَّى بهذا الاسم فقد جعل نفسه شريكًا مع الله فيما لا يستحقه إلا الله؛ لأنه لا أحد يستحق أن يكون قاضي القضاة أو حاكم الحكام أو ملك الأملاك إلا الله سبحانه؛ فهو القاضي فوق كل قاض، وهو الذي له الحكم، ويرجع إليه الأمر كله كما ذكر الله ذلك في القرآن[٢]؛ فهذا الباب ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التوحيد؛ لبيان قادح من قوادح التوحيد، وهو منازعة الله عَزَّوَجَلَّ فيما اختص به من الأسماء والأوصاف، فإن منازعة الله في أسمائه وصفاته بأن يُسمي الإنسان نفسه بها، أو يصف غيره بها، فإنها قدحٌ في التوحيد[٣]؛ لأن عقيدة التوحيد تدور على توحيد الله جَلَّوَعَلَا، وعلى تنزيه الله عن المشابهة والمماثلة، فمن تسمَّى باسم لا يليق إلا بالله على وجه التعاظم، فهذا فيه تشبيه بأسماء الله[٤]؛ فهذا الباب فيه بيانُ أن التسمّي باسمٍ فيه مشاركةٌ لله في التعظيم شركٌ في الربوبية[٥]، وهو شرك أصغر[٦].

مناسبة الباب للأبواب قبله:

أنه تابعٌ لما ذُكرَ قبلُ من الألفاظ التي قد تُنقص التوحيد وتخلُّ به[٧].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٦٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٨٠).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤٣).
(٦) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٥٧).
(٧) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢٣).

مناسبة الباب للذي قبله:

هذه الترجمة من فروع الباب السابق، وهو أنه يجب أن لا يُجعل لله ندٌّ في النيات والأقوال والأفعال، فلا يُسمَّى أحدٌ باسمٍ فيه نوعُ مشاركةٍ لله في أسمائه وصفاته، وكل هذا حفظٌ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفعٌ لوسائل الشرك[١]؛ فهذا الباب مشابه للباب الذي قبله؛ لأن الذي قبله فيه النهي عن مسبة الدهر؛ لأن ذلك يؤذي الله جَلَّوَعَلَا، وهذا الباب في النهي عن التسمِّي بالأسماء التي اختص بها سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والتي لا تليق إلا به؛ لأن هذا يغيظُ الله جَلَّوَعَلَا، فسب الدهر يؤذي الله، وهذا يغيظ الله جَلَّوَعَلَا، وكلا الأمرين محرم شديد التحريم، وسيأتي بعد هذا الباب: (باب: احترام أسماء الله)، وهو كذلك يشبه هذين البابين، فهذه الأبواب الثلاثة بعضها يشبه بعضًا، لكنها لما كانت متنوعة نوَّعها المصنف رَحِمَهُٱللَّهُ، من أجل أن يُعرف كلُّ شيء على حدته مفصلًا؛ لأن أمور التوحيد لا بد فيها من التفصيل والبيان، ولا يكفي فيها الإجمال والاختصار[٢].

(١) القول السديد، لابن سعدي (١٧٧).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٨٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في «الصَّحِيح»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ: رَجُلٌ تَسَمَّى[(١)] مَلِكَ الأَمْلَاكِ؛ لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ»[(٢)]. قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ: شَاهَانْ شَاهْ»[(٣)]. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»[(٤)]. قَوْلُهُ: «أَخْنَعُ»؛ يَعْنِي: أَوْضَعَ].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو حديث أبي هريرة، ودلَّ الحديث على النهي عن التسمي بمثل هذه التسميات، وأنَّ من تسمَّى وتلقَّب بهذه الألقاب، فإنه قد تسمَّى بأوضع اسمٍ عند الله، واتصف بأوضع وصفٍ، وهو: أغيظ رجلٍ، وأخبث رجلٍ[(٥)].

قوله: «إن أخنع اسم عند الله»: (أخنع) فسَّره المصنف بأن معناه: (أوضع)[(٦)]؛ يعني: أحقر وأبعد الأسماء عند الله رجلٌ تسمى مَلِك الأملاك[(٧)]؛ وإذا كان أوضع اسم عند الله هو هذا الاسم، فكذلك صاحبه الذي تسمَّى بهذا الاسم، فهو أوضع الناس عند الله، ويكسوه الله جَلَّ وَعَلَا ثوب مذلة يوم القيامة؛ لأنه أراد

(١) في نسخة القاسم: [يُسَمَّى].
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: أبغض الأسماء إلى الله، برقم: (٦٢٠٦) دون قوله: «لا مالك إلا الله»؛ وأخرجه بتمامه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الآداب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك، برقم: (٢١٤٣).
(٣) المصادر السابقة.
(٤) خرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب: الآداب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك، برقم: (٢١٤٣).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩١).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١١).
(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٠).

بهذا الاسم الرفعة في الناس وبين الخلق[١]؛ وهذا من باب المعاقبة بنقيض القصد، فالذي حمل هذا الرجل أن يتسمى بهذه الأسماء التي تختص بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: التعاظم والكبر؛ فعوقب بنقيض قصده، فأذلَّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وجعله وضيعًا[٢]؛ ولهذا كان أحب اسم عند الله ما دلَّ على التذلل والخضوع، مثل: عبد الله وعبد الرحمن، وأبغض اسم عند الله ما دل على الجبروت والسلطة والتعظيم[٣].

وقوله: «**رجل تسمَّى مَلِكَ الأملاكِ**»؛ أي: سمَّى نفسه؛ و(الأملاك): جمع مَلِك[٤].

وهناك فرقٌ بين مَالِك ومَلِك، فمالِك: اسم فاعل من الـمِلْك، يقال: مَلَكَ الشيء؛ يعني: اقتناه وصار مختصًا به، وهذا راجع إلى التصرف بالأعيان؛ وأما الـمُلْك بالضم، فالاسم منه الـمَلِك، وهو: الذي ينفُذُّ أمره ونهيه، فالـمِلْك راجع إلى الأعيان، والـمُلْك راجع إلى المعاني، وهذا قول عدد من محققي أهل اللغة[٥]؛ فالفرق بين الملك والمالك: أن المالك هو المتصرف بفعله؛ والملك هو المتصرف بفعله وأمره، فالذي تسمَّى ملك الأملاك أو ملك الملوك قد بلغ الغاية في الكبر والكذب[٦].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٦٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٦٣).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٣).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١٣).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٠).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١٣).

فأوضع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك؛ لأنه جعل نفسه في مرتبة عليا، فالملوك أعلى طبقات البشر من حيث السلطة؛ فجعل مرتبةً فوق مرتبتهم وهذا لا يكون إلا لله جَلَّوَعَلَا[١]؛ فوجه كون هذا اللفظ من المنهي عنه أنَّ في معناه ادعاء الكمال، ذلك أن قول القائل: (ملك الأملاك)؛ يعني: ملك الملوك، وفي الحقيقة أن الملوك لا يملكهم إلا واحد وهو الله جَلَّوَعَلَا، فهذا الذي ادعى أنه ملك الملوك هذا ادعاء باطل في نفسه، ورفعٌ لحاله فوق حقيقته[٢].

وقوله: «**لا مالك إلا الله**»؛ أي: لا مالك على الحقيقة المِلْك المطلق إلا الله تعالى؛ وأيضًا: لا مَلِكَ إلا الله عَزَّوَجَلَّ[٣]، وهذا من أساليب الحصر؛ يعني: أن الملك إنما هو لله وحده[٤].

وقد أكَّد النبي ﷺ التشديد في تحريم التسمي بذلك بقوله: «**لا مالك إلا الله**»، فالذي تسمَّى بهذا الاسم قد كذب وفجر وارتقى إلى ما ليس له بأهل، بل هو حقٌّ لرب العالمين؛ فإنه الملك في الحقيقة، فلهذا كان أذلَّ الناس عند الله يوم القيامة[٥]؛ لأن هذا اللفظ إنما يصدق على الله تعالى؛ فهو ملك الأملاك، لا ملك أعظم ولا أكبر منه[٦].

وقوله: (**قال سفيان: مثل: شاهان شاه**)؛ يعني: سفيان ابن عيينة، و(شاهان

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٢).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٦٠).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٣).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٠).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١٣).
(٦) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٠٥).

شاه) عند العجم، عبارة عن مَلِك الأملاك؛ ولهذا مثَّل به سفيان؛ لأنه عبارة عنه بلغة العجم[١]، فشاهان: جمعٌ بمعنى أملاك، وشاه: مفرد بمعنى ملك، والتقدير: أملاك ملك؛ أي: ملك الأملاك، لكنهم في اللغة الفارسية يقدمون المضاف إليه على المضاف[٢]؛ وإنما مثَّل سفيان بـ(شاهان شاه)؛ لأنه قد كثرت التسمية به في ذلك العصر؛ فنبَّه سفيان على أن الاسم الذي ورد الخبر بذمه لا ينحصر في (ملك الأملاك)، بل كل ما أدَّى معناه بأي لسان كان، فهو مرادٌ بالذم[٣]، فمراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الحديث متناول لمثل هذا، بأي لسان، كما هو ظاهر، فلا ينحصر في لفظ بعينه، بل كل ما أدى إلى هذا المعنى فهو داخلٌ في الحديث[٤].

وقوله: **(وفي رواية: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة، وأخبثه»)**؛ (أغيظ): من الغيظ، وهو: الغضب؛ أي: أغضبُ شيء عند الله عَزَّوَجَلَّ وأخبثه هو هذا الاسم، وإذا كان سببًا لغضب الله وخبيثًا، فإنَّ التسمي به من الكبائر، وفيه إثبات الغيظ لله عَزَّوَجَلَّ، فهي صفة تليق بالله عَزَّوَجَلَّ كغيرها من الصفات، والظاهر أنها أشدُّ من الغضب[٥]، فالله عَزَّوَجَلَّ يغضب غضبًا شديدًا من هذا الاسم، فاجتمعت في حقه هذه الأمور؛ لتعاظُمه في نفسه، وتعظيم الناس له بهذه الكلمة التي هي من أعظم التعظيم، فتعظُّمه في نفسه وتعظيم الناس له بما ليس له بأهل؛ وضَعه

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٠٦).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٥٤).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١٤).
(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١٥).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٥٤).

عند الله يوم القيامة، فصار أخبث الخلق وأبغضهم إلى الله وأحقرهم؛ لأن الخبيث البغيض عند الله يكون يوم القيامة أحقر الخلق وأخبثهم، لتعاظمه في نفسه على خلق الله بنعم الله[١]؛ فسبب كونه أغيظ رجل وأخبث رجل: أنه جعل نفسه مماثلًا لله جَلَّوَعَلَا في الحق بهذه التسمية[٢]، فهذا المذكور ينافي كمال التوحيد الذي دلَّت عليه كلمة الإخلاص فيكون فيه شائبة من الشرك وإن لم يكن أكبر[٣]، وعلاقة هذه الرواية بالباب: بيان التغليظ الوارد في التسمي بملك الأملاك، ونحوه، كالتسمي بقاضي القضاة، وقد نبه المصنف على ذلك في المسألة الثالثة بقوله: التفطن للتغليظ في هذا ونحوه[٤]، فكل الأسماء والأوصاف التي لا تصلح إلا لله ولا تصدق على غيره لايجوز أن يتسمى بها المخلوق كـ(قاضي القضاة)، و(أحكم الحاكمين)، وما أشبه ذلك، فإن الله جل وعلا يمقت أن يتسمَّى بها الخلق؛ لما في ذلك من منازعة الله جل وعلا أسماءه وأوصافه التي اختص بها، وقد توعد الله من نازعه ما اختص به بالعذاب، ومن عذابه ما ذكره في حديث الباب من أنَّ التسمي بأسمائه أو أوصافه ذلٌ وصغارٌ لمن فعله، وهذا النهي يشمل التسمي بهذه الأسماء ولو لم يلاحظ ما تضمَّنته من معنى؛ تعظيمـًا لله وإجلالاً أن يُشرِكَهُ أحدٌ فيما اختصَّ به، ويلتحقُ بما ورد به النص الأسماء المشتركة التي يتسمَّى بها الخلق وهي من أسمائه تعالى، كالعزيز والسميع والبصير ونحو ذلك؛ إذا لوحظ معناها

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٠٦).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٠).
(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٤٣).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٥٧).

المطلق عند التسمية[١].

والمقصود أن الحديث صريح في تحريم التسمي بـ(ملك الأملاك)، ونحوه، كـ(ملك الملوك) و(سلطان السلاطين)، وقد ألحق أهل العلم بهذا (قاضي القضاة)، ويلي هذا الاسم في القبح والكراهة والكذب: (سيد الناس) و(سيد الكل)، وليس ذلك إلا لرسول الله ﷺ خاصة، وقد تبيَّن بهذا مطابقة الحديث للترجمة[٢]؛ فالمقصود أنه يُنهى عن التسمية بـ(مالك الأملاك)، أو (شاهان شاه)؛ يعني: مَلِك الأملاك؛ لأنَّ فيه تسمية البشر بما يختص بالله، فإن (ملك الأملاك) هو الله جَلَّوَعَلَا، والأملاك واسعة، والإنسان إنما يطلق عليه أنه **مالك** للشيء المعين، وليس مالكا لكل شيء، فالذي يملك كل شيء هو الله وحده، والبشر يملكون بالإضافة بعض الأشياء؛ **وكذلك المُلْك بالضم**، وهو: نفاذ الأمر والسيطرة، فإنه يكون في بعض الأرض وليس في كل الأرض، فالذي يملك يقال له: **مالك** إذا كان يملك مِلْكًا؛ أو **مَلِك** إذا كان يملك مُلْكًا، بمعنى: نفاذ الأمر، ويضاف إلى بقعته، فيقال: ملك المملكة العربية السعودية، وملك الأردن، ونحو ذلك، وأما الإطلاق العام: ملك الأملاك، أو شاهان شاه، فإن الأملاك منها ما هو على الأرض ومنها غير ذلك، وهذا إنما هو لله جَلَّوَعَلَا، فالتوحيد يوجب ألا يتسمى بذلك أحد، وألا يُرضى بتسمية أحد بذلك، حتى لو وجد في بعض الكتب لا ينقل كما هو، وقد يغلط بعض الباحثين وبعض طلبة العلم فينقل قولًا عن بعض أهل العلم المتقدمين ممن

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢٤).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢١٥).

يتجوَّزون في مثل هذه الألفاظ، وفيه: (وقال: قاضي القضاة كذا) و(كان قاضي القضاة كذا) ولا يُغيِّره، والواجب أن يغيره تعظيمًا لله جَلَّوَعَلَا، وأمانة النقل التي يدَّعون هي في مرتبةٍ دون توحيد الله جَلَّوَعَلَا بكثيرٍ كثير، فالواجب تغيير ذلك، وهذا من توحيد الله وتغيير اشتراك الخلق مع الله جَلَّوَعَلَا في حقِّه فيما يزعمه بعض الخلق[1]؛ أما الأسماء التي تطلق على البشر، وتطلق على الله جَلَّوَعَلَا، فهذه يكون فيها اشتراك بين المخلوق والخالق في أصل المعنى، مثل: (الملك)؛ فالله جَلَّوَعَلَا هو الملك، وسمَّى الله بعض عباده بالملك، فالذي يملك شيئًا هو الملك، لكن له من الـمِلك بحسب حاله، وله من الـمُلك بحسب حاله، فالمعنى صحيح، إذ إن له مُلكًا، وله مِلكًا، فأنت مالك للشيء، والله جَلَّوَعَلَا هو المالك الأعظم، والملَكُ ملِكٌ على بلاده، والله جَلَّوَعَلَا هو ملك ملكوته سبحانه، فإذًا في لفظ (مَلك) اشتراك، للعبد منها ما يصحُّ أن يناسبه، كذلك لفظ (العزيز)، فإن من أسماء الله العزيز، والله جَلَّوَعَلَا سمَّى بعض عباده بالعزيز، وذلك أن له عزة تناسبه، فليس كاذبًا في هذه المقالة من تسمَّى بالعزيز، فهو عزيز بالقدر الذي يناسب ذاته البشرية، كذلك الجليل أو صاحب الجلالة إذا أُطلقت على إنسان فإن له جلالة تناسبه، فهذا وأمثاله من الألفاظ يجوز إطلاقه على البشر لوجود الصحة في أصل المعنى، كما قيل في أبي حنيفة: أنه المفتي الأعظم، فهو مفتي زمانه الأعظم، أو هو المفتي الأعظم بين المفتين، فهذا يناسب الحال؛ وهذا بخلاف الألفاظ التي هي كذب في نفسها، ولا يصح للمخلوق منها شيء مثل: قاضي القضاة، أو أقضى القضاة،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤٩).

أو ملك الأملاك، أو سيد الناس، فهذه كلها ليس لصاحبها منها نصيب، فهذا كله لا يجوز، واستثنى العلماء من ذلك النبي ﷺ أنه سيد الناس، وذلك لقوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، فقالوا: هذه تقصر عليه ﷺ؛ لأن له سيادة على ولد آدم وعلى الناس تُناسبه، فهو اسم صحيحٌ في نفسه، والله جَلَّوَعَلَا هو سيد الناس والمتصرف فيهم، فهو السيد سبحانه، ولكن النبي ﷺ له سيادة تناسبه؛ إذًا معقد هذا الباب: أن الاسم إذا كان المخلوق لا يستحق منه شيئًا، وكان يُطلق على الله جَلَّوَعَلَا؛ فإن التسمي به لا يجوز، ويكون من التعدي والكذب والظلم والعدوان؛ أما إذا كان ذلك الاسم حقًا، وله نصيب بقدره، فإنه يناسب إطلاقه، كما يُناسب ذلك فيما يتصف به العباد من الصفات، فالعبد سميع بصير، والله جَلَّوَعَلَا سميع بصير، وهكذا الله هو الملك والمالك، والعبد ملك ومالك[(١)].

مناسبة الحديث للباب:

أنه دلَّ على تحريم التسمي بملك الملوك[(٢)]، فيحرم كذلك التمسي بقاضي القضاة ونحوه؛ قياسًا على تحريم التسَمِّي بملك الملوك الوارد ذمُّه والتحذير منه[(٣)].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «**إن أخنع اسم عند الله**»؛ أي: أذلَّ اسمٍ وأوضعه، والذلة والضعة تكون من المحرمات، فالتَّسمِّي بملك الأملاك وما في معناه مما

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٥٩، ١٦٠).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٨٤).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤٤).

يضرب به على العبد الذلة والصغار عند الله، وما أوقع العبد في الذلة والصغار عند الله فهو محرم.

والآخر: في قوله: «**أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه**»، والغيظ: أشدُّ الغضب؛ أي: أشد رجل يتغيض الله عليه بشدة غضبه وهو أخبث الخلق عنده من تسمى ملك الأملاك وما في معناه، وما اشتد غضب الله لأجله فهو محرَّم[(١)].

خلاصة الباب:

أنه لا ينبغي أن يُعظَّم المخلوق بما يشبه أن يُعظَّم به الخالق جَلَّوَعَلَا، وما كان مثل ذلك، فينهى عنه كالذي ترجم به المصنف؛ لأنه لا يصدق هذا المعنى إلا على الله، فلا يصلح أن يُسمَّى به المخلوق؛ لأن كل لفظ يقتضي التعظيم والكمال لا يكون إلا له تعالى وتقدس دون غيره[(٢)]، فلا يجوز للعبد أن يتسمَّى بالأسماء التي تحتوي أوصافًا لا تليق إلا بالله؛ تعظيمًا لله سبحانه، فالله لا يشبهه أحدٌ في أفعاله ولا أسمائه ولا صفاته، فكذلك كل اسم مشعرٍ بالتعظيم الذي لا يليق إلا به سبحانه لا يجوز للمخلوق التسمي به[(٣)].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٢)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٤٢).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي بِـ: «مَلِكِ الأَمْلَاكِ»[(١)]].

أي لقوله: «**إنَّ أخنع اسمٍ**» إلخ[(٢)]، والنهي شرعًا لا يستفاد من الصيغة المعينة المعروفة فحسب، بل إذا وردَ الذم عليه أو سب فاعله أو ما أشبه ذلك؛ فإنه يفيد النهي، فصيغة النهي هي المضارع المقرون بـ(لا) الناهية، مثل: لا تفعل، ولكن إذا كان هناك ذم أو وعيد أو ما أشبه ذلك؛ فهو متضمن للنهي وزيادة[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ].

قوله: (ما في معناه مثله)؛ أي: ما كان في معنى ملك الأملاك من الأسماء التي يختص الله بها؛ فهو مثله في النهي عنه[(٤)]، والذي في معناه: قاضي القضاة، وحاكم الحكام، وشاهان شاه في الفارسية[(٥)]، كما مثَّل سفيان بن عيينة أحد الرواة بـ(شاهان شاه)، وهو عبارةٌ عن ملك الملوك عند العجم[(٦)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: التَّفَطُّنُ لِلتَّغْلِيظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، مَعَ القَطْعِ بِأَنَّ القَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ].

---

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللهُ].
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٥).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٥).
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٧).

أي: أن هذا التغليظ المذكور لمن تسمَّى بذلك ولو لم يقصد حقيقته، لكونِ النهي مطلقًا من غير فرقٍ بين القاصد وغيره[١].

وقوله: (مع أن القلب لم يقصد معناه)، أي: لم يقصد أنه ملك الأملاك أو قاضي القضاة، لعلمه أن هناك من هو أبلغ ملكًا وأحكم قضاء[٢]، فالمتسمي بهذا قد لا يلاحظ ما فيه من المعنى، مع أنَّ الغالب أن التسمي بهذا لا يكون إلا لملاحظة معناه، لكن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: لو أنَّ الإنسان سمَّى شخصًا بهذا الاسم، أو نادى شخصًا بهذا الاسم مع قطع النظر عمَّا تضمنه من المعنى فإنه لا يجوز؛ لما ورد من التغليظ في هذا في قوله: (أخنع اسم)، و(أغيظ رجل، وأخبثه)[٣]، فينهى عنه ولو لم يقصد حقيقة الاسم؛ لأنه منازعة وكذب، والمؤمن مأمور بالصدق، هذا مع غير القصد؛ أما إذا كان مع القصد، فهو والعياذ بالله منافٍ لكمال التوحيد الواجب، ومضاد لما يستحقه الله جَلَّوَعَلَا من الأسماء الحسنى والصفات العُلا[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هَذَا لِإِجْلَالِ اللهِ[٥] سُبْحَانَهُ [وَتَعَالَى][٦]].**

أي: أن هذا النهي لإجلال اللهِ سبحانه أن يُسمَّى غيرُه بشيء لا يليقُ إلا

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٧).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٦٤).
(٥) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [لِأَجلِ اللهِ].
(٦) زيادة من نسخة دغش.

به جَلَّوَعَلَا[١]؛ وهذا يؤخذ من قوله: «**لا مالك إلا الله**»، فالرسول ﷺ أشار إلى العلة، وهي: (لا مالك إلا الله)، فكيف يقال: ملك الأملاك وهو لا مالك إلا الله عَزَّوَجَلَّ[٢].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٧).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٦).

بَابُ:

احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ: أَنَّهُ كَانَ يُكَنَّى أَبَا الحَكَمِ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الحُكْمُ**»، فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ؛ فَرَضِيَ كِلَا الفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟»، قُلْتُ[(١)]: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟». قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ[(٢)] أَبُو شُرَيْحٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ[(٣)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ[(٤)]، وَلَوْ [بِكَلَامٍ][(٥)] لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

---

(١) في نسخة أسامة، والحبيشي: [قَالَ].

(٢) في نسخة أسامة: [أَنتَ].

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح، برقم: (٤٩٥٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، ذكر إيجاب الجنة للمرء بطيب الكلام وإطعام الطعام، برقم: (٥٠٤)؛ والحاكم في «مستدركه»، كِتَابُ: الْإِيمَانِ، إذا زنى العبد خرج منه الإيمان برقم: (٦٣)؛ والنسائي في الكبرى، كتاب: القضاء، إذا حكموا رجلا ورضوا به فحكم بينهم، برقم: (٥٩٠٧).
والحديث صحَّحه الألباني في إرواء الغليل، برقم (٢٦١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٤): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٢): «حسن».

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [احْتِرَامُ صِفَاتِ اللهِ وأَسْمَائِهِ].

(٥) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ولو كلامًا].

الثَّانِيَةُ: تَغْيِيرُ الِاسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: اخْتِيَارُ أَكْبَرِ الأَبْنَاءِ لِلْكُنْيَةِ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَتَغْيِيرِ الِاسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنَّ من تعظيم الله احترام أسماء الله تعالى، وتغيير الاسم الذي يليق بجنابه عن غيره لأجل ذلك؛ عظمة وإجلالًا له، لا إله إلا هو[(١)].

وقوله: (احترام أسماء الله)، (احترمه): رعى حرمته وهابه؛ وقوله: (وتغيير الاسم لأجل ذلك)، (غيَّر الاسم): حوَّله وبدَّله، وجعل غيره مكانه[(٢)].

فهذا الباب عقده المصنف لبيان أنه يجب على المسلم أن يحترم أسماء الله، وأن يُغير الأسماء التي فيها مشاركة لله تعالى في أسمائه أو صفاته، مالم يكن من الأسماء التي أُذِن فيها في المشاركة[(٣)]، فالمصنف جاء بهذا الباب ليبين أن تغيير الاسم الذي لا يليق إلا بالله عَزَّوَجَلَّ من تحقيق التوحيد[(٤)].

والمراد بهذا الباب: بيان وجوب احترام أسماء الله، والحذر من امتهانها أو احتقارها، أو تسمية غير الله بها، فهذه الأسماء مختصة بالله، ولذا شُرع تغيير الاسم لاحترامها وتعظيمها[(٥)]؛ ويستفاد منه المنع من التسمي بهذا ابتداءً من

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٠٤).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١٦).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢٥).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٤).

باب الأولى، لكن في الأسماء المختصة بالله تعالى[١].

فقوله: **(باب: احترام أسماء الله وتغيير الاسم لأجل ذلك)**؛ أي: وجوب احترام أسماء الله تعالى، وهو: تعظيمها؛ ووجوب تغيير الاسم لأجل احترام أسماء الله تعالى، وذلك من تحقيق التوحيد[٢]؛ فهذا الباب في احترام أسماء الله؛ وهذا الاحترام قد يكون مستحبًا من جهة الأدب، وقد يكون واجبًا، فأسماء الله تعالى يجب احترامها؛ بمعنى: يجب ألا تُمتهن، ويستحب احترامها أيضًا فيما كان من الأدب ألا يوصف به غير الله، وهذا راجع إلى تعظيم شعائر الله جَلَّجَلَالُهُ؛ فهذا الباب فيه الإرشاد إلى الأدب الذي يجب أن يصدر من قلب الموحد ومن لسانه، فإنَّ الموحِّد متأدِّبٌ مع الله جَلَّجَلَالُهُ، ومتأدِّبٌ مع أسمائه وصفاته، ومع دينه، فلا يهزل مثلًا بشيء فيه ذكر الله، ولا يلقي الكلمة عن الله جَلَّوَعَلَا دون أن يتدبَّر ما فيها، وكذلك لا يُسمي أحدًا بأسماء الله جَلَّوَعَلَا، ويُغير الاسم لأجل هذا، فأسماء الله جَلَّوَعَلَا يجب احترامها، وتعظيمها، ومن احترامها أن يجعل ما لا يصلح إلا لله منها لله وحده، وألا يُسمى به البشر[٣].

واحترام أسماء الله جَلَّجَلَالُهُ هذا يكون في أشياء:

الأول: أن يُعظَّم الاسم في ذكره واستعماله، وحين التكلُّم به.

والثاني: أن يُعظَّم الاسم إذا وُجد مكتوبًا، فاحترام أسماء الله جَلَّوَعَلَا يكون

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٠).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٠)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣١٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٩٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٦٥).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥١، ٤٥٢).

من جهة اللفظ، ومن جهة الكتابة، فلا تمتهنُ أسماء الله تعالى الموجودة في الجرائد، أو في الأوراق، أو أن ترمى، أو أن توضع في أمكنة قذرة، ويجب احترام كل ما فيه اسم من أسماء الله.

والثالث: أن يُعظِّم أسماء الله جَلَّوَعَلَا، فلا يجعلها في كلام لا يليق بتعظيمه لأسماء الله جَلَّوَعَلَا، فذلك نوع من أنواع عدم احترام أسماء الله جَلَّوَعَلَا.

والرابع: أن لا يُسمَّى بأسماء الله جَلَّوَعَلَا، وأن يُغيَّر الاسم لذلك[١].

و(**أسماء الله**) عَزَّوَجَلَّ هي: التي سمَّى بها نفسه أو سمَّاه بها رسوله ﷺ[٢]، **وهي قسمان:**

الأول: أسماء خاصة بالله لا تصح إلا له، ولا تُطلق إلا عليه؛ فهذا لا يُسمَّى به غيره، وإن سُمي وجب تغييره، مثل: الله، والرحمن، ورب العالمين، والرزاق، وخالق الخلق، وما أشبه ذلك.

والثاني: أسماء لا تختص بالله، فيصح أن يوصف بها غير الله، وهي ما دلَّت على صفةٍ للمخلوق فيها نصيب؛ مثل: الرحيم، والسميع، والبصير، فهذه أسماء يتسَّمى بها غيره جَلَّوَعَلَا، وللعبد فيها ما يليق به، ولله ما يليق به جَلَّوَعَلَا، فكلٌّ له من المعاني ما يليق به، فهذه يصح التسمي بها[٣]، واشترط بعضهم لصحة التسمي بها: أن تكون التسمية بدون التعريف بـ(ال)[٤]؛ وأن

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٧٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٥٧).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٩٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٦٥).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٥).

يُقصَد به التسمي على أنه علمٌ محض من دون قصد للصفة أو ملاحظة لها[١].

فهذا القسم نوعان: النوع الأول: ما يُسمى به غيره مع إرادة العلمية المحضة دون الصفة، وهذا جائز، كتسمية عزيز أو حكيم، على إرادة أن يكون اسمًا دالًّا عليه فقط.

والنوع الثاني: ما يُسمى به مع إرادة العلمية والصفة التي فيه، **وهذا النوع له موردان:**

أحدهما: تسميته به على إرادة استغراق معنى الصفة؛ أي: بلوغ كمالها، وهذا محرم، كأن يُسمى أحدٌ حكيمًا أو عزيزًا، ويراد إثبات كمال صفة العزة أو الحكمة له.

والمورد الثاني: تسميته به على إرادة أصل معنى الصفة دون كمالها، فله من الصفة ما يناسب حاله مع القطع بعدم بلوغه الكمال منها، فهذا جائز، كأن يُسمى أحدٌ حكيمًا أو عزيزًا، ويراد أنَّ له قدرًا من الحكمة أو العزة، فله أصل الصفة لكن لا يُعتقد عند إطلاق الاسم عليه وجعله له أنه بلغ الغاية في هذه الصفة[٢].

ومراد المصنف هنا القسم الأول، وهي: الأسماء التي لا تصلح لغيره

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦٠)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٥).

(٢) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

جَلَّوَعَلَا[١]؛ فقوله: **(وتغيير الاسم)**؛ أي: إذا سُمي شيء من المخلوقات باسم من أسماء الله الخاصة به، كـ (الله)، أو (الرحمن)، وما أشبه ذلك من أسمائه الخاصة به التي لا يُسمَّى بها غيره، فإنه يجب تغيير الاسم احترامًا لأسماء الله؛ أما الأسماء التي يُسمى بها المخلوق ويُسمَّى بها الخالق، مثل: الملك، والعزيز، وأشباه ذلك؛ فهذه ليست من هذا الباب[٢]؛ فالأسماء التي لا تختص بالله، يستحب تغييرها من باب الأدب، وإن كان التسمي بها جائزًا[٣].

وذهب بعض الشراح إلى أنه إن لوحظت الصفة في الاسم مُنع من التسمي به، وإن لم تلاحظ الصفة جاز التسمي به على أنه علَمٌ محض[٤].

فالتسمية بأسماء الله لها صور:

الأولى: التسمية بأسماء الله المختصة به، كـ (الله) و(الرحمن)، فهذا لا يجوز.

والثانية: التسمية بما لا يليق إلا به، كالتسمية بـ: ملك الملوك، وأحسن الخالقين، ومالك يوم الدين، ونحوها، فهذا لا يجوز.

والثالث: التسمية بالمعرف بالألف واللام من الأسماء الحسنى، كـ: العزيز، والحكيم، والرؤوف، ونحوها، وهذا جائز إذا كانت التسمية للعلمية

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٩٢).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٨٣).
(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٦٦).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦٠)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٥).

فقط، أما إذا لوحظ في التسمية الصفة فيُمنع من ذلك، وعليه يحمل حديث الباب[١].

مقصود الترجمة:

بيانُ وجوب احترام أسماء الله الحسنى، وتغييرُ الاسمِ لأجل احترامها؛ تحقيقًا للتوحيد[٢].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أنَّ احترام أسماء الله تعالى، وتغيير الاسم من أجل ذلك من تحقيق التوحيد[٣]؛ لأن احترامها احترام لله عَزَّوَجَلَّ، ومن تعظيم الله؛ فلا يُسمَّى أحد باسم مختص بالله[٤]، وكلُّ هذا حفظٌ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفعٌ لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يُخشى أن يُتدَرَّجَ منها إلى أن يُظَنَّ مُشارَكَةُ أحدٍ لله في شيءٍ من خصائصه وحقوقه[٥].

وأيضًا من مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن احترام أسماء الله جَلَّوَعَلَا احترام لتوحيده جَلَّوَعَلَا في أسمائه وصفاته، وتعظيم له؛ لأن أسماء الله جَلَّوَعَلَا داخلة في توحيد الأسماء والصفات، وتعظيم ذلك النوع من التوحيد منه: أن تُعظَّم الأسماء الحسنى، وأن تُعظَّم صفات الرب العليا جَلَّوَعَلَا[٦]، فتعظيم

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٤).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤٥).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦٠).
(٥) القول السديد، لابن سعدي (١٧٧).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٦٩).

أسماء الله تعالى وصفاته من تعظيم الله تعالى، ويكون ذلك باحترامها، وعدم امتهانها، وعدم مشاركة الله تعالى فيها بالتسمي بها، فمن تسمَّى بشيء من أسماء الله تعالى أو اتصف بصفة من صفاته وجب عليه تغيير ذلك؛ لأن فيه نقصًا في توحيد العبد، وعدم تعظيم لله تعالى[١].

مناسبة الباب لما قبله:

مناسبة هذا الباب للذي قبله من وجوه:

الأول: أنه في الباب السابق ذكر حكم التسمي بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ التي يختص بها دون غيره، وفي هذا الباب ذكر النهي عن منازعة الله تعالى ما يختص به من معاني الأسماء التي يجوز تسمية غيره بها[٢]؛ فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب حكم التسمي بالأسماء التي ليست خاصة بالله، وليست مما اختص الله به، بل يوصف بها العبد، ويوصف بها المخلوق[٣]، فالباب السابق فيما يختص بالله من الأسماء، وهذا الباب فيما يلحظ فيه الصفة من الأسماء[٤].

والثاني: أن الذي قبله خاصٌ بالألقاب، وهذا خاصٌّ بالأسماء والكنى، فالذي قبله في النهي عن إطلاق اللقب الذي يليق بالله على المخلوق، وهذا الباب في الأمر باحترام أسماء الله وعدم التسمي بها[٥].

والثالث: أن الذي قبله من باب المنازعة ومن باب مشاركة الرب جَلَّوَعَلَا

(١) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٦١).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٦٢).
(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٧١).

فيما هو خاص به، وهذا أمره عظيم؛ أما هذا فليس من باب المنازعة؛ لأنه قد يكون غير مقصود، وقد يكون لأمر يفعله الفاعل فيسمى باسم مأخوذ من الفعل كما في هذا الحديث، وقد يكون أيضًا عن قصد حسن، ولكنه ما فهم معنى هذا التكني أو هذا التسمي، فيكون غير آثم حتى يطلع على الحكم، فإذا اطلع على ذلك وجب عليه أن يغير الاسم، تعظيمًا لله جَلَّوَعَلَا واحترامًا لأسمائه، فيكون هذا الباب في الخطورة أقل من الباب الذي قبله، ومع ذلك فهذا من كمال التوحيد؛ أي: تغيير الاسم احترامًا لأسماء الله جَلَّوَعَلَا وتعظيمًا له[١]، فالمقصود من هذا الباب: بيان أن من الأدب ألا يُسمَّى أحدٌ بشيء يختص الله جَلَّوَعَلَا به؛ ولذلك أورد المصنف هذا الباب إثر البابِ الذي قبله؛ لأجل هذه المناسبة، فتسمية: **(ملك الأملاك)** مشابهة لتكنِّيه **(أبي الحكم)**؛ من جهة أن في كلٍّ منهما اشتراكا في التسمية، لكن فيها اختلاف من جهة أن **(أبا الحكم)** راجع إلى شيء يفعله هو، وهو أنه يحكُم فيرضون بحُكمه، وذاك **(ملك الأملاك)** ادعاء ليس له شيء؛ ولهذا كان أخنع اسم عند الله[٢].

(١) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٦١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ: أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى أَبَا الحَكَمِ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الحُكْمُ»، فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اِخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ؛ فَرَضِيَ كِلَا الفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟». قُلْتُ[(١)]: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟». قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ[(٢)] أَبُو شُرَيْحٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ[(٣)]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو حديث أبي شريح، وهذا الحديث هو الذي لأجله ذكر المصنف هذا الباب في قوله: (وتغيير الاسم لأجل ذلك)[(٤)]، وهذا فيه أن الاسم الذي فيه تعظيمٌ وافتخار فالله عَزَّوَجَلَّ أولى به[(٥)]، ومراد المصنف من إيراد الحديث: المنع من التسمية بأسماء الله تعالى؛ تعظيمًا له سبحانه[(٦)].

---

(١) في نسخة أسامة، والحبيشي: [قَالَ].

(٢) في نسخة أسامة: [أَنتَ].

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح، برقم: (٤٩٥٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، ذكر إيجاب الجنة للمرء بطيب الكلام وإطعام الطعام، برقم: (٥٠٤)؛ والحاكم في «مستدركه»، كِتَابُ: الإِيمَانِ، إذا زنى العبد خرج منه الإيمان برقم: (٦٣)؛ والنسائي في الكبرى، كتاب: القضاء، إذا حكموا رجلا ورضوا به فحكم بينهم، برقم: (٥٩٠٧). والحديث صحَّحه الألباني في إرواء الغليل، برقم (٢٦١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٤): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٢): «حسن».

(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٧٤).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١١).

قوله: (يُكْنَى): بالتخفيف، وهي: الفصيحة، أما (يُكَنَّى) بالتشديد فهي لغة ضعيفة، لأن يُكْنَى هي التي كان عليها غالب الاستعمال فيما ذكره أهل اللغة[١].

والكنية: ما صُدِّر بأبٍ، أو أم، أو أخ، أو عم، أو خال، ونحو ذلك، واللقب ما ليس كذلك كزين العابدين ونحوه[٢]،

قوله: «**إن الله هو الحكم**»؛ أي: الحاكم الذي إذا حَكَم لا يُردُّ حُكمه، وهذه الصفة لا تليق بغير الله تعالى[٣]، فهو المستحق أن يكون حاكمًا على عباده[٤]، وهو سبحانه الحَكَمُ في الدنيا والآخرة؛ يحكم بين خلقه في الدنيا بوحيه الذي أنزله على أنبيائه ورسله[٥].

ودخول (هُوَ) بين لفظ الجلال وبين اسمه (الحَكَم)؛ يدل على اختصاصه بذلك، كما هو مقرر في علم المعاني؛ لأن (هو) ضمير عماد أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وفائدته أن يُجعَل الثاني مختصًّا بالأول[٦].

وقوله: «**وإليه الحُكْم**»؛ أي: إليه الفصل بين العباد في الدنيا والآخرة[٧]؛ يعني: إليه الحكم لا إلى غيره؛ فاسم (الحَكَم) الذي يُفيد استغراق صفات

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٢).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٠٩)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦١).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٢).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦١).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥١٠).
(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٣).
(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٢).

الحُكْم ليس إلا إلى الله جَلَّوَعَلَا[١].

فـ(الحَكَم) من أسماء الله تعالى، و(الحُكْمُ) حقٌّ خالص لله تعالى، لا يُشاركه فيه أحد[٢].

وقوله: **(إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم؛ فرضي كِلَا الفريقين)**، المعنى والله أعلم: أن أبا شريح لـمَّا عرَفَ منه قومُه أنه صاحب إنصاف وتحرٍّ للعدل بينهم، ومعرفةِ ما يُرضيهم من الجانبين، صار عندهم مرضيًّا، وهذا هو الصلح؛ لأن مداره على الرضى، لا على الإلزام[٣].

وقوله: **«ما أحسن هذا»**: الإشارة تعود إلى إصلاحه بين قومه لا إلى تسميته بهذا الاسم؛ لأن النبي ﷺ غيَّره[٤]؛ يعني: ما أحسن هذا العمل، وهو: الإصلاح بينهم، والتوسط بينهم حتى يرضوا، وحتى تزول المنازعات، فالإصلاح بين الناس أمرٌ مطلوب، وقد جاءت به النصوص[٥].

وقوله: **«قال: فأنت أبو شريح»**: غيَّره النبي ﷺ؛ **لأمرين:**

الأول: أن الحَكَم هو الله، فإذا قيل: يا أبا الحكم، كأنه قيل: يا أبا الله.

والثاني: أن هذا الاسم الذي جُعل كنية لهذا الرجل لوحظ فيه معنى الصفة، وهي الحُكْم، فصار بذلك مطابقًا لاسم الله، وليس لمجرد العلمية

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١١).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥١١).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٩٣).

المحضة، بل للعلمية المتضمنة للمعنى، وبهذا يكون مشاركًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذلك، ولهذا كنَّاه النبي ﷺ بما ينبغي أن يُكنى به[١]؛ وفيه الدليل على المنع من التسمي بأسماء الله المختصة به، والمنع مما يوهم عدم الاحترام لها، كالتكني بأبي الحكم ونحوه[٢]؛ فتكنية المخلوق بأبي الحكم غير لائقة؛ لأن الحَكَم من أسماء الله، والله جَلَّ وَعَلَا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الحَكَم، وهو: بلوغ الغاية في الحُكُم، والفصل بين المتخاصمين، راجع إلى من له الحُكُم وهو الله جَلَّ جَلَالُهُ، وأما البشر فإنهم لا يصلحون أن يكونوا حكامًا أو أن يكون الواحد منهم حَكَمًا على وجه الاستقلال، ولكن يكون حَكَمًا على وجه التبع؛ ولهذا أنكر النبي ﷺ على أبي شريح هذه التكنية، فالواجب أن لا يُسمَّى أحدٌ بالحَكَم أو الحاكم ونحو ذلك، إلا إذا كان مُنفِّذًا لأحكام الله تعالى، فالذي يحكم بما حكم به الله الذي هو الحَكَم يقال له: حَكَم؛ لأنه حكم بحكم من له الحكم، وهو الله جَلَّ جَلَالُهُ، فيسوغ إطلاق ذلك عليه، ولا بأس به؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا وصف من يحكمون بشرعه بأنهم حكَّام، وهم القضاة[٣].

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على المنع من إهانة أسماء الله بالتسمي بأسمائه تعالى المختصة به، والتكني بذلك[٤]؛ حيث دلَّ الحديث على وجوب تغيير الاسم إذا كان

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦٣).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٣).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٢، ٤٥٤).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤٦).

يوهم مشابهة أسماء الله وصفاته[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في تغيير الرسول ﷺ كُنيتَهُ من (أبي الحكم) إلى (أبي شريح)؛ احترامًا لاسم الله الحَكَمِ؛ لما كان الناس يرون فيه بلوغ كمال المعنى، كما أخبر هو فقال: (فرضي كلا الفريقين)، فكان يرون قوله فصلًا لا يُرجع عنه ولا يُنزع دونه، فغيره النبي ﷺ لما لوحظ كمال الصفة موجودًا فيه، فإنه كُنّي (أبا الحكم)؛ لكون حُكمه فصلًا للخصومات، وقطعًا للمنازعات، فلما لوحظ هذا المعنى الذي هو حظُّ حُكمِ الله كان الأدبُ مع الله تغييرُه وتحويلُه إلى غيره[٢].

وهذا الحديث فيه أن النبي غيَّر اسم (أبي الحكم) إلى (أبي شريح)، فهل هذا التغيير على الوجوب أو الاستحباب؟ **على ثلاثة أقوال:**

القول الأول: جواز التسمية بهذا الاسم، فإن لوحظ فيه معنى الصفة، **فيُستحب** تغييره، وأما إذا لم تلاحظ الصفة، وكان علَمًا مجردًا فهو جائز[٣]، ويدل على الجواز ما جاء في الأحاديث الصحيحة الكثيرة من تسمية الحكم والحكيم، ولم يُغيّره النبي ﷺ، وهي أصح من هذه الرواية، والحُكم بين الناس يكون بالشرع، ولا يضره أن يُسمَّى الحكم، ويسمى القاضي، ويسمى

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٨٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٦٦).

الحاكم، فقد أقرَّ النبي ﷺ أسماء منها: الحكيم بن حزام، ومنها: الحكم بن عمرو الغفاري، وأسماء أخرى، ولم يُغيرها، فلو كانت منكرة لغيرها عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فهذا يدلُّ على أنها لا بأس بها[١]، ومما يدل على أنه لا فرق بين ملاحظة الصفة وعدمها عند التسمية: أن النبي ﷺ قال: «**إن الله هو الحكم وإليه الحكم**» قبل أن يقول له: (**إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم**) الذي يدل على ملاحظة الصفة[٢].

والقول الثاني: أن (الحَكَم) بالألف واللام لا يُطلق إلا على الله تعالى، **فيجب** تغييره[٣]؛ لأن الله هو الحكم على الإطلاق، ومنه تسمية الأئمة بالحكام، فينبغي ترك ذلك، والنهي عنه؛ لهذا الحديث[٤]، فيلزم تغيير الأسماء التي فيها مزاحمة الرب في خصائصه حماية للتوحيد، وبعدًا عن رفع المخلوق إلى الاتصاف بصفة الخالق، فلا يجوز التسمي بأبي الحكم، أو الحكم، أو الحكيم، ونحو ذلك؛ لأن في ذلك مزاحمة لله تعالى في الأسماء الخاصة به؛ ولأن فيه تزكية للنفس ومدحها بشيء من خصائص الله[٥]، فسبب التغيير: أن الحَكَم هو الله، وهذا من أسمائه، فإذا قيل: أبو الحكم، كأنه قيل: أبو الله[٦]، فلفظة: (الحكم)؛ أي: من كان حكمه نافذًا لا يتخلَّف، فمن كان حكمه نافذًا قيل له: الحكم، ولهذا غير هذا الاسم؛لأن لفظة (الحكم) تقتضي أن الحكم

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٩٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٦٦).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٨٤).
(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٤٦).
(٥) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٣٤٣، ٣٤٤).
(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٥).

نافذ، وأنه لا رادَّ له، ولكن لو تسمى باسم آخر من مشتقات هذا اللفظ لا يقتضي نفوذ هذا الحكم، مثل: حاكم، حكيم، فلا حرج في مثل هذا[١].

والقول الثالث: أن الأسماء التي لا تختص بالله، كالحكم والحكيم والعزيز والكريم، إذا لوحظت فيها الصفة عند التسمية، فسمَّى مع ملاحظة الصفة، فإنه يحرم التسمية بها، **ويجب** تغييرها، وعليه يحمل عليه حديث الباب، كالذي يُسمَّى بالكريم لكرمه، أو الحكم لحكمه[٢]؛ فالأسماء التي تُطلق على الله تنقسم، منها ما هو مختصٌّ به جَلَّوَعَلَا، ليس للمخلوق منه شيء؛ ومنها ما للمخلوق منه ما يليق به، مثل الملك والحكم والرحيم، ونحو ذلك إذا كان عند المخلوق بعض تلك الصفات، فهذا القسم الثاني يطلق على المخلوق، بحسب ما عنده من تلك الصفة؛ ولهذا النبي ﷺ استفسر حينما سمع هذه الكنية فعلَّلها له، بأن الناس إذا اختلفوا جاؤوه فرضوا، ومن جهة: هذا التعليل في كل الأحكام إنما هو لله جَلَّوَعَلَا الذي إذا حكم في كل شيء رُضي بحكمه سبحانه، فهذا لا يليق بالبشر، أن يكون كلُّ ما حكَم به يرضى عنه؛ لأن الصواب في كل الحكم إنما هو لله جَلَّوَعَلَا، ولهذا قال له: (ما أحسن هذا)؛ أي: إذا اختلف قومه في شيء، فرجعوا إليه، فحكم بينهم، رضوا بذلك، لكن في الحقيقة أن الذي يُرضى بجميع حكمه، وهو الحاكم الذي لا معقب لحكمه، وإليه الحكم في كل شيء إنما هو الله جَلَّجَلَالُهُ، فلما كان هذا المعنى صار الإطلاق على هذا الرجل بأنه أبو الحكم ليس مناسبًا؛ فيُغيَّر الاسم لأجل

(١) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٥٣٧، ٥٤٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٦٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٥).

ذلك؛ لأنه جعل من حيث المعنى له ما يليق بالله جَلَّوَعَلَا، ولهذا غيَّر النبي ﷺ اسمه، وهذا ظاهر من حيث سياق المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنَّ احترام أسماء الله واجب، وأنَّ الله هو الحكم، وإليه الحكم، فإذًا هو الذي ينصب حكَّامًا يحكمون بين الناس، والناس لا يجوز لهم أن ينصبوا حكَّامًا من عند أنفسهم، إلا إذا أذن الله بذلك في شرعه، إذ الحكم له جَلَّوَعَلَا، فالمستحق لهذا الاسم الحكم والحاكم على الحقيقة هو الله جَلَّوَعَلَا، أو من نصب الله جَلَّوَعَلَا للحكم بما أذن به شرعًا[1]؛ فالأسماء المشتملة على صفة هي من خصائص الربوبية، مثل الحكم، إذا لوحظت فيها الصفة والاسم جميعًا فإنها تمنع، وهذا هو الذي أراده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه حديث أبي شريح، وبوب عليه الباب، والسبب أن الأسماء مشتملة على صفات من خصائص الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتجوز بشرط أن يتسمى بها المخلوق دون قصد الصفة، أو يتصف بها دون قصد الاسم، لكن إذا جمع بين الاسم والصفة فيمنع لحديث أبي شريح، وينبه أنه خاص بالأسماء المتضمنة لصفات هي من خصائص الربوبية، ولهذا لم يُغير النبي ﷺ أسماء عدد من الصحابة باسم الحَكَم، لأنهم لم يقصدوا الصفة، وإنما قصدوا الاسم فقط، والاتصاف بها دون التسمي جائز، كأن تقول: جاء الحكم بين الزوجين أو الحكم في الدماء أو الحكم في صيد المحرم في الدم الذي أصابه، وسمَّى الله القضاة أو من يحكم بين الناس بأنهم حُكام، فهذا وصف بالحُكم والحَكم لكن دون اسم، أما جمع الاسم والوصف فهو منهي عنه، كما يدل عليه حديث أبي شريح، فكان يكنى أبا الحَكَم؛ أي: يُسمى أبا

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٧٦).

الحَكَمَ، وقصد به الاسم والوصف، فالصفة مقصودة لأنه كان يقضي بين الناس، فجمع له الاسم والصفة، وبما أن هذه الصفة من خصائص الربوبية، فلا يصح التسمي بها صفة واسمًا، للتشبه بالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لذلك نهى عنه النبي ﷺ[١].

والخلاصة: أنه يحتمل بأن هذا من الأسماء المشتركة مثل: العزيز، والسميع، والبصير، وأن النبي ﷺ غيَّره من باب الأولى والأفضل والأحسن، وأن هذا ليس بواجب؛ ويحتمل أن هذا التغيير كان أولًا ثم نُسخ، بدليل أن بعض الصحابة فيهم الحكم وحكيم؛ ويحتمل أنه إذا نُظر إلى المعنى وأن الحَكَم على الحقيقة هو الله فيكون خاصًّا بالله، وأما إذا نُظر إلى ذات الاسم ولم يُنظر إلى المعنى فلا بأس بإطلاقه على المخلوق، فلا يكون خاصًّا بالله، وعلى كل حال لا شك أن الأولى تغيير الاسم، كما فعل النبي ﷺ[٢].

خلاصة الباب:

وجوب احترام أسماء الله، ومن ذلك عدم إطلاقها على المخلوقين، وتغيير اسم أو لقب من حملها[٣].

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٩٣).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢٦).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٧١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ[١]، وَلَوْ [بِكلامٍ][٢] لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ].

أي: بترك تسمية المخلوق بها، ولو لم يقصد معناه الخاص بالله[٣]؛ يعني: أنه مجرد تسمية فقط[٤]، فهو لم يقصد أن ينازع الله هذا المعنى أو هذه الصفة، وإنما ذكر سبب تكنية قومه له بهذه الكنية دون أن يكون قاصدًا منازعة الله جَلَّ وَعَلَا في هذا الوصف، لكن كونه سبحانه موصوفًا به يمنع أن يتسمَّى الإنسان بهذا الاسم، أو يتكنى بهذه الكنية إذا لوحظ المعنى[٥].

فما دام أنه مشارك لأسماء الله وصفاته، فينبغي أن يحترمه ولا يتسمَّى به، ولو لم يقصد المعنى، ولو لم يقصد أنه يشارك الله في حكمه[٦].

وقد سبق ذكر الخلاف في إطلاق اسم الحكم على غير الله، وأن هناك من منع التسمية به؛ وهناك من أجازه، ومال ابن القيم إلى الكراهة لأجل أن لا يستعمل اللفظ الشريف المصون في حق من ليس كذلك، وكأنه ميل المصنف؛ كما في هذه المسألة، فكلامه هذا يدل على الجواز في الأصل؛ لأنه لم يقصد معناه، وهو من الأسامي المشتركة، وهذا هو الوسط، فلا يحرم التسمية به، بل الأولى تركه جمعًا بين الأدلَّة[٧].

---

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [احْتِرَامُ صِفَاتِ اللهِ وأَسْمَائِهِ].
(٢) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ولو كلامًا].
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٨).
(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠١٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢٧).
(٧) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/ ٨٢٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَغْيِيرُ الِاسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ].

يعني: وجوب تغيير الاسم(١)؛ أي: كما غَيَّر التكنيةَ بأبي الحكم إلى أبي شريحٍ، وقال: «إن الله هو الحكم»(٢)، وقوله: (لأجل ذلك)؛ أي: لأجل احترام أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته، وما اختص الله به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ(٣).

وقيل: إن تغييره ليس على سبيل الوجوب، وإنما هو على سبيل الاستحباب؛ جمعًا بينه وبين تركه ﷺ لبعض الأسماء حيث لم يغيرها، والقاعدة أنه إذا أمكن الجمع بين الحديثين فلا يُرجع إلى النسخ ولا إلى الترجيح، بل يُرجع إلى الجمع أولًا، والجمع هنا ممكن بأن يقال: أنه محمول على الاستحباب، وترك النبي ﷺ لبعض الصحابة بدون تغييره لأسمائهم محمول على الجواز(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: اخْتِيَارُ أَكْبَرِ الأَبْنَاءِ لِلْكُنْيَةِ].

أي لقوله: «**فمن أكبرهم؟**»، قال: (شريح)، قال: «**فأنت أبو شريح**»(٥)، وهذه الفائدة ذكرها المصنف اتفاقًا لما ذكره البغوي في شرح السُّنَّة، فإنه قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يكنى الرجل بأكبر بنيه. هكذا ذكر البغوي، وجرى عليه العلماء بعده(٦)، وهذا لا يُساعد عليه اللفظ الوارد في الحديث، فإن الوارد في الحديث

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، الغنيمان (٢/ ١٠١٥)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٨).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢٨).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢١٨).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

قوله: «**فما لك من الولد؟**»، فكان وجه المسألة أن يُقال: اختيار أكبر الأولاد للكنية؛ لأن الأولاد اسم يشمل: الذكر والأنثى، أما الأبناء، فاسم يختص بالذكور، فلو قُدّر أنه لم يكن له أحد من الذكور، بل له أولاد من الإناث؛ فيُكنى بأكبرهم[١].

(١) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابُ:
مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ الآيَةَ [التوبة: ٦٥].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَتَادَةَ -دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ-: «أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَّائِنَا هَؤُلَاءِ؛ أَرْغَبَ بُطُونًا، وَلَا أَكْذَبَ أَلْسُنًا، وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ -يَعْنِي: رَسُولَ اللهِ[1] ﷺ وَأَصْحَابَهُ القُرَّاءَ-. فَقَالَ لَهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ: كَذَبْتَ؛ وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ، لَأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَذَهَبَ عَوْفٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ؛ فَوَجَدَ القُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ [وَنَلعَبُ][2]، وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ؛ نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقًا بِنِسْعَةِ نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ الحِجَارَةَ لَتَنْكُبُ[3] رِجْلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]، مَا

(١) في نسخة العصيمي: [يعني الرَّسُولَ].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) في نسخة دغش، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي: [تَنكُبُ].

يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ»[١].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: وَهِيَ العَظِيمَةُ: أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا فَهُوَ[٢] كَافِرٌ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا [هو][٣] تَفْسِيرُ الآيَةِ فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ.

الثَّالِثَةُ: الفَرَقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ؛ وَبَيْنَ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ[٤].

الرَّابِعَةُ: الفَرَقُ بَيْنَ العَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ؛ وَبَيْنَ الغِلْظَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللهِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الِاعْتِذَارِ[٥] مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ.

---

(١) حديث عبدالله بن عمر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٣)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٢٩).
أما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فرواها ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٥).
قال في النهج السديد (٢٣٥): «إسناد ابن أبي حاتم حسن، وأما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فهي مرسلة»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي حاتم مُفردًا في تفسيره بسند حسن؛ وأما الروايات فقد أخرجها ابن جرير بنحو حديث ابن عمر مختصرة السياق، وهي مراسيل ضعيفة، ولكن المراسيل إذا اختلفت مخارجها، أي تعددت بلدان الذين ذكروها، قوَّى بعضها بعضًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٧): «حديث ابن عمر إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٤): «أثر ابن عمر إسناده حسن».

(٢) في نسخة دغش: [أَنَّهُ]. وفي نسخة الحبيشي: [إِنَّهُ].

(٣) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي.

(٤) في نسخة العصيمي: [وَرَسُولِهِ].

(٥) في نسخة أسامة: [الأعذَارِ].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ].

الشَّرْحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان أن من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول يكفر، ولو كان مؤمنًا قبل، ولا ينفعه إيمانه، ولا أعماله الصالحة التي فعلها قبل ذلك(١).

فقوله: **(باب: من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول)**؛ أي: باب بيان حكم من هزل بشيء فيه ذكر الله عَزَّوَجَلَّ أو القرآن أو الرسول؛ أنه يكفر بذلك لاستخفافه بجناب الربوبية والرسالة، وذلك منافٍ للتوحيد، وكفر بالإجماع، ولو هازلًا لم يقصد حقيقة الاستهزاء(٢)، وأصل ذلك: أنَّ التوحيد والإيمان قائمٌ على تعظيم الله تعالى وتوقيره، والاستخفاف به سبحانه منافٍ لذلك أعظم المنافاة(٣).

والمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر (الدين) في جملة قوله: (الله أو القرآن أو الرسول)، وذلك لأن الهزل بالدين فيه تفصيل، وذلك من جهة أن الهزل بالدين قد يقصد به تدين الرجل نفسه، وقد يقصد به الدين الذي ينتمي إليه الشخص المذموم(٤).

وقوله: **(من هزل)**، (الهزل) خلاف الجد، وصفته: أن يتكلَّم بكلام فيه

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٠٧).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لا بن قاسم (٣١٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١٤).
(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٣٨٩).

الهزل والاستهزاء والعيب إما بالله أو بالقرآن أو بالرسول[١]، فـ(الهزل): المزح بخفة، وترجم المصنف به مع أن أدلة الباب في الاستهزاء؛ لأن أكثر الجاري على ألسِنَةِ الناس هو الهزل، فترجم بالشائع في ألسنتهم، و(من) الواردة في الترجمة يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، فتقدير الكلام: (الذي هزل بشيءٍ فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول هذا بيانُ حُكمه)[٢].

والآخر: أن تكون شرطية، وجواب الشرط محذوفٌ، فتقدير الكلام: (من هزل بشيءٍ فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول؛ فقد كفر)[٣]، و(الرسول) هنا: اسم الجنس، فيشمل جميع الرسل[٤].

وقول المصنف هنا: (من هزل بشيء فيه ذكر الله..): فيه نظرٌ من جهة قوله: (بشيء فيه ذكر الله)، ما المراد بـ (شيء)؟ هل المراد أن هذا الشيء هو الذي فيه ذكر الله، كأن يكون ذلك الشيء كتابًا أو مقالًا، أو يكون نحو ذلك؛ يعني: ذلك الشيء فيه ذكر الله، ذلك الشيء فيه القرآن، ذلك الشيء فيه ذكر الرسول، فيكون في ذلك الشيء؛ أو أن المراد بالباء في قوله: (بشيء) هي

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥١٣)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٨٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٨)؛ والتنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢٥).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٦٧)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد، الغنيمان (٢/ ١٠٢٠).

باء الوسيلة، أي: استهزأ وهزل بشيء، أو هزل بفعل في استهزائه ذكر الله أو القرآن أو الرسول، فالجملة تحتاج إلى فهم من هذه الجهة، والذي يظهر لي من السياق، ومن كلام المصنف أنه يريد الثاني، وهو أن تكون (بشيء)، الباء فيه باء الوسيلة، أي: من هزل بفعل، من هزل بحركة، من استهزأ بالقول، من استهزأ بالعمل، واستهزاؤه فيه ذكر الله، هزله فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول، هذا من جهة فهم المعنى، مع أن التركيب لا يُساعد في تعيين أحد المعنيين المذكورين[١]؛ فالترجمة فيها شيء من الغموض، والظاهر أن المراد بها: من هزل بشيء فيه ذكر الله، مثل: الأحكام الشرعية، أو هزل بالقرآن، أو هزل بالرسول ﷺ؛ فيكون معطوفًا على قوله: (شيء)[٢]؛ فالباء هذه تحتمل أن تكون هي التي يُذكر بعدها وسيلة الهزل؛ وتحتمل أن تكون الباء التي يُذكر بعدها المهزول به، فعلى الأول يكون المعنى: أنه ذَكَر الله بشيء فيه هزل، وذَكَر الرسول بشيء فيه هزل؛ يعني: هزل، وهو يذكر هذه الأشياء؛ وعلى الثاني يكون المعنى: أن المستهزأ به أو المهزولُ به هو ذكرُ الله أو القرآن أو الرسول، ومعلومٌ أن المعنى المراد هو الثاني؛ لأن المصنف يريد أن المستهزأ به هو الله، أو الرسول، أو القرآن، اتِّباعًا لنص الآية، فمن استنقص الله جَلَّوَعَلَا، أو هزل بذكره لله جَلَّوَعَلَا؛ يعني: حينما ذكَرَ الله جَلَّوَعَلَا استهزأ وهزل ولم يُظهر التعظيم في ذلك، أو هزل بالقرآن أو بالسُّنَّة؛ يعني: بالنبي ﷺ، فإنه كافر الكفر الأكبر المخرج من الملَّة، هذا ضابط هذا الباب، ويخرج عن ذلك ما لو استهزأ بالدين، فإن الاستهزاء بالدين فيه تفصيل، فالمستهزئ بالدين أو الساب له قد

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٨٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٦٧).

يريد دين المستهزأ به، ولا يريد دين الإسلام أصلًا، فلا يرجع استهزاؤه إلى واحد من الثلاثة، فالكفر يكون أكبر إذا كان الاستهزاء بأحد الثلاثة التي ذكرها المصنف ونصَّت عليها الآية، أو كان راجعًا إلى أحد الثلاثة، فالخلاصة إذًا: أن الاستهزاء إذا كان بالله أو بصفاته أو بأسمائه، أو بالرسول ﷺ، أو بالقرآن، فإن هذا كفر؛ وإن كان الاستهزاء غير ذلك، فينظر: إن كان راجعًا إلى أحد الثلاثة فهو كفر أكبر، وإن كان غير ذلك فإنه يكون محرمًا ولا يكون كفرًا أكبر[١].

فالمراد بهذا الباب: بيان أنَّ من هزل بشيء من الدين أو القرآن أو بالله أو برسوله ﷺ، فإنه يكفر بذلك، ولو كان قال: إني هازلٌ لا أقصد الحقيقة[٢]؛ لأن أصل الدينِ: الإيمانُ بالله وكتُبه ورسله، ومن الإيمان تعظيمُ ذلك، والاستهزاء والهزل بشيءٍ من هذه أشدُّ من الكفر المجرد؛ لأن هذا كفرٌ وزيادةُ احتقارٍ وازدراء[٣]، فالتوحيد الخالص في القلب، بل أصل التوحيد لا يُجامع الاستهزاء بالله جَلَّوَعَلَا وبرسوله وبالقرآن؛ لأن الاستهزاء معارَضَة، والتوحيد موافقة، فالتوحيد استسلام وانقياد وقبول وتعظيم، والهزء والاستهزاء بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول معارضة؛ لأنه منافٍ للتعظيم، ولهذا كان كفرًا أكبر بالله جَلَّوَعَلَا؛ إذ لا يصدر الاستهزاء بالله، أو برسوله ﷺ، أو بالقرآن، من قلب موحد أصلًا، بل لا بُدَّ أن يكون إما منافقًا أو كافرًا مشركًا[٤]؛ فالكفار

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٧، ٤٥٨).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٨).
(٣) القول السديد، لابن سعدي (١٧٩).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٦).

نوعان: معرضون؛ ومعارِضون، وهم: المجادلون أو الذين يعارضون بأنواع المعارضات لأجل إطفاء نور الله، ومن ذلك الاستهزاء ونحوه، فالمعارض المحارب لله ورسوله، القادح بالله وبدينه ورسوله أغلظ كفرًا وأعظم فسادًا، والهازلُ بشيءٍ منها من هذا النوع[١].

مقصود الترجمة:

بيانُ أنَّ من هزل بشيء فيه ذكرُ الله أو القرآن أو الرسول فقد كفر؛ أو بيان حكمه[٢].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

هذا الباب عظيم، لما فيه من بيان خطر مسألة يتهاون بها كثير من الناس، في حركات اللسان، وفلتات المقال، وهذا الكتاب هو كتاب التوحيد، والتوحيد غايته أن يُعظَّم اللهُ فوق كل شيء، وهذا القلب المعظم الذي وقر فيه التوحيد، لا يصدر منه إلا ما هو تعظيم لله جَلَّوَعَلَا، فما كان من الأقوال والأعمال منافيًا لأصل هذا التوحيد، فإنَّ تلك الأقوال والأعمال لا تصدر عن قلب فيه توحيد الله، إذ توحيد الله يعصم المرء من أن يخوض في ذلك، ولو حصل أنه فرَّط فإن يستعظم ذلك، ويسارع إلى التوبة والإنابة إلى الله، لما في القلب من إجلال الله، فكتاب التوحيد فيه بيان ما يُعَظَّم الله به وبيان ما يناقض ذلك التعظيم، والاستهزاء والهزل والاستخفاف بآيات الله أو بالله جَلَّوَعَلَا أو برسوله؛ يناقض

(١) القول السديد، لابن سعدي (١٧٩)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٦).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٨).

أصل التوحيد، ولهذا صار كفرًا، فصارت مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد من جهة السبب: أن سبب الاستهزاء، وسبب الهزل عدم تعظيم الله، وتعظيم الله جَلَّوَعَلَا هو التوحيد، أو من أنواع التوحيد[١]؛ فإذًا مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: وهو أن الهزل والاستهزاء بالله أو بالرسول أو بالقرآن منافٍ لأصل التوحيد، وكفرٌ مخرج من الملة، لكن بضابطه، وهو: أن الاستهزاء والاستنقاص واللعب والسخرية يكون بالله جَلَّجَلَالُهُ، أو يكون بالرسول ﷺ، أو يكون بالقرآن، وهذا هو الذي جاء فيه النص[٢]، فالمصنف يذكر أضداد التوحيد، ويذكر المكملات، والمنقصات، وهذا من ضده؛ يعني: أن من فعل هذا فلا توحيد عنده[٣]؛ فعلاقة الباب بالتوحيد: من جهة أن الهزل بشيء من ذلك فيه انتقاص لله الذي أتى بهذا الدين، واستخفاف بجناب الربوبية والرسالة[٤].

مناسبة الباب للأبواب قبله:

أنَّه في البابين السَّابقين ذكر سبِّ الله، واحترام أسماء الله، وفي هذا ذكر ما يجب تعظيمه من حقوق الله، كذكر الله، والقرآن، والرسول؛ فإنَّ تعظيمَ هذه الأشياء من تعظيم الله جَلَّوَعَلَا، فذَكَر هذا تتميمًا لما أفادته الأبواب السابقة من وجوب تعظيم الله بالقلب واللسان[٥]؛ فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تدرَّج في ذكر أمثلةٍ

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٨١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٧).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٣٠).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٩٨).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

لعدم تعظيم الله إلى أن وصل في هذا الباب إلى ذكر الاستهزاء بأمور الدين الذي ينافي تعظيم الله مطلقًا[١]؛ فبعد أن بين في الأبواب السابقة أن الإنسان يقع فيما ينافي كمال التوحيد، وذلك بالتنديد في أسماء الله وصفاته ولو لم يقصد ذلك؛ بيَّن في هذا الباب أن الإنسان قد يقع فيما ينافي التوحيد المطلق والمخرج من الملة بالإجماع، مع أنه لم يقصد الطعن والعيب بالله وما يتعلق به من أسمائه وصفاته، وإنما أراد الهزل واللعب[٢].

مناسبة الباب للذي قبله:

أنَّ المصنف لما بين في الباب السابق وجوب احترام أسماء الله وصفاته، وتغيير الاسم تعظيمًا لله تعالى وصيانة لأسمائه وصفاته؛ بيَّن في هذا الباب ما يخالف الاحترام ويناقضه، ويخل بحق الله تعالى في التعظيم الذي هو أحد ركني التوحيد؛ وهو: الهزل بالله، وما يتعلق به من أسمائه وصفاته، ورسوله[٣].

(١) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٧٦).
(٢) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٦٩).
(٣) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٦٩)؛ والمزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢٨).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ الآيَةِ [التوبة: ٦٥].

الشَّرْحُ

أورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين؛ فذكر في الباب: آية وحديث، فالدليل الأول هذه الآية، وفيها يقول الله تعالى مخاطبًا رسوله ﷺ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ ﴾؛ أي: سألت المنافقين الذين تكلموا بكلمة الكفر استهزاءً، ﴿لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾؛ أي: يعتذرون بأنهم لم يقصدوا الاستهزاء والتكذيب، إنما قصدوا الخوض في الحديث واللعب، ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾، فلم يعبأ باعتذارهم؛ إما لأنهم كانوا كاذبين فيه؛ وإما لأن الاستهزاء على وجه الخوض واللعب لا يكون صاحبه معذورًا، وعلى التقديرين فهذا عذر باطل، ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾؛ فبيَّن أن الاستهزاء بآيات الله ورسوله كفرٌ يكفر به صاحبه بعد إيمانه[(١)]؛ لأن أصل الدين مبنيٌّ على تعظيم الله، وتعظيم دينه ورسله، والاستهزاء بشيء من ذلك منافٍ لهذا الأصل، ومناقضٌ له أشد المناقضة[(٢)].

وهذه الآية نص في أن المستهزئ بالله، وبالرسول، وبآيات الله جَلَّوَعَلَا؛ أي: آياته الشرعية؛ يعني: القران؛ أن هذا المستهزئ كافر، وأنه لا ينفعه اعتذاره بأنه كان في هزل ولعب بل هو كافر؛ لأن تعظيم الله جَلَّوَعَلَا وتوحيده يوجب عليه أن لا يستهزئ[(٣)].

---

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٦).
(٢) تيسير الكريم الرحمن، لابن سعدي (٣/ ٢٩٥).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٩).

و(الهَزل) من الاستهزاء، ولكنه أعم؛ لأن الاستهزاء هو: الاستخفاف بالشيء والاستهانة به، أما الهَزل فهو أوسع من مفهوم الاستهزاء، فيشمل الاستخفاف ويشمل ما ليس باستخفاف لكنَّه ليس بجِد؛ إذ إن الهَزْل نقيض الجِد، فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجم للباب بما هو أوسع ممَّا دلَّت عليه الآية، وذلك أنَّ الهَزل يتفق مع الاستخفاف والهزو في الكفر؛ ولأنهم اعتذروا بأنهم أرادوا اللعب، واللعب هَزلٌ نقيض الجِد ومع ذلك سماه الله استهزاءً، فالآية دالَّةٌ على أنَّ من استهزأ أو استخف أو لعب بشيء مما يتعلق بالله، بأسمائه أو صفاته أو أفعاله فإنَّه كافرٌ بالله العظيم[١].

مناسبة الآية للباب:

أنها تدل مع ما بعدها على كفر من هزل بشيء فيه ذكر الله أو الرسول ﷺ أو القرآن[٢].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾؛ فأكفرهم الله عَزَّوَجَلَّ، وكان خوضهم ولعبهم استهزاؤهم بالله وآياته ورسله، فمن استهزأ بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول فقد كفر كفرًا أكبر، ومثله من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول[٣].

وهذه الآية استشكلها بعض العلماء فقال: إنَّ الآية تدل على إيمانهم

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٤٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

السابق؛ لأنَّ الله جَلَّوَعَلَا قال: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾، مع أن المنافقين كفارٌ، وأجيب بأن معنى الآية: أظهرتم الكفر بعد ما أظهرتم الإيمان[١]؛ يعني: كفرتم بعد إظهاركم الإيمان وإعلانكم به[٢].

وقال آخرون: إن المراد بالإيمان هنا: الإيمان الظاهر الذي هو الإسلام، وليس الإيمان الباطن الذي في القلب، من التصديق بما جاء به الرسول والإذعان والانقياد له، فهم مسلمون في الظاهر فقط.

وقال آخرون: إن هذا ليس في حق هؤلاء جميعًا، بل في حق قوم كانوا معهم وسكتوا على مقالتهم، وسمَّوا في هذا مَخشِي بن حُمير، حيث إنه جاء إلى النبي ﷺ واعتذر إليه، وكان معهم وسكت عن مقالتهم ولم يوافقهم في مقالتهم، وقال: (يا رسول الله، إنما قعد بي اسمي واسم أبي، وغَيَّر اسمه إلى عبد الرحمن)، وكان من توبته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن جاهد حتى قُتل واستشهد؛ لكن لا حاجة أن نحمل الآية على حال مَخشِي فقط، بل نقول: هذا في حال المنافقين الذين أظهروا الإيمان والإسلام وكانت قلوبهم خالية من ذلك، فقوله: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾؛ أي: بعد إسلامكم؛ فأثبت لهم إيمانًا والإيمان هنا هو الإسلام[٣].

وذهب بعض أهل العلم إلى أنهم لم يكونوا منافقين خالصين بل مؤمنين، ولكن إيمانهم ضعيف، ولهذا لم يمنعهم من الاستهزاء بالله وآياته ورسوله[٤]،

(١) تفسير البغوي (٢/ ٣٦٧).
(٢) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥/ ٦١٦).
(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣٢).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧١).

فالآية نزلت في رجال من المسلمين كفروا من أجل الاستهزاء[١]، فظاهره قبل ذلك أن عندهم إيمان[٢].

قال ابن تيمية: $وقول من يقول عن مثل هذه الآيات: إنهم كفروا بعد إيمانهم بلسانهم مع كفرهم أولا بقلوبهم، **لا يصح**؛ لأن الإيمان باللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر، فلا يقال: قد كفرتم بعد إيمانكم، فإنهم لم يزالوا كافرين في نفس الأمر، وإن أريد: أنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان، فهم لم يظهروا للناس إلا لخواصهم، وهم مع خواصهم ما زالوا هكذا، بل لما نافقوا وحذروا أن تنزل سورة تبين ما في قلوبهم من النفاق، وتكلموا بالاستهزاء، صاروا كافرين بعد إيمانهم، ولا يدل اللفظ على أنهم ما زالوا منافقين#[٣].

فالمقصود أن هذه الآية نزلت في المنافقين، وبعض أهل العلم قال: ليست في المنافقين، **وهذا غلط وليس بصواب**، لأسباب، منها: أن هذه السورة التي منها هذه الآية هي في حال المنافقين؛ ولأن سياق الآية سابقها ولاحقها يدل على أن الضمائر ترجع إلى المنافقين. قال جَلَّوَعَلَا قبل هذه الآية في سورة براءة: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٤ - ٦٥]، فالآية السابقة لآية الباب هي في المنافقين نصًّا؛ فالضمير إذًا في قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ يعود على من ذُكر قبل هذه الآية،

(١) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٦٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (٣٩٩).
(٣) كتاب الإيمان، لابن تيمية (٢١٤).

وهم المنافقون المنصوص عليهم بقوله: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾، وكذلك ما بعدها من الآيات في المنافقين في قوله جَلَّوَعَلَا ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ ﴾ [التوبة:٦٧]، والأدلة على ذلك كثيرة؛ فالصواب في ذلك: أن المراد بالآية هم المنافقون، وأما أهل التوحيد فإنه لا يصدر منهم استهزاء أصلًا، ولو استهزءوا لعلمنا أنهم غير معظمين لله، وأن توحيدهم ذهب أصلًا؛ لأن الاستهزاء يطرد التعظيم(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَتَادَةَ -دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ-: «أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَّائِنَا هَؤُلَاءِ؛ أَرْغَبَ بُطُونًا، وَلَا أَكْذَبَ أَلْسُنًا، وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ -يَعْنِي: رَسُولَ اللهِ(٢) ﷺ وَأَصْحَابَهُ القُرَّاءَ-. فَقَالَ لَهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ: كَذَبْتَ؛ وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ، لَأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَذَهَبَ عَوْفٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ؛ فَوَجَدَ القُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ [وَنَلْعَبُ](٣)، وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ؛ نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقًا بِنِسْعَةِ نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ الحِجَارَةَ لَتَنْكُبُ(٤) رِجْلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥٩).
(٢) في نسخة العصيمي: [يعني الرَّسُولَ].
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي.
(٤) في نسخة دغش، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي: [تَنكُبُ].

كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾، مَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ»[(١)]].

الشَّرْحُ

هذا هو الدليل الثاني في الباب، وهذا الأثر ذكره المصنف مجموعًا من رواية ابن عمر، ومحمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، وقد ذكره قبله كذلك شيخ الإسلام؛ فهذا الحديث مجموعٌ من كلامهم، فلذلك دخل بعضه في بعض[(٢)]؛ وهذا يفعله بعض أئمة الرواة كالزهري وغيره، فيُحدثه جماعة بشأن قصة من القصص كحديث الإفك مثلًا، فيجمعون هذا ويجعلونه في حديث واحد، ويشيرون إلى هذا، فيقولون مثلًا: دخل حديث بعضهم في بعض، أو يقول: حدثني بكذا وبعضهم بكذا، وما أشبه ذلك[(٣)].

قوله: **(مثل قرائنا)**، والمراد بهم: الرسول ﷺ، وأصحابه القُرَّاء[(٤)].

---

(١) حديث عبدالله بن عمر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٣)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٢٩).
أما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فرواها ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٥). قال في النهج السديد (٢٣٥): «إسناد ابن أبي حاتم حسن، وأما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فهي مرسلة»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي حاتم مُفردًا في تفسيره بسند حسن؛ وأما الروايات فقد أخرجها ابن جرير بنحو حديث ابن عمر مختصرة السياق، وهي مراسيل ضعيفة، ولكن المراسيل إذا اختلفت مخارجها، أي تعددت بلدان الذين ذكروها، قوَّى بعضها بعضًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٧): «حديث ابن عمر إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٤): «أثر ابن عمر إسناده حسن».

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٢٩).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧٤).

وقوله: (أرغب بطونًا)؛ أي: أوسع بطونًا، يصفونهم بسعة البطون، وكثرة الأكل[١]، وإنما كانت الرغبة هنا بمعنى السعة؛ لأنه كلما اتَّسع البطن رغب الإنسان في الأكل[٢]، وقد كذَبوا؛ فإن الصحابة أقنع الناس، وأحسنهم اقتصادًا في الأكل وغيره، بل المنافقون والكفَّار أوسع بطونًا وأكثر أكلًا، كما صحَّت بذلك الأحاديث، وأُدرك بالحسِّ والمشاهدة[٣].

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه بيانًا وتفسيرًا للآية الكريمة[٤]؛ فدلَّ الحديث المتضمِّن الآية على كفر من استهزأ بالله أو كتابه أو رسوله[٥].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في كونه سببًا لنزول الآيات الواردة في سورة التوبة، المتعلقة بكفر هؤلاء المستهزئين[٦].

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٣٤).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧٤).
(٣) إبطال التنديد في شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (٢٣٩)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٢١).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٥٢).
(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٩٢).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٣٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: وَهِيَ العَظِيمَةُ: أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا فَهُوَ[١] كَافِرٌ].

قوله: **(وهي العظيمة)**؛ يعني: وهي أعظم مسائل هذا الباب[٢]، **(أنَّ من هَزَل بهذا)**؛ أي: من هزل: بالله وآياته ورسوله، فهو كافر[٣]، ولو لم يعتقد بقلبه[٤]؛ لقوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا [هُوَ][٦] تَفْسِيرُ الآيَةِ فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ].

أي: من استهزأ بالله وآياته ورسوله فقد دلَّت الآية على أنه كافرٌ على أي حالةٍ وقع ذلك، وبأي فعلٍ كان[٧]، فليس خاصًا بهؤلاء، بل كل من شاركهم في أفعالهم فله حكمهم[٨].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ؛ وَبَيْنَ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ[٩]].

أي: أنَّ ما ذكره عوفٌ من كلام هؤلاء يعتبر من النصيحة لا من النميمة؛

(١) في نسخة دغش: [أَنَّهُ]. وفي نسخة الحبيشي: [إِنَّهُ].
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧٧).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٣٤).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٠).
(٦) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي.
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٠).
(٨) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٣٤).
(٩) في نسخة العصيمي: [وَرَسُولِهِ].

لأنها نقلُ الحديث بين الناس على جهة الإفساد بينهم[١]، فالنميمة مقصودها الإفسادُ، والنصيحة مقصودها الإصلاحُ[٢]، وعوف بن مالك نقل كلام هذا الرجل لأجل أن يقام عليه الحد أو ما يجب أن يقام عليه، وليس قصده مجرد النميمة[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الرَّابِعَةُ: الفَرَقُ بَيْنَ العَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ؛ وَبَيْنَ الغِلْظَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللهِ]**.

أي: أنه لم يعف عن هؤلاء؛ لكونهم يستحقون الغلظة، وهي المناسبة في حقهم، لا العفو الذي يحبه الله؛ لكونه غيرَ مناسبٍ هنا[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الِاعْتِذَارِ[٥] مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ]**.

أي: مثل اعتذار هؤلاء، والسبب والله أعلم أنهم غيرُ صادقين في ذلك[٦]، فمن خاض في كلام الله ودين الله ورسوله، وجاء يعتذر فلا يقبل عذره[٧]، ومن ذلك عذر هؤلاء في أنهم لم يعلموا أنَّ هذا القول يُفضي بهم إلى الكفر[٨].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٠).
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧٨).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٠).
(٥) في نسخة أسامة: [الأعذَارِ].
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٠).
(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٣١).
(٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

بَابُ:
ما جاء في قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ الآيَةَ [فصلت:٥٠]

قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ»(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ: مِنْ عِنْدِي»(٢).

وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ [القصص: ٧٨]، قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ»(٣). وَقَالَ آخَرُونَ: «عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ»(٤)،

(١) علَّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ [فصلت:٢٢]، برقم: (٤٨١٦)، ولفظه: «أي: بعملي أنا محقوقٌ بهذا». ووصله ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٤٥٨)، ولفظه: «أي: بعملي، وأنا محقوقٌ بهذا». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٥): «صحيح».

(٢) عزاه القرطبي في تفسيره (١٥/ ٣٧٣) لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أورده القرطبي في تفسيره (١٣/ ٢٦٦). وجاء في تفسير الطبري (٢٠/ ٢٢٠): «حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾ حتى بلغ ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩] عندي: أي على خير عندي». وفي الدر المنثور (٦/ ٤٤٠): «أخرج عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ يقول: على خير عندي، وعلم عندي».
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٠): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٥): «صحيح».

(٤) جاء في الدر المنثور (٦/ ٤٤٠): «وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ يقول: علم الله أني أهل لذلك».

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ»(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصَ، وَأَقْرَعَ، وَأَعْمَى، فَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَأَتَى الأَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ(٢) شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذَرَنِي النَّاسُ [بِهِ](٣). قَالَ: فَمَسَحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، فَأُعْطِيَ(٤) لَوْنًا حَسَنًا، وَجِلْدًا حَسَنًا. قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الإِبِلُ أَوْ البَقَرُ -شَكَّ إِسْحَاقُ- فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ. وَقَالَ(٥): بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا.

قَالَ: فَأَتَى الأَقْرَعَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي [هَذَا](٦) الَّذِي قَدْ قَذَرَنِي النَّاسُ [بِهِ](٧). [قَالَ:](٨) فَمَسَحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا. فَقَالَ(٩): فَأَيُّ(١٠) المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: البَقَرُ أَوْ الإِبِلُ. فَأُعْطِيَ بَقَرَةً حَامِلًا، [وَ](١١) قَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا.

---

(١) جاء في الدر المنثور (٧/ ٢٣٤): «أخرج الفريابي، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر عن مجاهد في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾، قال: أعطيناه ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾، أي: على شرف أعطانيه».
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٠): «في إسناده ضعف».

(٢) في نسخة العصيمي: [فَأَيُّ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) في نسخة القاسم: [وَأُعْطِيَ].

(٥) في نسخة العصيمي: [فَقَالَ].

(٦) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٨) زيادة من نسخة القاسم.

(٩) في نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي: [قَالَ].

(١٠) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [أَيُّ].

(١١) زيادة من نسخة القاسم.

[قَالَ:][(١)] فَأَتَى الأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ[(٢)]: أَنْ يَرُدَّ اللهُ إليَّ[(٣)] بَصَرِي فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ.

[قَالَ:][(٤)] فَمَسَحَهُ؛ فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الغَنَمُ، فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا.

فَأَنْتَجَ هَذَانِ، وَوَلَّدَ هَذَا؛ فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الإِبِلِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ البَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الغَنَمِ.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، [وَابْنُ سَبِيلٍ][(٥)]، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي [هَذَا][(٦)]؛ فَلَا بَلَاغَ لِيَ اليَوْمَ إِلَّا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الحَسَنَ، وَالجِلْدَ الحَسَنَ، وَالمَالَ: بَعِيرًا أَتَبَلَّغُ بِهِ فِي سَفَرِي. فَقَالَ [لَهُ][(٧)]: الحُقُوقُ كَثِيرَةٌ. فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ، فَقِيرًا، فَأَعْطَاكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ [المَالَ][(٨)]؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا المَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فقَالَ[(٩)]: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

---

(١) زيادة من نسخة القاسم.
(٢) في نسخة أسامة: [فَقَالَ].
(٣) في نسخة أسامة: [عَلَيَّ].
(٤) زيادة من نسخة القاسم.
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٨) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.
(٩) في نسخة أسامة، والعصيمي: [قَالَ].

قَالَ: وأَتَى[١] الأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ [وَهَيئَتِهِ][٢]، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا، فَقَالَ [لَهُ][٣]: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

قَالَ: وَأَتَى[٤] الأَعْمَى فِي صُورَتِهِ [وَهَيئَتِهِ][٥]، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، وَابْنُ سَبِيلٍ، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا بَلَاغَ لِيَ اليَوْمَ إِلَّا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ: شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي. فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى، فَرَدَّ اللهُ إِلَيَّ[٦] بَصَرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللهِ لَا أَجْهَدُكَ اليَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ. فَقَالَ: أَمْسِكْ [عَلَيْكَ][٧] مَالَكَ؛ فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ؛ فَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْكَ، وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ». أَخْرَجَاهُ[٨].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾.

الثَّالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾.

الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ القِصَّةِ العَجِيبَةِ مِنَ العِبَرِ العَظِيمَةِ.

---

(١) في نسخة أسامة: [فأتى].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.
(٤) في نسخة أسامة: [فأتى].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.
(٦) في نسخة أسامة: [عَلَيَّ].
(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦٤)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الزهد والرقائق، برقم: (٢٩٦٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ الآيَةَ].

الشَّرْحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان أنَّ من أنواع كفر النعمة نسبة ما أنعم الله عليه إلى نفسه(١)، وكذلك من نسبها لله عَزَّوَجَلَّ، لكن أظهر أنه مستحق لهذه النعمة، فتلك الصورتان محرَّمتان، الأولى: أن ينسب هذه النعمة لنفسه، والثانية: ألا ينسبها لنفسه، ولكن يذكر أنه المستحق لهذه النعمة على الله، وهو أحق بها؛ تكبُّرًا وعُجبًا بنفسه وبعمله، فكأنه يقول: إن هذا ليس محضَ إنعامٍ من الله جَلَّوَعَلَا، وإنما لأنِّي أنا مستحق لهذا الأمر، وكلا الصورتين لاشك أنهما ينافيان كمال التوحيد، والمصنف أراد بهذا الباب بيان تلك الصورتين(٢)، فالمصنف جاء بهذا الباب ليبين أن نسبة النعم إلى غير الله، وجحد نسبتها إلى الله ينافي التوحيد(٣)، ولبيان وجوب إضافة أو نسبة النعم إلى الله تعالى(٤).

وهذا بابٌ عظيم، تقدَّم نظيره في باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل:٨٣](٥)، وبابِ قول الله تعالى: ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، والمصنف عقد أكثر من باب في هذا المعنى لكثرة المخالفة فيه(٦)؛ فإن شكر النعم بنسبتها إلى الله، والتبرىء من

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤١٢).
(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٩٧).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١٨).
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ١٩٣).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١٨).

نسبتها إلى النفس، هذا من أعظم مقامات التوحيد العملية؛ لأن به يكون رضا الله عن العبد، وهذا من آثار اليقين لتوحيد الربوبية؛ لأن شكر النعم من فروع النظر في أن الله هو ذو الربوبية على خلقه أجمعين[١]، فهذا الباب وباب قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ تشابها؛ لأنهما في إثبات أن الله هو المنعم، لكن باب قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ في إضافة النعم لغير الله، لكن بسبب لا يتعلق بالإنسان نفسه، كنسبة الإنعام للآلهة والريح والملاح؛ وأما هذا الباب فهو في إضافة النعم لغير الله، ولكن لسبب يتعلق بالإنسان نفسه، كفضله وشرفه وعلمه[٢]، فالباب المتقدِّم يقرِّر حكم نسبة النِّعمة إلى غير الله؛ أما هذا الباب فإنه ينسب النِّعمة إلى الله، لكنه يزعم أنه مستحق لها، وعلى كِلَا الأمرين فكلاهما جاحد، فالأول: جاحد للنعمة من كل الوجوه، والثاني: جاحد للنعمة من جهة التفضل والإحسان، فأضافها إلى الله خلقًا وإيجادًا ونفاها جودًا وإحسانًا[٣].

فهذا الباب معقود لتخليص القلب واللسان من ألفاظ واعتقادات باطلة، يظن المرء فيها أنه مستحق أشياء على الله جَلَّوَعَلَا، والتوحيد هو أن يكون العبد ذليلا خاضعا بين يدي الله، يعلم أنه لا يستحق شيئا على الله جَلَّوَعَلَا، وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء[٤]، ولهذا كان من التوحيد، أن يعلم العبد أن ما به من نعمة فإنما هي من الله؛ فيُضيفها وينسبها إليه؛ فمن

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٠٥).
(٢) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٧٧).
(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/ ٨٤٣).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٦).

مقاصد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب أن يُبين أن نسبة النعم إلى النفس من جهة التحصيل، أو من جهة الاستحقاق، هذا شركٌ أصغر، ولهذا نهى كثيرٌ من أهل العلم عن قول: (أنا) على جهة الافتخار بتحصيل شيء أو بفعل شيء؛ وكذا كلمة (عندي)، فلا يُفتخر بالألفاظ التي فيها نسبة النعمة، أو نسبة تحصيل النعمة، أو استحقاق النعمة له، ومن تأمل اليوم في حال أكثر الخلق، وجد أنهم ينظرون إلى الأسباب وكأنها محصلة لما يرومونه، فكأنه إذا اجتهد في تجارته، أو اجتهد في علمه، أو اجتهد في فهمه، أو اجتهد في دعوته، أنه يحصل له الأمر بقدر اجتهاده، وهذا نقصٌ في التوحيد؛ لأن الواجب أن تعمل السبب، ثم تفوض الأمر إلى الله[١].

مقصود هذه الترجمة:

بيانُ أنَّ زعم الإنسان استحقاقه ما حصل له من النعم بعد الضراء منافٍ لكمالِ التوحيد[٢].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن المراد بهذه الترجمة: التنبيه على أنَّ ما يحصل للعبد من النعم فهو

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٢٤)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٣).
وقال الشيخ صالح العصيمي في الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ: مقصود الترجمة: بيان أن دعوى الإنسان استحقاقه النعمة المسداة إليه بعد ضراء مسته منافٍ للتوحيد، وهذا نوعان: أحدهما: أن يدعي ذلك بلسانه دون قلبه، وهذا شرك أصغر؛ والآخر: أن يدعي ذلك بلسانه وقلبه معتقدًا أنها من غير الله، وهذا شركٌ أكبر.

مجرد فضلٍ من الله وإحسان عليه من غير استحقاقٍ من العبد لذلك[١]؛ فكل من زعم أن ما أوتيه من النعم والرِّزْق فهو بكده وحِذقه وفطنته، أو أنه مستحقٌّ لذلك؛ لما يَظُنُّ له على الله من الحق، فإنَّ هذا مناف للتوحيد[٢]؛ لأن المؤمن حقًّا من يعترف بنعم الله الظاهرة والباطنة، ويُثني على الله بها، ويضيفها إلى فضله وإحسانه، ويستعين بها على طاعته، ولا يرى له حقًّا على الله وإنما الحقُّ كله لله، وأنه عبدٌ محض من جميع الوجوه؛ فبهذا يتحقَّق الإيمان والتوحيد وبضدِّه يتحقَّق كفران النعم والعجب بالنفس[٣]؛ فالواجب على العبد أن ينسب النِّعم جميعًا لله، وأن يشعر بأنه لا يستحق شيئًا على الله وإنما الله هو المستحقُّ للعبودية وهو المستحقُّ للشكر وللإجلال؛ فتمام التوحيد إذًا أن يُجِلَّ العبدُ ربه ويعظمه، وأن لا يعتقد أنه مستحق للنعم أو أنه أوتيها بجهده وعمله بل هو فضل الله يؤتيه من يشاء[٤]؛ فالإنسان إذا أضاف النعمة إلى عمله وكسبه ففيه نوع من الإشراك بالربوبية؛ وإذا أضافها إلى الله لكنه زعم أنه مستحق لذلك وأن ما أعطاه الله ليس محض تفضل لكن لأنه أهلٌ ففيه نوع من التَّعلّي والترفع في جانب العبودية[٥]؛ فهذا قد يكون من الشرك الأكبر وقد يكون من الشرك الأصغر، فإذا نسب النعم إلى نفسه جاحدًا نعمة الله عَزَّوَجَلَّ وجاحدًا أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي سببها، وأنعم عليه بها، فهذا كافر كفرًا أكبر؛ وأما إذا نسبها إلى نفسه نسيانًا لفضل الله عَزَّوَجَلَّ عليه فهذا من الشرك الأصغر[٦]؛ ولهذا كان

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٤٠).
(٢) القول السديد، لابن سعدي (١٨٢)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٢٤).
(٣) القول السديد، لابن سعدي (١٨٢).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٥).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٨٠).
(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

من التوحيد أن يعلم العبد أن ما به من نعمة فإنما هي من الله، فيُضيفها إليه، فهذا الباب معقودٌ لبيان أنَّ من التوحيد الذي هو واجب أن تُنسَب النعم إلى الله وأن يتبرأ العبد من نسبتها إلى نفسه من جهة أنه المحصل لها، ومن جهة أنه المستحق لها فهو لا يستحق شيئًا، ولكن هي رحمةٌ من الله تستوجب الشكر له على نعمه، وضد ذلك أن يعتقد أنه أهل للإنعام، ويُدِلُّ على الله بذلك[١].

مناسبة الباب لما قبله من أبواب:

هذا الباب كالأبواب التي قبله في بيان وجوب تعظيم الله في الألفاظ، وأن النعم يجب أن تُنسب إليه، وأن يُشكر عليها فتُعزى إليه، فالواجب على العبد أن يتحرَّز في ألفاظه، وبخاصة فيما يتصل بالله أو بأسمائه وصفاته أو بأفعاله وإنعامه أو بعدله وحكمته، والتحرز في ذلك من كمال التوحيد؛ لأنه لا يصدر التحرز إلا عن قلب مُعظم لله، يعلم أنه سبحانه هو ولي الفضل والإنعام، وهو الذي يستحق أن يُجلَّ فوق كل جليل، وأن يُعظَّم فوق كل معظم، فالله جَلَّجَلَالُهُ يجب توقيره وتعظيمه في الألفاظ، ومن ذلك ما عقد له المصنف هذا الباب[٢].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أن الذي قبله في الاستهزاء بذكر الله أو أمور الدين، وهذا يُنافي تعظيم الله؛ وهذا الباب في نسيان فضل الله ونعمته، وهذا أيضًا ينافي تعظيم الله[٣]، فلا يزال

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٠٣، ٢٠٦).
(٢) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٣).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٨٢).

المصنف يذكر صورًا أخرى للإلحاد في أسماء الله وصفاته وعدم تعظيمها، فبعد أن بين أن الاستهزاء بها يدل على عدم تعظيمها واحترامها؛ بين هنا أن من عدم تعظيمها واحترامها نسبة الإنعام بعد الضر لغير الله[1].

(١) منحة الحميد في تقرير كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٧٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ الآيَةِ. قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ»[(١)]؛ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ: مِنْ عِنْدِي»[(٢)]].

الشَّرْحُ

أورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر في الباب: آيتين وحديث، **فالدليل الأول:** قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾؛ أي: يقول تعالى: ولئن آتينا الإنسان خيرًا وعافية وغنى، من بعد بلاء وشدة أصابته، ليقولن: ﴿هَٰذَا لِي﴾؛ فكفَرَ نعمة الله إذ لم ينسبها إليه تعالى[(٣)]، وهذا يحصل من كثير ممن أغناهم الله جَلَّوَعَلَا وأعطاهم أموالًا كثيرة، فتجد أحدهم ينسب الشيء إلى نفسه، فيقول: أنا خبير بإدارة الأموال، وأنا أفهم في التجارة، ونحو ذلك، وينسى أن الله جَلَّوَعَلَا هو الذي تفضَّل عليه، وهو الذي وفَّقه، وهو الذي هداه للفكرة، وهو الذي جعل السبب مؤثرًا، فالله هو المنعم ابتداء، وهو المنعم ختامًا، فالواجب إذًا أن يتخلص العبد من رؤية نفسه، وأن يعلم أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ويكثر من قولها، فإنها كنز من كنوز الجنة[(٤)].

---

(١) علَّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم، برقم: (٤٨١٦)، ولفظه: «أي: بعملي أنا محقوقٌ بهذا». ووصله ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٤٥٨)، ولفظه: «أي: بعملي، وأنا محقوقٌ بهذا». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٥): «صحيح».

(٢) عزاه القرطبي في تفسيره (١٥/ ٣٧٣) لابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) ينظر: حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٢٤).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٦).

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن عباس وغيره من المفسرين في معنى قوله في الآية: ﴿هَٰذَا لِي﴾؛ ما يكفي في المعنى ويشفي[١].

قوله: (**قال مجاهد: هذا بعملي، وأنا محقوق به**)؛ أي: هذا بكسبي، وأنا خليقٌ به، وجديرٌ به[٢]، ومستحقٌّ له[٣]؛ يعني: حصَّلتُه بسعيي واجتهادي، فينسبها إلى نفسه ولا ينسبها إلى ربه، فقوله: (هذا بعملي)؛ يعني: إنما حصَلَ لي هذا المال بسعيي في التجارة وأنواع التكسب، وعلمي بالأسباب الجالبة للرزق، (وأنا محقوقٌ به)؛ أي: مستحق لذلك المال، فظاهر كلام مجاهد أن القائل نسبَ الإعطاء إلى ربه، فجعل السبب في جمع المال بسعيه، والمعطي لذلك هو الله، لكنه استدل بذلك على أن الله إنما أعطاه هذا المال لكرامته عليه[٤]؛ فنسَب النعمة إلى نفسه، وأنه جديرٌ وحقيقٌ بها، وأن الله جَلَّ وَعَلَا تفضل عليه؛ لأنه مستحق لهذا الإنعام والمال والجاه، ولرفعة القدر عند الناس، فصار إليه ذلك الشيء من المال والرفعة والسمعة الطيبة؛ لأنه مستحق لذلك الشيء بفعله وبجهده، ونحو ذلك مما قد يطرأ على قلوب ضعفاء الإيمان وضعفاء التوحيد، والواجب أن يعلم العبد أنه فقير غير مستحق لشيء على الله جَلَّ وَعَلَا، وأن الله هو الرب المستحق على العبد أن يشكره، وأن يذكره، وأن ينسب النعم إليه، أما العبد فليس مستحقًّا في الدنيا بحقٍّ واجب على الله إلا ما أوجبه الله على نفسه، ومثل قول القائل: (هذا بعملي)، (وأنا محقوق به)، بعد أن أتته رحمة من

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥١٧).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٢٤).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٨٢).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٤١).

بعد ضراء، مثل هذا القول يكثر في ألفاظ الناس، كقول الطبيب مثلا: هذا الذي حصل من شفاء المريض بسببي، أو يقول: نجاحي ونيلي لهذا الأمر؛ إنما بسبب جهدي، وبسبب تعبي، ونحو ذلك مما يجعل إنعام الله جَلَّوَعَلَا على العبد بذلك بسبب استحقاقه، أو أن ينسى الله جَلَّوَعَلَا وينسب الأشياء إلى نفسه[١].

وقوله: **(وقال ابن عباس: يريد: من عندي)**؛ أي: يريد بقوله: ﴿هَٰذَا لِي﴾: هذا من عندي[٢]؛ بحذقي وتصرفي وليس من عند الله[٣]؛ أي: أنا الذي أَتَيتُ بهذا المال أو بهذه النعمة، وهذا من عندي، ولم يُتَفَضَّل عليَّ به[٤].

فيدخل في هذا الوصف الذي جاء في الآية نوعان من الناس:

الأول: من ينسب الشيء إلى نفسه، ولا ينسبه إلى الله جَلَّوَعَلَا أصلًا.

والثاني: أن ينسبه إلى الله، لكن يرى نفسه مستحقًّا لذلك الشيء على الله، كما يحصل من بعض المغرورين أنه إذا أطاع الله واتقاه، وحصلت له نعمة، قال: حصلت لي هذه النعمة من جراء استحقاقي لها، فأنا العابد لله جَلَّوَعَلَا، ولا يستحضر أن الله جَلَّوَعَلَا يرحم عباده، ولو حاسبه على عمله لم تقم عباداته وعمله بنعمة من النعم التي أسداها الله له[٥]؛ وهذه الصورة يغفل عنها كثير من الناس، وربما يقع فيها بعض الصالحين، فينسب النعمة إلى الله، ولكنه يرى نفسه مستحقًّا لها لما له من عبادة واجتهاد وأعمال صالحة جليلة أو لقيامه بحق الله[٦].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٤).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٢٤).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٨٢).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٤).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٥).
(٦) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٩٧).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على أن نسبة النعم إلى غير الله كفرٌ بها[١].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾، وذكر المصنف في تفسيرها أثرين: أحدهما: عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: (هذا بعملي وأنا محقوق به)؛ والآخر: عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: (يريدُ من عندي)، ومجموع الأثرين يدلُّ على أن دعوى استحقاقه النعمة وقعت من جهتين: **أولاهما**: من جهة المبتدأ؛ لقوله: هذا بعملي، وقوله: من عندي، فهو المبتدئُ هذه النعمة؛ **والأخرى**: من جهة المنتهى؛ لقوله: (وأنا محقوقٌ به)؛ أي: مستحقٌّ لها، فاجتمع في دعواهُ جهة الابتداء والانتهاء، وهذا من أعظم الجراءة في الدعوى[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ [القصص: ٧٨]، قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ»[٣]. وَقَالَ آخَرُونَ: «عَلَى عِلْمٍ مِنَ

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٩٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٣).
(٣) أورده القرطبي في تفسيره (١٣/ ٢٦٦). وجاء في تفسير الطبري (٢٠/ ٢٢٠): «حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾ حتى بلغ ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩] عندي: **أي على خير عندي**». وفي الدر المنثور (٦/ ٤٤٠): «أخرج عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ يقول: **على خير عندي، وعلم عندي**».
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٠): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٧٥): «صحيح».

اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ»[(١)]، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ»[(٢)]].

الشَّرْحُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وجاء بها المصنف لأن فيها ذم ما قاله قارون لمَّا نسب النعمة إلى نفسه، ولم ينسبها إلى الله الذي تفضَّل عليه بها[(٣)]، وهذه الآية هي قوله تعالى في قصة قارون: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾؛ أي: لِمَا يعلم الله من استحقاقي له، ولولا أني عند الله خصيصٌ لما خوَّلني هذا؛ وقد ذكر المصنف في تفسير الآية ثلاثة آثار عن السلف، وليس فيما ذكروه اختلاف **وإنما هو أفرادُ المعنى**[(٤)]:

أولها: قول (قتادة)، أنه قال: **(على علم مني بوجوه المكاسب)**، فيكون العلم عائدًا على الإنسان؛ أي: إنني عالم بوجوه المكاسب ولا فضل لأحد عليَّ فيما أوتيته، وإنما الفضل لي، وعليه يكون هذا كفرًا بنعمة الله وإعجابًا بالنفس.

والثاني: قول (السُّدي)، وقد عبَّر عنه المصنف بقوله: **(وقال آخرون: على علم من الله أني له أهل)**، فيكون بذلك مُدلًّا على الله، وأنه أهل ومستحقٌّ لأن

(١) جاء في الدر المنثور (٦/ ٤٤٠): «وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ يقول: علم الله أني أهل لذلك».

(٢) جاء في الدر المنثور (٧/ ٢٣٤): «أخرج الفريابي، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر عن مجاهد في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾، قال: أعطيناه ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾، أي: على شرف أعطانيه».
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٠): «في إسناده ضعف».

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥١٨).

يُنْعِمَ الله عليه، والعلم هنا عائد على الله؛ أي: أوتيت هذا الشيء على علم من الله أني مستحق له وأهل له.

والثالث: قول (مجاهد): **(أوتيته على شرف)**، وهو من معنى القول الثاني.

فصار معنى الآية يدور على وجهين:

الوجه الأول: أن هذا إنكار أن يكون ما أصابه من النعمة من فضل الله، بل زعم أنها من كسب يده وعلمه ومهارته.

والوجه الثاني: أنه أنكر أن يكون لله الفضل عليه، وكأنه هو الذي له الفضل على الله؛ لأن الله أعطاه ذلك لكونه أهلًا لهذه النعمة، فيكون على كلا الأمرين غير شاكرٍ الله تعالى[(١)].

فقارون بغى لما آتاه الله المال، وظهرت عليه علامات الاغترار، ونسبة هذه النعمة له من جهة التحصيل ومن جهة الاستحقاق، ولهذا فإن السلف في تفسير هذه الآية: على هذين القولين، إما أن يُرجعوا ذلك على جهة التحصيل، وهو قول من قال: (على علم مني بوجوه المكاسب)، أو على جهة الاستحقاق، وهو قول من قال: (أوتيته على شرف)، وذلك يعني أنه مستحق لذلك، شريف عند الله يُعطيه هذا الأمر، فهذا من الشرك الأصغر بالله جَلَّوَعَلَا، وهو منافٍ لكمال التوحيد الواجب؛ لأن كماله أن يعلم أن النِّعم كلها من عند الله[(٢)].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٠٣، ٢٠٤).

مناسبة الآية للباب:

أن هذه الآثار التي نقلها المصنف هنا في تفسير الآية فيها ذم من ينسب العلم والفضل لنفسه، ويرى أنه أهلٌ لعطاء الله وفضله، وأن ذلك بعمله واستحقاقه، وهذا نوعٌ من الإشراك في الربوبية(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾، والقائل هو قارون: رجلٌ من كبراء بني إسرائيل، وذكر المصنف في تفسير الآية ثلاثة أقوال تجمعُ الجهتين المتقدمتين في الدليل السابق، فإنه ادَّعى استحقاقه النعمة باعتبار المبتدإِ والمنتهى(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصَ، وَأَقْرَعَ، وَأَعْمَى، فَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَأَتَى الأَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ(٣) شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذَرَنِي النَّاسُ [بِهِ](٤). قَالَ: فَمَسَحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، فَأُعْطِيَ(٥) لَوْنًا حَسَنًا، وَجِلْدًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الإِبِلُ أَوْ البَقَرُ -شَكَّ إِسْحَاقُ- . فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ، وَقَالَ(٦): بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا. قَالَ: فَأَتَى الأَقْرَعَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ

---

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٤٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٤).
(٣) في نسخة العصيمي: [فَأَيُّ].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٥) في نسخة القاسم: [وَأُعْطِيَ].
(٦) في نسخة العصيمي: [فَقَالَ].

حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي [هَذَا][١] الَّذِي قَدْ قَذَرَنِي النَّاسُ [بِهِ][٢]. [قَالَ:][٣] فَمَسَحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا، فَقَالَ[٤]: فَأَيُّ[٥] المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: البَقَرُ أَوْ الإِبِلُ. فَأُعْطِيَ بَقَرَةً حَامِلًا، [وَ][٦] قَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا. [قَالَ:][٧] فَأَتَى الأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ[٨]: أَنْ يَرُدَّ اللهُ إِلَيَّ[٩] بَصَرِي؛ فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ. [قَالَ:][١٠] فَمَسَحَهُ؛ فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الغَنَمُ. فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا.

فَأَنْتَجَ هَذَانِ، وَوَلَّدَ هَذَا؛ فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الإِبِلِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ البَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الغَنَمِ.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، [وَابْنُ سَبِيلٍ][١١]، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي [هَذَا][١٢]؛ فَلاَ بَلاَغَ لِيَ اليَوْمَ إِلاَّ بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الحَسَنَ، وَالجِلْدَ الحَسَنَ، وَالمَالَ:

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة القاسم.
(٤) في نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي: [قَالَ].
(٥) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [أَيُّ].
(٦) زيادة من نسخة القاسم.
(٧) زيادة من نسخة القاسم.
(٨) في نسخة أسامة: [فَقَالَ].
(٩) في نسخة أسامة: [عَلَيَّ].
(١٠) زيادة من نسخة القاسم.
(١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(١٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

بَعِيرًا أَتَبَلَّغُ بِهِ فِي سَفَرِي. فَقَالَ [لَهُ][(١)]: الحُقُوقُ كَثِيرَةٌ. فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ، فَقِيرًا، فَأَعْطَاكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ [المَالَ][(٢)]؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا المَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ. فَقَالَ[(٣)]: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ. قَالَ: وأَتَى[(٤)] الأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ [وَهَيئَتِهِ][(٥)]، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا، فَقَالَ [لَهُ][(٦)]: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

قَالَ: وأَتَى[(٧)] الأَعْمَى فِي صُورَتِهِ [وَهَيئَتِهِ][(٨)]، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، وَابْنُ سَبِيلٍ، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا بَلَاغَ لِيَ اليَوْمَ إِلَّا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ: شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي. فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى، فَرَدَّ اللهُ إِلَيَّ[(٩)] بَصَرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللهِ لَا أَجْهَدُكَ اليَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ. فَقَالَ: أَمْسِكْ [عَلَيْكَ][(١٠)] مَالَكَ؛ فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ؛ فَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْكَ، وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ». أَخْرَجَاهُ[(١١)].

---

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.
(٣) في نسخة أسامة، والعصيمي: [قَالَ].
(٤) في نسخة أسامة: [فأتى].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحبيشي.
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.
(٧) في نسخة أسامة: [فأتى].
(٨) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.
(٩) في نسخة أسامة: [عَلَيَّ].
(١٠) زيادة من نسخة الحبيشي.
(١١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦٤)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الزهد والرقائق، برقم: (٢٩٦٤).

الشَّرْحُ

هذا هو الدليل الثالث في الباب، والشاهد من الحديث: بيان حال من إذا أُنعم عليه شكر، وحال من إذا أُنعم عليه كفر، فحال من شكر الرضا، وحال من كفر السخط[١]، ومراد المصنف من إيراد الحديث: أنَّ نسبة النعم إلى الله تعالى موجبٌ لرضا الله، وأن نسبة النعم لغيره موجبٌ لسخطه[٢].

وقد ذكر المصنِّف فيه هذا الحديث الطويل **في قصة ثلاثة من بني إسرائيل:**

أحدهما: (أبرص)؛ والبرص داء معروف يصيب الجلد يذهب بلونه، وهو من الأمراض المستعصية التي لا يمكن علاجها بالكُلِّيَّة.

والآخر: (أقرع)، وهو من ليس على رأسه شعر.

والثالث: (أعمى)، وهو من فقد البصر[٣]، وهو حديث عظيم يُبيِّن حال من كفر النِّعم وحال من شكرها[٤].

وأراد المصنِّف أن يُبيّن أن الناس تجاه النِّعم من الله ينقسمون إلى قسمين:

الأول: من يزعم أن ما أوتيه من النعم والرزق، فهو بكده وفطنته، لا من الله؛ أو أنه مستحقٌّ لذلك لما يظن له على الله من الحق، وهذا كحال الأقرع والأبرص، فهذا منافٍ للتوحيد، لما فيه من جحد النعم ونسبتها لنفسه.

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢١٩).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٨٤).
(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٥).

والثاني: من يعترف بنعم الله ويعتقد أنها من فضله سبحانه، ويتذكر ما عليه من قصور، ويشكر الله على عطائه، فهذا هو المشروع، وهذا كحال الأعمى[١].

وهذا حديث عظيم، وفيه مُعتبر: فإن الأوَّلَين: جحدا نعمة الله، فما أقرَّا لله بنعمة، ولا نسبا النعمة إلى المنعم بها، ولا أدَّيَا حقَّ الله فيها بنعمةٍ، فحلَّ عليهما السخط؛ وأما الأعمى: فاعترف بنعمة الله، ونسبها إلى من أنعم عليه بها، وأدَّى حق الله فيها، فاستحق الرِّضا من الله بقيامه بشكر النعمة لـمَّا أتى بأركان الشكر الثلاثة التي لا يقوم الشكرُ إلا بها، وهي: الإقرار بالنعمة، ونسبتُها إلى المُنعم، وبذلُها فيما يحبُّ[٢].

فالدلالة من الحديث ظاهرة، وهو: أن الله جَلَّوَعَلَا عافى هؤلاء الثلاثة في أبدانهم ورزقهم من فضله، ثم نسب اثنان منهم النعمة إلى أنفسهم، وثالث نسبها إلى الله، فجزى الله الأخير خيرًا، وأدام عليه النعمة ورضي عنه، وعاقب الآخرين وسخط عليهما، فمن أسباب ثبات النعمة أن يُعظِّم العبدُ ربَّه، وأن يعلم أن الفضل بيد الله، وأن النعمة هي نعمة الله[٣].

والحديث ظاهرٌ في أن من نسب النعم لغير الله فقد كفر بها؛ ففيه وعيدٌ لمن أنكر نعم الله أو أضافها لغيره[٤].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بيانَ حالِ من كفر النِّعم ومن شكرَها[٥]؛ حيث دلَّ الحديث على أن

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٠٣).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٢٠).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٧).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٠٣).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٥٩).

نسبة النِّعم إلى غير الله كفر بها[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله في آخر الحديث: «**فإنما ابتليتم؛ فقد رضي الله عنك، وسخط على صاحبيك**»، فرضي الله عن الأعمى، وسخط على الأبرص والأقرع، وموجب الرِّضا عن الأعمى **ثلاثةُ أشياء:**

أولها: اعترافه بنعمة الله؛ لقوله: **(قد كنت أعمى)**.

وثانيها: نسبته تلك النعمة إلى الله المنعم بها؛ لقوله: **(فردَّ الله إليَّ بصري)**.

وثالثها: أداؤه حق الله فيها؛ لقوله: **(فخذ ما شئت، ودع ما شئت؛ فوالله لا أجهدك اليوم بشيءٍ أخذتَهُ لله)**.

وموجب السخط على الأبرص والأقرع ضدُّ ذلك، وهو ثلاثة أشياء:

أولها: عدمُ اعترافهما بالنِّعمة، فلم يُقِرَّا بما كانت عليه حالهما وما صارا إليه.

وثانيها: نسبتهما تلك النعمة إلى أنفسهما لا إلى الله المنعم بها؛ بل قال كلُّ واحدٍ: **(إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر)**.

وثالثها: منعهما حقَّ الله فيها، فمنعا ابن السبيل المنقَطعُ به حقَّه فيما يتبلَّغُ به[٢].

---

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٩٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٥).

خلاصة الباب:

أنه ينبغي على المسلم أن يكون حذرًا من آفات اللسان، متثبِّتًا فيما يتكلَّم به، وأن يعلم أن كل خير إنما هو من الله، وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولو سلبه الله العناية منه طرفة عين لهلك، ولكان من الخاسرين[١].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَةِ].

أي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا﴾ الآية[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾].

اللَّام للاستحقاق، والمعنى: إنِّي حقيقٌ به وجديرٌ به[٢]؛ أي: هذا بعملي وأنا محقوقٌ به[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾].

أي: على علمٍ منِّي بوجوه المكاسب[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ القِصَّةِ العَجِيبَةِ مِنَ العِبَرِ العَظِيمَةِ].

أي: قصة هؤلاء الثلاثة، فإن الأوَّلين جحدا نعمة الله؛ فحلَّ عليهما ما حل من سخط الله، والثالث اعترف بنعمة الله وشكرها؛ فحصل له رضا الله عَزَّوَجَلَّ عنه[٥].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٢٧٨).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٣).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٣).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٣).

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف:١٩٠] الآيَةَ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ؛ كَـ: عَبْدِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ الكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ حَاشَا عَبْدَ المُطَّلِبِ»(١).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -في الآية- قَالَ: «لَمَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ؛ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا إِبْلِيسُ، فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجْتُكُمَا مِنَ الجَنَّةِ، لَتُطِيعُنِّي(٢) أَوْ لَأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنَيْ أَيِّلٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكِ فَيَشُقُّهُ، وَلَأَفْعَلَنَّ، وَلَأَفْعَلَنَّ؛ يُخَوِّفُهُمَا؛ سَمِّيَاهُ: عَبْدَ الحَارِثِ، فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيِّتًا، [ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فقال مِثْلَ قَوْلِهِ، فَأَبَيَا أن يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيِّتًا](٣)، ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَأَدْرَكَهُمَا حُبُّ الوَلَدِ، فَسَمَّيَاهُ عَبْدَ الحَارِثِ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ(٤).

---

(١) مراتب الإجماع، لابن حزم (١٥٤).

(٢) في نسخة القاسم: [لَتُطِيعَنِّي]؛ وفي نسخة أسامة: [لَتُطِيعُنَّنِي]؛ وفي نسخة الحبيشي: [لَتُطِيعَانِّي].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٤) أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦٢٤).
قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من وجوه فيها ضعف يشدُّ بعضها بعضًا في ثبوت أصل التفسير دون تفاصيل القصة»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «ضعيف».

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: «شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»(١).

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾، قَالَ: «أَشْفَقَا أَلَّا يَكُونَ إِنْسَانًا»(٢).

وَذَكَرَ مَعْنَاهُ [أَيْضًا](٣): عَنِ الحَسَنِ، وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا الشِّرْكَ فِي مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللهِ لِلرَّجُلِ البِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ.

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ السَّلَفِ الفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ فِي الطَّاعَةِ؛ وَالشِّرْكِ فِي العِبَادَةِ.

---

(١) أخرجه عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم. ينظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٠/ ٦٢٦)؛ والدر المنثور (٣/ ٦٢٦).
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح».

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦٢٦).
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٠/ ٦٢٧، ٦٢٩)؛ والدر المنثور (٣/ ٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٦): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨١): «أثر الحسن ضعيف، وأثر سعيد بن جبير ضعيف».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآيَةَ].

الشَّرْحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان أنَّ من نسب العبودية إلى غير الله نية أو قولًا أو فعلًا، حقيقة أو مجازًا فقد دخل في عمومية الشرك[١]؛ وهذا الباب أورده المصنف؛ **لأمرين:**

الأول: بيانُ أن الشرك يكون في الطاعة، وأن طاعة الشيطان نوعٌ من أنواع الشرك بالله، وأن كل معصية طاعة للشيطان، وهي نوع تشريك؛ ولهذا ذكر المصنف في المسائل الفرق بين الشرك في العبادة والشرك في الطاعة؛ وهذا الذي فهمه السلف من الآية كما سيأتي بيانه[٢].

والثاني: بيان أن من أنعمَ الله عليهم بالأولاد، وكمَّلَ الله لهم النعمة بهم بأن جعلهم صالحين في أبدانهم، وتمامُ ذلك أن يصلحوا في دينهم، فعليهم أن يشكروا الله على إنعامه، وأن لا يُعَبّدوا أولادهم لغير الله، أو يُضِيفوا النِّعم لغير الله؛ فإن ذلك كفرانٌ للنِّعم، منافٍ للتوحيد[٣]؛ فالمصنف جاء بهذا الباب ليبين أن تعبيد الاسم لغير الله ينافي تحقيق التوحيد[٤]، ولبيان وجوب نسبة النعم إلى الله تعالى[٥].

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤١٢).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢١٨).
(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٨٤).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٢١).

فأراد المصنف بهذه الترجمة: بيان وجوب التعبيد في الاسم لله، وتحريم التعبيد لغيره، فلا يُعبَّد أحدٌ لغير الله، فلا يقال: عبدالنبي، ولا عبد الكعبة، ولا عبد الحسين، وما أشبه ذلك، بل التعبيد يكون لله وحده: كعبدالله، وعبدالرحمن إلى غير ذلك[١]؛ وذلك لأن الخلق كلهم عبيدٌ لله؛ أي: أذلاء له، ومُعبَّدون له، ومطيعون له وحده، ويوجد في هذه الأزمنة وما قبلها من يُعَبَّد لغير الله باسمه، كأن يسمى: عبد الرسول، فهذا فيه تعظيمٌ لهذا المخلوق، وجعله شريكًا لله في ملكية العباد، فهذا يجب تغييره، بأن يُضاف إليه لفظة (رب)، فيصير: (عبد رب الرسول)[٢]؛ فالباب معقود لبيان الفرق بين **شرك الطاعة** الذي هو نوع تشريك ومعصية؛ **وشرك العبادة** في التعبيد الذي يعبد لغير الله، فإذا عبَّد أحد لغير الله وقصدَ بالعبودية أنه عبدٌ له على جهة الذل والخضوع فهذا شرك أكبر؛ أما إذا نسبه له على جهة التشريف والتعظيم فهذا محرمٌ من الكبائر، لأنه طاعة للشيطان، لكنه ليس شركًا أكبر إلا إذا قصد بالتعبيد حقيقة العبودية، أو عبَّد لإله معروف أنه يُدعى مع الله جَلَّوَعَلَا[٣]؛ كما إذا عبَّد الولد لولي أو لعبد صالح، وهو يعني حقيقة العبودية التي هي أن هذا عبد لذاك؛ لأن ذاك إله، كمن يُعَبِّد لبعض المشايخ، فيقول: عبد السيد، ويعنون به: السيد البدوي، ويقولون: عبد علي، ونحو ذلك من الأسماء التي فيها اعتقادات[٤]؛ فهذا الباب فيه النهي عن التعبيد لغير الله بالأسماء؛ أي: بمجرد التسمية، وأن ذلك من الشرك

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٠٨)؛ والتنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٠).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٧٩).
(٣) الأجوبة والبحوث والدارسات، صالح آل الشيخ (١/ ٥٨).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٠).

الأصغر المنافي لكمال التوحيد الواجب، كتسمية الرجل بعبد النبي أو بعبد علي أو بعبد الحجر أو بعبد الشجر ونحو ذلك، فهذه التسمية التي لا يقصد معناها من الشرك الأصغر؛ وأما إن كان المعنى مقصودًا؛ أي: قصد أنه عبدٌ لهذا المعبَّدِ له فهذا شرك أكبر[١]؛ فالتعبيد للأسماء نوعان: أحدهما: تعبيد في الاسم دون إرادة المعنى، وهو شرك أصغر؛ والآخر: تعبيد في الاسم مع إرادة المعنى، وهو شرك أكبر، والمراد بإرادة المعنى: اعتقاد العبودية والتأليه[٢].

والتعبيد لغير الله له أحوال أربعة: الأولى: أن يكون شركًا أكبر، وهو التعبيد لمخلوق، بمعنى: جعل العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ؛ والحال الثانية: التعبيد الذي يكون شركًا أصغر، ومنه الحديث: تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم..، وهذا إذا تعلق القلب بغير الله رضًا وسخطًا؛ والحال الثالثة: التعبيد لغير الله في التسمية فقط، فلا يعتقد أنه عبدٌ له، أي: يجعل له العبادة، وهذا محرمٌ بالإجماع؛ والحال الرابعة: أن يكون التعبيد، بمعنى: أنه مملوك له، فيقال: عبد فلان، بمعنى أنه مملوك له، وهذا جائز، كمت ورد في الحديث[٣].

مقصود الترجمة:

بيانُ أنَّ تعبيد الأسماء لغير الله شركٌ في الطاعة[٤].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٧٩).
(٢) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ فيه بيان أنَّ تعبيد الأولاد وغيرهم لغير الله في التسمية شركٌ في الطاعة، وكفرٌ بالنعمة، وهذا منافٍ للتوحيد: إما في أصله أو في كماله على حسب نوع الشرك المقصود، فإن كان المقصود مجرد التسمية فهذا شرك ينافي كمال التوحيد؛ وأما إن كان المقصود تعبيد التأله لغير الله فإنه شرك أكبر ينافي التوحيد[(١)]، فالتَّعبيد لغير الله من الشرك الذي يجب أن يتنزَّه عنه المؤمن[(٢)]؛ فعلاقة الباب بكتاب التوحيد: أن من الإشراك في أسماء الله أن يُعبَّد اسمُ الولد لغير الله؛ لأن من عبَّد اسم المولود لغير أسماء الله، فقد سوى المخلوق بالخالق[(٣)].

مناسبة هذا الباب للأبواب قبله:

أن جميع الأبواب في معنى واحد، وهو أن شكر النعمة لله جَلَّوَعَلَا فيما أنعم به؛ يقتضي أن تُنسب إليه جَلَّوَعَلَا، وأن يحمد عليها، ويثنى عليه بها، وأن تستعمل في مراضيه جَلَّوَعَلَا، وأن يتحدث بها، فالذي ينسب النِّعم إلى نفسه لم يحقِّق التوحيد؛ فإنه جمع بين ترك تعظيم الله جَلَّوَعَلَا، وبين ادعاء شيء ليس له، وقد يعتقد في غيره أنه هو المنعم عليه، كقول القائل: لولا فلان لم يكن كذا، أو نحو تلك العبارات، فهذه الألفاظ وأمثالها راجعة إلى عدم شكر النعمة؛ ومن شكر النعم أن الله جَلَّوَعَلَا إذا أنعم على عبد بولد، وجعله سليمًا

(١) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، للفوزان (٣٦١)، وإعانة المستفيد (٢/ ٢٠٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٨٤).

معافى، ورزقه تلك النعمة التي هي نعمة الولد أن يشكر الله عليها، ومن عدم شكر النعمة تلك، ونسبتها إلى غير الله: أن يُعبَّد الولد لغير الله جَلَّوَعَلَا، فإن هذا مضادٌّ للاعتراف بأن المنعم بذلك الولد هو الله جَلَّجَلَالُهُ، فمن عبَّد ولدًا لغير الله جَلَّوَعَلَا، فقد نافى شكر النعمة؛ ولهذا أتبع المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب الأبواب قبله لما كان يشترك معها في هذا المعنى، وأن الواجب على العبد أن يحقق التوحيد، وأن لا ينسب النعم لغير الله جَلَّوَعَلَا، فإن وقع منه ذلك فواجب عليه أن يبادر بالتوبة، وألا يقيم على ذلك[١].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب فيه مناسبة لما قبله في الابتلاء[٢]؛ ففي الباب السابق ذكرَ جحود النعمة بإضافتها إلى نفسه أو باستحقاقه؛ وما ذكره في هذا الباب صورةٌ من صور كفر النعم بعدم طاعة أمرِ الله فيه[٣]، ففي هذا الباب بيانُ حق النعمة، حق إنعام الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أن يُوحَّد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فشكره أعظم ما يكون بتوحيده[٤]، فالذي قبله في عدم نسبة النعمة إلى الله سبحانه، وهذا الباب في شكر غير الله على نعمة الله، فهذا أشدُّ[٥].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦٩).
(٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٤/ ١٨١٩).
(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣٩).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٨٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآيَةَ].

وقد أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر في الباب: آية، وحديثًا، ودليلَ الإجماع:

فالدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآيَةَ، وهذه الآية فيها قولان للمفسرين في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا﴾:

القول الأول: وهو قول الحسن البصري، واختار هذا القول من المفسرين: ابن كثير(١)، والقرطبي(٢)، والشنقيطي(٣)، وابن سعدي(٤)، واختاره أيضًا ابن القيم الجوزية(٥)، وجمعٌ من شراح كتاب التوحيد(٦): أن الضمير في الآية يعود إلى جنس بني آدم، أي: إلى الذرية، فالضمير يعود إلى الجنس: الذَّكر والأنثى لا إلى آدم وحواء(٧).

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥٢٦).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٣٣٨).
(٣) أضواء البيان (٢/ ٤٦).
(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٣١٢).
(٥) روضة المحبين (٢٨٩).
(٦) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٨٦)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٤)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١٠٦٢)، وشرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٨١)؛ وهو ظاهر اختيار ابن قاسم في حاشية كتاب التوحيد (٣٣٦).
(٧) قال ابن عثيمين في القول المفيد (٢/ ٣٠٨): **هذه القصة باطلة من وجوه:**
الوجه الأول: أنه ليس في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ، وهذا من الأخبار التي =

فالمراد بالآية: المشركون من بني آدم، والشرك منهما في الولد له أحوال ثلاثة:

الأول: أن يعتقدا أن الذي أتى بهذا الولد هو الولي الفلاني والصالح ونحو ذلك، فهذا شرك أكبر؛ لأنهما أضافا الخلق إلى غير الله، ومن هذا أيضًا ما يوجد عند بعض الأمم الإسلامية الآن، فتجد المرأة التي لا يأتيها الولد تأتي إلى قبر الولي الفلاني، كما يزعمون أنه ولي الله، والله أعلم بولايته، فتقول: يا سيدي فلان! ارزقني ولدًا.

والثاني: أن يضيف سلامة المولود ووقايته إلى الأطباء وإرشاداتهم، وإلى

= لا تُتلقى إلا بالوحي، وقد قال ابن حزم عن هذه القصة: إنها رواية خرافة مكذوبه موضوعة.

الوجه الثاني: أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء، لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قلنا: ماتا عليه، كان ذلك أعظم من قول بعض الزنادقة؛ لأن من جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية؛ وإن كان تابا من الشرك، فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها كما في قصة آدم نفسه حين أكل من الشجرة وزوجه وتابا من ذلك.

الوجه الثالث: أن الأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء.

الوجه الرابع: أنه ثبت في حديث الشفاعة أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة، فيعتذر بأكله من الشجرة، وهو معصية، ولو وقع منه الشرك، لكان اعتذاره به أقوى وأولى وأحرى.

الوجه الخامس: أن في قوله في هذه القصة: «**لأجعلن له قرني أيل**»: إما أن يصدقا أن ذلك ممكن في حقه، فهذا شرك في الربوبية لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله، أو لا يصدقا، فلا يمكن أن يقبلا قوله وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه.

الوجه السادس: قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ بضمير الجمع، ولو كان آدم وحواء، لقال: عما يشركان.

القوابل وما أشبه ذلك، فيقولون مثلًا: سَلِمَ هذا الولد من الطلق؛ لأن القابلة امرأة متقنَةٌ جيدة؛ فهُنَا أضاف النعمة إلى غير الله، وهذا نوع من الشرك ولا يصل إلى حد الشرك الأكبر؛ لأنه أضاف النعمة إلى السبب ونسي المسبب وهو الله عَزَّوَجَلَّ.

والثالث: أن لا يشرك من ناحية الربوبية، بل يؤمن أن هذا الولد خرج سالمًا بفضل الله ورحمته، ولكن يشرك من ناحية العبودية؛ فيقدِّم محبَّته على محبَّة الله ورسوله ويلهيه عن طاعة الله ورسوله[١].

والقول الثاني: وهو مذهب جمهور المفسرين، وعليه عامة السلف: أن هذه الآية في آدم وحواء، وصحَّ هذا التفسير عن سمرة بن جندبٍ عند الطبري في تفسيره[٢]، وروي عن ابن عباس موقوفًا من وجوه يشدُّ بعضها بعضًا[٣]، ولا يُعلم لهما مخالفٌ من الصحابة، واختار هذا القول من المفسرين: ابن جرير الطبري[٤]، والبغوي[٥]، والشوكاني[٦]، وهو ظاهر اختيار ابن تيمية[٧]،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٣).
(٢) جامع البيان (١٣/ ٣٠٩).
(٣) قال ابن عباس: كانت حواء تلد لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أولادًا، فتُعبِدهم لله، وتسميهم: عبدالله وعبيد الله ونحو ذلك، فيصيبهم الموت؛ فأتاهم إبليس فقال: أما أنكما لو تسمياه بغير الذي تسميانه به لعاش، فولدت رجلًا فسمياه عبد الحارث. ينظر: جامع البيان (١٣/ ٣١٠).
(٤) جامع البيان (١٣/ ٣٠٨).
(٥) معالم التنزيل في تفسير القرآن (٣/ ٣١٤).
(٦) فتح القدير (٢/ ٣١٣).
(٧) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٧٣).

واختاره جمعٌ من شراح كتاب التوحيد[(١)].

فالذي عليه عامَّة السَّلف أن القصة في آدم وحواء، حتى قال الشارح سليمان بن عبدالله: إن نسبة ذلك إلى غير آدم وحواء هو من التفاسير المبتدعة[(٢)]، وسياق الآية لا يقتضي غير ذلك إلا بأوجه من التكلُّف[(٣)]؛ ولهذا اعتمد المصنف

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٥٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٠٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٥٤)؛ وإعانة المستفيد شرح كتاب التوحيد، للفوزان (٢/ ٢٠٥)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨)؛ والشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧١). ونص كلامه في تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٢٥٣) أنه قال: «وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره مع ما فسَّره به السلف تبين قطعًا أن ذلك في آدم وحواء R، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك، والعجب ممن يُكذب بهذه القصة، وينسى ما جرى أول مرة، ويكابر **بالتفاسير المبتدعة**، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم، وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى».
فتفسير الآية بغير المشهور المعروف الذي عليه ابن عباس، والذي عليه تلامذته، وغيرهم من الصحابة والتابعين، وأئمة التفسير من بدع التفاسير، فمن بدع التفاسير المحدثة أن تُفسَّر الآية بإرجاعها إلى جنس الرجال والنساء، أو إلى جنس ولد آدم، فهذا من التفاسير التي لم يعرف، وإنما عُرف قول الحسن أن ضمير التثنية في الآيتين يرجع إلى اليهود والنصارى، وهذا فيه إحالة على شيء لم يرد في هذه السورة المكية، فقول الحسن فيه أن الضمير يرجع إلى طائفتين لم يعهد أن يكون لهما ذكر في السورة المكية، وأن يرجع الضمير إلى طائفتين لم يعهد ذكرهما في السور المكية، هذا فيه إحالة إلى شيء لا يتبادر إلى الذهن، فالمقصود أن فهم الآيات لا بد أن يكون معروفًا عند السلف، فإذا كان ثم فهم للآية غير معروف عند السلف، فهذا لا شك يقال إنه ليس من التفاسير الصحيحة، لأنه لا يُحْجَبُ الحقُّ عن السلف ويدركه من بعدهم.
ينظر: شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٢٣).

(٣) لأن سياق الآية في ذكر آدم وحواء ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا =

رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفسير الذي عليه عامة السلف، ففسَّر الآية بأن المراد بها آدم وحواء، فقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ يعني: آتى الله آدم وحواء ﴿صَٰلِحًا﴾، أي: من جهة

= لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ ۖ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف:١٨٩-١٩٠]، وظاهرٌ أن الضمائر، ضمير التثنية في الآيتين جميعًا يرجع إلى آدم وحواء، والأصل المتقرر في العربية توافق الضمائر وعدم تخالفهما؛ لأن التخالف يحتاج إلى استئناف، وهذا الاستئناف لا يصار إليه إلا إذا ظهر وجه الانقطاع، كما في آيات كثيرة.

فالوجه الأول: أن سياق الآية يدل على أن المراد آدم وحواء ومن قال المراد غيرهما، فهذا فيه تكلف، ويحتاج إلى أن يجعل الضمائر مختلفة.

والثاني: أن الآية فيها ذكر فردين، وليس فيها جنسان، وإضمار إرادة الجنسين، إما جنس الذكور والإناث، أو جنس الأزواج، أو جنس اليهود والنصارى، هذا يحتاج إلى قرينة، وإذا كان الكلام لا تدل عليه قرينة فإنه يكون من جهة التأويل؛ وهذا يدل على أن الأخذ بغير إرجاع الضمير إلى آدم وحواء يدخل في التأويل؛ لأنه لا الظاهر يدل عليه، وليس ثم قرينة في الآية تدل عليه، والتأويل هو صرف الكلام عن ظاهرة، فإن كان صرف الكلام عن ظاهره إلى غيره بقرينة تدل عليه فهو يدخل في التأويل الممدوح المعروف؛ أما إذا لم يكن قرينة فإنه يكون تحكمًا، ويكون تعديًا، ومن قال بأن الضمير يرجع إلى غير آدم وحواء، قالوا: القرينة أنه لا يسوغ أن يجعل آدم وحواء من اتخذ شركاء، فجعل النبي شريكًا لله، هذه كبيرة من كبائر الذنوب، والأنبياء معصومون عن الكبائر، والجواب عن هذا الإيراد: أن عصمة الأنبياء عن الكبائر محققه، وصواب، والذي حصل من آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أول مرة هو وحواء من العصيان، حيث خاطبه الله مباشرة ونهاه عن الأكل من الشجرة، وعصى آدم ربه بطاعة الشيطان، فالحال حال هذه الواقعة من جعل الشركاء؛ أي: بالتسمية، فهي شبيهة بتلك من حيث الذنب، ففي تلك طاعة، وهاهنا ثم طاعة، فلا فرق بين المقامين من جهة تنزيه آدم عن المعصية، فكلاهما فيه طاعة للشيطان، وفيه عصيان لله، فالمقام واحد، والتشريك الذي حصل هو في التعبيد لغير الله، والتعبيد لغير الله ما أرادا به العبودية التي هي عبودية العبادة، وإنما أرادا به جعل الغلام منسوبًا إلى الحارث، فليست هي كبيرة من كبائر الذنوب.

ينظر: شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٢٠).

الخِلقة؛ لأنه كان يأتيهما ولد فيموت، أو يكون معيبًا فيموت، فالله رزقهما هذا الولد الصالح السليم في خلقته، المعافى في بنيته، وكذلك هو صالحٌ لهما من جهة نفعهما، ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ أي: أن آدم وحواء عَلَيْهِمَا السَّلَامُ جعلا لله جَلَّ وَعَلَا شركاء فيما آتاهما؛ حيث سميا ذلك الولد: عبد الحارث، والحارث هو: إبليس، وهو الذي قال: إن لم تسمياه عبد الحارث لأفعلن ولأفعلن، ولأجعلن له قرني أيلٍ، وهو ذَكَرُ الوعل، وفي هذا تهديدٌ بأن يشق بطن الأم، فتموت ويموت أيضًا الولد، فلما رأت حواء ذلك، وأنها قد مات لها عدة بطون، أطاعت الشيطان في ذلك، فصارت الشركة شركة في الطاعة، وآدم وحواء عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قد أطاعا الشيطان من قبل، حيث أمرهما بأن يأكلا من الشجرة التي نهاهما الله جَلَّ وَعَلَا عنها، ومعلوم أن كل عاص مطيع للشيطان، وكل معصية لا تصدر من العبد إلا وثمَّ نوع تشريك حصل في الطاعة؛ لأنه إما أن يطيع هواه، وإما أن يطيع الشيطان؛ ولهذا قال شيخ الإسلام وغيره من المحققين: إنه ما من معصية يعصي بها العبد ربه إلا وسببها طاعة الشيطان أو طاعة الهوى، وذلك نوع تشريك. وهذا هو الذي حصل من آدم وحواء، وهو لا يقتضي نقصًا في مقامهما، ولا يقتضي شركا بالله جَلَّ وَعَلَا، وإنما هو نوع تشريك في الطاعة، والمعاصي الصغار جائزة على الأنبياء، كما هو معلوم عند أهل العلم، فإن آدم نبي مُكلَّم، وصغار الذنوب جائزة على الأنبياء، ولا تقدح في كمالهم؛ لأنهم لا يستقيمون عليها، بل يسرعون وينيبون إلى الله جَلَّ وَعَلَا، ويكون حالهم بعد ما وقع منهم ذاك أعظم من حالهم قبل أن يقع منهم ذلك؛ لأنه يكون لهم مقامات إيمانية واعتراف بالعبودية أعظم، وذل

وخضوع أكبر بين يدي الله جَلَّوَعَلَا، ومعرفة أكمل بتحقيق ما يجب لله جَلَّوَعَلَا وما يستحب، فالتشريك هنا تشريكٌ فيما يدل عليه المعنى اللغوي، وليس شركًا أصغر، ولا شركا أعظم، وحاشاهما من ذلك، وإنما هو تشريك في الطاعة، فكل من جعل هواه مُتَّبَعًا فقد جعله مطاعًا، وهذا نوع تأليه، لكن لا يقال: عبَدَ غير الله، أو ألَّه غير الله، أو أشرَكَ بالله جَلَّوَعَلَا، لكن هو نوع تشريك، فكل طاعة للشيطان أو للهوى فيها هذا النوع من التشريك، إذ الواجب على العبد أن يُعظِّم الله جَلَّوَعَلَا، وأن لا يطيع إلا أمره جَلَّوَعَلَا، وأمر رسوله ﷺ، فهذه القصة لا تقتضي نقصا في مقام آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ولا في مقام حواء عَلَيْهَا ٱلسَّلَامُ، بل هو ذنب من الذنوب، تابا منه، كما حصل لهما أول مرة في الأكل من الشجرة، بل إن أكلهما من الشجرة ومخالفة أمر الله جَلَّوَعَلَا أعظم من هذا الذي حصل منهما هنا، وهو تسمية الولد: عبد الحارث، وذلك أن الخطاب الأول كان من الله جَلَّوَعَلَا لآدم مباشرة، خاطبه الله جَلَّوَعَلَا، ونهاه عن أكل هذه الشجرة وهذا خطابٌ متوجه إلى آدم بنفسه؛ وأما هذه التسمية فإنه لم ينه عنها مباشرة، وإنما يفهم النهي عنها من وجوب حق الله جَلَّوَعَلَا، فذاك المقام زاد على هذا المقام من جهة خطاب الله جَلَّوَعَلَا المباشر لآدم[1]؛ ويحتمل أنهما حين فعلا ذلك كانا يعتقدان أنه جائزٌ لهما؛ فلهذا فعلاه، ولم يعلما أنه منكرٌ، وإنما كرهاه أولًا، ثم خضعا بوسوسته وما أراد ظنًا منهما أنه جائز، فخفي عليهما الحكم الشرعي، فلهذا فعلا ذلك، وبيَّن الله جَلَّوَعَلَا فيما أنزل على رسوله محمد أنه لا يجوز التعبيد لغير الله، أما آدم وحواء فلم يعلما ذلك، أما هذه المسألة فبيَّن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧١).

الله جَلَّوَعَلَا الحكم فيها؛ لأنه ذم من فعل ذلك، فقال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فعُلم بذلك أنه لا يجوز التعبيد لغير الله[١].

فيكون قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ أي: جعلا لله مطاعين غيره فيما أتاهما؛ من جهة التسمية[٢]، فجعلا لله شركاء في الطاعة، فالشرك هنا شركُ طاعة، ليس شرك عبودية، فهما أرادا دفع الشر بأن يُضيفاه إليه إضافة المتسبب، فالعبودية هنا أرادا بها نسبة هذا الولد له من جهة الإنعام لدفع شره، ولم يريدا التعبيد الذي هو حقيقة العبودية[٣].

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على تفسير ابن عباس الآتي على أن التعبيد لغير الله في الأسماء شرك[٤].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾؛ أي: بتسمية الولد عبدَ الحارث، فأشفقا أن لا يكون إنسانًا؛ أي: خافا تسلط الشيطان عليه أن يُفسده فلا يخرج في صورته الإنسانية، فأرادا منعه بالموافقة في الاسم، وهذا من جنس المعصية، وكل معصية فيها حظٌّ من شرك طاعة الهوى أو النفس[٥].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٠٨).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢١٩).
(٣) الأجوبة والبحوث والدارسات، صالح آل الشيخ (١/ ٥٧).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٠٠).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ؛ كَـ: عَبْدِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ الكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ حَاشَا عَبْدَ المُطَّلِبِ»(١)].

الشَّرْحُ

هذا هو الدليل الثاني من الأدلة التي أوردها المصنِّف لتحقيق مقصود الترجمة، وهو: دليل الإجماع الذي نقله ابن حزم(٢)؛ فإنه حكى رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق العلماء على تحريم كل ما عُبِّد لغير الله؛ لأنه شرك في الربوبية والإلهية؛ لأن الخلق كلهم ملك لله وعبيد له، استعبدهم لعبادته وحده، وتوحيده في ربوبيته وإلهيته: فمنهم من عبد الله ووحده في ربوبيته وإلهيته؛ ومنهم من أشرك به في إلهيته وأقرَّ له بربوبيته وأسمائه وصفاته(٣).

قوله: (اتفقوا)؛ أي: أجمعوا، والإجماع أحد الأدلة الشرعية التي ثبتت بها الأحكام، والأدلة هي: الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والقياس(٤)؛ أي: أجمع أهل العلم فيما علمه هو: أن التعبيد لغير الله محرم؛ لأن فيه إضافة النعم لغير الله، وفيه أيضًا إساءة أدب مع الربوبية والإلهية، فإن تعبيد الناس لغير الله غلط من جهة المعنى، وأيضًا فيه نوع هضم لمقام الربوبية، فلذلك حَرُم في شريعة الإسلام هذه التسمية، بل وفي شرائع الأنبياء جميعًا، فاتفق أهل العلم على ذلك، وأن كل اسم معبد لغير الله كـ: عبد عمرو، وعبد الكعبة، وما أشبهه

(١) مراتب الإجماع، لابن حزم (١٥٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٢٤).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٥).

محرم ولا يجوز[١].

فالعبودية على وجه الإطلاق لا تناسب إلا لله الذي هو ربٌّ كل شيء وله كل شيء[٢].

وقوله: **(وما أشبه ذلك)**؛ مثل: عبد الحسين، وعبد الرسول، وعبد المسيح، وعبد علي[٣].

وقوله: **(حاشا عبد المطلب)**؛ أي: فإنهم لم يتفقوا على تحريمه، بل اختلفوا فيه[٤]، وهذا استثناء من العموم المستفاد من (كل)، وذلك أن تسميته بهذا الاسم لا محذور فيه؛ لأن أصله من عبودية الرق، وذلك أن المطلب أخا هاشم قدم المدينة، وكان ابنُ أخيه (شيبةُ) هذا قد نشأ في أخواله بني النجار من الخزرج؛ لأن هاشمًا تزوج فيهم امرأة، فجاءت منه بهذا الابن، فلما شبَّ في أخواله وبلغ سنَّ التمييز، سافر به عمُّه المطلب إلى مكة بلد أبيه وعشيرته، فقدِمَ به مكة وهو رديفه، فرآه أهل مكة وقد تغيَّر لونه بالسَّفر، فحسبوه عبدًا للمطلب، فقالوا: هذا عبد المطلب، فعلَق به هذا الاسم وركبه، فصار لا يُذكر ولا يُدعى إلا به، فلم يبق للأصل معنى مقصود[٥].

فقول ابن حزم: (حاشا عبد المطلب)؛ يعني: لم يجمعوا عليه؛ فإن من أهل العلم من قال: تكره التسمية بعبد المطلب ولا تحرم؛ لأن النبي ﷺ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٥).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٥٨).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٢٤).

قال في غزوة حنين: أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب، قالوا: وجاء في أسماء الصحابة من اسمه عبد المطلب، والنبي لا يفعل حرامًا، فيجوز أن يعبد للمطلب[١]، فالمعنى أنهم أجمعوا على تحريم التعبيد لغير الله، حاشا عبدالمطلب، فإنهم لم يُجمعوا على تحريمه، وإنما اختلفوا في تحريمه، **لأمرين:**

الأول: أن تسمية عبد المطلب ليس من التعبيد لغير الله، وإنما هي من تعبيد الرق؛ ولأن المراد بها مجرد الإخبار، وليس المراد التعبير.

والثاني: أن في الصحابة من اسمه عبد المطلب، ولم يُغيره النبي ﷺ، فلذلك استُثني عبدالمطلب، وما عداه فإنه على التحريم[٢].

وهذا تقرير ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والاختلاف الجاري في التسمي بـ: عبدالمطلب هو لكون التسمية به لا يُراد بها التعبيد، فالمُسَمّيَ به من المسلمين يريدُ موافقة اسم جد النبي ﷺ؛ ولكن الصواب تحريم التعبيد للمطلب[٣]؛ فلا يجوز لأحد أن يُسمي ابنه عبد المطلب، وأما قوله: أنا ابن عبد المطلب، فهو من باب الإخبار وليس من باب الإنشاء، فالنبي ﷺ أخبر أن له جدًّا اسمه عبد المطلب، ولم يَرد عنه أنه سمَّى عبد المطلب، أو أنه أذن لأحد صحابته بذلك، ولا أنه أقرَّ أحدًا على تسميته عبد المطلب، والكلام في الحكم لا في الإخبار، وفرقٌ بين الإخبار وبين الإنشاء والإقرار[٤]،

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٠٩).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٦).

فالإخبار ليس فيه تعبيد مباشر بإضافة ذلك المخلوق إلى غير خالقه، وإنما هو إخبار، وباب الإخبار أوسع من باب الابتداء كما هو معلوم[١]، وأيضًا فلو كان قوله: أنا ابن عبد المطلب، حجة على جواز التسمية به لكان قوله: إنما بنو هاشم وبنو عبد مناف شيء واحد؛ حُجةً على جواز التسمية بـ: (عبد مناف)، ولا يجوز التسمي بعبد مناف، ففرق بين إنشاء التسمية وبين الإخبار بذلك عمن هو اسمه[٢]، فالصواب أنه لا يجوز أن يُعبَّد لغير الله مطلقًا لا بعبد المطلب ولا غيره، وعليه، فيكون التعبد لغير الله من الشرك[٣]؛ وأما تسمية بعض الصحابة بعبد المطلب، فالمحققون من الرواة يقولون: إنَّ من سُمي بعبد المطلب، فالصحيح أن اسمه: (المطلب) بدون التعبيد، ولكن نقل بـ: عبد المطلب؛ لأنه شاعت التسمية بعبد المطلب دون المطلب، فوقع خطأ في ذلك[٤]؛ كما ذكر ذلك الزبير بن بَكَّار، وهو مِن أَعْلَم المؤلفين بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأسمائِهم وأنسابِ قريش، فعلى هذا لا تجوز التسمية بعبد المطلب ولا غيره مما عُبّد لغير الله[٥].

والمقصود أن هذا الكلام من ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ يشتمل على أمرين:

الأول: اتفاق العلماء على أنه لا يجوز التسمي بما عُبّد لغير الله، كعبد الحسين، وعبد الكعبة، وعبد النبي، وغير ذلك.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٤).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٥٩).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٧).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٤).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٥٧).

والثاني: أن العلماء لم يتفقوا على تحريم التَّسمِّي بعبد المطلب، بل اختلف العلماء في ذلك، فكرهه بعض العلماء، والصواب: أنه محرمٌ كذلك، ولا يجوز؛ لأنه تعبيدٌ لغير الله(١).

ودلالة الإجماع الذي نقله ابن حزم على مقصود الترجمة:

في تحريم الأسماء المعبَّدة لغير الله إجماعًا(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -في الآية- قَالَ: «لَمَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ؛ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا إِبْلِيْسُ، فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الذِي أَخْرَجْتُكُمَا مِنَ الجَنَّةِ، لَتُطِيعُنِّي(٣) أَوْ لَأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنَيْ أَيِّلٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكِ فَيَشُقُّهُ، وَلَأَفْعَلَنَّ، وَلَأَفْعَلَنَّ؛ يُخَوِّفُهُمَا، سَمِّيَاهُ: عَبْدَ الحَارِثِ. فَأَبَيَا أَنْ يُطِيْعَاهُ، فَخَرَجَ مَيِّتًا، [ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فقال مِثلَ قَولِهِ، فَأبيَا أن يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيِّتًا](٤)، ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَأَدْرَكَهُمَا حُبُّ الوَلَدِ، فَسَمَّيَاهُ عَبْدَ الحَارِثِ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ(٥).

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٠٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨).
(٣) في نسخة القاسم: [لَتُطِيعَنِّي]؛ وفي نسخة أسامة: [لَتُطِيعُنَّنِي]؛ وفي نسخة الحبيشي: [لَتُطِيعَانِّي].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.
(٥) أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦٢٤).
قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من وجوه فيها ضعف يشدُّ بعضها بعضًا في ثبوت أصل الواقعة دون تفاصيل القصة»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «ضعيف».

الشَّرْحُ

هذا هو الدليل الثالث في الباب، وقد أورد المصنف فيه مجموعة من الآثار في تفسير الآية، ومعنى الآية كافٍ في الدلالة على الترجمة، ولكن يستفاد من الآثار التي وردت عن السلف، وإن كان في سندها ضعف: أن الشرك الذي وقع منهما إنما هو في التسمية والطاعة لا في العبادة؛ ولهذا أورد المصنف هذه الآثار، فأورد هنا هذا الدليل، وهو: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية؛ والمصنف استدل بالآية، وذكر ما روي في الآية من الآثار، واستفاد من معنى الآية، واستنبط الأحكام بقطع النظر عن صحة هذه القصة أو عدم صحتها، فإن سياق الآية يدل على أنها في آدم وحواء بقطع النظر عن هذه القصة التي رواها ابن عباس، فهي من أخبار بني إسرائيل، ولا تصح[(١)].

قوله: **(وعن ابن عباس في الآية)**؛ أي: المترجم بها.

وقوله: **(تغشاها آدم)**، أي: حواء، وطئها عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وقوله: **(أو لأجعلن له قرني أيلٍ)**، و(أيل): ذَكَرُ الأوعال، والمعنى: أنه يخوفهما بكونه يجعل للولد قرني وعل، فيخرج من بطنها فيشقه.

وقوله: **(سمياه عبد الحارث)**، قال سعيد بن جبير: «كان اسمه في الملائكة الحارث»، وكان مُراده أن يسمياه بذلك، ليكون قد وجِد له صورةُ الإشراك به، فإن هذا من باب كيد إبليس إذا عجز عن الآدمي أن يوقعه في المعصية الكبيرة، قنع منه بالصغيرة؛ وأيضًا، فإنه قد يحصل له منهما طاعته، كما أطاعا أول مرة.

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٣).

وقوله: **(فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتًا،... فأدركهما حب الولد فسمياه عبد الحارث)**، هذا والله أعلم من الامتحان؛ فإن الانسان لا عزم له، وإن عاين ماذا عساه أن يُعاين من الآيات إلا بتوفيق الله تعالى؛ فإن الطبيعة البشرية تغلب عليه، كما غلبت على الأبوين مرتين مع ما وقع لهما قبل من التحذير والإنذار عن كيد إبليس وعداوته لهما، ومع ذلك أدركهما حب الولد فسمياه عبد الحارث، وكان ذلك شركا في التسمية وإن لم يقصدا تعبيده للشيطان، بل قصدا به فيما ظنا: إما دفع شره عن حواء، وإما الخوف على الولد من الموت[1]؛ فهما ما أرادا العبودية التي هي عبودية العبادة، وإنما أرادا به نسبة الغلام إلى هذا؛ لأنه أنعم بتسليم هذا الغلام من العاهة في الخلقة، من جهة أنه هو الذي فك شره عنه، حيث ظهر سويًا، وهذا قد يدرك الوالدين من جهة الرغبة في سلامة الابن، فليست هي كبيرة من كبائر الذنوب، وإنما هي تعبيد؛ بجعل هذا الغلام منسوبًا إلى الحارث؛ لأجل أن يسلم من العاهة، وقد يكون العبودية في هذه التسمية للحارث المراد منها: دفع الشر، فقد يكون مراد الأبوين من التسمية لعبد الحارث أن يكفَّا شرَّ الشيطان؛ لأنه صاحب، وصاحب إيذاء، ويعرفان هذا منه؛ فقد يكون من جهة الرغبة في كف الشر، وقد يكون من جهة أنه هو الذي تسبب في جعله سليمًا من العاهة، والله سمى ذلك بأنهما جعلا له شركاء فيما آتاهما، والله هو ولي النعمة، وهو ولي الفضل[2].

مناسبة الأثر للباب:

أنه دلَّ على أن التعبيد لغير الله في الأسماء شرك[3].

---

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٦٠- ١٢٦٢).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٢٢).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٠٢).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

ما وقع من الأبوين في تسمية عبدِ الحارث، فجعلا هذا اسمًا له لمنع تسلط الشيطان عليه ودفع شره عنه، فلم يريدا أن يكون عبدًا للحارث[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: «شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»[٢]].

الشَّرْحُ

هذا هو الأثر الثاني في تفسير الآية، وهذه الجملة مهمة، وهي معقد الباب، فهذه الأسطر عمدة الباب، وكثير ما يرد الاعتراض عليه والبحث فيه، فينبغي التركيز عليها وفهمها، وهذا من فقه قتادة العظيم[٣]، فهذا يبين المراد بالشرك في الآية، ومراده: المعصية[٤].

قوله: **(شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته)**؛ يعني: شركاء في طاعته في التسمية، لا في صَرْف العبادة له من دون الله[٥]؛ أي: لكونهما أطاعاه في التسمية بعبد الحارث، لا أنهما عبَدَاه[٦]؛ يعني: أطاعاه في التسمية، ولم يقصدا التعبيد

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٩)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) أخرجه عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم. ينظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٠/ ٦٢٦)؛ والدر المنثور (٣/ ٦٢٦).
قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح».

(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٣١).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٤٢).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٦٣).

له، فحاشاهما أن يقصدا حقيقة التعبيد؛ لأن هذا شرك أكبر[١]، وتفسير قتادة هذه الآية بالطاعة؛ لأن المراد بها على كلام كثير من المفسرين: آدم وحواء عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ؛ فناسب تفسيرُها بالطاعة؛ لأنهما أطاعا الشيطان في تسمية الولد بعبد الحارث، وقد استشكله بعض المعاصرين بما حاصله أنهم قد فسروا العبادة بالطاعة، فيلزم على قول قتادة أن يكون الشرك في العبادة، والجواب: أن يقال: هو من التفسير باللزوم وإرادة اللازم؛ أي: لما كانت الطاعة ملزومًا للعبادة، والعبادة لا زمة لها، فلا تحصل إلا بالطاعة؛ جاز تفسيرها بذلك[٢]؛ فهذا الشرك في مجرد تسميةٍ لم تُقصد حقيقتها، وهذا يبيِّن أن ما وقع من الأبوين من تسميتهما ابنهما: عبد الحارث إنما هو مجرد تسمية لم يقصدا تعبيده لغير الله[٣]؛ وهذا دليلٌ على التفريق بين الشرك في الطاعة والشرك في العبادة[٤]؛ فالشرك في العبادة كفر أكبر مخرج من الملة، أما الشرك في الطاعة فله درجات يبدأ من المعصية والمحرم وينتهي بالشرك الأكبر، فالشرك في الطاعة درجاته كثيرة، وليس درجة واحدة، فقد يحصل شرك في الطاعة فيكون معصية، ويحصل شرك في الطاعة فيكون كبيرة، ويحصل شرك في الطاعة ويكون كفرًا أكبر، ونحو ذلك، أما الشرك في العبادة فهو كفر أكبر بالله جَلَّ جَلَالُهُ؛ ولهذا فرَّق أهل العلم بين شرك الطاعة وشرك العبادة، مع أن العبادة مستلزمة للطاعة، والطاعة مستلزمة أيضا للعبادة، لكن ليس في كل درجاتها[٥]؛

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٣١).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٦٣).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٢٦).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٦٣).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٥).

ففرقٌ بين الطاعة والعبادة، فلو أن أحدًا أطاع شخصًا في معصية الله؛ لم يجعله شريكًا مع الله في العبادة، لكن أطاعه في معصية الله[(١)]، ولعلَّ مما يُجلّي الفرق بين العبادة والطاعة: أن العبادة غاية الحب وغاية الذل، بخلاف الطاعة، فقد تكون مجرد خضوع في الظاهر فحسب[(٢)]؛ كما أن العبادة حق لله جَلَّوَعَلَا وحده لا شريك له، وأما جنس الطاعة فهي لله ورسله عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ[(٣)].

والسلف عدلوا عن تسمية العاصي مشركًا، وإلا ففي الحقيقة كل معصية لا تنبعث إلا عن نوع شرك طاعة، فلم يطلقوا على المعاصي أنها شرك، مع أن كل معصية الباعث عليها طاعة الهوى، وطاعة الشيطان، وقد يقول بعضهم: إن المعاصي لا تكون إلا بنوع تشريك، ولا يقولون: إن الذي أطاع هواه أنه مشرك؛ وهذا من حيث التأصيل منبعثٌ من أن طاعة الشيطان نوع تشريك[(٤)]، ولا يُقال إن هذا شركٌ أصغر، وإنما يُقال: نوعُ شرك، ليس شركًا أصغر؛ لأن المعاصي لا يقال فيها إنها شرك، وإنما يقول العلماء: المعصية شرك في

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٣٥)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٨).

(٢) قال ابن تيمية في جامع الرسائل، د. محمد رشاد سالم (٢/ ٢١٩): «اسم العبادة يتناول غاية الحب بغاية الذل، وهكذا الدين الذي يدين به الناس في الباطن والظاهر لا بد فيه من الحب والخضوع، بخلاف طاعتهم للملوك ونحوهم، فإنها قد تكون خضوعًا ظاهرًا فقط».

(٣) قال ابن تيمية في التدمرية (٢٠٢): «وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ [النور:٥٢]؛ فأثبت الطاعة لله وللرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده؛ كما قال نوح عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح:٣]، فجعل العبادة والتقوى لله وحده، وجعل الطاعة للرسول، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله».

(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢١٩).

الطاعة، أو يقولون: نوع شرك فقط، والأكثر عدم استعمال أهل العلم لفظة الشرك مع المعاصي؛ وهنا قال قتادة: شركاء في طاعته، فهي مقيدة[١]، فالذي وقع من آدم وحواء شرك في الطاعة، وليس شركًا في العبادة، والشرك في الطاعة معصية، والشرك في العبادة شرك أكبر، والذي وقع من آدم الشرك في التسمية، فالأنبياء معصومون من الشرك الأكبر، وليسوا معصومين من المعاصي[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾، قَالَ: «أَشْفَقَا أَلَّا يَكُونَ إِنْسَانًا»[٣]].

الشَّرْحُ

هذا هو الأثر الثالث في تفسير الآية، وهذا الأثر من مجاهد فيه إخبار بأن الذي حمل آدم وحواء على تسمية ابنهما عبدالحارث هو خوفهما أن يولد على غير صورة إنسان، وذلك عندما خدعهما إبليس[٤]، وهذا الأثر والذي يليه يفيد أن كلهم كانوا يرون أن الآية في آدم وحواء عليهما السلام[٥].

قوله: **(أشفقا أن لا يكون إنسانًا)**؛ أي: خاف آدم وحواء أن لا يكون الولد إنسانًا، بل خافا أن يكون بهيمة، أو غير تام الخلقة[٦]؛ يعني: خافا أن يكون له

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٣١).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٤).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح».
(٤) ينظر: الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٠٣).
(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٠٨).

كما قال الشيطان: له قرنا أيلٍ، أو خلقته مختلفة، أو يخرج حيوانًا أو قردًا أو نحو ذلك؛ فقالا: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾؛ يعني: ولدًا صالحًا سليمًا من الآفات، سليمًا من الخلقة المشينة، فوعدا بأن يكونا من الشاكرين، ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ فعبَّدا ذلك للحارث، خوفًا من أن يتسلَّط الشيطان عليه بالموت أو الإهلاك، فأخذتهما شفقة الوالد على الولد؛ فكان ذلك خلاف شكر تلك النعمة؛ لأن من شُكر نعمة الولد أن يُعبَّد الولد لله الذي أنعم به وأعطاه وتفضَّل به[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[وَذَكَرَ مَعْنَاهُ أيضًا: عَنِ الحَسَنِ، وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا]**[٢].

الشَّرْحُ

قوله: **(وذَكَر)**؛ أي: ذكر ابن أبي حاتم معنى قول مجاهد عن الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وغيرهما من التابعين، كالسدي وغيره، وذكره غيره عن غير واحد من الصحابة والتابعين.

وجاء عن الحسن البصري قول آخر في تفسير الآية قال: «كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم»[٣]، ورجَّح ابن كثير هذه الرواية، وضعَّف الرواية الأخرى عنه الموافقة لتفسير ابن عباس[٤].

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٥).
(٢) تفسير ابن جرير (١٠/ ٦٢٧، ٦٢٩)؛ والدر المنثور (٣/ ٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٦): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨١): «أثر الحسن ضعيف، وأثر سعيد بن جبير ضعيف».
(٣) جامع البيان، للطبري (١٣/ ٣١٤).
(٤) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٣/ ٥٢٦).

والمقصود أن هذه القصة مختلف فيها كما سبق، ومن ذهب إلى صحَّتها حملوا ما وقع من إشراك ومخالفة على أحد أمرين:

الأول: أنه كان شركًا في التسمية والطاعة، ولم يكن شركًا في العبادة، فهذا الشرك في مجرد تسميةٍ لم تقصد حقيقتها؛ أي: أن المخالفة وقعت في التسمية؛ إذ إنه عُبِّدَ ولدهما لغير الله، فلم يقع إشراك في العبادة ولا في الربوبية، وهذا الذي عناه المصنف في ثالثة مسائل الباب.

والثاني: أنَّ الإشراك وقع من حواء لا من آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يشرك آدم قط، وأما قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ بصيغة التثنية فلا ينافي ذلك؛ لأنه قد يسند فعل الواحد إلى الاثنين بل إلى جماعة، وهو شائع في كلام العرب؛ فالذي وقع منهما لم يقع منهما حقيقة، وإنما وقع من حوَّاء فحسب، وهي ليست معصومة، فليست نبيَّة ولا مرسلة؛ فيقع منها الخطأ كما يقع من جنس بني آدم، وقالوا: إن حوَّاء هي التي أطاعت الشيطان وسَمَّت ابنها عبد الحارث، والأنبياء عصمهم الله تعالى من الشرك والكفر، وكان هذا الشرك من حوَّاء شركًا في التسمية دون العبادة، وعلى هذا فمعنى الآية الكريمة: (جعل أحدهما له شركاء)، وهو حواء[1].

واعتُرِضَ عليه: بأن الله تعالى قال: ﴿جَعَلَا﴾؛ حيث نسب الجعل إليهما، والأصل حمل اللفظ على ظاهره، وبأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد أقرَّ حوَّاء على ذلك،

(١) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (٥/ ٢٤٧)؛ وفتحُ حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة، محمد صديق القنوجي (١٠٨)؛ والبيان في مقاصد القرآن، للقنوجي (٥/ ٩٩).

وبأن في حديث سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التصريح بأنهما سمَّياه بذلك معًا[١]؛ وأشبه شيء أن الواقع منهما نوعُ تشريكٍ، فهو معصية من المعاصي؛ ومن أهل العلم من جعلَه من جنس الشرك الأصغر، والله أعلم[٢].

والحاصل من هذا كله: أن القضية وقعت من آدم أو من بعض بني إسرائيل، فبيَّن الله في كتابه العظيم أنه لا يجوز، وأن الواجب التعبيد لله وحده، وهذا كله من باب كمال التوحيد، وكمال العبادة لله وحده، وكمال الخضوع له جَلَّ وَعَلَا، وشريعة محمد ﷺ جاءت بغاية كمال التوحيد، وغاية كمال تعظيم الربوبية، وغاية الكمال في البعد عن وسائل الشرك، ووسائل التعبيد لغير الله جَلَّ وَعَلَا، فهي أكمل الشرائع وأعظمها وأتمِّها وأبعدها عن كل شرك[٣].

وخلاصة ما يدل عليه الباب:

وجوب نسبة الفضل والعطاء لله تعالى فهو المنعم المتفضِّل، ومن تمام ذلك تعبيد الأولاد لله تعالى وتحريم تعبيدهم لغيره[٤]، فمن أنعم الله عليه بنعمة الولد فعليه أن يشكر الله، وإنَّ مِنْ كُفر هذه النعمة تعبيد اسم الولد لغير الله سبحانه[٥].

(١) ينظر: الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن، د. أحمد القصير (٥٩٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤٨).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤١٠).
(٤) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٥٥).
(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٨٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ].

أي: لما فيه من الإشراك مع الله في الربوبية[١]، إن لم يقصد حقيقة ذلك؛ فإن قصدها فقد وقع أيضًا في شرك الألوهية[٢]، والمعبَّد هو أن يبدأ بعبد، مثل أن يقول: عبد الحسين، أو عبد علي، فهذا نوع من الشرك[٣]، وهذه استنبطها المصنف من الآية وليس من القصة؛ لأن القصة ليست صحيحة[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ].

أي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾؛ أي: سالمًا سويًّا، ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ حيثُ عبَّداه لغيرِ الله[٥]، فسياق الآية واضح أنها في آدم وحوَّاء[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا الشِّرْكَ فِي مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا].

أي: أن التسمية بعبد الحارث إنما هو شرك بمجرد التسمية فقط، ولم يُقصدْ حقيقةُ ما أرادهُ الشيطانُ من التعبيد له[٧]، وهذا بناء على ما ذُكر عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية[٨]، وسبق ذكر الخلاف في ذلك؛ يعني: أن

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٥).
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٦٦).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٤).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٥).
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٤).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٥).
(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣١١).

هذا الشرك في مجرد الاسم، لا أنه في معنى ما تضمَّنه هذا الاسم من أن الولد يكون عبدًا للشيطان، فإن هذا لم يكن قصدهما، ولم يطلبه إبليس منهما، إنما اقتصر فقط على التعبيد اللفظي، لكن لما كان التَّعبيد اللفظي قد يتطرَّقُ منه التعبيد القلبي الحقيقي مَنَعَ منه الشارع، وجعله من الشرك[١]، فالشرك في مجرد التسمية فقط، لا يقصد أنه عبدٌ لغير الله، حاشا، فهما أطاعاه في التسمية فقط، أدركهما حب الولد[٢].

وقيل: إن الذي وقع منهما لم يكن حقيقة التسمية، ولا مجردها، بل صورتها، وبينهما فرق، فإن مجرد التسمية: أن يوضع ذلك الاسم علمًا على المسمَّى، وحقيقة التسمية: إرادة المعنى الذي تضمنته من العبودية للحارث، وأما صورة التسمية: فإنما أرادا إبطال كيد الشيطان بإظهار موافقته فيما دعاهما إليه، فلم يجعلا عبد الحارث علمًا على ابنهما يقصدان به مجرد التسمية، ولا جعلاها أيضًا مرادًا به حقيقتها، وإنما وافقا في الصورة ما يفعله بعض أهل الشرك، ولهذا فالواقع منهما لم يكن شركًا، وإنما كان معصية، لما فيه من مشابهة فعل المشركين، ففعلهما وقع فيه شيء من صورة فعل المشركين ولم يريداه[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللهِ لِلرَّجُلِ البِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ].

أي: لـمَّا أنهما حلفا أن يشكرا الله إذا آتاهما صالحًا؛ أي: سويًّا لا عيب

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٥).
(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

فيه، ولم يفرقا بين كونه ذكرًا أو أنثى؛ دلَّ ذلك على أن هبة الله للإنسان البنت السوية من النِّعم خلافًا لما اشتهر عند العرب من كراهة البنات(١)، والمصنف نصَّ على البنت، لأن بعض الناس يتسخط من البنات، وهذا كثير وهو سنَّة الجاهلية، فالبنت نعمة يجب أن يشكر الله عليها إذا جاءت سوية(٢)؛ وذلك أن الله سبحانه قادر على أن يجعلها غير سوية، وأن يجعلها من غير الجنس(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الخَامِسَةُ: ذِكرُ السَّلَفِ الفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ فِي الطَّاعَةِ؛ وَالشِّرْكِ فِي العِبَادَةِ]**.

أي: أن ما جرى بين الأبوين إن صح عنهما مجردُ موافقةٍ في التسمية فقط، وهذا من شرك الطاعة، وهو لا يصل إلى الشرك الأكبر، ولم يقصدا حقيقة التعبيد للشيطان الذي هو الشركُ الأكبرُ، وهذا من إظهار العذر للأبوين(٤)، فبناء على القصة الواردة في تفسير الآية، فإن آدم وحواء أطاعا الشيطان ولم يُعبداه عبادة، فالشرك بالطاعة: إطاعته لا حبًّا وتعظيمًا وذلًّا كما يحبُّ الله ويتذلَّل له ويعظّمه، ولكن طاعته اتِّباعًا لأمره فقط، هذا هو الفرق(٥).

فالمقصود بالطاعة هنا: الطاعة التي لا تَستلزم تحريم الحلال أو تحليل الحرام، فإنَّ الطاعة في تحريم الحلال وتحليل الحرام، هذا مما يصير به

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٦).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٦٦).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٦٥).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٦).
(٥) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣١٢).

الإنسان مشركًا شركًا أكبر؛ لأنه شركٌ في الإلهية، وشركٌ في الربوبية، لكن لو أطاع غير الله فيما نهى عنه الله؛ فإنه قد يكون من الشرك، لكنه ليس من الشرك الذي يخرج به الإنسان عن الملة؛ لأنَّه طاعة في مخالفة الشرع، في مخالفة أمر الله، أو في ارتكاب ما حرمه الله، أو ما أمر بفعله[١].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ الآيَةَ [الأعراف:١٨٠]

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾: يُشْرِكُونَ»(١).

وَعَنْهُ: «سَمَّوُا اللَّاتَ مِنَ الإِلَهِ، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ»(٢).

وَعَنِ الأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا». [انتهى](٣)(٤).

---

(١) أخرجه عبد الرزاق، وعبد حميد، وابن جرير **عن قتادة**؛ فنسبته لابن عباس فيه وهم. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦١٧).
قال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر قتادة صحيح».

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم عن **ابن عباس** قال: «اشتقوا العزى من العزيز واشتقوا اللات من الله». ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦١٦). وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠/ ٥٩٧) عن **مجاهد**؛ وأخرج عن ابن عباس في تفسير الآية: «قال: إلحاد الملحدين: أن دعوا اللات في أسماء الله». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «أثر ابن عباس إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر ابن عباس ضعيف؛ وأما أثر مجاهد فهو منقطع؛ لأن ابن جريج لم يسمع من مجاهد».

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦١٧). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «إسناده ضعيف جدًّا»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «ضعيف جدًّا».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهَا حُسْنَى.

الثَّالِثَةُ: الأَمْرُ بِدُعَائِهِ بِهَا.

الرَّابِعَةُ: تَركُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الجَاهِلِينَ المُلْحِدِينَ.

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِلْحَادِ فِيهَا.

السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ الآيَةَ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن الله تعالى له الأسماء الحسنى ولا ينبغي لمسلم مؤمن إذا أراد أن يدعو الله تعالى إلا بإحدى الوسيلتين: إما بأسمائه الحسنى، وإما بالأعمال الصالحة(١).

وهذا الباب يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات، وعقد المصنف هذا الباب المرتبط بالأسماء والصفات لله تعالى؛ لأن هذا الكتاب جامع لأنواع التوحيد الثلاثة: توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات(٢)، وسبق أن ذكر المصنف: (باب: من جحد شيئًا من الأسماء والصفات)، و(باب: التَّسمِّي بقاضي القضاة)، و(باب: احترام أسماء الله)، وهذا هو الباب الرابع.

واختلف الشراح في المعنى الذي لأجله عقده المصنف هذا الباب على أقوال:

الأول: أنه أراد بهذه الترجمة الرد على من يتوسل بذوات الأموات، وأن المشروع هو التوسل بالأسماء الحسنى والصفات العليا والأعمال الصالحة(٣).

---

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٢٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣١٣)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقعوب (٤٠٩).
(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٦٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٣٧).

والثاني: أنه عقد الباب لبيان حكم الإلحاد في أسماء الله تعالى، وهذا هو الصحيح؛ أي: أنه أراد به: أن الإلحاد في أسماء الله نوع من الشرك منقصٌ للتوحيد، ولهذا لم يذكر في الباب إلا أنواعًا مما يُسمى إلحادًا، ومما يكون به الفاعل مُلحدًا في أسماء الله[١]؛ فعَقَد المصنف هذا الباب لبيان المنع من الإلحاد في أسماء الله وصفاته[٢].

والثالث: أن هذا الباب في وجوب تعظيم أسماء الله الحسنى، وأن من تعظيمها أن لا يُلْحَد فيها، وأن يُدْعَى الله جَلَّوَعَلَا بها[٣]، فهذا الباب معقودٌ لبيان كمال الله جَلَّوَعَلَا، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلى، وأنه الذي يستحقُّ ذلك على وجه الكمال، وإذا كان كذلك فهو المستحِقُّ أن يُعبد وحده، وأن يوحَّد بالقصد والطلب[٤]؛ فأصل التوحيد إثباتُ ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله من الأسماء الحسنى، ومعرفة ما احتوت عليه من المعاني الجليلة والمعارف الجميلة، والتعبد لله بها ودعاؤه بها، ومن انفتح له هذا الباب انفتح له باب التوحيد الخالص، والإيمان الكامل الذي لا يحصل إلا للكُمَّل من الموحدين، وإثبات الأسماء والصفات هو الأصل لهذا المطلب الأعلى، وأما الإلحاد في أسماء الله وصفاته فإنه ينافي هذا المقصد العظيم أعظم منافاة[٥].

والرابع: أنه عقد الباب من أجل بيان وجوب إثبات أسماء الله وصفاته،

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٩٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٢٣).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٨).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٤١).
(٥) القول السديد في مقاصد التوحيد، لان سعدي (١٨٧، ١٨٨).

ومن أجل أن يبيِّن التوسل المشروع والتوسل الممنوع[١]، **فالمقصود بها أمران:**

أحدهما: بيان وجوب إثبات أسماء الله وصفاته، والتدليل على منافاة الإلحاد في أسماء الله تعالى للتوحيد الخالص، وأنه كفرٌ بالله تعالى.

والآخر: الرَّدُّ على من يتوسَّل إلى الله بالأموات، وبيان أن التوسُّل المشروع هو التوسُّل إلى الله بأسمائه الحسنى وصفاته العليا[٢].

والخامس: أنه أورد هذا الباب في كتاب التوحيد لعدد من المعاني: الأول: إثبات أسماء الله، فإن من التوحيد أن تُثبت أسماء الله جَلَّوَعَلَا؛ والثاني: إثبات أن أسماء الله حسنى؛ لأن من توحيد الله أن تخصه بالأسماء الحسنى؛ والثالث: مشروعية التوسُّل إلى الله بأسمائه الحسنى، وأن ذلك من التوحيد؛ والرابع: التحذير من الإلحاد في أسماء الله، وترك طريقة المبطلين الذين يلحدون في أسماء الله[٣]؛ فالمراد بالباب: بيان أن المشروع هو التوسُّل بالله بأسمائه الحسنى وصفاته العليا؛ والرَّدُّ على من توسَّل بعباده أحياءً وأمواتًا؛ وبيان أن أسماء الله حسنى؛ أي: بالغة في الحسن نهايته، فيجب تعظيمها والإيمان بها[٤]؛ فمقصود المصنف بهذه الترجمة: إثبات الأسماء الحسنى لله، ودعاؤه بها، والحذر من الإلحاد فيها، ووعيد الملحدين؛ والرَّدُّ على من توسَّل بأسماء المخلوقين[٥].

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٠٧).
(٢) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٥٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٥٩١).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٠٩).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٦).

والمقصود هو أن العبد المؤمن الموحِّد ينبغي أن يتعرَّف إلى الله جَلَّوَعَلَا بأسمائه وصفاته، ولا تتمُّ حقيقة التوحيد في قلب العبد حتى يعلم أسماء الله جَلَّوَعَلَا، ويعلم صفات الله جَلَّوَعَلَا؛ فإن العلم بها تتم به حقيقة التوحيد، **والعلم بها على مراتب:**

أحدها: أن يعلمها إثباتا؛ يعني: أن يُثبت ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، فيؤمن أن هذا الاسم من أسماء الله، وأن هذه الصفة من صفات الله جَلَّوَعَلَا.

والثاني: أن يسأل الله جَلَّوَعَلَا بأسمائه وصفاته بما يوافق مطلوبه؛ لأن الأسماء والصفات نتعبَّد لله جَلَّوَعَلَا بها، بأن ندعوه بها كما جاء في هذه الآية.

والثالث: أن ينظر إلى آثار أسماء الله وصفاته في الملكوت، فإذا نظر إلى آثار الأسماء والصفات في الملكوت وتأمل ذلك؛ علم أن كل شيء ما خلا الله باطل، وأن الحقيقة أن الحق الثابت اللازم هو الله جَلَّوَعَلَا، وأما ما سوى الله فهو باطل، وزائلٌ آيلٌ إلى الهلاك[(١)].

مقصود الترجمة:

بيانُ أن الإلحاد في أسماء الله ينافي التوحيد[(٢)].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

مناسبته لكتاب التوحيد من جهة: أن هذا الباب بيَّن فيه المصنف توحيد

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥١).

الأسماء والصفات، وهو وسيلة وبرهان على توحيد الألوهية، فعماده بل ركنه الأعظم معرفة الأسماء الحسنى والعلم بها، وسؤال الله بها[١]؛ فهذا الباب يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات؛ لأن هذا الكتاب جامع لأنواع التوحيد الثلاثة: توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات[٢].

وهذا الباب من وجه آخر يتعلق بتوحيد الألوهية؛ إذ يمكن حمل الباب على أن المصنف أراد به الرد على من يتوسل بذوات الأموات، فنبَّه على التوسُّل المشروع وهو التوسل بأسماء الله وصفاته، فتكون هذه مناسبة الباب لكتاب التوحيد من وجه آخر[٣].

فعلاقة الباب بالتوحيد: من جهة توحيد الأسماء والصفات، وكذا من جهة توحيد العبادة، فإن من سمَّى الأصنام بأسمائه فقد أشرك بالله سبحانه[٤]، فأسماء الله حسنى وقد بلغت الغاية في الحسن، فتسمية الله بأسماء المخلوقين، وتسمية المخلوقين بأسماء الله كما يفعله المشركون من الإلحاد والإشراك في أسمائه[٥].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أنه ذكر في الباب السابق أنه لا يجوز التعبيد لغير الله، وذكر الاتفاق في تحريم كل اسم مُعَبَّد لغير الله، وأن ذلك النوع من الشرك إنما هو في الطاعة؛

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٤١).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣١٣).
(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٥٦).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٠).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٩٥).

وفي هذا الباب ذكر أن الله يُدعى بالأسماء الحسنى، ومن أجل ذلك فإن التعبيد له يُقتصر فيه على الأسماء الحسنى[١]، فذكر في الباب السابق أنَّ من الشرك تعبيد الأسماء لغير الله جل وعلا، وفي هذا الباب ذكرَ الإلحاد في أسمائه تعالى، ومن الإلحاد فيها تسميةُ المخلوقين بها[٢]، فكلا البابين في تعظيم أسماء الله، فالذي قبله في تحريم تعبيد الأسماء لغير الله جَلَّوَعَلَا، وهذا الباب في تحريم الإلحاد في أسماء الله جَلَّوَعَلَا[٣]، فالبابان في الإلحاد في أسماء الله وصفاته من حيث التسمية بها، والباب السابق في تعبيد اسم الولد لغير أسماء الله، وهذا الباب في تسمية المعبودات بشيء من أسماء الله[٤].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٤١)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٤٤).
(٣) ينظر: الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٩٥).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٦٩٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾ الآيَةَ].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: واللام في قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾، هي لام الاستحقاق؛ يعني: الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهايته مستحقة لله جَلَّ وَعَلَا، والله مستحقٌّ ذلك(١).

والأسماء الحسنى هي: الأسماء البالغة في الحسن نهايته، فالخلق يتَسَمَّون بأسماء، لكن قد لا تكون حسنة، أو قد تكون حسنة ولكن ليست بالغة في الحسن نهايته؛ لأن الحسن في الأسماء يكون راجعًا إلى أن الصفة التي اشتمل عليها ذلك الاسم تكون حقًّا موجودة فيمن تسمَّى بها، والإنسان وإن تسمَّى باسم فيه معنى فقد لا يكون فيه من ذلك المعنى شيء، فالإنسان قد يُسمَّى بأسماء لكن لا تكون في حقه حسنى، والله جَلَّ وَعَلَا له الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهايته، وهي الأسماء المشتملة على صفات الكمال، والجلال والجمال، والقدرة والعزة، والجبروت وغير ذلك، وله من كل اسم مشتمل على صفة أعلى وأعظم وأسمى المعاني التي اشتملت عليها الصفة(٢).

وبعض أهل العلم قال: أسماء الله تنقسم إلى أسماء حسنى وأسماء حسنة، والأسماء الحسنى التي تتضمن أوجه الكمال، والحسنة التي تتضمن الكمال

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٠).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٨).

بالتقييد، ويدخل في هذا النوع الأسماء التي لا تُطلق إلا على وجه الاقتران، كالباسط والقابض، وكالمحيي المميت، وكالنافع الضَّارِّ، وأشباه ذلك؛ لأن هذه الأسماء ليست حسنى إلا باقترانها بما معها، فتكون من باب الأسماء الحسنة إذا كانت منفردة، ويدخل في ذلك أيضًا: الأسماء المتضمنة لصفات، لكن هذه الصفات منقسمة، تارة تكون للكمال، وتارة تكون نقصًا، كالمتكلم، والمريد، والمستهزئ، والماكر، فهذا النوع لا يصح أن يقال إنه من أسماء الله إلا على وجه التقييد عند طائفة، والصحيح أن الاسم إذا كان يتضمن كمالًا ونقصًا، فإنه لا يصح أن يقال: إنه من أسماء الله أصلًا[1].

وقوله: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾؛ يعني: إذا علمتم أن الله هو المستحق لذلك وآمنتم به، فادعوه بها، وهذا أمر، والدعاء هنا فُسِّر: بالثناء والعبادة؛ وفسِّر: بالسؤال والطلب، وكلاهما صحيح؛ فإننا ندعو الله بها؛ أي: نحمده ونثني عليه بها، فنعبده متوسلين إليه بالأسماء الحسنى وما اشتملت عليه من الصفات العلى، وكذلك نسأله بها؛ يعني: إذا كان لنا مطلوب نتوجَّه إلى الله، فنسأله بتلك الأسماء بما يوافق المطلوب، فإذا سألنا الله المغفرة نأتي بصفات الجمال، وإذا سألنا الله جَلَّوَعَلَا النصرة نأتي بصفات الجلال، وهكذا فيما يناسب، والمقصود أن قوله جَلَّوَعَلَا: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾؛ يعني: اسألوه بها، أو اعبدوه واثنوا عليه بها جَلَّوَعَلَا، فيشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة، والباء في قوله: ﴿بِهَا﴾، هي: (باء) الوسيلة، أي: ادعوه متوسلين بها.

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٤٣).

وقوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾؛ يعني: اتركوهم[١]، سيحاسبون على ما يقولون[٢]، وهذا يوجب على المسلم أن يبتعد عن حال الذين يلحدون في أسماء الله جَلَّوَعَلَا[٣]؛ والأمر بالترك هنا يفيد النهي الذي هو للتحريم؛ لأن تركهم معناه: ترك ما فعلوه من المنكر[٤]؛ والإلحاد في أسماء الله هو: الميل والعدول بها عن حقائقها إلى ما لا يليق بالله جَلَّوَعَلَا[٥]؛ أو هو: الميل بها عمَّا يجب فيها[٦]، فحقيقة الإلحاد في أسماء الله هو: الميل بها عن مقصودها لفظًا أو معنى، تصريحًا أو تأويلًا أو تحريفًا، وكلُّ ذلك منافٍ للتوحيد والإيمان[٧]، فالإلحاد فيها: الميل بها لفظًا، وبحقائقها ومعانيها عن مقصودها. ومعنى الميل بها عن مقصودها، أي: مقصودها الشرعي، ومعناها الشرعي الذي وضعه لها الشرع، سواء في اللفظ بأن يحرف لفظها، فيجعل لله اسمًا لم يسم به نفسه، أو يحرف معناها، كأن ينفيه[٨]؛ **وهو ثلاثة أنواع:**

أولها: جحدُ معانيها[٩]، أو تأويلها، فمن الإلحاد في أسماء الله نَفْيُ ما تضمنته هذه الأسماء من المعاني أو تحريفُه[١٠]، فالإلحاد فيها إما بجحدها

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٨)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣١٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤١٣).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨١).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٤٥).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨١).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥١).
(٧) القول السديد في مقاصد التوحيد، لان سعدي (١٨٩).
(٨) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٤).
(٩) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥١).
(١٠) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

أو معانيها وتعطيلها أو تحريفها وإخراجها عن الحق[١]، فمن الإلحاد: إنكار الأسماء والصفات، أو إنكار بعض ذلك، أو تأويلها عن ظاهرها إلى معانٍ لا يجوز أن تُصرف إليها، والواجب الإيمان بالأسماء والصفات وإثباتها[٢].

وثانيها: إنكار المسمَّى بها؛ وهو الله[٣]، كما فعلت قريش وأهل الجاهلية في إنكار اسم الرحمن: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٤]، فإنَّ نفي ما سمَّى الله به نفسه من الإلحاد في أسمائه[٥].

وثالثها: التشريك فيها[٦]: إما بتشبيهها بصفات المخلوقين؛ وإما بتسمية المخلوقين بها كما يفعله المشركون، حيث سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، فاشتقوا لها من أسماء الله الحسنى، فشبهوها بالله ثم جعلوا لها من حقوق العبادة ما هو من حقوق الله الخاصة[٧].

وإذا تقرر ذلك علم أن الإلحاد منه ما هو كفر، ومنه ما هو بدعة، فالتأويل وادعاء المجاز في الأسماء والصفات بدعة وإلحاد لا يصل بأصحابه إلى الكفر؛ أما نفي وإنكار وجحد الأسماء والصفات فهذا كفر، كحال الجهمية ومشركي العرب[٨].

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٣٨).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥١).
(٤) سورة: الرعد، الآية (٣٠).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥١).
(٧) القول السديد في مقاصد التوحيد، لان سعدي (١٨٨)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨١).
(٨) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧٨).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على تحريم الإلحاد في أسماء الله وصفاته، ومن الإلحاد تسمية المخلوق بأسماء الله، وتسمية الله بأسماء المخلوقين، وهذا شرك في أسماء الله وصفاته(١).

وقد اختلف الشراح في دلالة الآية على مقصود الترجمة؛ بناء على الخلاف السابق في مراد المصنف من الباب، وذلك على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن المصنف ذكر هذه الآية دليلًا على أن هناك إلحادًا في أسماء الله(٢)، **فتكون دلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:**

أحدهما: في قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾؛ أي: اتركوهم وأعرضوا عنهم احتقارًا لهم، مما يدل على حرمة فعلهم.

والآخر: في قوله في تمام الآية: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وهو وعيدٌ وتهديدٌ دالٌّ على التحريم الشديد(٣).

والقول الثاني: أن المصنف أشار بالترجمة بهذه الآية إلى الرَّدِّ على الذين يتوسَّلون إلى الله بذوات الأموات، مع أن المشروع التوسُّل إلى الله بالأسماء والصفات والأعمال الصالحات(٤).

---

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٠٥).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٣٩٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٢)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) ينظر: قرة عيون، عبدالرحمن بن حسن (٥٦٣).

والقول الثالث: أن المصنف ذكر الآية للدلالة على الأمرين جميعًا: وذلك في قوله: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾؛ أي: فاسألوه بها أو فسمّوه بها؛ وفي قوله: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾؛ وهذه الجملة من الآية أيضًا تكون سببًا لإيراد هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأن العدول بالأسماء الحسنى عن حقائقها وألفاظها نوعٌ من الإلحاد فيها، فالإلحاد في أسماء الله الحسنى هو: العدول بها عن حقائقها اللائقة لله، إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى؛ فالمشركون الأوَّلون ألحدوا من جهة اللفظ فعدلوا بها، فسمّوا آلهتهم بميل عن أسماء الله، اللات من الله، والعزى من العزيز، وهذا إلحاد في اللفظ؛ ومبتدعة الأمة والمشركون فيها ألحدوا في من جهة اللفظ ومن جهة المعنى جميعًا، فجعلوا أسماء الله للمخلوقات، فعند الجهمية والمعتزلة أن أسماء الله تُفسر بمخلوقات منفصلة، والماتوريدية والأشاعرة ومن أشبههم من المتأوِّلة أو المفوضة للمعنى: نفوا عن الله ما يستحقه من الصفات، فهو إلحاد من جهة المعنى؛ فالواجب على الموحد أن يُعظِّم أسماء الله، وأن يسأله بها، وأن يُسمي الله بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله؛ لأنه هذا هو الواجب في التوحيد[(١)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «﴿يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾: يُشْرِكُونَ»[(٢)]. وَعَنْهُ: «سَمَّوُا اللَّاتَ مِنَ الإِلَهِ، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ»[(٣)].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٤٤- ٢٤٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق، وعبد حميد، وابن جرير عن قتادة؛ فنسبته لابن عباس فيه وهم. ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦١٧).
قال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر قتادة صحيح».

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: «اشتقوا العزى من العزيز واشتقوا اللات من الله». الدر المنثور (٣/ ٦١٦). =

وَعَنِ الأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا». [انتهى][(١)(٢)].

الشَّرْحُ

فَسَّرَ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإلحاد المشار إليه في الآية ببعض صُوَرِه المتعلقة بكتاب التوحيد.

فذكر المصنف في تفسير الآية ثلاثة آثارٍ:

الأثر الأول: قول ابن عباس: «﴿يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾: يُشْرِكُونَ»؛ أي: يُشركون غيره في أسمائه، كتسميتهم الصنم إلهًا؛ ويحتمل أن المراد: الشرك في العبادة؛ لأن أسماء الله تعالى تدلُّ على التوحيد، فالإشراك بغيره إلحادٌ في معاني أسمائه جَلَّ وَعَلَا، لا سيما مع الإقرار بها[(٣)].

فيتضمن الإشراك بها من جهتين:

الأول: أن يجعلوها دالة على المماثلة.

والثاني: أن يشتقوا منها أسماءً للأصنام؛ كما في الرواية الثانية عن ابن

= وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠/ ٥٩٧) عن **مجاهد**؛ وأخرج عن ابن عباس في تفسير الآية: «قال: إلحاد الملحدين: أن دعوا اللات في أسماء الله». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «أثر ابن عباس إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر ابن عباس ضعيف؛ وأما أثر مجاهد فهو منقطع؛ لأن ابن جريج لم يسمع من مجاهد».

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) ينظر: الدر المنثور (٣/ ٦١٧). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «إسناده ضعيف جدًّا»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٢): «ضعيف جدًّا».

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٨٩).

عباس التي ذكرها المصنف، فمن جعلها دالة على المماثلة؛ فقد أشرك لأنه جعل لله مثيلًا، ومن أخذ منها أسماء لأصنامه؛ فقد أشرك لأنه جعل مسميات هذه الأسماء مشاركة لله عَزَّوَجَلَّ[١]؛ يعني: يجعلون اللات من الإله، فينادون اللات، وعندهم أنهم نادوا الإله، فصار شركًا[٢].

والصحيح أن هذا الأثر من قول قتادة لا من قول ابن عباس، فهو انتقال نظرٍ من المصنف، أو انتقال ذهنٍ[٣].

والأثر الثاني: قول ابن عباس: «**سمَّوُا اللات من الإله، والعزى من العزيز**»، ومعناه: أنهم اشتقوا من أسماء الله أسماءً لآلهتهم الباطلة[٤].

والأثر الثالث: قول الأعمش: «**يُدخلون فيها ما ليس منها**»؛ أي: يجعلون من أسماء الله ما ليس اسمًا له، كتسمية النصارى لله (أبًا)، أو تسمية الفلاسفة له (علَّة فاعلة)[٥]، ومن زاد فيها فقد ألحد؛ لأن الواجب فيها الوقوف على ما جاء به السمع[٦]، فمن أدخل اسما لم يثبت في الكتاب والسنة أنه من أسماء الله فقد ألحد؛ لأنه مال وعدل عن الحق الذي يجب في الأسماء والصفات إلى غيره، والحق هو: أن تُثبت لله ما أثبته لنفسه، إذ لا أحد أعلم بالله من

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣١٩).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٢٥٢)؛ وينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٨٩).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٢)؛ وتيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٩٠).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٠).

الله جَلَّجَلَالُهُ، وكذلك لا أحد أعلم من الخلق بالله جَلَّوَعَلَا من رسوله الخاتم محمد ﷺ؛ فمن أدخل فيها ما ليس منها فقد ألحد، كمن قال: إن من أسماء الله: الماكر، والمستهزئ، والصانع، وجعلُ ذلك من الأسماء الحسنى، فإن هذا لا يجوز، ومنها ما يجوز بتقييد في باب الإخبار[١].

خلاصة الباب:

وجوب تعظيم أسماء الله الحسنى، وأن من تعظيمها أن لا يُلحد فيها، وأن يُدعى بها الله جَلَّوَعَلَا[٢].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٢).
(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٩٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ].

يعني: لله تعالى[١]، خلافًا للذين لا يُثبتونها[٢]، وتؤخذ من قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ﴾[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: كَوْنُهَا حُسْنَى].

أي بلغت في الحسن أكمله[٤]، ومنتهاه[٥]؛ لقوله: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: الأَمْرُ بِدُعَائِهِ بِهَا].

أي لقوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[٧]، وهذا الأمر للوجوب، فلا يجوز للإنسان أن يدعو ربه إلا بها[٨]، والدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة، وكلاهما مأمور فيه أن يُدعى الله بهذه الأسماء الحسنى[٩]، وهذا يشمل دعاء العبادة بأن يتعبد الله عَزَّوَجَلَّ بهذه الأسماء ومعانيها وإثبات ما تضمنته، وأيضًا بالمسألة بها عند السؤال والطلب، وكذلك في الثناء عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بها عند مقام الثناء والحمد[١٠].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٢).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٧٨).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٧).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٢).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥٩).
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٧).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٧).
(٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٧٩).
(٩) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٢).
(١٠) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: تَرْكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الجَاهِلِينَ المُلْحِدِينَ].

أي لقوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾[(١)]، والمعنى: ترك سبيلهم، وليس المعنى أن لا ندعوهم ولا نبين لهم، والآية تتضمن أيضًا التهديد[(٢)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِلْحَادِ فِيهَا].

أي: الميل بها عن الصواب؛ كتسميته بما لم يسم به نفسه، واشتقاق أسماء المعبودات من أسمائه، وتشبيهه بخلقه، وجحد ما وصف وسمى به نفسه، وغير ذلك[(٣)]، وقيل: الإلحاد فيها: الميل بها عمَّا يجب فيها[(٤)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ].

أي لقوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[(٥)]، مع أن قوله: ﴿وَذَرُوا۟﴾ فيه وعيد أيضًا[(٦)].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٧).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٣).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٨).
(٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٨).
(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٧٩).

بَابٌ
لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ

في «الصَّحِيحِ»: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ[(١)] فِي الصَّلَاةِ؛ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ [وَفُلَانٍ][(٢)]؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا: السَّلَام عَلَى اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ»[(٣)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ.

الثانيةُ: [تَفْسِيرُ][(٤)] أَنَّهُ تَحِيَّةٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلَّهِ.

الرَّابِعَةُ: العِلَّةُ فِي ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلَّهِ.

---

(١) في نسخة أسامة: [مع رسول الله ﷺ].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: ما يتخيَّر من الدعاء بعد التَّشهُّد وليس بواجب، برقم: (٨٣٥)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: التشهد فِي الصلاة، برقم: (٤٠٢).
(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابٌ: لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللهِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنه لا يقال: (السلام على الله)[١]، يعني: بيان ما ورد من النهي عن قول: السلام على الله[٢].

فقوله: **(باب: لا يقال: السلام على الله)**؛ أي: لا تقل: السلام عليكم يا رب[٣]؛ وهذه الترجمة أتى بها المصنف بصيغة النفي، وهو محتملٌ للكراهة والتحريم، لكن استدلاله بالحديث يقتضي أنه للتحريم، وهو كذلك[٤]؛ فجيء بالنفي المتضمن النهي وزيادة؛ تأكيدًا للمبالغة في تحريمه، وحفظًا لمقام التوحيد[٥]؛ وهذا من الأدب الواجب مع الله جَلَّ وَعَلَا[٦]، ومسألة التأدب مع الله سبق الكلام عليها في بعض الأبواب، وهذا الباب عقده المصنف لبيان وجوب التأدب مع الله تعالى[٧].

فالمصنف عقد هذا الباب: لبيان وجوب تعظيم الله تعالى، وأنَّ من لوازم تعظيمه ألا يقال: السلام على الله[٨]، فمقصوده بهذه الترجمة: المنع من قول: السلام على الله؛ لأن معنى: (السلام على الله)؛ يعني: السلامة تكون على

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٣١).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٤٧).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٤).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٤).
(٦) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٨٨).
(٧) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٦).
(٨) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٢٦).

الله من عباده، وهذا لا شك أنه باطل، وإساءةٌ في الأدب مع ما يجب لله جَلَّوَعَلَا في ربوبيته وأسمائه وصفاته[١]؛ فهذا الباب فيه وجوبُ تنزيه الله عن الحاجة والنقص، ووصفه بالغنى والكمال؛ فلما كان السلام على الشخص معناه: طلب السلامة له من الشرور والآفات؛ امتنع أن يُقال: السلام على الله؛ لأنه هو الغنيُّ السالم من كلِّ آفة ونقص، فهو يُدعى ولا يُدعى له، ويُطلب منه ولا يُطلَب له[٢]؛ فالله جَلَّوَعَلَا هو المُسَلِّم لعباده وعلى عباده، وهو الكامل في ذاته وأسمائه وصفاته، وهو النافع الضار، فلا يحتاج إلى أحد[٣].

فالمراد بالباب: النهي عن أن يقول العبد: السلام على الله[٤]؛ **لما يلي:**

الأول: أن مثل هذا الدعاء يُوهم النقص في حقه جَلَّوَعَلَا، فتدعو الله أن يُسلِّم نفسه من ذلك؛ إذ لا يُدعى لشيء بالسلام من شيء إلا إذا كان قابلًا أن يتَّصف به، والله سبحانه منزه عن صفات النقص.

والثاني: إذا دعوت الله أن يُسلم نفسه؛ فقد خالفت الحقيقة؛ لأن الله يُدعى ولا يُدعى له، فهو غنيٌّ عنَّا، لكن يُثنى عليه بصفات الكمال مثل: غفور، سميع، عليم[٥].

فإذا قال المُسِلّمُ: السلام عليكم؛ فهو دعاء للمسَلَّم عليه، وطلبٌ له أن يَسْلَم من الشر كله، والله هو المطلوب منه لا المطلوب له، وهو المدعو لا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٦).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٦٦).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٠).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٢).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٤).

المدعو له، وهو الغني له ما في السموات وما في الأرض، وهو السالم من كل تمثيل ونقص، وكل سلامة ورحمة له ومنه، وهو مالكها ومعطيها؛ فلما كان حقيقة لفظ السلام: السلامة والبراءة والخلاص والنجاة من الشر والعيوب؛ استحال أن يسلم عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بل هو المسلم على عباده، فهو السلام ومنه السلام، لا إله غيره، ولا رب سواه[(١)]؛ فلا يقال: السلام على الله؛ لأن الله هو السلام، فالسلام منه يُطلب لا له يُسأل، وهو المُسَلِّم لغيره، فمن أسماء الله السلام، **وهو يتضمن معنيين:**

المعنى الأول: أنه تعالى الكامل في صفاته الذي لا نقص فيه؛ السالم من كل نقص وعيب.

والمعنى الثاني: أنه المُسَلِّم لعباده، الذي يُعطي السلام، فمن لم يُسلِّمه الله فلا سلامة له[(٢)].

فالسلام في أسماء الله معناه: الذي يُعطي السلامة ويرزقها، وأثر هذا الاسم في ملكوت الله: أن كل سلامة في ملكوت الله من كل شر يؤذي الخلق، فإنها من آثار هذا الاسم، فإنه لكون الله جَلَّ وَعَلَا هو السلام فإنه يُفيض السلامة على العباد، وإذا كان كذلك فالله جَلَّ جَلَالُهُ هو الذي يفيض السلام، وليس العباد هم الذين يعطون الله السلامة، فإن الله جَلَّ وَعَلَا هو الغني عن خلقه بالذات، والعباد فقراء بالذات[(٣)].

---

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٩٢)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٤١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤١٧)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٥).

مقصود الترجمة:

بيانُ النهي عن قول: السلام على الله؛ لاستغناء الله عن دعاء المخلوقين له[١].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

وجه مناسبة الترجمة لكتاب التوحيد ظاهرة، وهي أن التوحيد فيه تكميل التنزيه لله، وفيه تعظيم الله، وإعطائه سبحانه ما يستحق، ونفي النقائص عنه، والتأدب معه في القول والعمل، وهذا القول: السلام على الله، فيه تركٌ للأدب مع الله جَلَّوَعَلَا[٢]؛ لأن صفاته جَلَّوَعَلَا عُليا كاملة، كما أن أسماءه حسنى، فإذا قلنا: السلام على الله؛ أوهم ذلك أن الله سبحانه قد يلحقه النقص، وهذا ينافي كمال صفاته[٣]؛ لأن من معنى السلام: الدعاء للمسلَّم عليه؛ بالسلامة من الآفات، والله جَلَّوَعَلَا منزه عن أن يناله شيءٌ من النقص أو من الآفات أو من المكروهات، فليس بحاجة أن يُدعى له؛ لغناه عن كلِّ شيء وحاجة كل شيء إليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فالدعاء إنما يكون للمخلوق المحتاج؛ فمن دعا لله فقد تنقَّص الله جَلَّوَعَلَا، وهذا يُخلُّ بالتوحيد[٤].

فمناسبته لكتاب التوحيد: هي أن الأدب مع أسماء الله جَلَّوَعَلَا وصفاته ألا يُخاطب بهذا الخطاب، وأن لا يقال: السلام على الله؛ لأن في هذا نقصًا في

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٤).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٦٣).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٥).
(٤) إعانة المستفيد شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢١٥).

تحقيق التوحيد؛ فتحقيق التوحيد الواجب ألا تقال هذه الكلمة؛ لأن الله غني عن عباده، والفقراء هم الذين يحتاجون إلى السلام[١]، فالسلام دعاء للمُسَلَّم عليه، وهو يستلزم مدعوًّا ومدعوٍّ له، والله سبحانه غنيٌّ عن دعاء الداعي، وليس هناك مدعوًّا سواه، فنُهوا عن السلام عليه تنزيهًا لله، وتحقيقًا لجناب التوحيد[٢]، **فعلاقةُ الباب بالتوحيد من جهتين:**

الأول: من جهة أن الأدب مع أسماء الله وصفاته ألا يُخاطب اللهُ بهذا الخطاب، فهو الغني عن عباده، وفي هذا اللفظ تنقُّصٌ في تحقيق التوحيد.

والثاني: من جهة أن أسماءه وصفاته كاملة، فليس بحاجة إلى من يُسلّمه من النقائص[٣].

فمن تعظيم أسماء الله وصفاته عدم قول: السلام على الله؛ لأن هذا القول فيه تنقص لله، وتشبيه له بالمخلوق، فالسلام إما أن يُلقى تحية، وإما أنه يطلب السلامة للمسلم عليه، أو أنه يخبره بأنه سلم له، أي: مسالم له، وأنه لا يناله منه مكروه، وكل هذا لا يليق بالله الذي له الأسماء الحسنى، ولا يليق إلا بالمخلوق[٤].

مناسبة الباب لما قبله:

مناسبة هذا الباب لما قبله ظاهرة؛ لأن موضوع الباب الذي قبله: إثبات الأسماء الحسنى لله المتضمنة لصفاته، وموضوع هذا الباب: سلامة صفاته

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٥).
(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٣٧٢).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٣).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٠٠).

من كل نقص، وهذا يتضمن كمالها؛ إذ لا يتم الكمال إلا بإثبات صفات الكمال ونفي ما يضادها؛ ولهذا أعقب المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب السابق بهذا الباب إشارة إلى أن الأسماء الحسنى والصفات العلى لا يلحقها نقص[١]، فهذا الباب له علاقة بالباب الذي قبله، فمن تعظيم الله أن لا يُلحد في أسمائه، وهنا من تعظيم الله أن لا يقال: السلام على الله، ولا يُطلق عليه ما يدل على نقصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٢].

فمناسبة هذا الباب للباب الذي قبله من وجهين:

الأول: أن ترك قول: السلام على الله هو من تعظيم الأسماء الحسنى، ومن العلم بها، ذلك أن السلام هو الله جَلَّ جَلَالُهُ، والسلام من أسمائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهو المتصف بالسلامة الكاملة من كل نقص وعيب، وهو المنزَّهُ والمُبْعَدُ عن كل آفة ونقصٍ وعيبٍ؛ فله الكمال المطلق في ذاته، وصفاته الذاتية، وصفاته الفعلية جَلَّ وَعَلَا، فمن الأدب الواجب مع الله في جناب الربوبية وأسماء الله وصفاته أن لا يُقال: السلام على الله[٣].

والثاني: أن هذا الباب فيه إثبات الكمال لله عَزَّوَجَلَّ في الصفات؛ والباب السابق فيه إثبات الكمال لله عَزَّوَجَلَّ في الأسماء[٤]، ففي الباب السابق ذكرَ أنَّ أسماء الله تعالى حسنى، وفي هذا الباب ذكرَ أنَّ صفاته تعالى سالمة من كل عيب ونقص[٥].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٥).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٤، ٤٨٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٤٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في «الصَّحِيحِ»: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ[1] فِي الصَّلَاةِ؛ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ [وَفُلَانٍ][2]؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا: السَّلَام عَلَى اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ»[3]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنِّف لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، فأورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب هذا الحديث؛ لبيان أنَّ السلام اسم من أسماء الله تعالى فيُدعى به[4]، وهذا الحديث دليلٌ على النهي عن قول: (السلام على الله)؛ وقد بيَّن ﷺ هذا المعنى بقوله: «فإنَّ الله هو السلام»؛ فهو تعالى السلام السَّالمُ من كل عيبٍ ونقصٍ، وعن مماثلة أحدٍ من خلقه له، وهو المُسلِّمُ لعباده من الآفات والبَلِيَّات، فالعبادُ لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، بل هم الفقراء إليه، المحتاجون إليه في جميع أحوالهم، وهو الغني الحميد[5].

قوله: (كنا إذا قلنا: السلام على الله من عباده)؛ وكانوا يقولون ذلك في التشهد الأخير، كما هو مصرحٌ به في بعض ألفاظ الحديث: (كنا نقول قبل

(١) في نسخة أسامة: [مع رسول الله ﷺ].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، برقم: (٨٣٥)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، برقم: (٤٠٢).
(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٤٠١).
(٥) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٩٠).

أن يُفرض التشهد: السلام على الله)[١]؛ أي: يطلبون السلامة لله من الآفات، فيسألون الله أن يُسلِّمَ نفسه من الآفات، أو أن اسم السلام على الله من عباده؛ لأن قول الإنسان السلام عليكم خبر بمعنى الدعاء[٢]، وإنما كانوا يقولون هذا مع كونهم موحدين عالمين بحق الله جَلَّوَعَلَا؛ ظنًّا أنها تحية لا تحوي ذلك المعنى، فجعلوها من باب التحية، والتَّحيَّة في هذه الشريعة مرتبطة بالمعنى، فالسلام على الله من عباده، كأنهم قالوا: تحية لله من عباده، وهذا المعنى وإن كان صحيحًا من حيث القصد، لكنه ليس بصحيح من حيث اللفظ؛ لأن هذا اللفظ لا يجوز من جهة أن الله جَلَّوَعَلَا هو السلام كما قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والعباد مُسَلَّمُون؛ أي: يسلِّمهم الله جَلَّوَعَلَا ويفيض عليهم السلامة، وهم الفقراء المحتاجون، فليسوا هم الذي يعطون الله السلام، فمعنى: السلام على الله؛ يعني: السلامة تكون على الله من عباده، وهذا لا شك أنه باطل وإساءةٌ في الأدب مع ما يجب لله جَلَّوَعَلَا في ربوبيته وأسمائه وصفاته[٣].

فيكون هنا في استعمال كلمة السلام على الله ثمَّ حالان:

الأولى: أن تكون هذه الكلمة منافية لكمال التوحيد الواجب، وذلك إذا قصد حقيقتها، وهي: أن السلامة تكون من العباد على الله من جهة الدعاء.

والثانية: أن يكون السلام لفظًا للتحية، وهذا يُنهى عنه لأجل كمال الأدب مع الله[٤].

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٩٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٦).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٦).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٦٦).

وقوله: «**لا تقولوا: السلام على الله**»؛ هذا النهي للتحريم[١]، فلا يجوز لأحد أن يقول: السلام على الله؛ لأن السلام على الله مقتضٍ لانتقاص جناب الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات[٢].

وقوله: «**فإنَّ الله هو السلام**»، أي: من أسماء الله السلام، ومن صفته السلامة، فهو السالم من كل عيب، وهو الذي يسلم غيره[٣]؛ فأنكر التسليم على الله، وأخبر أن ذلك عكس ما يجب له سبحانه، فإن كل سلام ورحمة له، ومنه، فهو مالكها ومعطيها، وهو السلام[٤]؛ فالسلام لا يحتاج إلى سلام، فهو نفسه جَلَّوَعَلَا سلامٌ سالم من كل نقصٍ ومن كل عيب[٥].

فمعنى: (السلام) حينما يلقيه أحد على غيره؛ يريد به: الدعاء له بالسلامة، بأن يسلمه الله تعالى، أو أن يكون المراد به: بركة اسم الله السلام تحصل لك وتحل عليك، أو يكون المراد منها: أنه لن تأتيك مني إلا السلامة، فلن أضرَّك ولا أصيبك بشرٍّ، وكل هذه المعاني لا يليق أن توجَّه من المخلوق للخالق، فالله جَلَّوَعَلَا لا يضرُّه شيء، ولن يبلغ ضرَّهُ أحدٌ، وليس بحاجة إلى أن يسلِّمه أحدٌ من ضُرٍّ أو من شرٍّ؛ فلذلك لا يجوز أن يُطلق أو يقال: (السلام على الله)، فالله هو السلام في نفسه وذاته، فهو كامل الذات والصفات والأسماء، لا يلحقه

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (٢/ ٣٢٧)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٦).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٦).
(٣) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٦).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٩٣).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (٢/ ٣٢٧).

نقصٌ بأيِّ وجه من الوجوه؛ وهو أيضًا المسلم لغيره، وغيره فقير للسلام من الله تعالى، فقولنا: (السلام على الله) فيه نوعُ إيهام بالنقص والاحتياج، وينافي الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ[١].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن أن يُقال: السلامُ على الله[٢]؛ فدلَّ الحديث على تحريم قول: السلام على الله[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «**لا تقولوا: السلام على الله**»؛ فهو نهيٌ، والنهي للتحريم.

والآخر: في قوله: «**فإن الله هو السلام**»؛ أي: السالمُ من كل نقصٍ، الموصوف بصفات الكمال، فلا يفتقر إلى دعاء الخلق لحصول كماله[٤].

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٦).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٦٧).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٠٩).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ].

يعني: السلام الذي يُلقى على الـمُسَلَّم عليه[١]؛ وأن له معنيان: أحدهما: أن السلام اسم من أسماء الله، بمعنى: نزلت عليكم بركته؛ والآخر: أنه دعاءُ مصدرٍ بمعنى السلامة، وهو المطلوب في التحية[٢]؛ أي: أنه السالم من الآفات والنقائص والعيوب أو بمعنى: الذي سلَّم عباده من أن يظلمهم[٣]، فبالنسبة لكونه اسمًا من أسماء الله معناه: السالم من كل نقص وعيب، **وبالنسبة لكونه تحية له معنيان:**

الأول: تقدير مضاف؛ أي: اسم السلام عليك؛ أي: اسم الله الذي هو السلام عليك.

والثاني: أن السلام بمعني التسليم: اسم مصدر، كالكلام بمعنى التكليم؛ أي: تخبر خبرًا يراد به الدعاء؛ أي: أسأل الله أن يُسلمك تسليمًا[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثانيةُ: [تَفْسِيرُ][٥] أَنَّهُ تَحِيَّةٌ].

أي لقوله: كنا نقول: «**السلام على الله، السلام على فلان**»[٦]، فالسلام تحية، ولكنه تحية مُضَمَّنة معنى الدعاء، فهو تحية وذكر[٧]، والفرق بين التحية

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٨٦).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٢).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٧).
(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٩).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

والسلام: أن التحية أعم من السلام، فالتحية هي التي تكون عند اللقاء، وهي كثيرة، فهناك تحية كفرية، وغيرها[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلَّهِ].

يعني: لا يُلقى السلام على الله[٢]؛ أي لقوله: «**لا تقولوا: السلام على الله**»[٣]، وإذا كانت لا تصلح له كانت حرامًا[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: العِلَّةُ فِي ذَلِكَ].

أي: لأن الله هو السلام فلا حاجة إلى أن يُدعى لهُ بذلك[٥]، فالعلة أنه يُدعى ولا يُدعى له[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلَّهِ].

أي في قولِهِ: «**التَّحِيَّاتُ للهِ...**» إلخ[٧].

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٠٨٦).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٢).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٢٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٢٨).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٠).
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٢).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٠).

بَابُ:
قَوْلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ[(١)] أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ؛ [وَلَكِنْ][(٢)] لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ»[(٣)].

وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»[(٤)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ العِلَّةِ فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ».

الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ.

الخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لِهَذَا الأَمْرِ.

---

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [لاَ يَقُلْ].
(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الدعوات، باب: ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، برقم: (٦٣٣٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).
(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن قول: (اللهم اغفر لي إن شئت) منهيٌّ عنه؛ لأن الله تعالى ما خلق عباده إلا لدعائه المسألة ودعاء العبادة[١]، وهذا الباب جاء به المصنِّف ليبيِّن أن الاستثناء على الله عَزَّوَجَلَّ في الدعاء ينافي تحقيق التوحيد الواجب؛ لأن في ذلك سوء أدب مع الله عَزَّوَجَلَّ[٢]، فهذا الباب عقده المصنف: لبيان وجوب تعظيم الله تعالى، ومن لوازم تعظيمه: الجزم بالمسألة في الدعاء، وعدم تعليقها بالمشيئة[٣].

فقوله: **(باب: قول: اللهم اغفر لي إن شئت)**؛ يعني: أن ذلك لا يجوز؛ لورود النهي عنه في حديث الباب[٤]؛ ولم يُبيِّن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الترجمة الحكم؛ لأنه سيتبين من الحديث الذي ساقه في الباب[٥]، فهذا الباب قصد به المصنف: النهيُ عن الاستثناء في الدعاء، والأمرُ بعزم المسألة، وعدم تقييد المغفرة بالمشيئة[٦].

وعلة النهي عنه من وجهين:

الأول: لأنَّ العبد لا غنى له عن الله، وتعليقه الدعاء بالمشيئة فيه إيهامٌ

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٣٣).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٢٨).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٣٧).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٣).

بالاستغناء عن ذلك، فكأنه يقول: إن شئت فافعل وإلا فلا تفعل[١]، وهذا يدل على فتوره في طلب الدعاء من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كأنه غنيٌّ عن الله، يقول: إن حصل شيء وإلا ما هو بلازم، فكأنه فاترٌ في طلبه، وكأنه غني عن الله سبحانه[٢].

والثاني: لأنه يُشعرُ بأن هناك من يُكرهُ الله على ذلك، فقال: (إن شئت)[٣]؛ ومعناه: أنا لست مُلزمًا لك، أخشى أن يشق عليك، لكن إن شئت اغفر لي وارحمني، وهذا لا يليق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإن الله جَلَّ وَعَلَا لا مُكره له[٤]، فهذا اللفظ يوحي أن الله قد يكرهه أحد على فعل شيء، فكأنك تعلق الاستجابة بمشيئة الله من باب عدم الإكراه، فتقول: إن شئت يارب اغفر لي؛ يعني: لا أُثقل عليك يا الله؛ وأيضًا قد يوحي بأن الطلب عظيم كبير على الله، فلا تريد الإثقال على الله تعالى، فتقول: اللهم ارزقني إن شئت[٥].

وقوله: **(إن شئت)**؛ أي: إن شئت أن تغفر لي فاغفر، وإن شئت فلا تغفر، ولو قال: اللهم أغفر لي إن أردت؛ وليس: إن شئت؛ فالحكم واحد؛ لأن الإرادة هنا كونية، فهي بمعني المشيئة، فالخلاف باللفظ لا يعتبر مؤثرًا بالحكم[٦].

وأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب: بيان أن تعليق الدعاء بالمشيئة ينافي

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٤).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢١٨).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٤).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢١٨).
(٥) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٧).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٠، ٣٣٥).

كمال التوحيد الواجب[١]؛ لأن حقيقة التوحيد: أن يوحِّد العبد ربه جَلَّوَعَلَا بتمام الذُّلِّ والخضوع والمحبة، وأن يتضرَّع إلى الله جَلَّوَعَلَا، ويتذلَّل إليه بإظهار فقره التَّامِّ إليه، وأن الله جَلَّوَعَلَا هو الغنيُّ عمَّا سواه، وقول القائل: (اللهم اغفر لي إن شئت) يُفهم منه أنه مستغنٍ عن أن يُغْفَر له، فهذا القول منافٍ لحاجته الذي قالها إلى الآخر، ولهذا كان فيه عدم تحقيق للتوحيد، ومنافاة لما يجب على العبد في جناب ربوبية الله جَلَّوَعَلَا من أن يُظهر فاقته وحاجته لربِّه، وأنه لا غنى به عن مغفرة الله، وعن غنى الله، وعن عفوه، وكرمه، وإفضاله، ونِعَمِهِ طرفة عين[٢].

فالمراد بالباب: بيان أن المرء ينبغي له إذا أراد تحقيق التوحيد أن يتضرع لله بتمام الذُّلِّ والخضوع والتَّعظيم لله، ومن ذلك أن لا يقول في دعائه: اغفر لي إن شئت[٣]؛ ومقصود هذا الباب واضح، وهو: تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ في اللفظ[٤].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكمِ قولِ: (اللهم اغفر لي إن شئت)[٥].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

لما كان العبد لاغناء له عن رحمة الله ومغفرته طرفة عين؛ ولما كان قول: (اللهم اغفر لي إن شئت)؛ يدلُّ على فتور الرغبة وقلة الاهتمام بالمطلوب،

(١) اتحاف العبيد بشرح تراجم أبواب كتاب التوحيد، إبراهيم خيري (٣٠٢).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٩).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٤).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٧).

ويُنبئ عن قلَّة اكتراثه بذنوبه ورحمة ربه؛ ويوهم الاستغناء عن مغفرة الله ورحمته، ويُشعر بأن الله تعالى قد يضطرّه شيءٌ إلى فعل ما يفعل؛ وفي هذين المحذورين مضادَّةٌ للتوحيد؛ ناسب عقدُ هذا الباب في كتاب التوحيد[١].

فمناسبته لكتاب التوحيد من وجوه:

الأول: من جهة الربوبية، فإنَّ من أتى بما يُشعر بأنَّ الله له مكرهٌ لم يقم بتمام ربوبيته؛ لأن من تمام الربوبية أنه لا مُكره له، بل إنه لا يُسأل عما يفعل، وكذلك فيه نقصٌ من ناحية الربوبية من جهة أخرى، وهو: أنَّ الله يتعاظم الأشياء التي يُعطيها؛ فكان فيه قدحٌ في جوده وكرمه.

والثاني: من ناحية العبد؛ فإنه يشعر باستغنائه عن ربه، وهذا نقصٌ في توحيد الإنسان، سواء من جهة الألوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات[٢].

والثالث: أن من تمام توحيد الأسماء والصفات عدم قول الداعي: (اللهم اغفر لي إن شئت)؛ لأنه يوهم أن الداعي يرى أن الله جَلَّوَعَلَا قد يجيب وهو مُكْرَه، وهذا فيه قدحٌ في كمال سلطان الله وجوده وغناه، ويدل على تشبيه الله جَلَّوَعَلَا بالمخلوق؛ لأن الذي يجيب وهو كاره ويشق عليه هو المخلوق، وذلك لنقص سلطان وغناه[٣].

فإدخال المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد مناسبته ظاهرة، وهو أن

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٩٨)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٤٣).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٣).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٠٤).

هذا الأدب فيه تعظيم الله جَلَّوَعَلَا، وأن تركه تركٌ لما يجب لله جَلَّجَلَالُهُ من الأدب والتوقير[١]، فتعليق الدعاء بالمشيئة سوء أدب مع الله؛ حيث يوهم الاستغناء عن المغفرة، وهذا يُنافي كمال التوحيد[٢].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

أنَّ غرض المصنف من هذه الترجمة بعدما تقدم من بيان الأسماء والصفات التي يدعى الله بها: أن يكون الدعاء صحيحًا؛ كأن المصنف يقول: سقتُ لك ما ينبغي أن تدعوا الله به، وإذا عرفته فلا ينبغي أن تُعلِّق دعاءك بالمشيئة، بل اعزم المسألة، واطلب أعظم شيءٍ، وهو: دخول الجنة، والنجاة من النار[٣]؛ فهذا الباب من جنس الباب الذي قبله؛ لأنَّ الذي يدعو الله تعالى يجب أن يعزم الدعاء، ولا يُعلِّقه بالمشيئة[٤].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب مع الذي قبله: (باب: لا يقال: السلام على الله)، ومع ما بعده أيضًا: فيها رعاية الأدب مع مقام الربوبية، والله له صفات الجلال، وصفات الجمال، وصفات الربوبية، وصفات الألوهية؛ فالأدب معه جَلَّوَعَلَا في الدعاء، وفي وصفه جَلَّجَلَالُهُ، وفي الحديث عنه، وفي ذكر نعوته وأسمائه، وفي كل ما يتصل به جَلَّجَلَالُهُ، لا بُدَّ أن يكون مع الأدب التَّامِّ والتَّعظيم لله جَلَّوَعَلَا، وترك ذلك منافٍ

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٧٧).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٧١).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢١٨).

لكمال التوحيد إما الواجب أو المستحب، بحسب الحال[١]؛ ففي الباب بيَّن المصنف كمالَ صفات الله تعالى وسلامتها من النقص، وفي هذا الباب بيَّن كمال قدرته جل وعلا وغناه، وفيه أيضـًا: صيانة القول واللفظ عما لا يليق بالله وما يستحقه من التعظيم[٢]؛ فإن قول القائل: (اللهم اغفر لي إن شئت)، هذا نقص في التوحيد اللفظي الذي قد يُشعِر ويدل على نقص في التوحيد القلبي، ولذلك نهى في الحديث عن قول القائل: اللهم اغفر لي إن شئتَ[٣]؛ فالمصنف تكلَّم في الباب السابق عن صيانة صفات الله تعالى من النقص، وأما في هذا الباب فقد تكلَّم عن أمرٍ يقتضي كمال سلطان الله وكمال جوده وفضله، وهذه من الصفات أيضًا[٤]؛ فلما ذكر المصنف أن النهي عن قول: (السلام على الله) من أجل احترام أسماء الله وصفاته، ونفي النقص عنها، ومن أجل سد الطرق التي تُفضي إلى الشرك، وذلك بتجنب الألفاظ الموهمة التي قد يُفهم منها شيءٌ من تشبيه المخلوق بالخالق؛ ذكر المصنف في هذا الباب قولًا آخر منهي عنه، وهو قول: (اللهم اغفر لي إن شئت)، من أجل احترام وتعظيم أسماء الله وصفاته، ومن أجل سد الطرق المفضية إلى الشرك بتجنب الألفاظ الموهمة التي قد يفهم منها الشرك، وذلك بتشبيه الخالق بالمخلوق[٥].

---

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٧٧).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٥٠).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٤) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٦٤).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٠٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ[١] أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ؛ [وَلَكِنْ][٢] لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ»[٣]. وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»[٤]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو هذا الحديث، وإنما عقد المصنف هذا الباب لما تضَّمنه هذا الحديث من كمال سلطان الله، وكمال جوده وفضله، وذلك من صفات الكمال[٥]، وقد جاء به المصنف لأن فيه النهي الصريح عن تعليق الدعاء، وفيه بيان علَّة النهي عن الاستثناء في الدعاء[٦].

قوله: «لا يقولنَّ أحدكم: اللَّهمَّ اغفر لي إن شئت، اللَّهمَّ ارحمني إن شئت»؛ وإنما نهى الرسول ﷺ عن هذا القول، الذي فيه تعليق طلب المغفرة والرحمة بالمشيئة؛ لأنه يدل على فتور الرغبة، وقلة الاهتمام بالمطلوب،

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [لاَ يَقُلْ].
(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الدعوات، باب: ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، برقم: (٦٣٣٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).
(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٠).
(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

وكأن هذا القول يتضمن أنَّ هذا المطلوب إن حصل وإلا استغنى عنه، ومن كان هذا حاله لم يتحقق من حاله الافتقار والاضطرار الذي هو روح عبادة الدعاء، وكان ذلك دليلًا على قلة معرفته بذنوبه وبرحمة ربه، وأيضًا فإنه لا يكون موقنًا بالإجابة[١]، فهذا اللفظ فيه ضعف رغبة؛ وفيه أيضًا: ضعف افتقار لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ وفيه أيضًا: إيهام بأن الله له مكره والله لا مكره له، وإيهام بأن هناك ما يعظم على الله، والله سبحانه لا يعظم عليه شيء أعطاه.

وقوله: «**ليعزم المسألة**»، اللام لام الأمر؛ أي: ليعزم في سؤاله بلا تعليق، فلا يكون مترددًا بقوله: إن شئت[٢]؛ يعني: ليسأل سؤال عازم محتاج متذلل، لا سؤال مستغن مستكبر، فليعزم المسألة، وليسأل سؤال جادٍّ محتاجٍ متذلِّلٍ فقيرٍ يحتاج إلى أن يُعطى ذلك، والذي سأل سأل أعظم المسائل، وهي المغفرة والرحمة من الله جَلَّ وَعَلَا؛ فيجب عليه أن يُعظم هذه المسألة، ويُعظم الرغبة، وأن يعزم المسألة[٣].

وقوله: «**فإنَّ الله لا مكره له**»؛ أي: لا أحد يكرهه؛ لتمام غناه، وتمام عزته وقهره وجبروته، وتمام كونه مُقيتًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٤]؛ بخلاف العبد، فإنه قد يُعطي السائل مسألته لحاجته إليه، أو لخوفه منه أو رجائه، فيعطيه مسألته وهو كاره، فاللائق بالسائل للمخلوق أن يُعلِّق حصول حاجته على مشيئة المسؤول؛ مخافة أن يُعطيه وهو كاره، بخلاف رب العالمين، فإنه لا يليق به ذلك؛

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٢٩٨).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣١).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٩).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٩).

لكمال غناه عن جميع خلقه، وكمال جوده وكرمه، وكلهم فقير إليه، محتاج لا يستغني عن ربه طرفة عين، فاللائق بمن سأل الله أن يعزم المسألة، فإنه لا يُعطي عبده شيئًا عن كراهة، ولا يمنعه عن عظم مسألة[١].

قوله: «**وليعظّم الرغبة**»؛ هو بالتشديد، و(الرغبة): الطُلبة والحاجة التي يريد، وقيل: السؤال والطلب، وتعظيمه على هذا بالإلحاح، والأول أظهر؛ أي: لسعة جوده وكرمه، لا يعْظُمُ عليه إعطاء شيء، بل جميع الموجودات في أمره يسير، فالاقتصار على الداني في المسألة إساءة ظن بجوده وكرمه[٢]؛ فمعنى قوله: (وليعظم الرغبة)، أي: في سؤاله لربه حاجته؛ فإنه يُعطي العظائم كرمًا وجودًا وإحسانًا[٣]؛ أي: ليسأل الله ما شاء من قليل وكثير، ولهذا قال: «فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه»؛ أي: لا يكون الشيء عظيمًا عنده حتى يمنعه ويبخل به جَلَّوَعَلَا[٤].

فالمقصود بالرغبة هنا: إما صفة السؤال؛ يعني: يسأل سؤالًا تظهر فيه رغبته في المسؤول وصدقه في الحاجة وإلحاحه في الطلب؛ وإما أن يكون المراد بالرغبة هنا: المسؤول؛ يعني: يُكثر ويُعْظِم ما يسأل، فالرغبة إما أن تكون صفة للسؤال، أو صفة للمسؤول، فإذا كانت صفة للسؤال فالمعنى: يلح في الدعاء؛ وإذا كانت صفة للمسؤول؛ أي: لا يسأل شيئًا يسيرًا، بل يسأل شيئًا كبيرًا، ولا يستكثر على الله عَزَّوَجَلَّ شيئًا، فإنَّ الله جَلَّوَعَلَا لا يتعاظمه شيء، والمعنى في

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٣٧).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠١).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٣٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٢).

قوله: (ليُعَظِّم الرغبة) يَصْدُق على الوجهين السابقين، فيُلِحُّ الإنسان في الدعاء ويكرِّر، وإذا سأل يسأل عظيمًا، ولا يستَقِلُّ يكتفي بالقليل، بل يسأل سؤالًا عظيمًا، وإذا صَدَق في الرغبة فالله على كل شيء قدير[١].

فدلَّ الحديث على أن تعليق الدعاء بما يحتاجه العبد بمشيئة الله جَلَّوَعَلَا، هذا إذا كان على وجه الخطاب؛ فإن فيه ترك الأدب مع الله جَلَّوَعَلَا بوضوح كما جاء في هذا الحديث، فهذا الحديث فيه المخاطبة: (اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت)، وهذا حين يدعو الداعي فيُخاطب الله جَلَّوَعَلَا بذلك، **وهذا القول يُفهم من أمران:**

الأمر الأول: أن هذا الداعي مستغنٍ عنِ الله جَلَّوَعَلَا، مستغنٍ عن المغفرة والرحمة، لم يُعظم الرغب كما جاء في الرواية الثانية: (وليعظم الرغبة)؛ فالنهي عن هذا القول؛ لأن فيه إفهام الاستغناء عن الله جَلَّوَعَلَا، فالعلة الأولى أن من الناس من يعلق الدعاء بالمشيئة على وجه المخاطبة لاستغنائه، كأنه يقول: اللهم اغفر لي إن شئت، فإن لم تشأ المغفرة فالأمر كله واحد.

والأمر الثاني: أن هذا الداعي يظن أن الله جَلَّوَعَلَا قد يُعطي العبد وهو كاره؛ لحاجته إليه، كما هو اعتقاد طائفة من أهل الجاهلية في الله جَلَّوَعَلَا، فمن الناس من يعتقد بأنه قد يُعطي اللهُ جَلَّوَعَلَا وهو كاره، وهذا الذي جاء في اللفظ الأول[٢].

فالنبي علل هذا النهي بأمرين:

الأول: أن هذا يدل على الفتور من السائل، والمطلوب من السائل العزم.

---

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٧٨).

والثاني: أن هذا يُشعر بأن السائل يخاف أن الله يفعل هذا وهو كارهٌ من باب المجاملة، والله جَلَّوَعَلَا لا مكره له[١].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهيَ عن تعليق طلب المغفرة من الله بالمشيئة، وبيانَ علَّةِ ذلك[٢]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم تعليق الدعاء بالمشيئة؛ لأن ذلك يشعر بضعف الافتقار إلى الله، وذلك منافٍ للتوحيد[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**لا يقل أحدكم: اللَّهمَّ اغفر لي إن شئت، اللَّهمَّ ارحمني إن شئت**»، والنهي للتحريم.

وموجِبُ النهي أمران مذكوران في الحديث:

أحدهما: ما يوهمه من نقص في الخالق؛ لقوله: «**فإن الله لا يتعاظمه شيء**»، وقوله: «**فإن الله لا مُكره له**».

والآخر: ما يوهمه من نقصٍ في المخلوق؛ لقوله: «**وليُعظِّم الرغبة**»، وقوله: «**لِيَعزِم المسألة**»، فصدور ذلك منه في دعائه يُشعر بفتورِ عزيمتِه وضعف رغبتِه[٤].

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢١٩).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٦٩).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤١١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٧)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

مسألة: أحوال تعليق المشيئة بالدُّعاء:

الحال الأولى: تعليقها بالدعاء الذي فيه خطاب. كقول القائل: (اللَّهمَّ اغفر لي إن شئت)؛ فقد ورد في الحديث النهي عن هذه الكلمة، واختلف في الحكم على قولين:

الأول: أنه للتحريم، وهو ظاهر كلام ابن عبدالبر.

والثاني: أنه للتنزيه، وهو اختيار النووي، والصارف له من التحريم للكراهة ما ورد في حديث زيارة المقابر: «وإنا إن شاء الله بكم لا حقون»، قال ابن حجر: وهو أولى[(١)].

والأقرب أنه يحرم قولها؛ لصراحة الحديث، والأصل في النهي إذا تجرَّد أنه للتحريم؛ وأما ماورد في حديث زيارة المقابر، فيُحمل على أنه على وجه الإخبار، والمنهي عنه حال الدعاء، وفرقٌ بينهما[(٢)].

الحال الثانية: تعليق المشيئة بالدعاء الذي ليس فيه خطاب:

لا يجوز في الدعاء أن يواجه العبد ربه بهذا القول: (اللهم اغفر لي إن شئت)؛ وهذا ظاهر في الدعاء الذي فيه المخاطبة، فهذا الحكم يظهر إذا كان في الدعاء تعليق الطلب بالمشيئة على وجه الخطاب؛ أما إذا لم يكن على وجه الخطاب، كأن يقول: (إن شاء الله)، فهذا أخف من ذلك، فلو قال: الله يغفر لي إن شاء الله، الله يرحمني إن شاء الله، أو يدعو لغيره فيعلِّقه بمشيئة الله.

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ١٤٠).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٥).

فهذه الصورة محل خلاف بين أهل العلم في دخولها ضمن النهي الوارد في الحديث[١]:

القول الأول: أنَّ النهي في الحديث يتقيد بالدعاء الذي فيه خطاب؛ أما الدعاء الذي ليس فيه خطاب فيكون التعليق بالمشيئة ليس تعليقًا لأجل عدم الحاجة أو منبئًا عن عدم الحاجة كهذا الدعاء، بل هو للتَّبرُّك، كمن يقول: رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن شاء الله، أو غفر الله له إن شاء الله، أو الله يعطيه من المال كذا وكذا إن شاء الله، ونحو ذلك، فهذا: لا يدخل في هذا النوع؛ لأنه ليس على وجه الخطاب، وليس على وجه الاستغناء[٢]؛ فهذه الصورة لا تدخل ضمن النهي الوارد في هذا الحديث، **لوجوه:**

الأول: أن الحديث فيه الخطاب: (إن شئت)، وهذا اللفظ فيه: (إن شاء الله)، وفرقٌ بين الخطاب وبين الغيبة؛ لأن الخطاب يُفهم منه ما ذُكر في الروايتين أوضح مما تفهم من الغيبة.

والثاني: أنه جاء في الحديث أن النبي ﷺ زار رجلًا مريضًا فقال له: «لا بأس طهورٌ إن شاء الله»، وقوله: (طهور) تحتمل أن تكون خبرًا، وتحتمل أن تكون إنشاءً؛ بمعنى: اللهم طهِّره إن شاء الله، ومجيئها في الحديث دليلُ جواز هذه الصورة إذا كان الاحتمال قائمًا على أن قوله ﷺ: (طهور)، يعود إلى الإنشاء؛ يعني: اللهم طهره.

والثالث: أن قول القائل: (إن شاء الله)، يحتمل البركة، ويحتمل التعليق، ومجيء

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٧٨).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨٩).

إن شاء الله للبركة كثير في القرآن والسنة، فإذا كان الأمر محتملًا لهذا وهذا، فالنهي عنه ليس بوجيه؛ يعني: بأن تُجعل: (إن شاء الله) في الحكم مثل: (إن شئت)[١].

والقول الثاني: أن قول الداعي: (إن شاء الله) في دعائه، كأن يقول: اللهم وفقنا إن شاء الله، وأسأل الله لكَ التوفيق إن شاء الله، وما أشبه ذلك، أنه من الصورة التي نهى عنها النبي ﷺ في قوله: «**لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت**»؛ لأنه لا فرق بين أن يقول: (إن شئت)، وبين أن يقول: (إن شاء الله) من حيث التعليق بالمشيئة، فالكل فيه تعليق بالمشيئة[٢]؛ فقول القائل: (إن شاء الله)، هو مثل قوله: (إن شئت) في منافاة الأدب، لكن (إن شئت) أشد؛ لأن مقام الخطاب أعظم من مقام الغيبة، فمن استغنى عن شخص أمامه وهو يخاطبه أعظم من أن يستغني عنه بحضرته، أو وهو يتكلم مع الناس، وكل منهما فيها ترك الأدب[٣]؛ فالأدب يقتضي ألا يستعمل هذه العبارة في الدعاء مطلقا؛ لأنها وإن كانت ليست بمواجهة فإنها داخلة في تعليق الدعاء بالمشيئة، والله جَلَّوَعَلَا لا مكره له، فعموم التعليل المستفاد من قوله: (فإنَّ الله لا مكره له) يشمل هذا وهذا، فلا شك أن قول: (اللهم اغفر لي إن شئت) أعظم، ولكن القول الآخر داخلٌ أيضًا في علة النهي ومعنى النهي؛ ولهذا لا يسوغ استعماله[٤]؛ ويجاب عن الاستدلال بقوله ﷺ: «طهورٌ إن شاء الله»، بأن هذا

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٠).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٠). وينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٩٢).

يحتمل الخبر والإنشاء، فجعله للإنشاء؛ أي: للدعاء غير متَّجه، بل يمكن حمله على أنه قال: هي طهور إن شاء الله، فالاستدلال بشيء محتمل غير وجيه؛ وأما القول بأن قول: (إن شاء الله)، تحتمل البركة وتحتمل التعليق، فنقول: في عرف الناس إنما يستعملونها للتعليق، فنادرًا من يفهم أن (إن شاء الله)، هي للتبرك بها، وفرقٌ بين متحقق الوقوع، وغير متحقق الوقوع، فإعمال الأدب بحسب عرف الناس، هذا هو الذي ينبغي، بل يجب، فهذا القول الثاني أظهر؛ رعاية للأدب، وحماية لجناب الأدب مع الله جَلَّوَعَلَا في الدعاء، لكن مرتبته ليست كقول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت[١].

فالصحيح: أن قول: (إن شاء الله) أخف من قول: (إن شئت) من حيث الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ، وعدم استغناء العبد، فإن قوله: (إن شاء الله) لا يظهر منه الاستغناء كما يظهر من قول القائل: (اللهم اغفر لي إن شئت)، فهذا القول يظهر فيه واضحًا أنَّ العبد مُستغنٍ عن ربه، وأنه عالٍ على مسألته، أو أنه متعاظِم لمسألته، وأن الله لا يحققها، بخلاف قول: (إن شاء الله) فإنه لا يظهر فيه هذا، لكن إن كان مقصود القائل التَّعليق بالمشيئة فهو مثل قوله: (إن شئتَ)، وإن كان أخف فيُنهى عنه، وإن كان مقصود القائل من التعليق بالمشيئة التبرُّكَ فإنه لا بأس به، ومن هذا: ما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا عاد مريضًا قال: «لا بأس، طهور إن شاء الله»[٢].

الحال الثالثة: تعليق الدعاء بالمشيئة لجهل العبد بالمآل والعاقبة:

إذا كان المطلوب مما لا تتحقق مصلحته، ولا يدري السائل هل منفعته

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

أعظم من مضرَّتِهِ أو مضرَّتُهُ أعظم من مصلحته؛ فإنه يجوز له أن يُعلق هذا الأمر بالمشيئة ليختار الله له الأصلح[١]؛ فهناك فرقٌ بين طلب الأمور النافعة المعلوم نفعها وعدم ضررها، وأن الداعي يجزم بطلبها ولا يعلِّقها، وبين طلب الأمور التي لا يدري العبد عن عواقبها، ولا رجحان نفعها على ضرها، فالداعي يعلقهما على اختيار ربه الذي أحاط بكل شيء علمًا وقدرةً ورحمةً ولطفًا، **فالمطالب الدينية:** كسؤال الرحمة والمغفرة، **والمطالب الدنيوية المعينة على الدين:** كسؤال العافية والرزق وتوابع ذلك، قد أُمر العبد أن يسألها من ربه طلبًا ملحًّا جازمًا، ليس فيه تعليق بالمشيئة؛ لأنه مأمور به، وهو خير محض لا ضرر فيه، والله تعالى لا يتعاظمه شيء؛ **أما المطالب المعينة التي لا يتحقق مصلحتها ومنفعتها،** ولا يجزم أن حصولها خير للعبد، فالعبد يسأل ربه ويعلقه على اختيار ربه له أصلح الأمرين[٢]؛ فالحاجات التي يطلبها العبد من الله عَزَّوَجَلَّ **نوعان:**

أحدهما: ما علم أنه خير محضًا، كسؤاله خشيته من الله تعالى وطاعته وتقواه، وسؤاله الجنة، والاستعاذة به من النار، فهذا يطلب من الله تعالى بغير تردد، ولا تعليق بالعلم بالمصلحة؛ لأنه خير محض، ومصلحة خالصة؛ فلا وجه لتعليقه بشرط وهو معلوم الحصول، وكذلك لا يعلق لمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله يفعل ما يشاء ولا مكره له، فلا فائدة في تعليقه بمشيئته؛ ولكن ليعزم المسألة، كما قال النبي ﷺ: لا يقل أحدكم: «اللهم اغفر لي إن شئت».

---

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٩١).
(٢) ينظر: القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٩٣).

والنوع الثاني: ما لا يعلم هل هو خير للعبد أم لا، كالموت والحياة، والغنى والفقر، والولد والأهل، وكسائر حوائج الدنيا التي تجهل عواقبها، فهذه لا ينبغي أن يسأل الله منها إلا ما يُعْلم فيه الخيرة للعبد، فإن العبد جاهل بعواقب الأمور، وهو مع هذا عاجز عن تحصيل مصالحه ودفع مضاره، فيتعين عليه أن يسأل حوائجه من هو عالم قادر، ولهذا شرعت الاستخارة في الأمور الدنيوية كلها، وشرع أن يقول الداعي في استخارته: «اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر -ويسميه باسمه- خير لي في ديني ودنياي..»، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ كان يدعو بهؤلاء الدعوات: «اللَّهمَّ بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفَّني إذا كانت الوفاة خيرًا لي، اللَّهمَّ إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة»، وقد تضمن الدعاء الذي في هذا الحديث النوعين معًا، فإنه لما سأل الموت والحياة قيَّد ذلك بما يعلم الله أن فيه الخيرة لعبده، ولما سأل الخشية وما بعدها مما هو خير صرف جزم به، ولم يقيده بشيء[(١)].

(١) مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، المحقق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني (١/ ١٥٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ].

أي لقوله: «**لا يقل أحدكم اللَّهمَّ اغفر لي إن شئت**»[(١)]، والمراد بالاستثناء هنا الشرط، فإنَّ الشرط يسمي استثناء، ووجهه أنك إذا قلت: أكرم زيدًا إن أكرمك، فهو كقولك: أكرم زيدًا إلا ألا يكرمك؛ فهو بمعنى: الاستثناء في الحقيقة[(٢)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: بَيَانُ العِلَّةِ فِي ذَلِكَ].

أي: لأنَّ الله لا مُكره له[(٣)]. وقد سبق أنها ثلاث علل:

١- أنها تشعر بأن الله له مكره، والأمر ليس كذلك.

٢- أنها تشعر بأن هذا أمر عظيم على الله قد يثقل عليه ويعجز عنه، والأمر ليس كذلك.

٣- أنها تشعر باستغناء الإنسان عن الله، وهذا غير لائق وليس من الأدب[(٤)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ»].

أي: ليجزم في سؤاله ربه، ولا يُعلق ذلك على المشيئة[(٥)].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣١).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٥).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣١).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٥).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ].

أي لقوله: «**وليُعظِمِ الرَّغبة**»[(١)]؛ أي: ليسأل ما بدا فلا شيء عزيزٌ أو ممتنعٌ على الله[(٢)]، والثانية: الإلحاح في الدعاء؛ يعني: الرغبة إما هي صفة السؤال، أو صفة المسؤول[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لِهَذَا الأَمْرِ].

أي: لأن الله لا يتعاظَمُهُ شيءٌ أعطاه[(٤)].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٢).

بَابٌ:
لَا يَقُولُ: (عَبْدِي وَأَمَتِي)

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ؛ وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي؛ وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي»[(١)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: (عَبْدِي وَأَمَتِي).

الثَّانِيَةُ: لَا يَقُولُ العَبْدُ: (رَبِّي)، وَلَا[(٢)] يُقَالُ لَهُ: (أَطْعِمْ رَبَّكَ).

الثَّالِثَةُ: تَعْلِيمُ الأَوَّلِ قَوْلَ: (فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي).

الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: (سَيِّدِي وَمَوْلَايَ).

الخَامِسَةُ: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ: تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الأَلْفَاظِ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، برقم: (٢٥٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد، برقم: (٢٢٤٩).

(٢) في نسخة دغش: [أَوْ].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابٌ: لَا يَقُولُ: (عَبْدِي وَأَمَتِي)].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن العبودية لفظًا ومعنًى يستحقُّ من خلق ورزق ودبَّر وأبرم وأتقن؛ فلذا لا ينبغي لمسلم أن يقول لإنسان مثله جعله الله تحت يديه: عبدي وأمَتِي[(١)].

وهذا الباب فيه بيان وجوب التأدب مع توحيد الألوهية والربوبية، وألا يتلفَّظ العبد بألفاظ توهم التنقص أو منازعة الله فيما هو من خصائصه سبحانه[(٢)]؛ فمقصود المصنف بهذه الترجمة: نهيُ السيد أن يقول لعبده: عبدي وأمَتِي؛ ونهيُ العبد أن يقول لمولاه: سيدي ومولاي؛ ونهيُ أن يُقال للعبد: أطعم ربك، وضئ ربك[(٣)]، فالمصنف عقد هذا الباب: لبيان وجوب تعظيم الله تعالى، ومن لوازم تعظيمه: ألا يقول: عبدي وأمتي[(٤)].

قوله: **(باب: لا يقول: عبدي وأمَتِي)**؛ أي: لما في ذلك من إيهام المشاركة في الربوبية[(٥)]؛ فنَهى عن ذلك أدبًا مع جناب الربوبية، وحمايةً لجناب التوحيد[(٦)]؛ فإذا قلت: (هذا عبدي)؛ حصل شيءٌ من الاشتراك اللفظي، بأن

---

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٣٥).
(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٩).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٣٠).
(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٤٥).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠٣).

لك عبدًا، ولله عبيدًا، وإن كان المراد المُلْكُ، ولكن نُهي عن هذا اللفظ من باب التأدب[١]؛ وهذا أيضًا من مكملات التوحيد، فإن العبد إذا كان توحيده كاملًا صار متأدِّبًا مع الله في الألفاظ، وكذلك في الأفعال[٢]؛ فتحقيق التوحيد لا يكون إلا بالاحتراس من الألفاظ التي يكون فيها إساءة أدب مع ربوبية الله جَلَّوَعَلَا، أو مع أسماء الله جَلَّوَعَلَا وصفاته، ولهذا عقد المصنف هذا الباب، فقال: (باب لا يقول عبدي وأمَتِي)، وسبب النهي عن هذا اللفظ: ما ذكرنا من وجوب تعظيم الربوبية، وعدم انتقاص عبودية الخلق لله جَلَّوَعَلَا، فعبودية البشر لله جَلَّوَعَلَا عبودية حقيقة، وإذا قيل: هذا عبد الله، فهو عبدٌ لله جَلَّوَعَلَا إما قهرًا أو اختيارًا، فكل من في السماوات والأرض عبد لله جَلَّوَعَلَا، فعبودية الخلق لله جَلَّوَعَلَا ظاهرة؛ لأنه هو الرَّبُّ، وهو المتصرِّف، وهو خالق الخلق، وهو المدبر لأمورهم، فالله جَلَّوَعَلَا هو المتفرد بذلك سبحانه، فإذا قال الرجل لرقيقه: هذا عبدي، وهذه أمَتِي، كان فيه نسبة عبودية أولئك له، وهذا فيه منافاة لكمال الأدب الواجب مع الله جَلَّوَعَلَا؛ ولهذا كان هذا اللفظ غير جائز عند كثير من أهل العلم، ومكروهًا عند طوائف آخرين[٣].

فالمراد بهذا الباب: النهي عن الألفاظ التي توهم أو تُشعر بانتقاص ربوبية الله، أو تعظيم المخلوق فوق منزلته، وبيان أن تحقيق التوحيد وكماله يكون بالتحرُّز منها[٤].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٧٤).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١٠٩٥).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩١).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤١٨، ٤٢٤).

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجم هذا الباب بالنفي **(بابٌ: لا يقول..)**، والحديث المذكور في الباب فيه النهي: **«لا يقل أحدكم»**، وسبب عدوله عن النهي إلى النفي؛ لأنه من المتقرر في علوم العربية، والتفسير، والأصول، أن النفي أرفع درجة من النهي؛ لأنه يُقيِّدُ بحيث لا يكون، فينفي الشيء؛ لأنه نهى عنه بحيث لا يتصور أنه يكون؛ أي: لا يتصور شرعًا لتعظيمه، فيُعَدل عن النهي إلى النفي في القرآن كثيرًا؛ لتأكيد النهي، وهذا مراد المصنف، خلافًا لمن فهم أنه يريد أن النهي للكراهة وليس للتحريم، وإنما أراد أن يؤكده بحيث يكون منفيًا من الكلام أصلًا؛ أي: أن المسلم لا يجري في كلامه هذا، فقوله: باب لا يقول؛ يعني: المسلم لا يقول: (عبدي وأمَتِي)؛ يعني: كأنها صارت من الصفات الملازمة له، فهو نهي، وهذا النهي استمر معه، حتى صار منفيًّا في حقه[(١)].

مقصود الترجمة:

بيانُ النهي عن قول: (عبدي وأمَتِي)[(٢)].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ في قول: (عبدي وأمَتِي) منازعة لما هو حقٌّ لله جَلَّوَعَلَا، من أنه رب كل شيء، وكل شيء له عبد، وكل أنثى له أمَة، فهذه المنازعة اللفظية نهى عنها النبي ﷺ، وإن كان الإنسان قد لا يَرِد في باله ولا في خاطره شيءٌ من المنازعة المعنوية، لكن حفاظًا على المعنى الذي اختصَّ به الرَّبُّ نُهي عن هذا تكميلًا للتوحيد[(٣)]؛ فمناسبة الباب لكتاب التوحيد كمناسبة الباب الذي قبله، في

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

رعاية الأدب مع جناب الربوبية[١]، فهذا التعبير يقتضي التشريك في اللفظ، وقد يكون ذريعة للشرك في المعنى، فالمنع فيه حسمٌ لمادة الشرك، وحماية لجناب التوحيد؛ لأن مثل هذه الألفاظ تنافي التوحيد بأقسامه الثلاثة: فبالنسبة لتوحيد الربوبية: فإنَّ قول: (ربي) للسيد يوهم المشاركة في الربوبية، وبالنسبة للألوهية: فقول: (عبدي) للمملوك يوهم المشاركة في الألوهية، وأما بالنسبة لتوحيد الأسماء والصفات: فإن إطلاق الرَّبِّ على السَّيِّد يوهم تشريك الله في بعض أسمائه، وخاصة إذا جاء هذا الاسم معرفًا بالألف واللام[٢]، فمن تحقيق توحيد الأسماء والصفات ترك قول: (عبدي وأَمَتِي)؛ لأن ذلك يوهم التشريك في اسم الرَّبِّ؛ لأن الله هو رَبُّ العالمين[٣].

مناسبة الباب لما قبله من أبواب:

هذا الباب مع الأبواب قبله وما بعده كلها في تعظيم ربوبية الله جَلَّوَعَلَا، وتعظيم أسماء الله جَلَّوَعَلَا وصفاته؛ لأن تعظيم ذلك من كمال التوحيد، وتحقيق التوحيد لا يكون إلا بأن يُعَظَّم الله جَلَّوَعَلَا في ربوبيته، وفي إلهيته، وفي أسمائه وصفاته[٤]، فهذا الباب من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، فكما أنه في الأبواب السابقة يُعَظَّم الله عَزَّوَجَلَّ بأن لا يقال في الدعاء إن شاء الله ولا يُستثنى في الدعاء بذلك، ولا يُقال: السلام على الله؛ فكذلك يُعظَّم بأن لا يقول مخلوق لمخلوق عبدي وأَمَتِي، بل العباد عباد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والإماء إماء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[٥].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٥).
(٢) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٦٧).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧١٠).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩١).
(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

مناسبة الباب لما قبله:

هذا الباب كالباب السابق في كونه من باب صيانة الألفاظ عن الوقوع فيما يقدح أو ينقص التوحيد[١]، وكونه فيما ينبغي من الأدب مع الله جَلَّوَعَلَا في باب الألفاظ[٢]؛ فهذا الباب عقده المصنف كالباب الذي قبله؛ من أجل احترام أسماء الله وصفاته، ومن أجل سد الطرق التي تُفضي إلى الشرك، وحماية جناب التوحيد، وذلك: بتجنب الألفاظ الموهمة التي قد يُفهم منها شيءٌ من الشرك، ولو كان المتكلم بها لا يقصد المعنى، ولكن يتجنَّب ذلك من أجل سد هذا الباب من أصله، هذا هو المقصود[٣].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٤).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٢٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ؛ وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي؛ وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي»[(١)]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا؛ فذكر في الباب هذا الحديث، وجاء به المصنِّف لأن فيه الدلالة على مقصود الترجمة في هذا الباب، ففيه النهي عن قول: عبدي وأمَتِي[(٢)].

قوله: «**لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضئ ربك**» يقصد به: السَّيِّد؛ وهذا من باب التأدُّب؛ لأن ربَّ الجميع هو الله جَلَّ وَعَلَا، فلا يليق هذا الإطلاق: (أطعم ربك)، فالله جَلَّ وَعَلَا لا يُطْعم، هو الغني عن كل ما سواه جَلَّ جَلَالُهُ، وهكذا الوضوء، وهكذا السقي، فلا يُناسب هذا التعبير، ولكن يقول عبارة أخرى: أطعم سيدك، ومولاك، أو عمك؛ لأن هذه عبارات معروفة، لا تشتبه بالربوبية، فعليه أن يستعمل الألفاظ البعيدة عن المشابهة، والبعيدة عن سوء الأدب[(٣)].

وقوله: «**ولا يقل أحدكم: عبدي وأمَتِي**»؛ هو بالجزم على النهي، والمراد أن يقول ذلك لمملوكه أو مملوك غيره، فالكل منهي عنه[(٤)]؛ لأن العبيد عبيد

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، برقم: (٢٥٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد، برقم: (٢٢٤٩).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٢٣).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠٣).

الله، والإماء إماءُ الله، ففي إطلاق هاتين الكلمتين على غير الله تشريكٌ في اللفظ[١].

وقوله: «وليقل: سيدي ومولاي»؛ فأجاز قول ذلك مع كون الله جَلَّوَعَلَا هو السَّيِّد، لكن السِّيادة بالإضافة لا بأس بها؛ لأن للبشر سيادة تناسبه[٢]، والفرق بين الرَّبِّ والسَّيِّد: أن الرَّبَّ من أسماء الله تعالى اتِّفاقًا، واختلف في السَّيِّد هل هو من أسماء الله تعالى؟، ولم يأت في القرآن أنه من أسماء الله، فإن قلنا: ليس من أسماء الله فالفرق واضح إذ لا التباس؛ وإن قلنا: إنه من أسماء الله، فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب، فيحصل الفرق[٣]، فيجوز إطلاق لفظ: (مولاي) و(سيدي)؛ لأن المراد بالسيادة هنا سيادة تناسب البشر، وكذلك قول: مولاي، مراد به ما يناسب البشر من ذلك، فليس اللفظان في مقام الربوبية المطلقة؛ لأنها أعظم درجة، ولأن العبودية لا تكون إلا لله جَلَّوَعَلَا، وإطلاق ذلك على البشر لا يجوز[٤].

وقوله: «وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي»، ومثله جاريتي وغلامي، فلا بأس به[٥]؛ أي: لأنها ليست دالة على المُلْك كدلالة (عبدي) و(أمتي)؛ فأرشد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلى ما يؤدي المعنى من السلامة من الايهام والتعاظم، مع أنها تطلق على الحر والمملوك، لكن إضافته تدلُّ على الإخلاص[٦]؛ فالمناسبة في هذا

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٤٢).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٣).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠٥).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٣).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٤٥).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠٩).

ظاهرة، وهي: صيانة حق الله جَلَّوَعَلَا أن يشاركه المخلوق فيه، وهذا حق الله على عباده، يجب أن يكون خالصًا له في المعنى والاسم، وإن كان المعنى غير مقصود، ولكن كل هذا صيانة للتوحيد، وحماية أن يدخل من جوانبه فيه شيء يقدح فيه[١].

فتحصل من ذلك: أن هذه الألفاظ يجب أن يُحترز فيها، وأن يتجنب ما ينافي الأدب مع مقام ربوبية الله جَلَّوَعَلَا، وأسمائه جَلَّوَعَلَا، وعليه فلا يكون جائزًا أن يقول: عبدي وأمَتِي، أو أن يقول: أطعم ربك، وضئ ربك، ونحو ذلك[٢]؛ وهذه الألفاظ المنهي عنها وإن كانت تطلق لغة، فإنه نهي عنها تحقيقًا للتوحيد، وسدًّا لذرائع الشرك؛ لما فيها من التشريك في اللفظ؛ لأن الله تعالى هو ربُّ العباد جميعهم، فإذا أُطلق على غيره شاركه في هذا الاسم، فيُنهى عنه لذلك؛ وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية التي هي وصف الله تعالى، وإنما المعنى أن هذا مالكٌ له، فيطلق عليه هذا اللفظ بهذا الاعتبار، فالنهي عنه حسمًا لمادة التشريك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقًا للتوحيد، وبعدًا عن الشرك حتى في اللفظ، وهذا من أحسن مقاصد الشريعة؛ لما فيه من تعظيم الرَّبِّ تعالى، وبعده عن مشابهة المخلوقين، وأرشدهم ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو قوله (سيدي ومولاي)، و(فتاي وفتاتي وغلامي)؛ وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، فقد بلَّغ أمَتَه كل ما فيه لهم نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقص في الدين، فلا خير إلا دلَّهم عليه، خصوصًا

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٠٣).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٣).

في تحقيق التوحيد، ولا شرَّ إلَّا حذَّرهم منه، خصوصًا ما يُقرّب من الشرك لفظًا وإن لم يُقصد[١].

وهذا كله مختصٌّ بالتعبيد أو الربوبية للمكلَّفين، أما إضافة الربوبية إلى غير المكلَّف فلا بأس بها؛ لأن حقيقة العبودية لا تتصور فيها، كأن تقول: رب الدار، ورب المنزل، ورب المال، ونحو ذلك، فإن الدار، والمنزل، والمال، ليست بأشياء مكلفة بالأمر والنهي، فلهذا لا تنصرف الأذهان أو يذهب القلب إلى أن ثمتَّ نوعًا من عبودية هذه الأشياء لمن أضيفت إليه، بل إن ذلك معروف أنه إضافة ملك؛ لأنها ليست مخاطبة بالأمر والنهي وليس يحصل منها خضوع أو تذلُّل[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن قول: عبدي وأَمَتِي[٣]؛ حيث نُهي عن تسمية المملوك عبدًا، والمملوكة أَمَةً[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «لا يقل أحدكم: عبدي وأَمَتِي»؛ فإنه نهيٌ، والأصل في النهي أنه للتحريم إلا لصارف يصرفه عن ذلك[٥].

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٤١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٣).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧١).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤١٣).
(٥) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٥٩).

مسألة: الألفاظ التي ورد النهي عنها في الحديث:

النهي الوارد في الحديث جاء فيه تفاصيل طويلة لأهل العلم في مسألة النهي، والأقرب والله أعلم أن النهي هنا يقصر على ما جاء في الحديث، وبتأمل الأحاديث الواردة لم يأت النهي إلا في ألفاظ معينة يكون فيها كاف الخطاب، كأن يقول: (ربك)؛ أو ياء المخاطب: (عبدي) و(أَمَتِي)؛ وكذلك فيما جاء في رواية مسلم، ولم يذكرها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يقل العبد ربي، وليقل: سيدي»، فهذه الألفاظ الأربعة هي التي ورد فيها النهي، فالنهي مقصور على ما ورد مثل قول: (ربك، وعبدي، وأَمَتِي)، ومثل قولك (ربي)، أما ما سوى ذلك من الألفاظ فالأصل فيها الجواز، وهي ألفاظ كثيرة وردت في القرآن وفي السُّنَّة، مثل: (رب الغلام)، ومثل: (ربها)، كما في الحديث: أن تلد الأَمَةُ ربها، وفي رواية: ربتها، ومثل: (عبدك) ومثل: (عبده)، ونحو ذلك من العبارات، فالأصل فيها الجواز لأنه ليس فيها إيهام، وأما الأخرى ففيها نوع إيهام، وفيها سوء أدب مع الله عَزَّوَجَلَّ[1]، فاللفظان اللَّذان وردا في هذا الحديث هما بلفظ: الخطاب أو بلفظ المتكلم، الخطاب: «**أطعم ربك، وضِّئ ربك**»، كذلك المتكلم يقول: «**عبدي وأَمَتِي**»، فأضاف العبد إليه، فإذا لم يكن على جهة الخطاب أو على جهة المتكلم، فهو أخف، كأن يقال: هذا عبد فلان، وهذا كثير جاء في السُّنَّة أن يقال: هذا عبد؛ لأن العبد فيه عبودية رق، بخلاف أن ينسب العبودية إليه، فيقال: هذا عبدي؛ لأنه إذا قال: عبدي، ففيها نوع تشريك في اللفظ[2]، فقوله في الحديث هنا: (**عبدي وأَمَتِي**) له حالتان: الحال الأولى:

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٠٩).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨٥).

أن يُنسب إلى النفس كما في هذا الحديث، فهذا مكروه؛ والحال الثانية: أن لا ينسبها الإنسان إلى نفسه، بل ينسبها إلى غيره، وهذا جائز، كما في الآية: ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ [النور:٣٢]؛ فنسبهم الله عَزَّوَجَلَّ إلى خلقه، وكذلك جاء في الحديث في الصحيحين: (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقه)، فقال هنا: (عبده)؛ وأما قوله هنا في الحديث: «**أطعم ربَّك وضِّئ ربَّك**»، فلفظ (الرَّبِّ) له أحوال أربعة: الحال الأولى: أن يُضاف إلى كاف الخطاب، وهذا مكروه لدلالة الحديث على ذلك؛ والحال الثانية: أن يُضاف إلى ياء المتكلم، كأن يقول: أُطعم ربي، أُوضئ ربي، وهذا كذلك مكروه للنهي عنه في الحديث؛ والحال الثالثة: أن تُضاف إلى هاء الغائب، وهذا جائز بلا كراهة، ويدل عليه ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة: (إذا ولدت الأَمَةُ ربَّتها)؛ والحال الرابعة: أن تُضاف إلى اسم ظاهر، كقول: رب الغلام، فهنا إن كام من أُضيف إليه حاضرًا فيكره للأدلة التي دلت على كراهة الإضافة إلى كاف الخطاب، وإن كان غائبًا فله حكم من أُضيف إلى هاء الغائب، فلا يكره[١].

فهذا اللفظ له أحوال:

الأول: أن يضيفه إلى غيره، مثل أن يقول: عبد فلان أو أمة فلان؛ فهذا جائز[٢]؛ لأن هذا ليس من باب الإضافة إلى نفسه، بل من باب الإخبار، وهو أسهل[٣].

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٨).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٠٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٢٢).

والثاني: أن يضيفه إلى نفسه، **وله صورتان:**

الأولى: أن يكون بصيغة الخبر، مثل: أطعمت عبدي، كسوت عبدي، أعتقت عبدي، فإن قاله في غيبة العبد أو الأمة، فلا بأس به، وإن قاله في حضرة العبد أو الأمة، فإن ترتب عليه مفسدة تتعلق بالعبد أو السيد منع، وإلا، فلا؛ لأن قائل ذلك لا يقصد العبودية التي هي الذل، وإنما يقصد أنه مملوك.

والثانية: أن يكون بصيغة النداء، فيقول السيد: يا عبدي! هات كذا؛ فهذا منهي عنه، وقد اختلف العلماء في النهي: هل هو للكراهة أو التحريم[(١)]؟ **على قولين:**

الأول: أنه للتحريم لأن النهي الأصل فيه للتحريم إلا إذا صرفه عن ذلك الأصل صارف[(٢)].

والثاني: أن النهي هنا للكراهة، وذلك لأنه من جهة الأدب؛ ولأن الربوبية هنا المقصود بها ما يناسب البشر، فرب الدار، ورب العبد هو الذي يملك أمره في هذه الدنيا؛ فلهذا قالوا: النهي للكراهة وليس للتحريم، مع ما جاء في بعض الأحاديث من تجويز إطلاق بعض تلك الألفاظ[(٣)]، فيكون هذا النهي على وجه الاستحباب؛ بأن يعدل العبد عن قول: (عبدي وأَمَتِي) إلى (فتاي وفتاتي)، تحفُّظًا عن اللفظ الذي فيه إيهامٌ ومحذورٌ ولو على وجه بعيدٍ، وليس حرامًا، وإنما الأدبُ كمالُ التحفظ بالألفاظ الطيبة التي لا توهم محذورا

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٣٩).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١٠٩٥).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٢).

بوجه؛ فإن الأدب في الألفاظ دليلٌ على كمال الإخلاص، خصوصا هذه الألفاظ التي هي أمسُّ بهذا المقام[١].

فالنهي الوارد في الحديث للكراهة؛ إلا أن يُلاحظ معنى العبودية في حالٍ خاصَّةٍ، فيكون للتحريم[٢]، فإذا كان هذا على وجه التّعظيم فإنه لا يجوز، لكن إن كان هذا على وجه البيان والإخبار بواقع الحال، وأن الربوبية هنا ليست الربوبية التي تقتضي ما يقتضيه وَصْفُ الله تعالى من أنه ربُّ العالمين، فإن العلماء قالوا: النهي هنا نهيٌ للتنزيه[٣]، وقد حكي الإجماع على أنه للكراهة[٤]، وفيه نظر، والصواب أنه قول الجمهور[٥]، **فالنهي هنا له مرتبتان:**

إحداهما: الكراهة، إذا لم تُقصد حقيقة العبودية والملك، ويدلُّ عليه قول الله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾، فجعلهم عبادًا لهم.

والأخرى: التحريم، إذا أُريدت تلك الحقيقة، فإذا خاطب المالك مملوكًا له بعبدي وأَمَتِي على اعتقاد عبوديته له ونفاذ ملكه فيه فهذا محرمٌ.

وترتيب هاتين المرتبتين يحصل به الجمع بين الأدلة[٦].

---

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٩٤).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٠).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٤) قال ابن حجر في فتح الباري (٥/ ١٧٨): (والمراد بالكراهة كراهة التنزيه؛ أي كراهية ذلك من غير تحريم، ولذلك استَشهدَ للجواز بقوله تعالى: والصالحين من عبادكم وإمائكم وبغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على الجواز، ثم أردفها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك، **واتفق العلماء** على أن النهي الوارد في ذلك للتنزيه).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٠).
(٦) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: (عَبْدِي وَأَمَتِي)].

أي لقوله: «**لا يقل أحدكم**»؛ لأن العبيدَ عبيدُ الله، والإماءَ إماءُ الله[(١)]، والنهي هنا للتحريم[(٢)]، والأكثر على أنه للكراهة، فالنهي للأدب والتنزيه[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: لَا يَقُولُ العَبْدُ: (رَبِّي)، وَلَا[(٤)] يُقَالُ لَهُ: (أَطْعِمْ رَبَّكَ)].

أي لقوله: «**لا يقل أحدكم أطعم ربك**»؛ لأن الرَّبَّ على الإطلاق هو الله، وهذا النهي كله من باب الأدبِ، لا من باب التحريم؛ لورود ما يدلُّ على جوازه[(٥)]، ما لم يُلاحظْ فيه معنى الاستعلاء وعبودية من عُبّد لذلك؛ فإنه يُمنع منه؛ تبعًا للآثار الواردة في ذلك[(٦)].

فالمصنف فهم من قوله: «**وليقل: سيدي ومولاي**» أن فيه إشارة إلى أنه إذا كان الغير قد نُهي أن يقول للعبد: أطعم ربك؛ فالعبد من باب أولى ينهى عن قول: أطعمت ربي، وضأت ربي، بل يقول: سيدي ومولاي، لكن إذا قلنا بأن: أطعم ربك خاص بمن يخاطب العبد لما فيه من إذلال العبد، بخلاف ما إذا قال هو بنفسه: أطعمت ربي، فإنه ينتفي الإذلال، فإنه يقال: إن الرسول لما

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٣).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١١٠٤).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٨).
(٤) في نسخة دغش: [أَوْ].
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٣).
(٦) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

وجه الخطاب لمن يخاطب العبد وجَّه الخطاب إلى العبد نفسه، فقال: وليقل سيدي ومولاي؛ أي: بدلًا عن قول: أطعمت ربي، وضأت ربي[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَعْلِيمُ الأَوَّلِ قَوْلَ: (فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي)].

أي: تعليمُ الذي نُهي عن قول: عبدي وأمتي، أن يقول: فتاي وما ذُكر معه[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: (سَيِّدِي وَمَوْلَايَ)].

أي: تعليمُ الذي نهي أن يقول: أطعم ربك، قولَ: سيدي ومولاي[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ: تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الأَلْفَاظِ].

أي: أن النهي عن هذه الألفاظ من باب تحقيقِ التوحيدِ في الألفاظ[٤]، وهذا من مناسبة الباب[٥].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٤١).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٤).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٤).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٤).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٦٩).

بَابٌ:
لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ؛ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللهِ؛ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ؛ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا؛ فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوهُ**[(١)] **فَادْعُوا لَهُ؛ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ**».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(٢)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: إِعَاذَةُ مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ.

الثَّانِيَةُ: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ.

---

(١) في نسخة الحبيشي: [مَا تُكَافِئُونَهُ].

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: عطية من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، برقم: (١٦٧٢)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الزكاة، من سأل بالله، برقم: (٢٣٥٩)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، ذكر الأمر بالمكافأة لمن صنع إليه معروف، برقم: (٣٤٠٨)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الزكاة، حكم من سأل بالله واستعاذ بالله، برقم: (١٥١٩)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي. قال النووي في رياض الصالحين (٤٧٩): «حديثٌ صَحِيحٌ، رواهُ أَبُو داود، والنسائي بأسانيد الصحيحين»؛ وصحَّحه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٥٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٧): «صحيح».

الثَّالِثَةُ: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

الرَّابِعَة: المُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَيْهِ.

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ».

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[بَابٌ: لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ].**

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنه لا يُردُّ من سأل بالله(١)، يعني: بيان ما ورد من النهي عن عدم إجابة من سأل حاجةً له بالله(٢).

والمراد بالباب: أن من تعظيم الله وإجلاله أن السائل إذا سأل بالله أن يُجاب إلى طلبه ولا يُردُّ؛ لأن ردَّه وقد سأل بالله جَلَّوَعَلَا فيه منافاة لكمال التوحيد، من جهة أن هذا دليلٌ على عدم تعظيم الله تعالى(٣)؛ فهذا الباب في النهي عن ردّ من سأل بالله(٤)؛ ففيه بيان وجوب تعظيم الله تعالى، وأنَّ من لوازم تعظيمه: ألا يُرَد من سأل بالله تعالى(٥)؛ لأن منع من سأل بالله أو بوجه الله؛ من عدم إعظام الله وإجلاله، وقد جاء الوعيد على ذلك(٦).

فقوله: **(باب: لا يرد من سأل بالله)**؛ أي: إعظامًا وإجلالًا لله تعالى أن يُسأل به في شيء، ولا يجاب السائلُ إلى سؤاله ومطلوبه(٧).

و(لا) نافية، والنفي يحتمل أن يكون للكراهية، وأن يكون للتحريم(٨)؛ أي: إن ردَّه مكروه أو محرم إذا كان المطلوب ليس محرمًا ولا مكروهًا؛ لأن

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٣٧).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٥٨).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٢٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٢٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٣٣).
(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٤٧).
(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣١١).
(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٤٧).

ردَّه دليل على عدم إعظام الله[١].

وقوله: **(سأل بالله)**؛ أي: من سأل غيره بالله[٢]، كأن يقول: أسألك بالله، وهذا معناه: الإقسام بالله جَلَّوَعَلَا، كأنه قال: والله لتعطيني هذا الشيء؛ لأن الباء باء القسم[٣].

وقوله: **(باب: لا يرد من سأل بالله)**: فيه عموم؛ لأجل الحديث الوارد في ذلك[٤]، وعدلَ المصنف عن النهي إلى النفي؛ لأنه مفهوم حديث الباب لا منطوقه[٥]، فصرَّح به على وجه النفي، فقال: (لا يردُّ من سأل بالله)؛ لأن النفي يتضمن نهيًا وزيادة، ونُهي عنه إعظامًا وإجلالًا لله[٦]؛ فمراد المصنف من هذا الباب: بيان أنَّ من عظَّم الله عظَّم أسماءه واحترمها، وأن من احترم أسماء الله فتوسل بأسمائه، أو سأل بها؛ فإنه يُعطى ما سأل[٧].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكم رد من سأل بالله[٨].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

سبب إدخال هذا الباب في كتاب التوحيد، أي: مناسبته لكتاب التوحيد

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٣٧٨).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٤٧).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٢٣).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٧).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٢).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٢).
(٧) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٤٢٣).
(٨) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٢).

هي: أن تعظيم الله وتعظيم أسمائه وتعظيم صفاته، من التوحيد؛ لأن أسماء الله واجب تعظيمها، وواجب إكرامها، فمن سأل بالله فقد جعل وسيلته في سؤاله اسم الله الذي ترجع إليه الأسماء الحسنى والصفات العلى، وكذا لو سأل باسم الله الرحمن أو باسم الله الرحيم أو بأي اسم من أسماء الله الحسنى، وتوسل إلى المسؤول بهذا الاسم، فإنه لا يُردُّ؛ لأن ردَّه فيه منافاة، أو نقص من تعظيم ذلك الاسم[١]؛ فمناسبته لكتاب التوحيد: أن في عدم إعطاء من سأل بالله عدمَ إعظامٍ لله، وعدم إجلالٍ له؛ وذلك يُخلُّ بالتوحيد[٢]، ففي رده إساءة لحق الله تعالى ونقصٌ في التوحيد، وفي إعطائه احترام لحق الله تعالى وتكميل للتوحيد[٣]، فمن كمال توحيد أسماء الله وصفاته وتحقيقه عدم رد من سأل بالله؛ إجلالًا لله تعالى وتعظيمًا له، ولكي لا يؤدِّي ردّ من سأل بالله أن يسأل بغير الله[٤].

مناسبة هذا الباب للأبواب قبله:

أنَّ الأبواب السابقة تتعلقُ بتعظيم الله جل وعلا لفظًا، وصيانةِ أسمائهِ وأوصافه، وهذا الباب يتضمن الندب إلى تعظيم الله تعالى بإعطاء من سأل به سبحانه[٥].

مناسبة الباب لما قبله:

علاقة الباب بما قبله: أنها كلها في تعظيم الله في أسمائه وصفاته[٦]؛ فهذا

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٩١).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧٢).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٢٥).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧١٨).
(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٥٨).
(٦) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧١٨).

الباب مع الباب الذي قبله ومع ما سبقه كلها في تعظيم الله جَلَّوَعَلَا وربوبيته وأسمائه وصفاته؛ لأن تعظيم ذلك من إكمال التوحيد ومن تحقيق التوحيد، ومن سأل بالله جَلَّجَلَالُهُ فقد سأل بعظيم، ولهذا كان من تعظيم الله التعظيم الواجب ألا يُردَّ أحدٌ سأل بالله جَلَّوَعَلَا، فإذا سأل سؤالًا وجعل الله جَلَّوَعَلَا هو الوسيلة؛ فإنه لا يجوز أن يُردَّ تعظيمًا لله جَلَّوَعَلَا، فإذا سأل أحد بالله، فإن قلب الموحِّد لا يكون رادًّا له؛ لأنه مُعظمٌ لله مُجلٌّ له، فلا يَرُدُّ أحدًا جعل وسيلته إليه ربّ العزَّة سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[1].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوهُ[١] فَادْعُوا لَهُ؛ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[٢]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو هذا الحديث، وجاء به المصنِّف ليبيِّن استحباب إجابة من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، وإجابة من استعاذ بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٣].

قوله: «**ومن سأل بالله فأعطوه**»، هذا هو الشاهد من الحديث؛ أي: إذا قال: أسألك بالله، أو بوجه الله، ونحو ذلك: أن تفعل أو تعطيني كذا، ويدخل في ذلك القَسَمُ عليه بالله أن يفعل كذا[٤]، ولا يشترط أن يكون سؤاله بلفظ

(١) في نسخة الحبيشي: [مَا تُكَافِئُونَهُ].
(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: عطية من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، برقم: (١٦٧٢)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الزكاة، من سأل بالله، برقم: (٢٣٥٩)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، ذكر الأمر بالمكافأة لمن صنع إليه معروف، برقم: (٣٤٠٨)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الزكاة، حكم من سأل بالله واستعاذ بالله، برقم: (١٥١٩)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي. قال النووي في رياض الصالحين (٤٧٩): «حديثٌ صَحِيحٌ، رواهُ أَبُو داود، والنسائي بأسانيد الصحيحين»؛ وصحَّحه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٥٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٧): «صحيح».
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣١٣).

الجلالة بل بكلِّ اسم يختصُّ بالله[١].

والأمر هنا في قوله: (فأعطوه) للوجوب ما لم يتضمَّن السؤال إثمًا أو ضررًا على المسؤول؛ لأن في إعطائه إجابة لحاجته، وتعظيمًا لله عَزَّوَجَلَّ الذي سأل به[٢]، فوجب إعطاؤه تعظيمًا لله جَلَّوَعَلَا[٣]؛ فظاهر الحديث وجوب إعطائه ما سأل ما لم يسأل إثمًا أو قطيعة رحم، وقد جاء الوعيد على ذلك في عدة أحاديث، فهذه الأحاديث دالَّة على إجابة من سأل بالله أو أقسم به، ولكن قال شيخ الإسلام: «إنما تجب على معين، فلا تجب على سائل يُقسم على الناس»، وظاهر كلام الفقهاء أن ذلك مستحبٌّ كإبرار القسم، والأول أصح[٤].

فظاهر الحديث النهي عن رد السائل إذا سأل بالله، لكن هذا العموم يحتاج إلى تفصيل، بحسب ما ورد في الكتاب والسُّنَّة، فيجب إذا سأل السائلُ ما له فيه حق كبيت المال أن يجاب، فيعطى منه على قدر حاجته وما يستحقه، وكذلك إذا سأل المحتاج من في ماله فضلٌ، فيجب أن يعطيه ما يدفع على حسب حاله ومسألته، وأما إذا سأل من لا فضل عنده، فيستحب أن يعطيَهُ على قدر حال المسئول ما لا يضرُّ به ولا يضرُّ عائلته، وإن كان مضطرًّا وجب أن يعطيَهُ ما يدفع ضرورته[٥]، وقد جاءت أحاديث تدل على كراهة السؤال بالله، لما فيه من التشديد على الناس، ولكن متى سأل بالله حقًّا له كالزكاة، أو من بيت المال، أو كان مضطرًا للسؤال، وجب أن يُعطى، وأما إذا كان على غير

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٠).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٧).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣١٣).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٤٣).

ذلك فالأفضل أن يُعطى[١].

ففي المسألة ثلاثة أحوال: حال يحرم فيها ردّ السائل، وحال يكره فيها ردُّه، وحال يباح فيها ردُّه، **فيحرم ردُّ السَّائل بالله:** إذا توجَّه لمعيَّن في أمر معيَّن، وهو قادر على أن يعطيه مطلوبه، **ويستحبُّ:** إذا كان التوجُّه ليس لمعين، كأن يسأل أشخاصًا كثيرين ليحصل على شيء، كالسائل الفقير الذي يأتي فيسأل هذا ويسأل هذا، **ويباح:** إذا كان من سأل بالله يُعْرَف منه الكذب، فمن عُرِف منه الكذب في سؤاله فلا تجب ولا تستحبُّ إجابته[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه الأمر بإعطاء من سأل بالله وعدم رده[٣]؛ حيث دلَّ الحديث على وجوب إعطاء من سأل بالله[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**ومن سأل بالله فأعطوه**»، وهذا أمرٌ بالإعطاء يستلزم النهي عن ردِّه، وبه ترجم المصنف، فالترجمة بمفهوم الحديث لا بلفظه[٥].

خلاصة الباب:

أن من تعظيم الله سبحانه في قلب العبد أن لا يردَّ من سأله بالله، وأن يُعيذه إذا استعاذ بالله[٦].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٢٥).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٦).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧٣).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤١٧).
(٥) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٢).
(٦) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤١٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: إِعَاذَةُ مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ].

يعني: وجوبًا[١]؛ أي: أنه يُكَفُّ عنه تعظيمًا للمستعاذِ به وهو اللهُ[٢]، وسبق أن من استعاذ بالله وجبت إعاذته، إلا أن يستعيذ عن شيء واجب فعلًا أو تركًا، فإنه لا يعاذ[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ].

أي: تعظيمًا للمسؤول به إذا لم يكن على المسؤول ضررٌ، وإلا ففي الحديث: «لا ضرر ولا ضرار»[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ].

أي لقوله: «**ومن دعاكم فأجيبوه**»، وهذا إذا لم يكن ثَمَّ مانعٌ من الإجابة[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ المُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ].

أي: على صنيعة من صنع إليك معروفًا[٦]؛ لقوله: «**ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه**»[٧].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَيْهِ].

---

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١١١).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٥).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٤).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٥).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٦).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٥).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٦).

أي لقوله: «**فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له**»[١]؛ يعني: بهذا الشرط، لمن لم يقدر إلا عليه، أما إذا كان يقدر بالمكافئة بالمثل فإن الدعاء لا يكفي[٢]، فالدعاء مكافأة لمن لا يقدر إلا عليه، وفيما إذا كان الصانع لا يُكافأْ مثله عادة[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»**].

قوله: (**تروا**)؛ أي بمعنى: تعْلَمُوا، على رواية من رواه بفتح التاء، وبمعنى: تظنُّوا على رواية من رواهُ بضمها[٤]؛ أي: أنه لا يقصُر في الدعاء، بل يدعو له حتى يعلم أو يغلب على أظنه أنه قد كافأه[٥]، وهذا فيه بيان الغاية التي ينتهي إليها الدعاء لمن صنع معروفًا إذا لم يقدر إلا على الدعاء[٦].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٦).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١١١).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٥).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٦).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٥).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

بَابٌ:
لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الجَنَّةُ

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ**»(١).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا [الجَنَّةُ؛ لِأَنَّهَا](٢) غَايَةُ المَطَالِبِ.

الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الوَجْهِ.

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله عَزَّوَجَلَّ، برقم: (١٦٧١)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله عَزَّوَجَلَّ، برقم: (٧٩٨٤). قال الحسن الصنعاني في كتابه فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبيِّنا المختار (٢/ ٨٢٩): «لا بأس بإسناده».
والحديث ضعَّفه الألباني في المشكاة، برقم (١٩٤٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٢): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٤٨): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٨): «ضعيف».

(٢) زيادة من نسخة القاسم.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[بَابٌ: لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ]**.

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنه لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة(١).

وهذا الباب جاء به المصنف ليبين أن من تحقيق التوحيد المستحب أن لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة؛ لأن هذا من تعظيم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ(٢). فهذا الباب كالأبواب السابقة: في بيان وجوب تعظيم الله تعالى، ومن لوازم تعظيمه: تعظيم صفاته، فلا يُسأل بوجهه سبحانه إلا الجنة(٣).

و(السؤال بوجه الله) هو: أن يجعل سؤاله بوجه الله كالوسيلة التي يتوسَّل بها إلى حصول مقصوده(٤)، فيسأل الله إياه متوسلًا بوجهه العظيم سبحانه، أو يقول: أعطني شيئًا بوجه الله(٥)، فالسؤال بوجه الله يشمل: سؤالُ الله بوجهه أو سؤالُ غير الله بوجه الله(٦).

قوله: (باب: لا يسأل بوجه الله إلا الجنة)؛ أي: لا يجوز ذلك(٧)؛ إعظامًا وإجلالًا واكرامًا لوجه الله أن يُسأل به إلا غاية المطالب(٨)، وهي: الجنة؛ التي

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٤٠).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٣٥).
(٤) فتاوى أركان الإسلام، لابن عثيمين (١٩١).
(٥) بحث: السؤال بوجه الله تعالى، صوره وأحكامه، د. إبراهيم بن عبدالله الحماد (٢٧٥)، مجلة الدراسات العقدية.
(٦) ينظر: معجم المناهي اللفظية، بكر أبو زيد (١٦٥).
(٧) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٠).
(٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٢٠).

هي أعظم مطلوب؛ لأن الحصول عليها حصول على أعظم ما يُسرُّ به العبد؛ فلهذا كان من غير السائغ واللائق بل كان من غير الجائز أن يُسأل الله جَلَّوَعَلَا بنفسه أو بوجهه أو بصفة من صفاته أو باسم من أسمائه الحسنى إلا أعظم مطلوب، فإنَّ الله جَلَّجَلَالُهُ لا يُسأل بصفاته الأشياء الحقيرة الوضيعة؛ بل يسأل بها أعظم المطلوب، وذلك لكي يتناسب السؤال مع وسيلة السؤال، **وهذا معنى هذا الباب، وهو**: أن من تعظيم صفات الله جَلَّوَعَلَا أن لا تدعو الله بها إلا في الأمور الجليلة، فلا تسأل الله بوجهه أو باسمه الأعظم أو نحو ذلك في أمور حقيرة وضيعة لا تناسب تعظيم ذلك الاسم[١].

وقوله: **(لا يُسأل)**؛ هذا نفي مُضمَّنٌ النَّهي المؤكَّد، كأنه قال: لا يَسأل أحدٌ بوجه الله إلا الجنة، أو لا تَسأل بوجه الله إلا الجنة[٢].

وعدل المصنف عن النهي إلى النفي لأمرين:

الأول: متابعةً للحديث الوارد في الباب[٣].

والثاني: لكي يتضمن أن هذا منهي عنه، وأنه لا يسوغ وقوعه أصلًا لما يجب من تعظيم الله جَلَّجَلَالُهُ، وتعظيم توحيده، وتعظيم أسمائه جَلَّوَعَلَا وصفاته[٤].

فصرَّح بصيغة النفي المتضمّنةِ النهيَ وزيادةً، ونُهي عنه إجلالًا وإكرامًا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٧).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٥).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٩).

لوجه الله، أن يُسألَ به مع عظمته الحقيرُ من أعراض الدنيا[١].

فهذا الباب معقودٌ لبيان احترام أسماء الله وصفاته، وبالأخص صفة الوجه، وأنه لا يتوسل به إلى الأمور الدنيئة الحقيرة، لما في ذلك من احتقار هذه الصفة العليَّة التي هي أشرف الصفات[٢]، وأراد المصنف بالباب: أن يُبين أن من كمال التوحيد، وتعظيم الله ألا يُسأل بوجه الله العظيم إلا العظيم، وهي الجنة وما يُقرب لها، فلا يُسأل بوجهه سبحانه أمرٌ دنيويٌّ ونحو ذلك، بل يُعظَّم الله عن ذلك[٣]؛ فالمصنف أراد بذلك أنَّ هذا من الكمال؛ أي: من كمال التوحيد، ومن كمال الإيمان، أن لا يسأل بوجه الله إلا الجنة؛ لأنها أعلى المطالب، وهكذا ما يُقرب إليها، من سؤال الله الثبات على الإيمان، وسؤال الله الفقه في الدين، وسؤال الله صلاح القلب والعمل، وسؤال الله العافية من مضلات الفتن؛ فإذا قال: اللهم إني أسألك بوجهك الكريم أن توفقني للاستقامة على طاعتك، أو للإخلاص لك، فكل ما يُقرب إلى الجنة هو من جنس الجنة[٤]؛ فوجه الله جَلَّجَلَالُهُ يُسأل به الجنة، ولا يجوز أن يسأل به غيرها إلا ما كان وسيلة إلى الجنة، أو كان من الأمور العظيمة التي هي من جنس السؤال بالجنة، أو من لوازم السؤال بالجنة كالنجاة من النار، وكالتثبيت عند السؤال، ونحو ذلك؛ فالأمر المطلوب: الجنة أو ما قرب إليها من قول أو عمل، والنجاة من النار أو ما قرب إليها من قول وعمل، فهذا يجوز أن تسأل

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٥).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٤٤٠).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٢٨).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٣٠، ٤٣١).

الله جَلَّوَعَلَا إيَّاه متوسِّلًا بوجهه العظيم سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وأما غير الوجه من الصفات أو من الأسماء، فالأدب أن لا يُسأل به إلا المطالب العظيمة، أما المطالب الوضيعة أو غيرها مما ليس بعظيم، فلا يتوسَّل إليها بصفات الله الجليلة العظيمة، بل يقال: اللهم أعطني كذا، اللهم أسألك كذا[١]، فالتوسُّل بصفات الله العظيمة كالوجه، وكاِسْمِهِ الأعظم، ونحو ذلك، إنما يختصُّ بالمطالب العالية، لما بين الاسم الأعظم والصفات العظمى، مع المطالب العالية من المناسبة[٢].

مقصود الترجمة:

بيان حُكم السؤال بوجه الله تعالى وأنه يحرم السؤال به إلا في سؤال الجنة وما يؤدِّي إليها[٣].

مناسبة هذا الباب للتوحيد:

هذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التوحيد؛ لأن تعظيم صفات الله سبحانه من التوحيد؛ لأنه تعظيمٌ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وأما عدم تعظيمها فإنه تنقُّصٌ للتوحيد؛ لأنه تنقصٌ لله عَزَّوَجَلَّ[٤]، فمناسبته للتوحيد: أنَّ فيه تعظيم وجه الله عَزَّوَجَلَّ، بحيث لا يُسأل به إلا الجنة[٥]؛ فيجب احترام أسماء الله وصفاته؛ فلا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٠).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٠٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٥)، والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٢٦).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٦).

يُسأل شيءٌ من المطالب الدنيوية بوجهه الكريم؛ بل يُسأل به أهمُّ المطالب وأعظمُ المقاصد وهو الجنة، فهذا من حقوق التوحيد[١].

فمناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة، وهي: أن تعظيم صفات الله جَلَّوَعَلَا الذاتية والفعلية من تحقيق التوحيد، ومن كمال الأدب والتعظيم لله جَلَّوَعَلَا؛ فإن تعظيم الله جَلَّجَلَالُهُ، وتعظيم أسمائه وصفاته يكون بأمور كثيرة، منها: ألا يسأل بوجه الله أو بصفات الله جَلَّجَلَالُهُ إلا المطالب العظيمة التي أعلاها الجنة[٢]؛ فمن كمال توحيد أسماء الله وصفاته وتحقيقه ألا يُسأل المخلوق بأسماء الله وصفاته، سواء كان بوجهه أو بغيره من الأسماء والصفات؛ إجلالًا وتعظيمًا لله جَلَّوَعَلَا[٣].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب تتمة للباب الذي قبله، وهو موافق له في المعنى والغرض[٤]، فكلا البابين يتعلقان بتوحيد الأسماء والصفات، وبالأخص في موضوع السؤال بالله تعالى، وتعظيم جناب الله تعالى في أسمائه وصفاته وأفعاله[٥]، والفرق بين البابين: أن الباب السابق: خطابٌ للمسؤول، وأنه إذا أدلى على الإنسان أحدٌ بحاجةٍ وتوسَّل إليه بأعظم الوسائل، وهو السؤال بالله، أن يجيبه احترامًا وتعظيمًا لحقِّ الله، وأداء لحق أخيه حيث أدلى بهذا السبب الأعظم؛

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧٤).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٩٩).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٢٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٥) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٧٤).

وهذا الباب: خطابٌ للسَّائل، وأنَّ عليه أن يحترم أسماء الله وصفاته، وأن لا يَسألَ شيئًا من المطالب الدنيوية بوجه الله، بل لا يَسألُ بوجهه إلا أهمَّ المطالب وأعظم المقاصد، وهي: الجنَّة بما فيها من النعيم المقيم، ورضا الرب والنظر إلى وجهه الكريم والتلذذ بخطابه، فهذا المطلب الأسنى هو الذي يُسألُ بوجه الله، وأما المطالب الدنيوية والأمور الدَّنيَّةُ وإن كان العبد لا يَسألُها إلا من ربه، فإنه لا يسألُها بوجهه[١]، فكلا البابين في تعظيم الله، إلا أنَّ الأوَّل في تعظيم الله عند المسؤول، والثاني في تعظيم الله عند السَّائل[٢]، فالباب السابق خطاب للمسؤول ألَّا يردَّ من سأل بأسماء الله أو صفاته؛ وهذا الباب خطاب للسَّائل بأن لا يسأل المخلوق بأسماء الله وصفاته[٣].

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٩٧).
(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤١٨).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٢٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ»[(١)]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو هذا الحديث، وفي سنده بعض اللين أو الضعف، ولكن هذا اللين ينجبر بما جاء في الروايات الأخرى من النهي عن السؤال بوجه الله، فيكون هذا خاصًّا بسؤال الله جَلَّ وَعَلَا بوجهه الكريم الجنة، وما يُقرب إليها[(٢)]، ويُصَدِّقُ هذا المعنى ما رواه الطبراني في المعجم الكبير بإسناد حسن عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أن النبي ﷺ قال: «ملعون من سأل بوجه الله»؛ أي: سأل شيئًا من الدنيا، لا مطلق السؤال؛ لمجيء أحاديث صحيحة فيها سؤال النبي ﷺ بوجه الله؛ لكن ليس عن شيءٍ من الدنيا؛ بل عن شيءٍ من الدين، وهو يندرجُ في سؤال الجنة، فسؤال الجنة هو سؤالها وسؤال ما يوصل إليها[(٣)]، وهذا الحديث الذي أورده المصنف صريح فيما ترجم له المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله عَزَّوَجَلَّ، برقم: (١٦٧١)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله عَزَّوَجَلَّ، برقم: (٧٩٨٤). قال الحسن الصنعاني في كتابه فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (٢/ ٨٢٩): «لا بأس بإسناده».
والحديث ضعَّفه الألباني في المشكاة، برقم (١٩٤٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٢): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٤٨): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٨٨): «ضعيف».
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٣٠).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٦).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قوله: «**لا يسأل بوجه الله إلا الجنة**»، **اختلف في المراد به على قولين:**

القول الأول: أن المراد به: لا تسألوا من الناس شيئًا بوجه الله، كأن يقول: (أعطني شيئا بوجه الله)، فإنَّ الله أعظم من أن يُسأل به شيءٌ من الحطام[(١)]؛ فالمعنى: لا تسألوا أحدًا من المخلوقين بوجه الله، فإذا أردت أن تسأل أحدًا من المخلوقين، فلا تسأله بوجه الله؛ لأنه لا يُسألُ بوجه الله إلا الجنة، والخلق لا يقدرون على إعطاء الجنة، فإذًا لا يسألون بوجه الله مطلقًا، ويظهر أن المصنف يرى هذا الرأي، ولذلك ذكره بعد (باب: لا يرد من سأل بالله).

والقول الثاني: أنك إذا سألت الله، فإن سألت الجنة وما يستلزم دخولها؛ فلا حرج أن تسأل بوجه الله، وإن سألت من أمور الدنيا، فلا تسأله بوجه الله، لأن وجه الله أعظم من أن يسأل به لشيء من أمور الدنيا[(٢)].

والأوجه أنه يشمل المعنيين جميعًا[(٣)].

وذكر الجنة إنما هو للتنبيه به على الأمور العظام لا للتخصيص، فلا يُسأل بوجهه في الأمور الدنيئة، بخلاف الأمور العظام تحصيلًا أو دفعًا، كما يُشير إليه استعاذة النبي به، فالظاهر أن المراد لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة أو ما هو وسيلة إليها، كالاستعاذة بوجه الله من غضبه، ومن النار، ونحو ذلك[(٤)]، وإنما

---

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٢١).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٦).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٢١)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٥٧)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١١٥).
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٢١).

الذي يُنهى عنه هو السؤال بوجه الله فيما يتعلق بأمور الدنيا؛ لأن شأن الله عظيم، ووجهه الكريم أعظمُ من أن يُسألَ به في حقيرٍ من أمر الدنيا[١].

واختلف في النهي الوارد في الحديث هل هو للكراهة أو التحريم، فحُمل هذا النهي على الكراهة؛ لما تقدَّم من الأمر بإعطاء السائل بالله؛ إذ لا فرق بين السؤال بالله والسؤال بوجهه؛ ولما جاء من الأحاديث التي فيها الاستعاذة بوجه الله فيما دون النار[٢]، والظاهر أنه للتحريم[٣].

ومع ورود النهي عن السؤال بوجه الله غير الجنة، إلا أنه إذا سُئل الإنسانُ شيئًا من الدنيا مُتوَسلاً إليه بوجه الله جل وعلا، فإنه يتأكد على المسئول أن يُجيبه، وهو أعظمُ من أن يقول له: أسألك بالله، لأن الوعيد ورد في حق من منع من سأل بوجه الله[٤].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن أن يُسأل بوجه الله غير الجنة[٥]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم سؤال غير الجنة بوجه الله؛ لأن ذلك منافٍ لتعظيم الله، وذلك منافٍ للتوحيد[٦].

---

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٦٢).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٦١).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١١٣).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٦٢).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧٤).
(٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤١٨).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في نهيه ﷺ أن يُسأل بوجه الله شيءٌ سوى الجنة، والسؤال إذا أُطلق في خطاب الشرع المرادُ به: ما تعلَّق بالدنيا، فمعنى الحديث: (لا يُسألُ بوجه الله شيءٌ من الدنيا؛ إلا الجنة)، فيكون الاستثناء منقطعًا؛ لأن الجنةَ ليست من الدنيا[١].

خلاصة الباب:

أن من تعظيم الله سبحانه أن لا يُسأل بوجهه إلا الجنة، وما يقرب إليها[٢].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٥).
(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤١٨).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا غَايَةُ المَطَالِبِ].

أي: الجنة وما يُقرب إليها ويباعدُ من النار؛ وذلك تعظيمًا لوجه الله[1].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الوَجْهِ].

أي: لله على ما يليقُ بجلاله وعظمته.

وقد تقدم الجواب على قول المصنف: (فيه مسائل)، مع أنه لم يذكر إلا مسألتين، وذلك في الكلام على مسائل: (باب: النشرة)[2].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٧).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٧).

بَابُ:
مَا جَاءَ فِي اللَّوِّ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٦٨].

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزَنَّ[(٢)]، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ [كَذَا][(٣)]؛ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ[(٤)] اللهُ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[(٥)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَتَيْنِ فِي «آلِ عِمْرَانَ».

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) في نسخة القاسم: [وَلاَ تَعْجِزْ].
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.
(٤) في نسخة أسامة: [قَدَرُ].
(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: القدر، باب: فِي الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، برقم: (٢٦٦٤).

الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: (لَوْ [أَنِّي][1] [فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا])[2]، إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ.

الثَّالِثَةُ: تَعْلِيلُ المَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.

الرَّابِعَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلَامِ الحَسَنِ.

الخَامِسَةُ: الأَمْرُ بِالحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ، مَعَ الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ.

السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ، وَهُوَ العَجْزُ.

(١) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي اللَّوِّ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن المسلم ما ينبغي له إذا أصابه شيء من المصائب أن يقول: لو فعلت كذا لكان كذا؛ لأن المقدر كائن لا محالة(١)، يعني: بيان ما ورد في قول (لو) من النصوص، ولم يجزم فيه بحكم؛ لأنه يختلف باختلاف مورده(٢).

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن استخدام كلمة (لو) حين حصول المكروه ينافي تحقيق التوحيد الواجب(٣)؛ فهذا الباب معقود لبيان تحريم استعمال (لو) على سبيل الاعتراض على القدر، والأسف على ما يقع من العبد(٤).

قوله: (باب: ما جاء في اللَّو)؛ يعني: ما جاء في كلمة: (لو)(٥)؛ أي: من الوعيد(٦)، والنهي عنه عند الأمور المكروهة، كالمصائب إذا جرى بها القدر؛ لما فيه من الإشعار بعدم الصبر والأسى على ما فات، مما لا يمكن استدراكه، فالواجب التسليم للقدر، والقيام بالعبودية الواجبة، وهو الصبرُ على ما أصاب العبد مما يكره(٧).

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٤٢).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٦٤).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٣٧).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٣٣).
(٦) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٨٣).
(٧) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥١).

و(لو): حرفٌ، ودخول (أل) عليه ليس للتعريف؛ لأن الحرف لا يُعرَّف[١]، و(ال) لا تدخل إلا على الأسماء؛ وإنما أدخل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أداة التعريف على (لو)، فقال: (ما جاء في اللو)، وهي في هذا المقام لا تفيد تعريفًا؛ لأن المراد هذا اللفظ[٢]، فدخلت (أل) على (لو)، وهي لا تدخل إلا على الأسماء؛ لأن المقصود بها اللفظ؛ أي: باب ما جاء في هذا اللفظ[٣].

والمقصود من هذا الباب: بيان أنه لا ينبغي استعمال كلمة: (لو) لمعارضة القدر، بل يجب التسليم والصبر، وعدم المعارضة للقدر بقوله: (لو)[٤]، وهو أن يقول إذا قدَّر الله قدرًا وقضى أمرًا: (لو فعلت كذا لكان كذا وكذا)[٥]؛ فهذا الباب قصد منه المصنف التحذير من قول (لو) اعتراضًا على القدر؛ أما قول (لو) في غير الاعتراض على القدر، كما في تمنِّي الخير، فهذا ليس من هذا الباب، فلا يحرم، بل هو جائز[٦]، فالممنوع في (لو) التلهف على أمور الدنيا طلبًا أو هربًا، لا تمني القربات[٧]، فاستعمال (لو) يجوز إذا كان لبيان حكم، ولا يجوز إذا كان للتأسف على فائت لا يمكن تداركه[٨]؛ فمقصود المصنف في الباب: بيانُ حكمٍ واحد من أحكامها دُلَّ عليه بما ذَكَر من أدلة

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٢٩).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥١).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٦١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٣٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٨٦).
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٨٠).
(٧) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٢).
(٨) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٤٤٥).

الباب[١]؛ ولهذا جعل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الترجمة مفتوحة ولم يجزم بشيء؛ **لأن (لو) تستعمل على عدة أوجه:**

الأول: أن تُستعمل في الاعتراض على الشرع؛ أو في الاعتراض على القدر، وهذا محرم.

والثاني: أن تستعمل للندم والتحسر، وهذا محرم أيضًا.

والثالث: أن تستعمل في التمنِّي، وحكمه حسب المتمنَّى: إن كان خيرًا فخير، وإن كان شرًّا فشرٌّ.

والرابع: أن تستعمل في الخبر المحض، وهذا جائز، مثل: (لو حضرت الدرس لاستفدت)، ومنه قوله ﷺ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولأهللت بالعمرة**»[٢].

فتبين أن قول (لو) على وجه التندم والأسى يجيء على ثلاثة أنواع:

أولها: أن يقولها متندِّمًا معارضًا حكم القدر؛ وثانيها: أن يقولها متندِّمًا معارضًا حكم الشرع.

وثالثها: أن يقولها متندمًا بلا معارضة، فحامله التسخط والجزع، وهذه الأنواع الثلاثة كلها محرمةٌ تنافي كمال التوحيد الواجب، وربما أفضت بالعبد إلى النفاق والكفر[٣].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٨).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٦١-٣٦٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٩).

فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد أن يُبيِّن ما جاء في قول: (لو) عند الأمور المكروهة والمصائب ونحوها من النهي[١]؛ لأن الشيطان يدخل على القلب، فيجعله يسيء الظنَّ بربِّه جَلَّوَعَلَا وبقضائه وبقدره، وإذا دخَلَت إساءة الظن بالله؛ ضعف التوحيد، ولم يحقق العبد ما يجب عليه من الإيمان بالقدر والإيمان بأفعال الله جَلَّجَلَالُهُ؛ ولهذا عقد المصنف هذا الباب؛ لأن كثيرين يعترضون على القدر من جهة أفعالهم، ويظنون أنهم لو فعلوا أشياء لتغير الحال، والله جَلَّوَعَلَا قد قدَّر الفعل وقدَّر نتيجته، فالكل موافق لحكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٢]؛ فقلبُ الموحد المؤمن، لا يكون محققًا مكملًا للتوحيد حتى يعلم أن كل شيء بقضاء الله جَلَّوَعَلَا وبقدره، وأن ما فعله سببٌ من الأسباب، والله جَلَّوَعَلَا ماضٍ قدرُه في خلقه، وأنه مهما فعل فإنه لن يحجز قدر الله جَلَّوَعَلَا، فإذا كان كذلك كان القلب معظما لله جَلَّوَعَلَا في تصرفه في ملكوته، وكان القلب لا يخالطه تمني أن يكون شيء فات على غير ما كان، وأنه لو فعل كذا لتغير ذلك السابق، بل الواجب أن يعلم أن قضاء الله نافذ، وأن قدره ماضٍ، وأن ما سبق من الفعل قد قدَّره الله جَلَّوَعَلَا وقدَّر نتائجه، فالعبد لا يمكنه أن يرجع إلى الماضي فيغير، وإذا استعمل لفظ (لو) أو لفظ (ليت) وما أشبهها من الألفاظ التي تدل على الندم، وعلى التحسر على ما فات، فإن ذلك يضعف القلب، ويجعله متعلقا بالأسباب، منصرفًا عن الإيقان بتصريف الله جَلَّوَعَلَا في ملكوته؛ وكمال التوحيد إنما يكون بعدم الالتفات إلى الماضي؛ فإن الماضي الذي حصل: إما أن يكون

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٣٠).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٣).

مصيبة أصيب بها العبد فلا يجوز له أن يقول: لو فعلت كذا لما حصل كذا، بل الواجب عليه أن يصبر على المصيبة، وأن يرضى بفعل الله جَلَّوَعَلَا؛ وإما أن يكون ما أصابه في الماضي معصية من المعاصي، فإن عليه أن يسارع في التوبة والإنابة وأن لا يقول: لو كان كذا لم يكن كذا، بل يجب عليه أن يسارع في التوبة والإنابة حتى يمحو أثر المعصية، فتبين أن ما مضى من المقدَّر للعبد معه حالان: إما أن يكون ذلك الذي مضى مصائب، فحالها كما ذكرنا، وإما أن يكون معايب ومعاصي، فالواجب عليه أن ينيب وأن يستغفر وأن يقبل على الله جَلَّجَلَالُهُ[١].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكمِ قول (لو) على وجه التندُّمِ والأسى على ما فات[٢].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

وجه ايراده هذا الباب في كتاب التوحيد: أنَّ من كمال التوحيد الاستسلام للقضاء والقدر؛ رضًا بالله ربًّا، وقول: (لو) لا يجدي شيئًا إلا الحزن والتحسر، وهو يشعر بعدم الرضا بالقدر، وهذا مخلٌّ بالتوحيد[٣]، فمناسبته: أن من جملة أقسام (لو) الاعتراض على القدر، ومن اعترض على القدر، فإنه لم يرض بالله ربًّا، ومن لم يرض بالله ربًّا، فإنه لم يحقق توحيد الربوبية[٤].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٨).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٢٥)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧٦).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢/ ٣٦٥).

وأيضًا: من كمال توحيد الأسماء والصفات التسليم التام لقضاء الله جَلَّوَعَلَا، وعدم الاعتراض على قضائه بقول: (لو)، لأن ما يصيب الإنسان من تقدير الله، والتقدير صفة من صفاته، والاعتراض على قدره فيه نوع منازعة لله في قدره، فنسبة الأمر لقدر الله فيه اعتراف بأسماء الله وصفاته، وبهذا يتبين أن التسليم لقدر الله اعتراف بتوحيد الأسماء والصفات[١].

مناسبته هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب كالباب السابق في تعظيم أسماء الله وصفاته؛ فلما ذكر المصنف في الباب السابق أن من الأدب مع أسماء الله وصفاته أن لا يسأل بأسماء الله وصفاته؛ ذكر في هذا الباب أن من الأدب مع أسماء الله وصفاته عدم الاعتراض على تقديره، وذلك باستعمال لفظ (لو) التي تفيد الاعتراض على ما قدره الله[٢].

فمناسبته لما قبله: أن هذا الباب تابع لما قبله في تعظيم الله، وذلك أن من تعظيم الله عدم التسخط أو الاعتراض على قدره وشرعه[٣]؛ فهذا الباب عقد أيضًا للنهي عن الألفاظ التي قد تقع في الربوبية أو الأسماء والصفات[٤]، فمن تمام التوحيد وكماله أن يستسلم العبد لله عَزَّوَجَلَّ فيما يجريه عليه من الأقدار والأقضية، وهذا ينشأ عن تعظيم الرب جَلَّوَعَلَا، فله صلة بالتعظيم الذي تقدم

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٣٣).
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٠٤).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٢١).
(٤) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٧٧).

الكلام عليه في الأبواب السابقة، وقد يقال: إنه لا صلة للباب بما قبله، ويكون هذا الباب مبدأ بحث جديد فيما يتعلق بمسائل التوحيد[١].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٥٤]. وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٦٨]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، **فذكر في الباب: آيتين وحديث واحد:**

فالدليل الأول والثاني: قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾، وقد تقدم أن قول: (لو) في الماضي لا يجوز، وأنه محرم؛ ودليل ذلك واضح من الآيتين: وهو أن التحسر على الماضي بالإتيان بلفظ (لو) إنما هو من خصال المنافقين، فهذا من كلام المنافقين في قصة غزوة أحد، فيكون استعمال (لو) من خصال النفاق، وهذا يدل على حرمتها[(٢)]؛ فتبين وجه إيراد المصنف الآية على الترجمة؛ لأن قول: (لو) في الأمور المقدَّرة من كلام المنافقين، ولهذا رد الله عليهم ذلك بأن هذا قَدَرٌ، فمن كُتب عليه شيء فلا بد أن ينالَهُ[(٣)]، وقد قاله الله تعالى عنهم على سبيل الذم لهم والعيب لهم؛ فدلَّ على أنه لا يجوز استعمالها عند معارضة القدر في مرض أو هزيمة أو غير ذلك، وأن هذا من شأن المنافقين[(٤)].

---

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٤).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٢٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٣٣).

مناسبة الآيتين للباب:

أن قول: (لو) في الأمور المقدَّرة لا يجوز؛ وهو من كلام المنافقين(١)؛ حيث دلَّت الآيات على تحريم الاعتراض على القدر(٢).

ودلالة الآيتين على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا﴾؛ وقوله: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، وهذا من قول بعض المنافقين يوم أحد معارضةً منهم لقدر الله؛ فمعارضة القدر بـ(لو) من أفعال أهل النفاق؛ كما في الآيتين، ويُفيد ذلك حرمتَه(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزَنَّ(٤)، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ [كَذَا](٥)؛ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ(٦) اللهُ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»(٧)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنِّف ليبيِّن ذم

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧٧).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٢١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٩).
(٤) في نسخة القاسم: [وَلاَ تَعْجِزْ].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.
(٦) في نسخة أسامة: [قَدَرُ].
(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: القدر، باب: فِي الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، برقم: (٢٦٦٤).

من استعمل لفظ (لو) في التضجر على قدر الله عَزَّوَجَلَّ والاعتراض عليه[١]؛ حيث دلَّ الحديث على أنَّ استعمال (لو) في الاعتراض على القدر من عمل الشيطان، فهو محرم[٢].

قوله: «**احرص على ما ينفعك**»: الحرص: هو بذل الجهد واستفراغ الوسع لنيل ما ينفع من أمر الدين أو الدنيا[٣].

وقوله: «**واستعن بالله**»، (الواو) تقتضي الجمع؛ فتكون الاستعانة مقرونة بالحرص، والحرص سابق على الفعل؛ فلا بُدَّ أن تكون الاستعانة مقارنة للفعل من أوله[٤]؛ وهذا يعني: أن لا تعتمد على الحرص فقط، ولكن مع الحرص استعن بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنه لا غنى لك عن الله، ومهما بذلت من الأسباب؛ فإنها لا تنفع إلا بإذن الله، فلذلك جمع بين الأمرين: فعل السبب مع الاستعانة بالله عَزَّوَجَلَّ[٥].

وقوله: «**وَلَا تَعْجِزَنَّ**»: بالنون، والموجود في صحيح مسلم: (وَلَا تَعْجز) بدون نون التوكيد، والمعنى: لا تفعل فعل العاجز من التكاسل وعدم الحزم والعزيمة، وليس المعنى: لا يصيبك عجز؛ لأن العجز عن الشيء غير التعاجز، فالعجز بغير اختيار الإنسان ولا طاقة له به، فلا يتوجه عليه نهي[٦].

---

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٣٨).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٦٧).
(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٦٨).
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٣٣).
(٦) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٦٩).

فالمراتب ثلاث: المرتبة الأولى: الحرص على ما ينفع؛ **والمرتبة الثانية:** الاستعانة بالله؛ **والمرتبة الثالثة:** المضي في الأمر والاستمرار فيه وعدم التعاجز، وهذه المراتب إلى العبد؛ فإذا حصل خلاف المقصود فهذه ليست إليه، وإنما هي بقدر الله[(١)].

وقوله: **«وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا»**؛ أي: إذا غلبك الأمر ولم يحصل المقصود بعد بذل الجهد والاستطاعة، والاستعانة بالله، فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا؛ فإنه لا يجدي عليك شيئًا[(٢)].

وقوله: **«ولكن قل: قدر الله، وما شاء فعل»**، قوله: (قدر الله)؛ أي: هذا قدرُ الله، والواجب التسليم للقدر، والرضا به، واحتساب الثواب عليه[(٣)]؛ لأن ما قدَّره لا بُدَّ أن يكون، وقوله: (وما شاء فعل)؛ لأن أفعاله لا تصدر إلا عن حكمه[(٤)].

وقوله: **(قدر الله)**: بعضهم ضبطها: (قدَّر الله)؛ فيكون (قدر) فعل ماض، و(الله) فاعل؛ والأظهر أنها: (قَدَرُ الله)، فتكون خبرًا لمبتدأ محذوف؛ أي: هذا قدر الله؛ يعني: مقدور الله[(٥)]؛ فـ(قدر الله) يطلق على التقدير الذي هو فعل الله؛ ويطلق على المقدور الذي وقع بتقدير الله، وهو المراد هنا، لأن القائل

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٧٠).
(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٣٨٧)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٤).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٤).
(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٣٤).

يتحدث عن شيء وقع عليه، فقدر الله؛ أي: مقدوره، ولا مقدر إلا بتقدير؛ لأن المفعول نتيجة الفعل[١].

فأرشده ﷺ في هذا الحديث إذا أصابه ما يكره، فلا يقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن يقول: قدَرُ الله وما شاء فعل[٢].

وقوله: «**فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**»؛ أي: من الجزع والعجز واللوم والسخط من القضاء والقدر ونحو ذلك[٣]، والمعنى: فإن هذا اللفظ يفتح عمل الشيطان، وعمله: ما يلقيه في قلب الإنسان من الحسرة والندم والحزن؛ فإن الشيطان يحب ذلك[٤]؛ فقوله: (فإن (لو) تفتح عمل الشيطان)؛ أي: لما فيها من التأسف على ما فات والتحسُّر ولوم القدر، وذلك من عمل الشيطان، وهو ينافي الصبر والرضا[٥]، فـ(لو) التي تحرم، ما كان فيها تحسر على ما قُضي، أو ما كان فيها سوء ظن بما قُضي؛ لأنها مرتبطة بعمل الشيطان، فليس المقصود من النهي هنا النهي عن استعمال (لو) بذاتها، ولكن لمعناها، فالعبرة ليست بلفظ (لو)، وإنما بمعناها وهو التَّحسُّر على ما فات، وهذا بعد وقوع المصيبة أو بعد وقوع المقدر لا يجوز[٦]، فالنهي راجع إلى ما كان من استعمال (لو) أو (ليت) وما شابههما من الألفاظ في التَّحسُّر على الماضي، وتمني أن لو فعل

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٧١).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٤).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٣٧).
(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٧٣).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٤)؛ وقرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٥٨٤).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٢٦).

كذا حتى لا يحصل له ما سبق، كل ذلك فيما يتصل بالماضي؛ أما المستقبل كأن يقول: (لو يحصل لي كذا وكذا في المستقبل)، فإنه لا يدخل في النهي؛ لأنها حينئذ تكون للتعليق في المستقبل، وتُرادف (إن)، فاستعمال (لو) في المستقبل الأصل فيه الجواز، إلا إن اقترن بذلك اعتقاد أن فعله سيكون حاكما على القدر كاعتقاد بعض الجاهليين أنه إن حصل لي كذا فعلت كذا، تكبرا وأنفة واستعظامًا لفعلهم وقدرتهم، فإن هذا يكون من المنهي؛ لأن فيه تجبُّرًا وتعاظمًا، والواجب على العبد أن يكون ذليلًا؛ لأن القضاء والقدر ماض، فاستعمال (لو) في المستقبل إذا كانت في الخير مع رجاء ما عند الله بالإعانة على أسباب الخير فهذا جائز، أما إذا كان على وجه التَّجبُّر والاستعظام فإنه لا يجوز؛ لأن فيه نوع تحكم على القدر[١]، **فتكون هنا لها أحوال:**

الحال الأولى: إذا كانت تحسُّرًا على الماضي فهي محرمة؛ لأن فيها معارضة القدر وعدم الرضا به والاستسلام له، وهي التي تفتح عمل الشيطان.

والحال الثانية: أن يستخدم (لو) في أمر سيحصل مستقبلًا، وهذا جائز.

والحال الثالثة: أن يكون استعمال (لو) بعد حصول المقدر، ولكن لا على جهة التَّحسُّر على القدر، ولكن على جهة طلب الأفضل في العبادة، وهذا جائز[٢].

فيجب على العبد المؤمن في القدر ألا يعجز؛ لأن العجز من الشيطان، والعجز يجعله مستسلمًا لا يفعل الأسباب، ولا يحرص على ما ينفعه، ولهذا يجب على العبد أن يبذل الأسباب، وهذا لا بُدَّ منه قبل وقوع القدر، ثم بعد

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٤).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٢٦).

فعله الأسباب يستعين بالله جَلَّوَعَلَا، فيحصل المسبب مع حرصه على ما ينفعه ببذل السبب، ومع الاستعانة، وهو الشيء المقارن لوقوع القدر، والشيطان يفتح على العبد قبل وقوع المقدر فوات ذلك الواجب، وهو الحرص على ما ينفع ببذل الأسباب، وإلقاء العجز في قلب العبد، وحال ملابسته للأشياء يلقي في نفسه رؤية السبب، وترك تفويض الأمر لله، وإضعاف الاستعانة بالله في قلب العبد، **وبعد وقوع المقدر يأتيه الشيطان في حالين:**

الحال الأول: إذا كان المقدور موافقًا لرغبته وكان خيرًا له؛ فيأتيه من جهة رؤية عمله، أو إسناد الفعل لنفسه، أو لمن فعله من الخلق، ويحجب عنه رؤية الخالق.

والحال الثانية: إذا كان المقدر شرًّا بالنسبة للعبد؛ فإنه يأتيه بالتَّحسُّر والتندم على المصيبة، وعلى ما حصل بأشياء منها: أن يأتيه بـ(لو)، ويفتح له باب المعارضة في هذا الأمر[(١)].

مناسبة ذكر الحديث في الباب:

أنَّ فيه النهي عن قول: (لو) عند نزول المصائب، وبيان ما يترتَّب على قولها من المفسدة[(٢)]؛ فدلَّ الحديث على تحريم الاعتراض على القدر[(٣)].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**وإن أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا**»،

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٢١-٣٢٢).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٨١).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٢٥).

و(لو) هنا كانت على الماضي، وقوله: (فلا تقل) نهي، والنهي للتحريم؛ وهذا لأنه سوء ظنٍّ؛ ولأنه فتَح عمل الشيطان[١].

وخلاصة الباب:

أن استعمال العبد للفظة (لو) تقع على قسمين: مذموم ومحمود.

أما المذموم: فأن يقع منه أو عليه أمرٌ لا يحبه، فيقول: (لو أني فعلت كذا لكان كذا)، فهذا من عمل الشيطان؛ **لأن فيه محذورين:**

أحدهما: أنها تفتح عليه باب الندم والسخط والحزن الذي ينبغي له إغلاقه، وليس فيها نفع.

والثاني: أن في ذلك سوء أدب على الله وعلى قدره؛ فإن الأمور كلها والحوادث دقيقها وجليلها بقضاء الله وقدره، وما وقع من الأمور فلا بُدَّ من وقوعه، ولا يمكن رده، فكأن في قوله: (لو كان كذا) أو (لو فعلت كذا كان كذا)، نوعَ اعتراضٍ ونوعَ ضعفِ إيمانٍ بقضاء الله وقدره.

ولا ريب أن هذين الأمرين المحذورين لا يتم للعبد إيمانٌ ولا توحيد إلا بتركهما.

وأما المحمود من ذلك: فأن يقولها العبد تمنِّيًا للخير أو تعليمًا للعلم والخير؛ كقوله ﷺ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولأهللت بالعمرة**»، وقوله في الرجل المتمنِّي للخير: «**لو أنَّ لي مثل مال فلان لعملت**

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦٩).

فيه مثل عمل فلان»، و«**لو صبر أخي موسى ليقص الله علينا من نبئهما**»؛ أي: في قصته مع الخضر.

وكما أن (لو) إذا قالها متمنيا للخير فهو محمودٌ، فإذا قالها متمنِّيًا للشَّرِّ فهو مذمومٌ، فاستعمال (لو) تكون بحسب الحال الحامل عليها: إن حمَلَ عليها الضجر والحزن وضعف الإيمان بالقضاء والقدر أو تمنِّي الشِّرِّ كان مذمومًا؛ وإن حمل عليها الرغبة في الخير والإرشادُ والتعليم كان محمودًا؛ ولهذا جعل المصنف الترجمة محتملة للأمرين[1].

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (٢٠٠-٢٠١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَتَيْنِ فِي «آلِ عِمْرَانَ»].

أي قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾، وهذا قاله بعض المنافقين يومَ أحد لخورهم وجُبنهم[(١)]؛ ففيهما اعتراض على القدر، بخلاف ما إذا كان في تمني الخير، فهذا لا بأس به[(٢)].

والمقصود بتفسير الآيتين أن نعرف هذا الحكم الذي ترجم عليه المصنف في قوله: (باب: ما جاء في اللَّوِّ)، وأن معنى الآيتين أنه محرم، وأنه قد يُدخل الإنسان في النفاق، وعبَّر عن هذا بالتفسير؛ لأن التفسير مأخوذ من الفسر، وهو البيان والإيضاح، يعني: أن الآية واضحة في هذا الأمر[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: (لَوْ [أَنِّي][(٤)] [فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا])[(٥)]، إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ].

أي لقوله: «**وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت**»[(٦)]؛ وذلك لِمَا فيه من معارضة القدر، ولما فيه من التندم على ما لا يدركه الإنسان وعدم التسليم للقدر[(٧)].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٩).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٨٤).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٣٢).
(٤) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٩).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَعْلِيلُ المَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ].

أي: أن النهي عن (لو)؛ لكونه يفتح عمل الشيطان، ولا فائدة فيه[١]، فالشيطان يوسوس للعبد ويقول: لو فعلت كذا لكان كذا، ثم يبدأ ويتحسَّر على ما فعله، وهذا يصيب المسلم بالهم والحزن دون أدنى فائدة[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلَامِ الحَسَنِ].

أي قول: (قدَرُ اللهُ وما شاء فعل)[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: الأَمْرُ بِالحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ، مَعَ الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ].

أي: كما دلَّ عليه الحديث، وهذا عين الكمال، فإن لم يحرص، أو حرص على ما لا ينفعه، أو حرص على ما ينفعه ولم يستعن بالله؛ فاته مقصوده[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ، وَهُوَ العَجْزُ].

أي: ضد الحرص على ما ينفع، وهو: العجز، فكم فوَّت العبدُ على نفسه بسبب ذلك مع تمكُّنِه[٥]، فالعجز هو: التقصير في الحرص، والتقصير في الاستعانة[٦].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٩).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٩).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٩).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٣٩).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

بَابُ:
النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ

عَنْ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ[١]: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ [مِنهَا][٢] مَا تَكْرَهُونَ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ، وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ[٣].

---

(١) في نسخة القاسم: [عَنْ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ: قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في النهي عن سب الرياح، برقم: (٢٢٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا هاجت الريح، برقم: (١٠٧٠٣)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الدعاء، ما يدعى به للريح إذا هبت، برقم: (٢٩٨٢٩)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: التفسير، الطواف بين الصفا والمروة من سنة أم إسماعيل عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، برقم: (٣١١٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٧٣١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٦): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «اختلف في رفعه ووقفه، والصواب أنه موقوف من كلام أُبيّ، لكن له شاهد مرفوع من حديث أبي هريرة رواه أبو داود وابن ماجه بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٥٢): «صحيح بشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٠): «الراجح وقفه، والمتن له شواهد يصح بها».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ.

الثَّانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ.

الثَّالِثَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بِخَيْرٍ، وَقَدْ تُؤْمَرُ بِشَرٍّ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن لله جنود السموات والأرض، والريح من جنوده مأمورة منهية، فلا ينبغي لمسلم أن يسب الريح إذا جاءته بما يكره(١).

وهذا الباب جاء به المصنف ليبين أنَّ سب الريح ينافي تحقيق التوحيد الواجب، فهذا الباب من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ(٢)، وهذا هو الباب الثاني فيما يتعلق تجاه ما قدَّره الله تعالى(٣)، فهذا الباب عقده المصنف لبيان تحريم سب الريح؛ كما عقد قبله فيما سبق بابًا لبيان أن سب الدهر لا يجوز ومحرم؛ لأنه أذية لله جَلَّوَعَلَا، وهذا الباب من جنس ذاك، لكن هذا يكثر وقوعه، فأفرده لكثرة وقوعه، وللحاجة إلى التنبيه عليه(٤)؛ فالمراد بالباب: بيان ما ورد من النهي عن سب الريح، ويدخل فيها سبُّ غيرها مما يُقدره الله، ومن جنود الله(٥)، فيلحق به ما يشبه الريح، كالظلمة والشمس والغبار ونحو ذلك، فكل هذه مخلوقات لله تعالى لا يجوز أن تسبَّها على أنها هي التي آذتك(٦)، فالمصنف عقد هذا الباب: لبيان المنع من الاعتراض على قدر الله وخَلْقه؛ لأن الريح من خَلْق الله، وهي مأمورةٌ بقدَر الله(٧).

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٤٤).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٤٠).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٧).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٣٦).
(٦) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢١٦).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٤٠).

قوله: (باب: النهي عن سب الريح)؛ أي: لأنها مأمورة، ولا تأثير لها في شيء إلا بأمر الله؛ فسبها كسب الدهر، وقد تقدم النهي عنه، فكذلك الريح[١]، فهي إنما تهبُّ عن إيجاد الله تعالى وخلقه لها وأمره؛ لأنه هو الذي أوجدها وأمرها، فمسبتها مسبة للفاعل، وهو الله سبحانه[٢]؛ فهي كالدهر لا تملك شيئًا، ولا تدبر أمرًا، فسب الريح كسب الدهر يرجع في الحقيقة إلى أذية الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن الله هو الذي يصرف الريح كيف يشاء، فيجعل الريح تأتي بأمر مكروه؛ ليُذكر العباد بالتوبة والإنابة؛ ويُذكر العباد بمعرفة قدرته عليهم، وأنه لا غنى لهم عنه جَلَّوَعَلَا طرفة عين[٣].

والمصنف أطلق النهي، ولم يُفصح: هل المراد به التحريم أو الكراهة؟[٤]، والريح لا تملك شيئًا، وإذا كان كذلك، فإن سبها يقع على من دبَّرها وأرسلها، فإن كان يعني ذلك، فهذا كفرٌ أكبر بسبه الله، وإن كان لا يدري أن سب الريح راجع إلى سب الله، لأنها ليست بتصرفاته، فهذا منافٍ لما يجب من حق الله؛ فالنهي للتحريم[٥]؛ ومع تحريمه فإنه حمقٌ وضعف في العقل والرأي؛ فإن الريح مصرفة مدبرة بتدبير الله وتسخيره؛ فالسَّابُّ لها يقع سبُّه على من صرَّفها، ولولا أن المتكلم بسبِّ الرِّيح لا يخطرُ هذا المعنى في قلبه غالبًا لكان الأمرُ أفظعَ من ذلك، ولكن لا يكاد يخطر بقلب مسلم[٦].

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤٠).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٩).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٦).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٧٨).
(٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٣١).
(٦) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (٢٠٢).

وإضافة الذم إلى الريح له حالتان: الحال الأولى: أن يكون إضافة الذَّمِّ إلى الريح على أنها سبب وليست مستقلة، وهذا شرك أصغر، وهو من باب الشرك لقاعدة الأسباب السابقة، وهي ظن الشيء سببًا وهو ليس كذلك، فالريح ليست سببًا، وإنما هي مدبرة ومسخرة؛ والحال الثانية: أن يضاف الذم إلى الريح على وجه الإخبار وليس على سبيل الذم أو أنها سبب، وهذا كما قيل في الدهر جائز[١]، فسبُّ الريح يكون بشتمها، ومنه: اللعن، وكما جاء في باب سب الدهر، فإنه ليس من سببها أن توصف بالشدة، ومثل ذلك: وصفها بالأوصاف التي يكون فيها شرٌّ على من أتت عليه، فمثل هذا ليس من المنهي عنه[٢]، فالوصف والإخبار ليس من السب، كما وصف الله تعالى الريح بأنها ريح فيها صر، وأنها عقيم، وعاتية، وعاصف، وتدمر كل شيء بإذن ربها[٣].

مقصود الترجمة:

بيانُ النهي عن سبِّ الريح، وأنه محرمٌ؛ لما فيه من تنقُّص اللهِ وعدمِ إجلاله، فالريح هي من أمرهِ سبحانه[٤].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ سبَّ الريح سبٌّ لمدبّرها وهو الله تعالى؛ لأنها تجري بأمره، فسبُّها مسبَّة لله تعالى واعتراض عليه، وهو قدح في التوحيد[٥]، فسبُّ الريح مما ينافي

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٧).
(٣) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢١٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧١).
(٥) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٦)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د.

كمال التوحيد، فإنها مسخرة مأمورة، وسبُّها مسبَّةٌ للخالق[١]، فسبُّها اعتراضٌ على الله،؛إذ هي مُدبَّرةٌ من الله سبحانه، فهو الفاعل[٢]، كما أنَّ في ذلك معارضةٌ لأقدار الله جل وعلا[٣]، فمن كمال توحيد الأسماء والصفات التسليم وعدم سب ما قدَّره الله تعالى؛ لأن ما يحدث في الكون هو من تقديره الذي هو صفة من صفاته، وسب الدهر منقص لكمال التوحيد أيضًا؛ لأنَّ فيه نوع مشاركة لله في أسمائه وصفاته؛ لأن من صفات الله أنه المدبر والخالق لهذا الكون وما يحدث فيه، وفي سبِّ الريح إثباتٌ بأنَّ لها شيئًا من التدبير والخلق، وفيه إثبات بأن الريح سبب في حدوث الأشياء، وهذا من الشرك بالله؛ لأنه لم يسبها إلا لظنه أنها تضر وتنفع[٤]، فهذا الباب يُخلُّ بالتوحيد، فإنه إذا اعتقد أن هذه الأشياء تحدث هذه الأمور أو تصنعها؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنه شرك في الربوبية؛ وإن كان لا يعتقد ذلك، بل يعتقد أن الله هو الخالق المدبر، وإنما نسب هذه الأشياء إلى هذه المخلوقات من باب **أنها أسباب** فقط، فهذا يكون محرمًا، ويكون من الشرك الأصغر[٥].

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

ما يجب مما يجب من الأدب مع الله في ربوبيته؛ إذ هو المتصرف سبحانه

صالح الفوزان (٣٨٢).

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٨٦).

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٣٦).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٦٨).

(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٤٠).

(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٣٦).

في كل شيء[١].

مناسبته للأبواب التي قبله:

هذا الباب مع الأبواب قبله وبعده، أدخلها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التوحيد؛ لأنها من أفراد توحيد الربوبية، وسب الريح راجع إلى عدم الأدب مع الله؛ لأنه هو رب الريح جَلَّوَعَلَا، وهو الذي يصرفها كيف يشاء[٢]؛ فهذا الباب من جنس الأبواب السابقة التي فيها النهي عن سب الدهر، والنهي عن قول: (لو)، وغير ذلك، فكل ما فيه إضافة الأشياء إلى غير الله جَلَّوَعَلَا، فإنه منهيٌ عنه؛ لأن الأمور كلها بيد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وهو خالقها ومدبرها، فتُضاف إليه ولا تُضاف إلى غيره، لا إضافة سبب ولا إضافة مدح؛ لأنَّ في هذا تنقُّصًا لله جَلَّوَعَلَا وإسناد الأمور إلى غيره[٣]؛ فهذا الباب نظير ما سبق في باب: (سب الدهر)، إلا أن ذلك البابَ عامٌّ في سب جميع حوادث الدهر، وهذا خاص بالريح[٤]؛ والفرق بين هذا الباب وباب سب الدهر: أنَّ باب سب الدهر مثال لسوء الأدب تجاه ما خلق وأوجد، وباب سب الريح مثال لسوء الأدب تجاه ما قدَّره الله جَلَّوَعَلَا[٥]

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

مناسبته من جهة: أن (لو) فيها من معارضة القدر كما تقدَّم بيانه في الباب

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٣١).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٣٠).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٣٦).
(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (٢٠٢).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٤٠).

السابق، وسبُّ الريح أيضًا فيه معارضة لأقدار الله عَزَّوَجَلَّ، وعدم التسليم لقضائه جَلَّوَعَلَا[١]؛ فلما ذكر المصنف في الباب السابق أن من سوء الأدب تجاه أسماء الله وصفاته الاعتراض على ما قدَّره بقول: لو كان كذا لكان كذا؛ ذكر المصنف في هذا الباب مثالًا آخر لسوء الأدب تجاه ما قدَّره، وهو سبُّ ما يُحدثه جَلَّوَعَلَا في الكون[٢]؛ فالذي قبله في النهي عن السخط من قضاء الله وقدره، وسبُّ الريح نوع سخط من قدر الله[٣].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٤٠).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٢٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ[(١)]: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ [مِنهَا][(٢)] مَا تَكْرَهُونَ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ، وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ[(٣)]].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو هذا الحديث، وجاء به المصنف لأنَّ فيه النهي الصريح عن سب الريح[(٤)]، **وفيه إشارة إلى أمرين:**

الأول: النهي عن سبِّ الريح.

---

(١) في نسخة القاسم: [عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: **قَالَ: قَالَ رَسُولَ اَللهِ ﷺ**].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في النهي عن سب الرياح، برقم: (٢٢٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا هاجت الريح، برقم: (١٠٧٠٣)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الدعاء، ما يدعى به للريح إذا هبت، برقم: (٢٩٨٢٩)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: التفسير، الطواف بين الصفا والمروة من سنة أم إسماعيل R، برقم: (٣١١٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي. والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٧٣١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٦): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «اختلف في رفعه ووقفه، والصواب أنه موقوف من كلام أُبيّ، لكن له شاهد مرفوع من حديث أبي هريرة رواه أبو داود وابن ماجه بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٥٢): «صحيح بشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٠): «الراجح وقفه، والمتن له شواهد يصح بها».

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

والثاني: ماذا يفعل الناس عند هبوبها؟[١].

قوله: «**لا تسبُّوا الرِّيح**»؛ أي: لا تشتموها، ولا تلعنوها لِلُحُوق ضررٍ فيها؛ فإنها مأمورة مقهورةٌ، فلا يجوز سبها، بل تجب التوبة عند التَّضرُّر بها، وهو تأديبٌ من الله تعالى لعباده، وتأديبُهُ رحمة للعباد؛ ولهذا جاء في الحديث: «**الرِّيحُ من رَوْح الله، تأتي بالرحمة وبالعذاب، فلا تسبوها، ولكن سلوا الله من خيرها، وتعوذوا بالله من شرها**»، وكونها تأتي بالعذاب لا يُنافي كونها من رحمة الله[٢]، فنهى عن سبها؛ لكونها: إنما تهب عن إيجاد الله لها، وأمره إياها، فلا تأثير لها إلا بأمر الله، فمسبتها مسبةٌ لله تعالى، واعتراض عليه، وهو قدح في التوحيد، ولا يفعله إلا أهل الجهل بالله ودينه، وبما شرعه لعباده[٣].

وقوله: «**فإذا رأيتم ما تكرهون**»؛ أي: من الرِّيح إما شدَّة حرِّها، أو بردها، أو قوَّتها[٤].

وقوله: «**فقولوا: اللَّهمَّ إنَّا نسألك من خير هذه الرِّيح..**» إلخ؛ هذا يدُلُّ على أن الريح يكون فيها خير، وتُؤمر وتُنهى، والله يُرسل الرياح كيف يشاء، ويَصْرِفها أيضًا عمن يشاء، فهي مسخرةٌ بأمره جَلَّوَعَلَا، والملائكة هي التي تصرف الريح بأمره جَلَّوَعَلَا، فللريح ملائكة تصرفها كيف شاء ربنا جَلَّوَعَلَا وتقدس وتعاظم، فيكون فيها خير أو يكون فيها عذاب[٥]؛ فنهى ﷺ أهل

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٣٨).
(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤١).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٩)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٦).
(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤٣).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٠٧).

الإيمان عما يقوله أهل الجهل والجفاء، وأرشدهم إلى ما يُحَبُّ أن يقال عند هبوب الرياح[١]؛ بالرجوع إلى خالقها وآمرها الذي أزمة الأمور كلها بيده، ومصدرها عن قضائه: أن يسألوه خيرها وخير ما فيها، والاستعاذة به من شرها وشر ما فيها، فما استجلبت نعمه بمثل طاعته وشكره، ولا استدفعت نقمه بمثل الالتجاء إليه والتعوذ به والاضطرار إليه ودعائه[٢]، فالريح لا تأتي بالشر فقط، بل فيها من المصالح للعباد والأرض ما لا يُحيط به إلا الله سبحانه[٣].

وفي الحديث إعطاء البديل في الألفاظ، وهكذا ينبغي أن يكون المعلم والمربي والداعية، أن يكون مستبدلًا الألفاظ الوخيمة التي يستعملها الناس بألفاظٍ أُخر، ويعلمهم بأسلوب حسن، فمثل هذه الألفاظ قد يستعملها الناس دون قصد أو مع ثورة غضب أو نحو ذلك، فطالب العلم والداعية يرشدهم إلى اللفظ الحسن؛ لأن من يستعمل هذه الألفاظ لا يعني حقيقتها؛ لأنهم مسلمون لا يعنون سب الله، ولكن غلب عليهم الشيطان، فاستعملوا ألفاظًا محرمة وخيمة، فيُرشَدون إلى ما هو أولى قبل الإنكار عليهم، فإن أصرَّ يُنكر عليه[٤].

مناسبة الحديث للباب:

أنَّ فيه النهي عن سب الريح؛ فدلَّ على تحريم سب الريح[٥].

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥٩).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٥٧).
(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٣٨).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٣١).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٨٣)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٢٧).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «لا تسبوا الريح»؛ فإنه نهيٌ، والنهي للتحريم[١].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ].

أي لقوله: «**لا تسبُّوا الرِّيح**»(١)، وهذا للتَّحريم؛ لأن سبَّها سبٌّ لمن خلقها وأرسلها(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ].

أي يقول: «**اللَّهمَّ إنا نسألك من خير هذه الريح**» إلخ الحديث(٣)، مع فعل الأسباب الحسية أيضًا، كالاتقاء من شرِّها بالجدران أو الجبال ونحوها(٤)، وهذا التوجيه والإرشاد إلى ما هو نافع في الدنيا والآخرة، فبِهِ تُدفع المصائب والبليَّات في الدنيا، ويحصل للإنسان في الدنيا بهذا الكلام المنافع والخيرات، وأمَّا في الآخرة فنفعه ظاهر؛ لأنه ما من داعٍ يدعو إلا وله أجر على دعائه، فالدعاء من أفضل وأجلِّ العبادات التي يُعبد الله بها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ].

أي لقوله: «**ما أُمرت به**»(٦)، وقد صرَّح بذلك في رواية ابن عباس في الترمذي حيث قال: «**لا تلعنوا الرِّيح فإنها مأمورة**»(٧)؛ يعني: أنها مُطيعة،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٠).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨٠).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٠).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨١).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٠).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

فكيف يُسَبُّ المطيع لله جَلَّوَعَلَا[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بِخَيْرٍ، وَقَدْ تُؤْمَرُ بِشَرٍّ].**

أي لقوله: «**نسألك خيرَ ما أُمرت به ونعوذ بك من شرِّ ما أُمرت به**»[٢]، وهذا يدلُّ على أنها تأتي بالخير، وإن كان فيها شرٌّ لبعض العباد فهو عقاب لما يستحقُّونه[٣]، ولو كانت لا تأتي إلا بِشَرٍّ لَمَا كان لسؤال خيرِها وجه، وإنما لاكتفى بالاستعاذة بالله من شرِّها[٤]، فالمقصود أن فيها خير، سواء كان فيها ضرر أو نفع فهو خيرٌ من الله[٥].

والحاصل:

أنه يجب على الإنسان أن لا يعترض على قضاء الله وقدره، وأن لا يسبَّه، وأن يكون مستسلمًا لأمره الكوني كما يجب أن يكون مستسلمًا لأمره الشرعي؛ لأن هذه المخلوقات لا تملك أن تفعل شيئًا إلا بأمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٦].

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٣٦).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٠).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٣٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٣٦).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨١).

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى

﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ الآيَةَ [آل عمران:١٥٤].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ الآيَةَ [الفتح: ٦].

قَالَ ابْنُ القَيِّمِ [رَحِمَهُ اللَّهُ][(٢)] -فِي الآيَةِ الْأُولَى-: «فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ: بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ؛ وَفُسِّرَ: بِـ[ظَنِّهِم][(٣)] أَنَّ مَا أَصَابَهُم[(٤)] لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللهِ وَحِكْمَتِهِ؛ فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ القَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَأَنْ يُظْهِرَهُ [اللهُ][(٥)] عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الذِي ظَنَّهُ[(٦)] المُنَافِقُونَ وَالمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الفَتْحِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السُّوءِ؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ، وَحَمْدِهِ، وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ البَاطِلَ عَلَى الحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الحَقُّ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى: بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَهُ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ

(١) زيادة من نسخة أسامة.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة دغش، والقاسم.
(٤) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [أَنَّ مَا أَصَابَهُ].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.
(٦) في نسخة العصيمي: [ظنَّ].

عَلَيْهَا الحَمْدَ؛ بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ؛ فَذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ؛ وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتَهُ، وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، [وَوَعدِهِ الصَّادِقِ][(١)]، فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا، وَلْيَتُبْ إِلَى اللهِ، وَلْيَسْتَغْفِرْهُ[(٢)] مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ؛ وَلَوْ فَتَّشَتْ مَنْ فَتَّشَتْ؛ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَنُّتًا عَلَى القَدَرِ، وَمَلَامَةً لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا؛ فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ: هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ [أَمْ لَا][(٣)]؟

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا».

[انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ][(٤)(٥)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «آلِ عِمْرَانَ».

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الفَتْحِ».

الثَّالِثَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَسْلَم مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَعَرَفَ نَفْسَهُ.

---

(١) زيادة من نسخة أسامة.
(٢) في نسخة القاسم، والعصيمي: [ويَستَغفِرهُ].
(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٣/ ٢٠٥-٢١١)، وقد ساق المصنف كلامه ببعض التصرف، والاختصار، والتقديم والتأخير.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ الآيَةَ [آل عمران:١٥٤]].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنَّ الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء، وغضبَ اللهُ عليهم ولعنهم، ولهم عذابٌ أليم(١).

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن إساءة الظن بالله ينافي تحقيق التوحيد الواجب، وذكرُ هذا الباب في ختام هذا الكتاب نافع ومفيد للغاية للموحِّد، فهو يعطيه قوة وثباتًا على الحق ونشره؛ لأن من يحسن الظن بالله عَزَّوَجَلَّ لا يخاف من أحد، فمن يحسن الظن بربه لا يرجو أحدًا، وإنما يرجو ما عند الله ولا يخاف إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فيحسن الظن بربه أن يُعطيه الخير، ويحسن الظن بربه أنه يصرف عنه الشر، فلما بين المصنف التوحيد في هذا الكتاب جاء في ختام وآخر الأبواب بهذا الباب، ليذكرنا ويقوينا على الصبر على الدعوة إلى التوحيد، لأن القائم بالتوحيد يلقى أذًى من الناس، فأراد المصنِّف بهذا الباب أن يُعطي الموحد ما يعينه على الصبر على ذلك، وأن يحسن الظن بالله تعالى(٢).

وهذا هو الباب الثالث فيما يتعلق تجاه ما قدَّره الله تعالى، الذي هو صفة من صفاته، وهو حسن الظن فيما يُقدره الله(٣)، فالمصنف عقد هذا الباب في الكلام على الظن الحسن والظن السيء بالله تعالى(٤)؛ وأراد بهذه الترجمة

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٤٧).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٤٦).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٤١).

التنبيه على وجوب حُسنِ الظن بالله، لأن ذلك من واجبات التوحيد؛ ولذلك ذمَّ الله من أساء الظن به؛ لأن مبنى حسن الظن على العلم برحمة الله وعزته وإحسانه وقدرته وعلمه وحسن اختياره، وقوة التوكل عليه، فإذا تمَّ العلم بذلك أثمر له حسن الظن بالله، وبالجملة؛ فمن قام بقلبه حقائق معاني أسماء الله وصفاته؛ قام به من حسن الظن ما يناسب كل اسم وصفة، لأن كل صفة لها عبودية خاصة، وحسن ظن خاص[١]؛ فالموحِّد هو الذي يعتقدُ أن الله كاملٌ في أسمائه، وفي أفعاله، ولازمُ ذلك أن يُحسن الظن بالله سبحانه، ويعتقد أن أفعاله تامة الحسن[٢]؛ وذلك أنه لا يتم للعبد إيمانٌ ولا توحيدٌ حتى يعتقد جميع ما أخبر اللهُ به من أسمائه وصفاته وكماله، وما أخبر به عما يفعله، وما وعَدَ به من نصرِ الدين وإحقاقِ الحق وإبطالِ الباطل، فاعتقادُ هذا من الإيمان، وطمأنينةُ القلب بذلك من الإيمان، وكلُّ ظن ينافي ذلك فإنه من ظنون الجاهلية المنافية للتوحيد؛ لأنها سوء ظن بالله، ونفيٌ لكماله، وتكذيبٌ لخبره، وشكٌّ في وعده[٣]، فمقصود المصنف بهذه الترجمة: وجوب حسن الظن بالله، والحذر من الظنون السيئة التي تكون من المنافقين، وضعفاء الإيمان[٤].

فالله جَلَّوَعَلَا موصوف بصفات الكمال، وله جَلَّوَعَلَا أفعال الحكمة، وأفعال العدل، وأفعال الرحمة والبر، فهو سبحانه كاملٌ في أسمائه، كامل في صفاته، كامل في ربوبيته، ومن كماله في ربوبيته وفي أسمائه وصفاته أنه لا يفعل الشيء إلا لحكمة بالغة، والحكمة هي: أنه جَلَّوَعَلَا يضع الأمور في مواضعها التي تُوافق

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤٧).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٤١).
(٣) القول السديد، لابن سعدي (٢٠٥).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٨٩).

الغايات المحمودة منها، وهذا دليل الكمال؛ فالله جَلَّوَعَلَا موصوف بكمال الحكمة، وكمال الحمد على أفعاله؛ لأنَّ أفعال الله جَلَّوَعَلَا قسمان: أفعال ترجع إلى الحكمة والعدل؛ وأفعال ترجع إلى الفضل والنعمة والرحمة والبر بالخلق، فالله جَلَّوَعَلَا يفعل هذا وهذا، وحتى أفعاله التي هي أفعال بر وإحسان هي منوطة بالحكم العظيمة، وكذلك الأفعال التي قد يظهر للبشر أنها ليست في صالحهم أو ليست موافقة للحكمة، فإنَّ ظنَّ الحق بالله جَلَّوَعَلَا أن يُظنَّ به، وأن يُعتَقَد أنه ليس ثمَّ شيء من أفعاله إلا وهو موافق لحكمته جَلَّوَعَلَا العظيمة؛ إذ هو العزيز القهار، الفعال لما يريد؛ فالواجب تحقيقًا للتوحيد أن يظن العبد بالله جَلَّوَعَلَا ظن الحق؛ فالله جَلَّوَعَلَا له صفات الكمال، وله نعوت الجلال والجمال، فلهذا وجب لكماله جَلَّوَعَلَا أن يظن به ظن الحق، وأن لا يظن به ظن السوء، وأن يعتقد فيه ما يجب لجلاله جَلَّوَعَلَا من تمام الحكمة، وكمال العدل، وكمال الرحمة، وكمال أسمائه وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فالذي يظن به جَلَّوَعَلَا أنه يفعل الأشياء لا عن حكمة؛ فإنه قد ظن به ظن النقص، وهو ظن السوء الذي ظنَّه أهل الجاهلية[١].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكم ظنّ الجاهلية، وهو: ظنُّ العبد بربِّه ما لا يليقُ به[٢].

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

ترجم المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب؛ ليبين أن ظن السوء بالله جَلَّوَعَلَا من

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٠-٥١١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

خصال أهل الجاهلية، وهو مناف لأصل التوحيد، أو مناف لكماله بحسب الحال[١]، فهو ينافي أصله إذا زاد وكثر واستمر، وينافي كماله إذا كان شيئًا عارضًا أو خفيفًا أو خاطرًا في النفس فقط ولا يتكلم به بلسانه، أما إن تكلم به بلسانه فإنه يكون منافيًا للتوحيد[٢]؛ فظن غير الحق بالله تعالى مناف للتوحيد، وقد يكون منافيًا لكمال التوحيد، فمنه ما يكون صاحبه خارجًا عن ملة الإسلام أصلا، كظن غير الحق بالله تعالى في بعض مسائل القدر كما سيأتي؛ ومنه ما هو مناف لكمال التوحيد، كعدم الإيمان بالحكمة، أو بأفعال الله جَلَّوَعَلَا المنوطة بالعلل التي هي منوطة بحكمته سبحانه البالغة[٣].

فهذا الباب مناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة: وذلك أنَّ ظنَّ السوء بالله عَزَّوَجَلَّ، من أعظم القدح فيه، وفي أسمائه وصفاته وأفعاله، وفيما يجب له من حسن الظن؛ وهذا وجه دخول هذا الباب في كتاب التوحيد[٤]؛ ففيه التَّنبيه على أن حسن الظن بالله من واجبات التوحيد، وأن سوء الظن بالله ينافي التوحيد[٥].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أن هذا الباب كالباب السابق في تعظيم أسماء الله وصفاته، فالمصنف لما ذكر في الباب السابق أنَّ من الأدبِ مع الله عدمُ سبّ شيء مما قدَّره الله، وذَكَر

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٠-٥١١).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٤٧).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٠).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٧١).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٨٤).

عدم سب الريح مثالًا لذلك؛ ذكر المصنف في هذ الباب أدبًا آخر مع ما قدَّره الله، وهو حسن الظن فيما قدَّره الله جَلَّوَعَلَا، وأن ذلك لحكمة بالغة[١]، فهذا الباب موافق لما قبله في المعنى في التحذير من الاعتراض على القدر وذمه[٢]، فالباب الذي قبله فيه التَّعَنُّتُ على القدر وذمه، وذلك بسب ما يُجريه الله عَزَّوَجَلَّ من الوقائع والأحداث، ومن ذلك، أي: ويشارك هذا في الإثم ويشابهه ويقاربه: أن يظن الإنسان بربه ظنًّا سيِّئًا[٣]، فمناسبته: أن الباب السابق في النهي عن سب الريح، وهذا الباب في سوء الظن بالله، وكِلَا البابين نهيٌ عن القدح في أفعاله سبحانه[٤].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٤٨).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٧١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٣١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ **الآيَةَ** [آل عمران:١٥٤]].

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة دليلين، فذكر في الباب: آيتين.

فالدليل الأول هذه الآية، وفيها يُخبر الله تعالى عمَّا حصل من المنافقين يوم أحد أنهم ظنوا بالله الظن الباطل، وأنه لا ينصرُ رسولَهُ، وأنَّ أمره سيضمحلُّ، وأنَّ الأمر لو كان إليهم وكان الرسول ﷺ وأصحابه تبعًا لهم يسمعون منهم؛ لما أصابهم القتل، ولكان النصر والظفر لهم؛ فأكذبهم الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الظن بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾، وبيَّن أنه لا يكون ولا يحدث إلا ما سبق به قضاؤه وقدَرُه، وجرى به قلمه وكتابه السابق[(١)].

قوله تعالى: ﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾؛ هو: الظن المنسوب إلى أهل الجهل، الذين يزعمون بعد نفاذ القضاء والقدر الذي لم يكن بدٌّ من نفاذه: أنهم كانوا قادرين على دفعه، وأن الأمر لو كان إليهم لما نفذ القضاء[(٢)].

و﴿ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾؛ أي: الحال الجاهلية، والمعنى: يظنون بالله ظن الملة الجاهلية التي لا يعرف الظان فيها قَدْر الله وعظمته، فهو ظنٌّ باطلٌ مبنيٌّ على الجهل[(٣)].

فظن الجاهلية هو: ظنُّ العبدِ بربِّه ما لا يليق به، وأجمعُ ما قيل في معناهُ: قول ابن القيم: وهو ظنُّ غير ما يليقُ بالله.

---

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤٩)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٨٥).
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٤٩).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨٢).

وهو نوعان:

أحدهما: ظنُّ العبدِ بربه ما لا يليق به مما يتعلق بأصل الإيمان؛ كاعتقاده أن لله ولدًا؛ وهذا كفرٌ أكبر؛ **والآخر:** ظنُّ العبدِ بربِّه ما لا يليق به مما يتعلق بكمال الإيمان؛ كمن يظنُّ أن الله يؤخِّر نصر أوليائه مع استحقاقهم له؛ وهذا كفرٌ أصغر[١].

والأصل في الظن: أنه الاحتمال الراجح، وقد يُطلق على اليقين[٢]، فالظن يطلق ويراد به الاعتقاد، وقد يراد به ما يسبق إلى الوهم؛ يعني: ما يسبق إلى الذهن، فهم يعتقدون أو يسبق إلى أذهانهم بما معهم من الشرك أنَّ الله جَلَّوَعَلَا ليست أفعاله أفعال حق، وذلك هو ظن الجاهلية، فكلُّ من ظنَّ بالله غير الحق، فقد ظنَّ بالله جَلَّوَعَلَا غير الكمال، وهذا هو ظن الجاهلية، والظن محله القلب، فكثيرون قد يُسلمون ظاهرًا، ولكن في الباطن يقوم بقلوبهم ظنُّ الجاهلية، واعتقاد السوء؛ فلهذا يجب على المؤمن أن يُخلِّص قلبه من كل ظن بالله غير الحق، وأن يتعلم أسماء الله جَلَّوَعَلَا وصفاته، وأن يتعلَّم آثار ذلك في ملكوت الله، حتى لا يقوم بقلبه إلا أن الله جَلَّجَلَالُهُ هو الحق، وأن فعله حق، حتى ولو كان في أعظم خطب، فيجب على المسلم أن يخلص قلبه من كل ظن سوء بالله جَلَّوَعَلَا، فلا يظُنَّنَّ في أمر قدَّر الله وجوده أن غيره أفضل منه، وأن عدم حصوله أصلح، ولا في أمر قدَّر الله عدم كونه أن وجوده أولى، فإن كل ذلك سوء ظن بالله جَلَّوَعَلَا[٣].

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٤).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨٢).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١١، ٥١٥).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على تحريم سوء الظن بالله[١].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أولها: أن هذا الظنَّ غيرُ الحق؛ فهو ظنٌّ باطلٌ.

وثانيها: أنه ظنُّ الجاهلية، وما أضيف إليها فهو محرمٌ.

وثالثها: أن هذا ظنُّ المنافقين، وكلُّ قولٍ أو فعلٍ هو شعارٌ لهم فهو من المحرمات[٢].

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٢٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ﴾ **الآيَةَ** [الفتح: ٦]].

الشَّرْحُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب؛ وفيها: يخبر الله تعالى عن الذين يتَّهمون الله في حكمه، ويظنون أنه لا ينصر رسوله ﷺ وأصحابه وأتباعه: أنَّ عليهم دائرةُ العذاب، وأبعدهم الله من رحمته، وهيأ لهم في الآخرة نارًا يصيرون إليها هي شر ما يُصار إليه[(٢)].

قوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ﴾؛ أي: ظن العيب، وهو كقوله فيما سبق: ﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾، ومنه ما نقله المصنف عن ابن القيم: أنهم يظنون أن أمر الرسول سيضمحلُّ، وأنه لا يمكن أن يعود، وما أشبه ذلك[(٣)].

مناسبة الآية للباب:

أن فيها أن من ظنَّ أن الله لا ينصر حزبه على أعدائه فقد ظنَّ به ظنَّ السوء[(٤)]؛ فدلَّت الآية على تحريم سوء الظن بالله[(٥)].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أحدهما: تسمية ظنهم ظنَّ السوء.

---

(١) زيادة من نسخة أسامة.
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٨٦).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨٦).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٨٦).
(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٣٠).

وثانيها: أن عليهم دائرة السوء؛ أي: العذاب.

وثالثها: أن هذا ظن المنافقين والمشركين، وما أُضيف إليهم من قول أو فعل اختصوا به فهو محرم(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قَالَ ابْنُ القَيِّمِ [رَحِمَهُ ٱللَّهُ](٢)-فِي الآيَةِ الأُولَى-: «فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ: بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ؛ وَفُسِّرَ: بِـ[ظَنِّهِم](٣) أَنَّ مَا أَصَابَهُم(٤) لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللهِ وَحِكْمَتِهِ؛ فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ القَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَأَنْ يُظْهِرَهُ [اللهُ](٥) عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ(٦) المُنَافِقُونَ وَالمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الفَتْحِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السُّوءِ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ، وَحَمْدِهِ، وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ البَاطِلَ عَلَى الحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الحَقُّ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى: بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَهُ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الحَمْدَ؛ بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ؛ فَذَلِكَ ظَنُّ الذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ؛ وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وَأَسْمَاءَه وَصِفَاتَهُ، وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، [وَوَعدِهِ الصَّادِقِ](٧)، فَلْيَعْتَنِ

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٤).
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة دغش، والقاسم.
(٤) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [أَنَّ مَا أَصَابَهُ].
(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.
(٦) في نسخة العصيمي: [ظنَّ].
(٧) زيادة من نسخة أسامة.

اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا، وَلْيَتُبْ إِلَى اللهِ، وَلْيَسْتَغْفِرْهُ[١] مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ؛ وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَ؛ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَنُّتًا عَلَى القَدَرِ، وَمَلَامَةً لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا؛ فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ: هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ [أم لا][٢]؟

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا».

[انتهى كَلامُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ][٣][٤].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف كلام ابن القيم في تفسير الآيتين، وساقه بشيء من الاختصار، وكلامه هو أحسن ما قيل في تفسير هذه الآية[٥].

قوله: (قال ابن القيم في الآية الأولى: فُسر هذا الظن بأنه سبحانه لا ينصر رسوله، وأن أمره سيضمحل، وفسر: بِظَنِّهِم أَنَّ ما أصابهم لم يكن بقدر الله وحكمته؛ ففسر بإنكار الحكمة، وإنكارِ القدر، وإنكارِ أن يُتمَّ أمرَ رسوله، وأن يظهره الله على الدين كله)، ويؤخذ من كلام ابن القيم الذي أورده المصنف أن السلف فسَّروا هذا الظن بأحد ثلاثة أشياء، وكلها تفسيرات صحيحة:

الأول: إنكار الحكمة.

---

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي: [ويَستَغفِرهُ].
(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٣/ ٢٠٥-٢١١)، وقد ساق المصنف كلامه ببعض التصرف، والاختصار، والتقديم والتأخير.
(٥) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٥٣).

والثاني: إنكار القدر.

والثالث: إنكار نصر الله جَلَّوَعَلَا لرسوله أو لدينه أو لعباده الصالحين.

أما التفسير الأول: فهو إنكار الحكمة؛ أي: أن هذه مجرد مشيئة فقط لا حِكمةَ في ذلك؛ وأفعال الله جَلَّوَعَلَا معللة فكل فعل يفعله الله جَلَّوَعَلَا فله علة من أجلها فُعل، وهذه العلة هي حكمته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فإن أفعال الله جَلَّوَعَلَا منوطة بالعلل، وهذا أنكره المعتزلة؛ لأنهم قدرية، وأنكره الأشاعرة؛ لأنهم جبرية، فقالوا: إن أفعال الله جَلَّوَعَلَا ليست مرتبطة بالحكمة، وهو يفعل لا عن حكمة، وهذا سوء ظن بالله جَلَّوَعَلَا؛ ولهذا أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ليبين أن تحقيق التوحيد، وتحقيق كمال التوحيد أن توقن بالحكمة البالغة لله جَلَّوَعَلَا، ومن نفى الحكمة في أفعال الله فهو مبتدع قد انتفى عنه كمال توحيده؛ لأن بدعته شنيعة، وكل البدع تنفي كمال التوحيد، ومنها ما ينفي أصل التوحيد.

وأما التفسير الثاني: فهو إنكار القدر؛ أي: إنكار أن يكون هذا وقع بتقدير الله وتدبيره؛ ووجه كون إنكار القدر سوء ظن بالله: من جهة أنه يظن وقوع شيء في هذا الكون بغير إذن الله جَلَّوَعَلَا؛ وتقدير الأمور قبل وقوعها من آثار عزة الله جَلَّوَعَلَا وقدرته؛ فإن العاجز هو الذي تقع معه الأمور استئنافًا عن غير تقدير سابق، وأما الذي لا يحصل معه أمر حتى يقدره قبل أن يُوقعه، فيقع على وفق ما قدَّر، فهو ذو الكمال، وهو ذو العزة، وهو الذي لا يُغالب في ملكوته؛ فإنكار القدر: ظنٌّ بالله جَلَّوَعَلَا ظنَّ السوء؛ لأن فيه نسبة النقص لله جَلَّوَعَلَا، وهو الكامل في أسمائه، الكامل في صفاته، الذي يجير ولا يجار عليه، والذي إليه الأمر كله.

وأما التفسير الثالث: في ظنِّ أهل الجاهلية وأهل النفاق ظنَّ السوء بالله جَلَّوَعَلَا: أن الله جَلَّوَعَلَا لا ينصر رسوله ﷺ، ولا ينصر كتابه، أو أنه يجعل رسوله أو دينه في اضمحلال حتى يذهب ذلك الدين جملة؛ فهذا ظن سوء بالله جَلَّوَعَلَا؛ وهذا الظن السيئ يحصل كما ذكر ابن القيم من كثير من أهل الصلاح، بل من كثير من الناس، بل قد يحصل من بعض المنتسبين إلى العلم، وسبب حدوث ذلك الظن السيئ في القلوب عدم العلم بما يستحقه الله جَلَّوَعَلَا وما أوجبه سبحانه من الصبر والأناة، ونحو ذلك من الواجبات؛ فالذي يخالف ما أمر الله جَلَّوَعَلَا به شرعا فيما يتصل بنصرة الدين، فإنه قد يقع في سوء ظن بالله جَلَّجَلَالُهُ، وهذا مما ينافي كمال التوحيد الواجب[1].

قوله: **(وهذا هو ظنُّ السوء الذي ظنه المنافقون والمشركون في سورة الفتح؛ وإنما كان هذا ظنَّ السوء؛ لأنه ظَنُّ غَيرِ ما يليقُ به سبحانه، وما يليقُ بحكمته، وحمده، ووعده الصادق)**.

بيَّن ابن القيم أن ظنَّ السوء هو: ظن غير ما يليق بالله سبحانه، وما يليق بحكمته وحمده ووعده الصادق؛ لأن الذي يليق به سبحانه: أن يظهر الحق على الباطل وينصره، فلا يجوز في عقل ولا شرع أن يظهر الباطل على الحق، بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه؛ **والذي يليق بحكمته وحمده: أن لا يكون في السموات ولا في الأرض حركةٌ ولا سكونٌ إلا وله في ذلك الحكمة البالغة، والحمد الكامل التام عليها، فله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **في ذلك الحكمة، وله عليه**

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٢-٥١٤)؛ وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٤٤).

الحمد، بل والشكر[١].

قوله: (فمن ظنَّ أنه يُديلُ الباطلَ على الحق إدالة مستقرة يضمحل معها الحق؛ أو أنكر أن يكون ما جرى: بقضائه وقدره؛ أو أنكر أن يكون قدرهُ لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد، بل زعم أن ذلك لمشيئةٍ مجردةٍ، فذلك ظنُّ الذين كفروا، فويلٌ للذين كفروا من النار).

لخص ابن القيم صور ظن السوء أو ظن الجاهلية في ثلاثة أمور، وهي بمعنى ما سبق:

الأول: أن يظن أن الله يديل الباطل على الحق إدالة مستقرة يضمحل معها الحق، وهذا هو ظن المشركين والمنافقين.

والثاني: إنكار القدر؛ بأن ينكر أن يكون ما جرى هو بقضاء الله وقدره، وهذا يتضمن أن يكون في ملكه سبحانه ما لا يريد.

والثالث: إنكار الحكمة؛ بأن ينكر أن يكون ما قدَّره الله، قدَّره لحكمةٍ بالغةٍ يستحق عليها الحمد؛ لأن هذا يقتضي أن يكون تقديره عبثًا بلا حكمة[٢].

قوله: (وأكثر الناس يظنون بالله ظنَّ السوء فيما يختص بهم، وفيما يفعله بغيرهم، ولا يسلم من ذلك إلا من عرف الله وأسماءه وصفاته، وموجب حكمته وحمده، ووعده الصادق).

ذكر ابن القيم أن سوء الظن بالله يقع من كثير من الناس؛ ثم ذكر الطريق

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٥٨).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٨٩)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقعوب (٤٤٢).

للسلامة من الظن السيء، وأنه يكون بمعرفة الله وأسمائه وصفاته، فمن عرف الله سبحانه لم يظنَّ به إلا الخير[١]؛ فعلى المسلم أن يتعلم أسماء الله جَلَّوَعَلَا وصفاته، وأن يتعلم آثار ذلك في ملكوت الله، حتى لا يقوم بقلبه إلا أن الله جَلَّجَلَالُهُ هو الحق، وأن فعله حق، حتى ولو كان في أعظم خطب، ولو أصيب بأكبر مصيبة، أو أُهين بأعظم إهانة، فإنه يعتقد أن فيما أصابه حكمة؛ لتمام ملك الله جَلَّوَعَلَا وحكمته، وأنه يتصرف في خلقه كيف يشاء، وأن العباد مهما بلغوا فإنهم يظلمون أنفسهم، والله جَلَّوَعَلَا يستحق الإجلال والتعظيم[٢].

قوله: **(فليعتن اللبيب الناصح لنفسه بهذا، وليتب إلى الله، وليستغفره من ظنه بربه ظنَّ السوء؛ ولو فتشت من فتشت لرأيت عنده تعنتًا على القدر، وملامة له، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا، فمستقل ومستكثر، وفتش نفسك: هل أنت سالمٌ أم لا؟**

فإن تنجُ منها تنجُ من ذي عظيمةٍ وإلا فإني لا إخالك ناجيًا).

قال ابن القيم: «وأكثر الخلق إلا من شاء الله يظنون بالله غير الحق، ظنَّ السوء؛ فإن غالب بني آدم يعتقد أنه مبخوس الحق، ناقص الحظ، وأنه يستحق فوق ما أعطاه الله، ولسان حاله يقول: ظلمني ربي ومنعني ما أستحقه، ونفسه تشهد عليه بذلك، وهو بلسانه يُنكره، ولا يتجاسر على التصريح به، ومن فتَّش نفسه، وتغلغل في معرفة دفائنها وطواياها؛ رأى ذلك فيها كامنًا كُمونَ النار في الزناد، فاقدح زناد من شئت؛ ينبئك شَرارُهُ عما في زناده»[٣].

(١) بغية المستفيد، د. منصور الصقعوب (٤٤٥).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٥).
(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٣/ ٢١١).

وقال ابن الجوزي: «ودخلت على صدقة بن الحسين الحدَّاد، وكان فقيهًا غير أنه كان كثيرَ الاعتراض، وكان عليه جَرَبٌ، فقال: هذا ينبغي أن يكون على جملٍ لا عليَّ. وكان يتفقده بعض الأكابر بمأكول، فيقول: بعَثَ لي هذا على الكبر وقتَ لا أقدرُ على أكله. وكان رجل يصحبني قد قارب ثمانين سنة، كثيرَ الصلاةِ والصوم، فمرض واشتد به المرض، فقال: إن كان يريد أن أموت فيُميتُني، وأما هذا التعذيب فماله معنى، والله لو أعطاني الفردوس كان مكفورًا. وعلى هذا كثير من العوام إذا ضاقت أرزاقهم اعترضوا، وربما قالوا: ما يريدُ نصلي؛ وإذا رأوا رجلا صالحًا مؤذى، قالوا: (ما يستحق)؛ قدحًا في القدر»[(١)].

ولهذا يجب على المؤمن أن يتحرَّز كثيرًا، وأن يحترس من سوء الظن بالله جَلَّوَعَلَا؛ فإن بعض الناس قد ينال الشيء فيرى أنه يستحق أكثر منه، وقد يحصل له الشيء بقضاء الله وبقدره فيظن أنه لا يستحق ذلك الشيء، أو أن الذي ينبغي أن يصاب به هو غيره، فينظر إلى فعل الله جَلَّوَعَلَا وقضائه وقدره على وجه الاتِّهام، وقلَّ من يسلم باطنًا وظاهرًا من ذلك، فكثيرون قد يسلمون ظاهرًا، ولكن في الباطن يقوم بقلوبهم ظن الجاهلية، واعتقاد السوء؛ ولهذا قال جَلَّوَعَلَا في الآية التي في صدر الباب: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾، والظن محله القلب؛ فلهذا يجب على المؤمن أن يُخلص قلبه من كل ظن بالله غير الحق، نسأل الله السلامة والعافية من أن نظنَّ بالله جَلَّوَعَلَا غير الحق، ونسأله أن يجعلنا من المعظمين له، ولحكمته جَلَّوَعَلَا[(٢)].

---

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح (٢/ ١٩٤).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «آلِ عِمْرَانَ»].

أي قوله: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ الآية؛ أي: خلاف ما ورد به الشرع[١]، والضمير في الآية للمنافقين[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الفَتْحِ»].

أي قوله تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ الآية، أي: خلافَ ما أخبرَ به في كتابه وسنة رسوله ﷺ[٣]، والضمير في الآية للمنافقين[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ].

أي: ظن السوء بالله أنواع لا تحصر[٥]، وضابط هذه الأنواع أن يظن بالله ما لا يليق به[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَعَرَفَ نَفْسَهُ].

أي: لا يسلمُ من ظنَّ السوء بربه إلا من عرفَ أسماء الله وصفاته، وأنه المنزه عن السوء، الموصوف بكل خير وكمال، وعرفَ نفسه وأنها مأوى كلّ سوءٍ، فظنَّ بها ذلك دون ربه العزيزِ الحكيم[٧].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٩٤).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٢).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٩٤).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٣).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٩٤).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٣).

بَابُ
مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ، لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْهُ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ»، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

وَعَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ؛ إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيمَانِ، حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ: القَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَقَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»، يَا بُنَيَّ [إِنِّي](٢) سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا، فَلَيْسَ مِنِّي»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، برقم: (٨).

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السنة، باب في القدر، برقم: (٤٧٠٠)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، برقم: (٢١٥٥)؛ وأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، مسند عبادة بن الصامت، برقم: (٣٣٦). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٦١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود =

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ [تَعَالَى][(١)]: القَلَمَ، فَقَالَ[(٢)] [لَهُ][(٣)]: اكْتُبْ؛ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[(٤)].

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ وَهْبٍ: [قَالَ:][(٥)] قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ أَحْرَقَهُ اللهُ بِالنَّارِ**»[(٦)].

وَفِي «المُسْنَدِ»، و«السُّنَنِ»: عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ؛ قَالَ: «أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ القَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللهَ يُذْهِبُهُ مِنْ قَلْبِي، فَقَالَ: لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ؛ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا؛ لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ،

= والترمذي بإسنادين يقوي أحدهما الآخر، فهو حديثٌ حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦١): «صحيح بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «صحيح بشواهده».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) في نسخة دغش، والقاسم: [ثُمَّ قالَ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢٣١٤٥).
قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواية أحمد إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدها المتقدمة».

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) رواه ابن وهب في كتاب القدر (١٢١)، رقم (٢٦). قال في النهج السديد (٢٦٤): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدها».

وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»[(١)]. [هَذَا][(٢)]حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الحَاكِمُ فِي «صَحِيحِهِ»[(٣)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: بَيَانُ فَرْضِ[(٤)] الإِيمَانِ بِالقَدَرِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ[(٥)] الإِيمَانِ [بِهِ][(٦)].

الثَّالِثَةُ: إِحْبَاطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢١٩٩٠)؛ وأبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في القدر، برقم: (٤٦٩٩)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: السنة، باب في القدر، برقم: (٧٧)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقائق، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من تسليم الأشياء إلى بارئه جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٧٢٧). والحديث صحَّحه الألباني في المشكاة، برقم (١١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦٤): «حسن بطريقيه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٦): «حسن، وهو موقوف من حديث أبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت».

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) قال ابن القيم في شفاء العليل (٢/ ٧١٣): «وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه». قال محقق الكتاب د. أحمد الصمعاني (٢/ ٤٨٦): «ولم أعثر عليه في المستدرك للحاكم؛ وذلك بعد البحث عنه في مظانه من المستدرك، ومن فهرس المستدرك، ومن موسوعة أطراف الحديث النبوي».

(٤) في نسخة الحبيشي: [كيفية].

(٥) في نسخة الحبيشي: [فَرْضِ].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.

الرَّابِعَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ[١] أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ.

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللهُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالمَقَادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الثَّامِنَةُ: [ذِكْرُ][٢] عَادَةِ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ العُلَمَاءِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ العُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ [عَنهُ][٣] الشُّبْهَةَ[٤]، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَطْ.

---

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [أَنَّ].
(٢) زيادة من نسخة أسامة.
(٣) زيادة من نسخة العصيمي.
(٤) في نسخة الحبيشي: [شُبهَتَهُ].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أن منكري القدر قد خالفوا الكتاب والسُّنَّة، واتَّبعوا أهواءهم وأنهم في ضلال مبين(١)، يعني: بيان ما ورد من النصوص في وعيد منكري القدر، وعِظَمُ ذلك(٢).

وجاء المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب ليبيِّن أن إنكار القدر ينافي أصل التوحيد(٣)، ولبيان وجوب الإيمان بالقضاء والقدر(٤).

وهذا هو الباب الرابع فيما يتعلق تجاه ما قدَّره الله، وهو حكمُ من أنكر القدر(٥)؛ فالمصنف عقد هذا الباب في الكلام على القدر، وبيان ما ورد في النصوص من الوعيد الشديد على من أنكر القدر الذي قدَّره الله، وحُكم من أنكره(٦)؛ فلما كان توحيد الربوبية لا يتم إلا بإثبات القدر والإيمان به؛ ذكر المصنف ما جاء في الوعيد فيمن أنكره؛ تنبيهًا على وجوب الإيمان به(٧)؛ فمقصود المصنف بهذه الترجمة: بيان ماورد في منكري القدر من الوعيد، والنصوص التي تدل على كفر منكري القدر، والمراد بمنكري القدر: الذين

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٥١).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٧٦).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٤٧).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٥٢).
(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٤٧).
(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٧٧).

أنكروا علم الله السابق، فقالوا: إن الله لا يعلم الأشياء حتى تقع، هؤلاء كفار[١]، فالمراد: إنكار القدرِ كلّه، أمَّا إنكار تفاصيله فليست مُرادةً هنا[٢].

قوله: (باب: ما جاء في منكري القدر)؛ أي: من الوعيد الشديد[٣]، والتحذير الأكيد من إنكاره والتكذيب به[٤]؛ ومن كونهم غير مؤمنين[٥].

و(القَدَر): لغة مأخوذ من التقدير، وشرعـًا: ما يُقدِّره الله من القضاء[٦]، وما يجري في الكون[٧].

وقيل: حكمُ الله الكوني، وهذا أجمع ما قيل فيه، وبعض العلماء يعرفه بمراتبه التي لا يثبت الإيمان بالقدر إلا بها[٨]، فيقول: هو علمُ الله بالوقائع والحوادث، وكتابتُه لها، ومشيئتُه وخلقه إياها[٩].

وقيل في تعريفه: هو تقدير الله للكائنات بأعيانها وأزمانها وخصائصها حسبما سبق به علمه، وجرى به قلمه، واقتضتها إرادته وحكمته، ثم إيجادها حسبما جرى به القلم[١٠].

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٩٦).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٨).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٧٧)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٧١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٤٦).
(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٥٠).
(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٧٧).
(٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩١).
(٨) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٧٦).
(٩) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٨).
(١٠) ينظر: خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/ ٩٤٣).

فالقدر هو: علمُ الله السابق بالأشياء، وكتابته لها في اللوح المحفوظ، وعموم مشيئته جَلَّوَعَلَا، وخلقه للأعيان والصفات القائمة بها.

وهذا التعريف يشمل مراتب القدر، فالإيمان بالقدرعلى أربع مراتب، وهذه المراتب على درجتين:

الدرجة الأولى: ما يسبق وقوع المقدَّر، وذلك مرتبتان:

الأولى: الإيمان بالعلم السابق.

والثانية: الإيمان بكتابة الله جَلَّوَعَلَا لعموم الأشياء، كما قال النبي ﷺ: «**إنَّ الله قدَّر مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»، فقوله: (قدَّر مقادير الخلق)؛ يعني: كتبها.

والدرجة الثانية: ما يقارن وقوع المقدَّر، فهذا له مرتبتان:

الأولى منهما: هي مرتبة عموم المشيئة؛ فيومن بأن ما شاءه الله جَلَّوَعَلَا كان، وما لم يشأ لم يكن، والعبد لا يشاء شيئًا إلا إذا كان الله جَلَّوَعَلَا قد شاءه، فمشيئة العبد تابعة لمشيئة الله جَلَّوَعَلَا.

والمرتبة الثانية: هي الإيمان بأن الله جَلَّوَعَلَا خالقٌ لكل شيء، للأعيان وللصفات التي تقوم بالأعيان، فكل شيء في هذا الكون فهو من خلق الله سبحانه[(١)]، فعمل العبد حاصل بإرادته الجازمة وقدرته التامة، والإرادة والقدرة مخلوقان لله جَلَّوَعَلَا؛ فكان الحاصل بهما مخلوقًا لله[(٢)].

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٩-٥٢١)؛ وينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، للفوزان (٢/ ٢٥٣).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٩٨).

فهذه أربع مراتب، وإنكار القدر الذي بوبَّ عليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصدق على إنكار أي مرتبة من هذه المراتب، ولا يقال عن أحدٍ: إنه مؤمن بالقدر إلا إذا سلَّم بها جميعًا، وآمن بها جميعًا؛ لدلالة النصوص على ذلك، فمن أنكر العلم السابق، فقد أنكر القدر إنكارًا انتفى معه أصل التوحيد، وكذلك من ينكر الكتابة، فإن إنكار الكتابة السابقة مع العلم بالنصوص الدَّالَّة عليها منافٍ لأصل التوحيد، ولا يستقيم معه الإيمان؛ وأما إنكار المرتبتين الأخيرتين: عموم المشيئة، وعموم الخلق، كإنكار عموم خلق الله للأفعال كما هو مذهب المعتزلة ونحوهم، فإنه ينافي كمال التوحيد، ولا يُحكم عليهم بالكفر والخروج من الإسلام بذلك، وإن بُدِّعوا، وضُلِّلوا بسببه[١].

فإنكار القدر كفر بالله جَلَّ وَعَلَا ينافي أصل التوحيد، كما **قال ابن عباس** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: (القدر نظام التوحيد، فمن كذَّب بالقدر نقضَ تكذيبهُ توحيدَه)؛ يعني: أن الإيمان بالقدر هو النظام؛ أي: السلك الذي تجتمع وتنظم فيه مسائل التوحيد حتى يقوم عقدها في القلب، فمن كذَّب بالقدر يكون قد قطع السلك، فنقَضَ ذلك التكذيب أمور التوحيد، وهذا ظاهر؛ فإن أصل الإيمان أن يؤمن بالأركان السِّتَّة التي منها الإيمان بالقدر[٢].

مقصود الترجمة:

بيانُ حُكم منكري القدر[٣].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٨).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن الإيمان بالقدر واجب، ولا يتم توحيد العبد حتى يؤمن بالقدر، وإنكار القدر منه ما هو كفر منافٍ لأصل التوحيد مخرج من الملة؛ ومنه ما هو دون ذلك، ويكون منافيًا لكمال التوحيد، وبهذا يظهر صلة هذا الباب بكتاب التوحيد[١]؛ فلما كان الإيمان بالقدر من أصول الإيمان؛ وضعَ المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأن ذلك مما يحصل به التوحيد، وينتفي به الكفر[٢].

فعلاقة الباب بالتوحيد من عدة جهات:

الأولى: من جهة أن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان، وإنكارُه منافٍ للتوحيد.

والثانية: من جهة أن تعظيم الله يكون بالتسليم له، والإيمان بربوبيته يقتضي عدم إنكار ما يُقدره، ومن أنكر القدر فقد تنقَّص الربوبية[٣]؛ فهذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليُبين أن الإيمان بالقدر من الإيمان بربوبية الله، وأنَّ من أنكر القدر فقد أشرك في توحيد الربوبية؛ لأنه جَحَد قدرة الله وعلمه وأنكر أن يكون ما يجري في هذا الكون بتقدير الله ومشيئته، ووصف الله تعالى بالجهل وبالعجز[٤].

والثالثة: من علاقة الباب بكتاب التوحيد: أن من الإشراك بتوحيد

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٩، ٥٢١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٤٦).
(٣) ينظر: بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٤٨).
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، للفوزان (٢/ ٢٤٨).

الأسماء والصفات إنكار قدر الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن في إنكاره منازعة لله في مشيئته وقدرته، ووقوع ما لا يشاؤه، وإثبات أن المخلوق يوجد فعله[١].

مناسبة الباب للأبواب قبله:

أنه ذكر في الأبواب السابقة سوء الظن بالله عَزَّوَجَلَّ، وسب الريح، والتندم والتحسر على ما فات؛ فناسَبَ أن يذكر نصوص ذم إنكار القدر، وذلك أنَّ الاعتراض على القدر سببٌ لإنكاره والتكذيب به[٢].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب له تعلقٌ بالباب السابق؛ إذ إن الإيمان والتسليم من العبد بكل ما يُقدره الله له أو عليه؛ دليلٌ على حسن ظنه بالله جَلَّوَعَلَا[٣]؛ فالباب الذي قبله في سوء الظن بالله، وإنَّ من سوء الظن بالله إنكار القدر[٤]، فإنكار القدر سوءُ ظن بالله جَلَّوَعَلَا، ويكون هذا الباب كالتفصيل لما اشتمل عليه الباب الذي قبله[٥]؛ فلما ذكر المصنف في الباب السابق من أنكر حكمة الله فيما قدره؛ ذكر في هذا الباب حكم ووعيد من أنكر القدر[٦]؛ فإنكار القدر من جملة ظن الجاهلية، وأُفرد عن الترجمة السابقة اعتناء به وتعظيمًا لشأنه؛ لأنه يتمحضُّ في كونه كفرًا أكبر، فمن أنكر القدر خرج من الإسلام[٧].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٥٢).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٧٧).
(٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
(٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٣٧).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١٩).
(٦) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٥٢).
(٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ، لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْهُ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ»، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فذكر أربعة أحاديث، منها حديث ابن عمر هذا، وجاء به المصنف لأنَّ فيه وجوب الإيمان بالقضاء والقدر[٢]، وفيه بيان أنَّ من أنكر القدر فقد كفر بالله عَزَّوَجَلَّ، ففي هذا الأثر تكفير ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا للقدرية الأوائل[٣] في قوله: **(والذي نفس ابن عمر بيده لو كان لأحدهم مثل أحد ذهبًا، ثم أنفقه في سبيل الله ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر)**، وهذا قاله ابن عمر لغلاة القدرية الذين أنكروا أن يكون الله تعالى عالم بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منها، وإنما يعلمها بعد كونها منهم؛ وقد استدل ابن عمر على كلامه بحديث أركان الإيمان، ووجه استدلاله بالحديث من جهة أن النبي ﷺ عدَّ الايمان بالقدر من أركان الايمان؛ فمن أنكره لم يكن مؤمنًا؛ إذ الكافر بالبعض كافرٌ بالكل[٤]، فالنبي ﷺ جعل الإيمان مبنيًّا على هذه الأركان السِّتَّة، وإذا فات ركن من الأركان؛ سقط البنيان، فإذا أنكر الإنسان واحدًا من هذه الأركان السِّتَّة؛ صار كافرًا، وإذا كان كافرًا؛ فإن الله لا يقبل منه، فيجب الإيمان بالجميع، فإنْ كفَر بواحدٍ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، برقم: (٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٤٧).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٨٤، ١٣٨٦).

من هذه الستة فهو كافرٌ بالجميع؛ لأن الإيمان كلٌّ لا يتجزَّأ، وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر حكمهم بالنسبة لقبول عملهم ولم يقل هم كفار، لكنَّ حُكمه بأن إنفاقهم في سبيل الله لا يُقبل يستلزم الحكم بكفرهم، فابن عمر حكم بكفرهم اللازم من قوله: (ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر)، والذي لا تقبل منه النفقات هو الكافر[١]، فالله جَلَّ وَعَلَا لا يقبل إلا من مسلم؛ إذ الإسلام شرط في صحة قبول الأعمال، ومن أنكر القدر، ولم يؤمن به، فإنه لا يكون مسلمًا، فلا يقبل منه عمل ولو أنفق مثل أحد ذهبًا، حتى يؤمن بالقدر[٢].

وفي قوله: «**وتؤمن بالقدر خيره وشرِّه**»؛ دليلٌ على أن القدر منه ما هو خير، ومنه ما هو شرٌّ؛ أي: خيرٌ بالنسبة لابن آدم، وشرٌّ بالنسبة لابن آدم، فالمكلف قد يكون عليه قدر هو بالإضافة إليه خير، وقد يكون عليه قدر هو بالإضافة إليه شرٌّ، وأما بالنسبة لفعل الله جَلَّ وَعَلَا، فالله جَلَّ وَعَلَا أفعاله كلها خير؛ لأنها موافقة لحكمته العظيمة؛ فالله جَلَّ وَعَلَا ليس في فعله شر، فالشر بما يضاف للعبد، فإذا أصيب العبد بمصيبة فهي شر بالنسبة إليه، أما بالنسبة لفعل الله فهي خير، لأنها موافقة لحكمة الله البالغة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الأمر كله[٣].

فالقدر يطلق ويراد به أحد معنيين:

الأول: أن يُراد به فعل الله؛ أي: تقدير الله، وهو صفة من صفاته، وهذا كله خير، فما يقدره الله كله خير لا يُنسب إليه الشَّرِّ، كما قال النبي ﷺ: «**والشر ليس إليك**»[٤]؛ أي: لا يوصف الله عَزَّوَجَلَّ بفعل الشر فكل قدر الله خير.

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٠٨).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢١).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٢).
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامها، برقم (٧٧١).

والثاني: أن يُراد به الشيء المقدر الذي يوصف بالخير والشر، فقد يكون خيرًا لبعض الناس، وقد يكون شرًّا لبعضهم؛ أما بالنسبة لله عَزَّوَجَلَّ، فالله خلق الخير والشر لحكمة، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يخلق شيئًا عبثًا ولا لهوًا، بل لحكمة قد ندركها أو ندرك بعضها أو لا ندركها[١].

ففي هذا الحديث: أن الإيمان بالقدر من أصول الإيمان السِّتَّة، فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشرِّه، فقد ترك أصلًا من أصول الدين وجَحَده[٢].

مناسبة الأثر للباب:

بيان حكم منكري القدر[٣]؛ حيث دلَّ الأثر على كفر منكريه[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله ﷺ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، بجَعل الإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، فمن أنكره فهو كافرٌ لم يبق إيمانُه معه.

والآخر: في قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **(ما قبِلَه اللهُ منه، حتى يؤمن بالقدر)**، فجعل قبول نفقته معلَّقًا بالإيمان بالقدر؛ لأنه إذا أنكره صار كافرًا لا يقبل الله منه نفقته، فإنكار القدر كفر[٥].

---

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٢٠).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٧٢).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٢).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٣٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَعَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ؛ إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيمَانِ، حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ: القَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَقَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، يَا بُنَيَّ [إِنِّي][(١)] سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا، فَلَيْسَ مِنِّي»[(٢)]. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ [تَعَالَى][(٣)]: القَلَمَ، فَقَالَ[(٤)] [لَهُ][(٥)]: اكْتُبْ؛ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[(٦)]].

---

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السنة، باب في القدر، برقم: (٤٧٠٠)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، برقم: (٢١٥٥)؛ وأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، مسند عبادة بن الصامت، برقم: (٣٣٦). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٦١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود والترمذي بإسنادين يقوي أحدهما الآخر، فهو حديثٌ حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦١): «صحيح بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «صحيح بشواهده».

(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) في نسخة دغش، والقاسم: [ثُمَّ قالَ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢٣١٤٥).
قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواية أحمد إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدها المتقدمة».

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه أهمية الإيمان بالقدر، وبيان أنه لا يكون شيء في خلق الله عَزَّوَجَلَّ إلا بقدره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[١]، وقد بيَّن عباده في هذا الحديث كيفية الإيمان بالقدر: أن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه[٢]، وهذا تفسيرٌ للقدر ببعضه، فهذا من القدر[٣]، وفي هذا الحديث ونحوه: بيانُ شمول علم الله تعالى وإحاطته بما كان وما يكون في الدنيا والآخرة[٤].

قوله: **(يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك)**؛ وهذا لأن القضاء والقدر قد فُرِغ منه، يعني: تقدير الأمور قد فرغ منه، والله جَلَّوَعَلَا قد قدَّر الأشياء وقدَّر أسبابها، فالسبب الذي سيفعله المختار من عباد الله مُقدَّر، كما أن نتيجته مقدرة، ومن الإيمان بالقدر: الإيمان بأن الله جَلَّوَعَلَا جعلك مختارًا، وأنك لست مجبورًا، فالقول بالجبر لا يستقيم مع الإيمان بالقدر؛ لأن الإيمان بالقدر إيمانٌ معه الإيمان بأن العبد مختار وليس بمجبر؛ لأن التكليف وقع بذلك[٥].

وقوله: **(سمعت رسول الله يقول: «إنَّ أوَّل ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»)**، وهذا فيه دليلٌ على مرتبة الكتابة، وقوله: (إن أول ما خلق الله

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣٩٣).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٩٩).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٧٤).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٢).

القلم) معناه على الصحيح عند المحققين: أنه حين خلق الله القلم، فـ (أوَّل) هنا ظرف؛ بمعنى: حين، و(إنَّ) اسمها ضمير الشأن محذوف: إنه أول ما خلق الله القلم، (فقال له: اكتب)؛ يعني: حين خلق الله القلم قال له: (اكتب)، فيكون قول: اكتب، هذا من جهة الظرفية.

وأما أولُّ المخلوقات فالعرش سابق في الخلق على القلم، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث الذي في الصحيح: «قدَّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»، فقوله: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب»، يدل على أنه حين خلق الله القلم قال له: اكتب، والكتابة كانت بعد الخلق مباشرة، ودلَّ الحديث الثاني على أن العرش كان سابقًا، والماء كان سابقًا أيضًا؛ ولهذا فالقول الصحيح: أن العرش مخلوق قبل القلم[١]؛ فإذًا يُفهم أن قوله: «إنَّ أوَّلَ ما خلق الله القلَمَ»؛ يعني: من هذا العالم، فالقلم قبل السماوات وقبل الأرض، وقبل الدخان المتعلِّق الذي خلق منه السماوات والأرض، وكل ما يتصل بهذا العالم المرئي المشاهد، فالقلم هو أول المخلوقات من هذا العالم، أما العرش والماء فليسا متعلِّقين بهذا العالم[٢].

وقوله: «**من مات على غير هذا فليس مني**»؛ أي: من مات على غير الإيمان بأنَّ الله كتبَ مقادير كل شيء. وتبرَّأ منه الرسول ﷺ؛ لأنه كافر، والرسول بريء من كل كافر[٣].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٣).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٧٢).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢٢).

وقوله: (وفي رواية لأحمد: «إنَّ أول ما خلق الله تعالى: القلم، فقال له: اكتُب؛ فجرى في تلك الساعة بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة»)، وهذه الرواية تُفيد أمرًا زائدًا على ما سبق، وهو قوله: (فجرى في تلك الساعة)؛ فإنه صريحٌ في أن القلم امتثل للكتابة، والحديث الأول ليس فيه أنه كتب إلا عن طريق اللزوم بأنه سيكتب امتثالًا لأمر الله تعالى[١].

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه وجوبَ الإيمان بالقدر، والتحذيرَ من إنكاره والكفرِ به، وبيانَ الوعيدِ المترتب على ذلك[٢]؛ حيث دلَّ الحديث على كفر من أنكر القدر[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله ﷺ: «**من مات على غير هذا فليس مني**»؛ أي: فأنا بريءٌ منه، وبراءتُه تدلُّ على أن المتبرأ منه من الكبائر، فإنكار القدر كبيرةٌ من كبائر الذنوب.

والآخر: في قول عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لابنه: (**إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك**)، فعلَّقَ وجدانَ طعمِ الإيمانِ على الإيمان بالقدر؛ فهو واجبٌ[٤].

---

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢٤).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٤).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٣٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ وَهْبٍ: [قَالَ:][(١)] **قَالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ: «**فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ أَحْرَقَهُ اللهُ بِالنَّارِ**»[(٢)]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وهو حديثٌ مستقلٌّ برأسه، فلا يحسن استعمالُ قولِ المصنِّف: **(وفي رواية)**؛ فإنها لا تكون بين حديثين منفصلين[(٣)].

قوله: «**فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشرِّه؛ أحرقه الله بالنار**»؛ أي: لكفره، أو بدعته إن كان ممن يُقرُّ بالعلم السابق وينكر خلق أفعال العباد، فإنَّ صاحب البدعة مُتعَرِّضٌ للوعيد كأصحاب الكبائر، بل أعظم[(٤)]، وفي هذا دليلٌ على أن الإيمان بالقدر واجب ولا يتم الإيمان إلا به، وأما من لم يؤمن به، فإنه يحرق بالنار؛ وقوله: (أحرقه الله بالنار) بعد قوله: (فمن لم يؤمن بالقدر)؛ يدلُّ على أن من أنكر أو شك فإنه يحرق بالنار؛ **فلدينا ثلاثة مقامات:**

الأول: الإيمان والجزم بالقدر بمراتبه الأربع.

والثاني: إنكار ذلك، وهذان واضحان، لأن الأول إيمانٌ والثاني كفرٌ.

---

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) رواه ابن وهب في كتاب القدر (١٢١)، رقم (٢٦). قال في النهج السديد (٢٦٤): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدها».

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧٩).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٤٠٠).

والثالث: الشك والتردد، فهذا يُلحق بالكفر، ولهذا قال: (فمن لم يؤمن)، ودخل في هذا النفي: من أنكر، ومن شك[١].

مناسبة الحديث للباب:

أنه جاء فيه بيان وعيد من أنكر القضاء والقدر بأنَّ الله يحرقه بالنار، فدلَّ على أن الإيمان بالقضاء والقدر أمرٌ واجب، وأنَّ إنكاره موجبٌ لدخول النار؛ إما لكفره وإما لبدعته[٢].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أحرقه الله بالنار»، فالإحراق بالنار جزاءُ تركِ واجبٍ أو فعل محرمٍ، فالوعيد عليه بالنار يدلُّ على حرمة إنكار القدر، ووجوب الإيمان به[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَفِي «المُسْنَدِ»، و«السُّنَنِ»: عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ؛ قَالَ: «أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ القَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللهَ يُذْهِبُهُ مِنْ قَلْبِي، فَقَالَ: لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ؛ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا؛ لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»[٤].

---

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢٥).
(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٥٨).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٠).
(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، حديث زيد بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، برقم: =

[هَذَا][(١)] حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الحَاكِمُ فِي «صَحِيحِهِ»[(٢)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وهذا كالحديث الذي قبله في بيان أهمية الإيمان بالقدر[(٣)]، وهو يدلُّ على كفر منكري القدر؛ لأن الذي لا تقبل أعماله هو الكافر[(٤)]، فقوله: **(لو أنفقت مثل أحد ذهبًا؛ ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر)**؛ هذا يدلُّ على أن من لم يؤمن بالقدر فهو كافر؛ لأن الذي لا تُقبل منه النفقات هم الكفار، وسبق نحوه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[(٥)].

وقوله: **(لو مت على غير هذا، لكنت من أهل النار)**، جزم أبيُّ بن كعب

= (٢١٩٩٠)؛ وأبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في القدر، برقم: (٤٦٩٩)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: السنة، باب في القدر، برقم: (٧٧)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقائق، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من تسليم الأشياء إلى بارئه جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٧٢٧). والحديث صحَّحه الألباني في المشكاة، برقم (١١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦٤): «حسن بطريقيه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٩٦): «حسن، وهو موقوف من حديث أبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت».

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) قال ابن القيم في شفاء العليل (٢/ ٧١٣): «وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه». قال محقق الكتاب د. أحمد الصمعاني (٢/ ٤٨٦): «ولم أعثر عليه في المستدرك للحاكم؛ وذلك بعد البحث عنه في مظانه من المستدرك، ومن فهرس المستدرك، ومن موسوعة أطراف الحديث النبوي».

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٩٩).

(٥) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢٧).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه إذا مات على غير هذا كان من أهل النار؛ لأن من أنكر القدر فهو كافر[١].

وقوله: **(فأتيت عبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت، فكلهم حدثني بمثل ذلك)**: المشار إليه بقوله: (ذلك) هو الإيمان بالقدر، وأنْ يعلم الإنسان أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وهؤلاء العلماء الأجلاء كلهم من أهل القرآن[٢].

وكل هذه الأحاديث وما في معناها: فيها الوعيد الشديد على من لم يؤمن بالقدر، وهي الحجة على نفاة القدر[٣].

مناسبة ذكر الأثر في الباب:

بيان أنَّ الإيمان بالقدر أمرٌ حتمٌ، وأنه هو الذي رواه الصحابة عن نبيهم ﷺ[٤]؛ حيث دلَّ الحديث على كفر من أنكر القدر[٥].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: **(ولومتَّ على غير هذا لكنتَ من أهل النار)**، فمن أنكر القدر فهو من أهل النار الذين هم أهلُها من الكفرة، فمنكر القدر كافرٌ[٦].

---

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢٧).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢٨).
(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٤٠٤).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٦).
(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٣٨).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: بَيَانُ فَرْضِ[١] الإِيمَانِ بِالقَدَرِ].

أي لقوله: «**لو كان لأحدهم مثل أحد ذهبًا ثم أنفقه في سبيل الله، ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر**» إلخ الحديث[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ[٣] الإِيمَانِ [بِهِ][٤]].

أي: أنْ تعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك[٥]، ولم يتكلم المصنف عن مراتب القدر؛ لأنه لم يذكرها[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: إِحْبَاطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ].

أي لقوله: «**لو أنفقت مثل أحد ذهبًا، ما قبله الله منك؛ حتى تؤمن بالقدر**»[٧].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ[٨] أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ].

أي لقوله: «**يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان، حتى تعلم أن ما أصابك لم**

---

(١) في نسخة الحبيشي: [كيفية].
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٣) في نسخة الحبيشي: [فَرْضِ].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، الدويش (٢٤٦)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٠).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٠).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٨) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [أَنَّ].

يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللهُ].

أي: أنه القلم، وهذا على أحد القولين، والقول الآخر: أنه العرش[٢]، وظاهر كلام المصنف: الميل إلى أن القلم أول مخلوقات الله جَلَّوَعَلَا، ولكن الصحيح خلافه، وأن القلم ليس أول مخلوقات الله؛ لأنه ثبت في «صحيح البخاري»: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض وكتب في الذكر مقادير كل شيء»، وهذا واضح في الترتيب، ولهذا كان الصواب بلا شك أن خلق القلم بعد خلق العرش، والرواية التي ظاهرها أن القلم أول ما خلق، تحمل على أنه أول ما خلق بالنسبة لما يتعلق بهذا العالم المشاهد؛ فهو قبل خلق السماوات والأرض، فتكون أوليته نسبية[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالمَقَادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ].

أي: لقوله في الحديث: «**فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة**»[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣١).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).

أي لقوله: «من مات على غير هذا فليس مني»[١]، وهذه البراءة مطلقة؛ لأن من لم يؤمن بالقدر فهو كافر كفرًا مخرِجًا عن المِلَّة[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: [ذِكرُ][٣] عَادَةِ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ العُلَمَاءِ].

أي لقول ابن الديلمي: (وقع في نفسي شيءٌ من القدر فأتيت أُبي بن كعب)[٤]؛ فدلَّ هذا على أن عادة السلف السؤال عما يشتبه عليهم[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [التَّاسِعَةُ: أَنَّ العُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ [عَنهُ][٦] الشُّبْهَةَ[٧]، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَطْ].

أي: أنه لما سألِ أبي بن كعب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيدَ بن ثابت حدَّثوه عن النبي ﷺ أنه قال: «**لو أنفقت مثل أُحُدٍ ذهبًا**» إلخ، ولم يفتوه بالرَّأي والتَّكلُّف[٨]، وهذا فيه لفتةٌ نفسيَّة من المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث إنَّ النص الشرعي من الكتاب والسُّنَّة يكفي ويشفي في إزالة الشبهات[٩].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٢).
(٣) زيادة من نسخة أسامة.
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٢).
(٦) زيادة من نسخة العصيمي.
(٧) في نسخة الحبيشي: [شُبهَتَهُ].
(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٦).
(٩) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبدالحميد الجهني (٢٧٦).

بابُ
ما جَاءَ فِي المُصَوِّرِينَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[١]: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؛ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيْرَةً**». أَخْرَجَاهُ[٢].

وَلَهُمَا: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ: الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ[٣] بِخَلْقِ اللهِ**»[٤].

وَلَهُمَا[٥]: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ**»[٦].

(١) في نسخة دغش: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ قال:].
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون، برقم: (٧٥٥٩)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١١).
(٣) في نسخة دغش: [يُضَاهُونَ].
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: ما وطئ من التصاوير، برقم: (٥٩٥٤)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١٠٧).
(٥) لم أجده بهذا اللفظ في نسخ صحيح البخاري المطبوعة، وينظر: النهج السديد، جاسم الفهيد (٢٦٥).
(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١٠).

وَلَهُمَا: عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا؛ كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»[(١)].

وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي الهَيَّاجِ؛ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَن لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»[(٢)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي الـمُصَوِّرِينَ.

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى العِلَّةِ، وَهُوَ تَرْكُ الأَدَبِ مَعَ اللهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي».

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ، وَعَجْزِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ[(٣)]: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً [أَوْ حَبَّةً][(٤)] أَوْ شَعِيرَةً».

الرَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا.

الخَامِسَةُ: أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذَّبُ بِهَا [الـمُصَوِّرُ][(٥)] فِي جَهَنَّمَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، [وليسَ بِنَافِخٍ][(٦)].

السَّابِعَةُ: الأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، برقم: (٥٩٦٣)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١٠).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، برقم: (٩٦٩).

(٣) في نسخة دغش: [بِقَوْلِهِ].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بابُ: ما جَاءَ فِي المُصَوِّرِينَ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان ما عند الله من الوعيد الشديد والتهديد الأكيد للمصوِّرين، الذين يضاهئون بخلق الله تصوير الصور جثثًا مجازية لا حقيقة لها(١).

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن التصوير يخالف تحقيق التوحيد الواجب(٢)؛ فهذا الباب عقده المصنف ليبين أنه لا يجوز مضاهاة الله في أفعاله، ومن أفعاله التصوير، فهو المصور جَلَّ وَعَلَا، وقد صوَّر جميع المخلوقات وأودع فيها الأرواح التي فيها الحياة(٣).

وهذا هو الباب الخامس فيما يتعلق فيما قدَّره الله تعالى، وهو فيما يتعلق بمرتبة الخلق التي هي من مراتب القدر(٤)، وأراد المصنف في هذا الباب: أن يُبين ما ورد من الوعيد والعقوبة للمصورين، وأنهم من أشد الناس عذابًا(٥).

قوله: (باب: ما جاء في المصورين)؛ أي: من عِظم عقوبة الله لهم وعذابه(٦)؛ يعني: ما جاء فيه من الوعيد الشديد(٧)، ومن الأحاديث التي فيها أنهم جعلوا

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٥٨).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/ ٩٦٠).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٦٦).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٥٧).
(٦) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٧٧).
(٧) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٥)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٦).

أنفسهم أندادًا لله جَلَّوَعَلَا[١]؛ وترجم المصنف بالفاعل دون الفعل فقال: (باب: ما جاء في المصورين)، ولم يقل: (باب: ما جاء في التصوير)؛ اتِّباعًا للأحاديث الواردة فإنها وقعت كذلك، فالمذكور فيها هو حكم المصوِّرين[٢].

و(المصور) هو: الذي يقوم بالتصوير، والتصوير معناه: التشكيل؛ أي: تشكيل الشيء حتى يكون على هيئة صورة لآدمي أو لغير آدمي من حيوان أو نبات أو جماد أو سماء أو أرض؛ فكلُّ هذا يقال له: مصوَّرٌ، إذا كان يُشَكِّل بيده شيئًا على هيئة صورة معروفة، هذا من حيث المعنى، أما من حيث الحكم فسيأتي بيانه[٣]، فالمراد بالتصوير هنا: تقليد الخلقة الربانية، ومحاولة الإنسان أن يمثل مخلوقات الله[٤]؛ بأن يصور شيئًا على هيئة ما خلق الله تعالى من ذوات الأرواح[٥]؛ فالمصورون: هم الذين يضاهئون بخلق الله بتصوير الحيوانات سواء باليد أو بأي آلة إذا كان الـمُصَوَّرُ من ذوات الأرواح من بني آدم أو من غيرهم كالطيور والحيوانات الأخرى[٦].

والمصور: اسم من أسماء الله تعالى، والتصوير صفة من صفاته، وهو سبحانه الذي يصور خلقه على أي صورة شاءها سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ فالمصور متشبه بالله تعالى شاء التشبه أم لم يشأ، قصده أم لم يقصده، ولذلك نهى الشرع عن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٦).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٣).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٦).
(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٤٩٣).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٥٧).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٥٣).

هذا الفعل لما فيه من مضاهاةٍ ومشابهةٍ لله عَزَّوَجَلَّ في صفة من صفاته تَبَارَكَ وَتَعَالَى[١]؛ لأنَّ في التصوير خلقًا وإبداعًا يكون به المصور مشاركًا لله في ذلك الخلق والإبداع[٢].

فهذا الباب قصَدَ منه المصنف بيان ما جاء في المصورين من الوعيد الشديد؛ لما فيه من المضاهاة بخلقه، والوسيلة إلى الشرك به، وإذا كان هذا في المصور، فكيف بمن سوَّى غير الله بالله من المخلوقين، وأشركهم مع الله، وصرف إليهم نوعًا من أنواع العبادة[٣]، فإذا كان المصور الذي يصنع الصور بيده من أشد الناس عذابًا يوم القيامة لتشبهه بالله في مجرد الصنعة، فما الظن بالمشبه بالله في الربوبية والإلهية[٤]؛ فلما كان التصوير من الكبائر وفيه من الوعيد ما فيه، رأى المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يذكره في هذا الكتاب[٥]؛ لأن مقصود كتاب التوحيد: بيان التوحيد الذي خلق الله الخلق لأجله، وبيان ما ينافي التوحيد من الشرك الأكبر، وبيان ما ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر، وبيان الذرائع المقربة للشرك، وبيان الوسائل الموصلة إليه، وبيان البدع القادحة في التوحيد، وبيان المعاصي المنقصة لثواب التوحيد[٦]، فهذا الكتاب في بيان التوحيد، وبيان الشرك، ووسائل الشرك، ومن أعظم وسائل الشرك وأسبابه: التصوير، ونصب الصور وتعليقها[٧].

---

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٢٣).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٥).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٠٤).
(٤) تجريد التوحيد المفيد، للمقريزي (٣١).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٥٣).
(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٧١٨).
(٧) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٦٢).

مقصود الترجمة:

بيانُ حكم المصورين، والمراد: فِعلهم لا ذواتُهم، ففيه بيانُ حكم التصوير[١].

مناسبة هذا الباب للتوحيد:

أن التوحيد هو: ألا يجُعَل لله ند فيما يستحقه جَلَّوَعَلَا، والتصوير: تنديدٌ، من جهة أنَّ المصور جعل فعله ندًا لفعل الله جَلَّوَعَلَا، فالتصوير من حيث الفعل منافٍ لكمال التوحيد، وهذا هو مناسبة إيراد هذا الباب في هذا الكتاب؛ والمناسبة الثانية: أن التصوير وسيلة من وسائل الشرك بالله جَلَّوَعَلَا، والشرك ووسائله يجب وصدها وغلق الباب؛ لأنها تفضي بالناس إلى الإشراك.

فمناسبة الباب لكتاب التوحيد من جهتين:

الجهة الأولى: جهة المضاهاة بخلق الله، والتمثل بخلقه وبصفته واسمه؛ فالمصور نازع الله في شيء اختص به، فإنَّ الله هو الخالق البارىء المصور، والمصور يضاهي خلق الله، ويجعل نفسه مقلدًا لخلق الله، ويجعل ما جعله الله ذا نفس يمكن أن يعمله صورة بيده، وهذا نوعُ مضاهاة ومنازعة في الاختصاص، وإذا كان كذلك، فإنه يُنهى عنه؛ لأنه ترك للأدب مع الله بما يخصه، والتوحيد الكامل متعلق بالأدب مع الله في الأقوال والأعمال والاعتقادات[٢]، فالمصور عند الإطلاق لا يُسَمَّى به إلا الله، فمن الإشراك

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٢).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٦)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٨١).

بتوحيد الأسماء والصفات مشاركة الله في اسمه المصور؛ لأن في التصوير خلقًا وإبداعًا يكون به المصور مشاركًا لله في ذلك الخلق والإبداع[١].

والثانية: أنه وسيلة للإشراك، وإن كان قد لا يُشْرك بالصورة المعينة التي عُملت، ولكن الصورة من حيث الجنس هي وسيلة ولا شك من وسائل الإشراك؛ فإنَّ شرك كثيرٍ من المشركين كان من جهة الصور، فكان من تحقيق التوحيد ألا تُقرَّ الصور لأجل أنَّ الصورة وسيلة من وسائل المشركين في عباداتهم[٢]، فلما كان التصوير وسيلةُ الشرك المضاد للتوحيد؛ ناسب أن يعقد المصنف هذا الباب؛ لبيان تحريمه وما ورد فيه من الوعيد الشديد[٣].

فهذا الكتاب العظيم ألَّفه المصنف؛ لبيان توحيد العبادة، وبيان ما ينافيه من الشرك الأكبر والأصغر، وبيان بعض أنواع من الشرك، وأنواعٍ من البدع، وأنواعٍ من المعاصي التي تقدح في التوحيد وتنقص ثواب أهله، ومن جملة ذلك: ما يتعلق بالتصوير؛ لكونه من الكبائر التي تنقص درجة الموحدين، وتعرضهم لغضب الله، وتعرضهم للنار؛ ولهذا ذكر هذا الباب في هذا الكتاب؛ تحذيرًا لأهل التوحيد وأهل الإيمان من هذه المعصية التي تنقص إيمانهم وتضعفه[٤].

فعلاقة هذا الباب بالتوحيد من جهات ثلاث:

الأول: أن التصوير فيه مضاهاة لخلق الله.

---

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٦٦).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٦).
(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٥٣).

والثاني: أن التصوير وسيلةٌ للوقوع في الشرك.

والثالث: أن التصوير من الكبائر، والكبائر تقدح في كمال التوحيد[١].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

هذا الباب من فروع الأبواب السابقة: أنه لا يحلُّ أن يجعَلَ لله ندًّا في النيات والأقوال والأفعال، والندُّ هو: المُشَابِهُ ولو بوجهٍ بعيد؛ فاتخاذ الصور الحيوانية تَشَبُّهٌ بخلق الله، وكذبٌ على الخِلقة الإلهية وتمويهٌ وتزوير؛ فلذلك زجر الشارع عنه[٢].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

الباب السابق في منكري القدر، ومن مراتب القدر: الإيمان بأن الله خلق الخلق، وهذا الباب في التصوير، وما فيه من مضاهاة خلق الله[٣]، فعلاقته بالباب السابق: أنه لما ذكر في الباب السابق عقوبة من نازع الله في قدَرِه بشكل عام؛ ذكر المصنف في هذا الباب عقوبة من شارك الله في تصويره، الذي هو داخل في مرتبة من مراتب القدر، وهي مرتبة الخلق، لكن أفرده المصنف لكثرة وقوعه، والتحذير منه[٤].

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٥٧).
(٢) القول السديد، لابن سعدي (٢١١).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٥٠).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٦٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[١]: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؛ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيْرَةً». أَخْرَجَاهُ[٢]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: خمسة أحاديث، وهذا هو الدليل الأول، وهذا الحديث جاء به المصنف لأن فيه تشديد الوعيد لمن ضاهى وشابه خلق الله عَزَّوَجَلَّ[٣].

قوله: «ومن أظلم»؛ (من): اسم استفهام، والمراد به النفي؛ أي: (لا أحد أظلم)، وإذا جاء النفي بصيغة الاستفهام كان أبلغ من النفي المحض؛ لأنه يكون مُشَرَّبًا معنى التحدي والتعجيز[٤]؛ فلا أظلم من المصورين الذين عملوا صورًا تُشبه خلق الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه تعالى هو الخالق البارئ المصور، وهم بعملهم قد نازعوه في أسمائه، وتشبهوا به في صفات ربوبيته حيث عملوا ما يُضاهي خلقه[٥].

وقوله: «يخلق كخلقي»، هذا وجه الشاهد من الحديث، وهو أن المصور

---

(١) في نسخة دغش: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ قال:].
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون، برقم: (٧٥٥٩)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١١).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٥).
(٥) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٣).

بتصويره شيئًا كخلق الله صار مضاهيًا لله في خلقه[١]؛ وقال بعض العلماء: إن قوله: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي)؛ أي: خلق خلقًا يُعْبد معي، وتُصْرَفُ له العبادة؛ لأنه لا يستحق العبادة إلا الله جَلَّوَعَلَا، فمن صَوَّر ما يُصْرَف له حقُّ الله جَلَّوَعَلَا فهو أظلم ما يكون، لكنَّ الحديث أوسع من هذا، وإن كان الذي يُصوِّر الأصنام ويصور الصور لِتُعبد من دون الله من أعظم الناس جُرمًا، لكنه ليس مقصورًا عليه، فإن الحديث فيه بيانُ حكم من ضاهى الله في خلقه وتمثَّل به، أو ماثله في هذه الصفة التي اختص بها؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا في تقرير التوحيد في مواضع كثيرة قرَّر التوحيد بنفي قدرة الخلق أو قدرة المعبودين على الخلق، وأنه لا يخلق إلا هو جَلَّوَعَلَا[٢].

وقوله: «**فليخلقوا ذرة**»: اللام للأمر، والمراد به: التحدي والتعجيز في الأمور الكونية، و(الذرة): واحدة الذر، وهي: النمل الصغار، وذكَرَ الله الذرة؛ لأن فيها روحًا، وهي من أصغر الحيوانات[٣]؛ أي: فليخلقوا ذرة فيها روح تتصرف بنفسها كهذه الذرة التي خلقها الله[٤].

وقوله: «**أو ليخلقوا حبة**»: (أو) للتنويع؛ فانتقل من التحدي بخلق الحيوان ذي الروح إلى خلق الحبة التي هي أصل الزرع من الشعير وغيره وليس لها روح[٥].

---

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٥٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٦).
(٤) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٨٥).
(٥) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٧).

وهذا الحديث فيه معنى، وفيه تمثيل، أما المعنى فهو قوله: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي)، فسبب الظلم أن العبد اعتدى، فأراد أن يخلق كخلق الله جَلَّوَعَلَا، والمقصود بذلك: أن يصور كتصوير الله جَلَّوَعَلَا لخلقه؛ ثم قال مُعجِّزًا: (فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة)[١]؛ يعني: إن كان عندهم قوة، فليخلقوا ذرة من هذه الذرات المعروفة، يكون لها صفات هذه الذرة من العقل والشم والمشي وغير ذلك من خصائصها، وهي حيوان صغير، لكن فيها عجائب وغرائب، فإن كان عندهم قدرة فليخلقوا ذرة؛ أو ليخلقوا حبة لها شأنها في الإنبات والنفع للناس؛ أو شعيرة، فالمقصود أن مخلوقات الرب التي لها خصائصها لا يستطيعها العباد[٢]؛ وحبة الحنطة أو حبة البر أو حبَّة الرّزِّ، يمكن أن تُصَنَّع، ولكن لا يمكن أن تكون كخلق الله جَلَّوَعَلَا، فيمكن أن تصوّر شكلًا، لكن يُعْجَزُ أن يُجعل فيها الحياة، فمثلًا حبُّ البرِّ أو الشَّعير أو الرّزِّ، أو نحو ذلك مما صنعه الله ينبت إذا وضع في الأرض، أما ما صنعه المخلوق فإنه لا تكون فيه حياة، فالأرز الصناعي الذي يُؤكل، لو رُمي في الأرض لما خرج منه ساق، ولما خرج له جذر، ولما كانت منه حياة، وأما الذي يكون من خلق الله جَلَّوَعَلَا فهو الذي أودعَ فيه سر حياة ذلك الجنس من المخلوقات؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: إن هذا على وجه التعجيز، فالذي يخلق كخلق الله جَلَّوَعَلَا هذا من جهة ظنه، أما من جهة الحقيقة فإنه لا أحد يخلق كخلق الله؛ ولهذا صار ذلك مشبها نفسه بالله جَلَّوَعَلَا فصار أظلم الخلق[٣].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٥٤).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٨).

وقد استدل بعض العلماء بهذا الحديث على تحريم تصوير الذرة والحبة والشعيرة[١]؛ ولكن هذا المعنى ليس مرادًا عند جمهور العلماء؛ لأن المنهي عنه من التصوير هو ما له رُوح، أما ما لا رُوح فيه، فإنه لم يُنقل إلا عن مجاهد، وفي النقل عنه نَظَرٌ أنه لا يجوز تصوير ما لا روح فيه؛ ومعنى الحديث: أنَّه مَنْ ضاهى الله في خلقه وتشبَّه به في هذه الصفة، فإنه يَلْحَقُه الإثمُ، سواءٌ صوَّر ما فيه الروح أو ما لا روح فيه، فالمنهيُّ عنه هو: المضاهاة والمشابهة فيما اختَصَّ الله به، أما مَنْ صوَّر ذرَّةً أو حبَّةً أو شعيرةً أو شمسًا أو قمرًا أو شجرًا من غير إرادة المضاهاة، إنما صنعَةً أو رغبةً، فإنه لا حرج عليه، ولا يدخل في قول النبي ﷺ في الحديث الإلهي: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي؟ فليخلقوا ذرَّةً، أو ليخلقوا حبَّةً، أو ليخلقوا شعيرةً**»؛ ويمكن أن يقال أيضًا: إن الحديث الإلهي ليس فيه النهي عن خلق هذه الأشياء، إنَّما فيه التحدي، فالذي يريد أن يُصوِّر ما فيه الروح تحدَّاهُ الله بأن يخلق ما هو أهون وما هو أيسر في الإيجاد، وهو خلق الذرة والشعيرة والحبة؛ لأنها أهون مما له روح؛ لأن خَلْقَ ما له روح يحتاج إلى أمرين: خلق الصورة، وخلق الروح التي تحيا بها الصورة، أما خلق ما لا روح فيه فليس فيه إلا عمل واحد وهو خلق الصورة فقط[٢]؛ فالأمر في ذلك للتعجيز، وليس لجهة التعليل؛ ولهذا قال في الحديث الذي بعده: «**من صوَّر صورة في الدنيا كُلّف أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ**»، فلما قال: (كُلّف أن ينفخ فيها الروح)؛ علمنا أن النهي في التصوير كان منصبًا

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح؛ وينظر: القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤١).

على ما فيه روح؛ يعني: على ما حياته بحلول الروح فيه، أما ما حياته بالنماء، كالمزروعات والأشجار ونحوها، فليس داخلًا في ذلك[١].

مناسبة الحديث للباب:

أنَّه يدلُّ على تحريم التصوير، وأنه من أظلم الظلم[٢].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي**»؛ أي: لا أحد أظلمُ منه، ونسبتُه إلى شدة الظُّلم تُفيد حرمة فعله.

والآخر: في قوله: «**فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة**»؛ بيانًا لعجزهم وتوبيخًا لهم على فعلهم، واستحقوا ذلك لكونه محرمًا، فالتصوير محرم[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**وَلَهُمَا: عَنْ عَائِشَةَ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ: الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ[٤] بِخَلْقِ اللهِ»**[٥]].

الشَّرْحُ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٨).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٨).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٣)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) في نسخة دغش: [يُضَاهُونَ].
(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: ما وطئ من التصاوير، برقم: (٥٩٥٤)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١٠٧).

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وهذا تأكيد للحديث الذي قبله، لكن هذا فيه بيان بأنهم أشد الناس عذابًا يوم القيامة، وهذا على تقدير أنهم من أشد الناس عذابًا، لأن هؤلاء المصورين قد يكونون من المسلمين الذين ارتكبوا هذا الذنب، ولا شك أن الكفار والمنافقين أشد عذابًا منهم[١].

قوله: «**أشدُّ الناس عذابًا**»؛ لأن المصور لما صوَّر الصورة على مثل ما خلق الله صار مضاهئًا لخلق الله، فكان أشد الناس عذابًا؛ لأن ذنبه من أعظم الذنوب[٢].

وقوله: «**الذين يضاهئون بخلق الله**»، هذا فيه تنبيه على العلة، وهذه العلة هي المضاهاة بخلق الله جَلَّوَعَلَا، وهي إحدى العلتين اللتين من أجلهما حُرِّمَ التصوير، فالتصوير حُرم، وصار صاحبه من أشد الناس عذابًا؛ لأجل أنه يضاهي بخلق الله جَلَّوَعَلَا؛ ولأن الصورة وسيلة للشرك[٣]؛ فذكَر النبيُ ﷺ في هذا الحديث العلة، وهي: المضاهاة بخلق الله؛ لأن الله تعالى له الخلق والأمر، فلا يجوز أن يُشَّبَه بشيء من خلقه، لما فيه من المضاهاة بخلق الله، فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَى رب كل شيء ومليكه، وهو خالق كل شيء، وهو الذي صوَّر جميع المخلوقات، وجعل فيها الأرواح التي تحصل بها الحياة، فالمصور لـمَّا صوَّر الصورة على شكل ما خلَقه الله تعالى من إنسانٍ وبهيمةٍ صار مضاهئًا لخلق الله، فصار ما صوره عذابًا له يوم القيامة، وكُلّف أن ينفخ فيها الروح

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٤).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٩).

وليس بنافخ، فكان أشد الناس عذابًا؛ لأن ذنبه من أكبر الذنوب؛ وإذا كان هذا فيمن صوَّر صورة على مثال ما خلقه الله تعالى من الحيوان، فكيف بحال من سوَّى المخلوق برب العالمين وشبَّهَه بخلقه[١]، فالتصوير مشابهة لخلق الله، وإذا كان الوعيد جاء فيمن عمل عملًا شابه به خلق الله، فكيف بمن اتخذ شريكًا شبَّه به الله؛ بأن صرف له شيئًا من العبادة[٢]، فتسويةُ المخلوق بالخالق بصرف حقه لمن لا يستحقه من خلقه، وجَعْلُه شريكًا له فيما اختص به تعالى وتقدس هو أعظمُ ذنب عُصي الله تعالى به؛ ولهذا أرسل رسله وأنزل كتبه؛ لبيان هذا الشرك والنهي عنه، وإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله تعالى[٣].

وقوله: (أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهئون بخلق الله)، فيه إشكال؛ لأن فيهم من هو أشد من المصورين ذنبًا، كالمشركين والكفار، فيلزم أن يكونوا أشد عذابًا[٤].

ولذا اختلف في تفسيره على قولين:

القول الأول: أنَّ المضاهاة بخلق الله التي رُتّبَ عليها أن يكون فاعلها أشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة **محمولة على المضاهاة التي تكون كفرًا؛ والمضاهاة في التصويريكون كفرًا في حالتين:**

الحالة الأولى: أن يُصور صنمًا ليُعبد، أو يصور إلهًا ليعبد، كأن يصور

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٧٧)؛ وقرة عيون الموحدين (٥٩٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٧١٨).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٧٧).
(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤٤).

لأهل البوذية صورةَ بوذا، أو يصور للنصارى المسيح، أو يصور أم المسيح ونحو ذلك، فتصوير ما يُعبد من دون الله مع العلم بأنه يُعبد، هذا كفرٌ بالله جَلَّوَعَلَا؛ لأنه صوَّر وثنًا ليعبد، وهو يعلم أنه يعبد، فيكون شركًا أكبر، وكفرًا بالله جَلَّوَعَلَا.

والحالة الثانية: أن يصور الصورة ويزعم أنها أحسن من خلق الله جَلَّوَعَلَا، فيقول: هذه أحسن من خلق الله، أو أنا فُقْتُ في خلقي وتصويري ما فعَل اللهُ جَلَّوَعَلَا؛ فهذا كفرٌ أكبر، وشركٌ أكبر بالله جَلَّجَلَالُهُ، وهذا هو الذي حُمل عليه هذا الحديث، وهو قوله: (أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذي يضاهئون بخلق الله)، وأما المضاهاة بالتصوير عامة بما لا يخرجه من الملة، كالذي يرسم بيده أو ينحت التمثال أو ينحت الصورة مما لا يدخل في الحالتين السابقتين فهو كبيرة من الكبائر، وصاحبها ملعون ومتوعد بالنار[(١)].

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما رواية: (أشد عذابًا)، فقيل: هي محمولة على من فعل الصورة لتُعبد، وهو صانع الأصنام ونحوها، فهذا كافر وهو أشدُّ عذابًا، وقيل: هي فيمن قصد المعنى الذي في الحديث من مضاهاة خلق الله تعالى واعتقد ذلك، فهذا كافر له من شدة العذاب ما للكفار، ويزيد عذابه بزيادة قبح كفره، فأمَّا من لم يقصد بها العبادة ولا المضاهاة فهو فاسق صاحب ذنب كبير، ولا يكفر كسائر المعاصي»[(٢)].

والقول الثاني: أن الحديث على تقدير (مِنْ)؛ أي: من أشد الناس عذابًا،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢٩).
(٢) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٩١).

أو أنَّ الأشدية نسبية؛ يعني: أن الذين يصنعون الأشياء ويبدعونها أشدهم عذابًا الذين يضاهئون بخلق الله، وهذا أقرب[١]؛ فاشتراط كون هذا فيمن قصد المضاهاة، واعتقد ذلك: هذا الاعتقاد المشترط تقييدٌ للحديث مردود؛ لأنه من المعلوم لدى كل ذي عقل سليم أن المصور إنما قصد بعمل الصورة نفس مضاهاة خلق الله؛ أي: مشابهته، ولا يخطر بباله سوى ذلك[٢]؛ فإذا صوَّر الإنسان لا مضاهاة لخلق الله، ولكن صور عبثًا؛ يعني: صنع من الطين أو من الخشب أو من الأحجار شيئًا على صورة حيوان وليس قصده أن يضاهي خلق الله، بل قصده العبث أو وضعه لصبي ليهدئه به، فإنه يدخل في الحديث؛ لأنه خلق كخلق الله، ولأن المضاهاة لا يشترط فيها القصد، فمتى حصلت المضاهاة ثبت حكمها، ولهذا لو أنَّ إنسانًا لبس لبسًا يختص بالكفار، ثم قال: أنا لا أقصد التشبه بهم، نقول: التشبه منك بهم حاصل أردته أم لم ترده، وكذلك لو أن أحدًا تشبه بامرأة في لباسها أو في شعرها أو ما أشبه ذلك، وقال: ما أردت التشبه، قلنا له: قد حصل التشبه، سواء أردته أم لم ترده، فهنا لا يُشترط **أن** يقصد المضاهاة، فالمضاهاة حاصلة سواء كانت بنية أو بغير نية؛ لأن العلة هي المشابهة، وليست العلة قصد المشابهة، فالحكم المقرون بعلة لا يشترط فيه القصد، فمتى وجدت العلة ثبت الحكم[٣].

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على شدة عقوبة المصورين[٤]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤٤).
(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٤).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٣٨، ٤٤٣).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٩).

التصوير[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة»، ثمَّ عيَّنهم بقوله: «الذين يضاهئون بخلق الله»، والمضاهاة: هي المشابهة، ومنها التصوير، وكونُهم أشدُّ الناس عذابًا يدلُّ على حرمة فعلهم، وأنه كبيرة من كبائر الذنوب[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَلَهُمَا[٣]: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ»[٤]].

الشَّرْح

هذا هو الحديث الثالث في الباب، وعلاقة الحديث بالباب، أن فيه بيان سبب كون المصور أشد الناس عذابًا، قال المصنف في المسائل: «الخامسة: أن الله يخلق بعدد كل صورة نفسًا يعذب بها المصور في جهنم»[٥].

قوله: «كل مصور في النار»؛ أي: لذي روح؛ لتعاطيه ما يشبه ما انفرد الله به من الخلق والاختراع[٦].

---

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٤٢).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٣).
(٣) لم أجده بهذا اللفظ في نسخ صحيح البخاري المطبوعة، وينظر: النهج السديد، جاسم الفهيد (٢٦٥).
(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١٠).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٧٠).
(٦) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧٣).

قوله: «يجعل له بكل صورة صوَّرها نفسٌ يعذب بها في جهنم»؛ وهذا فيه أن الله يخلق بعدد كل صورة نفسًا يُعذب بها في جهنم(١)؛ أي: يجعلُ اللهُ في كل صورة صوَّرها روحًا فتعذبه نفس الصورة بأن يجعل فيها روحًا، فالباء بمعنى (في)؛ أو يجعل الله له بعدد كل صورة شخص يعذبه يوم القيامة، فالباء بمعنى: لام السبب(٢)، وهذا يقتضي أنه لو صور في اليوم عشر صور، ولو من نسخة واحدة؛ فإنه يُجعل له في النار عشر صور، يقال له: انفخ فيها الروح، وظاهر الحديث أنه يبقى في النار معذبًا حتى تنتهي هذه الصور(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلًا على تحريم التصوير ووعيد المصورين(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «في النار»، فإن هذا يدل على حرمة فعله؛ لأن الوعيد بالنار يكون على فعل محرم أو ترك واجب(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَلَهُمَا: عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا؛ كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»(٦)].

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٥).
(٢) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٨٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٧٣).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤٦).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٩٩).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، برقم: (٥٩٦٣)؛ ومسلم،كتاب: اللباس والزينة، باب: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١٠).

الشَّرْحُ

هذا هو الحديث الرابع في الباب.

قوله: «كُلِّف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»؛ يعني: في يوم القيامة، والمكلِّفُ له هو الله عَزَّوَجَلَّ[١]، يقول له: انفخ الروح في هذه الصورة، وهذا في كل صورة صوَّرها، ولا يمكنه ذلك، فيكون معذَّبًا دائمًا، فالحديث يدل على طول تعذيبه، وإظهار عجزه عما كان تعاطاه[٢].

وقوله: (كلف أن ينفخ فيها الروح)؛ يقتضي أن المراد التصوير تصوير الجسم كاملًا، وعلى هذا، فلو صوَّر الرأس وحده بلا جسم، أو الجسم وحده بلا رأس؛ فالظاهر الجواز[٣].

مناسبة الحديث للباب:

أنه دلَّ على تحريم تصوير ذوات الأرواح[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «كُلِّف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»؛ أي: كُلف بذلك لإظهار عجزه؛ تعنيفًا له على فعله، وأنه واقع في أمر محرم[٥].

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤٦).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٧٤).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤٩).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٤٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي الهَيَّاجِ؛ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَن لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»[(١)]].

الشَّرْحُ

هذا هو الحديث الخامس في الباب.

قوله: **(أن لاتدع صورة إلا طمستها)**؛ أي: أزلتها ومحوتها فهو مشروع، ويجب منه إزالة ما لا تبقى معه حياة[(٢)]؛ فإن كانت ملونة فطَمْسُها بوضع لون أخر يزيل معالمها؛ وإن كانت تمثالًا فإنه يقطع رأسه؛ وإن كانت محفورة فيحفر على وجهه حتى لا تتبين معالمه، فالطمس يختلف، وظاهر الحديث سواء كانت تعبد من دون الله أولًا[(٣)]؛ فدلَّ هذا الحديث على إتلاف الصورة لمن قدر على إتلافها وإزالتها؛ لمضاهاتها لخلق الله، وطمسها إن كانت غير مجسمة[(٤)]؛ أما المجسمة فلا بُدَّ من إتلافها، وإنما الطمس يكون فيما يقولون: إنه حبسٌ للظِّلِّ[(٥)].

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدلُّ على وجوب طمس الصور وإتلافها[(٦)]؛ حيث دلَّ الحديث على

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، برقم: (٩٦٩).
(٢) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٨٧).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤٨).
(٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٦).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٧٢٠).
(٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٠٣).

تحريم التصوير واتخاذ الصور[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: (ألا تدع صورة إلا طمستها)، والأمر بالطمس يقتضي حرمة الصورة[٢].

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٤٨).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي الـمُصَوِّرِينَ].

أي لقوله: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي» إلخ وما بعده[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى العِلَّةِ، وَهُوَ تَرْكُ الأَدَبِ مَعَ اللهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي»].

يعني: طلَبَ التشبه بالله جَلَّوَعَلَا[٢]؛ أي: أن المصور على صورةِ ما خلقَ اللهُ قد ترك الأدب معه؛ لأنه سبحانه هو الخالق البارئ المصور، فلا يليق بغيره أن يفعل مثل ذلك[٣]، فمن ذهب يخلق كخلق الله، فهو مسيء للأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ؛ لمحاولته أن يخلق مثل خلق الله تعالى، كما أنَّ من ضادَّه في شرعه فقد أساء الأدب معه[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ، وَعَجْزِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ[٥]: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً [أَوْ حَبَّةً][٦] أَوْ شَعِيرَةً»].

أي: لـمَّا تحدَّاهم أن يخلقوا مثل هذا وعجزوا عنهن وقدَرَ هو على خلقِ كل شيء؛ دلَّ ذلك على قدرته وعجزهم[٧]، فالله خلقَ أكبرَ من ذلك، وهم عجزوا عن خلق الذرة أو الشعيرة[٨]؛ فإذا عَجَزوا عن ذلك فعجزُهم عن خَلْق ما فيه الروح من باب أولى[٩].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٩).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٨٤).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٤٩).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٢).
(٥) في نسخة دغش: [بِقَوْلِهِ].
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٠).
(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٢).
(٩) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا].

أي لقوله: «**أشد الناس عذابا الذين يضاهئون بخلق الله**»؛ إذا صوَّرَ ما يُعبد من دون الله قاصدًا ذلك، لأنه يكون كافرًا؛ أو أنه من أشد الناس عذابًا[١]، **فقوله: (أشد) فيه جوابان:**

أحدهما: أنها تؤول بأصحابها إلى الشرك، وأهل الشرك هم أشدُّ الناس عذابًا.

والآخر: أنه لا تُقصد به حقيقة أفعل التفضيل، وإنما يُراد به التبعيض؛ يعني: من أشدهم كذا وكذا[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذَّبُ بِهَا [الـمُصَوِّرُ][٣] فِي جَهَنَّمَ].

أي لقوله: «**يجعل لكل صورة صورها نفسٌ يُعذَّبُ بها في جهنم**»[٤]، وهذا الحديث فيه دلالة على أن الـمُصوِّرَ يتكرر تعذيبُه بكل صورة صورها؛ فهو يدل على تجدُّدِ العذاب وكثرتِه بكثرة ما يحصل من التصوير[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، [وَلَيْسَ بِنَافِخٍ][٦]].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٠).
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٠).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

أي لقوله: «**كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ**»[١]؛ أي: عُلّق ذلك فيه على وجه التعذيب له، فالمراد بالتكليف هنا باعتبار الوضع اللغوي للتكليف، وليس بمعنى المصطلح الشرعي للتكليف[٢]، فهذا التكليف تعذيب، وليس غرضُه ومقصوده امتثالَ المكلَّف، إنما غرضه ومقصوده تعذيبه، وفي قوله: «وليس بنافخ»؛ دليلٌ على طول تعذيب هذا؛ لأنه يُكلَّف ويحاول أن يكون منه هذا، لكنه لا يصل إلى نتيجة[٣]، ويؤخذ منه: وقوع التكليف في الآخرة بما لا يطاق على وجه العقوبة[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّابِعَةُ: الأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ].

أي: تغطيتُها[٥]؛ لقول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لأبي الهيَّاج: «**ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله** ﷺ**؟ أن لا تدعَ صورةً إلا طمستها**»[٦]؛ بإزالة ما يجعلها صورة؛ يعني: إذا كان بالتخطيط، أما إذا كانت بالتجسيم ولها ظل فإنه لا يكفي الطمس، بل لا بُدَّ من إزالة معالم الصورة، وهو الرأس[٧]، فالطمس: التغطية، ويكفي من ذلك طمس الرأس، لما صحَّ عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إنما الصورة الرأس، فإذا ذهبَ الرأسُ لم تكن صورةٌ**»، والمراد بالطمس: الإزالة بالكُلِّيَّة، وأما مجرد وضع الخط على الرقبة فهذا ليس طمسًا[٨].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٠).
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٦).
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٠).
(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١١٨٤).
(٨) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٦).

بَابُ
مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾ [المائدة: ٨٩].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ][(١)]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**الحَلِفُ؛ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ**». أَخْرَجَاهُ[(٢)].

وَعَنْ سَلْمَانَ [الفَارِسِي][(٣)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ[(٤)]: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ [يَومَ القِيَامَةِ][(٥)]، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أُشَيمِطٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضَاعَتَهُ؛ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ**». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(٦)].

(١) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: البيوع، باب: يمحق الله الربا ويربي الصدقات، برقم: (٢٠٨٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: البيوع، باب: النهي عَنْ الحلف فِي البيع، برقم: (١٦٠٦).

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة القاسم: [وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا:...].

(٥) زيادة من نسخة القاسم.

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب الميم، محمد بن عبد الله الحضرمي، برقم: (٥٥٧٧). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٤٤): «ورواته محتج بهم في الصحيح»؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٧٨): «ورجاله رجال الصحيح»؛ وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٣٠٧٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد:=

وَفِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**». قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»(١).

وَفِيهِ: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ(٢): «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**(٣)، **ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**».

[وَ](٤) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «كَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ»(٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: الوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الأَيْمَانِ.

= «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٧١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٠): «صحيح».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، برقم: (٣٦٥٠)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تَعَالَى عنهم ثُمَّ الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٥).

(٢) في نسخة العصيمي: [أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:...].

(٣) في نسخة أسامة، والحبيشي زيادة ثالثة للفظة: [ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ]. وهذه الزيادة ليست موجودة في الصحيحين.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، برقم: (٣٦٥١)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تَعَالَى عنهم ثُمَّ الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٣).

الثَّانِيَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ الحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ.

الثَّالِثَةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ لَا يَبِيعُ [إِلَّا بِيَمِينِهِ][(١)]، وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ[(٢)].

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قِلَّةِ الدَّاعِي.

الخَامِسَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَحْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلَفُونَ.

السَّادِسَةُ: ثَنَاؤُهُ ﷺ عَلَى القُرُونِ الثَّلَاثَةِ، أَوِ الأَرْبَعَةِ، وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ.

السَّابِعَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصِّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ.

(١) زيادة من نسخة العصيمي.
(٢) في نسخة دغش: [الوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ لاَ يَشْتَرِي إِلاَّ بِيَمِينِهِ، وَلاَ يَبِيعُ إِلاَّ بِها].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان إثم كثرة الحلف وعقوبته وما يؤول إليه(١).

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أنَّ كثرة الحلف تنافي تحقيق التوحيد الواجب أو المستحب(٢)، فالمصنف عقد هذا الباب: لبيان وجوب حفظ الأيمان لما في ذلك من تعظيم الله تعالى؛ لأن كثرة اليمين تُشعر بالاستخفاف(٣).

فقوله: **(باب ما جاء في كثرة الحلف)**؛ أي: من النهي عنه، والوعيد عليه(٤)؛ لما فيه من الاستخفاف وعدم التعظيم لله جَلَّ وَعَلَا(٥).

و(الحلف) هو: القسم بالله تعالى(٦)، فالحلف: اليمين والقسم، وهو: تأكيد الشيء بذكرِ مُعَظَّمٍ بصيغة مخصوصة بأحد حروف القسم، وهي: الباء والواو والتاء(٧)، والمقصود بالحلف هنا: اليمين المعقودة التي عقدها صاحبها، أما لغو اليمين فإن هذا معفو عنه، مع أن الكمال فيه والمستحب: أن يخلص الموحد لسانه وقلبه من كثرة الحلف في الإكرام ونحوه بلغو اليمين(٨).

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٦٢).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٥٤).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٨٧)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٨).
(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥١٣).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٨).
(٧) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٤).
(٨) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٢).

والمراد بهذا الباب: ذمُّ إكثار الإنسان من الحلف[١]؛ ووجه إيراد المصنف له؛ **لأمرين:**

الأول: أن أصل اليمين إنما شُرعت تأكيدًا للأمر المحلوف عليه، وتعظيمًا للخالق؛ ومن تمام هذا التعظيم: أن لا يحلف بالله إلا صادقًا، وأن يُحترم اسمُه العظيمُ عن كثرة الحلف، **فالكذب وكثرة** الحلف تنافي التعظيم الذي هو روح التوحيد[٢]؛ فالقلب المعظم لله لا يكثر الحلف؛ لأن كثرة الحلف لا تجامع كمال التوحيد، فإنَّ من كَمُلَ التوحيد في قلبه أو قارب الكمال لا يجعل الله عُرضَةً لأيمانه، فالواجب على العبد أن يُعظم الله جَلَّوَعَلَا، وأن لا يكثر اليمين[٣].

والثاني: أن المكثر من الحلف غالبًا ما يقع في الحنث؛ لأن الإكثار من الشيء مظنة وقوع الغلط فيه؛ **فكثرة الحلف تفضي إلى شيئين:**

أحدهما: التساهل في ذلك وعدم المبالاة.

والثاني: الكذب؛ فإنَّ من كثرت أيمانه وقع في الكذب؛ لذا ينبغي التقليل وعدم الإكثار من الأيمان.

فأراد المصنف بهذا الباب: بيان أن كثرة الحلف نقصٌ في الإيمان، ونقصٌ في التوحيد[٤]؛ فهذا الباب معقودٌ لبيان ذم كثرة الحلف، وأنها منافية لكمال

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٦٤).
(٢) القول السديد، لابن سعدي (٢١٣).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٢).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦١).

التوحيد[١].

مقصود الترجمة:

بيان حكم كثرة الحلف[٢].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ تعظيم الله تعالى من تمام التوحيد، وكثرة الحلف بالله يدل على أنه ليس في قلب الحالف من تعظيم الله ما يقتضي هيبة الحلف بالله[٣]؛ فمن كمال التوحيد احترام اسم الله وعدم امتهانه بكثرة الحلف[٤]، فالاستهانة بالحلف بالله تُنْقصُ التوحيد، كما أنَّ تعظيم الحلف بالله من كمال التوحيد[٥]، فمن كمال تحقيق توحيد الأسماء والصفات ألا يكثر من الحلف بها، وخاصة في الأمور الدنيوية، لأن الإكثار من الحلف بها يدل على الاستخفاف بها وعدم تعظيمها، وهذا مما ينافي كمال التوحيد[٦]، فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة؛ وهي أن: تحقيق التوحيد وكمال التوحيد لا يجامع كثرة الحلف، فكثرة الحلف منافية لكمال التوحيد[٧].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

ورد فيما سبق من الأبواب: النهي عن الحلف بغير الله، وأنه شرك؛ وورد

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٠٥).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٨).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٤).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٠٤).
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٧٠).
(٦) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٧٩).
(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٣).

أيضًا: (باب: ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله)؛ أما هذا الباب فهو معقود للنهي عن كثرة الحلف بالله، ومعلوم أن الحلف بالشيء تعظيمٌ له؛ ولهذا جاء النهي عن الحلف بغير الله؛ لأنه تعظيمٌ للمخلوق، والحلف بالله تعظيمٌ له، ولكن يُخشى على الذي يحلف بالله مع كثرة الحلف أن يفجر ويكذب، وهذا فيه عدم احترام أسماء الله، حيث استعملها كاذبًا ليؤكِّد بها صدقه، وعدم احترام أسماء الله نقصٌ في التوحيد، وهذا هو السبب في إدخال هذا الباب في كتاب التوحيد[١].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

الباب السابق في التصوير، وفيه جانبٌ من عدم تعظيم الله ممن ضاهى بخلق الله، وهذا الباب في النهي عن كثرة الحلف؛ لأن من يُكثر الحلف قد نقص عنده تعظيم الله سبحانه[٢]، فهذا الباب كالباب السابق في تعظيم أسماء الله جَلَّوَعَلَا؛ فالمصنف لما بين في الباب السابق أن مما يقدح في التوحيد صناعة الصور، ولو كانت لغرض دنيوي، كاستعمالها في البيوت أو للتجارة؛ بين في هذا الباب أن مما يقدح في التوحيد الحلف بأسمائه من أجل تحقيق أغراض دنيوية كالبيع وغيره[٣].

(١) ينظر: السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥٠٥).
(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٦٢).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٧٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]].

الشَّرْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ستة أدلة في الأمر بحفظ اليمين، فذكر في الباب: آية، وأربعة أحاديث، وأثرًا واحدًا، وهذه الآية هي الدليل الأول، وفيها أمر الله تعالى بحفظ اليمين، وحفظ اليمين يكون بأمور منها: ما ذكر غير واحد من المفسرين عن ابن عباس: «يريد لا تحلفوا»[(١)]؛ ولهذا جاء المصنف بهذه الآية في هذا الباب؛ لأن من معنى حفظ اليمين: عدم كثرة الحلف[(٢)]؛ فهذا هو المعنى الذي أراد المصنف من الآية، وهو الشاهد من الآية للترجمة؛ لأنه يلزم من كثرة الحلف كثرة الحنث، مع ما في ذلك من الاستخفاف بعظمة الله، وهذا مما ينافي كمال التوحيد الواجب أو عدمه[(٣)]؛ ففي هذه الآية أمرَ الله تعالى بحفظ اليمين إلا من حاجة لها، وهذا الأمر للوجوب؛ لأنه وسيلة لتحقيق تعظيم الله تعالى، وتحقيق كمال التوحيد[(٤)]، فقوله: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ﴾، هذا أمرٌ بحفظها يتضمن النهي عن الحلف إلا إذا دعت إلى ذلك حاجة[(٥)]؛ ففيه إيجاب لأن يحفظ العبد يمينه، فلا يحلف عاقدا اليمين إلا على أمر شرعي بين، أما أن يحلف دائمًا ويجعل الله في يمينه،

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٨٧)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٨).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٥).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٨٧)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٠٨).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٣).
(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٧١).

فهذا ليس من تعظيم أسماء الله جَلَّجَلَالُهُ[١].

وسُمي الحلف يمينًا، لأن العرب كانت تمدُّ اليد اليمنى عند إرادة القسم[٢].

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على تحريم الإكثار من الحلف لغير سبب[٣].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

ما فيها من الأمر بحفظ اليمين، والأمر للإيجاب، ومن جملة حفظها: عدمُ الإكثار من الحلف[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ [قَالَ][٥]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الحَلِفُ؛ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». أَخْرَجَاهُ[٦]].

الشَّرْحُ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦١).
(٢) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٥١).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٨).
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.
(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: البيوع، باب: يمحق الله الربا ويربي الصدقات، برقم: (٢٠٨٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: البيوع، باب: النهي عَنِ الحلف فِي البيع، برقم: (١٦٠٦).

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه ذم كثرة الحلف في أمور الدنيا[١].

قوله: **(أخرجاه)**؛ يعني: في الصحيحين، وليس في الصحيحين لفظة: (لِلْكَسْبِ)، وإنما هي من زيادات ابن السَّرْح في غير الصحيحين، وهذا الحديث في البخاري بلفظ: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ»، وفي مسلم، لفظه: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ»[٢].

وقوله: **«الحلف»**: المراد به الحلف الكاذب، كما بيَّنته الرواية الأخرى (اليمين الكاذبة)[٣]، **وقيل**: إن هذا الحديث فيمن حلف صادقًا، فكيف بمن يحلف كاذبًا، فإذا كان الحلف صدقًا، فهذا فيه هذا الوعيد أنه يكون ممحقة للبركة، ويؤيد أن المراد هنا بالحلف صدقًا ما أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع النبي ﷺ يقول: (إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه يُنفق ثم يُمحق)، فهنا لما نهى النبي عن كثرة الحلف دلَّ على أن المراد الحلف على وجه الصدق لا الحلف على وجه الكذب؛ لأن الحلف على وجه الكذب محرم ولو كان مرة واحدة[٤].

وقوله: **«ممحقة للكسب»**؛ أي: مظنة للمحق، وهو: النقص والمحو والإفلاس[٥]؛ وسبب ذلك أنه نوعُ عقوبة، فإنَّ هذا الذي يبيع بالحلف فإنه

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٢) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٥١٩).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٥٧).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) حاشية كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢٠١).

تُنفق سلعته، ولكن كسبه يُمحق؛ لأن محق الكسب يكون نوع عقوبة؛ لأجل أنه لم يفعل الواجب من تعظيم الله جَلَّوَعَلَا[١].

وهذا الحديث يدل على أنَّ كثرة الحلف من أسباب الوقوع في الخطأ، فهو يعتني باليمين لينفق السلعة، ولكنه يقع في الخطر وهو محق الكسب وقلة البركة، وهذا يدل على أن تنفيق السلع قد يوقع في الكذب، وقد يوقع في الصدق، لكن كثرة الأيمان توقعه في الكذب، وربَّما جرَّه الطمع وساقه إلى أن يكذب، فالواجب الحذر؛ لأن هذه الأيمان من أسباب محقٌّ البركة ومن أسباب الوقوع فيما حرَّم الله[٢].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه التحذير من استعمال الحلف؛ لأجل ترويج السلع، وبيان محقه للكسب[٣]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم الإكثار من الحلف لغير سبب[٤].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**مَمحقةٌ للكسب**»؛ أي: مذهبٌ بركة الكسب مزيلٌ لها، وما أوجبَ محقَ البركة فهو محرمٌ[٥].

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٣).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦١، ٤٦٢).
(٣) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٠٥).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٥٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٨)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَعَنْ سَلْمَانَ [الفَارِسِيِّ][(١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ[(٢)]: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ [يومَ القِيَامَةِ][(٣)]، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أُشَيمِطٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضَاعَتَهُ؛ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(٤)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه وعيدًا عظيمًا على من لم يحفظ يمينه، بأن جعلها طريقًا ووسيلة لمكاسب الدنيا لا يبيع ولا يشتري إلا بها[(٥)].

قوله: «**ورجلٌ جعل اللهَ بضاعته**»؛ أي: جَعَل الحلف بالله بضاعةً له[(٦)]، وسمَّاه بضاعة له؛ لملازمته له وغلبته عليه[(٧)]، وهذا هو الشاهد من الحديث

(١) زيادة من نسخة أسامة.
(٢) في نسخة القاسم: [وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا:...].
(٣) زيادة من نسخة القاسم.
(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب الميم، محمد بن عبد الله الحضرمي، برقم: (٥٥٧٧). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٤٤): «ورواته محتج بهم في الصحيح»؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٧٨): «ورجاله رجال الصحيح»؛ وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٣٠٧٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٧١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٠): «صحيح».
(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٦) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩٠)؛ والقول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٦١).
(٧) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩٠)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٧٨).

للترجمة[١].

وقوله: «لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه»: استئنافيَّة تفسيريَّة؛ لقوله: «جعل الله بضاعته»، ومعناها: أنه كلما اشترى حلف، وكلما باع حلف طلبًا للكسب، واستحق هذه العقوبة؛ لأنه حتى وإن كان صادقًا، فكثرة أيمانه تشعر باستخفافه واستهانته باليمين[٢]، فهو يكثر من الحلف بالله تهاونًا، فكان جزاؤه هذه العقوبات الثلاث: لا يكلِّمه الله، ولا يزكِّيه، وله عذابٌ أليم والعياذ بالله[٣].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه التحذير من كثرة الحلف في البيع والشراء[٤]؛ لأن من جعل الله بضاعته، فإن الغالب أنه يكثر الحلف بالله عَزَّوَجَلَّ[٥]؛ فدلَّ الحديث على تحريم الإكثار من الحلف لغير سبب[٦].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ورجلٌ جعل الله بضاعته؛ لا يشتري إلا بيمينه ولا يبيع إلا بيمينه»؛ أي: جعلَ الحلفَ بمنزلة البضاعة الملازمة له، التي لا تنفك عنه في تجارته،

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٧٨)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤١٠).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٦٢).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٧٥).
(٤) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٠٧).
(٥) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٦٣).
(٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٥٥).

وتُوعِّدَ بالوعيد الشديد المذكور في الحديث الدَّالّ على حرمة فعله[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَفِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَينٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»[٢]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه ذمَّ من يكثر الحلف دون حاجة[٣].

قوله: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»؛ هذا في مدح القرون الثلاثة المفضلة؛ المقتضي أنهم لم يكونوا يُكثرون الحلف بالله؛ لفضلهم وصلاحهم[٤].

وقوله: «**ثم إن بعدكم قومًا يشهدون ولا يستشهدون**»؛ لاستخفافهم بأمر الشهادة وعدم تحريهم للصدق؛ وذلك لقلة دينهم وضعف إسلامهم[٥]،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٨).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، برقم: (٣٦٥٠)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْهُمْ ثُمَّ الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٥).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٩).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩١).

ومعنى قوله: (يشهدون ولا يستشهدون)؛ أي: يتحملون الشهادة من غير تحميل أو يؤدونها من غير طلب[١]؛ فدلَّ هذا على ضعف تعظيم الله في قلوبهم، والشهادة هنا تشمل الحلف وغيره[٢].

وقوله: «ويخونون ولا يؤتمنون»؛ أي: يخونون أماناتهم وعهودهم، ولا يؤتمنون على شيء منها لعدم حفظهم الأمانة[٣]، أو لخيانتهم الظاهرة بحيث لا يُعتمد عليهم، وهذا يدل على أن الخيانة قد غلبت على كثير منهم أو أكثرهم[٤].

وقوله: «وينذرون ولا يوفون»؛ أي: لا يؤدون ما وجب عليهم، فظهور هذه الأعمال الذميمة يدل على ضعف إسلامهم وعدم إيمانهم[٥]، وهذا لا يعارض حديث النهي عن النذر وأنه لا يأتي بخير، وإنما هو تأكيد لأمره، وتحذير من التهاون به بعد إيجابه[٦].

مناسبة الحديث للباب:

أنَّ فيه ذم الذين يتساهلون بالشهادة وهي نوعٌ من اليمين؛ لأن الحلف يقترن بالشهادة، فالشهادة حلف، فمن استخف بالشهادة استخف بالحلف، وهذا يتضمن كثرة شهادتهم؛ لأنهم ما داموا أنهم مستعدِّين للشهادة، فهذا

(١) حاشية كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢٠٢).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) إعانة المستفيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٧٩).
(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩١).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩١).
(٦) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩٠).

دليلٌ على أنهم ليس عندهم تمنع، فتكثر شهادتهم، وكثرة شهادتهم دليلٌ على استخفافهم بالشهادة، وإلا فالشاهد الحق لا يشهد إلا إذا طُلبت منه الشهادة واحتيج إليها[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أحدها: في مدح القرون الثلاثة المفضلة المقتضي أنهم لم يكونوا يكثرون الحلف بالله، فمن موجبات مدحهم عدم كثرة حلفهم[٢].

في قوله: «**يشهدون ولا يستشهدون**»؛ فهم يشهدون بدون أن تُطلب منهم الشهادة، بل يبادرون ويتسارعون بها، فإذا سارعوا بالشهادة قبل أن تُطلب منهم فهذا دليلٌ على استخفافهم بها، وهذا نقصٌ في التوحيد، فيكون فيه مطابقة للترجمة، وهي قول المصنف: (باب: ما جاء في كثرة الحلف)؛ لأن الشهادة حلف، كما قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾، فسمَّى الشهادة يمينًا[٣].

والثانية: في قوله: «**وينذرون ولا يوفون**»، ذمًّا لهم على هذه الحال، **وذلك من وجهين:**

أحدهما: أن مما يدخل في المعنى العام للنذر: حفظ اليمين، فالحلف من

(١) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٠٩)؛ وإعانة المستفيد (٢/ ٢٧٨).

(٢) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٧٨).

جملة النذر بمعناه العام وهو التزام الدين كله، ومما يدعو إلى عدم الوفاء به كثرة الحلف، فإن الرجل يحلف ثم يحنث في حلفه.

وثانيهما: لما بين النذر واليمين من المشابهة في كونهما عقدًا؛ فإن النذر يطلق على معنى خاص كما تقدم، فالنذر واليمين كلاهما عقدٌ مع الله، ومن الذم لمن يحلف كثرة حلفه بالله؛ لأنه يوقعه في عدم الوفاء بيمينه(١).

فهذا الحديث يتعلق بكثرة الحلف؛ من جهة أن الشهادة والنذر لهما تعلق بالحلف(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَفِيهِ: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ(٣): «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ(٤)، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب؛ وفيه ذم كثرة الشهادة، وذم كثرة اليمين، فيكون مطابقًا للترجمة؛ لأن النبي ﷺ ساقه مساق الذم، ففيه النهي عن كثرة الشهادة وكثرة الحلف؛ لأن فيه استخفافًا بهما، فيكون منقصًا للتوحيد(٥).

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٩)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥١١).

(٣) في نسخة العصيمي: [أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:...].

(٤) في نسخة أسامة، والحبيشي زيادة ثالثة للفظة: [ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ]. وهذه الزيادة ليست موجودة في الصحيحين.

(٥) إعانة المستفيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٧٩).

قوله: «ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»؛ هذا فيه إشارة إلى التسارع في الشهادة واليمين[١]، وهذه حالُ من صرف رغبته إلى الدنيا ونسي المعاد، فخفَّ أمرُ الشهادة واليمين عنده تحمُّلًا وأداء؛ لقلَّة خوفه من الله، وعدم مبالاته بذلك[٢]، وهذا هو الشاهد من الحديث؛ ففيه التحذير من الاستهانة باليمين؛ لأن هذا التسارع دليل على الاستخفاف باليمين والشهادة، وأنه لا يبالي أيهما أتى به أولًا: الشهادة أو اليمين، وذلك لخفتها في لسانه وتسرعه فيها، بينما الواجب فيها الحفظ والصيانة، والتَّأنِّي والتثبُّت، فلا يبذلها إلا في موضعها، ولا يأتي بها إلا حيث تدعو الحاجة إليها[٣].

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه التحذير من التساهل باليمين والشهادة[٤]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم المسارعة في الحلف[٥].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ثم يجيء قومٌ تسبق شهادة أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادته»، ومسابقته تدلُّ على كثرة حلفه، وهو وصفٌ أُريدَ به الذمُّ؛ لأنه وقع في مقابل وصف القرون الثلاثة بالخيرية، فهو يخالفُ المأمورَ به من حفظ اليمينِ[٦].

---

(١) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩١).
(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١١).
(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٥٨).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٩)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [[وَ][(١)] **قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «كَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ»**[(٢)]].

الشَّرْحُ

هذا الأثر هو الدليل السادس في الباب، والشهادة هنا تشمل اليمين وغيره كما سبق[(٣)].

قوله: **(قال إبراهيم)**، المراد به: إبراهيم النخعي، التابعي الجليل من تلاميذ ابن مسعود[(٤)]، والظاهر أن المراد بقوله: **(كانوا يضربوننا)**؛ يعني: أصحاب عبدالله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كما هي عادة إبراهيم في النقل عنهم[(٥)]، وهذا لم يكن خاصًّا بأصحاب ابن مسعود، بل كان هذا حال السلف في تربية أولادهم؛ لأنهم إذا اعتادوا ذلك في حال الصغر أدى ذلك إلى التساهل في ذلك في حال الكبر، وكانت هذه حالة السلف الصالح محافظة على أولادهم لا يتركون شيئًا مما يُكْرَه إلا أنكروه على الصغار وأدَّبوهم عليه[(٦)].

وقوله: **(يضربوننا على الشهادة والعهد)**؛ أي: يضربوننا عليها إنْ شهدنا زورًا، أو إذا شهدنا ولم نقم بأدائها؛ ويحتمل أن المراد بذلك: ضربهم على

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، برقم: (٣٦٥١)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تَعَالَى عنهم ثُمَّ الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٣).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٢٨١).
(٥) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩١).
(٦) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤١٤).

المبادرة بالشهادة والعهد[١]؛ أي: يضربونهم على الاستخفاف بهما، والتسرع فيهما، والتهاون فيهما، فكل هذا يدخل في قوله: (يضربوننا على الشهادة والعهد)، وكذلك على الكذب فيهما[٢].

وقوله: **(ونحن صغار)**؛ أي كان السلف يؤدبون أولادهم إذا قالوا: أشهد ويحلف؛ أو يقول: وعهد الله، حتى لا يعتاد هذا إذا كبر، فيسهل عليه الإيمان الفاجرة والعهود الظالمة[٣]؛ وهذا فيه تأديب السلف لأولادهم ولذراريهم على تعظيم الله جَلَّوَعَلَا؛ فإنَّ الشهادة والعهد يجب أن يقترنا بالتعظيم لله جَلَّوَعَلَا، والخوفِ من لقائه، والخوفِ من الظلم، فكانوا يؤدبون أولادهم على ذلك حتى يتمرنوا وينشؤوا على تعظيم توحيد الله وتعظيم أمر الله ونهيه[٤]؛ وإنما فعلوا ذلك لئلا يعتادوا إلزام أنفسهم بالعهود وهي: الأيمان، لما يلزم الحالف من الوفاء أو الكفارة، وربما أثم بترك ذلك، وكذا الشهادة، فإنه إذا اعتادها حال صغره سهلت عليه، فربما أدَّاه ذلك إلى التساهل حال كبره، فإنَّ من شب على شيء شاب عليه[٥].

مناسبة الأثر للباب:

أنَّ فيه التحذير من التساهل باليمين والشهادة[٦]؛ حيث دلَّ على أن بعض

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦٦).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٥).
(٥) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٨١).
(٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١١).

السلف يمنعون أولادهم من اعتياد التزام العهد حتى لا يتعرضون لنكثه فيأثموا بذلك[١].

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في ضربهم على الشهادة والعهد، وهو: اليمين والحلف؛ تعويدًا لهم على الامتناع عن كثرة الحلف، فكان هذا من هدي السلف[٢].

خلاصة الباب:

النهي عن الحلف إلا لحاجة؛ لأن ذلك من تعظيم الله سبحانه[٣].

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٥٩).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٨٩).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٦٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: الوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الأَيْمَانِ].

أي لقوله: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾، ومعناه: لا تحلفوا أو لا تحنِثوا أو لا تترُكوها بغير تكفير(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ الحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ].

أي: كما دلَّ عليه حديث أبي هريرة، فإنه إذا حلف أُخذت منه السلعة، ولكن تمُحق بركتها، وحينئذ لا خير فيها(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ لَا يَبِيعُ [إِلَّا بِيَمِينِهِ](٣)، وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ(٤)].

أي: أنه من الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قِلَّةِ الدَّاعِي].

أي لقوله: «**أشيمط زان، وعائل مستكبر**»؛ وغَلَّظ في عقوبتهم؛ لأن الداعي إلى فعل المعصية المذكورة ضعيف عندهما(٦)؛ فإنهما لا داعي لهما إلى المعصية، فعظمت عقوبتهما، بخلاف الشاب إذا زنى، والغني إذا تكبر؛ فإن

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٢).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٢).
(٣) زيادة من نسخة العصيمي.
(٤) في نسخة دغش: [الوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ لاَ يَشْتَرِي إِلاَّ بِيَمِينِهِ، وَلاَ يَبِيعُ إِلاَّ بِها].
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٢).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧٢).

لهما داعيًا إلى ذلك[١]، والنفي هنا لكمال الداعي، لا لعدم وجوده بالكلية، فالداعي موجود، ولكنه ضعيف[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الخَامِسَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَحْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلَفُونَ].**

أي لقوله: «**تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته**»[٣]، ولكن هذا ليس على إطلاقة، بل النبي ﷺ حلف ولم يُستحلف في مواضع عديدة، وعليه فإن الحلف إذا دعت الحاجة إليه أو اقتضته المصلحة، فإنه جائز، بل قد يكون مندوبًا إليه، كحلف النبي ﷺ في قصة المخزومية، حيث قال: «**وأيم الله؛ لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها**»، فقد وقع موقعًا عظيمًا من هؤلاء القوم الذين أهمهم شأن المخزومية وممن يأتي بعدهم[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[السَّادِسَةُ: ثَنَاؤُهُ ﷺ عَلَى القُرُونِ الثَّلَاثَةِ، أَوِ الأَرْبَعَةِ، وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ].**

أي: كما في حديث عمرانَ في الثلاثة، وحديثِ ابن مسعود في الأربعة، ثم ذِكرُ ما يحدثُ بعدها مما يخالفُ الشرع[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[السَّابِعَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ].**

أي لقوله: «**يشهدون ولا يستشهدون**»، وهذا إذا لم يُحتج إلى شهادتهم،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٣).
(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٣).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧٢).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٣).

وإلا فقد وردَ مدحُ ذلك[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصِّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ].

أي: لئلَّا يتساهلوا بها كما قال إبراهيمُ النخعي[٢]، والسلف المقصود بهم هنا أصحاب ابن مسعود[٣].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٣).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٣).
(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابُ
مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى[١]: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ الآيَةَ [النحل: ٩١].

[وَ][٢] عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[٣] إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ [فِي خَاصَّتِهِ][٤] بِتَقْوَى اللهِ [تَعَالَى][٥]، وَمَنْ[٦] مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا؛ فَقَالَ[٧]: «اُغْزُوَا بِاسْمِ اللهِ، فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا[٨] مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اُغْزُوَا، وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا. وَإِذَا عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيَّتُهُنَّ [مَا][٩] أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ. ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقولِهِ:...]. وفي نسخة الحبيشي: [وقولِهِ تعالى:...].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) في نسخة القاسم: [عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٦) في نسخة العصيمي: [وَبِمَنْ].
(٧) في نسخة القاسم: [ثُمَّ قَالَ].
(٨) في نسخة العصيمي: [قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ].
(٩) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقَاسم، والحبيشي.

ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى المُهَاجِرِينَ. فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ المُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللهِ تَعَالَى [الَّذِي يَجْرِي عَلَى المُؤمِنِينَ][(١)]، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الغَنِيمَةِ وَالفَيءِ شَيءٌ؛ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ المُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَاسْأَلْهُمْ[(٢)] الجِزْيَةَ؛ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ. فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ؛ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَ[لَا][(٣)] ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ؛ فَلَا تُنْزِلْهُمْ [عَلَى حُكْمِ اللهِ][(٤)]، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللهِ[(٥)] أَمْ لَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٦)].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: الفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ، وَ[بَيْنَ][(٧)] ذِمَّةِ المُسْلِمِينَ.

الثَّانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَقَلِّ الأَمْرَيْنِ خَطَرًا.

---

(١) زيادة من نسخة القاسم.
(٢) في نسخة أسامة: [فَسَلهُمْ].
(٣) زيادة من نسخة القاسم.
(٤) زيادة من نسخة دغش، والقاسم، والعصيمي.
(٥) في نسخة القاسم، والعصيمي: [فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اَللهِ فِيهِمْ].
(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، برقم: (١٧٣١).
(٧) زيادة من نسخة دغش.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اغْزُوَا بِاسْمِ اللهِ، فِي سَبِيلِ اللهِ».

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ».

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِنْ بِاللهِ، وَقَاتِلْهُمْ».

السَّادِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللهِ وَحُكْمِ العُلَمَاءِ.

السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الحَاجَةِ بِحُكْمٍ؛ لَا يَدْرِي أَيُوَافِقُ حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا؟

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللهِ، وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من بيان أجر من حفظ ذمَّة الله وذمَّة رسوله ﷺ، وكبر إثم من خفر ذمَّة الله وذمَّة رسوله ﷺ[١]، يعني: بيان ما ورد من النصوص في وجوب حفظ عهد الله وأمانهِ، وعهد نبيه ﷺ وأمانهِ، وأنَّ حفظ ذلك من تعظيم الله جل وعلا[٢].

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن تعظيم ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه من تحقيق التوحيد الواجب[٣].

وهذا هو الباب الثاني تجاه أسماء الله وصفاته في عدم التوكيد بها في أغراضٍ ربما تؤدي إلى عدم تعظيم الله وأسمائه وصفاته[٤]، وأراد المصنِّف بهذا الباب: أن يُبيِّن أنه يجب على المسلم حفظ ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه، والوفاء بهما[٥]، وعدم نقضهما والغدر فيهما[٦]؛ والتحذير من إخفارها أو جعلها للناس، وأن ذلك عدم تعظيم لهما[٧].

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٦٦).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٩٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٥٨).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٨٩).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٠).
(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٢٢).
(٧) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٠).

قوله: **(باب: ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه)**؛ أي: ما جاء من الأدلة على وجوب الوفاء بها وإتمامها إذا عُقدت لأحد[١]؛ وأنَّ عدم الوفاء عدمُ تعظيمٍ لله، فهو قدحٌ في التوحيد[٢]، يعني: باب ما جاء فيه من تعظيمهما، والتحذير من إخفارهما، والتحذير أيضًا من جعلهما للناس؛ لأن جعلهما للناس وسيلة إلى إخفارهما[٣]، وإخفار الذمة: نقضها وعدم حفظها[٤].

فالذمة: العهد[٥]، وسمي بذلك؛ لأنه يُلْتَزَمُ به كما يَلْتَزِم صاحب الدَّيْن بدَيْنِه في ذمته[٦]، والعهد أن يقول: لك عهد الله أو أعاهدك بالله أو أعاهد الله لك أن لا أفعل معك كذا، فليس المراد هنا بالذمة: الحلف ولا اليمين، وإنما المراد بها: عهد الإنسان، فذِمَّةُ الله تعالى بمعنى: عهده، وذمة النبي ﷺ بمعنى: عهده، فمن عاهد بالله لزمه الوفاء احترامًا لأسماء الله وتعظيمًا له[٧].

فالمراد بذمة الله: ضمانه وعهده[٨]، وهو توكيد العهد في المواثيق بسم الله تعالى[٩].

وهذا بابٌ عظيم من الأبواب الأخيرة في هذا الكتاب؛ وهذا الباب لأجل

(١) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩٣)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤١٥).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٨٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦٩).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٠).
(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩٨).
(٦) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧٠).
(٧) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥١٩-٥٢٢).
(٨) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٠).
(٩) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٨٩).

تعظيم الرب جَلَّوَعَلَا، وتعظيم رسوله ﷺ؛ فإن تعظيم الله في مناجاته وفي سؤاله وفي العبادة له جَلَّوَعَلَا، وفي التعامل مع الناس، هذا كله من كمال التوحيد؛ فنبَّه بذلك على أن تعظيم الرب جَلَّوَعَلَا يجب أن يكون في التعامل ولو في أعصب الحالات وهي الجهاد، فإن العبد يكون موقرًا لله تعالى مجلًّا له، معظمًا لأسمائه وصفاته، ومن ذاك: أن يُعظم ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه[١].

فالمراد من هذه الترجمة: البُعد والحذر من التعرض للأحوال التي يُخشى منها نقض العهود والإخلالُ بها، بعدما يُجعَلُ للأعداء المعاهدين ذمةُّ الله وذمةُّ رسوله؛ فإنه متى وقع النقض في هذه الحال كان انتهاكًا من المسلمين لذمَّة الله وذمَّة نبيِّه، وتركًا لتعظيم الله[٢]؛ لأن عدم الوفاء بها عدمُ تعظيم له، فهو قدحٌ في التوحيد[٣]؛ فهنا في هذا الباب بيَّن فيه المصنف أن إعطاء ذمَّة الله وذمَّة نبيّه لا يجوز؛ لأنه ينافي ما يجب لله من التعظيم؛ لأنه قد يعطي ذمة الله ثم يخفرها، وقد يعطي ذمة نبيه ثم ينقض العهد، فيكون في ذلك إساءة، وترك لتعظيم حق الله وحق نبيِّه[٤].

مقصود الترجمة:

بيانُ حكم العقد على ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه ﷺ[٥].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٧).
(٢) القول السديد، لابن سعدي (٢١٧).
(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٨٢).
(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٢٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٢).

مناسبة الباب للتوحيد:

أنَّ عدم الوفاء بعهد الله تنقُّصٌ له، وهذا مخلٌّ بالتوحيد[١]؛ فالوفاء بالعهود تعظيمٌ لله، وعدم الوفاء بها عدم تعظيمٍ له؛ فهو قدحٌ في التوحيد[٢]؛ ولهذا ذكر المصنف هذه الترجمة هنا في كتاب التوحيد؛ لأن تعظيم ذمة الله وذمة نبيه من كمال الإيمان ومن كمال التوحيد، ولأن إخفارهما نقص في التوحيد ونقص في الإيمان[٣]؛ فإنه إذا كان يعطي بعهد الله ثم يخفر، فقد خفر عهد الله جَلَّوَعَلَا وفجر في ذلك، وهذا منافٍ لكمال التوحيد الواجب[٤].

فمن كمال تحقيق توحيد الأسماء والصفات عدم إعطاء ذمة الله في العهود بين الجماعات؛ خوفًا من إخفارها، فيؤدي ذلك لتنقص الله جَلَّوَعَلَا، وهذا ينافي كمال التوحيد[٥].

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: ما يجب من التأدب في حق الله في الألفاظ، وأن التأدب مع الرَّبِّ في الألفاظ من كمال التوحيد، وأن ترك ذلك ينافي كمال التوحيد الواجب[٦].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

هذا الأبواب كالأبواب التي سلفت، في الدلالة على وجوب تعظيم الله

---

(١) القول المفيد في شرح كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧٧).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦٩).
(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٨).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٩٣).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٢٢).

في الألفاظ، وأن ذلك من توحيده جَلَّوَعَلَا؛ لأن ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه تعطى تعظيمًا لله، وتعظيمًا لنبيِّه تعظيمًا لائقًا به ﷺ، والتوحيد يوجب على العباد أن يجعلوا لله مما يشركه في المخلوق؛ أي: في أصل معناه، ما له من ذلك أعظم وأجل وأرفع، فلهذا كان ما عوهد الله عليه، ووكد باسمه، وعقد على الشيء باسمه، هذا أعظم مما لم يكن كذلك[١].

مناسبة الباب لما قبله:

أنَّ هذا الباب من جهة التعامل مع الناس؛ كما جاء في الباب الذي قبله، وهو: (باب: ما جاء في كثرة الحلف)، فالباب السابق متعلق بتعظيم الله جَلَّوَعَلَا حين التعامل مع الناس، وهذا الباب متعلِّق أيضًا بالتعامل مع الناس في الحالات العسرة الصعبة، وهي حال الجهاد؛ لأن الواجب على العبد أن يُعظم الله جَلَّجَلَالُهُ وألا يخفر عهده وذمته؛ لأنه إذا أعطى بذمَّة الله فإنه يجب عليه أن يوفي بهذه الذمَّة مهما كان، حتى لا يُنسَبَ النقص لذمَّة الله جَلَّجَلَالُهُ؛ لهذا كان إعطاء مثل هذه الكلمة مثل كثرة الحلف، فلا يجوز أن تجعل في العهد ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه؛ كما لا يجوز كثرة الأيمان؛ لأن في كل منهما نقصًا في تعظيم الرب جَلَّجَلَالُهُ[٢].

فاليمين والعهد متقاربان، فكِلَا البابين في تعظيم الله تعالى من خلال التعامل مع الناس[٣].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٢١).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٨).
(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٧٠).

فعلاقته بالباب السابق: لما ذكر المصنف أن من تعظيم أسماء الله وصفاته ألا يكثر من الحلف بها في التعامل مع أفراد الناس؛ بيَّن المصنف أن من تعظيمها مع الناس ألا يعطى عهد الله وذمته، ولو كان ذلك في العهود بين الجماعات؛ خوفًا من عدم الوفاء بها، فُينسب النقص لله تعالى[١].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٩٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى**[١]: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ **الآيَةَ**. [النحل: ٩١]].

الشَّرْحُ

أورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين؛ فذكر في الباب: آية وحديثًا واحدًا.

فالدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ ﴾ والعهد الوارد في الآية: فُسِّرَ بالعقد، وفسر باليمين؛ فيجب الوفاء بالعقد والوفاء باليمين تعظيمًا لحق الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن من أعطى اليمين بالله، فإن معناه أنه أكَّدَ وفاءه بهذا الشيء الذي تكلَّم به، وأكد ذلك بالله جَلَّجَلَالُهُ، فإذا خالف وأخفر فمعنى ذلك أنه لم يُعظم الله جَلَّجَلَالُهُ تعظيما خاف بسببه من أن لا يقيم ما يجب لله جَلَّوَعَلَا من الوفاء باليمين[٢]، والآية تشمل المعاهدة بين الله وبين العبد، كأن يعاهده ألا يعصيه أو أن يطيعه؛ وتشمل المعاهدة بين اثنين، كأن يقول: أعاهدك بالله أو لك عهد الله، فهذا عهدٌ بين اثنين، وهو آكد من اليمين، ولذلك بدأ الله به، وعطفه على اليمين[٣]؛ **ومراد المصنف:** ما يكون بين الناس من الذمَّة أنه يجب الوفاء بذلك، وهو فردٌ من أفراد معنى الآية[٤].

وقوله: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾؛ يعني: لا تنقضوا العهود

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقولِهِ:...]. وفي نسخة الحبيشي: [وقولِهِ تعالى:...].
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٨).
(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥٢٢).
(٤) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩٣).

بعدما أن أكدتموها بالأيمان الشديدة والمعاهدة، بل أوفوا[١]؛ فنَكْثُ العهدِ دليلٌ على عدم تعظيم الله، فهو قادحٌ في التوحيد[٢]؛ وهذه الأيمان في الآية المراد بها: الأيمان الداخلة في العهود والمواثيق، لا الأيمان الواردة على حثّ أو منع، ولهذا قال مجاهد في الآية: يعني: الحِلْف؛ أي: حِلْف الجاهلية[٣].

مناسبة الآية للباب:

أنها تدلُّ على وجوب الوفاء بالعهود، ومنها ما يجري بين الناس من إعطاء الذمة؛ فإنها يجب الوفاء بها؛ لأنها فردٌ من أفراد معنى الآية[٤].

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾، وهو أمرٌ والأمر للإيجاب، وأعظمُ عهدٍ يفي به العبدُ إذا أعطَى به، هو العهد الذي يُعطى على ذمة الله وذمة نبيه ﷺ[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [[وَ][٦] عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[٧] إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ [فِي خَاصَّتِهِ][٨] بِتَقْوَى اللهِ [تَعَالَى][٩]، وَمَنْ[١٠]

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٦٩).
(٢) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩٣).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩٣).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١٣).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٢).
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٧) في نسخة القاسم: [عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ].
(٨) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٩) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(١٠) في نسخة العصيمي: [وَبِمَنْ].

مَعَهُ مِنَ المُسْلِمِينَ خَيْرًا؛ فَقَالَ[١]: «اُغْزُوَا بِاسْمِ اللهِ، فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا[٢] مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اُغْزُوَا، وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا. وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ المُشْرِكِينَ؛ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيَّتُهُنَّ [مَا][٣] أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ. ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ المُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى المُهَاجِرِينَ. فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ المُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللهِ تَعَالَى [الَّذِي يجرِي عَلَى المؤمِنِينَ][٤]، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الغَنِيمَةِ وَالفَيءِ شَيءٌ؛ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ المُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَاسْأَلْهُمُ[٥] الجِزْيَةَ؛ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ. فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ؛ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَ[لَا][٦] ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ؛ فَلَا تُنْزِلْهُمْ [عَلَى حُكْمِ اللهِ][٧]، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ

(١) في نسخة القاسم: [ثُمَّ قَالَ].
(٢) في نسخة العصيمي: [قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ].
(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقَاسم، والحبيشي.
(٤) زيادة من نسخة القاسم.
(٥) في نسخة أسامة: [فَسَلهُمُ].
(٦) زيادة من نسخة القاسم.
(٧) زيادة من نسخة دغش، والقاسم، والعصيمي.

اللهِ[١] أَمْ لَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٢]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وجاء به المصنِّف لأن فيه النهي الشديد عن أن يُؤتي العهدَ بذمة الله وذمة رسوله؛ خشية أن لا يوفي العبدُ به[٣].

قوله: «**وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه، فلا تجعل لهم ذمَّة الله ولا ذمَّة نبيِّه، ولكن اجعل لهم ذمَّتك وذمَّة أصحابك، فإنكم أن تخفروا ذممكم، وذمَّة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه**»، (الذِّمَّة) هنا العهد، و(تخفر): تنقض، يقال: أخفرت الرجل: نقضت عهده، وهذا نهي تنزيه، والمقصود أنه ﷺ خاف من نقض من لم يعرف حق الوفاء بالعهد، كبعض الأعراب، وسواد الجيش، ونحو ذلك؛ فكأنه يقول: إن وقع نقضٌ من متعدٍّ أو جاهلٍ، كان نقضُ عهد الخلق أهونَ من نقض عهد الله وعهد نبيِّه[٤]؛ فالإخفار في ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه أشدُّ وأعظم إثمًا من الإخفار بذمَّته وذمَّة أصحابه، وإن كان كلاهما لا يجوز[٥]؛ وهذا هو الشاهد من الحديث، وهو ظاهر الدلالة على ما ترجم به المصنف؛ ففيه تعظيم الله جَلَّجَلَالُهُ بأن لا يُعطيَ العبدُ الناسَ بذمَّة الله وذمَّة نبيِّه ﷺ، بل يعطي بذمَّته هو،

---

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي: [فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللهِ فِيهِمْ].

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، برقم: (١٧٣١).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) حاشية كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢٠٩)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٩٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٧٣).

وفي هذا تنبيه عظيم لأهل التوحيد ألا يبدر منهم ألفاظ أو أفعال تدل على عدم تخلقهم بهذا العلم، فإنَّ التوحيد هو مقام الأنبياء والمرسلين ومقام أولياء الله الصالحين، فأن يتعلَّم طالب العلم مسائل التوحيد، ثم لا تظهر على لسانه أو على جوارحه أو على تعامله، لا شك أن هذا يرجع ولو لم يشعر إلى اتهام ما يحمله من التوحيد والعلم، الذي هو علم الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، فقول النبي ﷺ هنا: (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمَّة الله وذمَّة نبيه، فلا تجعل لهم ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه)؛ لأجل أنه قد يُدخَل على أهل الإسلام أو على الدين نفسه من جهة فعلهم؛ لأنهم إذا خفروا هذه الذمة رجع إخفارهم إلى ما حملوه من الإسلام ومن الدين[١].

مناسبة ذكر الحديث في الباب:

أن فيه النهيَ عن إعطاء ذمَّة الله وذمَّة رسوله للكفار؛ خشية عدم الوفاء بذلك، ويكون ذلك هضمًا لعهد الله ونقصًا في التوحيد[٢]؛ فدلَّ الحديث على وجوب حفظ ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه عن النَّقض[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**فأرادوك أن تجعل لهم ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه؛ فلا تجعل لهم ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه**»، وهو نهيٌ عن إعطاء العهد على ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه عند قتال الكفار لئلَّا يؤدي ذلك إلى خفر ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه المؤذِنُ بقلَّة تعظيم الله جَلَّوَعَلَا[٤].

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣٩).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١٧).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٦٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٢)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

خلاصة الباب:

وجوب تعظيم ذمَّة الله تعالى وذمَّة رسوله ﷺ، ومن ذلك عدم بذلها ولو في أصعب الظروف تعظيمًا لله سبحانه ورعايةً لحقِّ نبيِّه ﷺ[١].

(١) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٧٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: الفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ، وَ[بين][(١)] ذِمَّةِ المُسْلِمِينَ].

والفرق بينهما وبين ذمة المسلمين: أنَّ جعل ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه للمحَاصَرين محرمة، وجعلُ ذمَّة المحاصِرين بكسر الصَّادِ ذمَّة جائزة[(٢)]؛ لأن ذمَّة المسلمين أهونُ وخطرها أقلُّ[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَقَلِّ الأَمْرَيْنِ خَطَرًا].

أي: أنه لما أُرشِدَ إلى إنزالهم على ذمته وذمة أصحابه دون ذمَّة الله وذمَّة نبيِّه؛ خوفًا من خفر ذلك، مع أن الأول لا يجوز خفرُهُ لكنه أخفُّ؛ كان ذلك دليلًا على الإرشاد إلى أقل الأمرين خطرًا[(٤)].

وهذه قاعدة مهمة، وتقال على وجه آخر هو: ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما إذا كان لا بُدَّ من ارتكاب إحداهما، وقد دلَّ عليها الشرع، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فسبُّ آلهة المشركين مطلوب، لكن إذا تضمَّن سبَّ الله عَزَّوَجَلَّ صار منهيًا عنه؛ لأن مفسدة سب الله أعظم من مفسدة السكوت عن سب آلهتهم، وإن كان في هذا السكوت شيء من المفسدة، ولكن نسكت لئلَّا نقع في مفسدة أعظم، وفيه قاعدة مقابلة، وهي: ترك أدنى المصلحتين لنيل أعلاهما، إذا

(١) زيادة من نسخة دغش.
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٤).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٥).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٥).

كان لا بُدَّ من ترك إحداهما، فإذا اجتمعت مصلحتان لا يمكن الأخذ بهما جميعًا فيؤخذ بأعلاهما، وإذا اجتمعت مفسدتان لا يمكن تركهما فيؤخذ بأدناهما[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اُغْزُوَا بِاسْمِ اللهِ، فِي سَبِيلِ اللهِ»].

أي: مستعينينَ بالله[٢]، ويستفاد منها وجوب الغزو مع الاستعانة بالله والإخلاص والتَّمشِّي على شرعه[٣]؛ فقوله: (باسم الله)؛ هذا الاستعانة، وقوله: (في سبيل الله) هذا الإخلاص[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ»].

أي: امتنعَ من الإيمان بالله[٥].

ويستفاد منها وجوب قتال الكفار، وأنَّ علة قتالهم الكفر، وليس المعنى أنه لا يقاتل إلا من كفر، بل الكفر سببٌ للقتال؛ فمن منع الزكاة يقاتل، وإذا ترك أهل بلد صلاة العيد قوتلوا، وكذا الأذان والإقامة، مع أنهم لا يكفرون بذلك، وإذا اقتتلت طائفتان وأبت إحداهما أن تفيء إلى أمر الله؛ قوتلت، فالقتال له أسباب متعدِّدة غير الكفر[٦].

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٤).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٦).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِنْ بِاللهِ، وَقَاتِلْهُمْ»].

أي: لكونه لا طاقةَ له بقتالهم إلا بإعانة الله[١]، وهذا يفيد وجوب الاستعانة بالله، وأن لا يعتمد الإنسان على حوله وقوته[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللهِ وَحُكْمِ العُلَمَاءِ].

أي: حكمُ اللهِ أعظمُ من حكمِ العلماء، ولذلك لا يُنْزَلُ عليه من طَلَبه إلا مع العلم به[٣]، وفيه فرقان:

الأول: أن حكم الله مصيب بلا شك، وحكم العلماء قد يصيب وقد لا يصيب[٤]، فحكم العلماء قد يصيب حكم الله وقد لا يصيب حكم الله؛ لأنهم مجتهدون[٥].

والثاني: تنزيل أهل الحصن على حكم الله ممنوع؛ وأما على حكم العلماء ونحوه، فجائز[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الحَاجَةِ بِحُكْمٍ؛ لَا يَدْرِي أَيُوَافِقُ حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا؟].

وإنما يجتهد في التوصل للحق والصواب، فإنْ توصل إليه فله أجران،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٦).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٥).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٦).
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٥).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٥).

وإن لم يصبه فله أجر واحد[١]؛ أي لقوله: «**وإذا حاصرت أهل حصن**» إلخ[٢]، وهذا ليس خاصًّا بالصحابة، بل حتى من بعدهم؛ فإنَّ له أن يحكم بما يرى أنه حُكم الله عند الحاجة[٣].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٦).

بابُ

مَا جَاءَ فِي الإقسَامِ عَلَى اللهِ[١]

عَنْ جُنْدُبِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَالَ رَجُلٌ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ؛ فَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٢].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ القَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ، أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»[٣].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّي عَلَى اللهِ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ.

---

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [بلا علم].

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عَنْ تقنيط الإنسان من رحمة الله تَعَالَى، برقم: (٢٦٢١).

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظر والإباحة، ذكر وصف هذين الرجلين اللذين قال أحدهما لصاحبه ما قال، برقم: (٥٧١٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب في النهي عن البغي، برقم: (٤٩٠١). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٧٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٠): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٥): «حسن».

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الجَنَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَولِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ...» إِلَى آخِرِهِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهِ الأُمُورِ إِلَيْهِ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بابُ: مَا جَاءَ فِي الإقسَامِ عَلَى اللهِ[١]].

الشَّرْحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان الإقسام على الله وإثمه وعقوبته[٢].

وجاء المصنِّف بهذا الباب ليبيِّن أن من الإقسام على الله ما ينافي تحقيق التوحيد الواجب[٣]؛ فالمصنف عقد هذا الباب: لبيان تحريم الإقسام على الله على سبيل التعاظم والغرور؛ لأن ذلك مناف لكمال التوحيد الواجب[٤].

وهذا هو الباب الثالث تجاه أسماء الله وصفاته في عدم التوكيد بها في أغراض تؤدِّي إلى عدم تعظيم الله وأسمائه وصفاته[٥]، فهذا الباب ذكَر فيه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما جاء في الإقسام على الله من النهي، وأن الإقسام على الله لا يجوز في أكثر أحواله[٦].

قوله: **(باب: ما جاء في الإقسام على الله)**؛ أي: ذكر ما جاء من الأدلة الدَّالَّة على تحريم الحلف على الله إذا كان على جهة الحجر على الله، والقطع بحصول المقسم على حصوله، وهو: التَّأَلِّي؛ فالمتألِّي هو: الذي يحكم على الله ويقول: فلانٌ في الجنة وفلانٌ في النار[٧]؛ فأمَّا إن كان على جهة حسن الظَّنِّ

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [بلا عِلم].
(٢) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٧١).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٦٠).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٩٩).
(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٤٠).
(٧) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٢١).

بالله فلا يدخل في ذلك[١].

فـ(الإقسام على الله) هو: أن يحلف على الله أن يفعل أو يحلف عليه أن لا يفعل، مثل: والله ليفعلنَّ الله كذا أو والله لا يفعل الله كذا، والإقسام على الله إن كان الحامل له هو الإعجاب بالنفس، وتَحجُّر فضلِ الله عَزَّوَجَلَّ، وسوء الظن به تعالى، فهذا محرم، وهو وشيك بأن يحبط الله عمل هذا المقسم، وهذا القسم هو الذي ساق المصنف الحديث من أجله؛ وأما إذا أقسم على ربه؛ لقوة رجائه وحسن الظن بربه، فهذا جائز[٢]؛ فالمراد بالإقسام على الله: الحلف عليه على وجه التَّأَلِّي والتحكُّم في خلق الله، فالترجمة متعلِّقة بنوع من أنواع الإقسام على الله، وهو: التألِّي؛ وهو: الإقسام على الله مع العُجب بالنفس[٣]؛ ولهذا أجمل المصنف في الترجمة فقال: (باب ما جاء في الإقسام على الله)؛ **لأن الإقسام على جهتين**[٤]:

الأولى: وهي الصورة المحرمة: أن يكون على وجه التحجير على الله في فضله أو يقع ودافعه العجب بالنفس والكبر[٥]، بأن يكون على جهة التكبر والتجبر، ورفعة هذا المتألي نفسَه حتى يجعل له على الله حقًّا، وهذا منافٍ لكمال التوحيد، وقد ينافي أصله، وصاحبه متوعَّدٌ بالعقاب الذي جاء في مثل

(١) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٢٩٨)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٨٨).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٧-٤٩٩).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٣٠١).
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٥).

هذا الحديث، فهذا يتألَّى على الله جَلَّوَعَلَا أن يحكم بما اختاره هو من الحكم، فيقول: والله لا يحصل لفلان كذا؛ تكبرًا واحتقارًا للآخرين، فيريد أن يجعل حكم الله كحكمه تألِّيًا واستكبارًا على الله أن يفعل الله جَلَّوَعَلَا ما ظنه هو، فهذا التألي والاستكبار نوعُ تحكم في أمر الله وفي فعله، وهذا لا يصدر من قلب معظم لله جَلَّوَعَلَا[(١)]، فالإقسام على الله فيما يختص به ربنا من غفران الذنوب، ومن تكفير السيئات، ومن إدخال الجنة أو الإخراج من النار، هذا الإقسام حرام، وينافي كمال التوحيد الواجب، فهذا الإقسام على الله فيه تركٌ للتعظيم الواجب لله؛ لأن من عظَّم الله وعرف حقه، وعرف تصرفه في ملكوته، فإنه لا يقسم على الله أن يكون حال فلان في الآخرة كذا، أو أن يكون مغفورًا له، أو أن لا يكون مغفورًا له؛ لأن علم هذه عند الله، ولأن الله يتصرف في ملكوته كيف يشاء، فالتعظيم الواجب لله يوجب على الموحد أن لا يغتر بنفسه، وأن لا يقسم بالله أو على الله سبحانه أن لا يفعل بأحد مغفرة، أو أن لا يفعل بأحد عذابًا[(٢)]؛ فهذا الإقسام والحلف على الله بأنه لا يرحم عباده ولا يغفر لهم ولا يدخل أحدًا منهم الجنة هذا الأمر محرم، وهو من سوء الأدب في حق الله؛ لأن معناه: الحجر على الله تعالى، ولا أحد يمنع الله من أن يتصرف في خلقة بما يشاء[(٣)]، فمن تألَّى وحلف على الله؛ فقد أساء الأدب معه وتجرأ عليه[(٤)].

والجهة الثانية: بأن يكون الإقسام على الله هو على جهة حُسن الظن به،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤١-٥٤٢).
(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٤٠).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٣٠١).
(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٤).

وباعثه الطمع في رحمة الله، وقوة الرجاء به، في أمرٍ طاعةٍ ومصلحةٍ لا في معصية، فيجوز[١]، وهو أن يقسم على الله جَلَّجَلَالُهُ لا على جهة التَّأَلِّي، ولكن على جهة أن ما ظنَّه صحيح في أمرٍ وقع له، أو في أمر يواجهه، فهذا يقسم على الله أن يكون كذا في المستقبل على جهة التَّذَلُّل والخضوع لله لا على جهة التَّأَلِّي، وهذا هو الذي جاء فيه الحديث: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرَّه»؛ لأنه أقسم على الله، لا على جهة التعاظم والتَّكبر والتَّأَلِّي، ولكن على جهة الحاجة والافتقار إلى الله، فحين أقسم أقسم محتاجًا إلى الله، وأكَّد ذلك بالله وبأسمائه من جهة ظنه الحسن بالله جَلَّوَعَلَا، فهذا جائز، ومن عباد الله من لو أقسم على الله لأبره؛ لأنه قام في قلبه من العبودية لله والذل والخضوع ما جعل الله جَلَّوَعَلَا يجيبه في سؤاله، ويعطيه طلبته ورغبته، وأما الحال الأولى فهي حال المتكبر المترفع الذي يظن أنه بلغ مقامًا بحيث يكون فعل الله جَلَّوَعَلَا تبعًا لفعله، فتكبَّر واحتقر غيره[٢].

والخلاصة:

أنَّ الإقسام على الله على نوعين:

الأول: الإقسام الجائز، وهو نوعان:

أحدهما: إقسام على الله في أمر متيقن حصوله، كأن يقسم على الله في أمر قضاه الله وقدره وأخبر عن تقديره ووعد بفعله، فيقسم على الله بنصرة دينه أو يقسم على تحقق وعد الله للمؤمنين بالجنة أو وعدهم بالتمكين لدينهم والاستخلاف في الأرض.

والآخر: الإقسام على الله في أمر غير متيقن حصوله، لكنه يقسم على الله

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٤).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤١-٥٤٢).

على سبيل الدعاء والطلب، وأن الله مجيب دعوة الداعي، فيقسم دعاء وتمنِّيًا على الله أن يحقِّق طلبه، وثقة في الله أنه مجيب الدعاء، وإحسانًا للظن بالله تعالى وأن الله عند ظن العبد به.

والثاني: الإقسام المحرم، وهو: الإقسام على الله، بمعنى: التَّأَلِّي عليه سبحانه، والتَّدخل في فعله واختياره عَزَّوَجَلَّ؛ كأنه يوجب على الله أن يفعل ما يراه هو، ويتدخل في رحمة الله عَزَّوَجَلَّ يقسمها كما يريد هو، وهذا النوع من الإقسام على الله هو مقصود المصنف بهذا الباب، وهذا النوع من الإقسام على الله له ارتباط بالتوحيد، حيث إن فيه تعد وانتقاص لصفة من صفات الله، وتحجير لفضل الله ورحمته؛ والعباد كلهم فقراء لله عَزَّوَجَلَّ هو يهدي من يشاء ويضل من يشاء[١].

مقصود الترجمة:

بيان حكم الإقسام على الله[٢].

مناسبة الترجمة لكتاب التوحيد:

أنَّ من تألَّى على الله عَزَّوَجَلَّ فقد أساء الأدب معه، وتحجَّر فضله، وأساء الظن به، وكلُّ هذا ينافي كمال التوحيد، وربما ينافي أصل التوحيد، فالتَّألِّي على من هو عظيم يعتبر تنقُّصًا في حقِّه[٣]؛ فالإقسام على الله إذا كان على وجه الحجرِ على الله فهو منافٍ للتوحيد؛ لأنه من سوء الأدب مع الله تعالى[٤]؛

فعلاقة الباب بالتوحيد من جهتين:

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٣٠).
(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٤).
(٣) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٩٩).
(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١٩).

الأولى: من جهة أنَّ الإقسام على الله يقعُ في الغالب من باب العجب بالنفس، والإدلالِ على الله، وسوءِ الأدب معه، ولا يتمُّ الإيمان حتى يسلم من ذلك كله[١].

والثانية: لما فيه من التحجير على الله، كما فعل الذي قال: (والله لا يغفر الله لفلان)[٢]؛ فمما ينافي كمال توحيد أسماء الله وصفاته الحلف بها على الله بأن لا يغفر لفلان؛ لأن في ذلك حجرًا على الله، وقطعًا بحصول المقسم عليه، وهذا فيه نوع مشاركة لله في أفعاله سبحانه[٣].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

موافقتُهُ له في المعنى من جهة أنَّ فيه بيان ما يجب لله تعالى من التعظيم[٤]، فالباب السابق في وجوب تعظيم ذمة الله تعالى، وهذا الباب في وجوب تعظيم الله بعدم الإقسام عليه بتحجير رحمته[٥]، فلما بين المصنف أن من كمال تعظيم الله بأسمائه وصفاته ألا تُجعل غرضًا لنيل أمر دنيوي بين الأفراد أو الجماعات؛ بيَّن في هذا الباب غرضًا آخر لا يليق بأسماء الله وصفاته، وهو الإقسام بها على الله فيما لا يحق للعبد، كإقسامه على الله أن لا يغفر لأحد من عباد الله؛ لأن هذا من سوء الأدب مع الله، وعدم التعظيم لله وأسمائه وصفاته[٦].

---

(١) القول السديد، لابن سعدي (٢٢٠).
(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٤).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٩٩).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٩٥).
(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٧٦).
(٦) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٧٩٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ جُنْدُبِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ؛ فَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١)].

الشَّرْحُ

أورد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين؛ فذكر في الباب: حديثين.

فالدليل الأول هذا الحديث، وفيه تحريم الإدلاء على الله، ووجوب التَّأَدُّب معه في الأقوال والأحوال، وأنَّ حقَّ العبد أن يُعامل نفسه بأحكام العبوديَّة، ويعامل ربَّه بما يجب له من أحكام الإلهية والربوبيَّة(٢)، ومراد المصنف من إيراد الحديث: أنَّ الإقسام على الله على سبيل التعاظم والغرور موجبٌ لحبوط العمل(٣).

قوله: «**والله لا يغفر الله لفلان**»، وهذا ظاهر في قطعه بأنَّ الله لا يغفر لذلك الرجل، فكأنه حكم على الله وحجَّر عليه؛ لما اعتقد له عنده من الكرامة والحظ والمكانة، وما لذلك المذنب من الخِسَّة والإهانة، وهذا لجهله بإلهيَّة الحقِّ وربوبيَّته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ(٤)، فالذي يظهر من الحديث: أن هذا الذي حلف على الله حلَفَ متحجرًا نعمة الله وفضله ومغفرته؛ ففيه تحجيرٌ على الله ولا

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عَنْ تقنيط الإنسان من رحمة الله تَعَالَى، برقم: (٢٦٢١).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٨٥).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٦٠).
(٤) حاشية كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢١٠).

يصدر ذلك من قلبٍ مُعظّمٍ لله كمال التعظيم، فعاقبه الله بإحباط عمله[١].

وقوله: «من ذا الذي يتألَّى عليَّ»، هذا استفهام على جهة الإنكار والوعيد[٢]؛ يعني: يتعاظم ويتكبر ويحلف علي؛ فـ(يتألَّى)؛ يعني: يحلف على جهة التكبُّر والتعاظم[٣]؛ أي: من ذا الذي يحلف عليَّ، ويُقسِمُ عليَّ، ويحكم عليَّ في فعلي: أنْ لا أغفر لفلان[٤].

وقوله: «إني قد غفرت له، وأحبطت عملك»، هذا الإحباط يحتمل أنه إحباطٌ لجميع العمل، وذلك لأنه لم يذل لله؛ ويحتمل أن المراد: أحبطت عملك الذي كُنت تفتخر به على هذا الرجل، لكن ظاهر الحديث الأول[٥]، فظاهر الحديث يمنع الاحتمال الثاني حيث جاء فيه أن الله تعالى قال: «اذهبوا به إلى النار»، ووجه إحباط الله عمله على سبيل العموم: أن هذا الرجل كان يتعبَّد لله وفي نفسه إعجاب بعمله، وإدلالٌ بما عمل على الله، كأنه يمنُّ على الله بعمله، وهذا ينافي العبودية لله؛ لأن العبادة مبنيَّة على الذُّلِّ والخضوع[٦].

مناسبة ذكر الحديث في الباب:

أنه يدل على تحريم الإقسام على الله على وجه الحجرِ على الله والإعجابِ بالنفس؛ وذلك نقصٌ في التوحيد[٧].

---

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٥).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٢١٠).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٣).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٤).
(٦) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠١).
(٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢٠).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «**من ذا الذي يتألَّى عليَّ أن لا أغفر لفلان**»، وهو استفهام استنكاري مشتمل على إنكار مقالته؛ لما فيها من التحكم على الخلق إعجابًا بالنفس.

والآخر: في قوله: «**إني قد غفرت له، وأحبطت عملك**»؛ معاقبه له بنقيض قصده، فأبطل الله عمل المتألي المغتر بنفسه وغفر للمذنب رحمةً منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[1].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ القَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ، أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»[(١)]].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب.

قوله: (وفي حديث أبي هريرة: أن القائل رجلٌ عابدٌ)؛ وهذا الحديث يدل على أن الذي قال: (والله لا يغفر الله لفلان)، كان رجلًا صالحًا، والآخر كان رجلًا فاسقًا، فقال الرجل الصالح: والله لا يغفر الله لفلان؛ لأن فلانًا هذا كان رجلا فاسقا كثير العصيان، فتألَّى هذا العابد وعظَّم نفسه، وظن أنه بعبادته لله جَلَّوَعَلَا بلغ مقامًا يكون متحكِّمًا فيه بأفعال الله، وأن الله لا يرد شيئا طلَبَه، وهذا ينافي حقيقة العبودية التي هي التذلل لله جَلَّوَعَلَا[(٢)]؛ فهذا الرجل العابد حملته غيرته وعبادته التي كان يتعبدها على أن قال هذا الكلام السيء، فالواجب على المؤمن الغيور على الله: أن يحفظ لسانه، وأن لا يتكلم إلا عن بصيرة[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظر والإباحة، ذكر وصف هذين الرجلين اللذين قال أحدهما لصاحبه ما قال، برقم: (٥٧١٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب في النهي عن البغي، برقم: (٤٩٠١). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٧٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٠): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٥): «حسن».

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٧٦).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في تمام الحديث في قول الله جَلَّوَعَلَا للمذنب: «**اذهب فادخل جنتي برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار**»؛ فجعل اللهُ الحكمَ له على المذنب بالرحمة والرحمة، وعلى المتألِّي المقسم على الله إعجابًا بنفسه معاقبته بالنار[١].

خلاصة الباب:

التحذير الشديد من الإقسام على الله بتحجير رحمته؛ لأن ذلك قدحٌ في جانب الربوبية[٢].

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٥)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٧٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأَولَى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّي عَلَى اللهِ].

أي: الحلفُ عليه[١]؛ فالتأَلِّي على الله يعني: الإقسام عليه إعجابًا بالنفس وتحكمًا بالخلق[٢]؛ لقوله: «**من ذا الذي يتألَّى عليَّ أن لا أغفر لفلان**»، وكونه أُحبط عمله بذلك[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ].

أي: لكونِ هذا الرجلِ ذُهبَ به إليها بمجردِ هذه الكلمة[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ الجَنَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ].

أي: لكونِ هذا المذنبِ بمجرَّدِ ما قيلَ له؛ قالَ اللهُ له: ادخل الجنةَ برحمتي[٥].

وهاتان المسألتان اللتان ذكرهما المصنف تؤخذان من حبوط عمل المتالي، والمغفرة للمسرف على نفسه[٦]، والمغفرة لهذا الرجل إما فضلٌ من الله بلا سبب منه؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا يغفر لمن يشاء؛ وإما أن يكون لما قام في قلبه من الطمع في رحمة الله، فلَمَا قام في قلبه من الطمع برحمة الله عَزَّوَجَلَّ ما قام؛ كان سببًا لحصول ذلك له[٧].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٧).
(٢) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٣).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٨).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٨).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٤).
(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَولِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ...» إِلَى آخِرِهِ].

أي: أنه استوجبَ النارَ بسببِ الكلمةِ التي قال، وهي قوله: (والله لا يغفر الله لفلان)[١]، وهذا فيه الحذر من مزلة اللسان، فقد يسبب الهلاك، ولا سيما إذا كانت هذه الزلة ممن يقتدى به؛ كما يحدث من دعاة الضلال والعياذ بالله، فإن عليه وزره ووزر من تبعه إلى يوم القيامة[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهِ الأُمُورِ إِلَيْهِ].

أي: أن هذا المذنبَ كان يكرهُ أن يُقالَ له: والله لا يغفر الله لك، فغُفرَ له بسببها[٣]؛ أو أن الذي كرهَه هو نهيه عن غيّه فيما أسرف على نفسه فيه من المعاصي، فإن من قيلت له كان مسرفًا على نفسه في المعاصي، فكان يكره أن يُنهى عنها ويمقت ذلك، فلمَّا أُسمع فيها التأنيب على فعلها وتطاول عليه المؤنب له بمثل هذا الكلام غُفر له[٤]، فإنه قد غفر له بسبب هذا التأنيب، وهذه لم تظهر لي من الحديث ولعلها تؤخذ من قوله «قد غفرت له»[٥].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٨).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٤).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٨).
(٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٥).

بَابٌ:

لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى [أحدٍ مِنْ][(١)] خَلْقِهِ

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! نُهِكَتِ الأَنْفُسُ، وَجَاعَ العِيَالُ، وَهَلَكَتِ الأَمْوَالُ؛ فَاسْتَسْقِ لَنَا رَبَّكَ، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ، وَبِكَ عَلَى اللهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ! سُبْحَانَ اللهِ!»؛ فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ؛ ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ! أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى أَحَدٍ [مِنْ خَلْقِهِ][(٢)]». وَذَكَرَ الحَدِيثَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ[(٣)].

---

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٦)؛ والبزار في «مسنده»، مسند جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٤٣٢)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٥٤٧). وقد ضعَّف الحديث الألباني في الضعيفة، برقم (٢٦٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٢٧٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٣): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٦): «ضعيف».

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٥): «الحديث قد رواه علماء السنة كأحمد وأبي داود وغيرهما وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى»؛ وحسَّن إسناد الحديث ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٤٣٤)، وردَّ في «تهذيب السنن» (١٣/ ٩) بجواب مُفصَّل على العلل التي ضُعِّف بها الحديث.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: [إِنَّا][1] نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ.

الثَّانِيَةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ».

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللهِ».

الخَامِسَةُ: أَنَّ المُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ ﷺ الاسْتِسْقَاءَ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابٌ: لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى [أَحَدٍ مِنْ][(١)] خَلْقِهِ].

الشَّرْحُ

أي: بابٌ في بيان أنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه[(٢)]، يعني: بيان ما ورد من النصوص في أنه لا تُطلبُ الوساطةُ من الله عند أحد من الخلق؛ فإن الله جل وعلا أعظمُ من أن يُطلَبَ منه أن يشفع عند خلقه[(٣)].

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن الاستشفاع بالله على خلقه ينافي تحقيق التوحيد الواجب، وهذا الباب يرجع إلى تعظيم الله التعظيم الواجب[(٤)]، فالمصنف عقد هذا الباب: لبيان منع الاستشفاع بالله على خلقه؛ لأن شأن الله عظيم[(٥)].

والمراد بهذا الباب: بيان أنه لا يجوز أن يجعَلَ أحدٌ اللهَ شفيعًا على الخلق، يشفع له عندهم؛ لأن شأن الله أعظمُ وأجلُّ من أن يُستَشفعَ به على أحد من خلقه، فالخلق كلهم بيده، وكلهم محتاجون له، وليس لأحدٍ عليه حق[(٦)].

قوله: **(باب: لا يستشفع بالله على أحد من خلقه)**؛ أي: أن ذلك حرام[(٧)]،

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٢) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٧٣).
(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٩٨).
(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٦٢).
(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، الصقعوب (٤٧٦)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٥).
(٧) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٣٠٠).

وهضمٌ للربوبية، وقدحٌ في توحيد العبد[١]، فـ(لا) النافية هنا بمعنى: النهي، فهو طلبُ (نهي) في صورة الخبر، بمعنى: لا تستشفعوا على الله بأحد[٢].

والاستشفاع بالله: طلبُ الشفاعة به في حصول الشيء؛ أي: جعله واسطة في ذلك، وهذا لا يليق بجلال الله سبحانه[٣]؛ لأنه الكبير المتعال الذي لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فكيف يُستَشفع به عند أحد من خلقه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، فإن الشافع إنما يشفع عند من هو أعلى منه، فهذا من أعظم التنقُّصُ لرَبِّ العالمين، فلذلك استعظمه رسول الله ﷺ[٤].

فالاستشفاع بالله على أحد؛ أي: جعلُ اللهِ شفيعًا عند أحدٍ من خلقه؛ لا يجوز مهما بلغت منزلة المستشفع عنده؛ لأنه يفهم منه انتقاص قدر الله تعالى وشأنه، وأنه أقل رتبة من المستشفع عنده، لأن العادة جرت غالبًا أنَّ الاستشفاع يكون بالأدنى عند الأعلى، وهذا انتقاص لمقام ربوبية الله تعالى[٥]؛ فهو تعالى أعظم شأنًا من أن يُتوسَّلُ به إلى خلقه؛ لأن رتبة المتوسِّلِ به غالبًا دون رتبة المتوسَّلِ إليه، وذلك من سوء الأدب مع الله، فيتعين تركه؛ فإن الشفعاء لا يشفعون عنده إلا بإذنه، وكلهم يخافونه؛ فكيف يعكس الأمر فيجعل هو الشافع، وهو الكبير العظيم الذي خضعت له الرقاب، وذلَّت له الكائنات بأسرها[٦].

---

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٩٠).
(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٣٢).
(٣) الدر النضيد، سليمان الحمدان (٤٢٣).
(٤) ينظر: إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٣٠٠).
(٥) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٣٢).
(٦) القول السديد، لابن سعدي (٢٢٠).

فمعنى قوله: (لا يستشفع بالله على أحد من خلقه)؛ يعني: لا يُجعل الله واسطة لنيل شيء عند أحد من الخلق[١]؛ ومن صوره قول: جاه الله عليك، ووجه الله عليك، وحاط الله عليك، ونحو ذلك[٢].

مقصود الترجمة:

بيانُ النهيِ عن الاستشفاع بالله على خلقه؛ أي: طلبُ الشفاعة به عند أحدٍ من خلقه، فيُجعَلُ سبحانَه شفيعًا عند الخلقِ، والنهي للتحريم؛ لما فيه من تنقص مقامِ الله[٣].

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ الاستشفاع بالله على خلقه تنقُّصٌ لله عَزَّوَجَلَّ، وسوء أدبٍ معه سبحانه، وهذا يُنافي التوحيد؛ لأنه جعل مرتبة الله أدنى من مرتبة المشفوع إليه؛ إذ لو كان أعلى مرتبة ما احتاج أن يشفع عنده، بل يأمره أمرًا، والله عَزَّوَجَلَّ لا يشفع لأحد من خلقه إلى أحد، لأنه أجل وأعظم من أن يكون شافعًا، وهذا وجه وضع هذا الباب في كتاب التوحيد[٤]؛ فالله سبحانه لا يصلح أن يجعل واسطة لأحد، أو إلى أحد من الخلق أو على أحد من الخلق، بل هو جَلَّوَعَلَا الذي يملك الأمور جميعًا، فالاستشفاع بالله على الخلق مناف لكمال التوحيد، وعملٌ وقولٌ من الأقوال المنافية لتعظيم الله جَلَّوَعَلَا التعظيم الواجب[٥]؛

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٤٧).
(٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٧).
(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٦)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٧٧).
(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٦).

فمسألة الاستشفاع بالله على خلقه تدخل في نوعين من التوحيد، وهما: الربوبية، والأسماء والصفات؛ فهذا القول فيه اعتقاد نقص لله في الربوبية أو عدم التوقير والتأدب معه في مقام الربوبية؛ وفيه اعتقاد نقص في أسمائه وصفاته وأنه جَلَّوَعَلَا يمكن أن يكون في مقام التخاطب معه والتوسط كشأن الخلق، وهذا فيه نوع تمثيل وتشبيه، ومن المعلوم أن توحيد المعرفة والإثبات يلزم منه توحيد العبادة، فرجع الأمر إلى أن القائل لهذه الكلمة قد نقص توحيده، لمنافاتها لكمال التوحيد الواجب بأنواعه الثلاثة، بدلالة المطابقة في الأسماء والصفات أو في المعرفة والإثبات، وبما يلزم من ذلك في توحيد العبادة، وهذا مناسبة مجيء هذا الباب في كتاب التوحيد، فإنه وإن كان معقودًا لبيان توحيد العبادة، ففيه أبواب كثيرة في توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية؛ لأن هذين النوعين من التوحيد يلزم منهما توحيد العبادة، فهي إذًا من الكلام على المتضمن وعلى اللازم[(١)]؛ فعلاقة الباب بكتاب التوحيد: أن مما ينافي توحيد أسماء الله وصفاته أن يستشفع بالله وأسمائه وصفاته على المخلوق؛ لأن في ذلك عدم تعظيم لله تعالى، حيث جعلت مرتبته جَلَّوَعَلَا أدنى من مرتبة المخلوق، وفيه رفع لمكانة المخلوق فيما هو من خصائص الله، وفي هذا نوع مشاركة للمخلوق فيما هو من خصائص الله[(٢)].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

هذا الباب فيه كما في الأبواب قبله ما ينبغي أن يتحرز منه الموحّد من

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٤٨).
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٠٤).

الألفاظ التي فيها سوءُ ظن بالله جَلَّوَعَلَا، وتنقص لمقام الربوبية لله جَلَّجَلَالُهُ[١]؛ فإنَّ المصنف لما بين في الباب قبل السابق أنَّ من كمال تعظيم الله بأسمائه وصفاته ألا تجعل غرضًا لنيل أمر دنيوي بين الأفراد أو الجماعات؛ ثم بين في الباب الذي بعده وهو الباب السابق غرضًا آخر لا يليق بأسماء الله وصفاته، وهو الإقسام بها على الله فيما لا يحق للعبد؛ بين في هذا الباب غرضًا آخر لا يليق بأسماء الله وصفاته، وهو أن يستشفع بالله وأسمائه وصفاته على المخلوق، لأن في ذلك تنقُّصًا لله، وسوء أدب معه[٢].

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أنَّ الإقسام على الله على جهة التألي، والاستشفاع بالله على أحدٍ من خلقه من بابٍ واحدٍ، وهو سوء الأدب مع الله، وسوء الظن به، والاستنقاص لمقام الربوبية[٣]؛ فذِكْرُ المصنف هذا الباب بعد الباب السابق؛ لأن بين هذا وهذا مناسبة، وهي: أن المقسم على الله لم يُعظِّم الله حق تعظيمه، فالذي قال: والله لا يغفر الله لفلان؛ قد أقسم على الله بأنه لا يتصرف في خلقه كما يشاء، فلازم كلامه أنه جَلَّوَعَلَا ناقص الملك والسيادة؛ والمستشفع بالله على خلقه، جعَلَ الله ليس كامل المِلك والمُلك، وليس كامل القدرة، وأنه يُحتاج إليه في التوسط عند خلقه، وهذا اعتقادُ نقصٍ في الله، وهذا أعظم من الإقسام على الله من جهة أن ذاك ينقسم إلى ما يجوز وما لا يجوز، والاستشفاع بالله على خلقه بابٌ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٧).
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٠٤).
(٣) القول السديد، لابن سعدي (٢٢٠)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٥٤٠).

واحد، لا يجوز أبدًا[١].

وله علاقة أخرى بالباب السابق، وهي: أنه لما كان الحلف بأسماء الله وصفاته على الله أن لا يغفر لفلان هو في الحقيقة توسل عند الله بأسمائه وصفاته، وهو من التَّوسُّل الممنوع؛ ذكَرَ المصنف في هذا الباب توسل آخر ممنوع، وهو أن يتوسَّل بالله وأسمائه وصفاته عند المخلوق[٢].

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٤٧).
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٠٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! نُهِكَتِ الأَنْفُسُ، وَجَاعَ العِيَالُ، وَهَلَكَتِ الأَمْوَالُ؛ فَاسْتَسْقِ لَنَا رَبَّكَ، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ، وَبِكَ عَلَى اللهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ! سُبْحَانَ اللهِ!» فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ؛ ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ! أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى أَحَدٍ [مِنْ خَلْقِهِ][(١)]». وَذَكَرَ الحَدِيثَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ[(٢)].

الشَّرْحُ

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلًا واحدًا، وهو هذا الحديث، الذي يدل على منع استشفاع العبد بالله على خلقه؛ حيث أنكر النبي ﷺ على هذا الرجل قوله: **(فإنا نستشفع بالله عليك)**؛ يعني: نجعل الله جَلَّ وَعَلَا واسطة يتوسط لنا عندك حتى تدعو[(٣)]؛ أي: نجعله واسطة بيننا وبينك لتدعو

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٦)؛ والبزار في «مسنده»، مسند جبير بن مطعم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٤٣٢)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٥٤٧). وقد ضعَّف الحديث الألباني في الضعيفة، برقم (٢٦٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٢٧٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٣): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٦): «ضعيف». قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٥): «الحديث قد رواه علماء السنة كأحمد وأبي داود وغيرهما وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى»؛ وحسَّن إسناد الحديث ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٤٣٤)، وردَّ في «تهذيب السنن» (١٣/ ٩) بجواب مُفصَّل على العلل التي ضُعِّف بها الحديث.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٦).

الله لنا، وهذا يقتضي أنه جعَلَ مرتبة الله في مرتبة أدني من مرتبة الرسول ﷺ[١].

قوله: **(وبك على الله)**؛ أي: نطلب منك أن تكون شافعًا لنا عند الله، فتدعو الله لنا[٢]، فالاستشفاع بالرسول ﷺ في حياته إنما المراد به استجلاب دعائه، ولذلك لم ينكره عليه، فإنَّ دعاءه مستجاب، وكذا كل حي صالح يرجى أن يستجاب له، لا بأس أن يطلب منه أن يدعو للسائل، وأما بعد وفاته ﷺ فلا يجوز طلب ذلك منه لاستحالة ذلك منه[٣].

وقوله: **«إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه»**؛ أي: لا يُطلب منه أن يكون شفيعًا إلى أحد؛ وذلك لكمال عظمته وكبريائه[٤]، وأنكر عليه النبي ﷺ ذلك؛ لأن الشفيع يسأل المشفوع إليه أن يقضي حاجة الطالب، والله تعالى لا يسأل أحدًا من عباده أن يقضي حوائج خلقه[٥]؛ وقوله: (أحد): نكرةٌ في سياق النفي، فتشمل كل أحد: فتشمل الملائكة والجن والأنبياء؛ لأنَّ شأن الله أعظم من ذلك، فإليه تُطلب الشفاعة جَلَّوَعَلَا، ولا تطلب الشفاعة منه إلى غيره جَلَّوَعَلَا[٦].

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدلُّ على تحريم الاستشفاع بالله على أحدٍ من خلقه؛ لأنه تنقّصٌ يُنزَّه

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٧).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٧).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٦٠٧)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٩٠).
(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠٩).
(٥) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٢٣).
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

الله عنه[١].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: (فإنا نستشفع بالله عليك)؛ أي: نجعل الله شفيعًا عندك.

فوقع منه ﷺ ستَّة أمورٍ تدلُّ على التَّحريم:

أولها: تسبيحُه اللهَ تعظيمًا لقُبح مقالة الأعرابي.

وثانيها: غضبه غضبًا شديدًا حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه؛ أي: غضبُهم لغضبه.

وثالثها: في قوله: «ويحك»، وهي كلمة زجر للوعيد والتهديد.

ورابعها: في قوله: «أتدري ما الله» وهو استفهامٌ استنكاريٌّ يدلُّ على إبطال مقالة الأعرابي.

وخامسها: في قوله: «إن شأن الله أعظمُ من ذلك»، تنزيهًا له عن تلك المقالة التي لا تليق به سبحانه.

وسادسها: في قوله: «إنه لا يستشفع بالله على أحدٍ من خلقه»، وهو نفيٌ مضمَّنٌ النهي؛ للمبالغة في إبطاله؛ وهو مطابق لما ترجم به المصنف أن الله لا يُجعل شفيعًا عند أحد من خلقه، فهذه الوجوه الستة تدلُّ على تحريم ذلك أشد التحريم[٢].

---

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٩٧)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

وذهب بعض الشُّرَّاح إلى أن النهي هنا محمول على التنزيه؛ لأنه ورد في حديث سابق: «**من سأل بالله فأعطوه**»، وفي هذا الحديث: «**لا يستشفع بالله على أحد من خلقه**»، و(من سأل بالله فأعطوه) محمولٌ على الجواز، فإذا جاء النهي وجاءت الإباحة، فإن الإباحة تحمل على الجواز، والنهي يحمل على التنزيه، فالاستشفاع بالله على أحد من خلقه منهيٌّ عنه بغرض التنزيه، وتأدُّبًا مع جناب الربوبية، فالأولى أن لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، وإن استشفع فهو جائز[1].

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٤٢، ٥٤٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: [إِنَّا][(١)] نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ].

أي: نطلُبُ من الله أن يطلبَ منك، وهذا يُنافي عظمةَ الله عَزَّوَجَلَّ[(٢)]، والإنكار يؤخذ من قوله: «**سبحان الله! أتدري ما الله**»، وقوله: «**إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقة**»[(٣)]، وهذا يُفيد أنه ينبغي للإنسان أن يُنكِر القول الذي فيه نكارة وفيه تنقُّص لله عَزَّوَجَلَّ، ولو كانت نية صاحبه سليمة، بل ينبغي له أن يبين ما يجب لله من التعظيم في القول، وإن كان القلب سليمًا من النقص في حق الله عَزَّوَجَلَّ[(٤)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ].

أي: إنكارًا لهذه الكلمة[(٥)]، وتؤخذ من قوله: «**فما زال يسبِّح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه**»، وكونه يكرِّر سبحان الله هذا يدل على أنه تغير حتى عرف في وجوه أصحابه من هذه الكلمة، وهذا دليل على أن هذه الكلمة عظيمة منكرة[(٦)]، وتغيره ﷺ؛ لعظيم ما في قلبه من تعظيم الرب جَلَّوَعَلَا، حيث بدا أثر هذه الكلمة عليه في وجهه وفي قوله، ففي وجهه: عرَف الصحابةُ مشقة

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٥٩).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١٠).
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٠).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١١).

هذه الكلمة عليه، وأما في قوله: فهو تسبيحه ربه جَلَّوَعَلَا حتى تأثر الصحابة لما وقع من النبي ﷺ، وما وقع له من المشقة والعنت بسبب هذه الكلمة[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ»].

أي: نطلبُ منك أن تسألَ اللهَ لنا، لكونه يقدِرُ على ذلك[٢]؛ ووجه ذلك: أنه سكت عن قوله: (نستشفع بك على الله)، وهذا يدل على جواز ذلك، وهنا قاعدة وهي: إذا جاء في النصوص ذكر أشياء، فأنكر بعضها وسكت عن بعض؛ دلَّ على أن ما لم ينكر فهو حق[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللهِ»].

أي: تنزيهًا له عن هذا الكلام الذي لا يليقُ بجلاله وعظمته[٤]؛ لأن قوله: «إنَّ شأن الله أعظم»؛ دليلٌ على أنه مُنزَّه عما ينافي تلك العظمة[٥]، ومقصوده في هذا أن هذا وقع فيه إخلال في حق الله جَلَّوَعَلَا فجاء بالتسبيح، كما أنه جَلَّوَعَلَا إذا ذكَرَ ما يقدح في حقه جَلَّوَعَلَا من المشركين يسبح نفسه، وهذا مثله[٦].

وسبحان الله تطلق ويراد بها: تنزيهه سبحانه عن النقص في الصفات؛ وتنزيهه عن العيب وما وصفه به الجاهلون؛ والثالث: تنزيهه عن مماثلة أحد

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٠).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١١).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٠).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١١).
(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (٢/ ١٢٤٠).

من خلقه له في شيء من صفاته[١].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ المُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ ﷺ الاسْتِسْقَاءَ].

والمعنى: يسألونه طلب السُّقيا[٢]، أي: في حياته يطلبونَ منه أن يستسقيَ اللهَ لهم، وأما بعدَ موته فلم يفعلوا ذلك بل عدلوا إلى غيره، كما فعل عمرُ مع العباس، ومعاويةُ مع يزيدَ بن الأسودِ الجرشي[٣].

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٠).

بَابُ
مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ(١) ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللهُ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى](٢)». قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا؛ فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ(٣).

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ يَا خَيْرَنَا، وَابْنَ خَيْرِنَا، وَ[يَا](٤) سَيِّدَنَا، وَابْنَ سَيِّدِنَا؛ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ، عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ(٥).

(١) في نسخة أسامة، والعصيمي: [المُصطَفَى].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمادح، برقم: (٤٨٠٦). قال ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ٢١٠): «رجاله ثقات وقد صحَّحه غير واحد»؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٤٥٥): «إسناده جيد»؛ وصحَّحه الألباني في المشكاة، برقم (٤٩٠٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٦): «صحيح لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٨): «صحيح».
(٤) زيادة من نسخة أسامة.
(٥) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، ذكر اختلاف الأخبار =

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الغُلُوِّ.

الثَّانِيَةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا».

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لَا[1] يَسْتَجْرِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ»؛ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الحَقَّ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي».

= في قول القائل سيدنا وسيدي، برقم: (١٠٠٠٧)؛ وأحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١٢٧٤٦). قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٤٥٥): «هو حديث جيد الإسناد»؛ وقال ابن عبدالهادي في الصارم المنكي (٢٨٨): «في المسند بإسناد صحيح على شرط مسلم»؛ وقال الألباني في الصحيحة، برقم (١٥٧٢): «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم»؛ وقال في النهج السديد (٢٧٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه النسائي بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٧): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٨): «صحيح».

(١) في نسخة دغش: [ولاَ].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ[١] ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد، وكشفه غمائم الشُبَه عن أفق أذهان أهل التجريد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك وكل ما يؤول إليه[٢].

وجاء المصنف بهذا الباب ليبين فيه حرص النبي ﷺ على حماية حمى التوحيد[٣]؛ بسده طرق الشرك القولية[٤].

قوله: **(باب: ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد)**، أي: حفظه ووقايته مما ينافي أصله، أو كماله الواجب[٥]، فحماية الشيء: صونه عما يتطرق إليه من مكروه وأذى، وحمايته ﷺ حمى التوحيد؛ أي: صونه عما يشوبه من الأقوال والأعمال التي يضمحل معها التوحيد أو ينقص، وهذا كثير في السُّنَّة الثابتة عنه، وقد اشتمل هذا الكتاب مع اختصاره على ذلك أو أكثره، وعلى النهي عما ينافي التوحيد أو يضعفه، يعرف ذلك من تدبَّره وعرف ما تضمنه بابًا بابًا[٦]، فمن تأمَّل سنة النبي ﷺ، وما جاء في هذا الكتاب وجد

(١) في نسخة أسامة، والعصيمي: [المُصطَفَى].
(٢) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٧٥).
(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٦٤).
(٥) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٦٥).
(٦) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٦٠٩)؛ وقرة عيون الموحدين (٦٢١)؛

أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سدَّ الباب في الاعتقادات الباطلة، وسد الباب في الأفعال الباطلة، كقول: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وسد الباب أيضًا في الأقوال التي توصل إلى الغلو المذموم، فقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم إنما أنا عبد الله، فقولوا: عبد الله ورسوله»، وهذا الباب أيضًا من ذلك في بيان حماية النبي ﷺ حمى التوحيد فيما يتعلق بالقول الذي قد يتبعه اعتقاد[١]؛ فهذا الباب معقود لبيان الواجب في حقه ﷺ، وتقدير الباب: بيان أنه لا يجوز وصف النبي ﷺ بالصفات التي فيها غلوٌّ وإطراء؛ مخافة أن يزيد الأمر بالواصف إلى أن يُعطيه شيئًا من حق الله تعالى[٢]؛ وهذا الباب ذكره المصنف في آخر هذا الكتاب؛ لأنَّ أساس التوحيد مبني على المحافظة على حماه، وسد الطرق الموصلة إلى نقضه أو إلى إنقاصه بالشرك الأكبر أو الأصغر أو الخفي، وحِمَى التوحيد هو: السور المحيط به، الذي يمنع من التعدي عليه، فمن اقتحم الحمى اقتحم على التوحيد، بإنقاصه أو بنقضه[٣].

مقصود الترجمة:

بيانُ حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد من كل ما يُنقصُه أو ينقضُه، وسده الطرق المفضية إلى الشرك[٤].

وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٩٣).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٤٩).

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥٥٦).

(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٦٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٠).

مناسبة الباب للتوحيد:

لما تلكم المصنف فيما مضي من كتابه على إثبات التوحيد، وعلى ذكر ما ينافيه أو ينافي كماله؛ ذكر ما يحمي هذا التوحيد، وأن الواجب سد طرق الشرك من كل وجه حتى في الألفاظ ليكون خالصًا من كل شائبة[١]؛ فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أنَّ فيه بيان أن التوحيد لا يتم إلا بتجنُّب كل قول يفضي إلى الغلو في المخلوق، ويُخشى منه الوقوع في الشرك[٢].

وقيل: مناسبته له: أنَّ من كمال توحيد الأسماء والصفات عدم قول: أنت سيدنا؛ لأن من أسماء الله السيد؛ وذلك حماية لحمى التوحيد، وبعدًا عن كل طريق تؤدي إلى خدش التوحيد ولو من بعيد[٣]، والمصنف عنون بهذا العنوان اللطيف ليبين الحق بأسلوب لطيف، ولو أنه قال: لا يقال للنبي ﷺ سيد، لاستبشع الناس تلك العبارة، واتهموا المصنف ببغض النبي ﷺ[٤].

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

التوحيد هو موضوع هذا الكتاب، ولما ذكر المصنف الأبواب السابقة في بيان التوحيد؛ ذكر: (حماية التوحيد)؛ لأنه آخر الكتاب، كأنه يقول: ذكرتُ لك التوحيد، وما ينافيه بالكلية من الشرك الأكبر، وما ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر؛ وذكرت لك الوسائل الموصلة إلى الشرك؛ وذكرت لك

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١٤).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢٤).
(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨١٠).
(٤) فوائد من شرح كتاب التوحيد لا بن جبرين، جمعه: عبدالعزيز السدحان (١٣٠).

البدع القادحة في التوحيد؛ وذكرت لك المعاصي المنقصة لثواب التوحيد؛ وذكرت لك حماية النبي ﷺ جناب التوحيد؛ وها أنا أذكر لك في آخر الأبواب بابًا في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد، وسده كل طرق الشرك[١]؛ فعلاقة هذا الباب بالأبواب السابقة: أنَّ المصنف أراد بهذا الباب الإشارة إلى أن الأبواب السابقة وإن كان في بعضها ما لا يؤدي إلى الشرك مباشرة، لكنها ربما تؤدي للشرك ولو من بعيد؛ لذلك مُنِع منها؛ حمايةً لحمى التوحيد[٢]؛ وقد تقدم نظير هذه الترجمة في باب: **(ما جاء في حماية المصطفى جناب التوحيد)**، وأعادها المصنف؛ اهتمامًا بالمقام، فإن التوحيد لا يتم ولا يُحفظ ويُحصَّنُ إلا باجتناب جميع الطرق المفضية إلى الشرك، **والفرقُ بين البابين من أوجه:**

الأول: أن الباب الأول في حماية جناب التوحيد؛ وهذا الباب في حماية حمى التوحيد، و(جناب التوحيد) معناه: جانب التوحيد، والجانب: بعض الشيء، وأما (الحمى) فهو ما حول الشيء، فجناب التوحيد جزء منه، والحمى للشيء غيره، فهو خارج عن الذات؛ فهناك أراد المصنف أن يُبين أن حماية النبي ﷺ للتوحيد نفسه من أن يقع فيه شرك؛ وهنا أراد أن يُبين أن النبي ﷺ حمى ما حول التوحيد، بعد حمايته التوحيد، وهذا من باب العناية التامة بشأن التوحيد[٣]، فتكون هذه الترجمة أبلغ من الترجمة السابقة؛ لأن الترجمة السابقة حماية الرسول ﷺ جناب التوحيد عما يكون داخلًا فيه من الأقوال

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٧٦٠).
(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨١٠).
(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٣٠٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨٢)، وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٧١).

والأعمال؛ وهذه الترجمة حمايته حمى التوحيد عما يدور حوله وليس داخلًا فيه، فيكون الرسول ﷺ حَمَى حِمَى التوحيد عما يشوبه من الأقوال والأعمال مما لم يكن داخلًا فيه[١]، ففي ثنايا الكتاب بين المصنف أن النبي Ì حرص على حماية جناب التوحيد وذلك بنهيه Ì عن بعض الأعمال التي تكون وسيلة قريبة إلى الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ، فذكر في ذلك الباب نهيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن تعظيم قبره والغلو فيه ونحو ذلك؛ لأن هذا العمل وسيلة قريبة تُفضي إلى الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ؛ أما هنا في هذا الباب فختم المصنف هذا الكتاب ببيان حرص النبي Ì على حماية ما هو أبعد من ذلك، وهو حماية حمى التوحيد، وذلك بأن نهى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن كل ما يمكن أن يكون وسيلة إلى ضعف التوحيد وليس فقط إلى ذهاب التوحيد، فنهى عن كل ما يكون وسيلة إلى ضعف التوحيد سواء نهي تحريم أو نهي كراهة، حتى لو كانت هذه الوسيلة بعيدة في ظاهرها، فهنا في هذا الباب بين النبي Ì كراهة بعض الألفاظ لأنها قد تُضعف جانب التوحيد وتؤثر عليه، وهذا يؤكد وجوب العناية بالتوحيد، ووجوب القيام بكل ما يقويه، والحذر من كل ما يضعف التوحيد، ويؤكد أهمية القيام بالتوحيد عملًا وتعلُّمًا وتعليمًا ودعوة بين الناس[٢].

والثاني: أن الترجمة الأولى (حماية جناب التوحيد): الحماية فيها خاصة بالأفعال، وهذه الترجمة (حماية حمى التوحيد): الحماية فيها خاصة بالأقوال[٣]، فالأولى بمنزلة المقاصد والثانية بمنزلة الوسائل، ولم يجمع

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٤٦).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٤٦).

بينهما المصنف في ترجمة واحدة لها تأكيدًا لهذا المعنى وتقوية له[١]، فالباب الأول فيه حماية التوحيد بسد الطرق الفعلية؛ وهذا الباب فيه حمايته وسدّه بالتأدُّب والتَّحفُّظ بالأقوال، فحمى ﷺ جناب التوحيد من جهة الأعمال؛ فنهى عن اتخاذ المساجد على القبور والغلو فيها، وحماه من جهة الأقوال؛ فكل قول يفضي إلى الغلو الذي يخشى منه الوقوع في الشرك فإنه يتعين اجتنابه، ولا يتم التوحيد إلا بتركه، والحاصل أن تمام التوحيد بالقيام بشروطه وأركانه ومكملاته ومحققاته، وباجتناب نواقضه ومنقصاته ظاهرًا وباطنا، قولا وفعلا، وإرادة واعتقادا[٢]، ففي الباب السابق ذكر الحماية الفعلية، وفي هذا ذكر الحماية القولية، فاكتمل بهذا تمام صيانة التوحيد، وتمام حمايته من أن يُنال وأن يُنقص، فصانه قولًا وفعلًا[٣]؛ فالرسول حمى ذات التوحيد، وحمى حماه من جهة القول والعمل، وهذا من كمال البلاغ وتمامه[٤]، فهو ﷺ: حمى التوحيد، ثم حمى جناب التوحيد، ثم حمى حِمى التوحيد، وسدَّ كل طريق يوصل إلى الشرك قولًا أو عملًا[٥]، وفرَّق المصنف مقصوده في ترجمتين بدل ترجمةٍ واحدةٍ؛ لأن الترجمة الأولى وقعت بعد ذكر أفعالٍ شركية، والثانية وقعت بعد أقوالٍ شركية[٦].

(١) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٢) القول السديد، لابن سعدي (٢٢٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨١).
(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨٢)؛ والمزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٠).
(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨٢).
(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٧٦٠).
(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠١).

والثالث: أن هذا الباب في النهي عن الغلو في النبي ﷺ بعد وفاته؛ لأن هذه الأحاديث كلها في سد طرق الشرك والنهي عن وسائله مع الأموات، ومن ذلك النبي ﷺ؛ والباب الآخر: هو في سد طرق الشرك التي في حياته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ[١].

مناسبته هذا الباب للذي قبله:

أنَّ في الباب الذي قبله نوعُ حماية من النبي ﷺ لحق الله عَزَّوَجَلَّ وتوحيده؛ حيث أنكر على الأعرابي لما قال: (**نستشفع بالله عليك**)، فقال له: «**سبحان الله، سبحان الله! أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك**»[٢]، وهذا الباب تضمَّن تنزيه الله عن أن يُشَبَّهَ به أحدٌ من خلقه، بأن يُجعَلَ له شيءٌ من صفات الله تعالى، بالغلو في مدحه وإطرائه، فهو تتمةٌ لما سبق في الباب قبله من تنزيه الله عن أن يُشبَّهَ تعالى بخلقه في أن يُستشفعَ به عند أحد من خلقه[٣]، فكِلَا البابين في وجوب تعظيم الله سبحانه[٤]، لكن في الباب السابق بين المصنف المنع من الاستشفاع بالله وأسمائه وصفاته على المخلوق؛ لأن ذلك يؤدي للغلو بخلقه وتشبيه مكانة المخلوق بمكانة الله؛ وفي هذا الباب ذكر المصنف المنع من نداء المخلوق بأسماء تشابه أسماء الله لكي لا تؤدي إلى الغلو بالمخلوق ورفع مكانته عن المكانة التي وضعها الله[٥].

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، للشيخ فهد العيبان.
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٠).
(٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٤٨٥).
(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨١٠).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا. فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللهُ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] (١)». قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا؛ فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ (٢)].

الشَّرْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة دليلين؛ فذكر في الباب: حديثين، وهذا الحديث هو **الدليل الأول**، وفيه نهي ﷺ عن أن يقولوا: (**أنت سيدنا**)، وقال: «**السيد الله** تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، ونهاهم أن يقولوا: (**وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا طولًا**)، وقال: «**لا يستجرينكم الشيطان**»(٣)؛ يعني: لا يجرنكم الشيطان إلى ما لا ينبغي، ولا يتخذنكم جريًا؛ أي: رسولا، فالجري: الرسول، والمعنى: لا يتخذنكم رسلًا إلى من بعدكم في جرهم إلى الشرك، وجرهم إلى الغلو، فالزموا الألفاظ المعتادة: يا أبا القاسم، يا رسول الله، يا نبي الله، ودعوا عنكم الأقوال التي قد تفضي إلى الغلو(٤)؛ فأمرهم أن لا يتكلفوا الألفاظ التي ربما

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمادح، برقم: (٤٨٠٦). قال ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ٢١٠): «رجاله ثقات وقد صححه غير واحد»؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٤٥٥): «إسناده جيد»؛ وصحَّحه الألباني في المشكاة، برقم (٤٩٠٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٦): «صحيح لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٨): «صحيح».

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٦١٠).

(٤) شرح كتاب التوحيد؛ لابن باز (٤٨٣).

أدت إلى الغلو أو ما لا يحسن، وأمرهم أن يدعوه بمحمد رسول الله كما سماه الله عَزَّوَجَلَّ[١]، وفي هذا الحديث حرص النبي Ì على حماية حمى التوحيد، فقد نهاهم عن لفظ صحيح، ولكن هذا اللفظ قد يوصل إلى ما هو أعظم منه، وقد يوصل إلى ضعف التوحيد، والغلو في تعظيم النبي Ì ، فهذه الكلمات ليست محرمة، وإنما تُترك استحبابًا خشية الوقوع في الحرام وهو الغلو؛ لأن إطلاق السيد على النبي Ì جائز؛ ولذا وصف نفسه بأنه سيد ولد آدم، ولكن هنا نهاهم لأن بعض الناس قد يصل به هذا الأمر إلى الغلوِّ والإطراء المذموم[٢].

وقوله ﷺ: «**السيد الله**»؛ يريد أن السؤدد حقيقة لله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ الخلق كلهم عبيد له[٣]، وهذا يدل على أنَّ إطلاق لفظ السيد على البشر مكروه، ومخاطبتهم بذلك يجب سدُّها، فلا يُخاطَب أحدٌ بأن يقال له: أنت سيدنا على جهة الجمع، وذلك لأن فيها نوع تعظيم من جهة المخاطبة؛ يعني: الخطاب المباشر، فالقول للرجل بأنه سيد ونحو ذلك إذا كان على وجه المخاطبة له والإضافة إلى الجمع؛ أشد وأعظم مما إذا كان بدون المخاطبة والإضافة إلى الجمع، وهذه مناسبة الحديث لهذا الباب: أن في قوله ﷺ: «السيد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى» مع كونه سيد ولد آدم، ما يفيد أنه حمى حمى التوحيد، وسد الطرق الموصلة للشرك، ومنها طريق الغلو في الألفاظ، فالنبي ﷺ سيد كما قال عن نفسه: «أنا سيد ولد آدم يوم آدم»، ولكن مخاطبته مع كونه سيِّدًا؛ كرهها ومنَعَ منها، لئلا تؤدي إلى ما هو أعظم من ذلك، من تعظيمه

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٩٤).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٣٠٢).

والغلو فيه[١]، ففي هذا الحديث نهاهم ﷺ عن قول: (السَّيِّد) **لوجهين:**

الأول: إرادة العموم المستفاد من (ال)؛ لأن (ال) للعموم، والمعنى: أن الذي له السيادة المطلقة هو الله جَلَّوَعَلَا، ولكن السيد المضاف يكون سيِّدًا باعتبار المضاف إليه.

والثاني: لئلَّا يتوهم أنه من جنس المضاف إليه؛ لأن سيد كل شيء من جنسه، والسيد من أسماء الله تعالى، وهي من معاني الصمد، كما فسر ابن عباس الصمد بأنه الكامل في علمه وحلمه وسؤدده[٢].

فقوله في الحديث: (السيد الله)؛ يدل على أنه يُكره كراهةً شديدة أن يُقال لبشر: إنه (السَّيِّد) هكذا بالألف واللام؛ لأن هذا قد يُفهم منه استغراق معاني السيادة؛ والبشر له سيادة تخصه؛ ولهذا فإن الذين يشركون ببعض الأولياء كالسيد البدوي يعظمون كلمة (السَّيِّد)، ويكثر عندهم التعبيد للسَّيِّد، ويريدون به: السيد البدوي، فيكثر عندهم: عبد السَّيِّد ونحو ذلك، ولا يريدون به الله جَلَّوَعَلَا، ولكن يريدون به ذلك الذي اتخذوه معبودًا، وتوجهوا إليه ببعض أنواع العبادة، فيفهمون من كلمة (السَّيِّد) أنه ذو السِّيادة وذو التصرف في الأمر، وهذا هو الذي اعتقدوه من أن للبدوي ولأمثاله تصرفا في الأرض، وقبولًا للمطالب في الحاجات[٣].

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٥٠)؛ وشرح كتاب التوحيد؛ لابن باز (٤٨٢).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١٥).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٥٠).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن الغلو في المدح واستعمال الألفاظ المتكلفة التي ربَّما توقع في الشرك[١]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم الغلو في النبي ﷺ وغيره؛ لأن ذلك طريق موصلٌ للشرك[٢].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أولها: في قوله: «**السيد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى**»؛ مخبرًا أن السَّيِّد الذي كمُلَ سُؤدُدَهُ على الحقيقة هو الله، فغيره ناقص السيادة بالنسبة إليه.

وثانيها: في قوله: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم**»؛ أي: ما اعتدتموه من المخاطبة في كلامكم، وعادة العربُ في المخاطبة ترك المبالغة في التعظيم؛ فمن خصائص النفس العربية نفورها من التعظيم لما فُطر عليه العربيُّ من قوة الشكيمة والاعتزاز بالنفس؛ فهو يأنف من تعظيم غيره بمخاطبةٍ يتَّسع فيها القولُ.

وثالثها: في قوله: «**ولا يستجرينكم الشيطان**»؛ أي: لا يغلبنكم فيتَّخذُكم جرِيًّا؛ أي: رسولًا ووكيلًا عنه في فتح باب الشر على النفس[٣].

مسألة: حاول شرَّاح هذا الحديث الجمع بين هذا الحديث وبين قوله ﷺ: «**أنا سيِّد ولد آدم**»، وقوله: «**قوموا إلى سيِّدكم**»، وقوله في الرقيق: «**وليقل**

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢٥).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٧٣).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠١)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

سيِّدي ومولاي»؛ والذي يظهر أنه لا تعارض أصلًا؛ لأن النبي ﷺ أذن لهم أن يقولوا بقولهم، لكن نهاهم أن يستجريهم الشيطان بالغلو مثل (السَّيِّد)؛ لأن السيد المطلق هو الله تعالى، وعلى هذا فيجوز أن يقال: سيدنا وسيد بني فلان ونحوه، ولكن بشرط أن يكون الموجَّه إليه السِّيادة أهلًا لذلك[١]، فالنبي ﷺ نهاهم عن قول: (أنت سيدنا)؛ سدًّا لذريعة الغلوِّ وإلا فهو جائز؛ لأنه ورد في بعض النصوص إطلاق السيد على بعض المخلوقين، فيكون هذا دليلًا على الجواز، والنهي يحمل على التنزيه، فيجوز إطلاق لفظ السيد على رئيس القوم وفقيههم ونبيهم، ولا يطلق لفظ السَّيِّد على كل أحد، ولا يواجه به الإنسان مواجهة، ولكن إذا وُوجه به الإنسان أو أُطلق على كل أحد كره كراهة تنزيهه؛ سدًّا للذريعة[٢].

فهذا الحديث وما شابهه؛ دليلٌ على الأدب مع الله، وقوله: (أنا سيد ولد آدم) وشبهه؛ دليل على الجواز[٣]، **فيجوز إطلاق لفظ السيد في الأحوال الآتية:**

الأول: أن يكون مضافًا إلى من يكون سيِّدًا عليهم، فيقال: سيِّد القبيلة الفلانية، وعلى هذا يحمل قوله ﷺ: «قوموا إلى سيِّدكم»، فهذا محمول على الإضافة، والنهي محمول على القطع عن الإضافة.

والثاني: أن يكون في إطلاق لفظ السَّيِّد ملاحظة العلَمية دون الوصف، فيطلق على الأشراف أنهم سادة، وفلان السيد على اعتبار مكانته، لا باعتبار الصفة أنه يَنْفُذُ أمره فيه.

---

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١٧).
(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٤٩).
(٣) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (٣٠٣).

والثالث: أن يكون في استعمال لفظ سيد، فيه وصف بلا مواجهة، فيجوز أن يطلق على الشخص في غيبته أنه السَّيِّد، أو أنه سيِّد آل فلان.

والمقصود من هذا: أن ما يختص به الله من إطلاق لفظ السيد، وما كان في تمام المعنى كما فسَّر الصحابة الصَّمد بأنه: (السَّيِّد الذي كمُل في أنواع السُّؤدد) فلا يُطلق على البشر، والسَّيِّد الذي يختص بالله هو ما يكون في إطلاق هذه الكلمة على وجه إرادة المعنى والصفة فيها، فخرج بالمعنى **الأول:** من لم يكمل، فيقال: فلان سيد القوم؛ لأنه ما كملت له أنواع السؤدد، وخرج بالثاني: الأعلام، مثل: الأشراف وغيرهم، فلا بأس؛ لأنه ما قصدت به الصفة، وإنما يقصد اللقب المجرد للنسل[(١)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ يَا خَيْرَنَا، وَابْنَ خَيْرِنَا، وَ[يَا][(٢)]سَيِّدَنَا، وَابْنَ سَيِّدِنَا؛ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ، عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ[(٣)]].**

---

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٧٤)، والتنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٥٠).

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل سيدنا وسيدي، برقم: (١٠٠٠٧)؛ وأحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١٢٧٤٦). قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٤٥٥): «هو حديث جيد الإسناد»؛ وقال ابن عبدالهادي في الصارم المنكي (٢٨٨): «في المسند بإسناد صحيح على شرط مسلم»؛ وقال الألباني في الصحيحة، برقم (١٥٧٢): «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم»؛ وقال في النهج السديد (٢٧٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه النسائي بسند صحيح»؛ =

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وفي هذا الحديث: كره ﷺ أن يواجهوه بالمدح فيُفضي بهم إلى الغلو، وأخبر أن مواجهة المادح للمدوح بمدحه، ولو بما هو فيه من عمل الشيطان؛ لما تُفْضي محبة المدح إليه من تعاظم الممدوح في نفسه، وذلك ينافي كمال التوحيد؛ فإن العبادة لا تقوم إلا بقطب رحاها الذي لا تدور إلا عليه، وذلك غاية الذل في غاية المحبة، وكمال الذل يقتضي: الخضوع والخشية والاستكانة لله تعالى، وأن لا يرى نفسه إلا في مقام الذم لها، والمعاتبة لها في حق ربِّه، وكذلك الحب لا تحصل غايته إلا إذا كان يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله من الأقوال والأعمال والإرادات، ومحبةُ المدح من العبد لنفسه يُخالف ما يحبه الله منه، والمادح يغره من نفسه فيكون آثمًا، فمقام العبودية يقتضي كراهة المدح رأسًا، والنهي عنه صيانةً لهذا المقام، فمتى أخلص الذل لله والمحبة له: خلصت أعماله وصَحَّت، ومتى أدخل عليها ما يشوبها من هذه الشوائب: دخل على مقام العبودية بالنقص أو الفساد، وإذا أدَّاه المدحُ إلى التعاظم في نفسه والإعجاب بها: وقع في أمر عظيم، ينافي العبودية الخالصة[1].

قوله: «**أنا محمد، عبدُ الله ورسوله، ما أُحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله** عَزَّوَجَلَّ»؛ أي: ما أُحب رِفْعَتكم إياي فوق منزلتي؛ لا في الألفاظ،

= وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٧): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢٠٨): «صحيح».

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٦١٠).

ولا في الألقاب، ولا في الأحوال[١]؛ فأرشدهم أن يصفوه بصفتين هما أعلى مراتب العبد، وقد وصفه الله بهما في مواضع من كتابه، وهما قوله: (عبدُ الله، ورسوله)، ولم يحب أن يرفعوه فوق ما أنزله الله عَزَّوَجَلَّ من المنزلة التي رضيها له، ومع هذا التواضع أجمع أهل العلم على أنه أشرف الخلق، وأفضلهم على الإطلاق[٢]، وهو عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كما وصفوه هو خيرهم، وهو سيدهم، لكنه حَمى جناب التوحيد، وحَمى حِمى التوحيد، حتى لا يستدل أحد بعده بهذا الكلام على أنه يجوز أن يقال لمن ظن الناس فيه ذلك، بل سدَّ الباب في نفسه وهو سيد ولد آدم، وهو خيرهم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وأفضلهم، ولكنْ سد الباب حتى لا يدخل أحد منه بإقراره هذا الفعل، فيُعظَّم أحد، ويدخل الشيطان إلى ذلك المعظِّم وإلى المعظَّم، فيجعل القلوب تتعلق بذلك المعظَّم حتى يُشرَك به، وحتى يُعظَّم بما لا يجوز له من التعظيم، وهذا الباب كالجامع لما يجب من سد الذرائع الموصلة للشرك، وهذا واجب على المسلم أن يسد كل طريق أو سبيل يجعل نفسه تتعاظم؛ لأن أعظم مقامات الشرف له أن يعلَم اللهُ جَلَّوَعَلَا منه أنه متذلل خاضع بين يديه، وأنك وجلٌ خائف تدعوه راغبًا راهبًا[٣]، فهذا الأمر الذي ذكر هؤلاء في رسول الله ﷺ هو بِه، ومستحقٌ له، لكنه خشي أن يتدرج بهم الشيطان حتى يقعوا في الغلو، ولربما صُرف مثلُ هذا المدح لأحدٍ فافتتن؛ وبيَّن لهم الميزان الذي يجب عند التعامل مع رسول الله: أن لا يُرفع فوق ما جعل الله له من المنزلة، ولا يُجفى فيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ،

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٢١).
(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٩٥).
(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٥١).

ويكون ذلك باعتقاد أنه عبدُ الله ورسوله ﷺ[١].

مناسبة الحديث للباب:

أنه ﷺ نهى أن يُمدح بغير ما وصفه الله به؛ صيانةً للتوحيد وسدًّا لباب الغلو المفضي إلى الشرك[٢]؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم رفع النبي ﷺ فوق منزلته؛ لأن ذلك غلوٌ يؤدي إلى الشرك[٣].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من أربعة وجوه:

أولها: قوله: «**قولوا بقولكم**»؛ أي: القول المعتاد بينكم في الخطاب.

وثانيها: قوله: «**ولا يستهوينكم الشيطان**»؛ أي: لا يَمِلْ بكم إلى فتح باب الشر على أنفسكم وغيركم.

وثالثها: قوله: «**أنا محمدٌ عبدُ الله ورسُولُه**»؛ فهو المقام الذي أنزله الله إياه، ورضي به ﷺ.

ورابعها: قوله: «**ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عَزَّوَجَلَّ**»؛ كراهية غلوهم فيه حتى يقعوا في المنهي عنه من مخاطبته، ومنزلته ﷺ هي: العبودية والرسالة[٤].

والخلاصة:

أن التوحيد لا يستقيم إلا بحماية حماه، ولا يستقيم إلا بسدِّ الطُّرق

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٨٢).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢٥).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٧٥).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٢)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

الموصلة إلى الشرك، فمن رام توحيدًا باقتحام حماه بعدم سدِّ الطُّرق الموصلة إلى الشرك فإنه لا يثبت، ولا يحصل، فلهذا أعظم القواعد فائدة هي: قاعدة سد الذرائع في أبواب التوحيد، فكلُّ باب وكل طريق يوصل إلى نقصان التوحيد أو القدح فيه، فإنه يجب صده، ويجب النهي عنه، وما مُثِّل به من ذِكْر الحديثين هنا كالمثال السابق، وليس للحصر، بل نبَّه بشيء ربما كان هينًا عند الناس، فدلَّ هذا على وجوب سد ما هو أعلى، وما هو موصلٌ إلى ما هو أغلظ(١).

والحماية من المنكر تعظم كلما كان المنكر أعظم وأكبر أو كان الداعي إليه في النفوس أشد؛ ولهذا تجد أن باب الشرك حماه النبي ﷺ حماية بالغة حتى سد كل طريق يمكن أن يكون ذريعة إليه، لأنه أعظم الذنوب، وأيضًا: باب الزنا حُمي حماية عظيمة حتى منعت المرأة من التبرج وكشف الوجه وخلوتها بالرجل بلا محرم وما أشبه ذلك، لئلَّا يكون ذلك ذريعة إلى الزنا؛ لأن النفوس تطلبه، وفي باب الربا أيضًا: حُمي الربا بحماية عظيمة حتى إن الرجل ليعطي الرجل صاعًا طيبًا من البر بصاعين قيمتهما واحدة، ويكون ذلك ربًا محرمًا مع أنه ليس فيه ظلم؛ فالشرك قد يكون من الأمور التي لا تدعو إليه النفوس كثيرًا لكنه أعظم الظلم، فالشيطان يحرص على أن يوصل ابن آدم إلى الشرك بكل وسيلة، فحماه النبي ﷺ حماية تامة محكمة حتى لا يدخل الإنسان فيه من حيث لا يشعر، وهذا هو معنى الباب الذي ذكره المصنف(٢).

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٧٠).
(٢) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥١٧).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الْغُلُوِّ].

أي لقوله: «**قولوا بقولكم أو بعضِ قولكم ولا يستجرينكم الشيطان**»[(١)]، ووجهه: أن الرسول ﷺ جعلَ هذا من استجراء الشيطان، والإنسان يجب عليه أن يحذر كل ما كان من طرق الشيطان[(٢)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا»].

أي يقولُ: السَّيِّدُ اللهُ[(٣)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لَا[(٤)] يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ»؛ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الحَقَّ].

أي: نهاهم عن ذلك؛ حمايةً لجناب التوحيد؛ لئلا يجرهم إلى ما لا يصلحُ، فكيف بمن قال أعظم من ذلك كصاحبِ البردة في أبياته التي تضمنت غايةَ الإطراء[(٥)]، وظاهر كلام المصنف أن هذا من استجراء الشيطان، فهذه الكلمة يحتمل أن معناها أن ما قلتم من استجراء الشيطان؛ ويحتمل أن المعنى: قولوا بهذا القول، ولكن إياكم أن تغلوا، فإن هذا من استجراء الشيطان، وهذا ظاهر الحديث كما سبق[(٦)].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٢٢).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٢).
(٤) في نسخة دغش: [ولاَ].
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٢).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٢٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي»].

أي: منزلةِ العبوديةِ الخاصةِ والرسالةِ العامةِ[١]؛ أي: إني أكره أن ترفعوني فوق منزلتي، وهي: العبودية والرسالة؛ ففيها تواضعه ﷺ[٢].

وكل هذا يشهد لما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن النبي ﷺ حَمَى حِمَى التوحيد، وسد الطرق الموصلة إلى الشرك بكل طريق وبكل وسيلة، سواء كان ذلك من الأفعال أو من الأقوال[٣].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٢٢).
(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآيَة [الزمر:٦٧]

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ[(١)]، وَسَائِرَ الخَلْقِ[(٢)] عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ[(٣)] ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ][(٤)]: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآيَةَ»[(٥)].

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا اللهُ»[(٦)].

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى

---

(١) في نسخة القاسم: [وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ].
(٢) في نسخة القاسم: [الخلائِق].
(٣) في نسخة القاسم: [رَسُولُ اللهِ].
(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦)، ولفظهُ عندهما: «وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ...».
(٦) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦).

إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ»[١]. [أَخْرَجَاهُ][٢].

وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ السَّبْعَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟»[٣].

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ، وَالأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ؛ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»[٤].

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، [قال:][٥] أَخْبَرَنَا[٦] ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الكُرْسِيِّ؛ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ»[٧].

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)، و(٧٤٥١).
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٣) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٨)، ولفظه: «يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ...».
(٤) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٢٤٦). قال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «حسن».
(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٦) في نسخة دغش، والعصيمي: [أنبأنا].
(٧) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/ ٥٣٩). قال الحافظ الذهبي في العلو (١١٧): «هذا مرسلٌ، وعبد الرحمن ضعيف»؛ وقال الألباني في الصحيحة (١/ ٢٢٣): «هذا =

قَالَ: وَقَالَ[(١)] أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا الكُرسِيُّ فِي العَرْشِ؛ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، أُلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَي فَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ**»[(٢)].

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ [وَسَمَاءٍ][(٣)] خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ،

= إسناد رجاله كلهم ثقات، لكني أظن أنه منقطع»؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف جدًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «ضعيف».

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [وَقَالَ: قَالَ].

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/ ٥٣٩)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٩)، وقال: «تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ السَّعْدِيُّ، وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ أَصَحَّ»؛ وضعَّفه الألباني في الضعيفة برقم (٦١١٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «ضعيف»؛ وللحديث شاهد رواه ابن أبي شيبة في كتاب العرش برقم (٥٨)، ولفظه: «ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة»، وقد أورده الألباني في الصحيحة برقم (١٠٩)، وقال: «وجملة القول: أنَّ الحديث بهذه الطرق صحيح»، وقال الألباني في الضعيفة (١٣/ ٢٦٧): «وقد كنت ذكرت حديث أبي ذر المتقدم من رواية ابن زيد عنه في الصحيحة (١٠٩) مقوِّيًا به طريقًا أخرى للحديث عن أبي ذر بنحوه، ظانًّا أن ابن زيد هو غير عبد الرحمن هذا الواهي؛ لأنني لم أكن وقفت على رواية أبي الشيخ هذه المصرحة بأنه عبد الرحمن بن زيد؛ فوجب التنبيه على ذلك قائلًا: رب اغفر لي خطئي وعمدي وهزلي وجدي وكل ذلك عندي، لكن ذلك مما لا يضطرني إلى نقل الحديث المشار إليه إلى هذه السلسلة؛ للطرق الأخرى له المذكورة هناك، وقد نجد له ما يزيده قوة».

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ(١).

وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ المَسْعُودِيُّ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ؛ قَالَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [تعالى](٢)(٣). قَالَ: «وَلَهُ طُرُقٌ»(٤).

وَعَنْ العَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؟**» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ(٥) كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ: مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ: مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالعَرْشِ بَحْرٌ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ، [وَلَيْسَ](٦) يَخْفَى(٧)

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٤٤)؛ والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٠١٤)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٠)؛ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٣/ ٣٩٦). قال الذهبي في كتاب العرش (٢/ ١٦٤): «رواه اللالكائي، والبيهقي، بإسناد صحيح عنه»؛ وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١/ ٣٩٠)، وقال: «رواه سنيد بن داود بإسناد صحيح عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»؛ وقال في النهج السديد (٢٨٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ومثله لا يقال بالرأي؛ لأنه من علم الغيب، فله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٣): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٣): «حسنٌ موقوف، وله حكم الرفع».

(٢) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) ينظر: العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للذهبي (٤٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) في نسخة العصيمي: [وَبَيْنَ].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٧) في نسخة القاسم: [لا يخفى].

عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ[١].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ [تَعَالَى][٢]: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ العُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ اليَهُودِ الذِينَ فِي زَمَنِهِ [ﷺ][٣] لَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَهَا[٤] لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ صَدَّقَهُ، وَنَزَلَ القُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ.

---

(١) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٣)؛ والترمذي في جامعه، أبواب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، برقم: (٣٣٢٠)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وقال الذهبي في كتاب العرش (٢/ ٤٠): «رواه أبو داود بإسناد حسن وفوق الحسن»، وجاء في مختصر الصواعق المرسلة (٤٣٣): «رواه أبو داود بإسناد جيد».
وهذه الرواية ليس فيها ذكرٌ للمسافة التي ذكرها المصنف في المتن، وإنما فيها: [هل تدرون ما بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: **إن بعد ما بينهما إما واحدة، أو ثنتان، أو ثلاث وسبعون سنة**]؛ وأما رواية: [خمسمائة سنة]، فأخرجها أحمد في مسنده، برقم: (١٧٩٦)؛ وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٦٧١٣)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة، برقم: (٣١٧٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وخالفه الذهبي. قال في النهج السديد (٢٨٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبوداود بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٥): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٤): «ضعيف».

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي: [لـمَّا ذَكَرَ].

الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ الكَثِيرِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لَمَّا[١] ذَكَرَ الحَبْرُ هَذَا العِلْمَ العَظِيمَ.

الخَامِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ اليَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ فِي اليَدِ اليُمْنَى، وَ[أَنَّ][٢] الأَرَضِينَ فِي [اليَدِ][٣] الأُخْرَى.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِتَسْمِيَتِهَا: الشِّمَالَ.

السَّابِعَةُ: ذِكرُ الجَبَّارِينَ وَالمُتَكَبِّرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ.

الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ».

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ[٤] الكُرْسِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ[٥].

العَاشِرَةُ: عِظَمُ[٦] العَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الكُرْسِيِّ.

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ غَيْرُ الكُرْسِيِّ [وَالمَاءِ][٧].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ؟.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالكُرْسِيِّ؟.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ؟.

---

(١) في نسخة دغش: [عِندَ].
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٣) زيادة من نسخة العصيمي.
(٤) في نسخة دغش: [عَظَمَةُ].
(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: [السموات].
(٦) في نسخة دغش: [عَظَمَةُ].
(٧) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؟.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ البَحْرَ الذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ أَسْفَلُهُ وَأَعْلَاهُ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ[(١)].

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، [وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين][(٢)].

(١) في نسخة دغش: [أَنَّ البَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ **بينَ أَعْلاهُ إلى أَسْفَلِهِ مَسِيرةُ** خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ]. وفي نسخة العصيمي: [أَنَّ البَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بينَ أَعْلَاهُ **وأَسْفَلِهِ** مَسِيرةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [**بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآيَةَ**].

الشَّرْحُ

أي: باب ما جاء في بيان أنَّ الناس مِنْ ظُلْمِهِم وجَهْلِهِم ما قدروا الله حق قدره[(١)]، يعني: بيان ما جاء من النصوص في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وقد ذكَرَ في ذلك جملة من الأحاديث[(٢)].

فقوله: (**باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾**)؛ أي: باب ما جاء فيها من ذكر عظمة الله، وعلوه على خلقه، وما في معناها من الأحاديث والآثار[(٣)].

وذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب النصوص الدالة على عظمة الرب العظيم وكبريائه، ومجده وجلاله، وخضوعِ المخلوقاتِ بأسرها لعزِّهِ[(٤)]؛ فأراد المصنف أن يختم كتابه بهذا الباب المشتمل على النصوص الدالة على عظمة الرب؛ لأن هذه النعوت العظيمة والأوصاف الكاملة أكبر الأدلة والبراهين على أنه المعبود وحده، والمحمود وحده، الذي يجب أن يبذل

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٤٨٧).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٥).
(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٦١٤)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٩٦).
(٤) القول السديد، لابن سعدي (٢٢٦).

له غاية الذل والتعظيم، وغاية الحب والتألُّه[١]؛ فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل له الأجر والمثوبة ختم كتابه بهذا الباب العظيم والذي يُبين فيه وجوب تعظيم الله سبحانه، وأن يقدره العبد حق قدره، ومن تعظيم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يعبده العبد وحده لا شريك له، ومما يُعين على تعظيمه معرفةُ أسمائه وصفاته وأفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن تعظيمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ طاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر، فلما بين المصنف في هذا المتن العظيم مسائل التوحيد؛ ختم بهذا الباب ليبين لك أن من تعظيم الله أن تعمل بهذا التوحيد، وأن تدعو إليه، وأن توالي وتعادي فيه[٢].

وهذا الباب ختام مسائل التوحيد التي ساقها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وختَمَها بآية عظيمة تُبين عظمة الله تعالى، وعظمة صفاته، وجبروته وقوته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ وهذا ختام حسن، فقد ابتدأ المصنف كتابه بكلام الله تعالى، فقال: كتاب التوحيد وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، ثم ختمه بكلام الله تعالى وكلام رسوله، واختار آية تدل على عظمة الله سبحانه، وهذا معنى رائق وبالغ العذوبة؛ لأن الكلام السابق يدل على بعض عظمة الله تعالى، ويعجز الإنسان أن يصف عظمة الله تعالى مهما قال وتكلم؛ فناسب أن يأتي بهذه الآية، وهذا تنبيه كذلك إلى شناعة الشرك وأنه انتقاص للرب تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ[٣]؛ فما قَدَر القوي العزيز حق قدره من أشرك معه الضعيف الذليل[٤].

(١) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/ ١٠٣٩).
(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
(٣) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٣٦).
(٤) تجريد التوحيد المفيد، للمقريزي (٦٩).

فالمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد أن يختم كتابَهُ بهذا الباب المشتملِ على النصوص الدالة على عظمةِ الله وخضوعِ المخلوقات له؛ مما يدل على أنه هو المستحق للعبادة وحده، وأن له صفاتَ الكمالِ ونعوتَ الجلالِ[١]؛ وختْمُه هذا الكتاب بهذا الباب ختمٌ عظيم؛ لأن من علم حقيقة ما اشتمل عليه هذا الباب من وصف الله جَلَّوَعَلَا وعظمته؛ فإنه لا يملك إلا أن يذل ذلًّا حقيقيًّا ويخضع خضوعًا عظيمًا للرَّبِّ جَلَّجَلَالُهُ[٢]؛ لأن هذه النُّعوت العظيمة والأوصاف الكاملة أكبر الأدلة والبراهين على أنه المعبودُ وحدَه، المحمودُ وحدَه، الذي يجبُ أن يُبذل له غايةُ الذل والتعظيم وغايةُ الحب والتألُّه، وأنه الحقُّ وما سواه باطلٌ، وهذا حقيقةُ التوحيد ولبُّه وروحه وسرُّ الإخلاص[٣]؛ فختَم كتابه بهذه الترجمة؛ للإعلام بأنَّ فقد التوحيد سببُه عدمُ توقير الله وإعظامِه، ومن بدائع هذا الكتاب بدءًا وختمًا: أن المصنف بدأ بذكر موجِبِ وجودِ التوحيد؛ وهو كونه واجبًا، وختم بذكر موجِبِ فقده؛ وهو عدمِ إعظام الله، فردَّ آخر الكتابِ على أوله[٤].

مقصود الترجمة:

بيانُ عظمةِ الله الموجبةِ تقديرَه والقيامَ بتوحيده[٥].

---

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢٨).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٥٦).
(٣) القول السديد، لابن سعدي (٢٢٧).
(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٦).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٦).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ من توحيد الأسماء والصفات معرفة حقيقتها؛ لأن من عرف حقيقة أسماء الله وصفاته كما وردت في النصوص خلص له توحيده، وسلم من الشرك[١]، وهذا الباب الأخير في الكتاب جَمَع أنواع التوحيد الثلاثة[٢]؛ ففي هذه الترجمة إثبات التوحيد بأنواعه الثلاثة: توحيد الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات، كما أن التراجم السابقة فيها إثبات توحيد الألوهية[٣].

مناسبة الباب لما قبله:

لما ذكر المصنف في الأبواب السابقة أبوابًا متعددة في تعظيم الأسماء والصفات؛ ذكر في هذا الباب معرفة مقدار بعض صفاته، كمقدار عظمة صفة اليد والقدم؛ ليبين بهما عظمة الله وحقيقة أسمائه وصفاته، وليستدل بأن من كان موصوفًا بهذه العظمة فهو المستحق للعبادة وحده لا شريك له[٤].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٢١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨٦).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٥٤).
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٢٢).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآيَةَ].

الشَّرْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثمانية أدلة؛ فذكر في الباب: آية، وسبعة أحاديث.

فالدليل الأول: قَوْل اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾؛ والضمير في قوله: **(قدروا)** يعود على المشركين، فهم أبرز من لم يقدر الله حق قدره بسبب عبادتهم لغير الله وشركهم[(١)]؛ يعني: ما عظَّموه حق تعظيمه، ولو عظَّموه حق تعظيمه لما عبدوا غيره، ولما أطاعوا غيره، ولعبدوه حق العبادة، ولذلوا له ذلًّا وخضوعًا دائمًا، وأنابوا إليه بخشوع وخشية، ولكنهم ما قدروه حق قدره؛ يعني: ما عظَّموه حق تعظيمه الذي يجب لقدره جَلَّ وَعَلَا، وعِظم ذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وصفاته[(٢)]، وقد ذكر المصنف في بعض كلامه: أن هذه الآية فيها التنبيه على سبب الشرك، وهو أن المشرك بان له شيء من جلالة الأنبياء والصالحين، ولم يعرف الله جَلَّ وَعَلَا، وإلا لو عرفه لكفاه وشفاه من المخلوق[(٣)].

وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، بيَّن جَلَّ وَعَلَا في هذه الآية شيئًا من صفة ذاته العظيمة الجليلة، وعقل الإنسان لا يمكن أن يتحمل صفة الله جَلَّ وَعَلَا على ما هو عليه، فإذا نظر إلى هذه الأرض على عظمها وحجمها

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٣٦).
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٥٧).
(٣) تاريخ ابن غنام (٢/ ٤٦٠).

وسعتها وإلى ما فيها، فهي قبضة الرحمن جَلَّوَعَلَا يوم القيامة، وكذلك السموات مطويات كطيِّ السجل في كفِّ الرحمن جَلَّوَعَلَا، فالأرض التي يتعاظمها أهلها، والسموات التي يتعاظمها من نظر فيها، هي صغيرة وآيلة في الصغر إلى أن تكون في كف الرحمن جَلَّوَعَلَا، والله أعظم من ذلك وأجل[١]؛ فهذه الآية العظيمة تُبين عِظَم قدرته، وأنه الخلاق العليم، وأنه يطوي السماوات ويقبض الأرض، فدلَّ ذلك على عظم قدرته، ومن كان بهذه المثابة فهو حري بأن يعبد ويطاع ويعظم، وهو الذي له الكمال في أسمائه وصفاته وأفعاله، لا شبيه له، ولا ندَّ له، ولا يقاس بخلقه، فالله جَلَّوَعَلَا له الصفات العليا والأسماء الحسنى، وهو سبحانه الخلاق الرزاق، وهو سبحانه أيضا المستحق للعبادة، فجميع أنواع التوحيد ثابتة له[٢].

ففي هذه الآية يُخبر الله تعالى أنَّ الخلق ما عظَّموهُ جل وعلا حق تعظيمه، والحالُ أنَّ جميع الأرضينَ السبع في قبضته جل وعلا يوم القيامة، والسموات مطوياتٌ بيمينه كما يُطوى الكتاب، ومن كان هذا شأنهُ كان حقُّهُ في التعظيم عظيماً[٣].

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على وجوب تعظيم الله حق تعظيمه، وتعظيمُه هو: توحيده، وتنزيهه عن الشرك[٤].

---

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥٥٧).
(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨٦).
(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٥).
(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٧٧).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

أولها: في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾؛ أي: ما عظَّموه حقَّ عظمته، ففيهِ إثباتُ عظمة الله.

وثانيها: في قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، وصفًا لله بهذا دالًّا على عظمته.

وثالثها: في قوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ تنزيهًا له عن مقالات المشركين في إضافة النقائص له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفي ذلك إثبات كماله وعظمته؛ فنزَّه نفسه وقدَّسها عمَّا يقوله الأفاكون من المشركين، وتنزيهُه نفسه عن مقالاتهم فيه إثبات كمالاته الدالة على عظمته سبحانه(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ(٢)، وَسَائِرَ الخَلْقِ(٣) عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ(٤) ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ](٥): ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآيَةَ»(٦).

---

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٦)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) في نسخة القاسم: [وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ].

(٣) في نسخة القاسم: [الخلائِق].

(٤) في نسخة القاسم: [رَسُولُ اللهِ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦)، ولفظهُ عندهما: «وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ...».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا اللهُ»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ»(٢). [أَخْرَجَاهُ](٣)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وعلاقته بالباب: أن فيه بيانًا لعظمة اليد الواردة في الآية(٤)؛ ففي هذا الحديث ذكَرَ عالمٌ من علماء اليهود للنبي ﷺ ما يجدونه في كتابهم التوراة من بيان عظمة الله، وصغر المخلوقات بالنسبة إليه سبحانه، وأنه يضعها على أصابعه(٥)، فوافقه النبي ﷺ، وقرأ هذه الآية: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾؛ التي فيها شاهدٌ لكلام هذا الحبر، فإنَّ فيها أن الأرض جميعها قبضة الله تعالى يوم القيامة، بما فيها من الشجر، والماء، والثرى، والجبال، والحيوانات؛ وأن السموات مطويات بيمينه، وأنه يهز هذه المخلوقات كلها، ويقول: أنا الملك أنا الله؛ وهذا دليلٌ على عظمة الخالق وكبريائه، وصغر المخلوقات في قبضته(٦)، ففي هذا الحديث أقرَّ النبي Ì الحبرَ على ما قال، واستدلَّ بما قاله على عظيم قدر

(١) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)، و(٧٤٥١).
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٢٣).
(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٣١).
(٦) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥٦٤).

الله تعالى ونافذ قدرته سبحانه؛ حيث ضحك من مقالته وقرأ الآية تصديقاً لقول الحبر[١].

مناسبة الحديث للباب:

أنه دلَّ على وجوب تعظيم الله، وتعظيمُه هو: توحيده، وتنزيهه عن الشرك[٢].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: ما فيه من ذكر صفةِ الله عَزَّوَجَلَّ الدَّالَّةِ على عظمته.

والآخر: في قراءته ﷺ الآيةَ المشتملةَ على تعظيمِ الله؛ تصديقًا لقول الحبر[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرْضِينَ السَّبْعَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟»[٤]].

الشَّرْحُ

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٦).
(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٧٨).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٧)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٨)، ولفظه: «يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ...».

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وهو أيضًا دليلٌ على عظمة الله، وعظيم قدرته، وعظم مخلوقاته[١]، وعلى صغر المخلوقات كلها بالنسبة إلى عظمته[٢].

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: «**أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبِّرون؟**»؛ فإنه يوم القيامة لا مُلك إلا مُلكه ولا أمر إلا أمره[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ، وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ؛ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»[٤]].

الشَّرْحُ

هذا الأثر هو الدليل الرابع في الباب، وهو يدل على عظمة الباري وجلاله وكبريائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ حيث أخبر أنَّ السموات السبع والأرضين السبع في قبضة الرحمن تعالى صغيرة، كأنها حبة خردل في يد أحد العباد[٥]، والخردلة هي: حبةُ نباتٍ صغيرة جدًّا، يُضْرَب بها المثل في الصغر والقلة، وهذا يدلُّ على

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٦١٧).
(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥٦٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٧)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٤) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٢٤٦). قال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «حسن».
(٥) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ٥٦٧).

عظم الله سبحانه، وأنه سبحانه لا يحيط به شيء، والأمر أعظم من هذا التمثيل التقريبي؛ لأنه تعالى لا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأفهام(١)، فأخبرَ في هذا الأثر عن عظيمِ قدْرِ الله جل وعلا، وأنه الكبير المتعال سبحانه وبحمده، فهذه المخلوقات العظيمةُ مِنْ خلق الله تعالى، هي في يد الله جل وعلا كالخردلةِ في يد أحدنا، فسبحان من لا يقدرُ الخلقُ قدْرَهُ(٢).

مناسبة الأثر للباب:

أنه دلَّ على وجوب تعظيم الله، وتعظيمُه هو: توحيده، وتنزيهه عن الشرك(٣).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في بيان عظمة الله، وأن السموات السبع والأرضين السبع وهنَّ ما هُنَّ في عظم خلقهنَّ تكون في كفِّ الله سبحانه بمنزلة الحبة الصغيرة من الخردل في كفِّ أحدنا(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، [قَالَ:](٥) أَخْبَرَنَا(٦) ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا السَّمَاوَاتُ**

(١) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٣٥).
(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٨).
(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٨٢).
(٤) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.
(٦) في نسخة دغش، والعصيمي: [أنبأنا].

السَّبْعُ فِي الكُرْسِيِّ؛ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ»[(١)]. قَالَ: وَقَالَ[(٢)] أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا الكُرسِيُّ فِي العَرْشِ؛ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، أُلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَيْ فَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ»[(٣)]].

الشَّرْحُ

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/ ٥٣٩). قال الحافظ الذهبي في العلو (١١٧): «هذا مرسلٌ، وعبد الرحمن ضعيف»؛ وقال الألباني في الصحيحة (١/ ٢٢٣): «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات، لكني أظن أنه منقطع»؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف جدًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «ضعيف».

(٢) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [وَقَالَ: قَالَ].

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/ ٥٣٩)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٩)، وقال: «تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ السَّعْدِيُّ، وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ أَصَحَّ»؛ وضعَّفه الألباني في الضعيفة، برقم (٦١١٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٢): «ضعيف»؛ وللحديث شاهد رواه ابن أبي شيبة في كتاب العرش، برقم (٥٨)، ولفظه: «ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة»، وقد أورده الألباني في الصحيحة برقم (١٠٩)، وقال: «وجملة القول: أن الحديث بهذه الطرق صحيح»، وقال الألباني في الضعيفة (١٣/ ٢٦٧): «وقد كنت ذكرت حديث أبي ذر المتقدم من رواية ابن زيد عنه في الصحيحة، (١٠٩) مقوِّيًا به طريقًا أخرى للحديث عن أبي ذر بنحوه، ظانًّا أن ابن زيد هو غير عبد الرحمن هذا الواهي؛ لأنني لم أكن وقفت على رواية أبي الشيخ هذه المصرحة بأنه عبد الرحمن بن زيد؛ فوجب التنبيه على ذلك، لكن ذلك مما لا يضطرني إلى نقل الحديث المشار إليه إلى هذه السلسلة؛ للطرق الأخرى له المذكورة هناك، وقد نجد له ما يزيده قوة».

هذان الحديثان هما الدليل الخامس والسادس في الباب، وفيهما يخبر ﷺ عن عظَمة الكرسي والعرش، وهذا يُبين عظمته سبحانه، وعظمة مخلوقاته كالسماوات الأرض، ومع عظم السموات والأرض، فالكرسي أعظم منهما، والعرش أعظم من الكرسي[١]؛ فالسماوات السبع على سِعتها وكثافتها، وتباعد ما بينها بالنسبة لسعة الكرسي، كسبعة دراهم وُضعت في قاعٍ واسعٍ؛ فإنها لا تشغل منه إلا حيِّزًا يسيرًا؛ كما يخبر ﷺ في حديث أبي ذرٍّ: أن الكرسي مع سعته وعظمته بالنسبة للعرش كحلقةِ حديدٍ وُضعت في صحراء واسعة من الأرض[٢]، وفيه دلالة على عظم العرش بالنسبة للكرسي، فيجب أن يُعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق جَلَّوَعَلَا في غاية الصغر[٣]، وعظمةُ الخَلْقِ تدلُّ على عظمةِ الخالقِ جلَّ وعلا، فعِظَمُ مخلوقاته سبحانه، تدلُّ على عِظَمِ قدرته وسعةِ علمه[٤].

فهذان الحديثان يدلَّانِ على عظمته عَزَّوَجَلَّ؛ فيكون مناسبًا لتفسير الآية التي جعلها المصنف ترجمة للباب[٥]، فهذا بيان لعظمة الله جَلَّوَعَلَا الواردة في الآية[٦].

مناسبة ذكر الحديثين في الباب:

أنهما يدلان على عظمة الله وكمالِ قدرته وقوةِ سلطانه[٧].

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٨٨).
(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٣٢).
(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٤٠١).
(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠٨).
(٥) القول المفيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٣٦).
(٦) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٢٧).
(٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٣٢).

ودلالة الحديثين على مقصود الترجمة:

أن الحديث الأول: فيه بيان عظمة مخلوق من مخلوقات الله سبحانه وهو الكرسي، فتبلغ عظمته أن السماوات السبعَ كلها تكون بمنزلة سبعة دراهم أُلقيت في ترس، وتكون السموات السبع عند الكرسي بهذه النسبة، وهذا في وصف مخلوق بالنسبة لمخلوق، فكيف في وصف الله تعالى في عظمته.

ودلالة الحديث الثاني: ما فيه من بيان عظمة العرش، وأن نسبة الكرسي إليه كنسبة حلقة حديد أُلقيت بين ظهري فلاة من الأرض، أي: أُلقيت في متسع من الأرض، فتكون صغيرة بالنسبة إليها، وكذلك نسبة الكرسي إلى العرش، والله جَلَّوَعَلَا فوق العرش وله من العظمة ما لا نحيط به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[1].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ [وَسَمَاءٍ][2] خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ[3].**

(١) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٤٤)؛ والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٠١٤)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٠)؛ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٣/ ٣٩٦). قال الذهبي في كتاب العرش (٢/ ١٦٤): «رواه اللالكائي، والبيهقي، بإسناد صحيح عنه»؛ وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١/ ٣٩٠)، وقال: «رواه سنيد بن داود بإسناد صحيح عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»؛ وقال =

وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ المَسْعُودِيُّ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ؛ قَالَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [تعالى][(١)(٢)]. قَالَ: «وَلَهُ طُرُقٌ»[(٣)].

وَعَنِ العَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ[(٤)] كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ: مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ: مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالعَرْشِ بَحْرٌ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ، [وَلَيْسَ][(٥)] يَخْفَى[(٦)] عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ[(٧)].

= في النهج السديد (٢٨٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ومثله لا يقال بالرأي؛ لأنه من علم الغيب، فله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٣): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٣): «حسنٌ موقوف، وله حكم الرفع».

(١) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) ينظر: العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للذهبي (٤٥)

(٣) المصدر السابق.

(٤) في نسخة العصيمي: [وَبَيْنَ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٦) في نسخة القاسم: [لا يخفى].

(٧) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٣)؛ والترمذي في جامعه، أبواب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، برقم: (٣٣٢٠)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وقال الذهبي في كتاب العرش (٢/ ٤٠): «رواه أبو داود بإسناد حسن وفوق الحسن»، وجاء في مختصر الصواعق المرسلة (٤٣٣): «رواه أبو داود بإسناد جيد».

وهذه الرواية ليس فيها ذكرٌ للمسافة التي ذكرها المصنف في المتن، وإنما فيها: [هل =

الشَّرْحُ

هذان الحديثان هما الدليل السابع والثامن في الباب، وهذه الأحاديث فيها الدلالة على ارتفاع هذه المخلوقات، وسعة ما بينها من هذه المسافات العظيمة، فهو يدلُّ على بعد ما بين هذه المخلوقات، والذي خلقها جَلَّوَعَلَا أعظم منها وأكبر وأجل، فهو المستحق لأن يُعبد، ويعُظَّم، مع الإيمان بعلوه وفوقيته، وأنه لا تخفى عليه خافية من عباده، يعلم ما في قلوبهم، ويعلم السر وأخفى جَلَّوَعَلَا، مع كونه فوق جميع هذه المخلوقات[(١)]، والمراد: أنَّ العبد إذا عرف نفسه بضعفها، وعرف ربه بعظمته، فلن يقع في الشرك، ولا في المعصية، فما أشرك من أشرك إلا حين جهل بربه، وما عصى من عصى إلا بجهالة[(٢)].

مناسبة هذين الحديثين للباب:

بيانُ عظمةِ اللهِ سبحانَهُ وقدرتِهِ الباهرةِ وعلوهِ على مخلوقاته وعلمهِ

= تدرون ما بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: **إن بعد ما بينهما إما واحدة، أو ثنتان، أو ثلاث وسبعون سنة**]؛ وأما رواية: [خمسمائة سنة]، فأخرجها أحمد في مسنده، برقم: (١٧٩٦)؛ وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٦٧١٣)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة، برقم: (٣١٧٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وخالفه الذهبي. قال في النهج السديد (٢٨٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبوداود بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٥): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٢١٤): «ضعيف».

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٩١).

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٤٨٨).

بأحوالهم[١].

ودلالة الحديث الأول على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: بيانُ عظمة الله في قوله: «والله فوق العرش لا يخفي عليه شيء من أعمالكم».

والآخر: في بيان عظمة مخلوقاته المذكورة الدَّالَّة على عظمة الخالق سبحانه[٢].

ودلالة الحديث الثاني على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «والله تعالى فوق ذلك وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم»؛ بيانًا لعظمة الله عَزَّوَجَلَّ.

والآخر: في عظمة المخلوقات المذكورة، فعظمتها دالَّة على عظمة خالقها سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فمن وقرَ في قلبه تعظيمُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وحَّده ولم يجعل شيئًا من عبادته لغيره سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ومما يقوي روح التوحيد في القلوب دوام النظر في عظمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[٣].

والخلاصة:

أنَّ جميع الأحاديث التي أوردها المصنف تدلُّ على عظمة الله جَلَّوَعَلَا،

---

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٣٥).
(٢) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
(٣) الشرح الصوتي (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

فتكون مناسبة لتفسير الآية التي جعلها المصنف ترجمة للباب[١].

وخلاصة دلالات الأحاديث السابقة:

١- أن بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام.

٢- أن ما بين كل سماء إلى سماء خمسمائة عام.

٣- أن كِثَف (غِلَظ) كل سماء خمسمائة عام.

٤- أن بين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام.

٥- أن بين الكرسي والماء خمسمائة عام.

٦- أن البحر الذي فوق السماوات بين أسلفه وأعلاه خمسمائة عام.

٧- أن العرش فوق الماء.

٨- أن الله تعالى فوق العرش، وأنه تعالى مطلع على عباده، يعلم ما هم عاملون ولا يخفى عليه شيء من ذلك[٢].

ووجه دلالة جميع هذه الأحاديث على مقصود الترجمة:

ما فيها من ذكر عظمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الموجبةِ تعظيمَه وتوحيدَه[٣].

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٨٢٧).
(٢) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٥٦٦).
(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠٨).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ [تَعَالَى][(١)]: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾].

أي: يقبضُها بيده حقيقةً كما دلَّ عليه الحديث[(٢)]، حيث أقرَّ النبي ﷺ الحبر على أن الله يجعل السماوات على إصبع.. إلخ[(٣)]، ففيه إثبات صفة القبض لله تعالى، وهو من الصفات الفعلية، وإثبات اليد من الصفات الذاتية[(٤)].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ العُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ اليَهُودِ الذِينَ فِي زَمَنِهِ [ﷺ][(٥)] لَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا].

أي: خلافًا للمعطلة في هذه الأمة، فإنهم تأولوا هذا وأنكروه، وقالوا: إن له معنىً مخالفًا لما أخبر به النبي ﷺ[(٦)]؛ وهذا يؤخذ من قوله: «**إنا نجدُ أنَّ اللهَ يجعلُ السموات على أصبع، والأرض على أصبع**» إلخ، مما هو دالٌّ على إثبات صفة الأصابع على ما يليق بجلاله وعظمته، فهذا مما بقي عندهم ولم ينكروه كما أنكروا صفة النبي ﷺ وغيرَها[(٧)]؛ لأنهم لا حاجة لهم في تأويلها وفي جحدها، وإنما يجحدون الشيء الذي لهم فيه حظ من أمور الدنيا أو المناصب أو ما أشبه ذلك[(٨)].

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٧).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٤٦).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٦١).
(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٧).
(٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ الحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَها[١] لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ صَدَّقَهُ، وَنَزَلَ القُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ].

أي: صدَّقهُ فيما قال، ونزلَ القرآنُ موافقًا له لكونه قال حقًّا[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ الكَثِيرِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لَمَّا[٣] ذَكَرَ الحَبْرُ هَذَا العِلْمَ العَظِيمَ].

تعجبًا منه وتصديقًا له[٤]؛ أي: ضحكَ لكونه قال حقًّا لا إنكارًا عليه، كما يزعمه من تأولَ هذا الحديث، وقال: إنه تعجَّبَ من تحريف اليهود[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخَامِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ اليَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ فِي اليَدِ اليُمْنَى، وَ[أَنَّ][٦] الأَرَضِينَ فِي [اليَدِ][٧] الأُخْرَى].

أي: كما دلَّ عليه حديثُ ابن عمر الذي في الصحيح وغيره[٨].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِتَسْمِيَتِهَا: الشِّمَالِ].

أي: كما في الحديث المذكور الذي رواه مسلم، وأما حديث: «**وكلتا**

---

(١) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي: [لـمَّا ذَكَرَ].
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٧).
(٣) في نسخة دغش: [عِندَ].
(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٧).
(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٧) زيادة من نسخة العصيمي.
(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٧).

يديه يمين» فلعلَّه قاله دفعًا لتوهم النقصان بتسميتها الشمال[١]، فله يدان يمين وشمال[٢]، ولكن كلتا يديه سبحانه يمين؛ يعني: من جهة الفضل والشرف، والبركة وعدم النقص[٣]، ففيه إثبات أن اليد الأخرى شمال، باعتبار منزلتها، وهي يمين باعتبار بركتها[٤].

وقيل: إن رواية مسلم التي فيها لفظة الشمال ضعيفة؛ لشذوذها، وأنَّ المحفوظ: «**بيده الأخرى**»، ولم يسمها (الشمال)، وجزم به جماعة من الحفاظ، فكِلْتا يديه يمين لا نقص فيها[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّابِعَةُ: ذِكرُ الجَبَّارِينَ وَالمُتَكَبِّرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ].

ووجه ذكرهم أنه إذا كان لهم تَجبُّرٌ وتكبُّرٌ الآن؛ فليقوموا بذلك[٦]؛ أي: أن القادرَ على ذلك هو الجبارُ المتكبر حقيقةً لا المخلوقُ الضعيفُ الحقيرُ، فإنه لا يليقُ به ذلك[٧].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ»].

يعني: أن هذا ليس تمثيلًا ولا تشبيهًا، وإنما هو لتحقيق الصفة وتقريب

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٧).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٦).
(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٥٦).
(٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٧٥٧).
(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣١٠).
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٤٨).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٨).

المعنى؛ يعني: تحقيقًا للصفة وليس تشبيهًا[١]؛ وهو دليلٌ على صغرِ المخلوقاتِ بالنسبة إليه جَلَّوَعَلَا[٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [التَّاسِعَةُ: عِظَمُ[٣] الكُرْسِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ[٤]].

أي لقوله: «ما السمواتُ السبع في الكرسي إلا كدراهمَ سبعةٍ أُلقيت في ترس»[٥].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [العَاشِرَةُ: عِظَمُ[٦] العَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الكُرْسِيِّ].

أي لقوله: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقةٍ من حديد أُلقيت بين ظهري فلاةٍ»[٧].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ غَيْرُ الكُرْسِيِّ [وَالمَاءِ][٨]].

أي لقوله: «بين الكرسي والماء خمسمائةِ عامٍ، والعرشُ فوق الماء»[٩]، وفي هذا ردٌّ على من قال أن الكرسي هو العلم[١٠].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ؟].

---

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٦).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٨).
(٣) في نسخة دغش: [عَظَمَةُ].
(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [السموات].
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٨).
(٦) في نسخة دغش: [عَظَمَةُ].
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٨).
(٨) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٨).
(١٠) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٦).

أي: بينهما خمسمائةِ عامٍ[١]، وهذا للتقريب والفهم وليس هذا للتحديد بالضبط؛ وأما المسافة بين السماء والأرض فهي في قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥][٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالكُرْسِيِّ؟].**

أي: بينهما خمسمائةِ عامٍ[٣].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ؟].**

أي: بينهما خمسمائةِ عامٍ[٤].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ].**

أي: لقوله في حديث ابن مسعود: «**والعرشُ فوقَ الماء**»[٥]، فالعرش فوق الماء الذي كثفه مثل كثف السماء، وهو أوسع من السماء، والعرش فوقه، وهو أكبر المخلوقات على الإطلاق، وليس فوق العرش مخلوق، وإنما فوقه رب العالمين، فالمخلوقات تنتهي إلى العرش[٦].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ].**

أي لقوله: «**واللهُ فوقَ العرش**»[٧].

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٦).
(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٧).
(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؟].

أي: بينهما خمسمائةِ سنةٍ(١).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ].

أي: كما في حديث العباس بن عبد المطلب(٢)؛ يعني: أن المسافة خمسمائة عام، وكثافتها خمسمائة عام، فتكون ألف سنة(٣)، والكثف يعني: الغلظ(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ البَحْرَ الذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ أَسْفَلُهُ وَأَعْلَاهُ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ(٥)].

أي: كما دلَّ عليه حديثُ العباسِ بنِ عبد المطلبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، [وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ](٧)].

ابتدأ المصَنِفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المُصَنَّفُ العظيم ببيان توحيد الإلهية؛ لأنَّ أكثر

---

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ١٢٦٧).
(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٥٦٣).
(٥) في نسخة دغش: [أَنَّ البَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بينَ أَعْلَاهُ إلى أَسْفَلِهِ مَسِيرةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ]. وفي نسخة العصيمي: [أَنَّ البَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بينَ أَعْلَاهُ وأَسْفَلِهِ مَسِيرةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ].
(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٢٦٩).
(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.

الأمَّة ممن تأخَّر قد جهلوا هذا التوحيد، وأتوا بما ينافيه من الشرك والتنديد، فقرَّر هذا التوحيد في هذه الأبواب، ثم ختَم كتابه بتوحيد الأسماء والصفات؛ ليكون هذا الكتاب حاويًا لأنواع التوحيد الثلاثة؛ فهدى الله هذا الإمام إلى معرفة أنواع التوحيد، فقرَّرها بأدلَّتها، فلله الحمد على توفيقه وهدايته إلى الحق حين اشتدت غربة الإسلام فَضَلَّ عنه من ضَلَّ من أهل القرى والأمصار وغيرهم، ولقد وضَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل له المثوبة التوحيد الذي أُرسلت من أجله الرسل وأُنزلت الكتب أحسن توضيح، وبيَّنه أبين تبيين، وزيَّف الشرك وحذَّر منه أبلغ تحذير، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء، ورفع درجته في المهديين، ونظمنا في سلكهم أجمعين[(١)]، ولا شك أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يأت على كلِّ ما يتعلَّق بأبواب التوحيد، ولا على كل ما ينافي التوحيد، ولا كل ما ينافي كماله، ولكنه جمع مهمات المسائل التي ربما لم تتيسر لغيره، وقد ألف المقريزي وغيره في مسائل التوحيد، وكثير من الأئمة ألفوا في التوحيد، كالإمام ابن خزيمة، فلم يجمعوا بين شتات علم التوحيد كما جمع المصنف[(٢)].

والحمد لله رب العالمين أولًا وآخرًا، وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وآله وصحبه والتابعين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

(١) ينظر: قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٦٣٢).
(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (٢٣٧).

الفهرس

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ.....

بَابٌ مِنَ الشِّرْكِ إِرَادَةُ الإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا .....

بَابٌ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ وَالأُمَرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ،أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ؛ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا [مِنْ دُونِ اللهِ] .....

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ .....

بَابُ: مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ .....

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ .....

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .....

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِالحَلِفِ بِاللهِ .....

بَابُ قَوْل: (مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ) .....

بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللهَ.....

بَابُ التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاةِ وَنَحْوِهِ .....

بَابُ: احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَتَغْيِيرِ الِاسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ .....

بَابُ: مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ.....

بَابُ: ما جاء في قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ .....

بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ....

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾.....

بَابٌ لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللهِ .....

بَابُ: قَوْلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ.....

بَابٌ: لَا يَقُولُ: (عَبْدِي وَأَمَتِي) .....

بَابٌ: لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ.....

بَابٌ: لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ .....

بَابُ: مَا جَاءَ فِي اللَّوِّ.....

بَابُ: النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ.....

بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا

مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ .....

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ .....

بابُ ما جَاءَ فِي المُصَوِّرِينَ .....

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ.....

بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللهِ، وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ .....

بابُ مَا جَاءَ فِي الإقسَامِ عَلَى اللهِ.....

بَابٌ: لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى [أحدٍ مِنْ] خَلْقِهِ.....

بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ ....

بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ .....

الفهرس .....